

رَوَاةُ الْمُتَّقِينَ

فِي تَرْجُومَةٍ مِنْ لَا يَخْضِرُ لَهَا الْفَقِيه

مُؤَلَّفَةٌ

وَجَدَ عَصْرَهُ وَفَرَّدَ دَهْرَهُ وَأَوْجَعَ أَهْلَ رِوَايَةِ أَرْهَادَهُ

أَبُو عَبْدِ مُحَمَّدٍ بَقِيَّةُ الْمَجْلِسِ

قَدْ سَمِعْتَهُ فِي ١٠٧٠

الْمُتَأَمِّرِينَ

بَنِيَادُ فَرْهَنْدِ اسْلَامِي سَعَا جَبَّحَتْ حُسَيْنِ

كُوشَانِ بَوْر

بسمه تعالى

تشكر - و تقدير

الحمد لله رب العالمين ، و الصلوة و السلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين .

وبعد فلنشكر الله تعالى على ان وقفنا على تعليق هذا السفر العلمي القيم و تنميته والاشراف على طبعه وقد برز بهمدا الله منه ست مجلدات (حسبما جزيناه) واهدى الى الجامعة الروحانية العلمية ونسئله ان يوفقنا للمساعدة على تبريز ما بقى منه واهدائه الى العالم الاسلامي .

و لنقدم كمال التقدير و الشكر و سؤال التوفيق من الله الموفق للمؤسسة (بنياد فرهنگ اسلامي حاج محمد حسين كوشانپور) رحمه الله بما انها قد اهدت منذ تأسيسها كتباً شريفة كثيرة الفوائد كما ذكرناها في مقدمة المجلد الاول الى الجامعة الروحانية والعالم الاسلامي تشييداً لبناء مذهب اهل بيت النبوة الذين جعلهم الله اوصياء للنبي الخاتم وعرفهم النبي ﷺ بقوله : اللهم ارحم خلفائي قيل يا رسول الله : ومن خلفائك ؟ قال : الذين يأتون بعدي ويردون حديثي وسنتي ثم انه ينبغي ان نشكر سماحة العالم الفاضل حجة الاسلام والمسلمين

(الشيخ محمد حسين البهاري) دامت بر كاته نجل المرحوم آية الله

(الحاج محمد باقر البهاري الهمداني ره) المتوفى سنة ١٣٣٣

حيث سمع لنا نسخة مخطوطة من هذا الكتاب

المستطاب مشتملة على كتاب الزكوة

الى آخر الحج من مكتبة

والده المعظم

والحمد لله أولاً و آخراً و ظاهراً و باطناً

الحاج السيد حسين الموسوي الكرمانى - الحاج الشيخ على بنه الاشتهااردى

١٥ ذى حجة الحرام ١٣٩٦ الهجرى الاسلامي

أخونج نسخة مخطوطة من مكتبة العالم الفاضل

حجة الإسلام الشيخ محمد حسين البهاري الرهبراني

الذي له الحيات والولان في الخير المتقدم وقال الصادق عليه السلام رواد الصدوق في كتبه
مستلغنه من قوله من أوى إلى داي سكنه مسكننا وأدخله في كفنه من ظلم الظالمين ^{منه} في
الوسيلة وهو رفع رتبة الجنة باب فضل صدقة قال رسول الله صلى الله عليه
وآله زكاة الكلي في القوي عنه قال رضى القويته ناري كالنار في الزمان لقرب الشمس منهم مقدار
كاروي ما ضلح المومن لم يكن له الذي وقع عليه ظل الصدقة وقال أبو جعفر عليه السلام
الكلي في الصحيح من فوائد ^{بعض} ما لا ينفع في الدنيا من الصدقة عن حذائه عنه قال نوري بن الوليد في
والصدقة نفعان لا فقر ويزيدان في العمر وإن كان مقدرا في نوع ^{بعض} المحصول المورث لأشياء شرطها
ما يكون سببا للزيادة أو النقصان وإن كان في علم الله معينا بأنه يتصدق ويزيد ويقطع ^{بعض} النقص
أولا نفعها ولا يزيد ولا ينقص وهذا الكتاب لطف للكافرين في إزباد الأعمال المحسنة للزيادة ^{بعض}
الأعمال المحسنة للنقصان ويدفعان من ضلوعها سبعين مئة بالكسر والفتح سوا بالضم والفتح في
الكافي ويدفعان من سبعين وفي بعض النسخ تسعين مئة التسو ويمكن أن يكون أحدهما تصحيحا
مئة السوا الموت بالقرق والفرق والهدم واكل النبع وامثالها وقال الصادق عليه السلام رواد
الكلي من عبد الله بن سنان عنه قال فلما رأت الصدوق أخذ من مكانه فيكون صحيحا قوله
فقلت أي فخلص من بين يحيى سبعة شيطان كان الصدقة دخلت في أفواههم باعتبار منهم ^{بعض}
الباطلة فبعضهم يقول لا تصدق فانك فقير وبعضهم يقول لا تصدق فانك أرحم منه
انظر العاقبة والسبيل السبيل حق وتصدق في وقتا ^{أخر} ولي أخر اخرج منه أول لا تدخل في الزنا أو
في السبل له ويعوقه عنها فإذا تصدق مع هذه الوسوس وامثالها فكانت أخرجها من أفواههم ^{بعض}
إذا كانت الصدقة في الموضع أكثر ثوابه وكلما كان الثواب أكثر كان منع الشياطين أكثر وهذه الوسوس
لهدي دليل وجودهم كما هو مسمى تقع في القرب تبارك وتعالى قبل أن يبع في يد العبد السائل ^{قال}

وذكر في خبر آخر نفع
التوب

انموذج من موضع آخر من تلك النسخة الشريفة

فكيف تجري عليها قال رجل الجهم تخم على افواههم بحيث لا يفيدون على ان تعلم بكلام
 الجوارح اولهجه واستعملها اي جميع جوارحها فانما ذكر بعضها وشكرها استعمالها
 الله تعالى بها يوجب ثوابه ^{بما} فان كان يوان الله تعالى ذكره عن ان يبلغ الي كنهه
 عند معيشتها اي فعلها ^{من} فان كان تفعلها يوان عليها البتة من قبل الموت
 الا وانهم مسلمون ويطيقون الحسد والامية او لا فهم فتكون من الخاسرين ^{بالحال}
 وعليك بقرأة القرآن والاعمال عليه من الاحكام والاتعاظ بمواعظه والانتباه عن غايه
 وبدلاءه وان تعلم القرآن حجة على غير المصوم وداعية الخيرية القائلين بان لا تفهم شيئا من
 بل لا يفهم تشابها تالا ان يحسن في العلم وهم لا يثبتون صلوات الله عليهم والقول بان لا تفهم
 بينهما فسقطت مع ان لا ينال ايضا مثل القرآن فكيف يفهمون بحكمها والتفهم ما يرون
 النظم لتلاوته فهو واجب على كل مسلم ان ينظر ويتفكر ويتدبر في هذه النازية التي اصابها عليهم
 نقاده ووجع من انهم في الاحكام والافهم يقال القارئ بالقرآن العامل بما قرأ وقرأ الى منكر
 وعلمها بالقرآن صوت الحجة بل معناها محسب اثرها في عقائده والعمل بها فيها اثر تالي
 راجع الى الحجة المصونية والصورية والصدقية المصونية وهم الاوصياء فانهم صدقوا الا
 كالانصديق قبل كل الناس صوت ومفهوم الوصية طويلة لفظة منها موضع الحاجة وهو
 على الجوارح والتمسده سبحانه الله في بابا لوصايا امر الكتاب ولا حول ولا قوة في جميع الامور
 سيما في اتمام الكتاب ابا الله تعالى عن قول المتكبرين العظيم من ادركهم والاعلم والاعظم حاله
 فانما الواجب التمام وما سواه من نقصان والحاجة بالامكان اللازم لهم ثم امر بالتأخر
 من الاجل الا وبقية من كتاب من لا يحضر العقيدة ثم شجروا الحمد لله رب العالمين والصلوة على محمد
 وآله الطيبين الطاهرين ستمائة وستين ألف

الجميع
 العبد المذنب
 والظاهر انما هو من غير خسران
 من غير ان يفسد
 من غير ان يفسد

وانما هي من اجزاء العشر مع ما ذكره كتابنا
 اليك بذلك ليدرك الالف واللام
 افلا يتدبر هذه القرآن على ثمرة

على من لا يملك
 من غير ان يفسد
 من غير ان يفسد
 من غير ان يفسد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ابواب القضايا والاحكام

باب مَنْ يَجُوزُ التَّحَاكُمُ إِلَيْهِ وَمَنْ لَا يَجُوزُ

قال ابو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي الفقيه مصنف
هذا الكتاب - رضي الله عنه -

روى احمد بن عائد عن ابي خديجة سالم بن مكرم الجمال قال : قال ابو عبد الله

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

ابواب القضايا والاحكام

باب مَنْ يَجُوزُ التَّحَاكُمُ إِلَيْهِ وَمَنْ لَا يَجُوزُ

﴿ قال ﴾ الشيخ السعيد ﴿ ابو جعفر ﴾ (الى قوله) روى احمد بن عائد ﴿

جعفر بن محمد الصادق (ع) : اياكم ان يحاكم بعضكم بعضاً الى اهل الجور ، و لكن انظروا الى رجل منكم يعلم شيئاً من قضايانا فاجعلوه بينكم ، فأتى قد جعلته قاضياً (حاكماً - خ) فتحاكموا اليه .

في الصحيح ورواه الكليني والشيخ في القوي (١) ﴿ عن ابي خديجة سالم بن مكرم الجمال ﴾ وفيه شيء (٢) ﴿ قال : قال (الى قوله) بعضكم ﴾ من الشيعة ﴿ بعضاً ﴾ منهم او الاعم ﴿ الى اهل الجور ﴾ و هو غير العالم فان قضاء جور لعدم العلم وان كان صالحاً في غيره ﴿ و لكن انظروا الى رجل منكم ﴾ من الاثنى عشرية ﴿ يعلم ﴾ بالعلم المتعارف الشامل للظن القوي ، لان الغالب ان اصحابهم صلوات الله عليهم ايضاً ما كان يحصل لهم العلم بالمشافهة سيما اذا كان في عباراتهم العام والخاص والمجمل والمطلق و غيرهما مما لا يوجب العلم غالباً فكيف بغيرهم من بعيدى العهد عنهم مع انه لا يمكن رفع الاحكام بالكلية ولو كان المطلوب اليقين لَمَا امكن لغير المعصوم (ع) مع ان رسول الله ﷺ و امير المؤمنين صلوات الله عليه كانا يبعثان القضاة الى البلاد ويستبعد ان يكونوا عالمين بجميع الاحكام ولا يجتهدوا في المسائل ﴿ شيئاً من قضايانا ﴾ او قضايانا ﴿ فاجعلوه ﴾ (الى قوله) اليه ﴿

يدل ظاهراً على جواز التجزى و جواز كون المتجزى قاضياً فالمفتى بطريق اولى ، وعلى ان المتجزى ايضاً منصوب من قبل الامام حال الغيبة ايضاً ؛ وعلى وجوب التحاكم اليه ، و يمكن ان يكون المراد به ان العالم غيرهم ﷺ

(١) الكافي باب كرامة الارتفاع الى قضاة الجور خبر ٣ والنهذيب باب من اليه الحكم

الخ خبر ٧

(٢) فانه وان وثقه النجاشي في رجاله مرتين وقال انه ثقة ثقة الا انه ضعفه الشيخ

في موضع من النورست ونقل عن الكشي ما يومه ضعفه والله العالم .

و روى مغلّى بن خنيس عن الصادق عليه السلام قال : قلت له : قول الله عز وجل

لا يمكنه العلم بجميع القضايا ، فان الظاهر من الاخبار ان لكل واقعة قضاءً خاصاً بها فعلى تقدير كونه مجتهداً فى الجميع لا يكون عالماً بجميع قضاياهم (ع) ، لكن ظاهر الخبر شموله للجميع ، بل الظاهر شموله للمحدث ايضاً و ان لم يبلغ درجة الاجتهاد . لو لم تقل بظهوره فيه كما كان دأب اصحابهم فى العمل بالخبر دون الرأى و الاجتهاد ، نعم يجبان يكون بحيث يعرف الاخبار ويمكنه الجمع بينها سيما بالنظر الى غير العربى بل الغالب فى هذا الزمان انه مع صرف اوقاتهم فى الازمنة الطويلة فى طلب العلوم لا يحصل لهم الارتباط بأخبارهم فكيف بمن لم يكن له رتبة فى العلم .

وروى الشيخ فى القوى ، عن ابى خديجة قال : بعثنى ابو عبدالله عليه السلام الى اصحابنا فقال : قل لهم : اياكم اذا وقعت بينكم خصومة او تدارى (اى تدافع) بينكم (او ترادى بينكم كما فى بعض النسخ) فى شئ من الاخذ والعطاء أن تتحاكموا الى احد من هؤلاء الفساق اجعلوا بينكم رجلاً ممن قد عرف حالنا و حرامنا فإنى قد جعلته قاضياً و اياكم أن يخاصم بعضكم بعضاً الى السلطان الجائر (١) والظاهر ان هذا الخبر كان قبل الزلّة او بعد التوبة ولهذا تلقاه الاصحاب بالقبول مع تأييده بأخبار آخر و هذا كخبر ابن حنظلة الآتى فى عدم دلالة على المتجزئ ولا تنافى بين خبريه لانه يمكن ان يكون سماعه مرتين . كما فى كثير من الاخبار من شخص واحد

﴿ و روى مغلّى بن خنيس ﴾ كالصحيح كالشيخ (٢) ﴿ عن الصادق صلوات الله عليه ﴾ الظاهر من نقل هذا الخبر (إما) لبيان ان الحكومة مخصوصة بالائمة

(١) التهذيب باب من الزيادات فى القضايا والاحكام خبر ٥٣

(٢) التهذيب باب من اليه الحكم الخ خبر ٢٥

(ان الله يأمركم ان تؤدوا الامانات الى اهلها واذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل) (١) قال : على الامام أن يدفع ما عنده الى الامام الذي بعده ؛ وامرت الائمة ان يحكموا بالعدل ؛ وامر الناس ان يتبعوهم .

عليهم السلام فيأول بأن الحكومة حقهم مع وجودهم او لا يجوز بسدون اذنتهم مع انه لا يبدل الآية على الاختصاص بل الظاهر منها ومن الخبر ان الامانة هنا الامامة و يجب على الامام ان ينص على الامام الذي بعده و هو عبارة عن اداء الامانة والامامة ﴿ وامرت الائمة ﴾ اذا حكموا بين الناس ﴿ ان يحكموا بالعدل وامر الناس أن يتبعوهم ﴾ اى امروا أن يتحاكموا اليهم و يقبلوا حكمهم و دلالتها على الاخير باعتبار انهم جعلوا حاكمين عليهم فلو لم يجب التحاكم اليهم لكان نصيبتهم عبثاً ولا يجوز للحكيم العبث ، فعلى هذا التوجيه يجب المعاكمة اليهم حال حضورهم و تسلطهم و لا يبدل على عدم جواز المعاكمة الى غيرهم مع غيبتهم او اذنتهم . و يمكن ان يكون المراد باتباع الناس اياهم اتباعهم فى القضاء او الاعم بحيث يشمل فحينئذ لم يدخل فى هذا الباب وفى بعض النسخ (عدل الامام) وفى بعضها (على الامام) وهو اظهر كما يظهر من اخبار المعلى فى الكافي

و روى الكليني فى القوى كالصحيح ، بل الصحيح ، عن بريد العجلي قال : سألت ابا جعفر (عليه السلام) عن قول الله عز وجل (ان الله يأمركم ان تؤدوا الامانات الى اهلها واذا حكمتم بين الناس ان تحكموا بالعدل) (٢) قال : ايتانا عنى ان يؤدى الاول الى الامام الذى بعده الكتب و العلم و السلاح و اذا حكمتم بين الناس ان تحكموا بالعدل الذى فى ايديكم ، ثم قال للناس (يا ايها الذين آمنوا اطيعوا الله و اطيعوا الرسول و اولى الامر منكم) (٣) ايتانا عنى

و روى عطاء بن السائب عن علي بن الحسين عليه السلام قال : اذا كنتم في أئمة جور فاقضوا في أحكامهم ، ولا تشهروا انفسكم فتقتلوا ، وإن تعاملتم بأحكامنا كان خيراً لكم .

خاصة ، امر جميع المؤمنين بطاعتنا فإن خفتم تنازعاً في امر فردوه الى الله والى الرسول و الى أولى الامر منكم كذا تزلت و كيف يأمرهم الله عز وجل بطاعة ولاية الامر ويرخص في منازعتهم ، اما قيل ذلك للمأمرين الذين قيل لهم اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولى الامر منكم (١) وظاهره الاختصاص عند حضورهم والتمسك من التبعاكم اليهم ولا ريب فيه

و روى عطاء بن السائب في القوي كالشيخ بسندي (٢) عن علي بن الحسين عليهما صلوات الله قال : اذا كنتم في أئمة جور في اي في أزمئتهم او يابئهم كرهاً والمراد بهم العامة وان احتمل العموم فاقضوا في أحكامهم في تقية ما لم يستلزم القتل ظلماً فانه لا تقية فيه اذا كان المقتول مؤمناً اما اذا كان منهم وشهد عليه اثنان منهم فظاهر الاخبار الكثيرة وهذا الخبر جواز الحكم عليه وفي الجراح تردّد والاجتناب احوط ما لم ينته الى قتل نفسه فيجوز فيجوز ولا تشهروا انفسكم بالتشيع واجراء احكامكم فتقتلوا وان تعاملتم بأحكامنا في بلاد الشيعة او بلادهم مع الامكان بدون التشهير كان خيراً لكم

ويؤيده ما رواه الشيخ عن علي بن محمد قوياً قال : سأله هل يأخذ في احكام المخالفين ما يأخذون منافي احكامهم ؟ فكتب لا يجوز بكم انشاء الله اذا كان مذهبكم فيه التقية والمداراة لهم (٣) وان احتمل أن يكون المراد به نقل الاخبار عنهم

(١) اصول الكافي باب ان الامام يعرف الامام الذي يكون من بعده الخ خبراً من

كتاب الحجة .

وروى الحسن بن محبوب ، عن عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله عليه السلام قال :
 ايما مؤمن قدم مؤمناً في خصومة الى قاض او سلطان جائز ففضى عليه بغير حكم الله
 عز وجل فقد شر كه في الاثم .

وروى حريز عن ابي بصير عن ابي عبدالله عليه السلام انه قال : ايما رجل كان بينه
 وبين اخ له مباراة في حق فدعاء الى رجل من اخوانكم ليحكم بينه وبينه فأي الا

تقية ومداراة لينقلوا اخبارنا.

﴿ وروى الحسن بن محبوب عن عبدالله بن سنان ﴾ في الصحيح كالكليني
 والشيخ عن ابي عبدالله عليه السلام (١) ﴿ قال ايما مؤمن قدم ﴾ بالتخفيف والتشديد
 بمعنى تقدم ﴿ مؤمناً ﴾ اي تقدمه ليحيى خصمه خلفه او جاء به وهو اظهر ﴿ في ﴾
 خصومة الى قاض او سلطان جائز ﴿ اي ﴾ كل منهما جائز او يعم القاضى ﴿ ففضى ﴾
 عليه بغير حكم الله ﴿ عمداً او الاثم منه ومن الخطأ ﴾ فقد شر كه المستتر راجع
 الى المتقدم والبارز الى القاضى ﴿ في الاثم ﴾ ففي صورة العمد ظاهر و في صورة
 الخطأ بناءً على الاختصاص بالمعصوم عليه السلام كما كان الواقع في زمانهم لكن كان
 الغالب ايضاً فيه قضاء الجور من العامة وبطل ظاهراً على عدم جواز الترفيع الى حكام
 الجور كثير من الاخبار وسيجيء

﴿ وروى حريز عن ابي بصير ﴾ في الصحيح كالكليني والشيخ (٢) ﴿ عن ﴾
 ابي عبدالله عليه السلام (الى قوله) له ﴿ وكانا من الشيعة بقرينة الاخوة ﴾ مباراة ﴿
 اي مجادلة و منازعة ﴾ في حق ﴿ مال او غيره من الحقوق كالشفعة والولاية

(١) الكافي باب كراهة الارتفاع الى قضاء الجور خبر ١ والتهذيب باب من اليه

الحكم خير ٧

(٢) الكافي باب كراهة الارتفاع الى قضاء الجور خبر ٢ والتهذيب باب من اليه

الحكم الخ خبر ١١

ان يرافعه الى هؤلاء كان بمنزلة الذين قال الله عز وجل : (أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَّخِذُوا كَمِثْلَ الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ - الآية (١) .

﴿ فدعاء ﴾ الاخ او الرجل ﴿ الى رجل من اخوانكم ﴾ اى من الشيعة ﴿ ليحكم بينه وبينه ﴾ اى له رتبة الحكم والآل فال يصلح وامثاله ﴿ فأبى الا ان يرافعه الى هؤلاء ﴾ من قضاة العامة ﴿ كان ﴾ الى قوله ﴿ من قبلك ﴾ اى فى الواقع ليسوا بمؤمنين ولو كانوا مؤمنين بما انزل اليك لما خطر ببالهم ما خطر وكذبوا لو كانوا مؤمنين بالتوراة و الانجيل لانك مذكور فيهما بالرسالة والحقية ﴿ يريدون أن يتخذوا كمثل الطاغوت ﴾ .

وهو كعب بن الاشرف كما نقل انه كان بين مسلمين منازعة فقال احدهما انا نتحاكم الى رسول الله ﷺ وقال الآخر: انا نتحاكم الى كعب فنزلت ، (٢) ويطلق على الشيطان والجبت واللات والعزى وغيرها من الاسنام ، وعلى رؤس الضلال وكلما عبد من دون الله والغالب فى اخبارنا الاطلاق على الثانى والجبت على الاول ﴿ وقد أمروا أن يكفروا به ﴾ فى قوله تعالى : (فمن يكفر بالطاغوت) (٣) وغيره .

فظاهر الخبر جواز التحاكم الى علماء الشيعة و صريحه حرمة التحاكم الى الباطل من علماء العامة والخاصة كما تقدم ، بل اليهود والنصارى فى تقريرهم فى الذهاب الى حكاهم وان كان بعيداً من الخبر .

(١) النص - ٦٠

(٢) تفسير الطبرسى فى ذيل الآية نقلا عن اكثر المفسرين

(٣) البقرة - ٢٥٧

و يؤيده ما رواه الشيخ في الصحيح ، عن هرون بن حمزة ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : قلت رجلا من اهل الكتاب نصرايان او يهوديان كان بينهما خصومة ففضى بينهما حاكم من حكامهما بجور فأبى الذى قضى عليه أن يقبل وسأل ان يرد الى حكم المسلمين ؟ قال : يرد الى حكم المسلمين (١)

(فاما) ما رواه الشيخ في القوى ، عن ابي بصير ، عن ابي جعفر عليه السلام قال : ان الحاكم اذا اتاه اهل التوراة واهل الانجيل يتعاكمون اليه كان ذلك اليه ان شاء حكم بينهم وان شاء تركهم (٢)

(فيمكن) حمله على حال التقية او على التفويض اذا كان الحاكم الامام او على الشرط فى حال الهدنة اذا لم يرد خصمه .

وروى الكليني والشيخ في القوى ، عن عبدالله بن مسكان (و الظاهر انه المأخوذ من كتابه سيما بالنظر الى الكليني رضى الله عنه) عن ابي بصير (والظاهر انه ليث) قال : قلت لابي عبدالله عليه السلام : قول الله عز وجل فى كتابه : ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها الى الحكام انفقوا : يا ابا بصير ان الله عز وجل قد علم ان فى الامة حكاما يجورون اما انه لم يعن حكام اهل العدل ولكنه عنى حكام اهل الجور يا با محمد انه لو كان لك على رجل حق فدعوته الى حكام اهل العدل فأبى عليك الا ان يرافك الى حكام اهل الجور ليقضوا له لكان ممن حاكم الى الطاغوت وهو قول الله عز وجل : ألم تر الى الذين يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل اليك وما أنزل من قبلك يريدون أن يتعاكموا الى الطاغوت (٣) .

وروى الشيخ في الموثق كالصحيح ، عن الحسن بن علي بن فضال قال : قرأت

(١-٢) التهذيب باب من الزيادات فى القضايا والأحكام خبر ٢٩ - ٢٦

(٣) الكافي باب كراهة الارتفاع الى قضاء الجور خبر ٣

باب اصناف القضاة ووجوه الحكم

قال الصادق عليه السلام : القضاة اربعة : ثلاثة في النار وواحد في الجنة ، رجل قضى بجور وهو يعلم فهو في النار ، ورجل قضى بجور وهو لا يعلم فهو في النار ، ورجل قضى بحق وهو لا يعلم فهو في النار ؛ ورجل قضى بالحق وهو يعلم فهو

في كتاب ابى الاسد الى ابى الحسن الثانى عليه السلام وقرأته بخطه سأله ما تفسير قوله تعالى : **وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ** الخ (١) قال : فكتب عليه السلام بخطه : الحكم القضاة ، قال : ثم كتب تحته هو أن يعلم الرجل انه ظالم فيحكم له القاضى فهو غير معذور في اخذه ذلك الذى حكم له اذا كان قد علم انه ظالم (٢) اى المدعى وان كان القاضى محققاً وهذا تفسير آخر للآية و بمومها شامل لهما و يمكن ان يراد بالضمير الجاكم فيرجع الى الاول ، ويدل على عدم جواز الترافع اليهم وإن ما يأخذه حرام كما سيأتى التصريح به فى أخبار آخر .

باب اصناف القضاة ووجوه الحكم

من الحق والباطل والجائز والحرام **قال الصادق عليه السلام** **رواه الكلينى و** الشيخ ، عن البرقى مرسلأ عنه عليه السلام (٣) **ولاشك فيه للاجماع والايثار المتواترة** عنهم صلوات الله عليهم انه يجب أن يكون القاضى مجتهداً او عالماً ولا اقل فيما يقضى ، فلو لم يكن كذلك كان عاصياً ولو قضى بالحق ، والظاهر من العلم ، العلم الشرعى الشامل للظن المتأخى للمعلم او مطلق الظن على ما هو المشهور بين الاصحاب ويحتمل ان يكون المراد به العلم اليقيني فحينئذ يخرج غير المعصوم (ع) او

(١) البقرة - ١٨٨

(٢) التهذيب باب من اليه الحكم الخ خبر ١٠

(٣) الكافى باب اصناف القضاة خبر ١ والتهذيب باب من اليه الحكم الخ خبر ٥

في الجنة .

وقال عليه السلام : الحكم حُكْمَانِ حكم الله عز وجل ، وحكم اهل الجاهلية ، فمن أخطأ حكم الله عز وجل حكم بحكم اهل الجاهلية .

المنسوب من قبله بالنصوص فحينئذ يكون المراد منه زمان الحضور اوفى زمان الغيبة اذا كان مستند الحكم قطعياً كالخبر المتواتر او الاجماع المعلوم دخول المعصوم فيه كما سيأتي .

وقال صلوات الله عليه (١) ﴿ اي الصادق عليه السلام في تنمة هذا الخبر كما ذكره الكليني والشيخ (٢) ﴿ الحكم حُكْمَانِ ﴾ بالضم ﴿ حكم الله ﴾ و هو ما يكون من العالم ويكون موافقاً للحق ﴿ وحكم اهل الجاهلية ﴾ اي الكفر وهو حكم غير ما ذكر وان كان مطابقاً للحق لكون الحاكم باطلاً و في ويب باسقاط لفظة (اهل) في الموضعين وهو أحسن .

ويؤيده ما رواه الكليني والشيخ في الصحيح ، عن ابي بصير عن ابي جعفر عليه السلام قال : الحكم حُكْمَانِ حكم الله وحكم الجاهلية وقد قال الله عز وجل : وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ حُكْماً لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ (٣) واشهد على زيد بن ثابت لقد حكم في الفرائض (اي الموارث) بحكم الجاهلية (٤) .

و يدل على ان المخطئ غير معذور ، و يمكن ان يكون مع التقصير في الاجتهاد .

(١) الاصناف الاربعة موجودة في الفقه الرضوي - منه رحمه الله

(٢) الكافي باب اصناف القضاء ذيل خبر ١ والتهذيب باب من اليه الحكم ذيل

خبر ٥

(٣) المائدة - ٥٠

(٤) الكافي باب اصناف القضاء خبر ٢ والتهذيب باب من اليه الحكم خبر ٢

وَمَنْ حَكَمَ بِدَرَهْمَيْنِ بغير ما أنزل الله عز وجل فقد كفر بالله تعالى .

وروى الشيخ عن النبي ﷺ مسنداً أنه ﷺ قال : لسان القاضي بين جمرتين من نار حتى يقضى بين الناس فإما إلى الجنة أو إلى النار .

ومن حكم بدرهمن الخ () والظاهر أنه من كلام المصنف لعدم ذكره في هذا الخبر في في ويب وروى الكليني والشيخ في الحسن كالصحيح ، عن ابن أبي عمير ، عن محمد بن حمران عن أبي بصير قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : من حكم في درهمن بغير ما أنزل الله عز وجل فهو كافر بالله العظيم (١) .

وفي القوي عن عبد الله بن مسكان رفعه قال : قال رسول الله ﷺ : من حكم في درهمن بحكم جود ثم جبر عليه كان من أهل هذه الآية (وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ) : فقلت وكيف يجبر عليه ؟ فقال يكون له سوط وسجن فيحكم عليه فإن رضى بحكومته والآثر به بسوطه وحبسه في سجنه (٢) وروى الكليني في القوي ، عن أبي بصير ، عن أبي جعفر عليه السلام : وعن ابن أبي

يعفور ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : مَنْ حَكَمَ فِي دَرَهْمَيْنِ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مِمَّنْ لَهُ سَوْطٌ أَوْ عَصَا فَهُوَ كَافِرٌ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ (٣)

التقييد بالجبر في هذه الاخبار يمكن أن يكون لبيان الحكم لأنه إذا لم يكن جبراً فهو صلح ولا بأس به وإن لم يكن من أهل الحكم أو لإخراج أهل العدل في ذلك الزمان كما رواه الشيخ في الصحيح عن الحلبي قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : ربما كان بين رجلين من أصحابنا المنازعة في الشيء فيتراضيان برجل منا فقال : ليس هو ذاك (أي المنتهى عنه) إنما هو الذي يجبر الناس على حكمه بالسيف

(٢-١) الكافي باب من حكم بغير ما أنزل الله عز وجل خبر ٢-٣ والنهذب باب

من إليه الحكم الخ خبر ١٥ - ١٦ والآية في الخبر الثاني في المائدة - ٢٢

(٣) الكافي باب من حكم بغير ما أنزل الله عز وجل خبر ١

والسوط (١).

ويحتمل أن يكون لإخراج المفتي فانه لا يحكم بالجبر، بل يقول : هذا حكم الله ويجب عليكم العمل به وان كان خطر الفتوى ايضاً عظيماً لما رواه الكليني والشيخ والبرقي ، في الصحيح ، عن ابي عبيدة قال : قال ابو جعفر عليه السلام من افتى الناس بغير علم ولا هدى من الله لعنته ملثكة الرحمة وملثكة البذاب ولحقه وزر من عمل بفتياه (٢) يمكن ان يكون المراد بالعلم ما يكون حكمه معلوماً من القرآن وبالهدي ما يكون من السنة او ما يكون حكمه من الاخبار المردية عن الائمة صلوات الله عليهم سواء كان الخبر متواتراً او غيره كما كان في ازمنتهم صلوات الله عليهم من عمل الشيعة عليها

وروى الكليني والشيخ في الحسن كالصحيح ، عن عبدالرحمن بن العجاج قال : كان ابو عبد الله عليه السلام قاعداً في حلقة ربيعة الرأي فجاء اعرابي فسأل ربيعة الرأي عن مسألة فأجابه فلما سكت قال له الاعرابي أهو في عنقك ؟ فسكت عنه ربيعة ولم يرد عليه شيئاً فأعاد المسئلة عليه فأجابه بمثل ذلك فقال له الاعرابي أهو في عنقك ؟ فسكت ربيعة فقال ابو عبد الله عليه السلام أهو في عنقه ؟ قال : اولم يقل ، كل مفت ضامن (٣).

وروى البرقي في الموثق عن ابي جعفر عليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : من

(١) التهذيب باب من اليه الحكم الخ خبر ٢٢

(٢) الكافي باب ان المفتي ضامن خبر ٢ من كتاب القضاء والتهذيب باب من اليه

الحكم الخ خبر ٢٣ ومحاسن البرقي باب النهي عن القول بالفتيا بغير علم خبر ٧ من كتاب مصابيح الظلم ص ٢٠٥ ج ١ ط طهران

(٣) الكافي الباب المذكور خبر ١ والتهذيب الباب المذكور خبر ٢٢

افتي الناس بغير علم لعنته ملئكة السماء والارض (١) .

وبسنتين قويين عن ابي عبدالله وعن ابي الحسن صلوات عليهما مثله (٢)
والاجبار بذلك متواترة معني ويؤيد الفرق ما رواه الكليني والشيخ في الصحيح عن
فضالة (بفتح الفاء) ابن ابوب (وهو ضمن اجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه)
عن داود بن فرقد قال : حدثني رجل ، عن سعيد بن ابي الخضير البجلي قال
كنت مع ابن ابي ليلى مزامله حتى جئنا الى المدينة فيينا نحن في مسجد الرسول
ﷺ اندخل جعفر بن محمد عليه السلام فقلت : لا بن ابي ليلى تقوم بنا اليه فقال : وما
نصنع عنده ؟ فقلت نسائله ونحدثه فقال : قم فقمنا اليه فسايلني عن نفسي واهلي
ثم قال : من هذا معك ؟ فقلت ابن ابي ليلى قاضي المسلمين ، فقال له : انت ابن ابي
ليلى قاضي المسلمين ؟ فقال : نعم فقال : تأخذ مال هذا فتعطيه هذا ؟ وتقتل هذا
وتفرق بين المرء وزوجه لاتخاف في ذلك احداً ؟ قال : نعم قال فبأي شيء تقضي ؟
قال : بما بلغني عن رسول الله ﷺ وعن علي عليه السلام وابي بكر وعمر ، قال : فبلغك عن
رسول الله ﷺ انه قال ان علياً اقضاكم ؟ قال : نعم ، قال : فكيف تقضي بغير قضاء
علي عليه السلام وقد بلغك هذا ؟ فما تقول : اذا جيء بأرض من فضة ثم اخذ رسول الله
ﷺ بيدك وادفك بين يدي ربك وقال يا رب ان هذا قضي بغير ما قضيت ؛ قال : فاصفر
وجه ابن ابي ليلى حتى عاد مثل الزعفران ثم قال لي : التمس لنفسك زميلاً والله
لا كلمك من رأسي كلمة ابداً (٣) .

(١-٢) محاسن البرقي باب النهي عن القول والفتيا بغير علم خبر ٥-٦

(٣) الكافي باب من حكم بغير ما انزل الله عز وجل خبر ٥ والتعذيب باب من اليه

باب اتقاء الحكومة

روى سليمان بن خالد عن ابي عبد الله عليه السلام قال : اتقوا الحكومة فان الحكومة اناهي للامام العالم بالقضاء ، العادل في المسلمين لنبي ووصي نبي .
وقال امير المؤمنين عليه السلام لشریح : يا شریح قد جلست مجلساً ما جلسه الآبى ،

باب اتقاء الحكومة

لمعظم خطرهما وكثرة شروطها وهذا بالنظر الى من لم يتعين عليه بتعيين الامام
اولاً انحصار شرائطها فيه او بالنظر اليهما ايضاً بأن لا يحكم مهما امكن وبالصالح
﴿ روى سليمان بن خالد ﴾ في الحسن كالصحيح ورواه الشيخ والكليني ايضاً
عنه (١) ﴿ عن ابي عبد الله صلوات الله عليه قال : اتقوا الحكومة ﴾ مطلقاً (او) مع
عدم اجتماع شرائطها او نيابة عن الجائر كما كان الغالب في اذن منتهم ﴿ فان
الحكومة ﴾ حقها ﴿ انما هي للامام ﴾ الاصل او مطلقاً وبقيد بما ذكر ﴿ العالم
بالقضاء ﴾ باليقين ﴿ العادل في المسلمين ﴾ كالمعصوم (ع) او هو المعصوم
﴿ لنبي ﴾ بدله من الامام ﴿ او وصي نبي ﴾ فتوابعهم صلوات الله عليهم يجرون الاحكام
بدلاً منهم لا بالاصالة او بعم الوصي بحيث يشمل النواب وفيه بعد ، والظاهر حمله
على المبالغة لان يتقى منه مهما امكن كما في الخبر الآتي .

﴿ وقال امير المؤمنين عليه السلام ﴾ رواه الكليني والشيخ في القوي عن اسحاق

(١) التهذيب باب من اليه المحكم الخ خبر ٣ والكافي باب ان الحكومة انما هي

للإمام (ع) خبر ١.

اووصى نبي، اوشقى .

باب كراهة مجالسة القضاة في مجالسهم

روى محمد بن مسلم قال : مرّ بي ابو جعفر عليه السلام وانا جالس عند القاضي بالمدينة

بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال : قال امير المؤمنين عليه السلام (١) ﴿ لشريح ﴾ فاضى الكوفة من قبل عمر وعثمان ﴿ ياشريح قد جلست مجلساً ما جلسته ﴾ وفى فى (ما يجلسه) وفى رب (لا يجلسه) ﴿ الآبى اووصى نبي اوشقى ﴾ فعلى نسخة الاصل يمكن ان يؤول بان كل من جلسه غيرهما يشقى اخيراً او غالباً ، وعلى ما فيهما (اما) ان يحمل على الغالب (او) فى زمانهما بدون اذنهما كما هو المشهور انه صلوات الله عليه اراد عزله عن القضاء فقال اهل الكوفة نحن بايعناك على سنة الشيخين وهو منصوب عمر لا نؤزله فلما رأى الفتنة تركه واشترط عليه ان لا يمضى شيئاً ولا يحكم حتى يعرضه عليه صلوات الله عليه .

كما روى الكليني والشيخ فى الحسن كالصحيح ، عن هشام بن سالم ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال لما ولى امير المؤمنين عليه السلام شريعاً القضاء اشترط عليه ان لا ينفذ القضاء حتى يعرضه عليه (٢) وسيجىء ايضاً .

باب كراهة

او كراهية مخففة بالمعنى الاعم الشامل للحرمة ﴿ مجالسة القضاة في مجالسهم ﴾ المقصود هو الظاهر او الاعم .

(١) الكافى باب ان الحكومة انما هى للامام (ع) خبر ٢-٣ والنهذيب باب من

اليه الحكم الخ خبر ١-٢ ولكن فى النسخة التى عندنا من الكافى (لا يجلسه كما فى رب)

فدخلت عليه من الغد فقال لي: ما مجلس رأيك فيه أمس؟ قال قلت له: جعلت فداك ان هذا القاضي بي مكرم، فربما جلست اليه، فقال لي: وما يؤمنك أن تنزل اللعنة فتعمك معه.

وفي خبر آخر فتعم من في المجلس.

وروى في خبر آخر: ان شر البقاع دور الامراء الذين لا يقضون بالحق.

﴿روى محمد بن مسلم﴾ في القوي كالصحيح كالكليني و الشيخ (١) ﴿فتعمك﴾ اي اللعنة ﴿معه﴾ اي القاضي.

﴿وفي خبر آخر﴾ اي من محمد بن مسلم في تمة هذا الخبر بدل هذا الجملة وترجع الى معنى الاولى لكن اللفظ مختلف، ويظهر من امثاله انهم ينقلون لفظ الخبر غالباً؛ والظاهر من محمد بن مسلم انه كان ينقل بالمعنى كما تقدم من رخصته ~~في~~ له ان ينقل بالمعنى و لهذا اختلفت الرواية عنه هنا وإن امكن ان يكون في واقعتين وهو بعيد من مثله أن لا ينزجر في المرة الاولى.

والظاهر ان هذا ليس قادحاً في عدالته لانه كان مخطئاً في الاجتهاد والظاهر انه كان يجلس معه لئلا كرام فقط، بل لئلا ينجر عدم الجلوس الى العداوة اول تنبيهه على الحق كما سيجيء، مع انه يحتمل المبالغة في الكراهة او استلزام هذا الفعل لللعنة لو لم يكن له وجه من التقية وغيرها لئلا يحبوهم - وقال الله تعالى: لا تجِدُ قوماً يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله الخ (٢) والظاهر حرمة كما تقدم.

﴿وروى في خبر آخر ان شر البقاع﴾ كجبال جمع بقعة بالضم ويفتح، القطعة

(١) الكافي باب كراهة الجلوس الى قضاة الجور خبر ١ و التهذيب باب من اليه

الحكم الخ خبر ١٢

(٢) المجادلة - ٢٢

وقال الصادق عليه السلام : ان النواويس شكت الى الله عز وجل شمة حرها فقال لها عز وجل : اسكتي فإن مواضع القضاء اشدّ حرّاً منك .

باب كراهة اخذ الرزق على القضاء

روى الحسن بن محبوب ، عن عبدالله بن منان قال : سئل ابو عبدالله عليه السلام عن

من الارض على غير هيئة التي الى جابها ، والمراد هنا الاعم ﴿دور﴾ كصور جمع الدار ﴿الامراء الذين لا يقضون بالحق﴾ فلا يحسن دخولها مطلقا او فسى وقت الحكم كالسابق او عبارة عن شناعة افعالهم وهو اظهر كالا حق .

﴿وقال الصادق عليه السلام ان النواويس ﴿١﴾ موضع من مواضع جهنم وذكره هناليان ان محلهم في الآخرة ايضاً شرّ المحالّ او استطراداً كالسابق وهو اظهر .

باب كراهة الخ

الظاهر ان مراده الحرمة كما يظهر من الخبر ﴿روى الحسن بن محبوب عن عبدالله بن منان ﴿في الصحيح ورواه الكليني والشيخ في الحسن كالصحيح (٢) (السحت) الحرام ، و علّل بان القضاء عبادة و الاجر عليها حرام ، و يمكن ان يكون المراد بالسلطان ، الجائر ويكون الحرمة باعتبار الاخذ منه ، والمشهور جواز اخذ الرزق من بيت المال لانه معدّ للمصالح و هذا اعظمها ، و الاحتياط في الترك مطلقا .

واما الاخذ من المتحاكمين فحرام ، لما رواه الكليني والشيخ في الموثق عن

(١) النواويس جمع ناويس مقبرة النصارى وموضع بجهنم

(٢) الكافي باب اخذ الاجرة والرشا على الحكم خبر ١ والنهذيب باب من اليه

قاض بين قريتين يأخذ من السلطان على القضاء الرزق ، فقال ذلك سعت .

باب الحيف في الحكم

روي السكوني باسناده قال : قال علي عليه السلام يد الله فوق رأس الحاكم تر فرف

سماعة عن ابي عبد الله عليه السلام قال : الرشا في الحكم هو الكفر بالله (١) .
وعن يزيد بن فرقد قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن السحت فقال : هو الرشا في الحكم (٢) والرشا مثلثة جمع الرشوة مثلثة : الجعل وسيجيء ايضاً في موثقة ابي بصير ان الرشا في الحكم هو الكفر بالله العظيم ، وظاهره الحرمة مطلقاً بالنسبة الى المعطى والآخذ سواء كان لحق او باطل كما ذكره اكثر الاصحاب (وقيل) بالجواز لاستنفاد الحق وفيه اشكال .

وروي الشيخ في القوي عن ابي جعفر عليه السلام انه قال : لعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من نظر الى فرج امرأة لا تحل له ورجلاً خان اخاه في امراته ورجلاً احتاج الناس اليه لفقهه فسألهم الرشوة (٣) وهو شامل للفتوى وتعليم العلوم الدينية ايضاً وسيجيء الاخبار في التجارة .

باب الحيف في الحكم

اي الجور والظلم * روي السكوني * في القوي كالكليني والشيخ (٤) * باسناده * اي عن ابي عبد الله عليه السلام * قال قال * امير المؤمنين عليه السلام كما في في

(١-٢) الكافي باب اخذ الاجرة والرشا على الحكم خبر ٢-٣ والتهذيب باب من

اليه الحكم الخ خبر ١٨ - ١٧

(٣) التهذيب باب من اليه الحكم واقسام القضاء والمفتين خبر ٢٤

(٤) الكافي باب من حاف في الحكم خبر ١ والتهذيب باب من اليه الحكم الخ

بالرحمة ، فاذا حاف في الحكم وكله الله عز وجل الى نفسه .

وب ﴿ يدا الله ﴾ اي قدرة الله ﴿ فوق رأس الحاكم ترفرف بالرحمة ﴾ اي رحمته تعالى قريب منه بالشمول ويؤيده بالحق فعلاوة ويصممه من الخطاء ﴿ فاذا حاف وكله الله الى نفسه ﴾ وفي بعض النسخ (فاذا حاف في الحكم) كما في بب اي اذا جار في حكم منع لطفه منه ، نعوذ بالله منه .

وروى الشيخ قوياً عن السكوني عن جعفر عن ابيه عن علي عليه السلام انه اشتمكي عينه فعاده رسول الله ﷺ ، فاذا علي عليه السلام يصيح فقال له النبي ﷺ أجزعاً ام وجماً يا علي ؟ قال : يا رسول الله ما رجعت وجماً قط اشد منه ، فقال يا علي : ان ملك الموت عليه السلام اذا نزل ليقبض روح الفاجر انزل معه بسفود من نار فينزع روحه منه فتصبح جهنم فاستوى علي عليه السلام جالساً فقال : يا رسول الله أعد علي حديثك فقد اساني وجمي ما قلت ، فهل يصيب ذلك احداً من امتك ؟ قال : نعم حكام جائرين (او حكماء جائرون) وآكل مال اليتيم وشاهد الزور (١) الظاهر انه عليه السلام عرف مداواته عليه السلام بهذه المداواة .

و روى الكليني والشيخ في الصحيح (علي الظاهر) عن ابي حمزة الثمالي ، عن ابي جعفر عليه السلام قال : كان في بني اسرائيل قاض كان يقضي بالحق فيهم فلما حضره الموت قال : لامراته : اذا انا مت فاغسليني وكفني وضعي على سريري وغطّي وجهي فانك لا ترين سوءاً فلما مات فعلت ذلك ثم مكث بذلك حيناً ثم انها كشفت عن وجهه لتنظر اليه ، فاذا هي بدودة تقرض منخره ففرغت من ذلك ، فلما كان الليل اناها في منامها فقال لها : أفرعك مارأيت ؟ قالت اجل فرغت فقال لها اما لئن كنت فرغت ما كان الذي رأيت الا في اخيك فلان ، اتاني ومعه خصم له فلما جلسا اليّ قلت : اللهم اجعل الحق له ، ووجه القضاء له علي صاحبه ، فلما اختصما

باب الخطاء في الحكم

روى عن ابي بصير قال : قال ابو جعفر عليه السلام : من حكم في درهمين فأخطأ كفر .

وروى معاوية بن وهب عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال : أى قاض قضى بين اثنين فأخطأ سقط أبعد من السماء .

التي كان الحق له . ورأيت ذلك بينا في القضاء فوجهت القضاء له على صاحبه فأصابني مارأيت لموضع هواي كان مع موافقة الحق (١) .

باب الخطاء في الحكم

﴿روى عن ابي بصير﴾ في الموثق وقد تقدم قريباً منه .

﴿وروى معاوية بن وهب﴾ في الحسن كالصحيح ، ورواه الكليني والشيخ ايضاً مسنداً عنه (٢) ﴿عن ابي عبد الله عليه السلام﴾ يدلان كالاخبار السابقة على ان المخطئ غير معذور ، ولعله مع التفسير في الاجتهاد والسقوط كناية عن المدول عن الحق الى الباطل وهو من باب تشبيه المعقول بالمحسوس او عبارة عن الخطا في درجته في الجنة لو كان محققاً بالشرائط مع تفسير ما .

(١) الكافي باب من حاف في الحكم خبر ٢ والتهذيب باب من اليه الحكم واقسام

القضاء والمفتين خبر ٢١

(٢) الكافي باب من حكم بنير ما انزل الله خبر ٣ والتهذيب باب من اليه الحكم الخ

باب ارش خطاء القضاء

روى عن الاصمغ بن نباتة انه قال : قضى امير المؤمنين عليه السلام ان ما اخطأت
القضاء فى دم او قطع فهو على بيت مال المسلمين .

باب الاتفاق على عدلين فى الحكومة

باب ارش خطاء القضاء

﴿روى عن الاصمغ﴾ فى الموثق والشيخ عنه فى القوى (١) ﴿انه قال قضى﴾
اي حكم ﴿امير المؤمنين عليه السلام ان ما اخطأت القضاء﴾ اجتهداً او غلطاً او سياتاً
﴿فى دم﴾ اي قتل ﴿او قطع﴾ عضو ﴿فهو على بيت مال المسلمين﴾ وهو اجرة
الارض المفتوحة عنوة او قهراً وهو مال المسلمين قاطبة يصرف فى مصالحهم ، ولما
كان القضاء من مصالحهم ولا يطل دم امرى مسلم ، فلو كان على القاضى لما قضى
احد سبهما فى الغالب من احوالهم من الفقر ممن لا يأخذ الرشوة فاقضى الحكمة
كونه من بيت المال .

باب الاتفاق على عدلين فى الحكومة

فى التحكيم او التعميم وهو اظهر ، بل الظاهر ان قاضى التحكيم من طرق
العامة كما يظهر من الاخبار ولم ينقل كونه فى زمان النبى وامير المؤمنين صلوات
الله عليهما ولوعلم وجوده لا يعلم انه من باب التحكيم ، بل يمكن ان يكون من باب
المموم الا ان يصطلح بأن من كان فى دولة المعصوم (ع) ممن لم يكن منصوباً على

روي عن داود بن الحصين عن ابي عبد الله عليه السلام في رجلين اتفقا على عدلين جملاهما بينهما في حكم وقع بينهما فيه خلاف فرضيا بالعدلين ، فاختلف المدلان بينهما ، عن قول ايتهما يمضى الحكم ؟ قال : ينظر الى افعههما واعلمهما بأ حاديتنا

الخصوص فهو تحكيمى ، ومن كان فى زمن الغيبة او عدم الدولة كما فى ازمة باقى الائمة عليهم السلام فهو تعميمى ، ولا مشاحة فى الاصطلاح وعلى اى حال يجب ان يكون القاضى عالماً ولو بالاجتهاد إن جواز قضاء المجتهد .

﴿ روى عن داود بن الحصين ﴾ فى طريق المصنف (الحكم بن مسكين) وهو مجهول الحال وان حكم بعض الاصحاب بعدالته بناء على ماذهب اليه الشيخ وسيجىء ، لكن رواه الشيخ فى الحسن كالصحيح ، عنه (١) و (داود) ثقة واقفى فالحديث موثق لكن تلقوه بالقبول وعمل الاصحاب عليه .

﴿ عن ابي عبد الله عليه السلام فى رجلين اتفقا على عدلين جملاهما ﴾ اى جميعا (او) جمل كل واحد واحد غيراً لآخر بينهما ﴿ فى حكم وقع بينهما فيه خلاف ﴾ اى بين الخصمين ﴿ فرضيا بالمدلين ﴾ وظاهره اشتراط العدالة ﴿ واختلف المدلان بينهما ﴾ لاختلاف رأييهما باعتبار اختلاف الرواية او غيره ﴿ عن قول ايتهما يمضى الحكم ﴾ اى يجرى وبقول ايتهما يعمل ؟ ﴿ قال ينظر الى افعههما ﴾ فى فقه القضاء والمسائل المعبرة فيه او مطلقاً فان الافقه اعلم بهذه المسائل ايضاً او باعتبار شرف العلم ﴿ واعلمهما بأ حاديتنا ﴾ فان اعظم مبادئ الفقه العلم بالحديث ويحتمل ان يكون تفسيراً للافقه فان العلم بالكتاب وان كان اشرف وأهم لكن اكثره يعلم من الاحاديث وبهذا الاعتبار خص الحديث بالذكر ﴿ واورعهما ﴾ فان للورع والتقوى مدخلاً عظيماً فى افاضة العلوم وفهم الآيات والاخبار مع الامن من الكذب والغلط فان الورع لا ينقل ولا يفسر ما لم يعلم ﴿ فينفذ حكمه ﴾ اى الاعلم

واورعهما فينفذ حكمه، ولا يلتفت الى الآخر.

وروى داود بن الحصين ، عن عمر بن حنظلة عن ابي عبد الله عليه السلام قال : قلت :

الاورع لكن اذا تعارض العلم والاورع فالمشهور تقديم العلم والتخيير اظهر .
 وروى داود بن الحصين في القوي عن عمر بن حنظلة عن ابي عبد الله عليه السلام هذه الرواية هي المشهورة بمقبولة عمر بن حنظلة وتلقاها الاصحاب بالقبول وهي الصمد في التفقه والاجتهاد ولها طرق كثيرة مشتركة في (داود) وهو ثقة واقفي و (ابن حنظلة) وان لم ينس الاصحاب عليه بجرح ولا تعديل ، لكن وثقه الشهيد الثاني في الدراية ولهذا سموها بالمقبولة على ما ذكره الشهيد الثاني .

والظاهر من وجه التسمية صحة مضمونها من اخبار آخر فصار عند هم بمنزلة المتواتر معني مع انها صحيحة بثلاث طرق عن صفوان ؛ وهو ممن اجمعت المضابة على تصحيح ما يصح عنه ، ولا بأس بأن نذكر اولاً متنها مسنداً بالطرق المختلفة ثم نذكر ما يستنبط منها من الاحكام .

فمن ذلك ما رواه الكليني والشيخ في الصحيح ، عن داود بن الحصين عن عمر بن حنظلة قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجلين من اصحابنا بينهما منازعة في دين او ميراث فتحاكما الى السلطان او الى القضاة أيحل ذلك ؟ قال (وفيه) فقال عليه السلام من تعاكم اليهم في حق او باطل فانما تعاكم الى الطاغوت وما يحكم له فانما يأخذ سحتاً وان كان حقاً ثابتاً له لانه اخذه بحكم الطاغوت وقد امر الله ان يكفر به - قال الله تعالى : يريدون ان يشعواكم الى الطاغوت وقد أمروا ان يكفروا به (١) . قلت : فكيف يصنعان ؟ قال : ينظران الى من كان منكم ممن قدروى

في رجلين اختار كل واحد منهما رجلاً فرضيا ان يكونا الناظرين في حقهما ؛

حديثنا ونظر في حلالنا وحرامنا وعرف احكامنا فليرضوا به حكماً فإني قد جعلته عليكم حاكماً فاذا حكم بحكمنا فلم يقبله منه فانما استخف بحكم الله وعلينا ردّ، والرادّ علينا الرادّ على الله - وهو على حد الشرك بالله .

قلت : فان كان كل واحد (وفي يـب - منهما) اختار رجلاً من اصحابنا (وفي يـب - رجلاً وكلاهما الخ) فرضيا ان يكونا الناظرين في حقهما واختلفا فيما حكما وكلاهما اختلف (او اختلفا - خ) في حديثكم (وفي يـب في حديثنا) ؟ قال : المحكم ما حكم به اعدلهما وافقهما واصدقهما في الحديث وادرعهما ولا يلتفت الى ما يحكم به الآخر .

قال : فقلت : انهما (وفي في - قلت فانهما) عدلان مرضيان عند اصحابنا لا يفضل (وفي يـب - ليس يتفاضل) واحد منهما على صاحبه ؟ قال : فقال : ينظر الى ما كان من روايتهم عنا في ذلك الذي حكما به المجمع عليه اصحابك (وفي في من اصحابك) فيؤخذ به من حكمنا ويترك الشاذ الذي ليس بمشهور عند اصحابك فان المجمع عليه لا ريب فيه ، والما الامور ثلثة : امر يتبين رشده فيتبع (وفي يـب - فمتبع) وامرين غيبه فيجتنب وامر مشكل يردّ علمه الى الله (وفي في - والى رسوله) قال رسول الله ﷺ حلال بين وحرام بين وشبهات بين ذلك فمن ترك الشبهات نجا من المحرمات (وفي في - المحرمات) ومن اخذ بالشبهات ارتكب المحرمات وهلك من حيث لا يعلم .

قلت : فان كان الخبران عنكما (وفي يـب - عنكم) مشهورين قد رواهما الثقات عنكم ؟ قال : ينظر ، فما وافق حكمه حكم الكتاب والسنة و خالف العامة فيؤخذ به ويترك ما خالف حكمه حكم الكتاب والسنة و وافق العامة ، قلت : جعلت فداك ارايت ان كان الفقيهان عرّفا حكمه من الكتاب والسنة

فاختلفا فيما حكما دكلاهما اختلفا في حديثنا . قال : الحكم ما حكم به اعداهما وافقههما

(وفي باب - أرايت ان المفتيين (او المتفقين) (او الخصمين) غبى عليهما معرفة حكمه من كتاب وسنة) ووجدنا احد الخبرين موافقاً للعامة و الآخر مخالفاً لهم بأى الخبرين يؤخذ (او تأخذ) ؟ قال : ما خالف العامة ففيه الرشاد .

فقلت : جعلت فداك فإن وافقهما الخبران جميعاً ؟ قال : ينظر الى ماهم اليه اميل حكمهم وقضاتهم فيترك ويؤخذ بالآخر .

قلت : فان وافق حكمهم الخبرين جميعاً ؟ قال : اذا كان كذلك فأرجه حتى تلقى امامك فان السوفوف عند الشبهات خير من الاقتحام فى الهلكات (١) .

وروى الكليني في الصحيح و الشيخ ؛ عن صفوان ، عن داود بن الحصين ، عن عمر بن حنظلة قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجلين من اصحابنا يكون بينهما منازعة في دين او ميراث فتحكما الى السلطان او الى القضاة أيحل ذلك ؟ فقال : من تحاكم الى طاغوت فتحكم له فإنما يأخذ سحتاً وان كان حقه ثابتاً لانه اخذ بحكم الطاغوت وقد امر الله ان يكفر به قلت : كيف يصنعان ؟ قال : انظروا الى من كان منكم قد روى حديثنا ونظر في حلالنا وحرامنا وعرف احكامنا فادضوا به حكماً فإنى قد جعلته عليكم حاكماً فاذا حكم بحكمنا فلم يقبله منه فانيما بحكم الله قد استخف ، وعلينا رد ، والراد علينا الراد على الله وهو على حد الشرك بالله (٢) .

وروى الشيخ في القوى ، عن موسى بن اكيل التميمي (الثقة) عن ابى

(١) اصول الكافي باب اختلاف الحديث خبر ١٠ من كتاب فضل العلم والتهذيب باب

من الزيادات في القضايا والاحكام خبر ٥٢

(٢) الكافي باب كراهة الارتفاع الى قضاء الجور خبر ٥ و التهذيب باب من اليه

الحكم الخ خبر ٦

واصدقهما في الحديث واورعهما ، ولا يلتفت الى ما يحكم به الآخر .

عبدالله عليه السلام قال : سئل عن رجل يكون بينه وبين اخ (او آخر) منازعة في حق فيتفقان على رجلين يكون بينهما فحكما فاختلغا فيما حكما قال : وكيف يختلفان قلت حكم كل واحد منهما للذي اختاره الخصمان فقال : ينظر الى اعدلهما وافقهما في دين الله فيمضى حكمه (١) .

والظاهر ان المصنف ذكر بعض الخبر الذي رواه الكليني لما ذكره مضمون اول الخبر في اخبار آخر (او) كان السقط من عمر (او) داود كما في اخباره الآخر وكان ينقل بحسب الاحتياج كما كان دأب المحدثين من توزيع الخبر (او) كان السماع منه عليه السلام مكرراً .

قوله عليه السلام ﴿ فرضيا ان يكونا الناظرين ﴾ اى على سبيل البدلية او مع الاتفاق ﴿ وكلاهما اختلفا في حديثنا ﴾ اى كان اختلاف الحديث سبباً لاختلاف الحكم ويفهم منه تجويز العمل بالخبر الواحد لما في ترجيح الاعدل والاصدق بل الاعلام ايضاً لانه اعرف بالمقصود والاورع ايضاً لاحتياطه في النقل ولا يلزم الدور لان الاخبار الدالة على جواز العمل بخبر الواحد متواترة وان امكن ان يكون المراد به الحاكم على الخصوص ولا ريب فيه ، انما الخلاف في الخبر لكن الظاهر منه العموم .

﴿ المجمع عليه اصحابك ﴾ اى يعمل بالخبر الذي اجمع الاصحاب على العمل به فان الظن بسحته اقوى (او) يعلم من عملهم به ان المعصوم عليه السلام راض به والالنبههم على كذبه ، واحتج به على حجية الاجماع لكن الظاهر اجماعهم على نقله

قال : قلت : فانهما عدلان مرضيان عند اصحابنا ليس يتفاضل واحد منهما على صاحبه قال : فقال : ينظر الى ما كان من روايتهما عننا في ذلك الذي حكمنا به المجمع عليه اصحابك فيؤخذ به من حكمنا ويترك الشاذ الذي ليس بمشهور عند اصحابك ، فان المجمع عليه حكمنا لا ريب فيه .

وانما الامور ثلاثة ، امرين رشده فمتبع ، وامر بين غيه فمجتنب ؛ وامر مشكل يرد حكمه الى الله عز وجل ، قال رسول الله ﷺ حلال بين ، وحرام بين ،

في كتبهم بان كان متواتراً ومستفيضاً كما يفهم من قوله ﷺ ﴿ ويترك الشاذ الذي ليس بمشهور عند اصحابك ﴾

بل الظاهر منهم ان مرادهم بالاجماع ايضاً الشهرة كما به عليه الشهيد في الذكرى وان كان ظاهر الخبر شهرة النقل لا العمل وان امكن التعميم كما هو شأن القدماء من عملهم بالنصوص لا بالأراء فاذا اشتهر عملهم على الخبر يظهر منه انه كان معلوم الصدور او مظنونه بالظن المتأخم للمعلم عن المعصوم (ع) لكن لم يظهر لنا الى الآن ان يعلم عملهم من مصنف غير تصنيف الاخبار الانادرأ من المتأخرين كالفضل بن شاذان وابنى بابويه ، بل الظاهر منهم ايضاً انهم كانوا ينقلون متون الاخبار في كتبهم الفقهية .

لكن قوله ﷺ ﴿ فان المجمع عليه لا ريب فيه ﴾ ظاهره ان يكون متواتراً او محفوظاً بالقرينة الموجبة للعلم وان امكن ان يكون عدم الريب بالاضافة الى الشاذ فانه مشكوك فيه والمستفيض مظنون الصدق .

﴿ وانما الامور ثلاثة امرين رشده ﴾ وصوابه كالكتاب والسنة المتواترة (او) المعلومة (او) يعنى بحيث يتناول المظنون بالظن القريب من العلم ﴿ فمتبع ﴾ يجب اتباعه والعمل به ﴿ وامرين ﴾ ظاهر ﴿ غيه ﴾ وبطلانه كاخبار المعجزة والغلاة وامثالهما من الفرق المبتدعة اذا كان معلوماً كذبها او مظنوناً ﴿ فمجتنب ﴾ يجب اجتنابه وترك العمل به ﴿ وامر مشكل يرد حكمه الى الله ﴾ كالشواذ التي

وشبهات بين ذلك .

فمن ترك الشبهات نجى من المحرمات، ومن اخذ بالشبهات ارتكب المحرمات
وهلك من حيث لا يعلم .

قلت : فان كان الخبر ان عنكم مشهورين قد رواهما الثقات عنكم ؟ .

ليست لها قرينة على صدقها فلا يعلم حينئذ ولا يظن انه من المعصوم عليه السلام فيشكل
العمل به ويشكل رده ايضاً لانه يمكن ان يكون من المعصوم فيقال : الله اعلم (او) الله
ورسوله اعلم (او) يعلم وهو احوط لثلاث بظن ان للقاتل علماً كما ورد في الاخبار
الكثيرة المذكورة في الكافي وغيره **﴿** وشبهات بين ذلك **﴾** سواء لم يكن معلوم
الصدور او معلوم المراد كالادامر الواردة في الاخبار اذا لم تكن معلوم الوجوب
والاستحباب ،

﴿ فمن ترك الشبهات **﴾** اى لا يجزم بها علماً وعملاً بل يدعه في حيز الامكان
﴿ لجا من المحرمات **﴾** اى الواقعية ويكون الترك مندوباً لان بناء التكليف
على الظاهر لا على الواقع كما في الحكم على المدعى عليه بالمدين مع امكان
كذبهما . بل مع ظنه ايضاً (او) الظاهرية ايضاً كما فيما نحن فيه لان الشاذ المخالف
للاخبار المعلومة مطلقون الكذب فيجب طرحه وان رواء الثقة وعمل بخبره في غير
صورة التعارض ويؤيده قوله عليه السلام **﴿** وهلك من حيث لا يعلم **﴾** لانه لا يجوز العمل
به مع تعارضه للمعلوم (او) لانه عمل بغير المعلوم ، ويمكن ان يكون المراد بالهلاك
المبالغة في الكراهة كما تقع كثيرة في الاخبار .

﴿ قلت فان كان الخبر ان عنكم مشهورين **﴾** بأن كانا متواترين و يجوز
التعارض في المتواترين عندنا للتقية وان حكم بنفيه عامة الاصوليين متابعاً للعامة
غافلين عن التقية (او مستفيضين) او خبرى واحد من محققين بالقرينة ومنها عمل اصحابنا
المتقدمين العاملين بالنصوص لا بالأراء عليهما .

قال : ينظر فيما وافق حكمه حكم الكتاب و الهنة وخالف العامة أخذ به :

﴿ وقد رواها الثقات عنكم ﴾ أى المدول المعتمدين الضابطين كما فى عرف المتأخرين أو الأعم منهم ومن الموثقين كما هو مقتضى اللغة واصطلاح القدماء منا ولهذا كانوا ينقلون اخبارهم ويعملون عليها مع عدم المعارض أو مع التأيد بالشهرة وهو أظهر ، فيفهم منه جواز العمل بالموثق وإن كان من كلام الراوى لتقريره عَلَيْهِ السَّلَام عليه وإن أمكن أن يكون المراد بهم المجهودين السابقين الموصوفين بالعدالة أن لم نقل بإطلاق العدل عليهم أيضاً فإن الظاهر حدوث الاصطلاح والله تعالى يعلم .

﴿ قال (الى قوله) اخذ به ﴾ المراد بموافقة الكتاب أن يكون الخبر موافقاً لنصه كما فى وجوب غسل الوجه واليدين ومسح الرأس . (أو) لظاهره كما فى مسح الرجلين وإن أمكن أن يقال : انه أيضاً من النصوص وحكم الشيخ رضى الله عنه بشموله لمفهوم الموافقة والمخالفة وامثالهما وتبعه الاصحاب .

والمراد من السنة (أما) السنة المتواترة وبها يستغنى عن الخبر كالكتاب سيما نصه . (أو) الاخبار العامة كقوله ﷺ المؤمنون (أو) المسلمون عند شروطهم والناس مسلطون على اموالهم - وإذا امرتكم بشئ فأتوا به ما استطعتم - و امثالها وإن أمكن الكلام عليها فيما عدا الاول فإن أكثرها لم ينقل من طرق المعصومين (ع) أصلاً فكيف يكون أصلاً فالظاهر أن المراد بها موافقته للاخبار التى نقل منا اليكم كالاخبار التى وردت فى نفي القياس ، والمول والنمصيب ، وغسل الرجلين وامثالها مما تردت بها الامامية وكان عملهم عليها ويخالفهم العامة جميعاً أو جلهم كالمتعة ويفهم منه وجوب معرفة الكتاب والسنة ليعرض الخبر عليه .

ويؤيده ما رواه الكليني وغيره بأسانيد كثيرة منها فى الصحيح ، عن ابوب

بن الحر قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول: كل شيء مردود الى الكتاب والسنة وكل حديث لا يوافق كتاب الله فهو زخرف (١).

وفى الصحيح؛ عن هشام بن الحكم وغيره عن ابي عبد الله عليه السلام قال: خطب النبي ﷺ بمنى فقال: ايها الناس ما جائكم عنى يوافق كتاب الله فاناقلته وما جائكم يخالف كتاب الله فلم اقله.

وفى الصحيح، عن ابن ابي عمير، عن بعض اصحابه قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول: من خالف كتاب الله وسنة محمد ﷺ فقد كفر.

وفى القوي عن السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام قال: قال رسول الله ﷺ ان على كل حق حقيقة (اي دليلا) وعلى كل صواب نورا فما وافق كتاب الله فخذوه وما خالف كتاب الله فدعوه.

وفى القوي كالصحيح، عن عبد الله بن ابي يعفور قال: وحدثني حسين بن ابي العلاء انه حضر ابن ابي يعفور في هذا المجلس قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن اختلاف الحديث يرويه من ثقب به ومنهم من لا ثقب به؟ قال: اذا ورد عليكم حديث فوجدتم له شاهداً من كتاب الله او من قول رسول الله ﷺ والافالذي جائكم به اولى به الى غير ذلك من الاخبار الواردة في الاخذ بكتاب الله والعمل به وهي اكثر من ان تحصى، بل الظاهر من هذه الاخبار وغيرها ان الخبر بنفسه ليس بحجة مالم يكن له مؤيد من الكتاب والسنة.

ويمكن الجمع بينها وبين الاخبار المتواترة الدالة على جواز العمل بالاخبار بأن يحمل اخبار النهي على حالة التعارض اوفى صورة المخالفة للكتاب والسنة

(١) اوردته والاربعة التي بعده في اصول الكافي باب الاخذ بالسنة وشواهد الكتاب

خبر ٣-٥-٦-١-٢ من كتاب فضل العلم

قلت : جعلت فداك وجدنا احد الخبرين موافقاً للعامة و الآخر مخالفاً لها
بأي الخبرين يؤخذ ؟ قال : بما يخالف العامة فإن فيه الرشاد .
قلت : جعلت فداك فإن وافقهما الخبران جميعاً ؟ قال : ينظر الى ما هم اليه
اميل حكمهم وقضائهم فيترك ويؤخذ بالآخر .
قلت : فان وافق حكمهم وقضائهم الخبران جميعاً ؟ قال : اذا كان كذلك

كاخبار النسل و العول والتعصيب و امثالها مما هو مملوم ضرورة انها من مقتربات
العامة وبدعهم ، واخبار العمل على ما لم يعلم مخالفتها لهما (او) ظن موافقتها لهما
(او) لو احيد منهما (او) بالنسبة الى علماء اصحاب الائمة صلوات الله عليهم فانهم
كانوا قريبي العهد الى زمان الرسول ﷺ وكان يمكنهم العلم بذلك (او) بأن
يكون المراد بأخبار النهي انه متى لم يعلم الموافقة و المخالفة لا يمكن العمل فيجب
عليكم أن تنتهوا فيها اليئنا لأن علم القرآن كما هو عندنا وامرتم بالاخذ منا فاذا
اخذتم منا فقد عملتم بالكتاب و السنة ، و يؤيد ذلك اخبار كثيرة مذكورة في
الكافي وغيره كما في خبر سليم بن قيس الهلالي ؛ لكن هذا في غير قطعيات القرآن
ومحكماته .

﴿ قلت جعلت فداك وجدنا ﴾ الظاهر ان مراد الراوى انه لو لم تعرض على
الكتاب و السنة هل يسعنا ان نعمل بمخالف العامة فانه اسهل ؟ فجوز العمل على
المخالفة ، فان الظاهر ورود خلافه عنهم تقية .

﴿ قلت جعلت فداك فان وافقهما الخبران جميعاً ﴾ بأن يكون عندهم ايضاً خبران
او قولان مشهوران كما في اكثر اخبارنا و اخبارهم ﴿ قال ينظر الخ ﴾ فان
الظاهر ان التقية من هؤلاء ﴿ فارجه ﴾ من الرجح اي آخره (او) من الارجاء بحذف
الهمزة بمعناه كما في القرآن (١) .

(١) اشارة الى قوله تعالى : في سورة الاعراف - ١١١ - في قصة فرعون (قالوا

ارجبه واخاه وارسل في المدائن حاشرين)

فارجعه حتى تلقى امامك فإن الوقوف عند الشبهات خير من الاقتحام في الهلكات .

﴿ حتى تلقى امامك ﴾ اى لاتعمل بأحدهما حتى تسأل عن المعصوم عليه السلام اذا امكن كما كان حال السائل لثلاثين في ماورد بطرق متكررة عنهم صلوات الله عليهم بأيهما اخذت من باب التسليم وسمعك (او) لاتحكم بأحدهما انه حكم الله الواقى بل لك ان تعمل بأيهما شئت من جهة التسليم لهم وان كانوا قالوا عليه السلام على التقية . بل لو عملت بالتقية كان أحسن لو لم تلزم كما رواه الكليني في الموثق كالصحيح عن سماعة ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال سألته عن رجل اختلف عليه رجلان من اهل دينه في امر كلاهما يرويه احدهما يأمر بأخذه ، والاخرينها عنه كيف يصنع ؟ قال : يرجئه حتى يلقى من يخبره فهو في سعة حتى يلفاه (١) .

وفي القوي كالصحيح ، عن ابي عبيدة عن ابي جعفر عليه السلام قال : قال لي : يا زباد ما نقول لو أفتينا رجلاً ممن يتولانا بشئ من التقية ؟ قال قلت له : انت اعلم جعلت فداك قال : ان اخذبه فهو خير له وأعظم اجراً (٢)

وفي كثير من الاخبار خذوا بالأحدث ، وفي كثير منها ، خذوا بقول الحق ، فانه اعلم بما يصلحكم وهذا هو المراد من الاخبار التي وردت ان الاخبار تنسخ كما ينسخ القرآن وان احتملت التفويض ايضاً او اخبار النبي صلى الله عليه وآله ، وجمع بعض اصحاب بأن الارضاء في حقوق الناس كما هو ظاهر خبر ابن حنظلة والتخيير في حقوق الله ؛ لكن الظاهر من الاخبار الكثيرة اتحاد الحكم ، واذا تأملت تعرف صحة ما اخترناه والله تعالى يعلم .

﴿ فان الوقوف عند الشبهات خير من الاقتحام ﴾ وهو رمي النفس بالاروبة ﴿ في الهلكات ﴾ والهلكة الهلاك اى مواضعها اى التثبت في الجزم بأحد الخبرين

بأنه حكم الله الواقعي خير من الجزم الذي هو القول بما لا يعلم و الافتراء على الله تعالى ؛ ومن اظلم ممن افترى على الله كذباً (١) .

ويمكن ان يكون المراد به النهي عن الجزم والامر بالاحتياط في اكثر المسائل مثلاً في الاوامر الواردة عنهم وكذا النواهي مع عدم القرينة لا يمكن القول بالوجوب ولا الندب ولا يترك كما في السورة والقنوت والسلام وبالعكس في النهي .

(ولا يقال) انه اذا لم يدل دليل على الوجوب والطلب معلوم فكان مندوباً لان الوسطة موجودة وهو عدم العلم بأحدهما (لانه) يمكن ان يكون دليل الوجوب موجوداً ولم يصل اليها اول فهمه فانما لم تتركه وادقناه بنية القرينة لم تخالف قول الله تعالى ، بخلاف الجزم بأحدهما . وية الوجه لم تثبت وان كان الاحتياط في فعلها ايضاً ان امكن ، وهنا لا يمكن ، وكذلك الحكم في النهي ، بل فيه اسهل لانه ترك محض لا يحتاج الى نية وان توقف الثواب عليها .

وبؤيته اول الخبر مع اخبار كثيرة متواترة دالة على لزوم الاحتياط ، بل يمكن ان يقال قوله عليه السلام : (حلال بين) من المتواترات لتكثر طرقه عند الخاصة والعامة .

و روى المصنف في العيون في القوي كالصحيح وصحته ايضاً قال : حدثنا ابي ومحمد بن الحسن رحمهما الله ، قالوا : حدثنا سعد بن عبدالله قال : حدثني محمد بن عبدالله المسمعي ، قال : حدثني احمد بن الحسن الميثمي ، انه سئل الرضا عليه السلام يوماً ، وقد اجتمع عنده قوم من اصحابه وقد كانوا يتنازعون في الحديثين المختلفين عن رسول الله صلى الله عليه وآله في الشيء الواحد ؟ فقال عليه السلام : ان الله عز وجل حرم حراماً واحلاً حلالاً وفرض فرائض ؛ فما جاء في تحليل ما حرم الله او تحريم

ما احل الله او دفع فريضة في كتاب الله رسمها بين قائم بلاناسخ نسخ ذلك فذلك
 ما لا يسع الاخذ به لان رسول الله ﷺ لم يكن ليحرم ما احل الله ولا ليحلل ما
 حرم الله ولا يغير فرائض الله واحكامه كان ذلك كله متبعاً مسلماً مؤدياً عن الله
 وذلك قول الله عز وجل **إِنْ أَتَبِعُوا مَا يُؤْتِيهِ الْإِنْسَانُ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَكُنْ مِمَّنْ يَسْتَلْزِمُونَ اللَّهَ بِغَيْرِ حَقٍّ** (١) فكان ﷺ متبعاً لله مؤدياً عن
 الله ما امره به من تبليغ الرسالة .

قلت فانه يرد عنكم الحديث في الشئى عن رسول الله ﷺ مما ليس في
 الكتاب وهو في السنة ثم يرد خلافه ؟ فقال : وكذلك قد نهى رسول الله ﷺ عن
 اشياء نهى حرام فوافق في ذلك نهيه نهى الله وامر بأشياء فصار ذلك الامراً واجباً
 لازماً كمدل فرائض الله ووافق في ذلك امره امر الله ، فاجاء في النهى عن رسول الله
 ﷺ نهى حرام ثم جاء خلافه لم يسع استعمال ذلك ؛ وكذلك فيما امر به لانا لا
 نرخص فيما لم يرخص فيه رسول الله ﷺ ولانا نأمر بخلاف ما امر رسول الله ﷺ
 الا لعل خوف ضرورة .

فاما ان نستحل ما حرم رسول الله ﷺ او نحرم ما استحله رسول الله ﷺ
 فلا يكون ذلك ابداً لاننا نابعون لرسول الله ﷺ مسلمون له كما كان رسول الله
 ﷺ تابعاً لامر ربه عز وجل مسلماً له وقال الله عز وجل : **مَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ**
وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا (٢) .

وان رسول الله ﷺ نهى عن اشياء ليس نهى حرام : بل اعافه وكرهه
 وامر بأشياء ليس امر فرض ولا واجب ، بل امر فضل ورجحان ثم رخص في ذلك الممعلول
 وغير الممعلول فما كان عن رسول الله ﷺ نهى اعافه وامر فضل فذلك الذي

(١) يونس ١- ٥

(٢) المشره ٧

يسع استعمال الرخص فيه .

إذا ورد عليكم عنا فيه الخبر باتفاق يرويه من يرويه في النهي ولا ينكره وكان الخبران صحيحين معروفين باتفاق الناقله فيها يجب الأخذ بأحدهما أو بهما جميعاً وبأيتهما شئت واجبت موسع عليك ذلك (ذلك لك - خ) من باب التسليم لرسول الله ﷺ والرد إليه والينا وكان تارك ذلك من باب العناد والافتكار وترك التسليم لرسول الله ﷺ مشركاً بالله العظيم .

فما ورد عليكم من خبرين مختلفين فاعرضوهما على كتاب الله فما كان في كتاب الله موجوداً حلالاً أو حراماً فاتبعوا ما وافق الكتاب وما لم يكن في الكتاب فاعرضوه على سنة رسول الله (سنن النبي - خ) ﷺ فما كان في السنة موجوداً منهيّاً عنه نهى حرام أو مأموراً به عن رسول الله ﷺ وأمر الزام فاتبعوا ما وافق نهى رسول الله ﷺ وأمره ، وما كان في السنة نهى عاقل أو كراهة ثم كان الخبر الآخر خلافه فذلك رخصة فيما عاقل رسول الله ﷺ وكراهة ولم يحرمه فذلك الذي يسع الأخذ بهما جميعاً أو بأيهما شئت وسعك الاختيار من باب التسليم والتأبّع والرد إلى رسول الله ﷺ ، وما لم تجدوه في شيء من هذه الوجوه فردوا إلينا علمه فنحن أولى بذلك ولا تقولوا فيه بأرائكم وعليكم بالكف والتثبت والوقوف وأنتم طالبون باحثون حتى يأتاكم البيان من عندنا .

قال الصدوق : قال مصنف هذا الكتاب رضى الله عنه كان شيخنا محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد رضى الله عنه سبى الرأي في محمد بن عبد الله المسمى راوى هذا الحديث . وإنما أخرجت هذا الخبر في هذا الكتاب لأنه كان في كتاب الرحمة وقد قرأته عليه فلم ينكره ورواه لي انتهى (١) .

(١) عيون أخبار الرضا (ع) باب فيما جاء عن الرضا من الأخبار الموثوقة خبر ٢٥ وفي الفقيه أنه (أي كتاب الرحمة) أسعد بن عبد الله من الأصول والكتب التي عليها المعمول وإليها المرجع انتهى

فتدبر فيه أنهم ما كانوا يروون ما لم يعتقدوا صحته وعدم انكار شيخه لرؤيته هذا الخبر في اصل احمد و هو ثقة ولم يبال بجهالة راويه (او) لوجوده في اصول آخر (او) لموافقة الاخبار المتواترة ، واذا تدبرت هذا الخبر وجدته اصلاً من الاصول في هذا الباب جامعاً للاخبار و لقواعد الجمع بين الاحاديث المختلفة غالباً .

وبؤيده ما رواه ابن ابي جمهور في عوالي اللآلى باسناده الى العلامة مرفوعاً الى زرارة بن اعين قال : سألته عليه السلام وقلت له : جعلت فداك يأتي عنكم الخبران او الحديثان المتعارضان فأيهما آخذ ؟ فقال عليه السلام يا زرارة خذ بما اشتهر بين اصحابك ودع الشاذ النادر ، فقلت : يا سيدى انهما معاً مشهوران مروياناً ما توران عنكم ؟ فقال عليه السلام خذ بما يقوله اعدلهما عندك وادفعهما في نفسك ، فقلت : انهما معاً عدلان مرضيان موثقان ؟ فقال : انظر الى ما وافق منهما مذهب العامة فتركه وخذ بما خالفهم فان الحق فيما خالفهم ، فقلت ربما كانا معاً موافقين لهم او مخالفين فكيف اصنع ؟ فقال عليه السلام اذا فخذ بما فيه العائطة لدينك واترك ما خالف الاحتياط فقلت : انهما معاً موافقان للاحتياط او مخالفان له فكيف اصنع ؟ فقال عليه السلام اذن فتخير احدهما فتأخذ به وتدع الآخر - وفي رواية انه عليه السلام قال : اذن فارجه حتى تلقى امامك (١) .

وروى الشيخ في الصحيح ، عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام في قوله عز وجل يحكم به ذوا عدل فالعدل رسول الله ﷺ والامام من بعده يحكم به وهو ذو عدل فاذا

(١) وحيث ان كتاب عوالي اللآلى (انغوالى اللآلى) لم يكن موجوداً عندنا نقول انه يكفى في وجود هذا الكتاب نقل مثل هذا الخبر المتتابع ورواه ايضاً من الكتاب في المجلد الثالث من المستدرک في باب وجوه الجمع بين الاحاديث المختلفة وكيفية العمل بها فلاحظ .

علمت ماحكم به رسول الله ﷺ والامام فحسبك ولا تسأل عنه (١). وهو يدل على التخيير و قوله (ذواعدل) يمكن ان يقرء بالثنية كما عن القراءة المشهورة ويكونان ، النبي والامام (او) بالمفرد ويكون على سبيل البذل كما هو قراءة اهل البيت (ع) وورد في الخبر الصحيح وغيره عنهم عليهم السلام انه لما اخطأت به الكتاب .

وذكر الطبرسي في كتاب الاحتجاج خبر عمر بن حنظلة ثم ذكر : جاء هذا الخبر على سبيل التقدير لانه قل ما يتفق في الآثار ان يرد خبران مختلفان في حكم من الاحكام موافقين للكتاب والسنة وذلك مثل الحكم في غسل الوجه واليدين في الوضوء لان الاخبار جاءت بفصلها مرة مرة وبفصلها مرتين مرتين ، وظاهر القرآن لا يقتضي خلاف ذلك بل يحتمل كلتا الروايتين ومثل ذلك يوجد في احكام الشرع .

واما قوله ﷺ للسائل (ارجه وقف عنده حتى تلقى امامك) امره بذلك عند تمكنه من الوصول الى الامام اما اذا كان غائبا ولم يتمكن من الوصول اليه والاصحاب كلهم مجتمعون على الخبرين ولا يكون هناك رجحان رواية احدهما على رواية الآخر بالكثرة والعدالة (كان) الحكم بهما من باب التخيير .

يدل على ما قلنا ما روى عن الحسن بن الجهم عن الرضا عليه السلام قال : قلت لمرضاة عليه السلام نجيتنا الأحاديث عنكم مختلفة ؟ قال : ما جاءك عنا اعرضه على كتاب الله واحاديثنا فان كان ذلك يشبههما فهو منا وان لم يشبههما فليس منا قلت : يجيئنا الرجلان وكلاهما ثقة بحديثين مختلفين ولا نعلم ايهما الحق ؟ فقال : اذا لم تعلم فموسع

عليك بأيهما اخذت .

وما رواه الحرث بن المغيرة ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : اذا سمعت من اصحابك الحديث و كلهم ثقة فموسع عليك حتى ترى القائم فترده عليه .

وروى عن سماعة بن مهران قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام الخ (١) و ذكر قريباً مما اوردها آنفاً انتهى .

ويؤيده ما رواه عن محمد بن جعفر بن عبد الله الحميرى فيما كتب الى صاحب الزمان عليه السلام من اختلاف الاصحاب فى الرواية فى مسألة ، فأجابه عليه السلام بأيهما اخذ من باب التسليم كان صواباً (٢) .

وذكر الشيخ قطب الدين سعيد بن هبة الله الراوندى رضى الله عنه فى الرسالة التى صنفها فى بيان احوال احاديث اصحابنا وصحتها : اخبرنا الشيخان محمد وعلي ابنا عبد الصمد ، عن اييهما ، عن أبي البركات على بن الحسين ، عن أبي جعفر بن بابويه ، عن ابيه ، عن سعد بن عبد الله ، عن ايوب بن نوح ، عن محمد بن ابي عمير عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله فى الصحيح ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : اذا ورد عليكم حديثان مختلفان فاعرضوهما على كتاب الله فما وافق كتاب الله فخذوه وما خالف كتاب الله فذروه ؛ فان لم تجدوهما فى كتاب الله فاعرضوهما على اخبار العامة فما وافق اخبارهم فذروه وما خالف اخبارهم فخذوه .

وفى القوتى عن الحسن بن الجهم قال : قلت للمعبد الصالح عليه السلام : هل يسمنا

(١) من قوله ره جاء هذا الخبر الى هنا من كلام الطبرسى (احمد بن ابي طالب)

فى باب احتجاج ابي عبد الله الصادق (ع)

(٢) نقله فى آخر الاحتجاج بعنوان (كتاب آخر لمحمد بن عبد الله الحميرى اليه

(ع) ايضاً ص ٢٣٧

فيما يرد علينا منكم إلا التسليم لكم ؟ فقال : لا والله لا يسعكم إلا التسليم لنا قلت : فيروى عن ابي عبد الله عليه السلام شيء ويروى منه خلافه فبأيهما نأخذ ؟ قال خذ بما خالف القوم وما وافق القوم فاجتنبه (١) .

وروى الشيخ في القوى ، عن علي بن اسباط قال : قلت له (اى الرضا عليه السلام) يحدث الامر من امرى لا جدد بدأ من معرفته وليس فى البلد الذى انا فيه احد أستفتيه قال : فقال ايت ففيه البلد اذا كان ذلك فاستفته فى امرك فاذا افتاك بشيء فخذ بخلافه فان الحق فيه (٢) - الى غير ذلك من الاخبار المتواترة فى هذا المعنى .

والظاهر ان المراد بالتسليم لهم قبول احاديثهم وان كان مخالفاً لظاهر عقولهم الضعيفة خصوصاً اذا كانت مختلفة بحسب الظاهر . فانه يمكن ان يكون الاختلاف بالعموم والخصوص (اد) بحسب النهى والجواز ويحمل النهى على الكراهة (او) للتنقية او بغيرها من الوجوه التى ذكرت فى خلال هذا الكتاب وستذكر انشاء الله تعالى واما التى لاتصل اليها عقولنا فنسلم لهم ونعمل بالأميرين تخييراً مع عدم امكان الجمع بأحدا لوجوه المذكورة .

وهذه جماعة من المحدثين الى العمل بالتخيير أولاً ويقولون ان الجمع متعذر او متعسر لا فاعلانعلم انما نقول هو من اد المعصوم عليه السلام او غيره وان كنا نعلم مجعلاً انه ما اول كما ذكره شيخنا ثقة الاسلام محمد بن يعقوب الكلينى رضى الله عنه ، (٣) وله وجه .

(١) لم تكن الرسالة المذكورة موجودة عندنا وكفى بوجودها وصحة انسابها الى القطب الراوندى ره شهادة مثل هذا الخبير الماهر رحمه الله تعالى

(٢) التهذيب باب من الزيادات فى القضايا والاحكام خبر ٢٧

(٣) فى ديباجة اصول الكافى حيث قال بعد كلام طويل له : ما هذا لفظه ولا نجد—

باب آداب القضاء

قال رسول الله ﷺ : مَنْ ابْتَلَى بِالْقَضَاءِ فَلَا يَفْضِنُ وَهُوَ غَضَبَان .

لكن يلزم منه طرح الاخبار المتواترة الواردة في الجمع الآن يقال : ان ذلك مختص بالفضلاء من اصحاب الصادقين صلوات الله عليهم حيث كانوا عارفين بالكتاب والسنة عن الأئمة (ع) ، ولا يكون لنا الا التخيير او يعمل بالتخيير في الجمع بين هذه الاخبار ايضاً بأن يكون المكلف مخيراً بين الجمع والتخيير لكن اكثر اخبار التخيير دالة على ان التخيير بعد الجمع .

وروى في وجوب التسليم بعد الآيات اخبار كثيرة - (منها) ما رواه الكليني رضي الله عنه في الصحيح ، عن الكاهلي قال : قال ابو عبد الله عليه السلام لو ان قوماً عبدوا الله وحده لا شريك له واقاموا الصلوة وآتوا الزكاة وحجوا البيت وصاموا شهر رمضان ثم قالوا الشيء صنع الله اذ صنع رسول الله ﷺ الا صنع خلاف الذي صنع او وجدوا ذلك في قلوبهم لكانوا بذلك مشركين ، ثم تلا هذه الآية : فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ جَرَجاً مِمَّا قَضَيْتَ وَيَسْأَلُوا تَسْلِيماً - (١) الى غير ذلك من الاخبار المروية في الكافي والمحاسن وغيرها .

باب آداب القضاء

قال رسول الله ﷺ : رواه الكليني رضي الله عنه ، عن علي بن ابراهيم

— شيئاً احوط ولا اوسع من رد علم ذلك كله الى العالم (ع) وقبول ما وسع من الامر فيه بقوله :

بأيهما اخذتم من باب التسليم وسعكم انتهى .

(١) اصول الكافي باب الشرك خبر ٦ وزاد : ثم قال ابو عبد الله (ع) فعليكم بالتسليم

والآية في سورة النساء - ٦٥

عن أبيه ، عن النوفلى ، عن السكونى ؛ عن أبى عبد الله عليه السلام قال : قال رسول الله ﷺ (١) . وكذلك جميع ما يرويه المصنف عن السكونى فهو بهذا الاسناد (وعلى ثقة (وابوه) ممدوح كالثقة باعتماد القميين ، بل غيرهم على حديثه ، بل لم نجد احداً يردّ حديثه ، وكذلك (النوفلى) وذكر بعض القميين انه غلافى آخر عمره ولم يثبت (والسكونى) وان كان المشهور انه عامى ؛ لكنه لثقة اجمع الطائفة على قبول حديثه ، بل الظاهر انه شيعى يتقى من العامة لكثرة روايته عن الصادق عليه السلام فى جميع الابواب (٢) .

ويمكن ان يكون ذلك وجه الاتفاق ، و الظاهر ان الخبر كان فى كتاب السكونى فلا يضر ضعف الطريق لو كان ، ويمكن ان يكون الكتاب معروضا على بعض الائمة صلوات الله عليهم ، وباعتبار قبوله اجمع الاصحاب على نقله وعلى العمل به سيما ثقة الاسلام الكلينى ورئيس المحدثين المصنف وكذلك اكثر الاخبار - المنقولة عن امثاله .

﴿ مَنْ ابْتَلَى بِالْقَضَاءِ ﴾ بَانَ عَيْنَهُ الْإِمَامُ عليه السلام (او) لم يكن احد فى البلد غيره ممن يستحق للقضاء او لغيره من الاسباب الملزمة و يدل على ان الاولى تركه مهما امكن باعتبار تعذر شرائطه او تعسرها ﴿فَلَا يَفْضِيَنَّ وَهُوَ غَضَبَانِ﴾ لان الغضب باستيلاء الشيطان ومتى كان مسئولاً على الانسان لا يمكنه فهم الحق فكيف العمل عليه خصوصاً اذا كان الغضب على احد المتخاصمين بصدور خلاف ادب اوسب وستم منه فالواجب او الاولى تركه الى ان يسكن الغضب او يرجع الى غيره ممن له اهلية الحكم .

(١) الكافى باب ادب الحكم خبر ٢ من كتاب القضاء

(٢) وقد ورد عنهم (ع) كما فى اول رجال الكشى اعرفوا منازل الرجال منا بكثرة

رواياتهم هنا .

وقال الصادق عليه السلام : إذا كان الحاكم يقول لمن عن يمينه ولِمَن عن يساره :
ما تقول ؟ ما ترى ؟ فعلى ذلك لعنة الله و الملائكة و الناس اجمعين ، ألا يقوم من
مجلسه ؟ ويجلسهما مكانه .

﴿ وقال الصادق عليه السلام ﴾ رواه الكليني و الشيخ في الصحيح عن داود بن ابي
يزيد (وهو ثقة ثقة و كتابه معتمد الاصحاب ، فلهذا اعتمدوا على مراسيله) عن
سمعه عن ابي عبدالله عليه السلام (١)

﴿ إذا كان (الى قوله) ما تقول ؟ ﴾ يعنى اذا كان جاهلا بالحكم و
يحكم بقول غيره او برأى غيره . كما كان فى ازمة الخلفاء ولو كان السؤال لتحقيق
الحق اذا كان مشتبهاً عليه اول زيادة الوثوق ، فالظاهر جوازه ، بل استحبابه كما
ذكره الاصحاب (او) اذا كان غيره اعلم منه ويؤيده قوله عليه السلام ﴿ ألا يقوم من
مجلسه ويجلسهما مكانه ﴾ لفتح تقدم المفضول عقلاً و شرعاً كما تقدم من تقديم الاعلم و
الافضل وجوباً .

﴿ وان رجلاً ﴾ رواه الكليني و الشيخ با سنادهما السابق الى السكونى ،
عن ابي عبدالله عليه السلام (٢) ويدل على كراهة ضيافة احد المتخاصمين بدون صاحبه
لثلاثين كسر قلبه ، و ثلاثين كسر قلب الحاكم الى جاب الضيف لاجل المؤانسة كما
يحصل غالباً فى غير المعصوم فهو وإن كان بريئاً منه لكنه عليه السلام أخرجه
ليتأسى به غيره و الظاهر ان اخراجه عليه السلام عن داره كان للتأديب لان غرضه كان
امالته عليه السلام الى نفسه ، فلما كان غرضه باطلا ادبه عليه السلام و ألا فيمكن ضيافة
خصمه لثلاثين كسر قلب واحد منهما ألا ان يقال : انه لما ذكر الخصومة كان يجب

(١) الكافي باب ادب الحكم خبر ٦ و التهذيب باب آداب الحكم خبر ٥

(٢) الكافي باب ادب الحكم خبر ٤ و التهذيب باب آداب الحكم خبر ٢ من كتاب القضاء

وان رجلاً تزل بعلی بن ایطالب عليه السلام فمكت عنده اياً ما ثم تقدم اليه في حكومة لم يذكرها لعلی عليه السلام فقال له علی عليه السلام : أخصم أنت ؟ قال : نعم ، قال : تعول عتافان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى أن يضاف الخصم الأومعه خصمه .
وقال الصادق عليه السلام : من انصف الناس من نفسه رضى به حكماً لغيره .
وروى عن علی عليه السلام انه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : اذا تقاضى اليك رجلان فلا تنفض للاول حتى تسمع من الآخر؛ فانك اذا فعلت ذلك تبين لك القضاء .

عليه عليه السلام ان يحكم بينهم و جواباً فورباً فلا يمكنه تركها الى ان يضيف خصمه معه ، مع انه لا يمكن تدارك الايام الماضية الا بالاخراج .

﴿ وقال الصادق عليه السلام ﴾ رواه الكليني في الحسن كالصحيح عنه عليه السلام (١)
﴿ من انصف الناس من نفسه رضى به حكماً لغيره ﴾ يعنى اذا كان الرجل منصفاً بأن يحكم على نفسه او كان مبطلاً و يعترف بالعق او يكون بحيث يحب للناس ما يحب لنفسه و يكره لهم ما يكره لنفسه فهو مرضى بان يكون حاكماً على غيره وهذه هي العدالة المطلوبة في الحاكم فهي بالمعنى الاول من الشروط الواجبة وبالمعنى الثانى من المستحبة .

﴿ وروى عن علی عليه السلام ﴾ رواه الشيخ في القوى كالصحيح ، عن محمد بن مسلم ، عن ابى جعفر عليه السلام (٢) .

وروى الصدوق بأسانيد المتكثرة عن الرضا ، عن آبائه عن علی عليه السلام قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لي لما وجهنى الى اليمن : اذا تقوضي (٣) اليك فلا تحكم لاحد الخصمين دون ان تسأل من الآخر قال : فما شككت في قضاء بعد ذلك و الظاهر ان النهى

(١) اصول الكافي باب الانصاف والعدل خبر ١٢ من كتاب الايمان والكفر

(٢) التهذيب باب آداب الحكم خبر ٩

(٣) قوله تقوضى مجهول تقاضى اى اذا طلب منك القضاء

قال علي عليه السلام : فما زلت بعدها قاضياً وقال له النبي (ص) : اللهم فهمه القضاء .
وقال امير المؤمنين عليه السلام لشريح يا شريح : لا تسار احداً في مجلسك و اذا

للحرمة و يظهر منه عدم جواز الحكم على الغائب الا ان يعمل على الامكان
(او) يكون النهي للكرهية وهذا المعنى مجرب في كل حكومة وينبغي ان يكون
العمل عليه .

﴿ وقال علي عليه السلام فما زلت بعدها قاضياً ﴾ يعني لما عملت بهذا المعنى
نبين لي في كل واقعة حقها ، والظاهر ان هذا القول منه عليه السلام كان معجزاً و كان عن
الابواب التي يفتح منه الباب او كان سبباً لالهام الله على عليه السلام في كل واقعة حكمها
باجازه عليه السلام ﴿ وقال له النبي صلى الله عليه وآله اللهم فهمه القضاء ﴾ واستجاب الله دعائه
وتواتر عند الخاصة والعامة علمه بالقضاء بحيث يشذ أن يحكم عليه السلام في واقعة بمثل
ما حكم في مثلها ويظهر من احكامه عليه السلام ان الله تعالى في كل واقعة حكماً مخصوصاً
بها ، كما تواتر عنه وعن اولاده المعصومين صلوات الله عليهم اجمعين .

﴿ وقال امير المؤمنين عليه السلام لشريح ﴾ رواه الكليني والشيخ عن البرقي
مرفوعاً قال : قال امير المؤمنين عليه السلام (١) والظاهر ان الضمير المستكن راجع الى
ابي عبدالله عليه السلام ﴿ يا شريح لا تسار احداً في مجلسك ﴾ فان قول السر يوهم
المتخاصمين باوهام كثيرة ﴿ واذا غضبت فقم ﴾ حتى يسكن الغضب كما روي في
الاخبار الكثيرة وهو مجرب (او) اترك القضاء حتى يسكن الغضب الا اذا كان الغضب
لله عند رؤية منكرو علم من نفسه انه لا يزيد على الحق في الحد والتعزير والاولى
ترك الحكم هنا ايضاً كما اشتهر من فعل امير المؤمنين عليه السلام حين اراد قتل الكافر
ومجّ بصادقه على وجهه عليه السلام فامسك عن قتله فسأله الكافر ما بطلك من قتلي ؟ فقال
صلوات الله عليه ان قتلك كان لله فلما فعلت هذا الفعل حصل لي الغضب فامترج

غضبت فقم ولا تفضين وانت غضبان .

وروى محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال : قضى رسول الله ﷺ أن يقدم

القربة بغيرها ، فلما رأى ذلك منه الكافر أسلم ، والظاهر أن هذا تعليم منه ﷺ لغيره أو كان لاسلامه كما دفع ، ويؤيده عموم قوله ﷺ ﴿ ولا تفضين وانت غضبان ﴾ على سبيل التأكيد .

﴿ و روى محمد بن مسلم ﴾ في القوي كالصحيح ﴿ عن أبي جعفر عليه السلام ﴾ (الى قوله) بالكلام ﴿ (١) اي حكم وامر أن يقدم في سماع دعوى من على يمين خصمه اذا شرعاً معاً في الدعوى فلو شرع واحد منهما فهو المقدم كما فهمه الاصحاب ، وفهمه ابن سنان أو ابن محبوب من كلام الصادق عليه السلام على ماسيجي في صحيحتهما ويمكن ان يكونه الفهم من القرائن العالية او المقالية ، والظاهر أن فهم الاصحاب من الاعتماد على فهم الراوى الثقة الفاضل وجعلوا فهمه حجة مثل روايته ، ويمكن ان يكون المراد تقديم من على يمين الحاكم كما هو الظاهر من صحيحة ابن سنان ويؤيده ما روى مستفيضاً أنه ﷺ يقدم من على يمينه في الشرب والاعطاء والفصل وغير ذلك ، واحتمل ابن الجنيد ان يكون المراد به تقديم المدعى لانه صاحب اليمين على المدعى عليه ، لكن ينافيه خبر ابن سنان ، مع ان ذلك مشترك بينهما كما في رد اليمين فانه للمنكر ، مع ان قوله ﷺ في المجلس يأباه إلا ان لا يكون

(٢) في الثقة الرضوى : اعلم انه يجب عليك ان تساوى بين الخصمين حتى النظر اليهما حتى لا يكون ظرك الى احدهما اكثر من ظرك الى الثاني ، فاذا تحاكت الى الحاكم فانظر ان تكون على يمين خصمك ، واذا تحاكم خصمان فادعى كل واحد منهما على صاحبه دعوى فالذى يدعى الدعوى احق من صاحبه ان يسمع منه ، فاذا ادعى جميعاً فالدعوى للذى على يمين خصمه انتهى فالظاهر انه قيد المصنف اولاً ، ثم اخذ الشيخ منه ثم تبعهما الاصحاب منه رحمه الله تعالى .

صاحب اليمين في المجلس بالكلام .

وروى الحسن بن محبوب عن عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله عليه السلام قال : اذا تقدمت مع خصم الى والٍ او الى قاض فكن عن يمينه يعنى عن يمين الخصم .
وقال النبى صلى الله عليه وآله : مَنْ ابْتُلِيَ بِالْقَضَاءِ فَلْيُصَاوِرْ بَيْنَهُمْ فِي الْإِشَارَةِ وَالنَّظَرِ فِي

التتمة في خبره .

وروى الحسن بن محبوب رحمته الله في الصحيح كالشيخ (١) عن عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله عليه السلام قال اذا تقدمت مع خصم الى والٍ رحمته الله من ولاية الحق او الجور رحمته الله او قاض رحمته الله كذلك رحمته الله فكن على يمينه رحمته الله اى يمين الوالى او القاضى لقرب المرجع رحمته الله يعنى عن يمين الخصم رحمته الله حتى اذا شرعتما معاً فى الدعوى سمع منك لامن خصمك لان يكون ذلك سبباً لميل الحاكم اليك اذا كنت على الحق ، ويكون هذا التعليم لعلمه بأن مثل عبدالله (٢) لا بدعى الباطل او لكونهم ما يلين الى اليمين ويكون ذلك بالنظر الى قضاء الحق والجور كما كان الواقع فى تلك الازمنة ، ولو فسّر الخبر بمن على يمين الوالى حينئذ كان اظهر ، لانه ورد متكرراً فى صحاحهم انه صلى الله عليه وآله كان يقدم من على يمينه فى الشرب وغير ذلك ، ولعل هذا المعنى اظهر من الخبر لولا مخالفة الاصحاب فى فهمهم .

وقال النبى صلى الله عليه وآله رحمته الله رواه الكلينى والشيخ باسنادهما عن السكونى ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال قال امير المؤمنين عليه السلام : مَنْ ابْتُلِيَ بِالْقَضَاءِ فَلْيُصَاوِرْ بَيْنَهُمْ فِي الْإِشَارَةِ وَفِي النَّظَرِ وَفِي الْمَجْلِسِ وَالظَّاهِرِ ان اسقاط (الواد) و(فى) من النسخ او يكون خبراً

(١) التهذيب باب آداب الاحكام خبره

(٢) يعنى عبدالله بن سنان الراوى لهذا الحديث

المجلس .

آخر ، وروى الأصحاب عن النبي ﷺ انه قال : مَنْ ابتلى بالقضاء بين المسلمين فليعدل بينهم في لحظه وإشارته ومقعدته ولا يرفعن صوته على أحدهما ما لا يرفع على الآخر .

والأكثر على وجوب التسوية في السلام عليهما وجوابه لهما وإجلالهما والقيام لهما والنظر إليهما والاستماع والكلام وطلاقة الوجه وسائر أنواع الأكرام وعدم تخصيص أحدهما بشئ ومن ذلك لأنه ينكسر به قلب الآخر ويمنعه من إقامة حجته والمراد بالتسوية في الإشارة (أمّا) الإشارة بالجلوس (أو) بذكر الدعوى (أو) التواضع (أو) بتعليم ما عليه (أو) الأعم من بعض (أو) من الجميع (أو) منها ومن غيرها - (وفي النظر) بأن ينظر إليهما على السواء (أو) لا ينظر إليهما إلا عند سماع الدعوى والجواب ويمكن التعميم أيضاً وعدم النظر عندهما إلى واحد منهما أولى بأن يطرق رأسه - (وفي المجلس) بأن يجلسهما بين يديه مما يسهل النظر إليهما مما والاستماع لهما

هذا إذا كانا مسلمين أو كافرين ، أما لو كان أحدهما مسلماً والآخر كافراً جازان برفع المسلم في المجلس . لما روى أن أمير المؤمنين عليه السلام جلس بجانب شريح في حكومة له مع يهودي في درع وقال لو كان خصمي مساماً لجلست معه بين يديك و لكنني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول : لا تسادوهم في المجلس .

أما العدل بين المتخاصمين فلا ريب في وجوبه ، وفي البواقي مشكل لضعف المسند واشتراك الأمر بينه وبين الاستحباب ، فالتوقف أولى ؛ لكن الاحتياط في العمل وعدم التبرك ، (أمّا) في الميل القلبي فلا ريب في عدم الوجوب لتعذره في

وقال امير المؤمنين عليه السلام لشریح : يا شریح انظر الى اهل المَعك والمطل و
الاضطهاد . ومن يدفع حقوق الناس من اهل المقدرة واليسار ؛ ومن يدلي بأموال
المسلمين الى الحكام .

غير المعصوم عليه السلام ، بل روى عن النبي صلى الله عليه وآله انه لما قسم بين نسائه قال : هذا قسمي
فيما املك وانت اعلم بما لا املك يعنى الميل القبلى .

وقال امير المؤمنين صلوات الله عليه لشریح * سيجىء سنده * يا شریح
انظر الى اهل المعك والمطل * مفسره وفى بعض النسخ بدون (المعك) وكأنه من
النسخ لوجوده فى (فى ويب) وفى نسخة من يب (الممل) باللام بمعنى الاختلاس
والمطل التسويف والتأخير * والاضطهاد * بمعنى الظلم ، وليس فيهما * ومن
يدفع * وفى فى (ودفع) * حقوق الناس * مبين لما تقدم * من اهل المقدرة *
اى القدرة وفى بعض النسخ (المذرة) بالذال بمعنى الفساد ، والاصح الاول كما
فيهما ويؤيده * واليسار ومن يدلي بأموال المسلمين الى الحكام * .

مقتبس من قوله تعالى (ولا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل) اى لا يأكل
بعضكم مال بعض على الوجه الذى لم يبيحه الله (و تدلوا بها الى الحكام) اى ولا
تلقوا حكومتها الى الحكام (او) لا تدفعوا بأموالهم ملقياً الى الحكام اى الجائرين
او الاعم - (لتأكلوا) بالتحاكم (فريقاً) اى طائفة من اموال الناس (بالائتم) اى
بما يوجب ائماً كشهادة الزور واليمين الكاذبة (او) ملتبسين بالائتم (وانتم
تظلمون) (١) انكم مبطلون فان ارتكاب المعاصى مع العلم اقبح اذا تحقق عندك
انه من اهل التسويف والمكر والخيلة فتدبر فى بينته بالتفريق ، وفى يمينه بالتعويق
لئلا يبطل حق مسلم بمكر كما كان من شأن امير المؤمنين عليه السلام كما سيجىء

فخذ للناس بحقوقهم منهم ، وبيع العقار والديار فاني سمعت رسول الله ﷺ يقول : مَطْلُ المسلم المוסر ظلم للمسلم ، وَمَنْ لم يكن له مال ولا عقار ولا دار فلا سبيل عليه .

واعلم انه لا يحمل الناس على الحق الآمن وزعمهم عن الباطل ، ثم واس بين المسلمين بوجهك و منطقك و مجلسك حتى لا يطمع قريبك في حيفك ؛ ولا يئأس عدوك من عدلك .

من قضاياه ﷺ (اد) اذا تحقق الحق فخذ الحق منه عاجلاً ولا تؤخره لكيلا يذهب الى حاكم أجور منك ويذهب بحقه .

ويؤيده قوله ﴿ فخذ للناس بحقوقهم منهم ﴾ اي عاجلاً ﴿ وبيع العقار ﴾ اذا كانت له ووفت بحقوقهم ﴿ والديار ﴾ جمع الدار اي اذا كانت زائدة عما يحتاج اليه كما وكيفاً (اد) كانت مرهونة (اد) بالنظر الى المماطل تعزيراً ويؤيده قوله ﷺ ﴿ فاني سمعت (الى قوله) للمسلم ﴾ واذا كان ظالماً يحلّ عقوبته وعرضه كما سيجي . او اذا كان التأخير ظلماً فيجوز بيع هذه الاشياء ليخلص منه ﴿ ومن لم يكن (الى قوله) عليه ﴾ كما قال تعالى فنظرة الى ميسرة (١) وسيجي احكامه .

﴿ واعلم انه لا يحمل الناس على الحق الآمن وزعمهم ﴾ بالراء المهملة المشددة من الودع او بالمعجمة اي منعهم ﴿ عن الباطل ﴾ اي لا ينبغي ولا يجوز للولاء ؛ المداينة والمساهلة في احكامه تعالى ، فاذا شدد الوالي عليهم يصير عظة لغيرهم او لا يمكن الحق بدون دفع الباطل ﴿ ثم واس ﴾ اي ساو بين المسلمين المتخاصمين او الاعم كما كان شأن النبي ﷺ مع اصحابه والقاضي نائبه ﴿ حتى لا يطمع قريبك في حيفك ﴾ بأن تميل الى جانيه ظلماً ﴿ ولا يئأس عدوك من عدلك ﴾ غاية واحدة للتسوية في المذكورات .

ورّد اليمين على المدعى مع بينته فإنّ ذلك اجلى للعمى واثبت في القضاء.
واعلم أنّ المسلمين عدول بعضهم على بعض الأمجلوداً في حدّهم يتب منه ، او

﴿ورّد اليمين على المدعى مع بينته﴾ اذا كان الدعوى على الميت (او)
الطفل و المجنون والغائب كما قيل (او) الأعم مع التهمة (او) للتقية كما ذهب اليه
جماعة من العامة وآلا فلا يمين على المدعى ، لما رواه الشيخ في الصحيح ، عن
محمد بن مسلم والكليني في القوي كالصحيح عنه قال سئلت ابا جعفر عليه السلام عن
رجل يقيم البيّنة على حقه هل عليه أن يستحلف ؟ قال : لا (١) وفي الموثق كالصحيح
عن ابان عن ابي العباس ، عن ابي عبد الله عليه السلام مثله .

وروى الكليني والشيخ في الموثق كالصحيح ، عن ابان عن رجل ، عن ابي
عبد الله عليه السلام وفي الصحيح ، عن علي بن الحكم او غيره ، عن ابان ، عن ابي العباس
عنه عليه السلام قال : اذا اقام الرجل البيّنة على حقه فليس عليه يمينٌ فان لم يقم البيّنة
فرّد عليه الذي ادّعى عليه ، اليمين فابى ان يحلف فلا حق له (٢) وظاهر الاخبار
المتواترة أنّ البيّنة على المدعى واليمين على المدعى عليه ، وسيأتي صحيحة جميل
وغيره .

﴿فان ذلك اجلى للعمى واثبت في القضاء﴾ اي اذا حلف المدعى مع بينته
يحصل الظن بصدق دعواه غالباً (او) في المواضع المتقدمة وغيرها مما سيجيء ، وذهب
بعض اصحابنا ايضاً على العموم وسيجيء . وتقدّم الاخبار المستفيضة بل المتواترة
على خلافه فالتخصيص اولى .

﴿واعلم ان المسلمين عدول بعضهم على بعض﴾ اي الاصل في المسلم بمعنى
المؤمن او الأعم ، المدالة كما ذهب اليه القدماء الا اذا علم فسقه بارتكاب كبيرة

(١-٢) الكافي باب ان من كانت له بيّنة فلا يمين عليه اذا اقامها خبر ١-٢-٣

والتهذيب باب كيفية الحكم والقضاء خبر ٩-١٠

معروفاً بشهادة الزور او ظنيّاً .

واياك والصَّجَر والتَّأذى في مجلس القضاء الذى اوجب الله تعالى فيه الاجر و
أحسن فيه الذخراً لمن قضى بالحق .

واجمل لمن ادعى شهوداً غيباً أمدأ بينهم فإن احضرهم أخذت له بحقه ، وإن
لم يحضرهم اوجبت عليه القضية .

ادامرار على صغيرة ، ويمكن حمله على التقية كما ذهب اليه معظم العامة ﴿ الآ
مجلوداً فى حدّ ﴾ ثبت موجهه من الكبائر ﴿ لم يثبت منه ﴾ وسيجيء انه يكفى
فى القذف اكذاب نفسه ولا يشترط مضيّ زمان يحصل فيه الملكة كما ذهب اليه
اكثر المتأخرين ﴿ او معروفاً بشهادة الزور ﴾ بالتواتر والا ستفاضة او العدلين
﴿ او ظنيّاً ﴾ اى يكون متهماً فى الشهادة كالشريك فيما هوشريك فيه ، والوصى
فيما هو وصى فيه ؛ وشهادة العاقلة فى نفى الجناية اذا كان معصوراً ، والخاصل ان
يجزّ الى نفسه نفعاً او يدفع ضرراً ، ويمكن شموله لشهادة السائل بكفه لما فيه من
مهانة النفس ، والشهادة قبل الطلب وغير ذلك مما سيجيى .

﴿ واياك والصَّجَر ﴾ محرّكة ضيق القلب والكرامة ولو حصل اسبابه والتأذى ،
بل ينبغي ازالتهما عن النفس بملاحظة الثواب العظيم والاجر الجزيل لمن قضى
بالحق و فى في ويب بزيادة (واعلم ان الصلح جائز بين المسلمين الا صلح حرم
حللاً او أحلّ حراماً) و الفرض من ذكره هنا بيان رجحان الصلح مهما امكن
ويكون الجواز بالمعنى الاعم والتعبير لرفع توهم حظره بعد نبوت الحق (او) مع
امكانه فانه وان قضى بالحق لا يعلم مطابقته للواقع و الصلح خير ، وترك المصنّف
لذكره فى باب الصلح والذكر هنا اولى لما ذكرناه .

﴿ واجمل لمن ادعى شهوداً غيباً ﴾ جمع غائب ﴿ امدأ بينهم ﴾ الظاهر ان
الاجل لمن ثبت عليه الحق بالبينة او الاقرار وادعى ادائه بشهود فيؤجل بقدر الذهاب

وأيّاك ان تنفذ حكماً في قصاص او حدّ من حدود الناس اوحقّ من حقوق الله عزوجل حتى تمر بذلك على .
وأيّاك ان تجلس في مجلس القضاء حتى تطعم شيئاً ان شاء الله تعالى .

والتجهيز والمجيب ، اذا لم يكن بعيداً بحيث يتعطل الحق ، ويحتمل المدعى ايضاً اذا كان يحضر المدعى عليه كثير أو الاعم ولا يحلف حتى ينقضى الدعوى فحينئذ يقول الحاكم أجلتكم الى كذا (اد) الاعم منهما ﴿فان احضرهم اخذت له بحقه﴾ اى المدعى عليه لو كان اداء سابقاً او بحق القضاء او المدعى وهو ظاهر ﴿وان لم يحضرهم﴾ فى ذلك الاجل ﴿اوجبت عليه القضية﴾ وتحكم على المدعى عليه ، او على المدعى بانه ظهر ان دعواك باطلة وفى بعض النسخ (له) بدل (عليه) ويكون الضمير راجعاً الى الخصم فى الصورتين ﴿وأيّاك ان تنفذ حكماً﴾ وهذا عزله فى الواقع (قيل) يظهر منه جواز اقامة الحدود للقاضى المحقق ، ويؤيده مارواه الشيخ فى القوي ، عن حفص بن غياث قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام قلت : من يقيم الحدود ؟ السلطان او القاضى ؟ فقال : اقامة الحدود الى من اليه الحكم (١) ويؤيده العمومات ايضاً .

﴿وأيّاك ان تجلس فى مجلس القضاء حتى تطعم شيئاً﴾ ليكون النفس مطمئنة ويدلّ على كراهته حال الجوع ، والحق به الشبع المفرط والعطش والمرض والغم والالام والخوف ؛ والحزن والفرح الشديدان ، وغلبة النعاس والملاول ومدافعة الاخبشين وحضور طعام تتوق نفسه اليه ونحو ذلك من المشغلات : لأن الظاهر من الاكل قبله حصول الاطمينان ليتمكن من النظر ، ويؤيده ماروى عن النبى صلى الله عليه وآله انه قال : لا يقضى القاضى وهو غضبان ولا يقضى الا وهو شبعان ريان ولا يقضى وهو

روى ذلك الحسن بن محبوب ؛ عن عمرو بن ابي المقدام ، عن ابيه عن سلمة بن كهيل عن امير المؤمنين عليه السلام ،

باب ما يجب الاخذ فيه بظاهر الحكم

في رواية يونس بن عبد الرحمن ، عن بعض رجاله عن ابي عبد الله عليه السلام قال :

غضبان مهموم ولا مصاب محزون (١) ولا بأس به للتساهل في ادلة السنن .
 ﴿روى ذلك﴾ اي رواية شريح عليه السلام الحسن بن محبوب ﴿في الصحيح والكليني والشيخ في الحسن كالصحيح ، عنه والحسن ممن اجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه فلا يضّر ضعف ما بعده ، ولهذا تلقننا الاصحاب بالقبول والعمل عليها﴾ عن عمرو بن ابي المقدام ، عن ابيه ، عن سلمة بن كهيل ﴿(٢) وكل واحد منهم لا يخفى من مدح ودم .

باب ما يجب الاخذ فيه بظاهر الحكم الخ

﴿في رواية يونس بن عبد الرحمن﴾ في الصحيح كالكليني والشيخ (٣) والمصنف وان لم يذكر طريقه اليه لكن الظاهر انه اخذ من كتاب يونس وكان من المتواترات ، وهو ممن اجمعت العصابة فلا يضّر الارسال ﴿عن بعض رجاله﴾ الى قوله بقول البيهقي وان لم يعلم حالها كما يظهر من الجواب او وان لم يكن موافقاً

(١) صحيح مسلم باب كراهة قضاء القاضى وهو غضبان ج ٥ ص ١٣٢ طبع مصر الى قوله غضبان وقال في هامشه ويلتحق بالفضب كل حال يخرج الحاكم فيها عن سداد النظر واستقامة الحال كالشيخ المفرط والجوع المقلق والهّم والفرع البالغ ومدافعة الحدث وتعلق القلب بأمر ونحو ذلك ، خص الفضب بالذكر لشدّة استيلائه على النفس وسموّه مقاومة انتهى

(٢) الكافي باب ادب الحكم خبر ١ والتهذيب باب آداب الحكام خبر ١

(٣) الكافي باب النوادر خبر ١٥ من كتاب القضاء والتهذيب باب من الزيادات في

القضايا والاحكام خبر ٥

سألته عن البيّنة اذا اقيمت على الحق أيجلّ للقاضي ان يقضى بقول البيّنة ؟ فقال :
خمس اشياء يجب على الناس الاخذ فيها بظاهر الحكم : الولايات ، المناكح ،

للحق كما يظهر من اول الجواب ، لكن الاظهر الاول لما في في ويب من زيادة (اذالم يعرفهم من غير مسئلة) والظاهر ان السقط نسيان من المصنف او من النسخ **﴿** فقال (الى قوله) بظاهر الحكم **﴾** وفي (أن يأخذوا بها بظاهر الحكم) وفي يب (بظاهر الحال) الظاهر ان المراد به انه يكفي فيهما الاستفاضة ولا يحتاج فيها الى العلم وهي الظن المتأخّم للعلم (وقيل) هي ما يوجب العلم و على هذا يلغو التخصيص بالخمسة ظاهراً بل العلم متبع واغوى من الشاهدين بكثير كما ذكره الاصحاب .

ويمكن ان يقال : البيّنة اقوى لورودها في الآيات و الاخبار وحصول العلم مخفّ على الناس الآفى امثال الشهادات وبعدها يستند الاحكام بعلم الحاكم مثلاً ولا يعلم انه صادق فيه ام لا بخلاف الشاهدين ، وللخلاف في جواز أن يحكم الحاكم بعلمه فلولا ذلك لم يقع الخلاف ، الا ان يقال : ان ظاهر هذا الخبر يدلّ على جواز الحكم بالاستفاضة فكيف بالعلم ، ويمكن ان يقال المراد به الحكم فيها بصحة افعال المسلمين ولا يحتاج فيها الى التفتيش فيدلّ على العمل بالاستفاضة بطريق اولي .

﴿ الولايات **﴾** اي يكفي في ولاية الحكم الاستفاضة ، بل مع حصول الظن بصدقه بخط الامام وامثاله وكذا ولاية الاب والجدله والوصي والمولى والقيم (او) يحمل ولاياتهم على الصحة لكونهم مسلمين ولا يجب الفحص عن صدقهم وكذبهم وعداتهم وغير ذلك من شرائط الصحة ولا يشترط في احكامهم ان يكون موافقاً للواقع كما سيجيء **﴿** و **﴾** كذلك الحكم في **﴿** المناكح **﴾** في الاستفاضة بالزوجية او في الحكم بها بظاهر احوالهم (او) في جواز التنكح بسائر اصناف

والذبايح ، والشهادات . والاسباب .

فاذا كان ظاهر الرجل ظاهراً مأموناً جازت شهادته ولا يسأل عن باطنه .

باب الحيل في الاحكام

المسلمين ﴿والذبايح﴾ من سائر اصناف المسلمين وعدم الفحص عن شرائطها وكذا الجلد منها ﴿والشهادات﴾ كذلك ﴿والاسباب﴾ بالاستفاضة وفيهما بدالها (والموارث) وهي انساب مما تقدم من توارث المسلمين بعضهم من بعض وان اختلفت آرائهم كما ينبغي .

﴿فاذا كان ظاهر الرجل﴾ وفيهما ظاهره وهو اعظم ﴿ظاهر مأموناً﴾ بأن يكون حسن الظاهر وفي زنى الصلحاء (او) ظاهره العدالة (او) بعد الفحص القليل بأن يسأل عن محلته وعشيرته عن حاله وقالوا لا تعلم منه الاخيراً ﴿جازت شهادته﴾ وتقبل ولا يسأل عن باطنه مطلقاً (او) لحصول الظن بالملكة المشهوده بالمدين او التواتر (او) اذا استفاض عدالته (او) شهدا لعدلان بها فذلك كافٍ ولا يحتاج كل واحد الى معاشرته .

باب الحيل في الاحكام

للحكم بالواقع من الأئمة المعصومين سيما امير المؤمنين صلوات الله عليهم ، لعلمهم بالواقع في الوقايح وان كان لم يجب عليهم ذلك الا في زمان القائم صلوات الله عليه كما ورد به الاخبار المتواترة بأنه اذا ظهر القائم صلوات الله عليه يحكم بحكم آل داود ولا يسأل بيته والمشهور في الاخبار انه عليه السلام يحكم بذلك في مواطن خاصة ، وبين العامة انه كان يحكم كذلك ابدأ ويمكن ان يكون الحكم بذلك دائماً

مختصاً بسليمان عليه السلام فيما تقدم و الله تعالى يعلم ، ولما لم يمكنهم القول بأنهم عالمون يحتالون في ذلك .

أما انه غير واجب ، فلما رواء الكليني وغيره في القوتى عن امير المؤمنين عليه السلام انه قال : احكام المسلمين على ثلاثة : شهادة عادلة او يمين قاطعة او سنة ماضية من ائمة الهدى (١) وهى ماسيجىء من السنن ، ويمكن ان يكون الثالث هى الحيل ويكون مخصوصاً لهم او يمتهم وغيرهم والاول اظهر .

وفى الصحيح ، عن هشام بن الحكم ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : انما افضى بينكم بالبينات والايمان وبعضكم الحن (اى افهم واعلم) بحجته من بعض فأبى رجل قطعت له من مال اخيه شيئاً (اى بالبيئة الكاذبة او اليمين الكاذبة) فانما قطعت له قطعة من النار (٢) .

وروى الكليني والشيخ فى الصحيح : عن سليمان بن خالد ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال فى كتاب على عليه السلام : ان نبياً من الانبياء شكى الى ربه فقال : يارب كيف افضى فيما لم اشهد ولم ار ؟ قال : فأوحى الله عز وجل اليه : احكم بينهم بكتابى و اضفهم الى اسمى فحلفهم به وقال : هذا لمن لم تقم له بيعة (٣) .

وفى الصحيح عن ابان بن عثمان ، عن اخبره ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال فى كتاب على (ع) : ان نبياً من الانبياء شكى الى ربه القضاء فقال : كيف افضى بما لم تر عيني ولم تسمع اذنى ؟ فقال : افض بينهم بالبينات واضفهم الى اسمى يحلفون

(١) الكافى باب النوادر خبر ٢٠

(٢) الكافى باب ان القضاء بالبينات والايمان خبر ١

(٣) اورده والذى بعده فى الكافى باب ان القضاء بالبينات خبر ٤-٣ والتهذيب باب كيفية

به وقال : ان داود عليه السلام قال : يارب اُرني الحق كما هو عندك حتى اقضى به فقال :
 انك لا تطيق ذلك فالتح على ربه حتى فعل فجاء رجل يستعدي (اى يستنصر) على
 ورجل فقال : ان هذا اخذ مالى فأوحى الله عز وجل الى داود : ان هذا المستعدي
 قتل ابا هذا واخذ ماله فامر داود بالمستعدي فقتل واخذ ماله فدفعه الى المستعدي
 عليه ، قال : فعجب الناس وتحدثوا حتى بلغ داود عليه السلام ودخل عليه من ذلك ما كره
 فدعاه ربه ان يرفع ذلك ففعل ، ثم اوحى الله عز وجل اليه أن احكم بينهم بالبينات
 وأصفهم الى اسمى يحلفون به ، والاضافة التخويف والاسناد والامالة . والاول انسب .
 وفى الصحيح ، عن اسماعيل بن جعفر قال : اختصم رجلان الى داود عليه السلام فى
 بقرة فجاء هذا ببينة على انها له ، وجاء هذا ببينة على انها له قال : فدخل داود المحراب
 فقال : يارب انه قد اعيانى ان احكم بين هذين فكُن انت الذى تحكم فأوحى الله
 عز وجل اليه : اخرج فخذ البقرة من الذى فى يده فادفعها الى الآخر واضرب
 عنقه ، قال : فضجت بنو اسرائيل من ذلك وقالوا جاء هذا ببينة وجاء هذا ببينة وكان
 احقهم باعطائها الذى هم فى يده فأخذها منه وضرب عنقه و أعطاهها هذا ، قال :
 فدخل المحراب ، فقال : ضجت بنو اسرائيل مما حكمت به فأوحى اليه ربه : ان
 الذى كانت البقرة فى يده لقي ابا الآخر فقتله واخذ البقرة منه فاذا جاءك مثل هذا
 فاحكم بينهم بما ترى ولا تسألنى أن احكم حتى الحساب (١) .

وفى الحسن كالصحيح ، عن ابي حمزة ، عن ابي جعفر عليه السلام قال : ان داود
 سأل ربه ان يريه قضية من قضايا الآخرة فأوحى الله عز وجل اليه : يا داود ان الذى
 سألتنى لم اطلع عليه احداً من خلفى ولا ينبئنى لاحد أن يقضى به غيرى فقال :
 فلم يمنعه ذلك ان عاد فسأل الله ان يريه قضية من قضايا الآخرة قال : فاتاه جبرئيل

(١) الكافى باب النوادر خبر ٢١ من كتاب القضاء والتهذيب باب من الزيادات فى

في رواية النضر بن سويد يرفعه : أنَّ رجلاً حلف أن يزِنَ فيلاً ، فقال النبي

ﷺ فقال له يا داود لقد سألت ربك شيئاً لم يسأله قبلك نبي ، يا داود إن الذي سألت لم يطلع عليه أحدٌ من خلقه ولا ينبغي لأحد أن يقضى به غيره ، قد أجاب الله دعوتك وأعطاك ما سألت .

يا داود إن أول خصمين يردان عليك غداً ، القضية فيهما من قضايا الآخرة قال : فلما أصبح داود جلس في مجلس القضاء أتاه شيخ متعلق بشاب ، ومع الشاب عنقود من عنب فقال له الشيخ : يا نبي الله إن هذا الشاب دخل بستانى وخرب كرمى وأكل منه بغير اذنى وهذا العنقود اخذه بغير اذنى فقال داود للشاب : ما تقول ؟ فأقر الشاب أنه قد فعل ذلك فأوحى الله عز وجل إليه : يا داود انى ان كشفت لك عن قضايا الآخرة فمضيت بها بين الغلام و الشيخ لم يحتملها قلبك ولم يرض بها قومك يا داود إن هذا الشيخ اقتحم على أبى هذا الغلام فى بستانه فقتله وغصب بستانه واخذ منه اربعين الف درهم فدفعها فى جانب بستانه فادفع الى الشاب سيفاً ومُرَّ أن يضرب عنق الشيخ وادفع اليه البستان ومُرَّه ان يحفر فى موضع كذا وكذا ويأخذ ماله قال ففزع من ذلك داود ﷺ وجمع اليه علماء اصحابه واخبرهم الخبر وأمضى القضية على ما اوحى الله عز وجل اليه (١) الى غير ذلك من الاخبار وذكروا الفوائد كثيرة لا تحفى على المتدبر فيها .

﴿ في رواية النضر بن سويد يرفعه ﴾ اى أرسله الى النبي ﷺ ، فيمكن ان يكون الارسال من النضر وأن يكون من راوى النضر بأن يكون اسنده اليه صلى الله عليه وآله وارسله راويه عمداً اولنسيانه الرواة ﴿ ان رجلاً حلف ان يزِنَ فيلاً ﴾ ظاهره انعقاد اليمين على فعل المباح لتقريره صلى الله عليه وآله عليه ولم يقل إن حلفك باطل عبث ، و يمكن ان يكون راجعاً بأن يكون حلف على

وَالْفِيلُ يَدْخُلُ الْفِيلَ سَفِينَةً ثُمَّ يَنْظُرُ إِلَى مَوْضِعِ مَبْلَغِ الْمَاءِ مِنَ السَّفِينَةِ فَيَعْلَمُ عَلَيْهِ ثُمَّ يَخْرُجُ الْفِيلَ وَيَلْقَى فِي السَّفِينَةِ حَدِيدًا أَوْ صَفْرًا أَوْ مَا شَاءَ ، فَإِذَا بَلَغَ الْمَوْضِعَ الَّذِي عَلِمَ عَلَيْهِ أَخْرَجَهُ وَوَزَنَهُ .

وفي رواية عمرو بن شمر ، عن جعفر بن غالب الأسدي رفع الحديث قال : بينما رجلان جالسان في زمن عمر بن الخطاب اذمر بهما رجل مقيد ، فقال احدهما الرجلين ان لم يكن في قيده كذا وكذا فأمرأته طالق ثلاثا ، فقال الآخر : إن كان فيه كما قلت فأمرأته طالق ثلاثا فذهبا إلى مولى العبد وهو مقيد فقالا له : أنا حلفنا على كذا وكذا ففعل قيد غلامك حتى نزنه فقال مولى العبد : أمرأته طالق ان حلفت قيد غلامي ، فارتفعوا إلى عمر فقصوا عليه القصة فقال عمر : مولا أحق به اذهبوا به إلى علي بن ابي طالب لعله يكون عنده في هذا شيء ، فأتوا عليا عليه السلام فقصوا عليه القصة ، فقال : ما أهون هذا فدعا بجفنة وأمر بقيده فشد فيه .

التصدق بوزنه من الطعام او غيره (والجفنة) القصعة (والزبرة) القطعة من الحديد جمعها زبر كزفر (وعلمه) كنصر وصرب وسمه .

روى الشيخ في الصحيح ، عن الحسين بن سعيد ، عن بعض اصحابه يرفعه إلى امير المؤمنين عليه السلام في رجل حلف ان يزن الفيل فأنوه به فقال : ولم تحلفون بما لا يطبقون ؟ فقلت قد ابتليت ، فامر بقر قود (اي سفينة) فيه قصب فاخرج منه قصب كثيرة ، ثم علم صبغ الماء بقدر ما عرف صبغ الماء قبل ان يخرج القصب ثم صير الفيل فيه حتى رجع إلى مقداره الذي كان انتهى إليه صبغ الماء أولاً ثم امر بوزن القصب الذي اخرج ، فلما وزن قال : هذا وزن الفيل ؛ (١) ثم ذكر حكاية القيد والخبر عنه عليه السلام .

وفي رواية عمرو بن شمر النخ لا خلاف عندنا في بطلان الطلاق باليمين والطلاق ثلاثاً فالظاهر حملة على التقية (او) لبيان جهل عمر على انه عليه السلام لم يقل

خيطة وادخل رجله والقيد في الجفنة ، ثم ضَبَّ عليه الماء حتى أمتلأ ، ثم قال **عليه السلام** أرفعوا القيد فرفعوا القيد حتى أخرج من الماء ، فلما أخرج من الماء نقص الماء ، ثم دعا بزهر الحديد فأرسله في الماء حتى تراجع الماء الى موضعه و القيد في الماء ثم قال : زهوا هذا الزهر فهو وزنه ، قال مصنف هذا الكتاب - رضي الله عنه : إنما هدى أمير المؤمنين **عليه السلام** الى معرفة ذلك ليخلص به الناس من أحكام من يجيز الطلاق باليمين .

وروى أحمد بن عائد ، عن أبي سلمة عن أبي عبد الله **عليه السلام** في رجلين مملوكين مفوض اليهما يشتريان ويبيعان بأموال موليها فكان بينهما كلام فاقتتلا فخرج هذا يمدو الى مولى هذا ، وهذا الى مولى هذا وهما في القوة سواء فاشتري هذا من مولى هذا العبد ؛ وذهب هذا فاشتري هذا من مولا ، وجاء هذا واخذ بتليب هذا واخذ هذا بتليب هذا ؛ وقال كل واحد منهما لصاحبه : انت عبدى قد اشتريتك قال : يحكم بينهما من حيث افترقا فيذرع الطريق فايهما كان اقرب فالذى اخذ فيه هو الذى سبق الذى هو ابعد ، وان كانا سواء فهما ردَّ على موليها .

ان الطلاق صحيح بل ذكر امكان معرفته فتوجيه المصنف لوجه له .

و روى أحمد بن عائد **في الصحيح والكليني في القوي كالصحيح (١)** **عن** أبي سلمة **عن** سالم بن مكرم مختلف فيه **عن** أبي عبد الله **عليه السلام** في رجلين مملوكين مفوض اليهما **والظاهر ان** التفويض غير التوكيل او توكيل خاص بزمان العبودية كما هو الظاهر في المادة والآ فالظاهر صحة شراء الاخير ايضاً ، لعدم المناقاة خصوصاً في مثل هذه الصورة التي لم يتحقق بعد مملوكيته للثاني ، وفي صورة تساوي الطرفين يردان الى موليها (موليها - خ) لعدم الترجيح وروى الكليني مرسل فيها القرعة (٢) مع ان عمومها ايضاً يشملها فانها لكل مشكل كما سيجيء (والتليب) جمع

(١-٢) الكافي باب نادر (قبل باب التفرقة بين ذوي الارحام من المالك)

خبر ٣ - ٤ من كتاب المعيشة

وفي رواية ابراهيم بن محمد الثقفي قال : استودع رجلان امرأة ودبعة وقال لهما : لا تدفعا الى واحد منا حتى يجتمع عندك ؛ ثم انطلقا فقا بافجاء احدهما اليها وقال : اعطيني ودبعتي فان صاحبتي قد ماتت ، فأبت حتى كثر اختلافه اليها ثم أعطته ، ثم جاء الآخر فقال : هائي ودبعتي ، قالت : اخذها صاحبك وذكرا انك قدمت فارفعنا الى عمر فقال لهما عمر : ما اراك الا وقد ضمنت ، فقالت المرأة : اجعل عليا عليه السلام بيني وبينه ، فقال له : أقض بينهما ، فقال علي عليه السلام : هذه الودبعة عندها وقد أمرتماها الا تدفعا الى واحد منكما حتى يجتمعا عندها فائتني بصاحبك ولم يضمها ؛ وقال علي عليه السلام : انما ارادا أن يذهبا بمال المرأة .

وروى عاصم بن حميد ؛ عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال : كان

التياب عند النحر في الخصومة ثم جرّه وما في موضع اللب من التياب .

﴿ وفي رواية ابراهيم بن محمد الثقفي ﴾ الممدوح ولم يذكر طريقه اليه والظاهر انه اخذه من كتابه او من الكافي وفيه - الحسين بن محمد ، عن احمد بن علي الكاتب ، عن ابراهيم بن محمد الثقفي عن عبدالله بن ابي شيبه ، عن حريز ، عن عطاء بن السائب عن زاذان ﴿ قال : استودع رجلان امرأة النخ ﴾ هذا من القضايا التي اختلف عليه السلام فيه حتى عمل بالواقع لقوله عليه السلام (انما ارادا أن يذهبا بمال المرأة) (١) ولهذا لم يعي بصاحبه .

﴿ وروى عاصم بن حميد ﴾ في الصحيح كالشيخ (٢) ﴿ عن محمد بن

(١) الكافي باب النوادر خبر ١٢ من كتاب القضاء والتهذيب باب من الزيادات في

القضايا والاحكام خبر ١١

(٢) التهذيب باب من الزيادات في فقه الحج خبر ٨٠

لرجل على عهد علي عليه السلام جاريتان فولدتا جميعاً في ليلة واحدة احديهما ابناً و
الآخرى بنتاً فعمدت صاحبة الابنة فوضعت ابنتها في المهد الذي كان فيه الابن واخذت
ابنها ، فقالت صاحبة الابنة : الابن ابني ؛ وقالت صاحبة الابن : الابن ابني ؛ فتعاكما
الى امير المؤمنين عليه السلام فأمر أن يوزن ليهما ، وقال : ابنتهما كانت انقل لبناً
فلا ابن لهما .

وقال ابو جعفر عليه السلام : ضرب رجل رجلاً في هامته على عهد امير المؤمنين
عليه السلام فادعى المصروب أنه لا يبصر بعينه شيئاً ، وانه لا يشم رائحة ، وانه قد خرس
فلا ينطق ، فقال امير المؤمنين عليه السلام : ان كان صادقاً فقد وجبت له ثلاث ديات النفس
فقل له : وكيف يستبين ذلك منه يا امير المؤمنين حتى تعلم انه صادق ؟ فقال :
أما ما ادعاه في عينيه وانه لا يبصر بهما فانه يستبين ذلك بأن يقال له : ارفع عينيك
الى عين الشمس فان كان صحيحاً لم يتمالك الا ان يغمض عيشه ، وان كان صادقاً
لم يبصر بهما وبقيت عيناه مفتوحتين ، وأما ما ادعاه في خياشيمه وانه لا يشم رائحة

قيس الثقة بقرينة الراوى وكونه صاحب كتاب القضايا ، والظاهر انه عليه السلام عمل
بالواقع ، ويمكن ان يتعدى منه ايضاً للتجربة وصحة الخبر والتأسي ﴿ فعمدت ﴾
اي قصدت وفي بعض النسخ (فعمدت) اي ظلمت .

﴿ وقال ابو جعفر عليه السلام ﴾ رواه الكليني والشيخ في القوي عن الاصمغ بن
نباة ، عن امير المؤمنين عليه السلام (١) فيمكن ان يكون للصدوق طريق آخر (والهامه)
الرأس (و الحراق و الحرافة) ما يقع فيه النار عند القدح و قد عمل بمضمونه
بعض الاصحاب وبعضهم رده بالضعف ، ويعمل هذه الامور على حصول اللوث ليثبت
بالقسامة .

(١) الكافي باب ما يمنح به ما يصاب في سمعه او بصره الخ خبر ٧ من كتاب الديات

والتهذيب باب ديات الاعضاء والجوارح الخ خبر ٨٢ من كتاب الديات

فانه يستبين ذلك بحراق يَدَى من انفه فإن كان صحيحاً وصلت رائحة الحراق الى دماغه ودمعت عيناه ونحى برأسه ، وأما ما ادعاه في لسانه من الخرس وانه لا ينطق فانه يستبين ذلك بآبرة تضرب على لسانه فان كان ينطق خرج الدم أحمر ، وان كان لا ينطق خرج الدم أسود .

وروى سعد بن طريف عن الاصمغ بن نباتة قال : أتى عمر بن الخطاب بجارية فشهد عليها شهود انها بغت ، وكان من قصتها انها كانت يتيمة عند رجل وكان للرجل امرأة وكان الرجل كثيراً يغيب عن اهله فشببت اليتيمة ، وكانت جميلة فتخوفت المرأة أن يتزوجها زوجها اذا رجع الى منزله فدعت بنسوة من جيرانها فأمسكنها ثم اقتضتها باصبعا ، فلما قدم زوجها سألت امرأته عن اليتيمة فرمتها بالفاحشة وافامت البينة من جيرانها على ذلك ؛ قال : فرفع ذلك الى عمر بن الخطاب فلم يدر كيف يقضى في ذلك .

فقال الرجل : اذهب بها الى على بن ابي طالب ، فاتوا علياً وقصوا عليه القصة ، فقال لامرأة الرجل : ألك بينة ؟ قالت نعم هؤلاء جيرانى يشهدون عليها بما أقول ، فأخرج على عليه السلام السيف من غمده وطرحه بين يديه ثم امر بكل واحدة من الشهود فأدخلت بيتاً ، ثم دعا بامرأة الرجل فأدارها بكل وجه فأبّت أن تزول عن قولها فردّها الى البيت الذى كانت فيه .

وروى سعد بن طريف في الموثق عن الاصمغ بن نباتة ورواه الكليني والشيخ في الحسن كالصحيح ، عن معاوية بن وهب عن ابي عبد الله عليه السلام بغت اي زنت بغت اقتضتها ازال بكارتها فرمتها بالفاحشة اي نسبتها الى الزنا بغت فقال الرجل اذهب وفي بعض النسخ (للرجل) كما في الكتابين وهو اظهر بغت من غمده بالكسر غلافه حيلة لتخاف وتقرّ بالحق بغت كذا بغت جثا على ركبتيه والبواقي من الحيل لكونه بغت عالماً بكذبها او ليظهر الحق من الباطل بغت ودرجعت

ثم دعا باحدى الشهود وجثا على ركبتيه وقال لها: أتعرفينى؟ أنا على بن ابي طالب وهذا سيفى وقد قالت امرأة الرجل ما قالت ورجعت الى الحق وأعطيتها الامان فاصدقينى والأملات سيفى منك ، فالتفتت المرأة الى على عليه السلام فقالت : يا امير المؤمنين الامان على الصدق؟ فقال لها على عليه السلام : فاصدقى ، فقالت : لا والله ما زلت اليتيمة ولكن امرأة الرجل لما رأت حسننها وجمالها وحيثها خافت فساد زوجها فسقتها المسكر ، ودعتنا فأمسكناها فاقضتها بإصبعها .

فقال على عليه السلام : الله اكبر ، الله اكبر انا اول من فرق بين الشهود الأدانيال ثم حد المرأة حداً الفاذى والزمها ومن ساعدها على اقتضاى اليتيمة المهر لها اربعمائة درهم ، و فرق بين المرأة وزوجها وزوجه اليتيمة ، وساق عنه المهر اليها من ماله .

الى الحق * اى ترجع ، للمشاركة اولتحققه واقعاً كما فى (اذا وقعت) * واعطيتها الامان * اى فى الذهاب الى محلها السابق واحويه او الامان من القتل لكونها غير مستحقة له اومع الاستحقاق تعزيراً وزجراً ولكالا لغيرها * ملئت سيفى منك * وفى (فى) لأملان منك السيف (وفى بب لا مكنن السيف منك) اى لاقتلتك (او) اقدك بنصفين حتى يملأ السيف احشائك * انا اول من فرق بين الشهود الأدانيال * اى فى واقعة الزنا والافساجى * نفرق الشهود من داود عليه السلام * المهر لها * وفى الكتابين (الزمهن جميعاً المقر وجعل عقرها) * اربعمائة درهم * المقر الجرح و هودية البكارة و المشهور انها مهرامثالها و الظاهر انه كان مهرامثالها ذلك * وفرق بين المروثة وزوجها * بالاطلاق كما دفع التصريح به فيهما * وزوجه اليتيمة وساق عنه * كما هو فيهما وفى بعض النسخ (عنها) وهو من النسخ وان امكن ان يكون (عن) بمعنى اللام لمجيباً الجارة كل واحدة مكان الاخرى .

فقال عمر بن الخطاب : فحدثنا يا ابا الحسن بحديث دانيال النبي ﷺ فقال ان دانيال كان غلاماً يتيماً لأب له ولا أم ، وان امرأة من بنى اسرائيل عجوزاً ضمتها اليها وربيته ، وان ملكاً من ملوك بنى اسرائيل كان له قاضيان ، و كان له صديق وكان رجلاً صالحاً ، وكانت له امرأة جميلة وكان يسألي الملك فيحدثه فاحتاج الملك الى رجل يبعثه في بعض اموره فقال للقاضيين . اختار الى رجلاً بعثته في بعض أموري فقالا : فلان ، فوجهه الملك فقال الرجل للقاضيين اوصبكما بامرأتي خيراً ، فقالا : نعم فخرج الرجل و كان القاضيان يأتيان باب الصديق فعشقا امرأته .

فراوداها عن نفسها فأبت عليهما فقالا لها : ان لم تفعلی شهدنا عليك عند الملك بالزنا ليرجمك ، فقالت : افعلما ما شئتما فأتيا الملك ، فشهدا عليها أنها بغت وكان لها ذكر حسن جميل ، فدخل الملك من ذلك امر عظيم اشتد غمه و كان بها معجباً فقال لهما : ان قولكما مقبول فأجلوها ثلاثة ايام ثم ارجموها ، ونادي في مدينته احضروا قتل فلانة العابدة فانها قد بغت وقد شهد عليها القاضيان بذلك فأكثر الناس القول في ذلك ، فقال الملك لوزيره : ما عندك في هذا حيلة ؟ فقال : لا والله ما عندي في هذا شيء .

فلما كان اليوم الثالث ركب الوزير وهو آخر ايامها ، فاذاً هو بفلمان عراة يلعبون ، وفيهم دانيال فقال دانيال : يا معشر الصبيان تعالوا حتى اكون انا الملك و

﴿ فراوداها عن نفسها ﴾ اي طلبا مواقمتهما اياها ﴿ ليرجمك ﴾ وفيهما ﴿ لنرجمك ﴾ ﴿ و كان لها ذكر حسن ﴾ اي بالصلاح والتقوى ﴿ و كان بهامعجباً ﴾ بالفتح يعجبه صلاحها و اتهم القاضيين ولا يعرف وجه الحيلة ﴿ فاجلوها ﴾ او ﴿ فاجلدوها ﴾ ﴿ ثلاثة ايام ثم ارجموها ﴾ وفيهما ﴿ فارجموها بعد ثلثة ايام ﴾ (والزور) الباطل ﴿ وامر بقتلها ﴾ كما يفعله الملوك او كان شريعة موسى ﷺ كذلك .

تكون انت بافلان ، فلانة العابدة ويكون فلان وقلان القاضيين الشاهدين عليها ثم جمع تراباً وجعل سيفاً من قصب ؛ ثم قال للعلمان : خذوا بيدهما فمحقوه الى موضع كذا - والوزير واقف - وخذوا هذا فمحقوه الى موضع كذا .

ثم دعا بأحدهما فقال : قل : حقاً فانك ان لم نقل حقاً قتلتك ، قال : نعم - والوزير يسمع - فقال له : بم تشهد على هذه المرأة ؟ قال : اشهد انها زنت ؛ قال : في أي يوم ؟ قال : في يوم كذا وكذا ، قال : في أي وقت ؟ قال : في وقت كذا وكذا قال : في أي موضع ؟ قال : في موضع كذا وكذا قال : مع من ؟ قال : مع فلان بن فلان . فقال : ردوا هذا الى مكانه ، وهاتوا الآخر ، فردوه وجاءوا بالآخر فأله عن ذلك فخالف صاحبه في القول ، فقال دانيال : الله اكبر ، الله اكبر شهدا عليها بزور ثم نادى في العلمان ان القاضيين شهدا على فلانة بالزور فاحضروا قاتلها : فذهب الوزير الى الملك مبادراً فأخبره بالخبر فبعث الملك الى القاضيين فأحضرهما ثم فرق بينهما وفعل بهما كما فعل دانيال بالعلمين فأختلفا كما اختلفا ، فنادى في الناس وامر بقتلها .

وقال ابو جعفر عليه السلام : وجد على عهد امير المؤمنين صلوات الله عليه رجل

﴿ وقال ابو جعفر عليه السلام ﴾ رواه الكليني ، عن علي بن ابراهيم ؛ عن ابيه قال : اخبرني بعض اصحابنا رفعه الى ابي عبد الله عليه السلام ؛ ورواه الشيخ مرسل عن ابي جعفر عليه السلام (١) والظاهر اخذه من الفقيه وبمضمونه عمل اكثر الاصحاب لان جبار ضعفه بالشهرة ، وحكم الشيخين الاجلين بصحته فلا بأس بالعمل به وذهب بعض اصحابنا الى التخيير كما في نظائره وسيجيء ، و الظاهر ان العمل بهذا النص المعلن اولى من العمل بالقياس المرود مع حصول الشبهة ، بل العلم العادي بصحة رجوعه عن

(١) الكافي باب نادى قبل (باب من لاديه له) خبر ٢ من كتاب الديات والتهذيب

باب البيئات على القتل خبر ١٩ من كتاب الديات

مذبوح في خربة وهناك رجل بيده سكين ملطخ بالدم فأخذ ليؤتي به امير المؤمنين عليه السلام فأقرانه قتله ، فاستقبله رجل فقال لهم : خلّوا عن هذا فاننا قاتل صاحبكم فأخذ ايضاً واتى به مع صاحبه امير المؤمنين عليه السلام فلما دخلوا فصّوا عليه القصة ، فقال للاول : ما حملك على الاقرار ؟ قال : يا امير المؤمنين اني رجل قصاب وقد كنت ذبحت شاة بجذب الخربة فأعجلني البول ؛ فدخلت الخربة ويدي سكين ملطخ بالدم فأخذني هؤلاء وقالوا : انت قتل صاحبنا ، فقلت : ما يفنى عني الانتكار شيئاً وههنا رجل مذبوح وأنا بيدي سكين ملطخ بالدم فأقررت لهم أنّي قتلتهم ، فقال علي عليه السلام للآخر : ما تقول انت ؟ قال : انا قتلتهم يا امير المؤمنين فقال امير المؤمنين عليه السلام اذ هبوا الى الحسن ابني ليعصم بينكم ، فذهبوا اليه وفصّوا عليه القصة فقال عليه السلام أما هذا فان كان قد قتل رجلاً فقد احيا هذا والله عز وجل يقول : ومن احياها فكانما احيا الناس جميعاً ، ليس على احد منهما شيء و تخرج الدبة من بيت المال لورثة المقتول .

وقال ابو جعفر عليه السلام : توفي رجل على عهد امير المؤمنين عليه السلام وخلف ابناً وعبداً فادعى كل واحد منهما انه الابن وان الآخر عبده ، فأثيا امير المؤمنين عليه السلام فتحا كما اليه فأمر امير المؤمنين عليه السلام ان يثقب في حائط المسجد ثقبين ثم امر كل واحد منهما ان يدخل رأسه في ثقب ففعلا ، ثم قال : يا قنبر جرد السيف واسر اليه لا تفعل ما أمرك به ، ثم قال : اضرب عنق العبد ، فذهى العبد رأسه فأخذه امير المؤمنين عليه السلام وقال للآخر : انت الابن ، وقد اعتقت هذا وجعلته مولى لك .

الاقرار ، بل لولم يرجع عن الاقرار ايضاً ، واخراج الدبة من بيت المال لتلايطلدم امرىء مسلم وهو لمصالح المسلمين .

وقال ابو جعفر عليه السلام : ورواه الكليني في الحسن كالصحيح ، عن عبدالله بن عثمان عن رجل : عن ابي عبدالله عليه السلام ان رجلاً قبل على عهد علي عليه السلام من الجبل

حاجاً ومعه غلام فأذنب فضربه مولاه فقال : ما انت مولاي ، بل انا مولاك قال : فما زال ذابت وتعدّ ذابت وتعدّذا ويقول كما انت حتى نأتى الكوفة يا عدو الله فأذهب بك الى امير المؤمنين عليه السلام ، فلما اتيا الكوفة اتيا امير المؤمنين عليه السلام ، فقال الذي ضرب الغلام اصلحك الله هذا غلام لى وانه اذنب فضربته فوثب على وقال الآخر هو والله غلامى ان ابى ارسله معى ليعلمنى وانه وثب على يدعبنى ليذهب بمالى قال : فاخذ هذا يحلف وهذا يحلف ، وهذا يكذب هذا ، وهذا يكذب هذا قال فقال : انطلقا فتصادقا فى ليلتكما هذه ولا تجيئائى الا بحق قال فلما اصبح امير المؤمنين عليه السلام قال لقنبر : انتب فى الحائط نقبين قال : وكان اذا أصبح عقّب حتى تصير الشمس على رمح يستج فجاء الرجلان واجتمع النار فقالوا لقد وردت عليه قضية ماورد عليه (وفى يب علينا مثلها) لا يخرج منها فقال لهما ما تقولان فحلف هذا ان هذا عبده وحلف هذا ان هذا عبده ، فقال لهما قوما فأتى لست اربكما تصدقان ، ثم قال لاحدهما : ادخل رأسك فى هذا الثقب ، ثم قال للآخر : ادخل رأسك فى هذا الثقب ثم قال : يا قنبر على سيف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عجل . أضرب رقبة العبد منهما قال فاخرج الغلام رأسه مبادراً ومكث الآخر بالثقب (وفى يب) (فى الثقب) فقال على عليه السلام للغلام : الست تزعم انك لست بعبد ؟ فقال : بلى ولكنه ضربنى وتعذى على قال : فتوثق له امير المؤمنين عليه السلام ودفعه اليه (١) اى عهد ونذر وحلف المولى ان لا يضرب العبد .

ويمكن ان يكون هذه الواقعة غير ما فى الاصل للاختلاف الكثير ، وعلى الاصل يكون العتق من ماله عليه السلام او برضاه او لان الامام عليه السلام اختار النفس والمال ويمكن ان يكون التوثيق كناية عن عتقه .

(١) الكافى باب النوادر خبر ٨ من كتاب النضاء - والتهذيب باب من الزيادات

وروى عمرو بن ثابت ، عن أبيه عن سعد بن طريف ، عن الأصمغ بن نباتة قال :
 أتى عمر بن الخطاب بامرأة تزوجها شيخ فلما إن واقعها مات على بطنها ، فجاءت
 بولد فادعى بنوه أنها فجرت و تشاهدوا عليها فامر بها عمران فرجم فمروا بها على
 على بن أبي طالب عليه السلام فقالت : يا بن عم رسول الله إني مظلومة وهذه حجتي ، فقال :
 هاني حجتيك ، فدفعت إليه كتاباً فقرأه ، فقال : هذه المرأة تعلمكم بيوم تزوجها
 ويوم واقعها وكيف كان جماعها ، ردوا المرأة فلما كان من الغد دعا على عليه السلام
 بصبيان يلعبون اثراب و فيهم ابنها ، فقال لهم : العبوا ؛ فلبسوا ، حتى إذا ألهاهم
 اللعب ، فصاح بهم فقاموا وقام الغلام الذي هو ابن المرأة متكئاً على راحتيه ، فدعا
 به على عليه السلام فودّته من أبيه ، وجلد اخوته المقتربين حدّاً حدّاً ، فقال له عمر :
 كيف صنعت ؟ قال : عرفت ضعف الشيخ في نكأة الغلام على راحتيه .

﴿وروى عمرو بن ثابت عن أبيه﴾ أي المقدم في القوى ، ورواه الكليني
 والشيخ والبرقي في القوى كالصحيح ، عن أبي الصباح الكناني عن أبي عبد الله عليه السلام (١)
 ﴿وتشاهدوا عليها﴾ أي الأخوة على الظاهر وكانت شهادتهم لجبر النفع غير مقبولة
 ﴿فقال هاني حجتيك﴾ والقبالة مشتملة على ذكر الشهود وهم حجة فسميت بالحجة
 تبعوياً (أو) لأنها قرينة على صدقها ﴿تعلمكم﴾ بالشهود أو بالدعوى وأفعال
 المسلمين محمولة على الصحة ، مع أنّ الولد للفراش ﴿اثراب﴾ (٢) أي ذوي أسنانه
 ﴿وجلد اخوته المقتربين حدّاً حدّاً﴾ لأنهم قذفوها ولم يثبتوا زناها وكانت شهادتهم
 باطلة ، ويمكن أن يكون عليه السلام عمل بعلمه الواقعي كما في نظائره .

(١) الكافي باب النوادر خبر ٧ من كتاب القضاء والتهذيب باب من الزيادات في

القضايا والأحكام خبر ٥٧ من كتاب القضاء .

(٢) الترتيب من ولد معك وأكثر ما يستعمل في المؤنث يقال : هذه ترب فلانة

إذا كانت على سنّها ، ج ، اثراب «أقرب الموارد»

وقال ابو جعفر عليه السلام دخل على عليه السلام المسجد فاستقبله شاب وهو يبكي وحوله قوم يسكتونه ، فقال عليه السلام ما ابكاك ؟ فقال يا امير المؤمنين ان شريعاً قضى على بقضية ما ادرى ما هي ، ان هؤلاء النفر خرجوا بأبي معهم في سفرهم فسرجموا ولم يرجع ابي فسألتهم عنه . فقالوا : مات فسألتهم عن ماله فقالوا : ما ترك ما لا فقد منهم الى شريح فاستحلفهم ، وقد علمت يا امير المؤمنين ان ابي خرج ومعه مال كثير ، فقال لهم امير المؤمنين عليه السلام ارجعوا فردوهم جميعاً والفتى معهم الى شريح ، فقال له يا شريح كيف قضيت بين هؤلاء ؟ فقال : يا امير المؤمنين ادعى هذا الغلام على هؤلاء النفر انهم خرجوا في سفر وابوه معهم فرجموا ولم يرجع ابوه ، فسألتهم عنه فقالوا : مات فسألتهم عن ماله فقالوا : ما خلف شيئاً ، فقلت للفتى هل لك بينة على ما تدعى ؟ فقال لا ، فاستحلفتهم ، فقال على عليه السلام يا شريح هيهات هكذا تحكم في مثل هذا .

فقال : كيف هذا يا امير المؤمنين ؟ فقال على عليه السلام يا شريح والله لأحكمن فيهم بحكم ما حكم به خلق قبلي الآداود النبي عليه السلام يا قنبر ادع لي شرطة الخميس فدعاهم فوكل بهم بكل واحد منهم رجلاً من الشرطة ، ثم نظر امير المؤمنين عليه السلام الى وجوههم : فقال : ماذا تقولون انقولون اني لا اعلم ما صنعتم بأب هذا الفتى اني اذا لجا اهل ثم قال : فرقوهم وغطوا رؤسهم وفرق بينهم واقسم كل واحد منهم الى اسطوانة من

﴿ وقال ابو جعفر عليه السلام ﴾ ورواه الكليني في الموثق عن ابي بصير عنه عليه السلام ورواه ايضاً قريباً من هذه الرواية قوياً عن الاصمغ بن نباتة ﴿ يسكتونه ﴾ من التسكين او الاسكات ﴿ هكذا تحكم في مثل هذا ﴾ يعنى كان يجب عليك ان تسألني في امثال هذه الوقايع حتى احكم بالواقع كما اشترطت عليك في القضاء (او) لما كان موضع التهمة كان يجب عليك السؤال والتفتيش (او) لما ادعوا موته وانه ما خلف مالا كان يمكنك طلب الشهود والتفريق حتى يتبين الحق (او) لما

اساطين المسجد ورؤوسهم مغطاة بشياهم .

ثم دعا بعبيد الله بن ابي رافع كاتبه فقال هات صحيفة ودواة وجلس على عليه السلام في مجلس القضاء ، واجتمع الناس اليه فقال : اذا انا كبرت فكبروا ، ثم قال للناس افرجوا ، ثم دعا بواحد منهم فأجلسه بين يديه فكشف عن وجهه ، ثم قال لعبيد الله اكتب إقراره وما يقول .

ثم أقبل عليه بالسؤال ثم قال له في اتي يوم خرجتم من منازلكم وابوهذا الفتى معكم ؟ فقال الرجل : في يوم كذا وكذا ، فقال : وفي اتي شهر ؟ فقال : في شهر كذا وكذا ، قال : والى اين بلغتكم من سفركم حين مات ابوهذا الفتى ؟ قال الى موضع كذا وكذا ، قال : وفي اتي منزل ؟ قال : في منزل فلان بن فلان ، قال : وما كان من مرضه ؟ قال : كذا وكذا قال : وكم يوماً مرض ؟ قال : كذا وكذا يوماً ، قال : فمن كان يمرضه ؟ وفي اتي يوم مات ؟ ومن غسله ؟ واين غسله ؟ ومن كفنه ؟ وبما كفنتموه ؟ ومن صلى عليه ؟ ومن نزل قبره ؟ فلما سأله عن جميع ما يريد كبر على عليه السلام وكبر الناس معه ، فارتاب اولئك الباقون ولم يشكوا ان صاحبهم قد اقر عليهم وعلى نفسه ، فأمر ان يغطى رأسه ، وان ينطلقوا به الى الحبس .

ثم دعا بآخر فأجلسه بين يديه وكشف عن وجهه ، ثم قال : كلاً زعمت الى لا اعلم ما صنعتكم ، فقال : يا امير المؤمنين ما انا الا واحد من القوم ولقد كنت كارها لقتله فأقر ، ثم دعا بواحد بعد واحد فكلهم يقر بالقتل واخذ المال ، ثم رد الذي كان امر به الى السجن فأقر ايضاً فالزمهم المال والدم .

خرج منهم كان يجب عليهم ان يرجعوا به أو أثبتوا موته وانه لم يخلف شيئاً كما يدل عليه اخبار كثيرة ستجىء انشاء الله في القصاص ﴿ ادع لى شرطة الخميس ﴾ الخميس : الجيش سقى به لانه ينقسم بخمسة اقسام ، المقدمة ، والساقة ، والميمنة والميسرة ، والقلب - والشرط الاقوياء الذين يتقدمون الجيش كأنهم شرطوا على عدم الرجوع حتى يقتلوا او يقتلوا .

فقال شريح : يا امير المؤمنين وكيف كان حكم داود ؟ فقال عليه السلام : ان داود النبي عليه السلام مربطمة يلعبون وينادون بعضهم بعضاً : مات الدين ، فدعا منهم غلاماً فقال له : يا غلام ما اسمك ؟ قال : اسمي مات الدين فقال له داود عليه السلام من سمّاك بهذا الاسم ؟ قال : أمي ، فانطلق الى أمه ، فقال : يا امرأة ما اسم ابنك هذا ؟ قالت مات الدين ، فقال لها : ومن سمّا بهذا الاسم ؟ قالت : أبوه ، قال : وكيف كان ذلك ؟ قالت ان أباه خرج في سفر له ومعه قوم وهذا الصبي حمل في بطني ، فانصرف القوم ولم ينصرف زوجي ، فسألته عن فقالوا : مات . قلت : اين مات ؟ قالوا لم يخلف ما لا فقلت : ادساكم بوصية ؟ قالوا : نعم زعم انك حبلى فما ولدت من ولد ذكر ادانني فسمّيه مات الدين فسمّيته ، فقال : أتعرفين القوم الذين كانوا خرجوا مع زوجك قالت نعم ، قال : فأحياء هم ام اموات ؟ قالت : بل احياء ، قال : فانطلق بنا اليهم ثم مضى معها فاستخرجهم من منازلهم فحكم بينهم بهذا الحكم فثبت عليهم المال والدم ، ثم قال للمرأة : سمّي ابنك هذا عاش الدين .

ثم ان الفتى والقوم اختلفوا في مال اب الفتى كم كان فأخذ علي عليه السلام خانمته وجمع خواتيم عدة ؛ ثم قال : أجيلوا هذه السهام فأبكم أخرج خانمتي فهو الصادق في دعواه لانه سهم الله عز وجل وهو سهم لا يخيّب .

﴿ ثم ان الفتى والقوم اختلفوا في مال اب الفتى ﴾ فبحسب الظاهر كان القول قول المنكر لان الفتى مدّع للزيادة ؛ لكن لما تبين فسقهم وكذبهم عمل صلوات الله عليه يا لفرقة ، والظاهر ان كلّ واحد من المنكرين اقرّوا بقدر من المال ان المال كان كذا قدرأ والفتى كان يدّعي الزيادة فجمع عليه السلام خانمته مع خواتيم عدة بقدرهم وأعطى شخصاً جاهلاً بها وقال : ضع كلّ خانم عند واحد منهم فمن وقع عليه خانمته عليه السلام كان هو المصيب في دعواه ، وهذه القرعة مخالفة لما سيجيء من أحكام القرعة ، لكن على سبيل الإعجاز وقع خانمته عليه السلام على المصحق منهم ؛ فعلى هذا

وقضى علي عليه السلام في امرأة أته فقالت : ان زوجي وقع على جاريتي بغير اذني فقال للرجل : ما تقول ؟ فقال : ما وقعت عليها الا بأذنها ، فقال علي عليه السلام : ان كنت صادقة رجمناه ، وان كنت كاذبة ضربناك حداً ؟ واقيمت الصلاة فقام علي عليه السلام يصلي ، ففكرت المرأة في نفسها فلم تر لها في رجم زوجها فرجاً ولا في ضربها الحد ، فخرجت ولم تعد ولم يسأل عنها امير المؤمنين عليه السلام .

وقضى علي عليه السلام في رجل جاء به رجلان فقالا : ان هذا سرق درعاً ؛ فجعل الرجل يناشده لما نظر في البيئة وجعل يقول : والله لو كان رسول الله وآله الصالحين ما قطع

يكون الاخراج مجازاً ويمكن ان يكون عليه السلام اخفى الخواتيم تحت مصلاه وامر كل واحد باخراج خاتم منها ويكون الاجالة مجازاً .

وقضى علي عليه السلام (الى قوله) صادقة * بأن تشهد البيئة * رجمناه * لكونه محسناً وسيجيء هذا الخبر عن ذهب وحكم المصنف بضعفه * فقام علي عليه السلام تأخير . عليه السلام الحد لدم موجه بالنظر الى الرجل وبالنظر الى المرأة للشبهة وامكان اثباته .

وقضى علي عليه السلام * رواه الكليني والشيخ في الحسن كالصحيح ؛ عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام (١) * فجعل لرجل يناشده * ويحلفه بأن لا تقطع يدي وهما كاذبان في الشهادة فلما علم عليه السلام كذبهما ولم يمكنه بحسب الظاهر او للتقية طرح شهادتهما وكان يعلم عليه السلام انهما بعد التخويف لا يقطعان يده احوال عليهما * المصطبة * كالد كان يجلس عليه والظاهر انها كانت للحدود (وفي غمار الناس) كثرتهم * من يدلني على هذين الشاهدين * على الاستفهام حتى * اكلهما * وأعزدهما مزيراً يكون نكالا لغيرهما والظاهر انه كان مجرد التهديد اولاً تأخير الحد ظاهراً .

(١) الكافي باب النوادر خبر ٢٣ من كتاب الحدود والتهذيب باب من الزيادات في

التفائيا والاحكام خبر ٨٣ من كتاب القضاء .

يدى ابدأ قال : ولم ؟ قال : كان يخبره ربي عز وجل اني برىء فيبرأني ببراعتى ، فلما رأى على عليه السلام مناشدته اياه دعا الشاهدين ، و قال لهما : اتقيا الله ولا تقطعا يد الرجل ظلماً وفاندهما ، ثم قال : ليقطع احدكما يده ويمسك الآخر يده ؛ فلما تقدموا الى المصطبة ليقطعا يده ضربا الناس حتى اختلطوا فلما اختلطوا ارسلوا الرجل في غمار الناس وفر احتى اختلطوا بالناس فجاء الذى شهدا عليه فقال يا امير المؤمنين شهد على الرجلان ظلماً فلما ضربا الناس واختلطوا ارسلاني وفر اولو كانوا صادقين

وروى الكليني قوياً عن الاصمغ رفعه قال : أتى عمر بخمسة نفر اخذوا في الزنا فأمر ان يقام على كل واحد الحد وكان امير المؤمنين عليه السلام حاضراً فقال : يا عمر ليس هذا حكمهم قال : فأقم انت عليهم الحكم فقدم واحداً منهم ف ضرب عنقه و قدم الثاني فرجمه . و قدم الثالث ف ضرب الحد ؛ و قدم الرابع ف ضربه نصف الحد ، و قدم الخامس ف عزره ، فتعجب عمر وتعجب الناس من فعله .

فقال عمر : يا ابا الحسن خمسة نفر في قضية واحدة اقامت عليهم خمسة حدود ليس شبيه منها الآخر ؟ فقال امير المؤمنين (ع) (اما الاول) فكان ذمياً خرج عن نعمته لم يكن له حكم الا السيف (و اما الثاني) فرجل محصن كان حده الرجم (و اما الثالث) فغير محصن حده الجلد (و اما الرابع) فعبد ضربناه نصف الحد (و اما الخامس) فمجنون مغلوب على عقله (١) ؛

وروى قوياً عن عاصم بن ضمرة السلولى قال سمعت غلاماً بالمدينة وهو يقول : يا احكم الحاكمين احكم بيني وبين امي ، فقال له عمر بن الخطاب لم تدعو على امك ؟ فقال : يا امير المؤمنين انها حملتني في بطنها تسعة اشهر وأرضعني حولين فلما برعرت (اي نشأت) وكبرت وعرفت الخير من الشر ويمني من شمالي

لما قرأ ولم ير سلاي ، فقال على عليه السلام من يدلني على هذين الشاهدين الكلهما

طردتني وانتفت مني وزعمت أنها لاتعرفني فقال عمر ابن تكون الوالدة ؟ قال : في سقيفة بني فلان فقال عمر عليه السلام بأم الغلام .

قال : فاتوا بها مع اربعة اخوة واربعين قسامة (اى الشهود او الشهود الذين يحلفون على شهادتهم) يشهدون لها انها لاتعرف الصبي وان هذا الغلام غلام مدع ظلم غشوم (اى ظلم) يريد ان يفضحها في عشيرتها وان هذه جارية من قريش لم تتزوج قط وانها بخاتم ربها ، فقال عمر : يا غلام ما تقول ؟ فقال يا امير المؤمنين هذه والله امي حملتني في بطنها سبعة اشهر وارضعتنى حولين فلما ترعرعت و عرفت الخير من الشر ويميني عن شمالي طردتني وانتفت مني وزعمت أنها لاتعرفني فقال عمر : يا هذه ما يقول الغلام فقالت : يا امير المؤمنين والذي احتجب بالنور فلا عين تراه وحق محمد وما ولدما اعرفه ولا ادري من اى الناس هو وانه غلام مدع يريد ان يفضحنى في عشيرتي والى جارية من قريش لم تتزوج قط واني بخاتم ربى ، فقال عمر : ألك شهود ؟ فقالت : نعم هؤلاء ، فتقدم الاربعون القسامة فشهدوا عند عمر ان الغلام مدع يريد ان يفضحها في عشيرتها وان هذه جارية من قريش لم تتزوج قط وانها بخاتم ربها ، فقال عمر : خذوا هذا الغلام و انطلقوا به الى السجن حتى نسال عن الشهود فان عدلت شهادتهم جلدته حد المقتري .

فاخذ الغلام ينطلق به الى السجن فتلقاهم امير المؤمنين عليه السلام فى بعض الطريق فنادى الغلام : يا بن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم : اننى غلام مظلوم واعساد عليه الكلام الذى كلم به عمر قال : ثم قال : وهذا عمر قد أمر بى الى الحبس فقال على عليه السلام ردوه الى عمر : فلما ردوه ، قال لهم عمر أمرت به الى السجن فرددتموه الى ؟ فقالوا يا امير المؤمنين امرنا على بن ابي طالب ان نرده عليك وسمعناك وانت تقول لاتعموا على امرأ فبيناهم كذلك اذا قبل على عليه السلام فقال على با لغلام فاتوا بها فقال

عَلَى عليه السلام : يا غلام ما تقول ؟ فأعاد الكلام فقال عَلَى عليه السلام لعمر : أأذن لي أن أفضي
بينهم فقال عمر : سبحان الله وكيف لا وقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : أعلمكم
على بن أبي طالب .

ثم قال : للمرأة : يا هذا ألك شهود ؟ قالت نعم فتقدم الأربعة فقاموا فشهدوا
بالشهادة الأولى فقال عليه السلام لأفضين اليوم بقضية بينكما هي مرضاة الرب من فوق
عرشه علمنيها حببي رسول الله صلى الله عليه وسلم : ثم قال لها : ألك ولي ؟ قالت نعم هؤلاء اخوتي
فقال لاخوتها امرى فيكم وفي اختكم جائز ؟ قالوا نعم يا بن عم محمد امرك فينا
وفي اختنا جائز فقال عَلَى عليه السلام اشهد الله واشهد من حضر من المسلمين اني زوجت
هذه الجارية من هذا الغلام بأربعمائة درهم والتقدم مالي يا قنبر عَلَى عليه السلام بالدراهم
فأتاه قنبر بها فصبها في يد الغلام قال : خذها فصبها في حجر امرأتك ولانأيتنا
الأوبك اثر العرس يعني الفسول .

فقام الغلام فصب الدراهم في حجر المرأة ثم تلببها فقال لها قومي فنادت
المرأة النار ، النار يا بن عم محمد تريد أن تزوجني من ولدي ؟ هذا والله ولدي
زوجني اخوتي هجيناً (أي معتقاً) فولدت منه هذا فلما نزع ع وشب امرؤى ان اتقى
منه واطرده وهذا والله ولدي وفؤادى يتغلى (أي يتململ) ويضطرب اسفاً على ولدي
ثم قال : ثم اخذت بيد الغلام واطلقت وصادى عمر واعمره لولا على لهلك
صمر (١) .

وفي الحسن كالصحيح ، عن عمر بن يزيد عن ابي المعلى (وفي بعض النسخ
ابى المعلى) عن ابي عبد الله عليه السلام قال : اتى عمر بن الخطاب بامرأة فتعلقت برجل
من الانصار وكانت تهواه ولا (لم - خ) تفدرله على حيلة فذهبت فاخذت بيضة

فأخرجت منها الصفرة وصبت البياض على ثيابها بين فخذيهما ثم جاءت الى عمر فقالت يا امير المؤمنين ان هذا الرجل اخذني في موضع كذا وكذا ففضحني قال: فهم عمر أن يعاقب الانصاري فجعل الانصاري يحلف وامير المؤمنين جالس ويقول يا امير المؤمنين تثبت في امري فلما اكثرت الفتى قال عمر لامير المؤمنين (ع) يا ابا الحسن ما تري فنظر امير المؤمنين عليه السلام الى بياض على ثوب المرأة وبين فخذيهما فانهما ان تكون احتالت لذلك فقال: اتتوني بماء حار قد اغلى غلياناً شديداً ففعلوا فلما انى بالماء امرهم فصبوا على موضع البياض فاشتوى ذلك البياض فاخذه امير المؤمنين عليه السلام قالوا في فيه فلما عرف طعمه القاه من فيه ثم اقبل على المرأة حتى اقرت بذلك ودفع الله عز وجل عن الانصاري عقوبة عمر (١).

والاخبار في هذا الباب اكثر من أن تحصي ، وتدل على خطر امر القضاء وان القضاء لا يصلح الا للمعصوم عليه السلام ولمن نصبه خاصاً او عاماً عند الضرورة ، وعلى أي حال فالصلح اولى مهما امكن .

وروى الكليني في القوي عن عقبة بن خالد قال : قال ابو عبد الله عليه السلام :
 لو رأيت غيلان بن جامع واستأذن عليّ واذنت له وقد بلغني انه كان يدخل الى بنى هاشم (ابن العباس ابني فاطمة لان يعطيم شيئا من ابن هبيرة) فلما جلس قال اصلحك الله : انا غيلان بن جامع المحاربي قاضي ابن هبيرة قال : قلت : يا غيلان ما اظن ابن هبيرة وضع على قضائه الآفقيها ؟ قال : اجل قلت يا غيلان تجمع بين المرأة وزوجه ؟ قال : نعم - قلت وتفرق بين المرأة وزوجه ؟ قال نعم ، قلت وتقتل ؟ قال : نعم ، قلت وتضرب الحدود ؟ قال : نعم ، قلت وتحكم في احوال اليتامى ؟ قال نعم قلت بقضاء من تقضي ؟ قال بقضاء عمر وبقضاء ابن مسعود وبقضاء ابن عباس واقضي من

قضاء عليّ بالشبي .

قال قلت : يا غيلان ألسم ترعمون يا اهل العراق وتروون أنّ رسول الله ﷺ قال : عليّ اقضاكم (او اقضاكم عليّ) ؟ قال وقلت كيف تقضي يا غيلان ؟ قال اكتب : هذا ما قضى به فلان بن فلان لفلان بن فلان يوم كذا وكذا من شهر كذا وكذا من سنة كذا ، ثم أطرّحه في الدواوين .

قال قلت : يا غيلان هذا الحتم من القضاء ؟ فكيف تقول اذا جمع الله الأولين والآخرين في صعيد ثم وجدك قد خالفت قضاء رسول الله ﷺ و عليّ ﷺ ؟ قال فاقسم بالله نجل ينتحب ، قلت : أيها الرجل اقصد لسانك (اي انظر لا تتكلم بشي) يضرك في الآخرة او كثره) ثم قدمت الكوفة (هذا من كلام عقبة بن خالد) فمكنت ماشاء الله .

ثم اني سمعت رجلا من الحنّ يحدث و كان في سمر ابن هبيرة (١) قال : والله اني لعنده ليلة اذ جاء الحاجب فقال : هذا غيلان بن جامع فقال : أدخله قال فدخل فسايله ثم قال له : ما حال الناس ؟ اخبرني لو اضطرب جيل من كان لها (اي لو وقعت معضلة من يعرف كشفها والظاهر ان ابن هبيرة كان شيعياً يعرف حال الائمة) قال : ما رأيت ثم احدثاً الا جعفر بن محمد قال : فأخبرني ما صنعت بالمال الذي كان معك ؟ فانه بلغني انه طلبه منك فأبيت قال : قسمته قال : أفلا اعطيتّه ما طلب منك ؟ قال : كرهت ان اخالفك قال : فسا لتك بالله امرتك ان تجعله اولهم قال : نعم قال : ففعلت ؟ قال : لا قال : فهلا خالفتنّي واعطيتّه المال كما خالفتنّي فجعلته آخرهم ؟ اما والله لو فعلت ما زلت منها سيّداً ضخماً - حاجتك (اي هاتها) قال : تخليني قال : تكلم بعاجتك قال : تعفيني عن القضاء قال : فحسر عن ذراعيه ثم قال : انا ابو خالد لقيته والله عبلاً (علياً - خ)

باب الحجر والافلاس

روى الاصمغ بن نباتة عن امير المؤمنين عليه السلام انه قضى ان يحجر على الفلام المفسد حتى يعقل .

وقضى عليه السلام في الدين انه يحبس صاحبه ، فإذا تبين افلاسه والحاجة، خلّى

ملقفاً (ملقفاً - خ) نعم قد اغفيناك واستعملنا عليه الحجاج بن عاصم (١) .
يمكن ان يكون الضمير في لقينته راجعاً الى نفسه وهو ابو خالد او الى الصادق عليه السلام (والعلی) العالی (والملف) العالم الحاذق ، (والضخم) بالفتح ومجرّدة ،
العظيم او الواسع المطا .

باب الحجر والافلاس

المحجود هو الممنوع من التصرف في ماله لصغر او جنون او سفه او ملك
او فلس او مرض ، والمفلس من كان مديناً ولا يفي ماله بديونه .

وروى الاصمغ بن نباتة عليه السلام بفتح الهمزة ، وقد يروى بالكسر وبضم النون ،
ويروى بالفتح - من خواص امير المؤمنين عليه السلام ، والطريق اليه قوى عليه السلام انه قضى
ان يحجر على الفلام المفسد عليه السلام اعم من ان يكون بالفا ام لا لقوله تعالى : فإن آستم
منهم رشداً فادفعوا اليهم اموالهم (٢) وقوله تعالى : ولا تؤنوا السفهاء اموالكم التي
جمل الله لكم قياماً (٣) الى غير ذلك من الآيات والاخبار التي سيذكر بعضها عليه السلام حتى
يعقل عليه السلام ولا يفسد امواله بالاسراف والتبذير او يصلح ماله بالضبط والتنمية .

عليه السلام وقضى عليه السلام في الدين عليه السلام اذا ثبت على المستدين بأن يكون له مال اولاً

(١) الكافي باب النوادر خبر ١٣ من كتاب القضاء

(٢-٣) النساء ٥-٦

سبيله حتى يستفيد مالا .

وقضى عليه السلام في الرجل يلتوي على غرمائه انه يحبس ثم يأمر به فيقسم ماله

او كان اصل الدعوى مالا مثل المهر على الفقير ﴿﴾ خلى سبيله حتى يستفيد مالا ﴿﴾ كما قال تعالى : وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة (١) ورواه الشيخ في الموثق عن عمار مثله (٢) ، ويمكن ان يكون هذا خبر عمار وفي الموثق عن غياث مثله (٣) وروى الشيخ باسناده الى السكوني ان علياً عليه السلام كان يحبس في الدين ثم ينظر فان كان له مال اعطى الغرماء وإن لم يكن له مال دفعه الى الغرماء فيقول لهم اصنعوا به ما شئتم إن شئتم فأجروه وان شئتم استعملوه (٤) .

فيمكن ان يكون على سبيل التعزير بان كان يعلم عليه السلام ان له مالا ويدافع لئلا ينافي ظاهر الآية والاخبار ، فمن ذلك ما رواه الشيخ في الصحيح ، عن عبدالله بن المغيرة عن السكوني ، عن جعفر عن ابيه ، عن علي عليه السلام ان امرأة استعدت (اي استنصرت) على زوجها انه لا ينفق عليها وكان زوجها معسراً فأبى ان يجبهه وقال : إن مع المسري سرّاً (٥) .

﴿﴾ وقضى عليه السلام رواه الكليني والشيخ في الموثق عن عمار (٦) ﴿﴾ في الرجل يلتوي ﴿﴾ اي يتناقل ويدافع ﴿﴾ على غرمائه ﴿﴾ مع حلول الدين ﴿﴾ انه يحبس ﴿﴾

(١) البقرة - ٢٨٠

(٢) التهذيب باب الديون واحكامها خبر ٣٧ من كتاب الديون والكفالات

(٣-٤-٥) التهذيب باب من الزيادات في القضايا والاحكام خبر ٢١-٢٥-٢٢

(٦) الكافي باب اذا التوى الذي عليه الدين على الغرماء خبر ١ من كتاب المعيشة

والتهذيب باب من الزيادات في القضايا والاحكام خبر ٣٢ ولكن فيه اسحاق بن عمار عن جعفر عن ابيه ان علياً (ع) كان يفسد الرجل على غرمائنا الخ وفي الكافي (يحبس الرجل)

بدل قوله : (كان يفسد الرجل)

بين غرمائه بالحصص فإن أبى باعه فقسّمه بينهم .
وسأل ابو ايوب الخزاز ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يُحيل الرجل بالمال أيرجع عليه ؟ قال : لا يرجع عليه ابداً الآن يكون قد افلس قبل ذلك .

باب الشفاعات في الاحكام

روى السكوني بإسناده قال : قال امير المؤمنين عليه السلام لا يشفعن احدكم في حدّ (في احد - خل) اذا بلغ الامام فانه لا يملكه فيما يشفع فيه . ومالم يبلغ الامام فانه يملكه فاشفع فيما لم يبلغ الامام اذا رأيت الندم ؛ واشفع فيما لم يبلغ الامام في غير الحدّ مع رجوع المشفوع له ، ولا تشفع في حق امرئ مسلم او غيره الا بأذنه .

اي في السجن او عن التصرف في ماله وهو اظهر ﴿ ثم يأمر فيقسم ﴾ هو ﴿ ماله بين غرمائه بالحصص ﴾ بنسبة الدين ﴿ فان أبى ﴾ الغريم من البيع والقسمة ﴿ باعه ﴾ فقسّمه بينهم ﴿ وسأل ابو ايوب الخزاز ﴾ في الصحيح ورواه الكليني والشيخ في الموثق عن منصور بن حازم (١) ﴿ الآن يكون قد افلس قبل ذلك ﴾ ولم يكن عالماً به ولا مناسبة له بهذا الباب الآمن حيث لفظ الافلاس وكأنه سهولان الغرض من ذكر هذا الباب و امثاله في باب القضاء ان القاضي يحجر ويمنع .

باب الشفاعات في الاحكام

﴿ روى السكوني بإسناده ﴾ هنا والكافي ﴿ لا يشفعن احدكم في حدّ ﴾ او احيد ﴿ اذا بلغ ﴾ (الى قوله) وما لم يبلغ الامام ﴿ او واشفع فيما لم يبلغ الامام ﴾ (الى قوله) فيما لم يبلغ الامام ﴿ او واشفع عند الامام ﴾ في غير الحد

(الى قوله) الآبازنه .

اعلم انه قد وقع من النسخ في هذه الرواية اغلاط كثيرة مع اختلاف النسخ في هذا الكتاب وقد وقع من الفضلاء ايضاً اغلاط كثيرة ، والصحيح ما في الكافي و التهذيب - (لا يشفعن احد) و بخط الشيخ (احداً) (١) وهو سهو (في حدّ اذا بلغ الامام فانه يملكه) (اي صار الحد ملكاً له فلا يمكن الشفاعة لأن ملك الامام ملك الله ولا مداهنة في حقه تعالى بعد ثبوته ، وعلى نسخة الكتاب لا يملك الامام درء الحد بعد ثبوته و هو أحسن واشفع فيما لم يبلغ الامام اذا رأيت الندم) اي اشفع عند الشهود بأن لا يشهدوا عند الامام لانه تاب او عند الامام بأنه تاب فلان من ذب وقع عليه ، فان شهد عندك احد فلا تقبل لانه تاب قبل البلوغ اليك واشفع عند الامام في غير الحد (مع الرجوع ، وفي يب بدله (مع الرضا (٢) من المشفوع له اي شفع عند الامام للمشفوع اذا تاب في التعزير دون الحد فانه وان ثبت موجبته ؛ لكن التوبة تزيله اوفى غير التعزير من الاموال والحقوق يجوز فيه الشفاعة بالصلح مع احتمال الرجوع او مع رضی المدعى كما في يب (ولا تشفع في حق امرئ مسلم ولا غيره الآبازنه) (٣) اي الامام او الشخص و هو اظهر - وحل المتن ايضاً هو هذا .

وروى الكليني و الشيخ في الصحيح ، عن محمد بن قيس (الثقة) عن ابي

(١) التهذيب باب من الزيادات خبر ١٢ من كتاب الحدود والكافي باب انه لا يشفع في حدّ خبر ٣

(٢) يعني يبدل لفظة « مع الرجوع » « مع الرضا »

(٣) التهذيب باب من الزيادات خبر ١٢ وباب الحد في السرقة والخيانة خبر ١١٦ من كتاب الحدود .

باب الحبس بتوجه الاحكام

روى صفوان بن مهران ؛ عن عامر بن السمط ؛ عن علي بن الحسين عليه السلام في

جعفر عليه السلام قال : كان لأم سلمة (زوجة النبي ﷺ) امة فسرفت من قوم فأتى بها النبي ﷺ فكلّمته أم سلمة فيها فقال النبي ﷺ : يا أم سلمة هذا حدّ من حدود الله لا يضيع ففطعها رسول الله ﷺ (١) .

وفى الموثق كالصحيح ، عن ابان بن عثمان ؛ عن سلمة ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : كان اسامة بن زيد يشفع في الشيء الذي لا حدّ فيه فأتى رسول الله ﷺ بانسان قد وجب عليه حدّ فشفع له اسامة فقال له رسول الله ﷺ لا يشفع في حدّ (٢) .

وفى الصحيح ، عن زريس الكناسي عن أبي جعفر عليه السلام قال : لا يعفى عن الحدود التي لله دون الأمام (أي عنده) فأما ما كان من حقوق الناس في حدّ فلا بأس ان يعفى عنه دون الأمام (٣) أي بأن يعفو عنه مستحقه كالقذف والسرقة على خلاف فيها ، الى غير ذلك من الاخبار التي سيجيء بعضها في باب الحدود وغيره .

باب الحبس بتوجه الاحكام (الحكام خل)

أي بأمرهم في موارد خاصة (أو الاحكام) كما في بعض النسخ ، و على النسخين لا ينج من شيء .

﴿روى صفوان بن مهران ﴾ في الجسن كالصحيح ﴿عن عامر بن السمط﴾

(١) الكافي باب انه لا يشفع في حدّ خبر ٢ والتهذيب باب الحد في السرقة والخيانة

الخ خبر ١١٥

(٢) الكافي باب انه لا يشفع في حدّ خبر ١

(٣) التهذيب باب الحد في السرقة والخيانة خبر ١١٢

الرجل يقع على اخته ، قال : يضرب ضربة بالسيف بلغت منه ما بلغت ، فان عاش خلد في الحبس حتى يموت .

وروى السكوتي باسناده ، ان امير المؤمنين عليه السلام قال في رجل امر عبده ان يقتل رجلاً فقتله ، قال : هل عبد الرجل الا كسوطه وسيفه ؟ فقتل السيد واستودع العبد السجن .

ورفع ثلاثة نفر الى عليه السلام : اما واحد منهم أمسك رجلاً وأقبل الآخر فقتله

وهو مجهول عن علي بن الحسين عليهما السلام * وروى الكليني مرسلًا (١) ما في معناه وسيجيء الاخبار في ذلك في الحدود * بلغت منه ما بلغت ، * اي سواء قتله ام لا ولا يشترط في الزنا بالمحارم الاحصان .

* وروى السكوتي باسناده * ورواه الشيخ والكليني ايضاً عنه (٢) وفي الموثق كالصحيح ، عن اسحاق بن عمار مثله في المعنى (٣) .

و ردّهما الشيخ بمخالفتهما للقرآن والاخبار ، ووجههما بمن كان معتاداً لذلك ، ويمكن التوجيه لصغره او بزوال عقله حين الامر من المولى الجبار ، ويمكن جمعهما بالتخصيص لانه لم يردن في العبد سوى هذين فاذا لم يكن لهما معارض اشكل طرحهما .

* ورفع ثلثة نفر الى علي صلوات الله عليه * هذه رواية السكوتي باسناده الى امير المؤمنين عليه السلام (٤) وبمضمونها عمل الاصحاب لتأييدها بروايات صحيحة سند كرها عند ذكر المصنف هذه الرواية في الحدود انشاء الله تعالى (في قوله) عينا *

(١) الكافي باب من زنى بذات محرم خبر ٣ والتهذيب باب حدود الزنا خبر ٧٠ من كتاب الحدود

(٢-٣-٤) التهذيب باب الاثنين اذا قتلوا واحداً الخ خبر ١٢ - ١٣ - ٩ من كتاب

والثالث في الرؤية براهيم ، ففضى على عليه السلام في الذي في الرؤية ان تسمل عيناه ، وقضى في الذي أمسك ان يحبس حتى يموت كما أمسكه ، وقضى في الذي قتل ان يقتل .

وفي رواية حماد ، عن حريز ؛ ان ابا عبد الله عليه السلام قال : لا يخلد في السجن الأثلاثة : الذي يمسك على الموت يحفظه حتى يقتل ، والمرأة المرتدة عن الاسلام والسارق بعد قطع اليد والرجل .

وروى عبد الله بن سنان ؛ عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال : على الامام ان يخرج

اي من يرى الأطراف لثلايطلم احد وهو بالفارسية (ديده بان) والسمل ان يجعل عينه اعمى بالقلع او باذهاب النور منها كما سيجي .

وفي رواية حماد في الصحيح ، عن حريز والكليني في الحسن كالصحيح (١) ان ابا عبد الله عليه السلام قال لا يخلد في السجن الأثلاثة في الحصر في الذي يمسك على الموت يحفظه حتى يقتل بأن أمسكه حتى قتله آخر او امر بقتله كما ورد به الاخبار الصحيحة وستجي والمرأة المرتدة عن الاسلام وان كانت فطرية ولا تقتل المرتدة بالارتداد بل تحبس وتضرب اوقات الصلوات حتى ترجع وتصلي والسارق بعد قطع اليد اليمنى في السرقة الاولى والرجل اليسرى في الثانية يحبس في السجن حتى يموت الا ان يسرق في السجن فيقتل .

وروى الشيخ في الصحيح ، عن زرارة ، عن ابي جعفر عليه السلام قال كان على عليه السلام : لا يحبس في السجن الأثلاثة : الفاسب ، ومن اكل مال يتيم ظلماً ، ومن ائتمن على امانة فذهب بها وان وجد له شيئاً باعه غائباً كان او شاهداً (٢) والحصر اضافي بالنسبة الى الاموال .

وروى عبد الله بن سنان في الصحيح ورواه الشيخ مرسلًا عن عبد الله بن

(١) الكافي باب النوادر خبر ٤٥ من كتاب الحدود

(٢) التهذيب باب من الزيادات في القضايا والاحكام خبر ٢٢ من كتاب القضاء

المحبوسين في الدين يوم الجمعة الى الجمعة ؛ ويوم العيد الى العيد ، فيرسل معهم
فاذا قضاوا الصلاة والعيد ردهم الى السجن .

وفي رواية احمد بن ابي عبد الله البرقي عن علي عليه السلام انه قال يجب على الامام
ان يحبس الفساق من العلماء والجهال من الاطباء والمفالس من الاكرباء .
وقال عليه السلام حبس الامام بعد الحد ظلم .

سبابة (١) والظاهر اخذه من الفقيه فيمكن ان يكون السهو من النسخ او من الشيخ
رحمه الله تعالى كما هو شأنه كثيراً ويدل على وجوب صلوة الجمعة والعيدين ولا شك
فيه مع حضور الامام .

وفي رواية احمد بن ابي عبد الله البرقي عن ابيه عليه السلام في الصحيح عليه السلام عن علي
عليه السلام ارسل لعدم امكان رؤية البرقي علماً ؛ ويدل على الوجوب على الامام ، وفي
تعدية الحكم الى الحكام اشكال ، ولا شك في لزومه لان مصدر الفساد في الدين
والنفس والمال عليهم غالباً .

وقال علي عليه السلام رواه الشيخ باسناده الى السكوني عنه عليه السلام (٢)
و اذا كان الحد في حدود الله او حدود الناس ولم يرد فيه حبس من الشارع
فلا شك انه ظلم ، وروى في بعض الموارد وسيجيء وهو مختص لهذا العام او مقيد
لهذا المطلق .

(١) التهذيب باب من الزيادات في القضايا والاحكام خبر ٨٢

(٢) التهذيب باب من الزيادات في القضايا والاحكام خبر ٧٧ من كتاب القضاء

باب الصلح

قال رسول الله ﷺ البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه ؛ والصلح جايزين للمسلمين الأصلحاً أحل حراماً أو حرّم حلالاً .

باب الصلح

﴿ قال رسول الله ﷺ البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه ﴾ كما سيجيء الصحيحة ؛ بل هو من المتواترات ﴿ والصلح جائز بين المسلمين ﴾ كما قال تعالى : والصلح خير (١) وغيرها من الآيات وتقدم في خبر شريح والظاهر انه يجوز مع الافراد والانكار ﴿ الأصلحاً أحل حراماً ﴾ بأن يصطلح على شرب الخمر واكل مال الغير عدواناً وامثالهما ﴿ او حرّم حلالاً ﴾ بأن لا ينكح زوجة اخرى او لا يجمع زوجته ؛ وغيرهما .

وروى الكليني والشيخ في الحسن كالصحيح . عن حفص بن البختري ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : الصلح جائز بين المسلمين (٢) (اى ليس بهرام) فلا ينافى الرجحان للآية والاخبار .

وروى الشيخ في القوي عن ابي حنيفة السائق قال مرّ بنا المفضل ، وانا وختنى تشاجر في ميراث فوقف علينا ساعة فقال : تعالوا الى المنزل فأتيناها فأصلح بيننا بأربعمائة درهم ودفعها اليها من عنده حتى استوثق كلّ واحد منا من صاحبه ثم قال اما انها ليس من مالى ولكن ابا عبدالله عليه السلام امرنى اذا تنازع الرجلان من اصحابنا

(١) النساء - ١٢٨

(٢) الكافي باب الصلح خبر ٥ من كتاب المبيشة والتهذيب باب الصلح بين الناس

خبر ١٠ من كتاب التجارة

وروى العلاء ، عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال في رجلين كان لكل واحد منهما طعام عند صاحبه ، ولا يدري كل واحد منهما كم له عند صاحبه

في شيء ان اصلح بينهما واقتديهما من ماله فهذا مال أبي عبد الله عليه السلام (١) .
وروى الكليني في الحسن كالصحيح عن الحلبي (والظاهر ان امثال هذه الاخبار صحيحة لأن في الطريق ابراهيم بن هاشم وهو من مشايخ الاجازة مع انه اعتمد القميون عليه في نقل كتب الكوفيين ، ولولم يكن في نهاية الثقة والاعتماد لما اعتمدوا عليه لكننا سلك مسلك المتأخرين ورواه الشيخ في الصحيح عن الحلبي وابي الصباح) عن أبي عبد الله عليه السلام في رجلين اشتركا في مال فربعا فيه وكان من المال دين فقال أحدهما لصاحبه أعطني رأس المال ولك الربح وعليك التوى (أي النقصان) فقال : لا بأس اذا اشترطا فإذا كان شرطه يخالف كتاب الله فهو رد الى كتاب الله (٢) .

وروى العلاء عن محمد بن مسلم * في الصحيح كالشيخ والكليني في الحسن كالصحيح ورواه الشيخ في الصحيح . عن منصور بن حازم عن أبي عبد الله عليه السلام (٣) * عن أبي جعفر عليه السلام * انه * قال في رجلين * هذا من الصلح الضروري (او يقال) ان ما هو معلوم بأنه عند صاحبه يجب اقباضه ، والمشكوك فيه لا يجب ، فيمكن ان يكون عند الفحص يكون عند واحد اكثر مما عند الآخر فالصلح غير لازم ولهذا قال عليه السلام * لا بأس بذلك اذا تراضيا وطابت انفسهما * وهو

(١) اصول الكافي باب الاملاح بين الناس خبر ٤ من كتاب الايمان والكفر

(٢) التهذيب باب الصلح بين الناس خبر ٧ من كتاب التجارة

(٣) الكافي باب الصلح خبر ١ من كتاب المبيشة والتهذيب باب الشركة والمضاربة

خبر ١١ من كتاب التجارة وباب الصلح بين الناس من كتاب الديون والكفالات الخ خبر ١

فقال كل واحد منهما لصاحبه : لك ما عندك ، ولى ما عندى . فقال : لا بأس بذلك اذا تراضيا وطابت أنفسهما .

وروى على بن ابي حمزة قال : قلت لابي الحسن عليه السلام : رجل يهودى او نصرانى

إما من الصلح وعلى هذا يدل على جواز الصلح فى الربوى . والجهالة لامدخل لها فى الجواز ظاهراً لانه يمكن دفعها بضم شىء آخر من غير الجنس اليهما ، وبؤيده الأصل (١) و يمكن ان يكون من باب الأبراء وهو اظهر فلا يتم الاستدلال .

وروى على بن ابي حمزة في المتن فى الموثق كالصحيح والشيخ (٢) ويدل على عدم جواز الصلح بدون الاخبار بما فى الذمة والرضا بمده . لكن لا يدل على عدم صحته ظاهراً وكان مستند المشهور من الصفة ظاهر العمومات السابقة ولا ينع من اشكال بعد هذا النص ؛ ويدل على ان الحق ينتقل الى الوارث كسائر عمومات الارث .

وروى الكلينى والشيخ فى الصحيح ، عن عمر بن يزيد ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : اذا كان للرجل على الرجل دين فمطله حتى مات ، ثم صالح ورثته على شىء فالذى اخذ الورثة لهم وما بقى فهو للميت يستوفيه منه فى الآخرة ، وان هو لم يصلحهم على شىء حتى مات ولم يقض عنه فهو للميت بأخذه به (٣) .

ويمكن ان يقال : حق الاستيفاء لكل واحد من الورثة الى ان يصل الى

(١) يمكن ان يكون مراده قده بالاصالة عموم ادلة الصلح وان يكون مراده

اصالة عدم اشتراط تساوى المتجانسين فى عقد الصلح

(٢-٣) الكافى باب الصلح من كتاب المعيشة خبر ٦ - ٧ والتهذيب باب الصلح

بين الناس خبر ٣ - ١١

كانت له عندي اربعة آلاف درهم ، فمات ألي (١) أن اصالح وورثته ولا اعلمهم كم

الله تعالى لانه يصدق انه اخذ حقه لكن مادام حياً ، ويمكن ان يترتب الاثر عليه ميتاً ايضاً للتقصير ، ويحمل هذا الخبر على أن معظم الحق له ، ويدل ايضاً على ان الصلح لا ينفع اذا لم يعلم واقفاً وفي الظاهر اشكال .

ويدل على وجوب الأخبار ، بل على عدم وقوع الصلح ظاهراً ايضاً ، وعلى احكام كثيرة - ، ما رواه الكليني والشيخ في الصحيح (غالباً) عن ابي ولاد الحنط قال : اكرتت بغلاً الى قصر ابن هبيرة (٢) ذاهباً وجائياً بكذا وكذا وخرجت في طلب غريم لي فلماً صرت قرب قنطرة الكوفة أخبرت أن صاحبي توجه الى النيل (وهو بلد بين بغداد واسط وقربة بالكوفة) فتوجهت نحو النيل (٣) فلما اتيت النيل أخبرت أن صاحبي توجه الى بغداد فاتبته وظفرت به وفرغت مما بيني وبينه ، ورجعنا الى الكوفة وكان ذهابي ومجيئي خمسة عشر يوماً فأخبرت صاحب البغل بعذري وادرت ان انحلل منه وارضيه فبذلت له خمسة عشر درهما فأبى ان يقبل - فتراضينا بأبي حنيفة فاخبرته بالقصة واخبره الرجل فقال لي ، ما صنعت بالبغل ؟ فقلت قد دفعته اليه سليماً قال نعم بعد خمسة عشر يوماً قال فما تريد من الرجل ؟ قال : اريد كرى بغلي فقد حبسه عنى خمسة عشر يوماً فقال : ما اري لك حقاً لانه اكرتاه الى قصر ابن هبيرة فخالف وركبه الى النيل والى بغداد فضمن قيمة البغل وسقط الكرى فلما رد البغل سليماً وقبضته لم يلزمه الكرى .

قال : ففخر جنا من عنده وجعل صاحب البغل يسترجع (اي يقول إنا لله وانا اليه راجعون من المصيبة التي وقعت عليها) فرحمته مما افقتي به ابو حنيفة فأعطيته

(١) الهزة في (ألي) استفهامية اي هل لي اصالح وورثته الخ

(٢) قصر ابن هبيرة موضع قريب من الحائر على ساكنه النجبة والسلام

(٣) النيل قرية بالكوفة بين واسط وبغداد

كان ؟ قال : لا يجوز حتى تُخبرهم .

شيئاً وتعلّلت منه فمجيبت تلك السنة فأخبرت أبا عبد الله عليه السلام بما أفنى به أبو حنيفة فقال (لى - خ) فى مثل هذا القضاء وشبهه تحبس السماء ماءها والأرض بركنها (بر كاتها - خ ل يب) قال : فقلت لأبى عبد الله عليه السلام فما ترى انت ؟ قال ارى له عليك مثل كرى بغل ذاهباً من الكوفة الى النيل ، ومثل كرى بغل راكباً من النيل الى بغداد ، ومثل كرى بغل من بغداد الى الكوفة توفيه اياه :

قال : فقلت جعلت فداك قد علّفته بدراهم فلى عليه علفه ؟ فقال : لا - لانك غاصب فقلت : أرايت لو عطب البغل او افق أليس كان يلزمنى ؟ قال : نعم قيمة بغل (البغل - خ ل يب) يوم خالفته قلت : فان اصاب البغل كسر او دبر (١) او عقر (اى جرحاً) - (وفى فى - او غمز) ؟ (٢) فقال : عليك قيمة (قيمته - خ ل يب) ما بين الصحة والعيب يوم تردّه عليه - قلت : فمن يعرف ذلك ؟ فقال : انت وهو اّمّا ان يحلف هو على القيمة فيلزمك ، فان ردّ اليمين عليك فحلّفت على القيمة لزمه ذلك اذ يأتى صاحب البغل بشهود يشهدون ان قيمة البغل حين اكرى (اكرى - خ) كذا وكذا فيلزمك .

قلت : انى كنت اعطيته دراهم ورضى بها وحلّلتنى فقال : انما رضى بها وحلّلك حين قضى عليه أبو حنيفة بالجور والظلم ، ولكن ارجع اليه فأخبره بما افتيتك به فان جعلك فى حلّ بعد معرفته فلا شيء عليك بعد ذلك .

قال ابو ولاء فلما انصرفت من وجهى ذلك لقيت المكارى فأخبرته بما أفئناى به ابو عبد الله عليه السلام وقلت له : قل ماشئت حتى اعطيكه فقال : قد حبّبت الى جعفر بن محمد ووقع فى قلبى له التفضيل ، وانت فى حلّ وان أحببت ان اردّ عليك الذى اخذته

(١) الدبر بالتحريك الخرجة ومنه جدل ادبر - «مفرب»

(٢) النمز هو العيب وليس فيه منغزة اى عيب والجمع مفايز «النهاية»

وروى ابان ، عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام ، في الرجل يكون عليه دين الى اجل مسمى فيأتيه غريمه ويقول له : انقذ لي من الذي لي كذا وكذا به وأضع لك بقيته ، او يقول : انقذ لي بعضاً وامدك في الاجل فيما بقي فقال : لا اري به بأساً ما لم يزد على رأس ماله شيئاً يقول الله عز وجل : فلكم رؤس اموالكم لا تظلمون

منك فعلت (١)

وروى الشيخ في القوي ، عن عبد الرحمن بن الحجاج وداود بن فرقد جميعاً عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سألتاه عن الرجل يكون عنده المال لا يتم فلا يعطيهم حتى يهلكوا فيأتيه وارثهم ووكيلهم فيصالحه على ان يأخذ بعضاً ويدع بعضاً ويبرئهما كان أبيرء منه ؟ قال : نعم (٢) وظاهره الاعلام والابراء بطيب النفس (او) يحمل على البرائة الظاهرية .

﴿وروى ابان﴾ في الموثق كالصحيح بل الصحيح ، فان (جارحه - كذا) بالناووسية على بن الحسن وهو فطحي ورواه الشيخ في الصحيح عن ابان ﴿عن محمد بن مسلم﴾ ورواه ايضاً في الصحيح والكليني في الحسن كالصحيح عن الحلبي والكليني في القوي والشيخ في الصحيح عن ابان عن حدثه ﴿عن ابي جعفر عليه السلام﴾ و الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام ويدل على جواز الصلح ببعض الحق على بعض المدة وعلى بعض المدة ببعضها ، وعلى عدم جواز التأجيل بالزيادة على الحق وان كان على سبيل الصلح فانه ربا ﴿يقول الله عز وجل فلكم رؤس اموالكم لا تظلمون﴾ بالنقص عنها ﴿ولا تظلمون﴾ بالزيادة عليها و الاستشهاد بالاية لاجل الزيادة ، و النقص بالصلح ثبت بالاخبار المستفيضة .

(١) الكافي باب الرجل يكثرى الدابة فيجاوزها الحد الخ خبر ٦ من كتاب المعيشة

والتهذيب باب الاجارات من كتاب المعيشة خبر ٢٣

(٢) التهذيب باب الصلح بين الناس خبر ٦ والكافي باب الصلح خبر ٢

ولا تظلمون .

و روى حماد ، عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يعطى افقرة من

ويؤتيه ما رواه الشيخ في الصحيح ، عن الحلبي وغير واحد . عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يكون عليه شيء فيصالح فقال : اذا كان بطيبة نفس من صاحبه فلا بأس (١) .

و روى حماد في الصحيح كالشيخ (٢) عن الحلبي (الى قوله) الدراهم *
الظاهر ان المراد به انه اعطاه بعض الدراهم * وفيزاً منه * اي من الدقيق الذي
طحنه * وهوشى قد اصطلمحوا عليه فيما بينهم * اي اصطلمحوا على بعض الدراهم
بالدقيق * قال لا بأس به وان لم يكن ساعره على ذلك * وان لم يفع البيع والشراء
على ذلك ، والصلح ايضاً من انواع المعاضات .

ويمكن ان يكون المراد به انه وقع الاجرة على الدراهم ، ولكن حين القبض
ابدل عن بعضها بالدقيق وهذا المعنى امر مقرر عند الطحّانين ، ففي الحقيقة كأنه وقع
العقد على بعض الدراهم ، و الدقيق لما كان مقرراً عندهم فيجوز حينئذ جبرهم
على اخذ الدقيق عوضاً عن بعض الدراهم (او) لانه لما كان يعطى الدقيق الذي
حصل بفعل الاجير وله فيه اجيرة فكأنه جعل فعله اجرة على فعله ، فلما توهم السائل
هذا التوهم اجابه عليه السلام بأنه لا بأس به لان العقد وقع على الدراهم لاعلى الدقيق
وحين يعطى الدقيق فهو ملكه وان كان عليه الاجرة .

لكن على هذا يكون ترك الواو احسن في قوله (وان لم يكن) وان امكن
ان يكون فرداً خفياً لعدم ايقاع البيع كما ذكر ، ويمكن ان يكون المراد
بالدراهم جميعاً وكان العقد عليها ، لكن نقرّ عند هم انهم يأخذون الزيادة بحسب

حنطة معلومة يطحنون بالدرهم ، فلما فرغ الطحان من طحنه نقده الدراهم وقفيزاً منه و هو شيء قد اصطالحوا عليه فيما بينهم قال : لا بأس به وان لم يكن ساعره على ذلك .

وروى الحسن بن محبوب ، عن الملاء عن محمد بن مسلم قال : سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول : انى كنت عند قاض من قضاة المدينة فأتاه رجلان فقال احدهما : انى اكترت من هذا دابة ليلغنى عليها من كذا وكذا فلم يبلغنى الموضع ، فقال

ما تقرر عندهم كما هو المقرر الآن عند بعضهم انه يأخذون كفاً لكل من ، ويكون السؤال باعتبار وجوب اعطائهم او جوازه ويكون الجواب باعتبار ان المقدّر كالمدكور وهو أظهر من الخبر ، لكن ذكر المصنف والشيخ هذا الخبر فى باب الصلح يؤيد المعنى الأول ، لكن الفهم غير حجة ، مع انه ليس بصريح فى انهما اى شيء فهما منه .

✽ وروى الحسن بن محبوب عن الملاء ✽ فى الصحيح كالكلينى والشيخ (١) ✽ عن محمد بن مسلم (الى قوله) المدينة ✽ معاشرتهم اياهم (إمّا) للتقية (او) للتعليم وقضاء حوائج المضطرين (او) لتلايحكموا بخلاف الحق مهما امكن (او) لأجراء الحق ✽ انى اكترت الخ ✽ وفيهما (انى تكراريت هذا بوا فى بى السوق يوم كذا وكذا) اى لإصيل الى مكان للعرب سوق فيه والآن ايضاً كذا لانه لا يمكنهم ان يكون السوق فى مكان ؛ بل كان لهم ايام خاصة يجتمعون للمعاملة فيها ، والظاهر انه كان هذا الشرط فى اصل الاجارة وكان باطلاً لعدم امكانه غالباً ✽ فلم يبلغنى الموضع ✽ وفيهما (وانه لم يفعل قال : فقال : ليس له كرى) وليس فيهما (الزيادة) مع قوله : اذالم تبلغه الى الموضع الذى اكترى دابتك

(١) الكافى باب الرجل يكتري الدابة فيجاوز بها الحد الخ خبر ٤ من كتاب المعيشة

والتهذيب باب الاجارات خبر ٢١ من كتاب التجارة

القاضي لصاحب الدابة بلغته الى الموضع ؟ قال : لا ، قد أعيت دابتي فلم تبلغ ، فقال له القاضي : ليس لك كراء اذ لم تبلغه الى الموضع الذي اكترى دابتك اليه ! قال عليه السلام فدعوتهما التي فقلت للذي اكترى : ليس لك يا عبدالله ان تذهب بكراء دابة الرجل كله ؛ وقلت للآخر : يا عبدالله ليس لك ان تأخذ كراء دابتك كله ، ولكن انظر قد رما بقى من الموضع وقد رما ركبتك فاصطلمها عليه ففعلا .

وروى منصور بن يونس ، عن محمد الحلبي قال : كنت قاعداً عند فاض وعنده ابو جعفر عليه السلام جالس فاتاه رجلان فقال احدهما : اني تكاريت ابل هذا الرجل ليحمل لي متاعاً الى بعض المعادن فاشتريت ان يدخلني المعدن يوم كذا وكذا لان بها سوقاً أتخوف ان يفوتني فان احتسبت عن ذلك حططت من الكراء عن كل يوم احتسبته كذا وكذا ، وانه حسبنى عن ذلك الوقت كذا وكذا يوماً ؛ فقال القاضي : هذا شرط فاسد وفه كراء ، فلما قام الرجل أقبل الى ابو جعفر عليه السلام وقال : شرطه هذا جائز ما لم يحط بجميع كراء .

وكأنه نقل بالمعنى اول وجوده في الخبر الآتي او اقلا بالمعنى .
والظاهر انه (لما أعيت الدابة) ولم يكن التقصير من جانب المكارى فكان يجب أن يوزع اجرة المثل على المسمى كما قاله عليه السلام وكان هذا مشكلاً صعباً (امرهما) بالصلح ﴿ففعلا﴾ وفيهما (فتراداً بينكما) يعنى ان اخذ المكارى كل الكراية فليرد الزائد على ما اصطلمها عليه وبالعكس .

﴿وروى منصور بن يونس﴾ في الموثق مثلها (١) ﴿عن محمد الحلبي﴾
ويدل على جواز شرط النقصان دون شرط العدم ويؤيده عموم قوله عليه السلام : المسلمون عند شروطهم ، بخلاف العدم فانه غرر .

(١) الكافي باب الرجل يكثرى الدابة فيحاوئها الحد الخ خبره والتهذيب باب

وفي رواية عبدالله بن المغيرة عن غير واحد من اصحابنا عن ابي عبدالله عليه السلام في رجلين كان معهما درهمان فقال احدهما : الدرهمان لي ، وقال الآخر : هما

﴿ وفي رواية عبدالله بن المغيرة ﴾ في الصحيح كالشيخ (١) عن غير واحد من اصحابنا ﴿ مع ان اصحابه غالباً الثقات ، ولهذا اجمعت العصابة على تصحيح ما يمتح عنه وتلقوا خصوص هذا الخبر بالقبول مع توافقه للاصول وتأيدته بأخبار آخر ؛ مثل ما رواه الشيخ في الحسن كالصحيح ، عن محمد بن ابي حمزة عن ذكره ، عن ابي عبدالله عليه السلام في رجلين كان بينهما درهمان فقال احدهما الدرهمان لي ، وقال الآخر هما بيني وبينك ، فقال ابو عبدالله عليه السلام قد اقران احد الدرهمين ليس له فيه شيء وانه لصاحبه واما الآخر فيبينهما (٢) .

وسيجي خبر السكوت ايضاً ، واكثر الاصحاب ذكره في باب الصلح الجبري وذكر بعضهم انه اذا لم يكن في يد واحد منهما او كان في يديهما فالنزاع في الدرهم الواحد ، وبسبب التصرف او الدعوى يكون لهما مع يمين كل واحد منهما لصاحبه فان تكلا او حلفا يكون لهما ؛ وان حلف احدهما كان له كما سيجي الاخبار في هذا الباب .

(اما) اذا كان في يد احدهما ؛ فمع تعارض البينتين يكون للخارج على المشهور وللداخل على قول ، ومع عدمها يكون لصاحب اليد ، ومع اختصاص المدعى بها يكون له ، ومع اختصاص المدعى عليه بها يكون له ، وهل للمدعى عليه يمين ؟ فيه نظر سيجي .

(اما) اذا كان المدعى واحداً فهو له ، كما رواه الشيخ في الصحيح (على الظاهر) والكليني في القوى ، عن منصور بن حازم ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : قلت عشرة

(١) التهذيب باب الصلح بين الناس خبر ١٢

(٢) التهذيب باب من الزيادات في القضايا والاحكام خبر ١٦

بينى وبينك ، فقال : اما الذى قال هما بينى وبينك فقد أقر بأن احد الدرهمين ليس له وانه لصاحبه ويقسم الآخر بينهما .

وروى عبدالله بن مسكان ، عن سليمان بن خالد قال : سألت ابا عبدالله عليه السلام عن رجلين كان لهما مال ، منه بأيديهما ومنه متفرق عنهما فاقسما بالسوية ما كان فى ايديهما وما كان غائباً ، فهلك نصيب احدهما مما كان عنه غائباً واستوفى الآخر أيرد على صاحبه ؟ قال : نعم ما يذهب بماله (ماله - خل)
وفى رواية ابن فضال ، عن ايجميلة ، عن سماك بن حرب ؛ عن ابن طرفة :

كانوا جلوساً ووسطهم كيس فيه الف درهم فسأل بعضهم بعضاً ألكم هذا الكيس ؟ فقالوا كلهم : لا - فقال واحد منهم هولى فلمن هو ؟ قال للذى ادعاه (١) ؟

وروى عبدالله بن مسكان ﴿ فى الصحيح كالشيخ (٢) ﴾ عن سليمان بن خالد ﴿ ويدل على عدم جواز قسمة ما فى النعم ، بل كل ما حصل لكل واحد منهما كان لهما ، وما تلف كان عليهما ، هذا اذا لم يقع الصلح فى القسمة بعدها ويؤيده ما رواه الشيخ فى الموثق والقوى عن حفص بن غياث ما فى معناه (٣) ويستجىء فى باب الحوالة .

﴿ وفى رواية ابن فضال ﴿ وهو الحسن فى القوى كالكلينى والشيخ (٤) و يدل على ان مع تعارض البيئتين يكون بينهما هذا اذا لم يكن فى يد احدهما

(١) التهذيب باب من الزيادات فى القضايا والاحكام خبر ١٧

(٢) التهذيب باب الصلح بين الناس خبر ٨

(٣) التهذيب باب الحوالات خبر ٥ وفيه غياث بن ابراهيم لا (حفص بن غياث)

(٤) الكافى باب الرجلين يدعيان فبقم كل واحد منهما البيئة خبر ٥ من كتاب القضاء

والتهذيب باب البيئتين يتقابلان الخ خبر ٥

ان رجلين ادعيا بعيراً فأقام كل واحد منهما بينة فجعله على في بينهما .
وفي رواية الحسين بن ابي العلاء عن اسحاق بن عمار قال : قال ابو عبد الله عليه السلام
في الرجل يبضعه الرجل ثلاثين درهماً في ثوب ، وآخر عشرين درهماً في ثوب ،
فبعث الثوبين ولم يعرف هذا ثوبه ولا هذا ثوبه ، قال : يباع الثوبان فيعطى صاحب
الثلاثين ثلاثة اخماس الثمن ، والآخر خمسى الثمن قال : فقلت فان صاحب العشرين
قال لصاحب الثلاثين اخترا بهما شئ ؟ قال : لقد أنصفه .
وفي رواية السكونى عن الصادق جعفر بن محمد ، عن ابيه عليه السلام في رجل

و سيجىء تمام القول فى هذا المعنى ، وذكره فى باب التعارض اولى كما فعله
الشيخان .

وفي رواية الحسين بن ابي العلاء عليه السلام وهو ممدوح . لكن فى الطريق ضعف
كما فىهما (١) ولكن عمل الاصحاب به فضعفه منجبر بالشهرة ؛ والظاهر انه مأخوذ
من اصل عن اسحاق بن عمار فى الرجل يبضعه عليه السلام (٢) اى اعطاه ما يشتري به له
امانة والظاهر انه من الصلح الجبرى للأشياء والمناسب الفرعة للأشكال . والانصاف
فى التخيير .

وفي رواية السكونى عليه السلام فى القوى كالشيخ (٣) وعمل به الاصحاب فى
الصلح الجبرى وهو كما تقدم وروى عن صباح المزنى عليه السلام ثقة - فرق (٤) ورواه
الكلبى والشيخ فى الصحيح عن عبد الرحمن بن الحجاج قال : سمعت ابا

(١) الكافى باب النوادر خبر ٢ من كتاب القضاء والتهذيب باب من الزيادات فى
القضايا والاحكام خبر ٥٣ من كتاب القضاء .

(٢) الابضاح هو ان يدفع الانسان الى غيره مالا يبتاع به متاعاً ولا حصة له فى ربحه
بخلاف المضاربة (مجمع البحرين)

(٣) التهذيب باب الصلح خبر ١٣ وباب العارية خبر ١٠

(٤) يعنى يروى عن الباقر والصادق (ع)

استودع رجلاً دينارين ، و استودعه آخر ديناراً فضاع دينار منهما ، فقال : يعطى صاحب الدينارين ديناراً ويقسمان الدينار الباقي بينهما نصفين .

وروى عن صباح المزني رفعه قال : جاء رجلان الى امير المؤمنين عليه السلام فقال احدهما : يا امير المؤمنين ان هذا غاداني فبحثت انا بثلاثة ارغفة وجاء هو بخمسة ارغفة فتفدينا ومربنا رجل فدعونا الى الغداء فجاء فتفدي معنا فلما فرغنا و هب لنا ثمانية دراهم ومعنى ، فقلت يا هذا قاسمى فقال : لا افعل الا على قدر الحصص من الخبز ، قال : اذهب فاصطلمها ، قال : يا امير المؤمنين انه يأبى ان يعطينى الا ثلاثة دراهم و يأخذ هو خمسة دراهم فاحملنا على القضاء قال : فقال له يا عبدالله : أتعلم ان ثلاثة ارغفة تسعة اثلث قال : نعم قال وتعلم ان خمسة ارغفة خمسة عشر ثلثا فقال

ليلى - (١) وهو من اصحاب الصادق عليه السلام ووصف بأنه صدوق مأمون ، والظاهر انه محمد بن عبد الرحمن بن ابي ليلى وهو لم يلق امير المؤمنين عليه السلام لكن ابوه من اجله اصحابه ، ويمكن ان يكون هو ايضاً لقبه عليه السلام لانه نقل انه صار معمرأ ويمكن ان يكون الراوى محمداً عن ابيه والظاهر انه مرسل عليه السلام غاداني عليه السلام اى اكل معى غدوة عليه السلام اذهب فاصطلمها عليه السلام لعدم تميز قدر ما اكلوا وفيهما (فان قضيتكما دنية) فلما بالفا حكم بينهما بعلمه عليه السلام بما اكلوا وبما عطائه اياهما بنسبة ما اكل .

وروى الكليني والشيخ في الصحيح عن محمد بن قيس ، عن ابي جعفر عليه السلام قال : قضى امير المؤمنين صلوات الله عليه في رجل اكل واصحاب له شاة فقال : ان اكلتموها فهي لكم وان لم تأكلوها فعليكم كذا وكذا فقضى فيه ان ذلك باطل : لاشيء في المؤاكلة من الطعام ما قل منه وما كثر ومنع غرامة (غرامته - خ)

(١) الكافي باب النوادر خبر ١٠ من كتاب القضاء والتهذيب باب من الزيادات

نعم قال فاكلت انت من تسعة اثلث ثمانية وبقي لك واحد ، واكل هذا من خمسة عشر ثمانية وبقي له سبعة ، واكل الضيف من خبز هذا سبعة اثلث ومن خبزك هذا الثلث الذي بقي من خبزك فأصاب كل واحد منكم ثمانية اثلث ، فلهذا سبعة دراهم ؛ بدل كل ثلث ، درهم ؛ ولك انت لثلثك درهم ؛ فخذت درهماً وأعطى هذا سبعة دراهم .

باب العدالة

روى عن عبد الله بن أبي يعفور قال قلت لابي عبد الله عليه السلام بِمَ تُعرف عدالة الرجل

فيه (١) - و الظاهر انه قمار معتم بخلاف السابق فانه تبرع واحسان ولا بأس به .

باب العدالة

وهي الاستقامة على الحق وعدم العدول عنه او التوسط بين الافراط والتفريط وفي العرف (قيل) هي الملكة الحاملة على التقوى باجتناّب الكبائر وعدم الاصرار على الصغيرة (وقيل) باضافة المروءة ؛ وهي هنا اجتناب ما يشمر بنفخة العقل ومهانة النفس كالاكل ماشياً وفي السوق وتزيى العالم بزى الجندي ، و مستندهم هذا الخبر .

﴿ روى عبد الله بن أبي يعفور ﴾ في الحسن كالصحيح بل الصحيح ، ورواه الشيخ في القوي عنه باختلاف في المتن (٢) ﴿ قال : قلت لابي عبد الله عليه السلام بما تعرف ﴾

(١) الكافي باب النوادر خبر ١١ من كتاب القضاء والتهذيب باب من الزيادات في

القضايا والاحكام خبر ١١

(٢) التهذيب باب البيئات خبر ١ وصياتي نقل هذا الحديث بطريق الشيخ بمين في

باب من يردّ شهادته .

بين المسلمين حتى تقبل شهادته لهم وعليهم ؟ فقال : أن تعرفوه بالستر والعفاف ؛ وكفّ البطن والفرج واليد واللسان .
وتعرف باجتناب الكبائر التي أوعدها الله عز وجل عليها النار من شرب الخمر والزنا ، والربا ، وعقوق الوالدين ، والفرار من الزحف وغير ذلك .

اد (بم) بحذف الالف لغلبة الاستعمال ﴿ عدالة الرجل (الى قوله) وعليهم ﴾ اى من حيث العدالة التى قال الله تعالى : وأشهدوا ذوى عدل منكم (١) فلا ينافى ردّ الشاهد من جهة اخرى ﴿ فقال ان يعرفوه ﴾ بالياء او التاء ﴿ بالستر ﴾ اى يكون مستور العيوب سواء لم يكن له عيب او كان ولم تعلم ؛ لأنّ مكلفون بالظاهر . اجماعاً لا بالواقع ويؤيده قوله عليه السلام ﴿ والعفاف ﴾ اى الاجتناب عن المحارم ، بل الشبهات كما هو المتبادر فى عرفهم صلوات الله عليهم فى باب العفة ﴿ وكفّ البطن ﴾ عن المأكولات والمشروبات المحرمة او الاعم منها و من الشبهات ﴿ والفرج ﴾ كذلك ﴿ واليد ﴾ عما حرم الله تعالى عليها ﴿ واللسان ﴾ من الغيبة والفحش والكذب وغيرهما من انواع المحرمات اومع الشبهات .

﴿ وتعرف ﴾ مع ذلك (اد) تفصيل لاجماله ﴿ باجتناب الكبائر ﴾ بأن يكون ملكة له كما هو الظاهر او الاعم ﴿ التى او عد الله عليها النار ﴾ توضيحي او تقييدى ؛ والاول اظهر لذكروءه ما لم يذكروا فى الاخبار المقيدة ﴿ من شرب الخمر ﴾ او الخمر وليتناول صريحاً كل مسكر ﴿ والزنا ﴾ واللواط بطريق اولى لكونه افحش - ﴿ والربوا ﴾ مع العلم ﴿ وعقوق الوالدين ﴾ ويشمل الاجداد والجندات من الطرفين وان علوا كما قيل ، ولم يبعد ﴿ والفرار من الزحف ﴾ اى القتال الواجب ﴿ وغير ذلك ﴾ من انواعها فانها نصير الى السبعين والمشهور فى الاخبار ان الكبائر الموبقة سبع وسيجىء فى الكبائر .

والدلالة على ذلك كله أن يكون سائر الجميع عيوبه حتى يحرم على المسلمين ماوراء ذلك من عثراته وعتوبه وتفتيش ماوراء ذلك ، ويجب عليهم تركه واطهار عدالته في الناس ، ويكون معه التعاهد للصلوات الخمس اذا واظب عليهن ، وحفظ موافقتهن بحضور جماعة من المسلمين ، وان لا يتخلف عن جماعتهم في مصلاتهم الا من علة .

﴿ والدلالة على ذلك ﴾ اى الاجتناب من الكبائر ﴿ ان يكون سائراً لجميع عيوبه ﴾ بان لا يرتكب محرماً ظاهراً ويشعر بأن الذنوب كلها كبائر كما ذهب اليه جماعة من الأصحاب وادعى الطبرسي اجماع الشيعة على ذلك (١) او ينقص العيوب بالكبائر ويؤيده قوله ﴿ حتى يحرم على المسلمين ماوراء ذلك من عثراته وعتوبه ﴾ الصفائر او مالم يزوها لحرمة التجسس ويؤيده ﴿ وتفتيش ماوراء ذلك ويجب عليهم تركه ﴾ بالكفاية او عيناً اذا انحصر في جماعة (او) اذا سئل عن حالهم ﴿ واطهار عدالته في الناس ﴾ بيان للتركية (او) هي القول بأنه مبرأ من العيوب ﴿ ويكون معه ﴾ مع ما ذكرنا ومنه مع ما ذكر ﴿ التعاهد للصلوات الخمس ﴾ بايقاعها تمامة بشرائطها ﴿ اذا واظب ﴾ وداوم ﴿ عليهن ﴾ بالايقاع وعدم الترك ﴿ وحفظ موافقتهن ﴾ الكاملة ﴿ بحضور جماعة المسلمين ﴾ اى جماعة في المسجد او غيره ﴿ وان لا يتخلف عن جماعتهم في مصلاتهم ﴾ في مساجدهم او الاعم الأمن علة كالمطر والوحل وفسق الامام وغيرها مما ذكر في باب الجماعة .

(١) قال في تفسير الآية : اختلف في معنى الكبيرة (الى ان قال) وقيل كل ما نهى

الله عنه فهو كبيرة عن ابن عباس والى هذا ذهب اصحابنا فانهم قالوا : المعاصي كلها كبيرة من حيث كانت قبائح لكن بعضها اكبر من بعض وليس في الذنوب صغيرة وانما يكون صغيراً بالاضافة الى ما هو اكبر منه ويستحق العقاب عليه انتهى موضع الحاجة

فاذا كان كذلك لازماً لمصلاه عند حضور الصلوات الخمس ، فاذا سئل عنه في قبيلته ومحلته قالوا : ما رأينا منه الاًخيراً ، مواظباً على الصلوات ، متعاهداً لأوقاتها في مصلاه ، فان ذلك يجيز شهادته و عدالته بين المسلمين .

وذلك ان الصلاة ستر ، وكفارة للذنوب ، وليس يمكن الشهادة على الرجل بأنه يصلى اذا كان لا يحضر ، مصلاه ويتعاهد جماعة المسلمين ، وانما جعل الجماعة والاجتماع الى الصلاة لكي يعرف مَنْ يصلى ممن لا يصلى ، و من يحفظ مواقيت الصلوات ممن يضيع ، ولو لذلك لم يمكن احداً أن يشهد على آخر بصلاح لأن مَنْ لا يصلى

﴿ فاذا كان كذلك ﴾ اى سائر العيوبه ﴿ لازماً لمصلاه عند حضور الصلوات الخمس ﴾ ومنها الجمعة بل هي اعظمها ﴿ فاذا سئل عنه في قبيلته ﴾ من قومه ﴿ ومحلته قالوا : ما رأينا منه الاًخيراً ﴾ حال كونه ﴿ مواظباً على الصلوات متعاهداً لأوقاتها في مصلاه ﴾ كأنهم يقولون لا نعرف منه عيباً ونشاهد منه الخير ، ويدل على الاكتفاء بالاستفاضة في العدالة وعلى حسن الظاهر ظاهراً ﴿ فان ذلك ﴾ الاخبار او التعاهد للجماعة ﴿ يجيز شهادته وعدالته بين المسلمين ﴾ فما لم يكن فيه هذه الملكة لا تقبل شهادته .

﴿ وذلك ان الصلوة ستر وكفارة للذنوب ﴾ فلو كان له ذنب لكانت الصلوة مكفرة (او) لان الصلوة مكفرة فستر العيوب بالصلوة ﴿ وليس يمكن الشهادة ﴾ التى شرطها العلم على الرجل بأنه يصلى اذا كان لا يحضر مصلاه غالباً (او) لانه اذا لم يصل جماعة فكأنه لم يصل ﴿ ويتعاهد ﴾ عطف على (يحضر) اى لا يتعاهد ﴿ لأن من لا يصلى لا صلاح له ﴾ فلما كان عدم الصلوة ما نعى يجب العلم بعدم المانع (او) لان عدم الجماعة مانع ، ويؤيده قوله ﷺ ﴿ فان رسول الله ﷺ هم بأن يحرق قوماً فى منازلهم ﴾ لتركهم الجماعة (او) لثلاثين كوا الصلوة سيما بالنظر الى المنافقين و تعدى العلة الى الجميع جنبط القواعد كما فى حرمة قليل الخمر

لاصلاح له بين المسلمين ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ هَمَّ بِأَنْ يَحْرَقَ قَوْمًا فِي مَنَازِلِهِمْ لَتَرْكِهِمُ الْحُضُورَ لَجْمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ ، وَقَدْ كَانَ مِنْهُمْ مَنْ يَصَلِّي فِي بَيْتِهِ فَلَمْ يَقْبَلْ مِنْهُ ذَلِكَ ، وَكَيْفَ تَقْبَلُ شَهَادَةَ أَوْ عِدَالَه بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ مِمَّنْ جَرَى الْحَكْمُ مِنْ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَمِنْ رَسُولِهِ ﷺ فِيهِ الْحَرْقُ فِي جُوفِ بَيْتِهِ بِالنَّارِ ، وَقَدْ كَانَ يَقُولُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَأَصْلَاحٍ لِمَنْ لَا يَصَلِّي فِي الْمَسْجِدِ مَعَ الْمُسْلِمِينَ الْأَمْنُ عَلَيْهِ .

باب من يجب ردّ شهادته ومن يجب قبول شهادته

روى عن عبيد الله بن علي الحلبي قال : سئل أبو عبد الله عليه السلام عما يرّد من

وان لم يسكر لثلاثي يمتدّ الى الكثير ، وقد تقدّم الاخبار الصحيحة في ذلك - فظاهر من هذا الخبر اشتراط العدالة بملكوّة الكفّ عن الكبائر وبملازمة الجماعة الآمن عليه ، وسيجيء ما ينبت في ذلك لكنّ العمل على ذلك .

باب من يجب ردّ شهادته ومن يجب قبول شهادته

﴿روى عبيد الله بن علي الحلبي﴾ في الصحيح - ورواه الكليني والشيخ في الصحيح عن أبي بصير قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عما يرّد من الشهود قال : «الظنين والمتهم ، والنخس» قال : قلت : الفاسق والخائن ؟ قال : كلّ هذا يدخل في الظنين (١) .

وفي الصحيح ، عن عبد الله بن سنان قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : ما يرّد من الشهود ؟ قال : فقال : الظنين والمتهم قال قلت والفاسق والخائن ؟ قال : ذلك يدخل في الظنين (٢) .

الشهود ؟ فقال : الظنين والمتهم والخصم ؛ قال : قلت : فالفاسق والخائن ؟ قال : هذا يدخل في الظنين .
وفي حديث آخر قال : لا يجوز شهادة المريب والخصم ودافع مفرم اداجير
او شريك او متهم او تابع .

والمراد بالظنين من يظن انه لا يصدق او يتهم كالشريك فيما هو شريك ،
والوصى كذلك ، وشهادة العاقلة في نفي الجناية ؛ والفاسق والخائن يدخلان فيه
لانهما اذا لم يخافا من الله تعالى يمكن ان يكذبا فلا يحصل الظن بصدقهما ، والمراد
بالخصم (اياً) ما ذكر في الظنين فانه يشهد لنفسه فهو مخاصم فكيف يكون شاهداً
(او) مَنْ كان بينه وبين المشهود عليه عداوة دنيوية او صدر منه المخاصمة معه ،
وكيف كان فهو والمتهم ايضاً داخلان في الظنين ، ويمكن ان يكون مراده عليه السلام
بكل ذلك ما يمتحما .

﴿ وفي حديث آخر ﴾ رواه الشيخ في الموثق عن سماعة قال : سأله عما يرد
من الشهود فقال المريب (١) (وهو من يحصل الريب في صدقه كالظنين ومنزل
السائل بكفه والعبد لمولاه) ﴿ ودافع مفرم ﴾ كشهادة العاقلة بنفي الجناية فيما يمكن
فيه شهادة كما اذا شهد شهوداً بآثامه وقع الجناية يوم الخميس خطاء وشهدت العاقلة
بآثامه كان يوم الخميس عندنا من اوله الى آخره ﴿ او اجير ﴾ وحمل على التهمة
اذا لم يكن عادلاً وسعيه ﴿ او شريك ﴾ فيما هو شريك فيه ﴿ او متهم ﴾ كالفاسق
والخائن وغيرهما تعميم بعد تخصيص او ينقض بالاولين ﴿ او تابع ﴾ كالخدم
والعبيد المتهمين (٢) وفي بعض النسخ (او بايع) كشهادته لاحد المشتريين

(١) التهذيب باب البيئات خبر ٢ صدره هكذا : سأله عما يرد من الشهود فقال :

المريب الخ وفيه والعبد والتابع .

(٢) ويحتمل ان يراد به التابع للجائر .

ولا تقبل شهادة شارب الخمر، ولا شهادة اللاعب بالشطرنج والنرد ولا شهادة المقامر .

و روى على بن اسباط ، عن محمد بن الصلت قال : سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن رفقة كانوا في طريق ففقطع عليهم الطريق فأخذ اللصوص فشهد بعضهم لبعض ، فقال : لا تقبل شهادتهم إلا بالآخر من اللصوص أو شهادة من غيرهم عليهم . وروى الحسن بن محبوب ، عن العلاء عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال

بملكه قبل قبض الثمن وليس التابع في رب وفيه بعد المتهم (كل هؤلاء ترد شهادتهم) .
﴿ ولا تقبل شهادة شارب الخمر ﴾ للاخبار الكثيرة بأنه اذا شهد فلا تزكوه مع انه فاسق ﴿ وكذا شهادة اللاعب بالشطرنج والنرد ولا شهادة المقامر ﴾ تعميم بعد التخصيص وهذا كلام المصنف ظاهراً ويمكن ان يكون من تقمة خبر سماعة ، وعلى أي حال فلا تقبل شهادتهم للاخبار السالفة والآية مع أن القمار من الكبائر كما قال تعالى : قل فيهما إثم كبير .

﴿ وروى على بن اسباط ﴾ في الموثق كالصحيح كالكليني والشيخ (١) عن محمد بن الصلت ﴿ مجهول ﴾ قال : سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عمل بمضمونه أكثر الاصحاب وحمله بعض على كونهم شركاء أو على التقية وهو أظهر لأن الغالب انه كان في مجلسه بخراسان جماعة من العامة وكان عليه السلام يتقى منهم كثيراً والآثار فاقة والصحة لا يمنع من قبول الشهادة عندنا كما سيأتي .

﴿ وروى الحسن بن محبوب ﴾ في الصحيح كالشيخ بطريقين صحيحين (٢)

(١) الكافي باب شهادة الشريك والاجير والوصى خبر ٢ والتهذيب باب البيئات

تجوز شهادة العبد المسلم على الحر المسلم ، قال مصنف هذا الكتاب - رحمه الله -
يعنى لغير سيده .

و روى الحسن بن محبوب ، عن هشام بن سالم ، عن عمار بن مروان قال :
سألت ابا عبد الله عليه السلام - اذ قال : سأله بعض اصحابه - عن الرجل يشهد لايه او لايه
لاخيه ؛ او الرجل لامرأته قال : لا بأس بذلك اذا كان خيراً تقبل شهادته لايه ،

ويدل على قبول شهادة العبد مطلقاً وتقييد المصنف سيذكر وجهه قريباً .

﴿ وروى الحسن بن محبوب عن هشام بن سالم عن عمار بن مروان ﴾ في
الصحيح كالكليني والشيخ (١) ﴿ اذا كان ﴾ كل واحد منهم ﴿ خيراً ﴾
اي عادلاً .

ويؤيده ما رواه الكليني في الحسن كالصحيح والشيخ في الصحيح ؛ عن الحلبي
عن ابي عبد الله عليه السلام والكليني ايضاً في الصحيح عنه صلوات الله عليه قال : يجوز
شهادة الوالد لولده و الولد لوالده و الاخ لايه (٢) و في الموثق عن سماعة
مثله (٣) .

وفي الفوى عن السكوني عن جعفر عن ابيه ان شهادة الاخ لايه تجوز اذا
كان مرضياً ومعه شاهد آخر (٤) .

وروي في الصحيح عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال : قال يجوز شهادة
الرجل لامرأته والمرأة لزوجها اذا كان معها غيرها (٥) .

(١-٢-٣) الكافي باب شهادة الوالد للولد الخ خبر ٢-٣-٤ و التهذيب باب البيّنات

خبر ٢٥-٢٢-٣

(٢) التهذيب باب البيّنات خبر ١٩١

(٥) اوردته والذي يمدّه في الكافي باب شهادة المرأة لزوجها والزوج للمرأة خبر

١-٢ و التهذيب باب البيّنات خبر ٣٢-٣٣

والاب لابنه ، والاخ لاخته .

وفي خبر آخر : انه لا تقبل شهادة الولد على والده .

وفي الصحيح قال : سأل ابا عبد الله عليه السلام (او) قال سأله بعض اصحابنا عن الرجل يشهد لامرأته قال : اذا كان خيراً جازت شهادته لأمرأته والظاهر ان المصنف ادخل هذا الخبر في الاول وترك ما ينحصر به ويمكن ان يكون التفريق من الكليني .
 ﴿ وفي خبر آخر انه لا تقبل شهادة الولد على والده ﴾ هذا الخبر وان كان غير مناف للاخبار المتقدمه لأن السابقة له وهذا عليه الا انه مناف (لمنطوق الآية) - يا ايها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على انفسكم او الوالدين والاقرين (١) (وقوله تعالى) : وقيموا الشهادة لله (٢) وللأخبار المتواترة بالنهي عن كتمان الشهادة (ولقوله تعالى) : ومن يكتمها فإنه آثم قلبه (٣) (ولخصوص ما رواه) الكليني في الصحيح ، عن اسماعيل بن مهران وفي القوي كالشيخ عن علي بن سويد السائي ، (٤) عن ابي الحسن عليه السلام قال : كتب الي في رسالته وسأله عن الشهادات لهم فأقم (او قال) اقم الشهادة لله ولو على نفسك او الوالدين والاقرين فيما بينك وبينهم فإن خفت على اخيك ضيماً (اي ضرراً) فلا (٥) .

وسيجيء خبر داود بن الحصين في معناه مع ان الخبر مرسل لكن عمل به اكثر الاصحاب لما فيه من العقوق كما انه لا يقتل الوالد بالولد ، ويمكن الجمع

(١) النساء - ١٣٥

(٢) الطلاق - ٢

(٣) البقرة - ٨٣

(٤) سيجيء رواية الصدوق بعض الخبر عن علي بن سويد السائي وطريقه اليه صحيح بطرق متكررة - (منه رحمه الله)

(٥) الكافي باب كتمان الشهادة خبر ٣-٤ والتهذيب باب البيئات خبر ١٦٠

وروى الحسن بن زيد - نحواً مما ذكره - عن جعفر بن محمد عن أبيه (ع) قال: أتى عمر بن الخطاب بقدامة بن مظعون قد شرب الخمر فشهد عليه رجلان أحدهما خَصِيٌّ وهو عمر والتميمي والآخر المعلى بن الجارود فشهد أحدهما أنه رآه يشرب وشهد الآخر أنه رآه يفيء الخمر، فأرسل عمر إلى أناس من أصحاب رسول الله ﷺ

بأن تكون الشهادة واجبة ولا تقبل لكنه بعيد غاية البعد فالاصح القول، وبحمل الخبر على تقدير صحته على ما لو كان الوالد فقيراً كما سيجيء في الأخ في الله وتقدم آنفاً .

﴿وروى الحسن﴾ أو الحسين وهو أظهر كما فيهما (١) ﴿بن زيد﴾ والظاهر أنه ذو الدمة مربي الصادق عليه السلام (٢) والطريق إليه في الكتب قوى وعمل به الأصحاب واستشكله بعضهم بأنه لم يقع الشهادة على فعل واحد، بل على الفعل ولا زمه؛ وقوله مخالف للأصول، والخبر على تقدير صحته حكاية واقعة؛ ويمكن أن يكون عليه السلام عمل بعلمه فيها، ويدل أيضاً على جواز شهادة الخصي ولا بأس به لدخوله في عموم الرجل وسيجيء قبول شهادة (دينار) الخصي على عدل لا ضلوع أيضاً .

(١) الكافي باب النوادر خبر ٢ والتهذيب باب البيئات خبر ١٢٩ .

(٢) قوله مربي الصادق (ع) نقول: في رجال النجاشي ص ٣٨ الحسين بن زيد بن علي بن الحسين أبو عبدالله يلقب ذا الدمة كان أبو عبدالله (ع) تبناه ورباه وزوجه بنت الأرقط وروى عن أبي عبدالله وأبي الحسن (ع) وكتابه يختلف الرواية له انتهى ونقل في تنقيح المقال في علم الرجال عن أبي الفرج في المعاتل أنه شهد حرب محمد وإبراهيم ابني عبدالله ثم توارى وكان مقيماً في منزل جعفر بن محمد عليهما السلام وكان جعفر (ع) رباه ونشأ في حجره منفذاً أبوه وأخذ عنه علماً كثيراً فلما لم يذكر فيمن طلب ظهر لمن يأنس به من أهله ثم ظهر ظهوراً تاماً إلا أنه كان لا يجالس أحداً ولا يدخل إليه إلا من كان يثق به وكان يلقب ذا الدمة لكثرة بكائه انتهى .

فيهم على بن ابي طالب عليه السلام فقال لعلي عليه السلام ما تقول يا ابا الحسن ؛ فانك الذي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أعلم هذه الامة وأقضاها بالحق ، فان هذين قد اختلفا في شهادتهما فقال علي عليه السلام ما اختلفا في شهادتهما وما قانها حتى شربها فقال هل تجوز شهادة الخنثى ؟ فقال عليه السلام : ما ذهاب أنثيته الا كذهاب بعض اعضائه .

وروى اسمعيل بن مسلم عن الصادق جعفر بن محمد ، عن ابيه ، عن آيائه عليه السلام

وروى اسمعيل بن مسلم رحمته الله السكوني في القوي مثلهما (١) قال : لا تقبل شهادة ذي شحشاء رحمته الله اي المداوة الديوية وان لم توجب الفسق (وفيهما) بدله (فحاش) وهو ظاهر رحمته الله اوذي مخزية في الدين رحمته الله كولد الزنا والمحدود قبل التوبة (او) غير الاثنا عشرية (او) الفاسق مطلقا (او) المستخف بأمر الدين كالسائل بالكف والذي يأخذ الأجرة على الاذان والصلوة وامثالهما مما سيجيء .
(اما) ولد الزنا ، فلما رواه الكليني والشيخ في الصحيح ، عن محمد بن مسلم قال قال : ابو عبد الله عليه السلام لا تجوز شهادة ولد الزنا (٢) .

وفي الموثق كالصحيح ، عن زرارة قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول : لو ان اربعة شهدوا عندي على رجل بالزنا وفيهم ولد زنا لحددتهم جميعاً لانه لا تجوز شهادته ولا يؤم الناس (٣) وفيه اشعار بأن الشهادة كالامامة .

وروى الكليني في القوي كالصحيح والشيخ في الموثق كالصحيح ، عن ابي بصير قال : سألت ابا جعفر عليه السلام عن ولد الزنا أن تجوز شهادته ؟ فقال : لا فقلت ان الحكم بن عتيبة يزعم انها تجوز فقال : اللهم لا تغفر ذنبه .

(١-٢) الكافي باب ما يرد من الشهود خبر ٤ والتهذيب باب البيئات خبر ١٨

(٣) اورده والسدي بعده في الكافي باب ما يرد من الشهود خبر ٨-٣ و التهذيب

باب البيئات خبر ١٩ - ٢ والآية في سورة الزخرف - ٢٢

قال لا تقبل شهادة ذی شحناء اودى مغزیه فی الدین .

وفی (فی) بزیادة (ما قال) الله عز وجل للحکم بن عتیه وانه لذكرک ولقومک (ای ان القرآن و احکامه لا یرفهما الا النبی ﷺ و قومه الأئمة المعصومون ﷺ) و لیس الحکم منهم ، بل بحکم برأیه واجتهاده انه مسلم ولا یعلم ان فی القرآن خلافه - و یمكن ان یكون الخلاف فی قوله تعالى : **مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ (١)** وهو لیس بمرضی اذ لیس مما یعلمونه هم ﷺ لا غیرهم .

وروی الشیخ فی الصحیح ، عن الحلبي ، عن ابی عبد الله علیه السلام قال : سألته عن شهادة ولد الزنا فقال : لا ولا عبد (٢) و یحمل فی العبد علی التقية كما سیجی .

وفی الموثق كالصحیح ، عن عیسی بن عبد الله (وهو مشترك بین القمی الثقة والهاشمی الممدوح) قال سألت اباعبد الله علیه السلام عن شهادة ولد الزنا فقال : لا یجوز الا فی الشیء الیسیر اذا رأیت منه صلاحاً (٣) و یمكن حمله علی التقية لما تقدم .

(و اما) المحدود قبل التوبة ؛ فلیقوله تعالى : **وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً ابْدَأُ** مع قوله تعالى : **الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا (٤)** مع انه فاسق قبلها .

و یؤیدہ ما رواه الكلینی والشیخ فی الصحیح ؛ عن ابن سنان قال : سألت اباعبد الله ﷺ عن المحدود ان تاب أنقبل شهادته ؟ فقال : اذا تاب وتوبته ان یرجع مما قال ؛ و یکذب نفسه عند الامام وعند المسلمین فاذا فعل فإن علی الامام ان یقبل

(١) البقرة - ٢٨٢

(٢-٣) التهذیب باب البینات خبر ١٧-١٦

(٤) النور - ٢

و قال النبي ﷺ : مَنْ شهد عندنا بشهادة ثم غير اخذنا بالاولى و طرحنا الاخرى .

شهادته بعد ذلك (١) وسيجيء .

(اما الكافر و الفاسق) فظاهر مبا تقدم و لقوله تعالى : **إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا** (٢) و لقوله تعالى : **وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ** (٣) و لافسق اعظم من الكفر لقوله تعالى : **وَمَا يَكْفُرُ بِهَا إِلَّا الْفَاسِقُونَ** (٤) و لغيرها من الآيات .

(واما السائل) بالكف - فلما رواه الكليني والشيخ في الصحيح عن علي بن جعفر عن اخيه ابي الحسن عليه السلام قال : سأله عن السائل الذي يسأل في كفّه أنقبل شهادته ؟ فقال كان ابي عليه السلام لا يقبل شهادته اذا سأل في كفّه (٥) .

وفي الموثق كالصحيح (بيا الحسن بن فضال) عن محمد بن مسلم ، عن ابي جعفر عليه السلام قال ردّ رسول الله ﷺ شهادة السائل الذي يسأل في كفّه - قال ابو جعفر عليه السلام : لانه لا يؤمن علي الشهادة وذلك لانه ان اعطى رضى وان منع سخط .

﴿ و قال النبي ﷺ ﴾ رواه الشيخ في القوي ، عن السكوني ، عن جعفر عن ابيه عن علي عليه السلام ان النبي صلى الله عليه وآله قال ﴿ مَنْ شهد (الى قوله)

(١) الكافي باب شهادة القاذف والمحدود خبر ٤ و التهذيب باب البيئات خبر ٢١

(٢) الحجرات - ٦

(٣) النور - ٣

(٤) البقرة - ٩٩

(٥) اوردده والذي بعده في الكافي باب ما يرد من الشهود خبر ١٤-١٣ و التهذيب

باب البيئات خبر ١٤-١٣

وروي محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال : لا تصلي خلف من يبغى على الأذان والصلاة بالناس أجراً . ولا تقبل شهادته .

وروي العلاء بن سيابة عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لا تقبل شهادة صاحب الرد ، والأربعة عشر ، وصاحب الشاهين ، يقول : لا والله ، بلى والله مات والله شاهه وقتل والله شاهه والله تعالى

الأخرى (١) وسيجيء من الأخبار ما ينافيه ظاهره فيحمل على الأفراد كما سيجيء من إطلاق الشهادة عليه تجوّزاً (أو) على شهادة الصبيان كما سيجيء (أو) إذا شهد وهو عدل ثم صار فاسقاً ولو بتغيير الشهادة وحكم بالادلي ، فحينئذ يطرح الأخرى ويضمن ما ألقفه بالشهادة كما سيجيء .

(ولما) رواه الشيخ في الصحيح عن هشام بن سالم عن أبي عبد الله عليه السلام قال كان أمير المؤمنين عليه السلام لا يأخذ بأول الكلام دون آخره وفي بعض النسخ الصحيحة بحذف (لا) فيكون مأثلاً كالسابق (أو) يحمل على الأفراد المتعقب بالاستثناء والشرط والصفة وأمثالها وهو في معنى (الكلام لا يتم إلا بآخره) .

وروي محمد بن مسلم في القوي كالصحيح والشيخ عن العلاء بن سيابة (٢) عن أبي جعفر عليه السلام قال : لا تصلي خلف من يبغى أي يطلب على الأذان (إلى قوله) شهادته واستدل به على حرمة أخذ الأجرة على العبادة وإن كانت مندوبة ، ويمكن حمله على الكراهة في الملبوسة وفي الاستشهاد أو لا لكنه بعيد .

وروي العلاء بن سيابة في القوي كالصحيح مثلها (٣) عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لا تقبل شهادة صاحب الرد أي المقامر به أو اللاعب به وإن كان

(١-٢) التهذيب باب البيّنات خبر ١٧٤-٩

(٣) الكافي باب ما يرد من الشهود خبر ١١ والتهذيب باب البيّنات خبر ٩

ذكره شاهه مامات ولاقتل .

وروى سماعة بن مهران ، عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال : لا بأس بشهادة

للحذق او من يكون عنده ولولم يلعب به لوجوب كسره عليه وان كان الترك صغيرة ، لكن بصير الاسرار كبيرة ولو كان عنده يوماً ولولم يكن له .

بل الجلوس في مجلس القمار ايضاً حرام كما روى الكليني في الحسن كالصحيح ، عن حماد بن عيسى قال دخل رجل من البصريين على ابي الحسن الاول عليه السلام فقال : جعلت فداك : اننى اقدم مع قوم يلعبون بالشرطيح و لست لعب بها ولكن انظر فقال مالك ولِمجلس لا ينظر الله الى اهله (١) ولِمَا تقدم من حرمة الجلوس في مجلس الفسق وسيجيء ايضاً .

﴿ والاربعة عشر ﴾ قمار كذلك ﴿ وصاحب الشاهين ﴾ اى الشرطيح بالكسر وبالفتح كذلك ﴿ يقول : لا اله الا الله وبلى والله ﴾ اى مع انه يقامر يحلف ايضاً ويقول الله تعالى : ولا تجعلوا الله عرضة لأيمانكم (٢) خصوصاً عند مخالفة الله ﴿ مات والله شاهه وقتل والله شاهه ﴾ اى يكذب ، والكذب قبيح وان كان بالاصطلاح ، الى هنا عبارة الكافي ويب ، والظاهر ان التثمة من كلام المصنف وفهمه كذلك اى الشاه بمعنى الملك او ملك الملوك وهو الله تعالى ويقبح اطلاقه على غير الله تعالى وان كان بالاصطلاح ، والظاهر ما قلناه ، وصاحب الشرطيح ايضاً عام كما ذكر وسيجيء الاخبار في ذلك في باب القمار .

﴿ وروى سماعة ﴾ في الموثق كالشيخ (٣) ﴿ عفيفاً ﴾ عن المماسي ﴿ سائناً ﴾

(١) الكافي باب الرد والشرطيح خبر ١٢ من كتاب الاثرية

(٢) البقرة - ٢٢٢

(٣) التهذيب باب البيئات خبر ٨٠

الضعيف اذا كان عفيفاً صائناً ، قال : ويكره شهادة الاجير لصاحبه ولا بأس بشهادته لغيره ولا بأس بهاله عند مفارقتة .

وروى فضالة ، عن ابان قال : سئل ابو عبدالله عليه السلام عن شريكين شهدا أحدهما لصاحبه ؛ قال : تجوز شهادته الا في شيء له فيه نصيب .

بمعناها او ضابطاً ﴿ قال ويكره شهادة الاجير لصاحبه ﴾ اي استشهاده اذ مع وجود غيره ممن يثبت الحق بشهادته اذ مع التعارض يقدم شهادة غيره ويحمل عليه ما روي الكليني والشيخ ، عن الملا بن سيابة في القوي ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : كان امير المؤمنين عليه السلام لا يجيز شهادة الاجير (١) و تقدم ايضاً في خبر سماعة وسيجيء ايضاً .

﴿ وروى فضالة ﴾ بالفتح في الصحيح ﴿ عن ابان ﴾ كالشيخ ، (٢) لكن قال : (عن اخبره) كما سيجيء عن الكليني (٣) ويدل على عدم قبول شهادة الشريك فيما هو شريك فيه كما تقدم ، وروى الكليني في الموثق كالصحيح ، عن ابان بن عثمان عن عبد الرحمن بن ابي عبدالله قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن ثلاثة شركاء شهداثنان لواحد قال : لا يجوز شهادتهما (٣) .

وروى الشيخ (في الضعيف) عن ابان ، عن عبد الرحمن قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن ثلاثة شركاء ادعى واحد وشهداثنان قال : تجوز (٤) ويحمل على ما لم يكن له فيه نصيب ، ويمكن ان يكون السهوم من الشيخ (او) يكون التفريق والجمع من ابان او عبد الرحمن .

(١) الكافي باب شهادة الشريك والاجير والوصي خبر ٣

(٢) التهذيب باب البيئات خبر ٢٨

(٣) الكافي باب شهادة الشريك والاجير والوصي خبر ١

(٤) التهذيب باب البيئات خبر ٢٧

وروی عن طلحة بن زید ، عن الصادق جعفر بن محمد ، عن ابيه ، عن آباءه عن علی عليه السلام قال : شهادة الصبيان جائزة بينهم ما لم يتقرّ قوا او یر جموا الی اهلهم .

﴿ وروی طلحة بن زید ﴾ فی الموثق ﴿ قال : شهادة الصبيان جائزة بينهم ﴾ ای بین المسلمین اذین الصبيان اذین العامة ﴿ ما لم يتقرّ قوا او یر جموا الی اهلهم ﴾ وان كانوا مجتمعين ويمكن ان يكون التردد عن الراوی .

وحمل علی ما اذا نثر بحيث يحصل العلم من اتفاقهم او علی القتل ، لما رویاه فی الصحيح ، عن محمد بن حمزہ ان قال : سألت ابا عبد الله علیه السلام عن شهادة الصبيان قال : فقال : لا الا فی القتل يؤخذ بأول كلامه دون الثاني (۱) .

وفی الحسن كالصحيح ، عن جميل ، قال قلت لابی عبد الله عليه السلام يجوز شهادة الصبيان ؟ قال : نعم فی القتل يؤخذ بأول كلامه دون الثاني منه .

وفی القوی ، عن جميل قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الصبی هل يجوز شهادته فی القتل ؟ قال يؤخذ بأول كلامه دون الثاني منه .

وفی الصحيح ، عن ابی ایوب الخزاز قال : سألت اسماعیل بن جعفر متى تجوز شهادة الغلام ؟ فقال : اذا بلغ عشرين قال : قلت : ويجوز امره ؟ قال فقال : ان رسول الله صلی الله علیه و آله دخل بعایشة و هی بنت عشرين وليس يدخل بالجارية حتی تكون امرأة ، فاذا كان للغلام عشرين جاز امره و جازت شهادته والظاهر انه قاس ، وذكر العلماء هذا الخبر لبيان انه لم يكن اهلا للامامة والآلاحجة فی قوله سیما فی القیاس .

وروی الشيخ فی الموثق كالصحيح ، عن عبيد بن زرارة قال : سألت ابا عبد الله

(۱) اورده والثلاثة التي بعده فی الكافي باب شهادة الصبيان خبر ۳-۲-۱ والتهذيب

وروى اسماعيل بن مسلم عن الصادق جعفر بن محمد ، عن ابيه ، عن آباءه ، عن علي عليه السلام أنَّ شهادة الصبيان اذا شهدوا وهم صفارجازت اذا كبروا ما لم ينسوها ، وكذلك اليهود والنصارى اذا أسلموا جازت شهادتهم ، و العبد اذا

عليه السلام عن شهادة الصبي والمملوك فقال : على قدرها يوم اشهد يجوز في الامر الدون ولا يجوز في الامر الكبير (الكثير - خ ل) قال ، عبيد ، وسألت عن الذي يشهد على الشيء وهو صغير قد رآه في صفه ثم قام به بعدما كبر قال فقال : تجعل شهادته نحواً (او خيراً) من شهادة هؤلاء (١) (فمحمول) على التقية او على سبيل الاستصلاح والجزء الثاني معمول به كما سيذكر.

✽ وروى اسماعيل بن مسلم ✽ السكوني في القوي كالكليني والشيخ في الموثق كالصحيح (٢).

✽ اذا شهدوا ✽ وفي روى (اذا شهدوا) ويدل على ان الاعتبار بحال الاداء لا التحمل واما في العبيد ، فمحمول على التقية لما تقدم .

ويؤيده ما رواه الكليني في الصحيح ، عن محمد بن مسلم ، عن احدهما (ع) قال في الصبي يشهد على الشهادة قال : إن عقله حين يدرك انه حق جازت شهادته (٣) .

وروى الكليني والشيخ في الصحيح ، عن محمد بن مسلم ، عن احدهما (ع) عن الصبي والعبد والنصراني يشهدون بشهادة فيسلم النصراني أتجوز شهادته ؟ قال نعم (٣) .

(١) التهذيب باب البيئات خبر ٥٥

(٢) الكافي باب شهادة الصبيان خبر ٥٥ والتهذيب باب البيئات خبر ٥٣

(٣) الكافي باب شهادة الصبيان خبر ٣

(٤) الكافي باب شهادة اهل الملل خبر ٣ والتهذيب باب البيئات خبر ٦١

أشهد على شهادة ثم اعتق جازت شهادته اذا لم يردّها الحاكم قبل ان يعتق ، وقال

والشيخ في الصحيح ، عن محمد بن مسلم ، عن احدهما (ع) قال سألت عن
نصراني أشهد على شهادة ثم أسلم بعد أن تجوز شهادته ؟ قال نعم هو على موضع شهادته (١)
(اي كأنه شهد في حال اسلامه) (او) يشهد على يقينه وان احتمله حال الكفر (وفي
القوى عن عبيد مثله ولم يقل في حديثه (نعم) .

(فاما) ما رواه الشيخ في الصحيح ، عن جميل قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن
نصراني أشهد على شهادة ثم أسلم بعد أن تجوز شهادته قال لا (فمحمول) على التقية .
ويمكن ان يكون (لا) كناية عن (لا تسأل في هذا المجلس) كما قال شيخنا
البهائي رحمه الله لما تقدم ، ولما روي في الصحيح ، عن محمد بن حمران ، عن
ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن نصراني أشهد على شهادة ثم أسلم بعد أن تجوز شهادته
قال نعم هو على موضع شهادته .

(واما العبد) فقد تقدّم الاخبار الصحيحة على قبول شهادته مطلقا وسيجيء
حديث شريح في قبولها . وروى الكليني والشيخ في الحسن كالصحيح ؛ عن عبد
الرحمن بن الحجاج عن ابي عبد الله عليه السلام قال : قال امير المؤمنين عليه السلام لا بأس
بشهادة المملوك اذا كان عدلا .

وفي القوى كالصحيح ، عن محمد بن مسلم ، عن ابي عبد الله عليه السلام في شهادة
المملوك قال اذا كان عدلا فهو جائز الشهادة ، انّ اول من ردّ شهادة المملوك عمر بن
الخطاب وذلك انه تقدّم اليه مملوك في شهادة فقال : ان اقامت الشهادة تخوفت على
نفسى وان كتمتها ائمت برئى فقال : هات شهادتك اما انا لا تجيز شهادة مملوك

(١) اوردته والثلاثة التي بعده في التهذيب باب البيّنات خبر ٦٢-٦٦-٦٦-٣٩-سدرأ

واورد الثالث في الكافي باب شهادة اهل الملل خبر ٥ و صدر الاخير في باب شهادة

المماليك خبر ١

عَلَيْهِ السَّلَامُ ان اعْتَقَ الْعَبْدُ لِمَوْضِعِ الشَّهَادَةِ لَمْ تَجْزِ شَهَادَتُهُ .
 قال مصنف هذا الكتاب - رحمه الله - اما قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ اذا لم يردها العاكم
 قبل ان يعتق ، فانه يعنى به ان يردها لفسق ظاهر او حال يجرح عدالته ، لانه عبد
 لان شهادة العبد جائزة ، واول من رد شهادة المملوك عمر ، واما قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ ان اعْتَقَ
 العبد لموضع الشهادة لم تجز شهادته كآته يعنى اذا كان شاهداً لسيده ، فاما اذا كان
 شاهداً لغير سيده جازت شهادته عبداً كان او معتقاً اذا كان عدلاً .

بعدك (١) .

وفى القوى كالصحيح ، عن بريد ، عن ابي عبد الله عَلَيْهِ السَّلَامُ قال : سألته عن المملوك
 يجوز شهادته قال : نعم ان اول من رد شهادة المملوك لفلان - فظهر ان الاخبار
 الواردة فى الرد محمولة على التقية ، والذي حمل المصنف على رد شهادة المملوك
 لمولاه (فاماً) للجمع بين الاخبار وقد عرفت حاله (واماً) الاتهام وهو ابناً بعيدلان
 اتهام الزوجين والوالدين والاخوان اكثر ومع هذا لا يوجب الرد .

(وكذلك) ما رواه الشيخ فى الموثق كالصحيح ، عن ابن ابي يعفور ، عن ابي
 عبد الله عَلَيْهِ السَّلَامُ قال سألته عن الرجل المملوك المسلم تجوز شهادته لغير مواليه فقال :
 تجوز فى الدين والشئ واليسير (لا يدل على ما ذهب اليه المصنف لان التقييد من
 الراوى مع ان دلالة بفهوم اللقب وهو ضعيف اتفاقاً ؛ مع انه لا يقول المصنف بالفرق
 بين اليسير والجليل .

وفى الصحيح ، عن الحلبي ؛ عن ابي عبد الله عَلَيْهِ السَّلَامُ فى رجل مات وترك جارية
 ومملوكين فودعتهما اخله فأعتق العبدين وولدت الجارية غلاماً فشهدا بعد العتق ان
 مولاها كان اشهدهما انه كان يقع على الجارية وان الحمل منه قال يجوز شهادتهما
 ويردان عبيدين كما كانا ولا يدل على ان شهادة العبد غير مقبولة كما هو ظاهر .

(١) او رده والثلاثة التى بعده فى التهذيب باب البيئات خبر ٣٨ - ٤٠ - ٤٥ - ٤٧

واورد الاولين فى الكافى باب شهادة المالك خبر ٢ - ٣

وروى الحسن بن محبوب ، عن العلاء ، عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال : تجوز شهادة المملوك من اهل القبلة على اهل الكتاب .
وروى محمد بن ابي عمير ، عن العلاء بن سبابة عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال ابو جعفر عليه السلام لا تقبل شهادة سابق الحاج انه قتل راحلته ، وافنى زاده ، واتعب نفسه واستخف بصلاته ، قيل : فالمكاري و الجمال و الملاح ؟ فقال : وما بأس بهم تقبل

﴿ وروى الحسن بن محبوب ﴾ في الصحيح كالشيخ عن محمد بن مسلم (١)
﴿ تجوز شهادة المملوك من اهل القبلة ﴾ اى المسلمين او العامة ﴿ على اهل الكتاب ﴾
لانه مثلهم فى الخروج عن الحق وذكر الشيخ بعده و قال : (العبد المملوك لا يجوز شهادته) اى على المسلم تقيه او يكون استفهاماً انكارياً او تعريضاً على العامة
﴿ وروى محمد بن ابي عمير ﴾ فى الصحيح ﴿ عن العلاء بن سبابة ﴾ (وجهله لا يمتز) وهما فى الموثق عنه (٢) ﴿ لا تقبل شهادة سابق الحاج ﴾ وقرئ (بالباء الموحدة) اى من يتقدم الحاج مع جماعة ليصلوا قبلهم بأيام (وبالمنثاة) من يتأخر عنهم الى قريب من اول ذى الحجة ويسوقهم بالتعجيل التام الى ان يدرك الحج ونقل اهلهم رأوا هلال ذى الحجة فى القادسية وهى بالكوفة بأربعة فراسخ (٣) ثم ادركوا الناس بمعرفة ﴿ انه قتل راحلته ﴾ وهو ظلم ﴿ وافنى زاده ﴾ بالطرح للثقل او بسلاكل للجوع الحاصل من الحركة ﴿ واستخف بصلوته ﴾ لانهم يصلون على

(١) التهذيب باب البيئات خبر ٢٣

(٢) الكافي باب من يرد شهادته خبر ١٠ والتهذيب باب البيئات خبر ١٠

(٣) قال فى مجمع البحرين والقادسية قرية قريبة من الكوفة اذا خرجت منها اشرفت على النجف مربها ابراهيم (ع) ودعا لها بالقدس وان تكون محلة الحاج قال فى المغرب بينها وبين الكوفة خمسة عشر ميلا ، وفى المصباح القادسية قرية قريبة من الكوفة من جهة الغرب على طرف البادية على نحو خمسة عشر فرسخاً وهى آخر ارض العرب واول حدود سواد العراق وهناك كانت واقعة مشهورة فى خلافة الثانى - انتهى .

شهادتهم إذا كانوا صلحاء .

الراحلة أو في غاية التخفيف بحيث يُخلّون بواجباتها ولو لم يكن فسقاً فهو مناف للمروءة ﴿ قيل فالمكاري ﴾ فهم وإن كانوا أجراء لكن لا يطلق الأجير غالباً إلا على من أجر نفسه فلا ينافي في أخبار كراهة شهادة الأجير وإن أمكن أن يكون المراد شهادتهم لغير من استأجر منهم .

وروي في القوي ؛ عن مسمع بن عبد الملك عن أبي عبد الله عليه السلام أن أمير المؤمنين عليه السلام لم يكن يجيز شهادة سابق الحاج (١) وبدل على اشتراط الصلاح ولا يعلم إلا بالمشاورة .

ويؤيده ما رواه الشيخ في القوي كالصحيح ، عن ابن أبي يعفور قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام بما يعرف عدالة الرجل بين المسلمين حتى تقبل شهادته لهم وعليهم ؟ قال : فقال : أن تعرفوه بالستر والعفاف والكفّ عن البطن والفرج واليد واللسان ويعرف باجتناب الكبائر التي أوعدها الله عليها النار من شرب الخمر والزنا والربوا وعقوق الوالدين والفرار من الزحف وغير ذلك .

والدال على ذلك كَلَمَةُ والسائر لجميع عيوبه حتى يحرم على المسلمين تفتيش ما وراء ذلك من عثراته وغيبته ويجب عليهم توليته وإظهار عدالته في الناس ، التعاهد للصلوات الخمس إذا واطب عليهنّ وحافظ موافقتهنّ بإحضار جماعة المسلمين وإن لا يتخلف عن جماعتهم في مصلاهم الآمن علة ، وذلك أن الصلوة سترو كفاة للذنوب ولولا ذلك لم يكن لاحد أن يشهد على احد بالصلاح لأن من لم يصل فلا صلاح له بين المسلمين لأن الحكم جرى فيه بالحرق في جوف بيته .

قال رسول الله ﷺ لا صلوة لمن لا يصلّي في المسجد مع المسلمين الآمن علة وقال رسول الله ﷺ لا غيبة الآمن صلّي في بيته ورغب عن جماعتنا ، ومن رغب

وروي عن عبدالله بن المغيرة قال : قلت للرضا عليه السلام رجل طلق امرأته و

عن جماعة المسلمين وجب على المسلمين غيبته وسقطت بينهم عدالته ووجب هجرانه ، واذا رفع الى امام المسلمين أنذره ، و حذره ؛ فان حضر جماعة المسلمين والآحرق عليه بيته ومن لزم جماعتهم حرمت عليهم غيبته وثبتت عدالته بينهم (١) . وفي القوى ، عن عبد الكريم بن ابي يعفور عن ابي جعفر عليه السلام قال تقبل شهادة المرنئة والنسوة اذا كنّ مستورات من اهل البيوتات معروفات بالستر والعفاف مطيعات للازواج تاركات البذاء والتبرج الى الرجال في اندبتهم (٢) (اي مجالسهم) وهو معنى قوله عليه السلام (من اهل البيوتات) او بمعنى معروفات بالستر والاعم .

(فاماما) رواه الشيخ في الصحيح بطريقين والكليني ايضا ، عن حرير ، عن ابي عبدالله عليه السلام في اربعة شهدوا على رجل مُحصن بالزنا فعدل منهم اثنان ولم يعدل الآخران قال : فقال اذا كانوا اربعة من المسلمين ليس يعرفون بشهادة الزور اجيزت شهادتهم جميعاً واقيم الحد على الذي شهدوا عليه انما عليهم ان يشهدوا بما ابصروا وعلموا ، وعلى الوالى أن يُجيز شهادتهم الا ان يكونوا معروفين بالفسق (٣) (فيمكن) حملة على التقية كما يحمل مثله من الاخبار و ظاهره مع الشيخ في ان الاصل في المسلم العدالة ما لم يعرف الفسق والحق ان هذه المسئلة من المشكلات من جهة الاخبار .

وروي ، عن عبدالله بن المغيرة عليه السلام في الصحيح والشيخ في القوى عنه (٤)

(١-٢) التهذيب باب البيئات خبر ١-٢

(٣) التهذيب باب البيئات خبر ١٦١ وخبر ١٩٨ والاستبصار باب العدالة الممتنعة

في الشهادة خبر ٤ والكافي باب النوادر خبر ٥

(٤) الاستبصار باب العدالة المنعبرة في الشهادات خبر ٥ والتهذيب باب البيئات

أشهد شاهدین ناصبیین ، قال : كَلَّ مَنْ وَلَدَ عَلَى الْفِطْرَةِ وَعَرَفَ بِالصَّلَاحِ فِي نَفْسِهِ جَازَتْ شَهَادَتُهُ .

و روى عن عبيد الله بن على الحلبي قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام

﴿ قال (الى قوله) ناصبیین ﴾ مظهر بن لعداة اهل البيت عليهم السلام او الاعم منهم ومن غير المصحق ﴿ قال كَلَّ مَنْ وَلَدَ عَلَى الْفِطْرَةِ ﴾ اى فطرة الاسلام بأن كان مسلماً والأفلا مدخل لها فيها ﴿ وعرف بالصلاح فى نفسه ﴾ بأن كان عادلاً امامياً فان غيرهم ليسوا بالصالحين او يدخل على التقية وعلى أى حال و ردت تقية او عليهم وعلى الكفار لا على المؤمنين فانه لا خلاف بين اصحابنا فى اشتراط الايمان ولو تعارض الجرح والتعديل ، فالمشهور تقديم الجرح لأن الجراح مثبت والمعدل نافي .

وبؤيده مارواه الكليني والشيخ فى القوى ، عن مسمع بن عبد الملك ، عن ابي عبد الله عليه السلام ان امير المؤمنين عليه السلام كان يحكم فى زندق اذا شهد عليه رجلان عدلان مرضيان وشهد له الف بالبرائة ، بجيز شهادة الرجلين ويبطل شهادة الالف لانه دين مكتوم (١) .

﴿ وروى عن عبيد الله بن على الحلبي ﴾ فى الصحيح ﴿ قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام هل يجوز شهادة اهل الذمة ﴾ او اهل ملة كما فى النسخة الاخرى ﴿ على غير اهل ملتهم ﴾ كاليهودى على النصراني وعلى المجوس او سائر اصناف الكفار فان الكفر ملة واحدة (او) على المسلم فى الرومية كما قيّد فى الاخبار .

مثل مارواه الكليني والشيخ فى الصحيح ، عن ضريس الكناسي قال : سألت أبا جعفر عليه السلام فى (او عن) شهادة اهل الملل (او ملة) هل تجوز على غير اهل ملتهم ؟ فقال : لا الا ان لا يوجد فى تلك الحال غيرهم فان لم يوجد غيرهم جازت شهادتهم فى

هل تجوز شهادة اهل الذمة على غير اهل ملتهم ؟ قال : نعم ان لم يوجد من اهل

الوصية لانه لا يصلح ذهاب حق امرىء مسلم ولا تبطل وصيته (١).

وفي الحسن كالصحيح : والصحيح عن هشام بن الحكم ، عن ابي عبد الله عليه السلام في قول الله عز وجل : او آخرا من غيركم قال : اذا كان الرجل في ارض غربة لا يوجد فيها مسلم جازت شهادة من ليس بمسلم في الوصية .

وفي الموثق ؛ عن سماعة قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن شهادة اهل الملة قال فقال : لا تجوز الا على اهل ملتهم فان لم يجد غيرهم جازت شهادتهم على الوصية لانه لا يصلح ذهاب حق احد .

وفي الصحيح ، عن حمزة ابن حمران (القوي) عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سألت عن قول الله عز وجل : ذوا عدل منكم او آخرا من غيركم قال : فقال : (اللذان منكم) مسلمان (و اللذان من غيركم) من اهل الكتاب قال : فانما ذلك اذ مات الرجل المسلم في ارض غربة فطلب رجلين مسلمين ليشهد هما على وصيته فلم يجد مسلمين فيشهد على وصيته رجلين ذميّين من اهل الكتاب مرضيّين عند اصحابهما .

(وامّا) انه لا يجوز في غيرها (فللا شرائط) في الاخبار والآية ، (ولما) روياء في الحسن كالصحيح ، عن ابي عبيدة عن ابي عبد الله عليه السلام قال : يجوز شهادة المسلمين على جميع اهل الملل ولا يجوز شهادة اهل الذمة على المسلمين .

والظاهر من الآية والاخبار اشتراط المفرد ؛ وذهب بعضهم الى عدمه وان المفهوم ضعيف سيّما في الواقعة الخاصة كما في قوله تعالى : **إِنْ اردن تحصّناً** (٢)

(١) اوردته والاربعة التي بعده في الكافي باب شهادة الملل خبر ٧ - ٦ - ٢ - ٨ - ١

والتهذيب باب البيّنات خبر ٥٩ - ٥٨ - ٥٧ - ٦٠ - ٥٦

(٢) النور - ٣٣

ملتهم جازت شهادة غيرهم انه لا يصلح ذهاب حق احد .
 وروى الحسن بن علي الوشاء : عن احمد بن عمر قال : سألته عن قول الله عز وجل (ذوا عدل منكم او آخران من غيركم) قال : اللذان منكم مسلمان واللذان من غيركم من اهل الكتاب فإن لم تجد من اهل الكتاب فمِنَ المجوس لأن رسول الله ﷺ قال : سنوابهم سنة اهل الكتاب ، وذلك اذا مات الرجل بأرض غربة فلم يجد مسلمين يشهدهما فرجلان من اهل الكتاب .

وروى حماد ، عن الحلبي قال : سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول في المكاتب : كان الناس مرة لا يشترطون ان عجز فهو رد في الرق ، فهم اليوم يشترطون . والمسلمون

والاحوط الاشتراط .

﴿ و روى الحسن بن علي الوشاء عن احمد بن عمر ﴾ الحلبي في الصحيح وهو كما تقدم من الاشتراط وان حكم المجوس حكمهم ، بل ، ظاهر الآية يشمل غيرهم من الكفار ايضاً ، لكن الاخبار المتواترة خصها بأهل الكتاب والمجوس مع ان الأصل عدم القبول الآفي المعلوم الثبوت .

﴿ وروى حماد ﴾ في الصحيح كالشيخ ﴿ عن الحلبي ﴾ والشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام وفي الموثق عن سماعة في الطلاق الخ عن ابي عبد الله عليه السلام (١) ﴿ كان الناس مرة ﴾ اي كان المقر عندهم انهم ﴿ لا يشترطون ان عجز فهو رد في الرق ﴾ بل كان المعمول أن يكتبوا الفلام ويطلقوا ﴿ فهم اليوم يشترطون ﴾ انه إن عجز فهو رد في الرق ﴿ والمسلمون عند شروطهم ﴾ اي وان كان عملهم على الإطلاق ، لكن نقلوا عن رسول الله ﷺ ان المسلمين عند شروطهم ، ويجب عليهم الوفاء بشروطهم سيما اذا كان في عقد لازم كالكتابة

(١) اور دسده (الى قوله شروطهم) في التهذيب باب المكاتب خبر ٨ من كتاب المتق

ومن قوله ويجلد على قدر ما اعتق منه في باب حدود الزنا خبر ٩٠-٩١- وباقية في باب

البيئات خبر ٣٢ من كتاب القضاء

عند شروطهم ، ويجلد في الحد على قدر ما اعتق منه .
قلت : أرايت ان اعتق نصفه أتجاوز شهادته في الطلاق ؟ قال : ان كان معه رجل وامرأة جازت شهادته .

قال مصنف هذا الكتاب - رحمه الله - اما ذلك على جهة التقية وفي الحقيقة تقبل شهادة المكاتب والرجل معه بشاهدين ، وادخل المرأة في ذلك لثلا يقول المخالفون ؛ انه قبل شهادة قدردها امامهم ، واما شهادة النساء في الطلاق فغير مقبولة على اصلنا .

﴿ ويجلد في الحد على قدر ما اعتق منه ﴾ في المطلق فان المشروط لا يعتق منه شيء . وان بقي من مال الكتابة قليل بخلاف المطلق فانه يعتق منه بمقدار ما يؤدي ويحد بقدره حد الحر وبقدر العبودية حد الرق فان اعتق نصفه يجلد في الزنا خمسة وسبعين سوطاً .

﴿ قلت أرايت ﴾ اى اخبرني ﴿ ان اعتق (الى قوله) شهادته ﴾ لان المرأة بنصف الرجل ونصف المكاتب الذي صار حراً بالنصف فحصل المدلان ، والتقية التي اوله المصنف بها مشكل لانهم لا يشترطون المدلين في الطلاق الا ان تحصل على اثبات الطلاق عندهم ﴿ قدردها امامهم ﴾ اى عمر كما تقدم انه رد شهادة المملوك واحتمال كون المراد به علياً عليه السلام وكون التشنيع على سبيل الالتزام بعيد ؛ لما سيجي . انه عليه السلام لم يكن يتقى في هذا ، وسيجي في خبر شريع عليه السلام على اصلنا ﴿ اى قواعدنا التي اخذنا ها من الاخبار الصحيحة في تفسير الآية ، وأشهد واذرى عدل منكم (١) وان كانت الآية صريحة فيه وسيجي .

وروى عبدالله بن المغيرة عن ابي الحسن الرضا عليه السلام قال : من ولد على الفطرة وعرف بالصلاح في نفسه جازت شهادته .

وروى عن الملا بن سيابة قال : سألت ابا عبدالله عليه السلام عن شهادة من يلعب بالحمام ؛ قال لا بأس اذا كان لا يعرف بفسق ، قلت : فان من قبلنا يقولون قال عمر هو شيطان فقال : سبحان الله أما علمت ان رسول الله صلى الله عليه وآله قال : ان الملائكة لتنفرد عند الرهان وتلعن صاحبه ما خلا الحافر والخف والريش والنصل فانها تحضرها الملائكة

﴿ وروى عبدالله بن المغيرة ﴾ في الصحيح والشيخ في القوي (١) هذا الخبر تمة الخبر السابق ، وتكراره يمكن ان يكون لتكرار سماعه منه عليه السلام ؛ والظاهر انه كان في اصله مكرراً كما ذكره الشيخ ايضاً هكذا مكرراً .

﴿ وروى عن الملا بن سيابة ﴾ في الموثق عنه وهو مجهول الحال ﴿ اذا كان لا يعرف بفسق ﴾ في اللعب كالرهان او الاعم ﴿ ما خلا الحافر ﴾ كالخيل والبغال والحمير ﴿ والخف ﴾ من الابل والقيط ﴿ والريش ﴾ كالسهم او الحمام على ظاهر الخبر ﴿ والنصل ﴾ من السيف والرمح والسهم ؛ والظاهر انه محمول على التقية ويمكن ان يكون المراد بقوله عليه السلام (سبحان الله) انكار كون اللاعب به مطلقاً شيطانياً ويكون الاستشهاد لحرمة الرهان كما قاله عليه السلام (ماله يعرف بفسق) اي رهانه فسق لا مطلق اللعب به .

ويؤيد ما ذكرنا ان الشيخ روى هذا الخبر في الموثق ، عن الملا بن سيابة قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن شهادة من يلعب بالحمام فقال : لا بأس اذا كان لا يعرف بفسق ؛ ثم قال : (٢) وهذا الاسناد قال سمعته يقول لا بأس بشهادة الذي

(١) الاستبصار باب العدالة المعتبرة في الشهادة خبره و التهذيب باب البيئات

وقد سابق رسول الله ﷺ اسامة بن زيد وأجرى الخيل .

وروى عن داود بن الحصين قال : سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول : أقيموا الشهادة على الوالدين والولد ولا تقيموها على الاخ في الدين الضير قلت وما الضير؟ قال اذا تعدى فيه صاحب الحق الذي يدعيه قبله خلاف ما امر الله عز وجل ورسوله ﷺ

يلعب بالعمام ولا بأس بشهادة صاحب السباق والمراهن عليه فان رسول الله ﷺ قد أجرى الخيل وسابق وكان يقول : ان الملائكة تحضر الرهان في الخف والحافر والريش وما سوى ذلك قمار حرام (١) .

وانت تعرف انه لا يدل على جواز الرهان في الحمام ، والظاهر ان تغيير الاسلوب للتقية كما ذكر في حياة الحيوان ان وهب بن وهب القاضي ادخل الريش في الخبر عند المنصور واعطاه مالا جليلاً ، ثم قال بعد ذهاب وهب اشهد ان لحيته لحيه كذاب وما افترى هذا الخبر الا لرضاي ، ونقل عن حفص بن غياث القاضي ايضاً للمهدي بمثل وهب فالظاهر حرمة الرهان فيه .

وروى عن داود بن الحصين في القوي كالشيخ (٢) قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول اقيموا الشهادة على الوالدين والولد وان اضربهما اذا كانا قادرين على المشهود به ولا تقيموها على الاخ في الدين الضير اي شهادة الضرر الغير المستحق له ، كما في الشهادة عليه حال كونه معسراً وتعلم او تظن انه اذا شهدت عليه يأخذون منه بالاضرار كما في حكام الجور ، وكذا العدل اذا لم يكن له بينة باعساره ، ويؤيده ما تقدم من خبر علي بن سويد وغيره والآية .

وروى الكليني والشيخ في الصحيح ، عن محمد بن القاسم بن الفضيل ، عن ابي الحسن عليه السلام قال : سألته قلت له : رجل من مواليك عليه دين لرجل مخالف

ومثل ذلك ان يكون لرجل على آخر دين وهو معسر، وقد امر الله تعالى بانظاره حتى يسر، فقال (فَنَظَرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ) وبسألك ان تقيم الشهادة وانت تعرفه بالعسر، فلا يحل لك ان تقيم الشهادة في حال العسر.

وروى مسمع كروين عن ابي عبد الله عليه السلام في اربعة شهدوا على رجل بالزنا فرجهم ثم رجع احدهم وقال : شككت في شهادتي ، قال عليه الدية ، قال : قلت فانه قال :

يريدان يسره ويحبسه وقد علم انه ليس عنده ولا يقدر عليه وليس لغريمه بيّنة يجوز له ان يحلف له ليدفعه عن نفسه حتى يسر الله له وان كان عليه الشهود من مواليك قد عرفوا انه لا يقدر هل يجوز ان يشهدوا عليه ؟ قال : لا يجوز ان يشهدوا عليه ولا ينوي ظلمه (١).

﴿ وروى مسمع كروين ﴾ في القوي عن ابي عبد الله عليه السلام ﴿ عليه الدية ﴾ اي ربعها وانما جعل عليه الدية لانه شهد بالظن او بالشك لان العلم لا يتغير ﴿ قال يقتل ﴾ بعد رد ثلاثة ارباع الدية .

ويقرب منه ما رواه الكليني والشيخ في الحسن كالصحيح : عن ابن محبوب عن بعض اصحابه ، عن ابي عبد الله عليه السلام في اربعة شهدوا على رجل محصن بالزنا ثم رجع احدهم بعد ما قتل الرجل قال : ان قال الراجع : اوهمت ؛ ضرب الحد وغرم الدية ؛ وان قال : نعمت قتل (٢) .

و يدل على التقييد ما رواه في الحسن كالصحيح عن الكنائي قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن اربعة شهدوا على رجل بالزنا فلما قتل رجع احدهم عن شهادته

(١) الكافي باب في الشهادة لاهل الدين خبر ٢ والتهذيب باب البيّنات خبر ٩٧

(٢) الكافي باب من شهد ثم رجع عن شهادته خبر ٤ والتهذيب باب من الزيادات

خبر ٣ من آخر كتاب الديات والكافي باب من شهد ثم رجع عن شهادته خبر ٥

شهدت عليه متعمداً ، قال يقتل .

وروى محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال : كان امير المؤمنين عليه السلام يقول :

قال : فقال يقتل الراجع ويؤدى الثلاثة الى اهله ثلثة ارباع الدية (١) .

وفى الصحيح ، عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام فى شاهد الزور ما نوبته
قال : يؤدى من المال الذى شهد عليه بقدر ما ذهب من ماله ان كان النصف او الثلث
ان كان شهد هذا وآخر معه (٢) .

وبدل على ان الاعتبار بالمعد الذى حكم الحاكم عليه وإن ثبت بالاقل لانه
لا يوجد الثلث فى الشهادات الأ باعتبار الشاهد .

وفى القوى ، عن السكولى ، عن جعفر ، عن ابيه ، عن على عليه السلام فى اربعة
شهدوا على رجل انهم رأوه مع امرأة يجامعها وهم ينظرون فرجم ثم رجع واحد
منهم قال : يفرم ربع الدية اذا قال شبه على ، واذا رجع اثنان وقالوا شبه علينا غرم
نصف الدية وان رجعوا كلهم وقالوا شبه علينا غرموا الدية : فإن قالوا شهدنا بالزور وقتلوا
جميعاً ، وفى رجلين شهدا على رجل انه سرق فقطعت يده ثم رجع احدهما فقال
شبه علينا غرم ادية اليد من اموالهما خاصة (٣) .

* روى محمد بن قيس * فى الحسن كالصحيح * عن ابي جعفر عليه السلام قال
كان امير المؤمنين عليه السلام يقول لا آخذ * اى لا اعمل * يقول عراف * فسر
بالكاهن ، والطبيب ، والرمال ، والمنجم وامثالهم ممن يخبرون عن الغيب كذباً

(١) التهذيب باب الزيادات خبر ١ من كتاب الديات ولكن الراوى ابراهيم بن

نسيم الازدى .

(٢) التهذيب باب البيئات خبر ٧٩ والكافى باب من شهدتم رجوع عن شهادته خبر ٢

(٣) التهذيب باب البيئات خبر ١٩٣ مع تقديم وتأخير فلاحظ

لا آخذ بقول عراف ، ولا قائف ، ولا لمر ، ولا أقبل شهادة الفاسق الأعلى نفسه .
وروى سليمان بن داود المنقري ، عن حفص بن غياث عن أبي عبد الله عليه السلام

وتخميناً ﴿ ولا قائف ﴾ أي المنخبر عن الأنساب بالقيافة وهو كالمراف أو منهم
تضميناً بعد التعميم ﴿ ولا لمر ﴾ مثله ، السارق لأنهم فساق ﴿ ولا أقبل شهادة
الفاسق الأعلى نفسه ﴾ لأنه أقرار ، وأقرار العقلاء على أنفسهم جائز .
وروي في القوي كالصحيح ، عن جراح المدائني ، عن أبي عبد الله عليه السلام
أنه قال : لا أقبل شهادة الفاسق الأعلى نفسه (١) ويفهم منه عدم قبول شهادة غير المؤمن
الآن يقال : الفسق خروج عن طاعة الله مع العلم ولا خلاف في اشتراط الإيمان
في الشهادة ؛ أما الرواية فالمشهور جواز العمل بالموتق لأجماع الطائفة على ما نقله
الشيخ على ما رواه السكوني وحفص بن غياث وطلحة بن زيد من العامة وغيرهم
كساعة ، وابن بكير ، وإبان ، وبنو فضال . والطائريون واضربهم (٢) .
﴿ وروى سليمان بن داود المنقري ﴾ في القوي كالكليني والشيخ (٣)

(١) التهذيب باب البيئات خبر ٥ والكافي باب ما يرد من الشهود خبر ٥
(٢) قال الشيخ أبو جعفر الطوسي (ره) في عدة الأصول ص ٥٠ وأما الفرق الذين أشاروا
إليهم من الواقفة والفضحية وغير ذلك فمن ذلك جوابان أحدهما أن ما يرويه هؤلاء يجوز
العمل به إذا كانوا ثقة في النقل وإن كانوا مخطئين في الاعتقاد إذا علم من اعتقادهم تمسكهم
بألدين وتخرجهم من الكذب ووضع الأحاديث ، وهذه كانت طريقة جماعة عامر والائمة (ع)
نحو عبد الله بن بكير وساعة بن مهران ونحو بني فضال من المتأخرين عنهم وبني ساعة ومن
شاكلهم انتهى موضع الحاجة من كلامه زيد في علوم مقامه

(٣) الكافي باب ٩ من كتاب الشهادات خبر ١ وفيه بدو قوله : نعم (قال الرجل
أشهدانه في يده ولا أشهدانه له) فلمله لنفيره فقال له أبو عبد الله (ع) : أفيحل الشراء منه ؟
قال : نعم فقال أبو عبد الله (ع) فلمله لنفيره الخ لأنه قال لم يعم (بدل) ما قام والتهذيب
باب البيئات خبر ٩ مثل ما في الكافي .

قال : قال له رجل : ارايت اذا رايت شيئاً في يدي رجل أيجوز لي أن أشهد انه له ؟ فقال نعم ، قلت : فلعله لغيره ؟ قال : ومن اين جازلك ان تشتريه وبصير ملكاً لك ثم تقول بعد الملك هولي وتحلف عليه . ولايجوز لك ان تنسبه إلى من صار

ويدل على جواز الشهادة بالملك بمجرد كونه في يده وعلمه عليه السلام بانه اذا انتقل اليك وادعى احد عليك ، يجوز لك أن تحلف عليه انه ملكي فكيف لايجوز الشهادة على ملكيته ، ولو لم يكن كذلك لم يعم للمسلمين سوق لأن من كان في يده شيء ولم تحكم عليه بالملكية فيجب ان يشهد عدلان بأنه ملكه ومن كان في يده شيء ولا تعلم انه ملك لغيره وكان وكيلا كالسمسار فيجب ان لا تشتري منه مالم يثبت وكالته وملكية صاحبه ويحصل الجرح العظيم مع انه تعالى قال : ما جعل عليكم في الدين من حرج (١) .

بل الظاهر انه يجوز الشهادة باستصحاب الملك لما روي في القوي كالصحيح عن يونس عن معوية بن وهب قال : قلت لابي عبدالله عليه السلام الرجل يكون في داره ثم يغيب عنها ثلثين سنة ويدع فيها عياله ثم يأتيها هلاكه ونحن لا ندرى ما أحدث في داره ولا ندرى ما حدث له من الولد ؟ ألا نالعلم نحن أنه أحدث في داره شيئاً ولا حدث له ولد ولا تقسم هذه الدار بين ورثته الذين ترك في الدار حتى يشهد شاهد عدل ان هذه الدار دار فلان بن فلان مات وتركها ميراثاً بين فلان و فلان فنشهد (او) نشهد على هذا ؟ قال : نعم ، قلت : الرجل يكون له العبد والامة فيقول ابق غلامي وابقت امي فيوجد في البلد فيكلفه القاضي البينة ان هذا غلام فلان لم يبعه ولم يهبه أفنشهد على هذا اذا كلفناه ونحن لا نعلم أحدث شيئاً ؟ قال : فكلما غاب من

ملكه اليك من قبله ؟ ثم قال ابو عبد الله عليه السلام : لو لم يجز هذا ما قامت للمسلمين سوق .

و روى اسماعيل بن مسلم ، عن جعفر بن محمد ، عن ابيه عليه السلام : ان امير المؤمنين عليه السلام شهد عنده رجل وقد قطعت يده و رجله بشهادة فأجاز شهادته وقد

يذا المرء المسلم غلامه ادامته او غاب عنك لم تشهد عليه (١) .

وفي الحسن كالصحيح ، عن معاوية بن وهب قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ان ابن ابي ليلى يسألني الشهادة على هذه الدار : مات فلان و تركها ميراثاً و انه ليس له وارث غير الذي شهدنا له فقال : اشهد بما هو على علمك قلت : ان ابن ابي ليلى يحلفنا بقموس ؟ قال احلف انما هو على علمك (٢) .

و روى اسماعيل بن مسلم عليه السلام السكولى فى القوى كالكلينى والشيخ (٣) عن جعفر بن محمد عن ابيه صلوات الله عليهما عليه السلام ويدل على قبول شهادة المحدود بعد التوبة ، ثم ذكرنا بعده : وبهذا الاسناد قال قال امير المؤمنين : ليس يصيب احد احداً فيقام عليه ثم يتوب الآجازت شهادته وروى فى الصحيح ، عن النضر بن سويد وحماد ، عن القاسم بن سليمان قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يقذف الرجل فيجلد حداً ثم يتوب ولا يعلم منه الا خيراً تجوز شهادته ؟ قال نعم ما يقال عندكم ؟ قلت يقولون توبته فيما بينه وبين الله ولا يقبل شهادته ابداً فقال بشما قالوا كان ابي يقول اذا تاب ولا يعلم منه الاخير تجوز شهادته .

وفي القوى كالصحيح ، عن ابي الصباح الكنانى قال سألت ابا عبد الله عليه السلام

(٢٠١) . الكافى باب بلا عنوان - (بعد باب شهادة الواحد وبمين المدعى) من كتاب

الشهادات خبر ٢-٣ والتهذيب باب البيئات خبر ١٠٢ - ١٠٠

(٣) اوردته والاربعة التى بعده فى الكافى باب شهادة التاذف والمعدود خبر ٢-٣-٢٠٣

٥٠١ والتهذيب باب البيئات خبر ٢٣ - ٢٢ - ٢٥ - ٢٠ - ٢٢

كان تاب وعرفت نوبته .

وروى صفوان بن يحيى ، عن محمد بن الفضيل عن أبي الحسن عليه السلام قال سألته عن شهادة النساء هل تجوز في نكاح أو طلاق أو رجم ؟ قال : تجوز شهادة النساء فيما

عن القاذف بعدما يقام عليه الحد ما نوبته ؟ قال يكذب نفسه - قلت أرايت ان أكذب نفسه وتاب أتقبل شهادته قال ؛ نعم .

وفي القوي كالصحيح ، عن يونس ، عن بعض اصحابه ، عن احدهما عليه السلام قال سألت عن الرجل الذي يقذف المحصنات تقبل شهادته بعد الحد اذا تاب ؟ قال نعم ، قلت : وما نوبته قال يجيء فيكذب نفسه عند الامام ويقول : قد افتريت على فلانة ويتوب مما قال .

وقد تقدم الآية والخبر الصحيح في ذلك .

﴿وروى صفوان بن يحيى﴾ في الحسن كالصحيح ﴿عن محمد بن الفضيل﴾ وهو مشترك - وروى الكليني في الصحيح عنه والشيخ بطريقين صحيحين عن الحسن بن محبوب ، وعن الحسين بن سعيد عنه (١) (ولا يضر الجهالة لاجماع اصحاب على صفوان والحسن بن محبوب) ﴿عن أبي الحسن عليه السلام قال : سألت عن شهادة النساء هل تجوز﴾ منفردات او منضمات وفي الايقاع اوفى الاثبات ﴿قال : تجوز شهادة النساء﴾ منفردات ومنضمات ﴿فيما لا يستطيع الرجال النظر اليه﴾ كالمذرة والمنفوس اى غالباً فان النظر الى فرج المرأة حرام على الرجل والمرأة لكن عند الاضطرار

(١) الكافي باب ما يجوز من شهادة النساء وما لا يجوز خبر ٥ والتهذيب باب البيئات

خبر ١٠٩ و ١١٧ مع تقديم وتأخير فيهما بالنسبة الى ما في المتن فلا يحفظ

لا يستطيع الرجال النظر اليه ، وتجاوز في النكاح اذا كان معهن رجل .

تقدم المرأة وجوباً على الرجل وتجاوز في حد الزنا مطلقاً او السرجم للتعقيد به في الاخبار وان وردت مطلقة ، والمطلق يحمل على المقيّد سيما اذا كان على سبيل الاشتراط كما سيجيء ، وفي وجوب الحمل مع اثباتهما او نفيهما اشكال ، نعم لاشك مع التفاير والاكثر على الحمل وقبلوا شهادة الرجلين و اربع نسوة في الحد وفيه اشكال لانه لم يصل اليها خبر يدل عليه صريحاً مع وجوب درء الحد بالشبهات **﴿ وتجاوز في النكاح ﴾** اي في الاثبات او الابقاع او استحباباً او تنقية **﴿ اذا كان معهن رجل ﴾** بأن كان رجل وامرأتان (وقيل) نبوت المهر بذلك دون اصل النكاح عملاً بالاصلين لان الشاهد والمرأتين يجوز في حقوق الناس دون حقوق الله ، والنكاح منهما بالاعتبارين وسيجيء ايضاً .

(فأما) ما رواه الشيخ في القوي عن اسماعيل بن عيسى قال سألت الرضا **عليه السلام** هل يجوز شهادة النساء في التزويج من غير ان يكون معهن رجل ؟ قال لا ، هذا لا يستقيم (١) (فمحمول) على الاثبات او على الابقاع باعتبار الاثبات كما يظهر من قوله **عليه السلام** (هذا لا يستقيم) اي لا يثبت بها .

لما رواه الشيخ ، عن محمد بن مسلم في الصحيح ، عن ابي جعفر **عليه السلام** قال : انما جعلت البيّنة في النكاح من اجل الموارد (٢) وسيجيء في باب النكاح .

و روى في القوي عن السكوني عن جعفر عن ابيه عن علي **عليه السلام** انه كان يقول شهادة النساء لا تجوز في طلاق ولا نكاح ولا في حدود الآفي الديون وما لا يستطيع الرجل النظر اليه (٣) - و يحمل على التنقية ويمكن حمل قوله (لا تجوز في

(١) الاستبصار باب ما يجوز شهادة النساء فيه وما لا يجوز خبر ١١

(٢) التهذيب باب السنة في عقود النكاح خبر ٢ من كتاب النكاح

(٣) الاستبصار باب ما يجوز شهادة النساء فيه الخ خبر ١٢

ولا تجوز في الطلاق ولا في الدم ، وتجاوز في حد الزنا اذا كان ثلاثة رجال وامرأتين
ولا تجوز شهادة رجلين واربع نساء .

(الطلاق) على الاطلاق (وفي النكاح والحدود) على الافراد ، ويجعل الاستثناء
في الديون على الجمع مع الرجال وكل فهم ذلك على الراوي وفيه ايضاً نوع
من التقية .

﴿ ولا تجوز في الطلاق ولا في الدم ﴾ اي القصاص او الاعم وخص بقوله :
﴿ وتجاوز في حد الزنا ﴾ كالسابق ﴿ اذا كان ثلاثة رجال وامرأتين ﴾ ولا خلاف
فيه لتواتر الاخبار به ﴿ ولا تجوز شهادة رجلين واربع نساء ﴾ اي في الرجم
او الاعم .

ويؤيده ما رواه الكليني في الصحيح عن محمد بن مسلم قال : قال : لا يجوز
شهادة النساء في الهلال ولا في الطلاق وقال : سألته عن النساء يجوز شهادتهن ؟ قال :
فقال : نعم في العذرة والنفساء (١) (اي في الولادة) .

وهما في الصحيح ، عن عبد الله بن سنان قال : سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول
لا يجوز شهادة النساء في رؤية الهلال ولا يجوز في الرجم شهادة رجلين واربع نساء
وتجاوز في ذلك ثلاثة رجال وامرأتين وقال يجوز شهادة النساء وحدهن بالارجل
في كل ما لا يجوز للرجال النظر اليه ويجوز شهادة القابلة وحدها في المنفوس (٢)
(اي في الرابع) كما سيجي .

وفي الصحيح ، عن ابن محبوب ، عن ابراهيم الخارقي قال : سمعت ابا عبد الله
عليه السلام يقول يجوز شهادة النساء فيما لا يستطيع الرجال ان ينظروا اليه ويشهدوا

(١) الكافي باب ما يجوز من شهادة النساء وما لا يجوز خبر ٤

(٢) اورده والسبعة التي بعده في الكافي باب ما يجوز من شهادة النساء وما لا يجوز

خبر ٨ - ١١ - ١ - ٢ - ٣ - ٤ - ٧ - ٩ والاستيصار باب ما يجوز شهادة النساء الخ خبر ٢ - ٧ - ١٤

١٧ - ٣ - ٣ ولم يورد فيه خبر عبد الله بن بكير .

عليه ويجوز شهادتهن في النكاح ولا يجوز في الطلاق ولا في الدم ويجوز في حدّ الزنا اذا كان ثلثة رجال وامرأتان ولا تجوز اذا كان رجلان واربع نسوة ولا يجوز شهادتهن في الرجم .

وفي الحسن كالصحيح ، عن جميل بن درّاج ومحمد بن حمران ، عن ابي عبد الله عليه السلام قالوا : قلنا أتجوز شهادة النساء في الحدود فقال في القتل وحده - اى باعتبار الدية (او) على التفصيل السابق ، ويؤيده ان علياً كان يقول : لا يبطل (او لا يبطل) دم امرء مسلم .

وروى الكليني في الحسن كالصحيح والشيخ في الصحيح ، عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل هل تقبل شهادة النساء في النكاح فقال تجوز اذا كان معهن رجل وكان على عليه السلام يقول : لا أجيزها في الطلاق ، قلت يجوز شهادة النساء مع الرجل في الدين ؟ قال نعم وسألته عن شهادة القابلة في الولادة قال : تجوز شهادة الواحدة وقال : تجوز شهادة النساء في (الدين و - خ كا) المنفوس والمعدة وحدثني من سمعه يحدث ان اباہ اخبره ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اجاز شهادة النساء في الدين مع يمين الطالب بحلف . بالله ان حقه لحق .

وهما في الحسن كالصحيح عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن شهادة النساء في الرجم فقال : اذا كان ثلثة رجال وامرأتان واذا كان رجلان واربع نسوة لم تجز في الرجم .

وفي الموثق ، عن ابي بصير قال : سألته عن شهادة النساء فقال : يجوز شهادة النساء وحدهن على ما لا يستطيع الرجل ينظرون اليه ويجوز شهادة النساء في النكاح اذا كان معهن رجل ولا تجوز في الطلاق ولا في الدم غير انها تجوز شهادتها او شهادتهن في حدّ الزنا اذا كان ثلثة رجال وامرأتان ولا تجوز شهادة رجلين واربع نسوة .

وفى الموثق كالصحيح ، عن عبد الله بن بكير ؛ عن ابى عبد الله عليه السلام قال : يجوز شهادة النساء فى المذرة وكل عيب لا يراه الرجل .

وفى القوى (كالحسن) عن زرارة قال : سألت ابا جعفر عليه السلام عن شهادة النساء تجوز فى النكاح ؟ قال نعم ولا تجوز فى الطلاق قال : وقال على عليه السلام يجوز شهادة النساء فى الرجم اذا كان ثلثة رجال و امرأتان و اذا كان اربع نسوة ورجلان فلا يجوز فى الرجم قال يجوز شهادة النساء مع الرجال فى الدم قال : لا .
(فاما) ما رواه الشيخ فى الصحيح ، عن محمد بن مسلم ، عن ابى عبد الله عليه السلام قال : اذا شهد ثلثة رجال و امرأتان لم يجز فى الرجم ولا يجوز شهادة النساء فى القتل (١) .

(وما) رواه فى الموثق كالصحيح ؛ عن غياث بن ابراهيم ، عن جعفر بن محمد عن ابيه عن على (ع) قال : لا يجوز شهادة النساء فى الحدود ولا فى القود .
وفى القوى عن على عليه السلام قال : لا يجوز شهادة النساء فى الحدود ولا فى القود .

(فمحمول) على التقيّة بقرينة الاخيرتين ؛ وعلى هذا يكون استفهاماً انكارياً فإن رواتهما عامية ، مع انه يمكن حمل الاخيرتين على الانفراد اوفى غير الرجم ويمكن حمل الخبر الاول على عدم عدالة الشهود كما حمله الشيخ . لكنه بعيد ، و يمكن حمل الاخبار الاولى على ثبوت العدى الرجم لاعلى ثبوت الرجم وهو ايضا بعيد .

ويؤيد الاخبار الاولى ما رواه الشيخ عن زيد الشحام قال : سأله عن شهادة النساء قال : فقال : لا يجوز شهادة النساء فى الرجم الا مع ثلثة رجال و امرأتين

(١) اورده والغصة التى بده فى الاستبصار باب ما يجوز شهادة النساء فيه الخ خبر

وسأل عبيد الله بن علي الحلبي ابا عبد الله عليه السلام عن شهادة القابلة في الولادة ، قال : تجوز شهادة الواحدة وشهادة النساء في المنفوس والمذرة .
وقضى امير المؤمنين عليه السلام في غلام شهدت عليه امرأة انه دفع غلاماً في بئر

فان كان رجلان واربع نسوة فلا يجوز في الرجم قال : فقلت : أيجوز شهادة النساء مع الرجال في الدم ؟ فقال نعم .

وفي الصحيح ، عن محمد بن الفضيل ، عن ابي الصباح الكناي ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : قال علي عليه السلام شهادة النساء تجوز في النكاح ولا تجوز في الطلاق وقال : اذا شهد ثلثة رجال وامرأتان جاز في الرجم واذا كان رجلان واربع نسوة لم تجز : وقال : يجوز شهادة النساء في الدم مع الرجال اي في هذه الصورة .

وروى الشيخ في الصحيح ، عن الحسن بن محبوب ، عن محمد بن الفضيل قال : سألت ابا الحسن الرضا عليه السلام بمثل ما في المتن الآفئ قوله عليه السلام (ولا يجوز شهادة رجلين واربع نسوة في الزنا والرجم ولا يجوز شهادتهن في الطلاق ولا في الدم) وسأل عبيد الله بن علي الحلبي عليه السلام في الصحيح كالشيخ والكليني في الحسن كالصحيح (١) قال تجوز شهادة الواحدة عليه السلام اي في ربع ميراث المستهل عليه السلام وشهادة النساء عليه السلام اربع نسوة عليه السلام في المنفوس عليه السلام لانه لا يحضره الرجال غالباً وتحضره النساء فربما صاح ومات فلولم يسمع فيه شهادة النساء لضاع حق الوارث عليه السلام والمذرة عليه السلام لان النساء مقدمة على الرجال في النظر الى الفرج وان كان حراماً عليهما وسيجيء ايضاً وتقدم .

عليه السلام وقضى امير المؤمنين عليه السلام والظاهر انه من كتاب محمد بن قيس في القضايا فيكون حسناً كالصحيح ورواه الشيخ في الصحيح ، عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال قضى امير المؤمنين عليه السلام (٢) في غلام شهدت عليه امرأة انه عليه السلام اي

(١) الاستبصار باب ما يجوز شهادة النساء فيه الخ ذيل حديث ٢٧ والكافي باب ما يجوز

من شهادة النساء وما لا يجوز ذيل خبر ٢

(٢) التهذيب باب البينات خبر ١١٨

فقتله ، فأجاز شهادة المرأة .

وروى زرارة عن أحدهما (ع) في أربعة شهداء على امرأة بالزنا فقالت أنا بكر
فنظرت إليها النساء فوجدوها بكرا ، قال تقبل شهادة النساء
وسأل عبدالله بن الحكم أبا عبدالله عليه السلام عن امرأة شهدت على رجل أنه دفع صبيّا في

الغلام ﴿ دفع غلاما في بئر فقتله فأجاز شهادة المرأة ﴾ بحساب شهادة المرأة وهذه
الزيادة موجودة في رب وهو المراد لو لم تكن كما هنا ، والظاهر أنه عليه السلام حسب امرأتين
برجل في الدية لافي القصاص كما سيبي .

﴿ وروى زرارة ﴾ في الصحيح والشيخ في القوي كالصحيح عنه (١) ﴿ عن
أحدهما (الى قوله) شهادة النساء ﴾ في دفع الحد عنها ولا يعزّر الشهود للشبهة
لاحتمال كذبهن ، بل تعارضا وتساظا ويؤيده ما رواه الكليني والشيخ قويا عن
السكوني ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : أتى أمير المؤمنين عليه السلام بامرأة بكر
زعموا أنها زنت فأمر النساء فنظرت إليها فقلن هي عذراء فقال : ما كنت لأضرب
من عليها خاتم من الله عز وجل وكان يجوز شهادة النساء في مثل هذا (٢)

﴿ وسأل عبدالله بن الحكم ﴾ (٣) في الضعيف كالشيخ (٤) ونقل خبره (إما)
لأنه لم يثبت عند المصنف ضعفه (او) لأعتبار الأصحاب كتابه بأن كانوا نقلوه عنه

(٢٠١) التهذيب باب البيّنات خبر ١٣٧ - ١٦٣ واورد الثاني في الكافي باب النوادر

خبر ١١

(٣) في رجال النجاشي ص ١٥٦ : عبدالله بن الحكم الأرمي ضعيف روى عن أبي عبدالله (ع)
له كتاب وفي تنقيح المقال ج ٢ ص ١٧٩ نقلا عن ابن الفضال يرى أنه ضعيف مرتفع القول
لا يعبأ به يقال أنه روى عن أبي عبدالله (ع) (الى أن قال) في التنقيح وضعفه في الوجيزة وغيرها
أيضا وكان ضعفه مسلم انتهى .

(٢) الاستبصار باب ما يجوز شهادة النساء فيه الخ خبر ١٨

بشرفمات ، قال ، على الرجل ربع دية الصبي بشهادة المرأة .
 وروى ابن أبي عمير ، عن الحسين بن خالد الصيرفي عن أبي الحسن الماضي عليه السلام
 قال : كتبت اليه في رجل مات وله أم ولد وقد جعل لها سيدها شيئاً في حياته ثم
 مات ، قال : فكتب عليه السلام : لها ما آتاها به سيدها في حياته معروف ذلك لها تقبل على
 ذلك شهادة الرجل والمرأة والخدم غير المتهمين .

حال كونه ثقة ثم ارتفع قوله و صار ضعيفاً (او) لتأييده بأخبار آخر (او) التأييد (١)
 وتقدم خبر زرارة في هذا المعنى - (فأمّا) ما رواه الشيخ في الصحيح ، عن ربي عن أبي
 عبد الله عليه السلام قال : لا يجوز شهادة النساء في القتل ، (فيحمل) على الفصاح ، لما تقدم
 من الاخبار وسيجيء ايضاً .

﴿ وروى ابن أبي عمير ﴾ في الصحيح كالكليني (٢) ﴿ عن الحسين بن خالد
 الصيرفي ﴾ ولم يذكر حاله ، لكن يفهم من الاخبار انه عظيم الشأن ، لما روي : اعرفوا
 منازل الرجال على قدر رواياتهم عنا (٣) ﴿ عن أبي الحسن الماضي ﴾ موسى
 بن جعفر عليهما السلام ، وقد يطلق على الرضا عليه السلام لكونه ماضياً بالنسبة الى الاخير
 الهادي عليه السلام ﴿ لها ما آتاها به ﴾ اي اعطاها وفي (ما امر به سيدها) وكأنه
 من النسخ ﴿ في حياته معروف ذلك لها ﴾ اي كأن السيد يعطيها الاشياء في حياته
 وكان متعارفه و هو قرينة الصدق او احسان السيد لها ﴿ تقبل على ذلك شهادة
 الرجل ﴾ اي الرجلين او مع المرأة او بالنسبة و المرأة كذلك ﴿ و الخدم غير

(١) يعني تأييد الاخبار الاخره

(٢) الكافي باب الوصية لامهات الاولاد خبر ٢ من كتاب الوصايا .

(٣) رجال الكشي ص ٢ حديث ٣ - وفيه اعرفوا منازل الناس الخ نعم نقله صاحب
 الوسائل (د) في باب ١١ من ابواب صفات القاضي حديث ٣١ كما هنا وكتب في حاشية
 الوسائل انه في اول كتاب الكشي بخطه (د) والله العالم .

وروى حماد، عن الحلبي عن ابي عبدالله عليه السلام قال ان رسول الله صلى الله عليه وآله اجاز شهادة النساء في الدين و ليس معهن رجل .

المتهمين * صفة للأخير ، ويشمل الأجير او مختص به فيحمل اخبار ردّ شهادة الأجير على الاتهام او يختص عموم الخدم بالأجير .

* وروى حماد في الصحيح كالشيخ بطريقين صحيحين (١) * عن الحلبي (الى قوله) رجل * اي في الوصية بالدين ادمع بمين المدعى كما سيجيء .
وما في الوصية فلما رواء الكليني والشيخ في الصحيح ، عن ربعي ، عن ابي عبدالله عليه السلام في شهادة امرأة حضرت رجلاً يوصى فقال : يجوز ربع ما اوصى بحساب شهادتها (٢) .

و الشيخ في الصحيح ؛ عن محمد بن قيس بسندين عن ابي جعفر عليه السلام قال قضي امير المؤمنين عليه السلام في وصية لم يشهد بها الامراة فقضى ان تجاز شهادة المرأة في ربع الوصية (٣) .

وايضاً في الصحيح ، عن محمد بن قيس قال : قال ابو جعفر عليه السلام قضي امير المؤمنين عليه السلام في وصية لم يشهد بها الامراة ان يجوز شهادة المرأة في ربع الوصية اذا كانت مسلمة غير مريبة في دينها (٤) اي كانت على الحق فان غيره .

(١) الاستبصار باب ما يجوز شهادة النساء فيه الخ خير ١ والتهذيب باب البيئات خبر ١٠٥

(٢) الكافي باب الاشهاد على الوصية خبر ٤ والاستبصار باب ما يجوز شهادة النساء فيه الخ

خبر ٢١ والتهذيب باب الاشهاد على الوصية خبر ٥ من كتاب الوصية

(٣) الاستبصار باب ما يجوز شهادة النساء فيه الخ خبر ٢٠

(٤) التهذيب باب الاشهاد على الوصية خبر ٩ من كتاب الوصية

مريب وسيجيء أيضاً .

(فأما) ما رواه الشيخ في الصحيح ، عن ابراهيم بن محمد الهمداني قال :
كتب احمد بن هلال الى ابي الحسن عليه السلام امرأة شهدت على وصية رجل لم يشهدا
غيرها وفي الورثة من يصدقها وفيهم من يشتمها (١) فكتب عليه السلام : لا إلا ان يكون
رجل وامرأتان وليس بواجب أن ينفذ شهادتها (فمحمول) على الثقة او على عدم
القبول في الجميع .

وكذا ما رواه في الموثق كالصحيح ، عن ابان ؛ عن عبد الرحمن قال سألت
ابا عبدالله عليه السلام عن المرأة يحضرها الموت ، وليس عندها إلا امرأة يجوز شهادتها ؟
قال يجوز شهادتها في المنة والمنفوس مع انه لم ينف شهادتها وهذا أيضاً قرينة
الثقة .

ويحمل على الربع ما رواه في الموثق كالصحيح ، عن عبيد بن زرارة ، عن
ابي عبدالله عليه السلام قال يجوز شهادة المرأة في الشيء الذي ليس بكثير في الامر الدون
ولا يجوز في الكثير .

وكذا ما رواه الشيخ في الصحيح ، عن محمد بن اسماعيل بن بزيع قال سألت
الرضا عليه السلام عن امرأة ادعى بعض اهلها انها اوصت عند موتها من ثلثها بعق رقيق
او رقة لها أعتقد ذلك وليس على ذلك شاهد إلا النساء قال : لا يجوز شهادة النساء في
هذا - وان امكن أيضاً ان يقال ان ذلك من حقوق الله تعالى .

وفي الحسن كالصحيح عن ابي بصير ، عن ابي جعفر عليه السلام قال : قال يجوز

(١) اورده والخمسة التي بعده في الاستبصار باب ما يجوز الشهادة فيه الخ خبر ٢٢-٢٦

٢٢ - ٢٣ - ٢٤ - ٢٣ - ٢٣ واورد الثاني في الكافي باب ما يجوز من شهادة النساء وما لا يجوز

وروى الحسن بن محبوب ، عن عمر بن يزيد قال سألت ابا عبد الله عليه السلام

شهادة امرأتين في استهلال - اى في النصف كما تقدم .

وروى الحسن بن محبوب في الصحيح كالكليني والشيخ (١) عن عمر بن يزيد ويدل على قبول شهادة النساء في المنفوس بحساب الشهادة لانه اذا قبل ربه في امرأة فيصدق على كل امرأة فيقبل شهادة المرأتين في النصف والثلث في الثلثة الارباع ، و الاربع في الجميع ، ويؤيده الاخبار السالفة ايضاً وماسياتى .

ويدل عليه ايضاً ما روي في الصحيح ، عن عبد الله بن سنان قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول يجوز شهادة القابلة في المولود اذا استهل وصاح في الميراث ويورث الربع من الميراث بقدر شهادة امرأة واحدة قلت : فان كانت امرأتين ؟ قال يجوز شهادتهما في النصف من الميراث (٢) .

وفي القوي كالصحيح ، عن داود بن سرحان ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : اجيز شهادة النساء في الغلام صاح اولم يصح وفي كل شيء لا ينظر اليه الرجال يجوز شهادة النساء فيه (٣) - والترديد بقوله (صاح اولم يصح) يمكن ان يكون متعلق بالشهادة اى يقبل في صياحه وفي عدم صياحه ، وان يكون المراد به انه اذا شهدت النساء بحيوته تقبل سواء صاح اولاً - لان المدار على العلم بالحياة كما سيجيء في الميراث .

وروى الشيخ في الصحيح ، عن العلا ، عن احدهما عليه السلام (و الظاهر سقوط

(١) الكافي باب ما يجوز من شهادة النساء وما لا يجوز خبر ١٢ والاستبصار باب ما

يجوز شهادة النساء فيه الخبر ٢٢

(٢-٣) الاستبصار باب ما يجوز شهادة النساء فيه الخبر ٣٦-٢٥

عن رجل مات وترك امرأة وهي حامل فوضعت بعد موته غلاماً ثم مات الغلام بعد ما وقع الى الارض ، فشهدت المرأة التي قبلتها به انه استهل وصاح حين وقع الى الارض ، ثم مات بعد ، فقال على الامام أن يجيز شهادتها في ربع ميراث الغلام .
وفي رواية اخرى ان كانت امرأتين تجوز شهادتهما في نصف الميراث ، وإن كن ثلاث نسوة جازت شهادتهن في ثلاثة ارباع الميراث ، وإن كن اربعا جازت شهادتهن في الميراث كله .

محمد بن القلم قال : لا يجوز شهادة النساء في الهلال ، وسأله هل يجوز شهادتهن وحدهن ؟ قال : نعم في العذرة والنساء (١) .

وفي الصحيح ، عن محمد بن مسلم قال : سأله يجوز شهادة النساء وحدهن قال : نعم في العذرة والنساء (٢) - والظاهر ان هذا هو الخبر السابق وهو أيضاً قرينة السقوط كما يقع كثيراً من الشيخ .

وفي القوي ، عن جابر عن أبي جعفر عليه السلام قال : شهادة القابلة جائزة في الميراث على انه ان استهل او برز ميتاً اذا سئل عنها فعدلت (٣) .

وفي رواية اخرى ﴿ لم تقف على هذه الرواية في شيء من الأصول ولعله رآه ويمكن ان يكون الرواية رواية ابن سنان المتقدمة بان كانت التهمة موجودة في اصله ولم ينقله الرواة او فاس المصنف لظهور العلة ، بل الظاهر انه يفهم من اول الخبر حكم البقية ولم يفهمه ابن سنان او فهمه وسأله ثانياً للتوضيح فلما وضع لم يسأله عليه السلام عن البقية .

(١) الاستبصار باب ما يجوز شهادة النساء فيه الخبر ٢٩

(٢-٣) التهذيب باب البينات خبر ١٣٢-١٣٢

باب الحكم بشهادة الواحد ويمين المدعى

قضى رسول الله ﷺ بشهادة شاهد ويمين المدعى .

باب الحكم بشهادة الواحد ويمين المدعى

هذا مما اجمع عليه اصحابنا الامامية لتواتر الاخبار عن الائمة المعصومين صلوات الله عليهم بذلك .

﴿قضى رسول الله ﷺ﴾ روى الكليني والشيخ في الصحيح ؛ عن منصور بن حازم ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان رسول الله ﷺ يقضى يشاهد واحد مع يمين صاحب الحق (١) .

وفي الحسن كالصحيح ، عن حماد بن عيسى قال : حدثني ابو عبد الله عليه السلام يقول حدثني ابي ان رسول الله ﷺ قضى بشاهد ويمين (٢) .

وفي الحسن كالصحيح والشيخ في الصحيح ، عن عبدالرحمن بن الحجاج قال : دخل الحكم بن عتيبة وسلمة بن كهيل على ابي جعفر عليه السلام ؛ عن شاهد ويمين فقال قضى رسول الله ﷺ وقضى على عليه السلام عندكم بالكوفة فقالا هذا خلاف القرآن فقال : واين وجدتموه خلاف القرآن فقالا : ان الله تبارك و تعالى يقول :

(١) الكافي باب شهادة الواحد ويمين المدعى خبر ٢ والاستبصار باب ماتجوز فيه

شهادة الواحد مع يمين المدعى خبر ٦

(٢) اورده والثلاثة التي بعده في الكافي باب شهادة الواحد مع يمين المدعى خبر ٢

٥ - ٣ - ١ وفي الاستبصار باب ماتجوز فيه شهادة الواحد الخ خبر ٥ - ١٠ - ٢ - ٨

وقال عليه السلام نزل على جبرئيل عليه السلام بالحكم بشهادة شاهد ويمين صاحب الحق

وأشهدوا ذوى عدل منكم فقال هؤلاء تقبلوا شهادة واحد ويمين الخبر - أى دلالة بمفهوم اللقب وهو باطل والاستفهام انكارى مع انه تعالى : قال : (فرجل وامرأتان) وسيجيء تمة الخبر فى خبر شريح .

وفى الموثق ، عن ابى بصير قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون له عند الرجل الحق وله شاهد واحد قال فقال : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقضى بشاهد واحد مع يمين صاحب الحق وفى القوى كالصحيح والشيخ فى الصحيح ، عن حماد بن عثمان قال : سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول : كان على صلوات الله عليه يُجيز فى الدين شهادة رجل ويمين المدعى .

وروى الشيخ فى الموثق كالصحيح ، عن ابى مريم عن ابى عبد الله عليه السلام قال اجاز رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شهادة شاهد مع يمين طالب الحق اذا حلف انه لحق (١) وعن عبد الرحمن بن ابى عبد الله عن ابى عبد الله عليه السلام قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقضى بشاهد واحد مع يمين صاحب الحق .

وقال عليه السلام ﴿ كأنه نقل بالمعنى او ورد بهذا العنوان ولم يصل

الى (٢) .

وروى الشيخ فى القوى كالصحيح : عن العباس بن هلال عن ابى الحسن الرضا عليه السلام قال ان جعفر بن محمد (ع) قال له ابو حنيفة كيف تقضون باليمين مع الشاهد

(١) اورده والذى بعده فى الاستبصار باب ما تجوز فيه شهادة الواحد خبر ٨-٧
(٢) فى امالى الصدوق فى المجلس الثامن والخمسين اورده حديثين مسند بن لفظ احدهما هكذا ان رسول الله (ص) قضى باليمين مع الشاهد الواحد وان ملأ (ع) قضى به بالعراق ولفظ الاخر هكذا جاء جبرئيل (ع) الى النبى (ص) فأمره ان يأخذ باليمين مع الشاهد الواحد - وكان المصنف رده لخص مضمونها مأونقته هنا والله العالم .

وحكم به امير المؤمنين عليه السلام بالعراق .

الواحد فقال جعفر عليه السلام : قضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم وقضى به على عليه السلام عندكم فضحك ابو حنيفة فقال جعفر عليه السلام انتم تقضون بشهادة واحد شهادة مائة فقال : ما تفعل ؟ فقال : بلى تشهد (تشهدون - خل يب) مائة فترسلون واحدا يسأل عنهم ثم تجيزون شهادتهم بقوله (١) .

الظاهر انه عليه السلام الزمه بأن قضائهم يرسلون فائهم لسمع عن الشهود ويقضون به مع أنه جور فكيف تنكر فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وفعل على عليه السلام مع أن اليمين بمنزلة الاقراراد الشاهد في اليمين المردودة ومع النكول على قول جماعة منهم وليس هذا اول بدعه عليه اللعنة فإنه كان يعمل بالساقية ويترك الخبر وإن شئت التفصيل فلاحظ كتاب كشف الحق ونهج الصدق للعلامة في بيان بدعهم وبدعه لعنهم الله تعالى .

وفي الموثق كالصحيح ، عن داود بن الحصين ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته عن شهادة النساء في النكاح بلا رجل معهن اذا كانت المرأة منكراً ؟ فقال : لا بأس به ثم قال لى : ما يقول فى ذلك فقهاؤكم ؟ قلت يقولون : لا يجوز الا شهادة رجلين عدلين فقال كذبوا لعنهم الله هوّنوا واستخفّوا بعزائم الله وفرائضه (او فروضه) وشكّروا وعظّموا اماهون الله ، أن الله امر فى الطلاق بشهادة رجلين عدلين فأجازوا الطلاق بلا شاهد واحد والنكاح لم يجرى عن الله فى تحريمه فسوّ رسول الله صلى الله عليه وسلم فى ذلك الشاهدين تأديباً ونظراً لئلا ينكر الولد والميراث وقد ثبت عقدة النكاح ويستحل الفرج ولا يشهد (اي بدون الاشهاد) وكان امير المؤمنين عليه السلام يجيز شهادة امرأتين فى النكاح عند الافكار (اي اليمين) ولا يجيز فى الطلاق الا بشاهدين عدلين ، قلت فأنتى ذكر الله تعالى وقوله (فرجل وامرأتان) ؟ فقال : ذلك فى الدين اذا لم يكن رجلان

وروى الحسن بن محبوب ، عن العلاء عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال لو كان الامر الينا لأجزنا شهادة الرجل اذا علم منه خير مع يمين الخصم في حقوق الناس . فأما ما كان من حقوق الله عز وجل ورؤية الهلال فلا .

فرجل وأمرأتان . ورجل واحد ويمين المدعى اذا لم يكن امرأتان قضى بذلك رسول الله ﷺ وأمير المؤمنين عليه السلام بعده عندكم (١) .
وفى القوي كالصحيح ، عن القسم بن سليمان قال : سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول : قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بشهادة رجل مع يمين الطالب في الدين وحده (٢) .

وروى الحسن بن محبوب رحمته في الصحيح كالشيخ (٣) ويؤيده ما رواه الكليني والشيخ عن محمد بن مسلم ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان رسول الله ﷺ يُعجز في الدين شهادة رجل واحد ويمين صاحب الدين ولم يكن يعجز في الهلال الأشاهدي عدل (٤) .

اما الهلال فقد تقدم الاخبار فيه في كتاب الصوم وهنا ، ويؤيده أيضاً ما رواه الشيخ في الصحيح ، عن حماد بن عثمان ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : لا تقبل شهادة النساء في رؤية الهلال ولا يقبل في الهلال إلا رجلان عدلان (٥) .

(فاما) ما رواه الشيخ في الموثق عن داود بن الحصين ، عن ابي عبد الله عليه السلام في حديث طويل قال لا يجوز شهادة النساء في الفطر الآشهادة رجلين عدلين ولأبأس في الصوم بشهادة النساء ولو امرأة واحدة (٦) (فمحمول) على الاستحباب احتياطاً للصوم .

(١) الاستبصار باب ما يجوز شهادة النساء فيه الخ خبر ١٣

(٢-٣) الاستبصار باب ما تجوز فيه شهادة الواحد مع يمين المدعى خبر ٣ - ٩

(٤) الاستبصار باب ما يجوز فيه شهادة الواحد الخ خبر ١ - والكافي باب شهادة الواحد

ويمين المدعى خبر ٨

(٥-٦) التهذيب باب البيّنات خبر ١٢٧ - ١٢٩

باب الحكم بشهادة امرأتين ويمين المدعى

روى منصور بن حازم أن أبا الحسن موسى بن جعفر (ع) قال إذا شهد لطالب الحق امرأتان ويمينه فهو جائز.

وروى حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام أن رسول الله ﷺ أجاز شهادة النساء مع يمين الطالب في الدين يحلف بالله أن حقه لحق.

باب الحكم بشهادة امرأتين ويمين المدعى

﴿روى منصور بن حازم﴾ في الحسن كالصحيح كالكليني والشيخ الأناهما قالا : عن منصور بن حازم قال : حدثني الثقة : عن أبي الحسن عليه السلام (١) ولهذا غير الأسلوب ولا ينفع لأن اللبس لا يرتفع ﴿امرأتان ويمينه﴾ بالرفع تجوزاً (أو) بالنصب بأن يكون الواو بمعنى مع .

﴿و روى حماد عن الحلبي﴾ في الصحيح وهما في الحسن كالصحيح (٢) ويؤيدهما صحيحة محمد بن مسلم وموثقة داود وقد تقدما ولا معارض لهذه الاخبار الأمفهوم الاخبار والمنطوق مقدم عليه فلا وجه لتوقف بعض الاصحاب في العمل بها ظاهراً .

(١) الكافي باب شهادة الواحد ويمين المدعى خبر ٨ والتهذيب باب البيئات خبر ١٢٠

(٢) الكافي باب ما يجوز من شهادة النساء وما لا يجوز ذيل خبر ٢ والتهذيب باب

البيئات ذيل خبر ١٢٢

باب اقامة الشهادة بالعلم دون الاشهاد

روى العلاء عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر الباقر عليه السلام في الرجل يشهد حساب الرجلين ثم يدعى الى الشهادة ، قال : ان شاء شهد وان شاء لم يشهد .
وروى ابن فضال ، عن احمد بن يزيد ، عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام

باب اقامة الشهادة بالعلم دون الاشهاد

اي في انه لا يجب الا اذا خاف فوت الحق ﴿روى العلاء﴾ في الصحيح ﴿عن محمد بن مسلم﴾ وروى الكليني والشيخ في القوي كالصحيح ، عن العلاء عن محمد بن مسلم قال : سألت ابا جعفر عليه السلام عن الرجل يحضر حساب الرجلين فيطلبان منه الشهادة على ماسمع منهما قال : ذلك اليه ان شاء شهد وان شاء لم يشهد فان شهد شهد بحق قد سمعه وان لم يشهد فلا شيء عليه لانهما لم يشهداه (١) .
﴿وروى ابن فضال عن احمد بن يزيد عن محمد بن مسلم﴾ روى الكليني عن محمد بن يحيى ، عن احمد بن محمد ، عن ابن فضال ، عن العلاء بن رزين ، عن محمد بن مسلم (٢) (وكان التبديل من النسخ) .

ويؤيدهما ما رواه الكليني والشيخ في الصحيح ، عن محمد بن مسلم ، عن ابي جعفر عليه السلام قال : اذا سمع الرجل الشهادة ولم يشهد عليها فهو بالخيار ان شاء شهد

(١) الكافي باب الرجل يسمع الشهادة ولم يشهد عليها خبر ٥ و التهذيب باب

البينات خبر ٨١

(٢) متن الخبر في الكافي في الباب المذكور هكذا اذا سمع الرجل الشهادة ولم يشهد عليها فهو بالخيار ان شاء شهد وان شاء سكت الا اذا علم من الظالم فاشهد ولا يحل له الا ان يشهد .

فی الرجل يشهد حساب الرجلین ثم یدعی الی الشهادة قال : يشهد .
وروی علی بن احمد بن اشمیم قال سألت ابا الحسن علیه السلام عن رجل طهرت امرأته
من حیضها فقال فلانة طالق وقوم یسمعون کلامه ولم یقل لهم إشهدوا أیقع الطلاق

وان شاء سکت (۱) وایضاً فی الصحيح عن محمد بن مسلم مثله - وایضاً فی القوی
عنه مثله وفي الحسن کالصحيح عن هشام بن سالم ، عن ابی عبدالله علیه السلام مثله ثم قال :
بعد قوله : وان شاء سکت وقال اذا شهد لم یکن له الآن يشهد .

وفي القوی عن یونس ، عن بعض رجاله : عن ابی عبدالله علیه السلام قال : اذا سمع
الرجل الشهادة ولم يشهد علیها فهو بالخيار ان شاء شهد وان شاء سکت الا اذا علم من
الظالم فیشهد ولا یحل له ان لا يشهد - وفي فی - الآن يشهد (۲)

وحمل هذه الاخبار علی صورة كان فیها غیرهما من الشهود التي یثبت الحق
بهم كما یשמربہ خبر یونس لما سیجیء من الاخبار الدالة علی وجوب الشهادة مع العلم
وان امکن تخصیصها بهذه ، والاحتیاط فی الاقامة .

وروی علی بن احمد بن اشمیم علیه السلام علی وزن افعل وقرئ مصغراً فی القوی
کالکلینی والشیخ (۳) ویؤیدہ ما رویاه فی الحسن کالصحيح ، عن احمد بن محمد بن
ابی نصر قال : سألت ابا الحسن علیه السلام عن رجل كانت له امرأة طهرت من حیضها
فجاء الی جماعة فقال : فلانة طالق یقع علیها الطلاق ولم یقل : إشهدوا ؟ قال :
نعم (۴) .

(۱) اورده والثلاثة التي بعده فی الکافی باب الرجل یسمع الشهادة الخ خبر ۲-۳

۱-۴ واورد الاول والاخیر فی التہذیب باب البینات خبر ۸۲-۸۳

(۲) التہذیب باب البینات خبر ۸۴

(۳-۴) الکافی باب من طلق وفرق بین الشهود الخ خبر ۲-۳ من کتاب الطلاق والتہذیب

باب احکام الطلاق خبر ۷۲-۷۳ - من کتاب الطلاق .

عليها ، قال نعم هذه شهادة أفتر كها معلقة .

قال مصنف هذا الكتاب - رحمه الله - معنى هذا الخبر الذي جعل الخيار فيه الى الشاهد بحساب الرجلين ، هو اذا كان على ذلك الحق غيره من الشهود ، فمتى علم ان صاحب الحق مظلوم ولا يبيعى حقه الا بشهادته وجب عليه اقامتها ولم يحل له كتمانها فقد قال الصادق عليه السلام العلم شهادة اذا كان صاحبه مظلوماً .

باب الامتناع من الشهادة وما جاء

فى اقامتها وتاكيدها و كتمانها

روى عن محمد بن الفضيل قال : قال العبد الصالح عليه السلام لا ينبغي للذى يدعى الى شهادة أن يتعاس عنها .

وفى الحسن كالصحيح عن صفوان ، عن ابي الحسن الرضا عليه السلام قال : سئل عن رجل طهرت امرأته من حيضها فقال : فلانة طالق وقوم يسمعون كلامه ولم يقل لهم اشهدوا أبقع الطلاق عليها ؟ قال : نعم هذه شهادة (١) - (واعلم) انه لامنافاة بين هذه الاخبار والآلة لانه لا ريب فى الوقوع انما الخلاف فى وجوب الاقامة .

﴿ أفتر كها معلقة ﴾ وفيهما (أفترك معلقة) اى لازدات زوج ولا مطلقة

﴿ العلم شهادة ﴾ يمكن ان يكون المصنف نقل خبر يونس وان يكون غيره وسيجيء

ايضاً فى باب احياء الموات ما يتعلق بهذا .

باب الامتناع من الشهادة الخ

اى حرمة ﴿ روى محمد بن فضيل ﴾ المشترك ولم يذكر المصنف طريقه اليه

(١) الكافى باب من طلق وفرق بين الشهود الخ خبر ٢ من كتاب الطلاق
والتهذيب باب احكام الطلاق خبر ٧٤ من كتاب الطلاق .

وروى هشام بن سالم ، عن ابي عبد الله عليه السلام في قول الله عز وجل (ولا ياب الشهادة اذا ما دُعوا) قال : قبل الشهادة ، وفي قوله عز وجل : (ومن يكتمها فإنه آثم قلبه) قال بعد الشهادة .

لكن روي في الصحيح عنه (١) (والتقاعس) التأخر ويظهر منه ان وجوب اقامة الشهادة فوري الا ان يراد به الكتمان مجازاً ، ويحتمل ان يكون المراد التقاعس من تحمّل الشهادة .

وروى هشام بن سالم في الصحيح كالشيخ والكليني في الحسن كالصحيح (٢) **عن ابي عبد الله عليه السلام (الى قوله) قبل الشهادة** اي للتحمل اي اذا دعى الشاهد لان يتحمل الشهادة فلا يجوز له ان يأبى عن التحمل ، بل يجب عليه التحمل ، و الظاهر ان هذا الوجوب كفائي ان امتنع الكل اثموا جميعاً وان تحمّل اثنان فيما يثبت بالشاهدين مثلاً سقط عن الباقيين من المكلفين وان انتفع المدعى بالزيادة مع موت احدهما او غيبته او جرحه الخفى او لحصول اليقين و امثالها ، نعم يستحب قضاء حاجة اخيه المؤمن .

وهل يسقط الوجوب بتحمل الواحد فيما يثبت بالشاهد واليمين ؟ فيه نظر (من) مشقة اليمين غالباً ، (ومن) رفع الحاجة به و كذا فيما يثبت : باليمين والمرأتين في السقوط عن الرجال ، ولعل الاظهر السقوط ، والاحوط العدم وقال

(١) الكافي باب الرجل يدعى الى الشهادة خبر ٢ والتهذيب باب البيئات خبر

١٥٦ ولكن متن الخبر فيها هكذا عن ابي الحسن (ع) في قول الله عز وجل : ولا ياب الشهادة اذا ما دُعوا ؟ فقال : اذا دعاك الرجل لتشهد له على دين او حق لم ينبغ لك ان تقاعس عنه .

(٢) الكافي باب الرجل يدعى الى الشهادة خبر ٥ صدرأ وباب كتمان الشهادة خبر ٢

ذيلاً والتهذيب باب البيئات خبر ١٥٢

وروى عثمان بن عيسى : عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام قال : قلت له يكون للرجل من اخواني عندي الشهادة ليس كلها تجيزها القضاة عندنا ، قال اذا علمت انها حق فصحتها بكل وجه حتى يصح له حقه .

بعد الشهادة ﴿ اي بعد تحملها لاداء الشهادة اي من يكتم الشهادة بأن لا يؤديها او اذا اها على خلاف الواقع فانه آثم قلبه اي صار آثماً بكتمان الحق او كافر قلبه كما سيجيء هنا وفي باب الكبائر والظاهر ان وجوب الاداء ايضاً كفاً كالتحمل .
ويؤيد مداراهم الكليني والشيخ في الحسن كالصحيح ، عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال : في قول الله عز وجل ولا ياب شهداء اذا مادعوا ، فقال : لا ينبغي لاحد ان ادعى الى شهادة يشهد عليها ان يقول : لأشهد لكم فذلك قبل الكتاب (١) .
وفي القوي كالصحيح ، عن ابي الصباح الكناني كالحلبي الى قوله وذلك وفي الموثق عن سماعة عن ابي عبد الله عليه السلام مثله وفي القوي كالصحيح عن جراح المدائني قال : اذا دُعيت الى الشهادة فأجب .
ومثله عن داود بن سرحان ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : لا يأبى الشهداء ان تجيب حين تدعى قبل الكتاب وفي باب لا يأبى الشاهد أن يجيب حين تدعى قبل الكتاب .

﴿ وروى عثمان بن عيسى ﴿ في الموثق وان لم يذ كر طريقه اليه - لان الظاهر انه اخذ من كتابه والظاهر اخذه من الكافي وطريقه اليه صحيح ﴿ عن بعض اصحابه ﴿ ولا يضّر الارسال للاجماع على عثمان ﴿ قال اذا علمت انها حق فصحتها بكل وجه ﴿ اي بالتعبير اللفظي كما اذا كان للمرأة على زوجها مال بسبب المنعة ولا يصحّون العامة ذلك فيجوز أن يشهد عليه بأن للمرأة عليه الصداق او المهر او

(١) اوردته والاربعة التي بعده في الكافي باب الرجل يدعى للشهادة خبر ٢-١٠٢-٢٠٦

و روى جابر عن أبي جعفر عليه السلام قال قال رسول الله ﷺ من كتم الشهادة
أو شهد بها ليهدر بها دم امرئ مسلم أو ليتوى مال امرئ مسلم أتى يوم القيمة
ولوجهه ظلمة مد البصر وفي وجهه كدوح تعرفه الخلائق باسمه ونسبه ومن شهد
شهادة حق ليحیی بها مال امرئ مسلم أتى يوم القيمة ولوجهه نور مد البصر تعرفه
الخلائق باسمه ونسبه،

المال ؛ وكما إذا أخذ واحد من العصابة نصف التركة من البنت الشيعية بسبب التعصیب
فيجوز للشاهد التعبير عنه بالدين وامثال ذلك .
وهل يجوز للشاهد إذا كان امرأة واحدة ويجوز شهادتها في الربع ان تضاعف
الموصى به بأربعة أضعافه ليحصل له المال تماماً ؟ فيه نظر (من) العموم (ومن) ان
الظاهر من الخبر تصحيحها عند العامة وللکذب مع عدم الضرورة ، ولان الشارع قرر
الربع بشهادتها لا الكل ، على ان ذلك الحكم مخالف للاصول فكلما كانت المخالفة
اقل كان اولى .

﴿ و روى جابر ﴾ في القوي مثلهما (١) ﴿ من كتم الشهادة ﴾ بأن لا يشهد
﴿ أو شهد بها ﴾ زوراً وكذباً «أو» اذا كان حراماً بأن يقاد مسلم بكافر «أو» بظلم
على مؤمن ﴿ ليهدر ﴾ يتعدى ولا يتعدى بضم العين وكسر ها «أو» من الاهداء
يبطل بها ﴿ دم امرئ مسلم ﴾ بأن لا يقتل مستحق القتل أو يقتل غير مستحقه
﴿ أو ليتوى ﴾ نوى كرضى هلك واتواها الله ، وفيهما «ليزوى» بالزاي اى ليجمع ويأخذ
وعافى المتن ادق بما رواه العامة في صحاحهم ﴿ ولوجهه ظلمة مد البصر ﴾ اى تتعدى
الى غيره بمقدار ميل ؛ والغالب في السواد والظلمة عدم التعدى وهنا يتعديان ﴿ وفي
وجهه كدوح ﴾ اى خدشة وجراحة ﴿ تعرفه الخلائق باسمه ونسبه ﴾ بان كانت
الخدشة كتابة بانه فلان بن فلان الفلاني ، ويمكن ان يكون حالاً ولا يكون الجراحة

ثم قال ابو جعفر عليه السلام ألا ترى أن الله عز وجل يقول : (وأقيموا الشهادة لله) .

سبباً لمعرفة فتهما وكذا النور هذا كله كلام الرسول ﷺ
 ﴿ ثم قال ابو جعفر عليه السلام ﴾ مستدلاً على قوله ﷺ بقوله عز وجل ﴿ وأقيموا الشهادة لله ﴾ اى مخلصاً لوجهه لأنها عبادة و الثواب مع العقاب للامر الدال على الوجوب (او) لان الاقامة لله يستلزم ان يكون موافقاً للحق ولا يكون مخالفاً له (او) استدلال بالآية ايضاً على وجوب الاقامة (او) أقيموا الشهادة كما اراد الله ان تكون موافقاً للحق (او) لله لا لرضى الناس اذا كانوا على خلاف الحق (او) اقيموا من قبل الله كما قال تعالى يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على انفسكم او الوالدين والاقربين (١) ولقوله تعالى : ولا تكتم شهادة الله انا اذا لمن الآثمين (٢) .

ويؤيده ما رواه الشيخ فى القوى كالموثق ، عن داود بن الحصين قال : سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول : اذا شهدت على شهادة فأردت ان تقيمها فغيرها كيف شئت و رتبها وصححتها بما استطعت حتى يصح (او تصحح) الشيء لصاحب الحق بعد ان لا يكون تشهد إلا بالحق فلا تزيد فى نفس الحق ما ليس بحق فانما الشاهد يبطل الحق ويحق الحق وبالشاهدين يوجب الحق وبالشاهد يعطى ، وان الشاهد فى اقامة الشهادة بتصحيحها بكل ما يجد اليه السبيل من زيادة الالفاظ والمعانى والتفسير فى الشهادة ما به يثبت الحق و يصححه و لا يؤخذ به زيادة على الحق مثل اجر الصائم القائم المجاهد بسيفه فى سبيل الله (٣) .

(١) النساء - ١٣٥

(٢) المائدة - ١٠٦

(٣) التهذيب باب البيئات خبر ١٨٦

و قال عليه السلام فى قول الله عز وجل : (وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَاَنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ) قال كافر قلبه .

باب شهادة الزور وما جاء فيها

روى محمد بن ابي عمير ، عن جميل بن دراج عن ابي عبد الله عليه السلام فى شهادة الزور قال اذا كان الشئ قائماً بعينه رد على صاحبه ، وان لم يكن قائماً ضمن بقدر ما تلف من مال الرجل .

﴿ و قال عليه السلام سجيىء عن الصادق عليه السلام فى معتبرة عمرو بن عبيد ﴾ كافر قلبه ﴿ اى بمنزلة الكافر كما فى اصحاب الكبائر او ستر قلبه الحق .

باب شهادة الزور

الكذب والباطل ﴿ و ما جاء فيها ﴾ من الاثم فى الآخرة والفرامة فى الدنيا ﴿ روى محمد بن ابي عمير عن جميل بن دراج ﴾ فى الصحيح كالكلينى والشيخ وايضاً فى الحسن كالصحيح عنه (١) ﴿ عن ابي عبد الله عليه السلام فى شهادة ﴾ وفيهما (فى شاهد) ﴿ الزور ﴾ بأن يعترف باثهما شهدا بالباطل او يتوانر عند الحاكم خلاف ما شهدا به لا اذا شهد عدلان بأنهما شهدا بزور (او) ثبت بهما (او) بالتوانر اتهما معتادان بشهادة الزور لا يمكن صدقهما فى هذه الواقعة و كذب المخالفين لهما ﴿ قال : اذا كان الشئ قائماً بعينه رد على صاحبه ﴾ و لو حكم الحاكم بشهادتهما كما هو ظاهر الاطلاق ﴿ و ان لم يكن قائماً ﴾ بل تلف فى يد المدعى ﴿ ضمن ﴾ اى الشاهد (او) المدعى (او) هنا على البدل ، لكن قرادة على المدعى ﴿ بقدر ما تلف ﴾ اى الشاهد بالشهادة او المدعى ﴿ من مال الرجل ﴾ وقد تقدم الاخبار فى ذلك ايضاً .

(١) الكافى باب من شهدتم رجع عن شهادته خبر ٣ والنهذيب باب البيئات خبر ٩٢-٩٠

و روى سماعة عن ابي عبد الله عليه السلام قال شهدت الزور بجلدون حداً وليس له وقت ، ذلك الى الامام ، ويطاف بهم حتى يعرفوا ولا يعودوا ، قال قلت فان تابوا واصلحوا اتقبل شهادتهم بعد ؟ فقال اذا تابوا تاب الله عليهم وقبلت شهادتهم بعد .
وكان على عليه السلام اذا اخذ شاهد زور فان كان غريباً بعث به الى حبيبه ، وان كان سوفياً بعث به الى سوفه ثم يطيف به ثم يحبسه اياماً ، ثم يخلط سبيله .
وروى ابراهيم بن عبد الحميد عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام في امرأة

﴿ وروى سماعة ﴾ في الموثق كالشيخ (١) ﴿ بجلدون حداً ﴾ اي تعزيراً بقدرته قوله عليه السلام ﴿ وليس له وقت ﴾ اي مقدر ﴿ ذلك الى الامام عليه السلام ﴾ بما يعلم من حال الشاهد وقدر ما شهد واعليه ، والمشهور ان القاضي مثله وبرايه ﴿ ويطاف بهم ﴾ في الاسواق او في قبائلهم ﴿ لكي يعرفوا ﴾ ولا يعتمد عليهم او اهانة لهم ﴿ ولا يعودوا ﴾ بسبب هذا النكال او قبائلهم في الاستشهاد بهم ﴿ قال قلت : فان تابوا النخ ﴾ و في يب بدله (واما قول الله عز وجل : و لا تقبلوا) الى آخر ما سيجيء وفي رواية ابن سنان ومافي المتن اصح ويمكن ان يكونا خبرين عن سماعة .

﴿ وكان على عليه السلام ﴾ رواه الشيخ في الموثق ، عن غياث بن ابراهيم ، عن جعفر عن ابيه ان علياً عليه السلام (٢) ﴿ ثم يحبسه اياماً ﴾ والتوقيت كان برايه او ثلثة ايام لانها اقل الجمع وهذا ايضاً احد انواع التعزير ، والظاهر ان في جميع المعاصي التي لم يرد فيها نص التعزير برأى الامام او الحاكم .

﴿ وروى ابراهيم بن عبد الحميد ﴾ في الموثق كالصحيح كالكليني والشيخ في القوي كالصحيح (٣) ﴿ عن ابي بصير ﴾ (الي قوله) زوجها مات ﴿ كما في يب

(١-٢) التهذيب باب البيئات خبر ١٠٣-١٧٣

(٣) الكافي باب المرأة يبلغها موت زوجها او طلاقها الخ خبر ٥ وفيه من ابي بصير وغيره .

شهد عندها شاهدان بأن زوجها مات فتزوجت؛ ثم جاء زوجها الاول ، قال لها المهر بما استحل من فرجها الأخير ، ويضرب الشاهدان الحد ويضمنان المهر بما غرّا الرجل ثم تعتد وترجع الى زوجها الاول .

وروى الحسن بن محبوب ؛ عن العلاء ، وابى ايوب عن محمد بن مسلم عن

ايضاً وفي (ى (طلقها) (اومات) وما فى المتن اصوب ﴿ فتزوجت ثم جاء زوجها الاول ﴾ ويثبت ان الشاهدين شهدا بزور ﴿ قال لها المهر ﴾ اى مهر المثل لبطلان المقد فى الواقع هذا اذا جامعها لقوله ﴿ بما استحل ﴾ من فرجها الاخير ﴿ و يحتمل المسمى (او) ما يسمى مهراً (او) بما بعث اليها قبل الدخول بها وسيأتى حكمه ﴾ ويضرب الشاهدان الحد ﴿ اى التعزير اى الامام او الحاكم ﴾ ويضمنان المهر بما غرّا الرجل ﴿ اى بتغريبهما الزوج الاخير فانه وان انتفع بالدخول لكن يعطى المهر للدخول دائماً (و قيل) يضمنان ما اعطى الآقل ما يسمى مهراً للوطى وفى بعض النسخ زيادة (لها) بعد المهر وتركه اولى كما فىهما .

والظاهر ان ضمان المهر للزوج الاخير لو اداءه والا فللزوجة والترك اولى ليشملهما ثم تعتد للاخير ، ولو حصل حمل كان للاخير ويكون ولد شبهة كالصحيح ، ويلحق به وترجع الى زوجها الاول ، وعلى ما فى (ى من وجود الطلاق (فمحمول) على رجوع الشاهدين .

﴿ وروى الحسن بن محبوب عن العلاء ﴾ بن رزين ﴿ وابى ايوب ﴾ ابراهيم بن عثمان (او) بن عيسى فى الصحيح كالكلينى والشيخ بسندين (١) ﴿ عن محمد بن مسلم (الى قوله) و يؤخذ الصداق ﴾ اى المسمى (او) كالسابق او نصفه بنسبة الشهادة كما تقدم فى صحيحة محمد بن مسلم ، وهذا من باب الرجوع لا من باب شهادة الزور لاحتمال كذب الزوج والراجع .

ايجمع في رجلين شهدا على رجل غائب عند امرأته بانها طلقها فاعتدت المرأة وتزوجت، ثم ان الزوج الغائب قدم فزعم انه لم يطلقها واكذب نفسه احد الشاهدين فقال لاسبيل للاخير عليها : ويؤخذ الصداق من الذي شهد ورجع فيرد على الاخير ويفرق بينهما ، وتعقد من الاخير ، ولا يقر بها الاول حتى تنقض عدتها .

وروى علي بن مطر عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال : ان شهود

(فاما) ما روي في الموثق كالصحيح ، عن ابراهيم بن عبد الحميد ، عن ابي عبد الله عليه السلام في شاهدين شهدا على امرأة بان زوجها طلقها فتزوجت ثم جاء زوجها فاكسر الطلاق قال : يضربان الحد ويضمنان الصداق للزوج ثم تعقد ثم ترجع الى زوجها الاول (١) (فمحمول) على رجوعهما عن الشهادة لا مكان كذب الزوج .

ويؤيده ما روي في الحسن كالصحيح : عن محمد بن قيس ، عن ابي جعفر عليه السلام قال : قضى امير المؤمنين عليه السلام في رجل شهد عليه رجلان بانها سرق فقطع يده حتى اذا كان بعد ذلك جاء الشاهدان برجل آخر فقالا : هذا السارق وليس الذي قطعت يده واما شهناء ذلك بهذا فقضى عليهما ان غرهما نصف الدية ولم يجز شهادتهما على الآخر (٢) .

ويظهر منه انه قطع من الزند والالكان عليهما (اما) خمس الدية على القول بالتسوية بين الابهام و مائر الاصابع (او) ثلث الدية على القول بالتفاضل ، و يمكن حمله على التقية (او) على انه قطعاً من الزند موافقاً للعامة و لم يقطعها صلى الله عليه وآله .

وروى علي بن مطر في القوي ، عن عبد الله بن سنان وهو كخبير سماعة

الزور يجلدون حدّاً ليس له وقت ؛ ذلك الى الامام ؛ ويطاف بهم حتى يعرفهم الناس وقوله عز وجل (ولا تقبلوا لهم شهادة ابداً واولئك هم الفاسقون الا الذين تابوا) قلت بم تعرف توبته ؟ قال يكذب نفسه على رؤس الاشهاد حيث يضرب ، ويستغفر ربه عز وجل فان هو فعل ذلك فثم ظهرت توبته

وقال رسول الله ﷺ لا ينقض كلام شاهد زور من بين يدي الحاكم حتى يتبوا مقعده من النار ، وكذلك من كتم الشهادة .

وروى صالح بن ميثم عن ابي جعفر عليه السلام قال ما من رجل يشهد شهادة زور على رجل مسلم ليقطع ماله الا كتب الله له مكانه مكاناً الى النار .

المتقدم (١) * وقوله عز وجل * يمكن ان يكون من تممة الرواية و يكون سؤالا آخر لامدخل له بشهادة الزور وان يكون من كلام المصنف وتقدم الاخبار في ذلك .

* وقال رسول الله ﷺ * رواه الكليني مرسل عن ابي عبد الله عليه السلام عنه عليه السلام (٢) * لا ينقض * وفي بعض النسخ تكرارها ثلثا للتأكيد وليس في رمي اي لا يتم كلامهما حتى يستحق مكانه من النار فكانه بالشهادة قرّرنفسه منزلا من النار .

* وروى صالح بن ميثم * الممدوح ولم يذكر طريقه ، والظاهر اخذ من كتابه او الكافي ، وفيه في الصحيح ؛ عن ابان عنه (٣) وفيه (ليقطعه) و هو اولي * الا كتب الله له مكانه * اي لاجل ايقاعه شهادة الزور وفي ذلك المكان * مكاناً * اي كتاباً * الى النار * اي يكتب له انه يصير الى النار جزماً وروى الكليني في الحسن كالصحيح ، عن هشام بن سالم ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : شاهد الزور لاترول قدماء حتى تجب له النار (٤) .

(١) التهذيب باب البيئات خبر ١٠٣

(٢-٣-٤) الكافي باب من شهد بالزور خبر ٢-١-٣ .

وروى جميل بن ذرّاج عن ابن ابي عمير عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام في الشهود اذا شهدوا على رجل ثم رجعوا عن شهادتهم وقد قضى على الرجل ضمنوا ما شهدوا به وغرموا. فان لم يكن قضى طرحت شهادتهم ولم يفرّم الشهود شيئاً .

باب بطلان حق المدعى بالتحليف وان كان له بينة

روى عبد الله بن ابي يعفور عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا رضى صاحب الحق بيمين المنكر لحقه فاستحلفه فحلف ان لاحق له قبله ذهب اليمين بحق المدعى

﴿وروى جميل﴾ في الصحيح وهما في الحسن كالصحيح (١) ﴿عن ابن ابي عمير﴾ ولا يضّر الارسال للاجماع على جميل مع عمل الاصحاب ﴿وقد قضى على الرجل﴾ اي حكم الحاكم بشهادتهما ﴿ضمنوا ما شهدوا به﴾ لمن شهدوا عليه وان كان العين باقياً لانه لم يعلم كذبهما في الشهادة ويمكن كذبهما في الرجوع فيؤاخذان باقرارهما بخلاف ما لو علم كذبهما وقد تقدّم .

باب بطلان حق المدعى بالتحليف وان كان له بينة

واقامها بعده ﴿روى عبد الله بن ابي يعفور﴾ في الحسن كالصحيح وهما في الموثق كالصحيح عنه (٢) ﴿عن ابي عبد الله عليه السلام﴾ قال اذا رضى صاحب الحق بيمين المنكر لحقه ﴿سواء كان قبل الحلف او بعده﴾ سواء كانت له بينة او لا ، علم بها ام لم يعلم ، ثم علم فاستحلفه عند الحاكم : و بأمره او لا - نعم اذا لم يشترع به ، قبل سؤال المدعى لعدم صدق الاستحلاف عليه ﴿فحلف ان لاحق له قبله﴾ وان اجابه بالاختصاص منه ، او استحلفه بالاختصاص مثل ان يقول المدعى اقرضتك كذا درهماً

(١) الكافي باب من شهدتم رجوع عن شهادته خبر ١

(٢) الكافي باب ان من رضى باليمين فحلف له فلا دهوى له الخ خبر ١

ولادعوى له .

قلت : وان كانت له بيّنة عادلة ؟ قال : نعم وان اقام بعد ما استحلفه بالله خمسين قسامة ما كان له حق ، فان اليمين قد ابطلت ككل ما ادعاه قبله مما

فيقول المنكر : ما اقترخت منك فيقول المدعى : احلف على انك لم تقترض مني فحينئذ لا يلزم اجابته : بل يكفي الحلف على عدم اشتغال ذمته بما ادعاه لانه يمكن ان يكون اقترض منه واداه ، ولو قال بالواقع انقلب مدعياً وليس له بيّنة عليه **ذهب اليمين بحق المدعى** **ظاهراً** ويكون مشغول الذمة واقعاً لو كان كاذباً ويجب عليه ان يؤدى حقه ، ويجب على المدعى ان يأخذه بقرينة قوله **ولا دعوى له** لان مبنى الدعوى على الظاهر لاعلى الواقع .

قلت وان كانت له بيّنة عادلة **من المدلين او المدل و العادلتين** **قال** نعم **لادعوى له** **وان اقام بعدما استحلفه بالله خمسين قسامة** **بالفتح** : **الشهود** او مع القسم **ما كان له** **جزاء لان** **ان كانت شرطية** ، **وتاكيد** ان كانت وصلية **فان اليمين (الى قوله) عليه** **ولا يجوز له الدعوى على الكل ولا على البعض** اذا استحلفه على الكل اما اذا ادعى على بعض الحق وحلف على نفي الحق كلياً فانه لا يبطل الدعوى بل ينصرف الى ما ادعاه ويجوز له حينئذ دعوى البعض الآخر .

ويؤيده ما رواه الشيخ والكليني في الصحيح ، عن ابن ابي عمير ، عن ابراهيم بن عبد الحميد عن خضر النخعي ؛ عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يكون له على الرجل المال فيجعه قال : **ان استحلفه فليس له ان يأخذ منه شيئاً وان تركه ولم يستحلفه فهو على حقه (١)** .

(١) الكافي باب ان من رضى باليمين فعلف له فلا دعوى له الخ خبر ٢ والتهذيب باب كيفية الحكم والقضاء خبر ١٦ واورد الاول وفي باب الايمان والاقسام خبر ٧٨ من كتاب

الايمان والنذور

قد استحلّفه عليه .

وفى القوى كالموثق ، عن ابراهيم بن عبد الحميد ، عن بعض اصحابه فى الرجل يكون له على الرجل المال ، فيجعهده فيحلف له يمين صبراً له عليه شئ ؟ قال : ليس له ان يطلب منه وكذلك ان احتسبه عند الله فليس له ان يطلبه منه (١) .
والاحتساب عنده تعالى بأن يرى نعمته الله (او) بأن يقول اسقطت حق اليمين عنك و آخذ بدله من الله .

وروى الشيخ فى الصحيح والكلينى فى القوى كالصحيح ، عن سليمان بن خالد قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل وقع له عند مال فكا برئى عليه ثم (او) حلف ثم وقع له عندى مال فأأخذه لمكان مالى الذى اخذه واجعهده و احلف عليه كما صنع ؟ قال : ان خانك فلا تنضمه ولا تدخل فيما عتبه عليه (٢)
والظاهر انه لمكان الحلف وان كان السياق للامانة ، والظاهر انه لا فرق بين الدعوى والتقاص .

وروى فى القوى : عن عبد الله بن وضاح (الثقة) قال : كانت بينى وبين رجل من اليهود معاملة فخانتنى بالف درهم فقدمته الى الوالى فأحلفته فحلف وقد علمت انه حلف يميناً فاجرة فوقع له بعد ذلك عندى ارباح ودرهم كثيرة فأردت ان اقبض الالف درهم التى كانت لى عنده وحلف عليها فكتبت الى ابي الحسن عليه السلام وأخبرته انى قد احلفته فحلف وقد وقع له عندى مال فان أمرتنى ان آخذ منه الالف درهم التى حلف عليها فعلت ؟ فكتب عليه السلام : لا تأخذ منه شيئاً إن كان قد ظلمك

(١) الكافى باب ان من رضى باليمين فحلف له فلا دوى له الخ خبر ٣ و التهذيب

باب كيفية الحكم والقضاء خبر ١٧

(٢) التهذيب باب الديون واحكامها خبر ٦٢

قال رسول الله ﷺ من حلف لكم بالله على حق فصدقوه ، ومن سألكم بالله فأعطوه ، ذهبت اليمين بدعوى المدعى ولا دعوى له .
قال مصنف هذا الكتاب رحمه الله - متى جاء الرجل الذي يحلف على حق ثائباً وحمل ما عليه مع ما ربح فيه فعلى صاحب الحق أن يأخذ منه رأس المال ونصف الربح ويردّ عليه نصف الربح لأن هذا رجل ثائب ، روى ذلك مسمع ابوسيار عن

فلا تظلمه ؛ و لولا أنك رضيت بيمينه فحلفت له لأمرتك أن تأخذها من تحت يدك و لكنك رضيت بيمينه فقد مضت اليمين بما فيها فلم آخذ منه شيئاً وانتهيت الى كتاب ابى الحسن عليه السلام (١) .

✽ قال رسول الله ﷺ روي في الموثق كالصحيح ، عن ابى حمزة : عن على بن الحسين (ع) قال : قال رسول الله ﷺ : لا تحلفوا الآبالة ، ومن حلف بالله فليصدق ، ومن حلف له بالله فليرض ، ومن حلف له بالله فلم يرض فليس من الله عز وجل (٢) والكليني في الموثق كالصحيح ، عن ابى ايوب الخزاز ، عن ابى عبدالله عليه السلام قال : من حلف بالله فليصدق ومن لم يصدق فليس من الله ومن حلف له بالله فليرض ، ومن لم يرض فليس من الله (٣) ويمكن ان يكون من تمة خبر ابن ابى يعفور ان لم يذكره منه .

✽ ويردّ عليه نصف الربح ✽ الظاهر انه على الاستحباب (او) على وجه

- (١) الكافي باب النوادر خبر ١٤ من كتاب القضاء والتهذيب باب من الزيادات في القضايا والاحكام خبر ٩ وباب الايمان والاقسام خبر ٧٦ من كتاب الايمان
(٢) الكافي باب انه لا يحلف الآبالة الخ خبر ١ من كتاب الايمان والنذر والتهذيب باب الايمان والاقسام خبر ٣٢ من كتاب الايمان
(٣) الكافي باب انه لا يحلف الآبالة الخ خبر ٢ من كتاب الايمان

اي عبد الله ﷺ ، وسأذكر الحديث بلفظه في هذا الكتاب في باب الوديعة
إنشاء الله تعالى .

باب الحكم برّد اليمين وبطلان الحق بالنكول

روى أبان عن جميل عن اي عبد الله ﷺ قال اذا أقام المدعى البيّنة فليس

الصلح لانه يمكن ان يكون الشراء بالعين ويكون الربح للمالك ؛ وان يكون في
الذمة ويكون للمشتري فأصلح بينهما بالمناصفة .

باب الحكم برّد اليمين وبطلان الحق بالنكول

اي نكول المدعى عن اليمين المردودة ﴿ روى أبان ﴾ في الموثق كالصحيح
﴿ عن جميل (الى قوله) يمين ﴾ وقد تقدّم الاخبار في ذلك في ذكر خبر شريح
﴿ وان لم يقم البيّنة فردّ عليه ﴾ اي على المدعى ﴿ الذي ادّعى عليه اليمين فأبى ﴾
عن اليمين ﴿ فلاحق له ﴾ ولا خلاف في الحكم بالنكول هنا ولا في الثبوت مع
حلف المدعى بعد رد المنكر ، واما الخلاف فيما اذا نكل المنكر ولم يرّد اليمين
على المدعى هل يحكم الحاكم بنكوله (او) يرّد الحاكم اليمين على المدعى ؟ فالذي
يظهر من الاخبار الحكم بالنكول مع انه لم يرد خبر صريح برّد الحاكم .

ويؤيد معارواه الكليني والشيخ في الصحيح ، عن محمد بن مسلم عن احدهما
(ع) في الرجل يدعى ولا بيّنة له قال : يستحلفه فان ردّ اليمين على صاحب الحق
فلم يحلف فلاحق له (١) .

(١) اورد في الاربعة التي بعده في الكافي باب من لم يكن له بيّنة فبرّد عليه اليمين خبر ١٤١-

والتهذيب باب كيفية الحكم والقضاء خبر ١-٢-٣-٤-٥-٦ والتهذيب باب كيفية القضاء خبر ٨-

عليه يمين وان لم يُقم البينة فردّ عليه الذي ادعى عليه اليمين فأبى فلاحقّ له .

وفي القوي كالصحيح ؛ عن عبيد بن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يدّعي عليه الحق ولا بينة للمدّعي قال : يستحلف او يردّ اليمين على صاحب الحق فان لم يفعل فلاحقّ له .

وفي الصحيح ، عن يونس رواه قال : استخرج الحقوق (او) الحق بأربعة وجوه بشهادة رجلين عدلين فان لم يكن فرجل وامرأتان فان لم تكن امرأتان فرجل ويمين المدّعي ؛ فان لم يكن شاهد فاليمين على المدّعي عليه ، فان لم يحلف وردّ اليمين على المدّعي فهي واجبة (او) فهو واجب عليه ان يحلف ويأخذ حقه فان ابى ان يحلف فلا شيء له .

وفي الحسن كالصحيح ، عن هشام بن سالم عن ابي عبد الله عليه السلام قال : يردّ اليمين على المدّعي وهو مجمل بفسره الاخبار المفسرة واستدل عليه برّد (١) الحاكم اليمين على المدّعي بعمومه ولا عموم له .

وفي القوي عن ابان عن رجل ، عن ابي عبد الله في الرجل يدّعي عليه الحق وليس لصاحب الحق بينة ؛ قال : يستحلف المدّعي عليه فان ابى ان يحلف وقال : انا اردّ اليك عليك لصاحب الحق فان ذلك واجب على صاحب الحق ان يحلف ويأخذ ماله وقد تقدّم وسيجيء الاخبار في ذلك ايضاً .

(١) هكذا في النسخة التي عندنا ولعل الصحيح واستدل به على رد الحاكم الخ

باب الحكم باليمين على المدعى على الميت

حقاً بعد اقامة البيّنة

روى عن ياسين الضرير ، عن عبدالرحمن بن ابي عبدالله قال : قلت للشيخ -
يعنى موسى بن جعفر عليهما السلام أخبرنى عن الرجل يدعى قبل الرجل الحق فلا يكون
له بيّنة بماله ، قال : فيمين المدعى عليه .
فان حلف فلاحق له ، وان ردّ اليمين على المدعى فلم يحلف فلاحق له ؛ فان
كان المطلوب بالحق قدمات واقامت عليه البيّنة فعلى المدعى اليمين بالله الذى لا اله الا
الاهول قدمات فلان وان حقه لمليه .

باب الحكم باليمين على المدعى حقاً

﴿ روى عن ياسين الضرير ﴾ فى القوى كالصحيح مثلهما (١) ﴿ عن عبد
الرحمن بن ابي عبدالله قال قلت للشيخ يعنى موسى بن جعفر عليه السلام ﴾ قوله يعنى
قول الراوى ، لرفع احتمال ابي عبدالله عليه السلام فانه يطلق عليه عليه السلام ايضاً مع كون
الراوى راوياً عنهما ﴿ اخبرنى عن الرجل يدعى قبل الرجل الحق ﴾ اى عنده الحق
﴿ فلا يكون له بيّنة بماله قال فيمين المدعى عليه ﴾ بالفتح اى ثابت (او) بالكسر اى
يمين المدعى ثابت على المدعى عليه والاول اظهر ﴿ فان حلف ﴾ المنكر ﴿ فلا
حق له ﴾ للمدعى ﴿ فعلى المدعى اليمين بالله الذى لا اله الا هو ﴾ اى يحلفه بهذه
العبارة سيّما بالنسبة الى المجوس فانهم مشركون او بالتوصيف من الامام عليه السلام
﴿ لقدمات فلان وان حقه لمليه ﴾ التقييد بهذه العبارة لان الميت لازمة له حتى
يقول : والله ان حقى عليه .

(١) الكافي باب من ادعى على ميت خبر ١ والتهذيب باب كيفية الحكم والقضاء خبر ٦

فإن حلف والأفلاح له لإنا لاندري لعلّه قد أوفاه ببينة لا نعلم موضعهم أو بغير
بينة قبل الموت ، فمن تم صارت عليه اليمين مع البينة ، وإن ادعى بلاينة فلاحق
له لأن المدعى عليه ليس بحق ، ولو كان حيا لالزم اليمين أو الحق أو يراد اليمين ،
فمن تم لم يثبت له حق .

باب حكم المدعين في حق يقيم كل واحد منهما

البينة على أنه له

روى شعيب ، عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام أنه ذكر أن عليا عليه السلام أتاه

﴿ فإن حلف ﴾ المدعى عليه فيها ﴿ والأفلاح له ﴾ والحق به الغائب
والصبي والمجنون للعلة المنصوصة (وفيه) أنه يمكن زوال اعداؤهم بخلاف الميت
مع أنه روى في الغائب أنه يؤدي إليه بكفيل ﴿ وإن ادعى بلاينة فلاحق له ﴾
تعليل لوجوب البينة كاليمين ولاينا في سماع ذلك إذا ادعى العلم على الوارد
فيحلف على نفي العلم .

ويؤيده صحيحة محمد بن الحسن الصفار في ذلك (١) ولا يضر جهالة (ياسين)
لأن الأصحاب تلقته بالقبول ، ويمكن أن يكون وجه عمل الأصحاب تأيده بالصحيحة
وغيرها .

باب حكم المدعين في حق الخ

﴿ روى شعيب ﴾ في الصحيح كالكليني والشيخ ورواه أيضا في الحسن كالصحيح
بدون قول علي عليه السلام وإن لم يذكر المصنف طريقه إليه لأن الظاهر أخذه من كتابه

(١) الظاهر أن المراد بها ما يأتي من المصنف في باب الشهادة على المرأة والله

قوم يختصمون في بغلة فقامت البيّنة لهؤلاء أنّهم اتّجّوها على مذودهم لم يبيعوا ولم يهبوا ؛ وقامت البيّنة لهؤلاء أنّهم اتّجّوها على مذودهم لم يبيعوا ولم يهبوا ، ففضى عليه بها لاكثرهم بيّنة واستحلفهم .

ادمن الكافي كما تقدم مراراً عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه وفيهما قال : سألته عن الرجل يأتي القوم فيدعي داراً في أيديهم و يقيم الذي في يده الدار انه ورنها عن اييه ولا يدري كيف كان امرها فقال : اكثرهم بيّنة سيحلف وتدفع اليه وذكر ان علياً عليه (الى قوله) واستحلفهم وذكر قال : فسألته حينئذ فقلت : أرأيت ان كان الذي ادعى الدار قال : أنّ ابا هذا الذي هو فيها اخذها بغير ثمن ولم يقم الذي هو فيها بيّنة الا انه ورنها عن اييه قال اذا كان امرها هكذا فهي للذي ادعاه واقام البيّنة عليها (١) .

فانظر الى الذي فعله المصنّف بهذا الخبر من التقديم والتأخير والاسقاط والتوجيه ، والذي يظهر من هذا الخبر انه اذا امكن التوفيق بين البيّنتين بوقوع بينهما كما في الصورة الاخيرة ولا شك حينئذ في تقديم بيّنة الخارج لانها تشهد على غصب الاب وبيّنة الداخل تشهد على الارث ولا منافاة بينهما ، وأما في صورة التنا في كالثانية فالترجيح بالاكثرية مسح اليمين وذهب اليه جماعة من الاصحاب .

وذهب جماعة الى ترجيح بيّنة الخارج لقوله عليه البيّنة على المدعى واليمين على المدعى عليه ، وجماعة الى ترجيح بيّنة الداخل لأن البيّنتين اذا تعارضتا ساقتا فبقى اليد للدخل ، والخبر حجة عليهما .

واما في الصورة الاولى فإنه اجتمع فيها البيّنة بالملك المطلق ، وبالسبب

(١) الكافي باب الرجلين يدعيان فيقيم كل واحد منهما البيّنة خبر ١ والتهذيب باب

البيّنتين يتقابلان الخ خبر ٦

قال أبو بصير: و سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يأتي القوم فيدعي داراً في أيديهم ويقيم البيعة ويقيم الذي في يده الدار البيعة أتمها ورثها عن أبيه ولا يدري كيف أمرها ؛ فقال : أكثرهم بيعة يستحلف وتدفع إليه .

الذي هو الارث فذهب جماعة الى تقديم ذى السبب مطلقا ، وجماعة الى تقديم الخارج ، وجماعة الى تقديم الداخل ويظهر من الخبر أن الترجيح بالشهود .
وروى الكليني و الشيخ في الموثق كالصحيح ؛ عن اسحاق بن عمار ، عن ابي عبد الله عليه السلام أن رجلين اختصما الى امير المؤمنين عليه السلام في دابة في أيديهما واقام كل واحد منهما البيعة انها نتجت عنده فأحلفها علي عليه السلام فحلف احدهما وأبى الآخر أن يحلف ففضى بها للحالف فقبل له : فلولم تكن في يد واحد منهما واقاما البيعة ؟ قال احلفهما فايتهما حلف وتكل الآخر جعلتها للحالف فان حلفا جميعاً جعلتها بينهما نصفين ، قيل : فان كانت في يد احدهما واقاما جميعاً البيعة قال اقضى بها للحالف الذي هي في يده (١) .

فيحمل هذا الخبر على التساوى في العدالة والعدد ، والظاهر انه اذا كانت في أيديهما اولم تكن في أيديهما يكون حكمهما سواء ، ولما لم يسأل في الصورة الاولى حلفهما جميعاً ، لم يجب عليه السلام عنه . ويمكن ان يكون قوله عليه السلام (فان حلفا) حكماً لهما واما في الصورة الاخيرة وترجيح ذى اليد فلكون ذى اليد ذا السبب او تعارضهما وتساوقهما .

ومثله ما روي في الموثق كالصحيح ، عن غياث بن ابراهيم ؛ عن ابي عبد الله عليه السلام أن امير المؤمنين عليه السلام اختصم اليه رجلان في دابة وكلاهما اقام البيعة انه اتعجها ففضى بها للذى هي في يده ، وقال : لولم يكن في يده جعلتها بينهما نصفين (٢) .

(١) الكافي باب الرجلين يدعيان فيقيم كل واحد البيعة خبر ٢ والتهذيب باب البيعتين يتقابلان خبر ١

(٢) الكافي باب الرجلين يدعيان الخ خبر ٢ والتهذيب باب البيعتين يتقابلان خبر ٢

قال مصنف هذا الكتاب - رحمه الله - : لو قال الذي في يده الدار : اتها لي وهي ملكي واقام على ذلك بيّنة ، واقام المدعى على دعواه بيّنة كان الحق ان يحكم بها للمدعى لان الله عز وجل انما اوجب البيّنة على المدعى ولم يوجبها على المدعى عليه ، ولكن هذا المدعى عليه ذكر انه ورثها عن ابيه ولا يدري كيف امرها فلهاذا اوجب الحكم باستعلاف اكثرهم بيّنة ودفع الدار اليه .

ويمكن ان يكون الحكم بالمنافسة على سبيل المصالحة كما فعله الشيخ او يكون مختيراً بينه وبين القرعة .

وروى الشيخ في الحسن كالصحيح ، عن منصور قال : قلت لابي عبد الله عليه السلام رجل في يده شاة فجاء رجل فادّعاها و اقام البيّنة المدول انها ولدت عنده ولم يهب ولم يبيع وجاء الذي في يده بالبيّنة مثلهم عدول انها ولدت عنده لم يبيع ولم يهب قال ابو عبد الله عليه السلام حقها للمدعى ولا اقبل من الذي في يده بيّنة لان الله عز وجل انما امر ان يطلب البيّنة من المدعى فان كانت له بيّنة ، والا فيمين الذي هو في يده هكذا امر الله عز وجل (١) .

وبدل ظاهراً على تقديم بيّنة الخارج ولو كان ذا السبب كما ذهب اليه جماعة ويمكن الجمع بالتخيير والحق ان هذه المسئلة من المضلات .
ولكن هذا المدعى عليه ذكر انه ورثها عن ابيه * يعني ان بيّنة شهدت بالسبب فمن ثم تمارضت مع بيّنة الخارج و حكم بالترجيح بالاكثرية والذي يظهر من تنمة هذا الخبر انه يضعف حكم البيّنة والدعوى بهذا لانه معترف بأنه لا يعرف حالها ، ويمكن ان يكون ابوه غصبها ولهذا لم يذكر التهمة لمخالفتها لما ذهب اليه وسيجيء ايضاً الاخبار في ذلك .

(فاما) ما رواه الشيخ في الصحيح ، عن عبد الله بن المغيرة عن السكوني ، عن

ولو ان رجلا ادعى على رجل عقاراً او حيواناً او غيره واقام شاهدين واقام الذى فى يدهما شاهدين واستوى الشهود فى العدالة لكان الحكم ان يخرج الشيء من يدي مالكه الى المدعى لان البينة عليه ، فان لم يكن الشيء فى يدي احد وادعى فيه الخصمان جميعاً فكل من اقام البينة فهو احق به ، فان اقام كل واحد منهما البينة فان احق المدعين من عدل شاهداه ؛ فان استوى الشهود فى العدالة فاكثرهما شهوداً يحلف بالله ويدفع اليه الشيء - هكذا ذكره ابي رضى الله عنه فى رسالته الى .

باب الحكم فى جميع الدعاوى

قال ابي - رضى الله عنه - فى رسالته الى : اعلم يا بنى ان الحكم فى الدعاوى

جعفر ، عن ابيه عن آبائه عن على عليهم السلام انه قضى فى رجلين ادعىا بغلة فاقام احدهما شاهدين والاخر خمسة فقال لصاحب الشهود الخمسة خمسة اسهم واصحاب الشاهدين سهمان (١) .

فحمله الشيخ على الاستصلاح دون من الحكم لانه الحكم للخمسة باعتبار الكثرة .

باب الحكم فى جميع الدعاوى الخ

والمدعى من يترك لو ترك الخصومة ، (وقيل) من يدعى خلاف الاصل ، (وقيل) من يدعى خلاف الظاهر - والمنكر فى مقابله ، والغالب التوافق ، وقد يظهر فائدة الخلاف فيما اذا اسلم الزوجان قبل الدخول واختلعا ، فقال الزوج : اسلمنا معاً والنكاح باق بيننا وقالت المرأة على التعاقب ولا نكاح بيننا ، (فان قلنا) ان المدعى من لو ترك ترك فالمرأة المدعية والزوجة مدعى عليه لانه لا يترك لو ترك

كلّها ان البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه .
فان نكل عن اليمين لزمه الحق : فان ردّ المدعى عليه اليمين على المدعى

فانها تزعم انفساخ النكاح فيحلف ويحكم باستمرار النكاح اذا حلف ، (وان قلنا)
ان المدعى من يخالف قوله الظاهر ، فالزوج هو المدعى لان التساوى الذى يزعمه
امر خفى خلاف الظاهر والمرأة مدعى عليها لموافقها الظاهر فتحلف : فاذا حلفت
حكم بارتفاع النكاح (و إن قلنا) ان المدعى هو الذى يذكر خلاف الاصل
فالمرأة مدعية ايضاً لان الاصل عدم تقدم احدهما على الآخر الى غير ذلك من
الصور النادرة .

واما ان البينة على المدعى فقد تقدم من الاخبار ما يدل عليه ؛ ويدل عليه ايضاً ما رواه
الكلينى والشيخ فى الحسن كالصحيح عن الحلبي وجميل وهشام ، عن ابي عبدالله عليه السلام
قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : البينة على المدعى واليمين على من ادعى عليه (١) .

و فى الموثق كالصحيح (وسيجىء فى الصحيح ايضاً) عن ابي بصير عن ابي
عبدالله عليه السلام قال : ان الله حكم فى دماءكم بغير ما حكم به فى اموالكم ، حكم فى
اموالكم ان البينة على من ادعى واليمين على من ادعى عليه لكيلا يبطل (او) يبطل
دم امرئ مسلم ومنيحى ايضاً .

﴿ فان نكل ﴾ (٢) المدعى عليه ﴿ عن اليمين لزمه الحق ﴾ بمجرّد النكول
ولا يحتاج الى ان يرّد الحاكم اليمين على المدعى ؛ وذكر الاصحاب ان الحاكم يقول

(١) اورده والذى بعده فى الكافى باب ان البينة على المدعى الخ خبر ٢٠١-٢٠٢ والتهذيب باب

كيفية الحكم والقضاء خبر ٥٠٢-٥٠٣

(٢) اعلم ان عبارة الرسالة عبارة الفقه الرضوى - وفيه اذا لم يكن للمدعى شاهدين

وفى المتن شاهدان والتعبير من النسخ منه رحمه الله تعالى حفره الله مع الائمة عليهم السلام .

اذالم يكن للمدعى شاهدان فلم يحلف فلاحق له الآ فى الحدود فلا يمين فيها ، وفى الدم فان البيّنة على المدعى عليه واليمين على المدعى لئلا يبطل دم امرىء مسلم.

له : إن حلفت ، والأجعلتك ، نا كلاثلاث مرات استظهاراً ولم تقف الى الآن على خبر يدل عليه وقد تقدم من الاخبار المستفيضة ما يدل على الحكم بمجرد النكول وسيجيء خبر الاخرس ايضاً ، وقد تكلمنا على ذلك فيما سبق ، وذكر الاصحاب ان الاحوط الرد (وفيه) نظر ﴿ فان رد المدعى الخ ﴾ وقد تقدم الاخبار فى ذلك وهو اجماعى ﴿ الآفى الحدود فلا يمين فيها ﴾ لانها من حقوق الله تعالى ومبناها على التخفيف .

ويدل عليه ما رواه الكلينى (وقال : عدة من اصحابنا) ورواه الشيخ فى الصحيح عن محمد بن ابي عمير ، عن بعض اصحابنا ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : جاء رجل الى امير المؤمنين عليه السلام برجل و قال : يا امير المؤمنين هذا قد ذفنى فقال له : الك بيّنة ؟ فقال : لا ، ولكن استحلفه فقال امير المؤمنين عليه السلام : لا يمين فى حد ولا قصاص فى عظم (١) .

وروى الشيخ فى الموثق كالصحيح ، عن اسحاق بن عماد ، عن جعفر ، عن ابيه (ع) ان رجلاً استعدى (اى استنصر) علياً عليه السلام على رجل ، فقال : انه اقترى على فقال على عليه السلام للرجل فعلت ما فعلت ؟ فقال : لا ، ثم قال عليه السلام للمستعدى : الك بيّنة ؟ قال : فقال : مالى بيّنة فاحلفه لى قال على عليه السلام ما عليه يمين (٢) ﴿ وفى الدم ﴾ اى الآفيه ﴿ فان البيّنة على المدعى عليه ﴾ بأن يقيمها على النفى اذا لم يكن ﴿ واليمين على المدعى ﴾ بالقسامة ﴿ لئلا يبطل دم امرىء مسلم ﴾ وسيجيء حكمها فى القسامة انشاء الله .

(١) الكافى باب انه لا يمين فى حد خبر ١ من كتاب الحدود والتهذيب باب الحدف

القرية والسب الخ خبر ٧٣ من كتاب الحدود

(٢) التهذيب باب من الزيادات فى القضايا والاحكام خبر ٧٥

باب الشهادة على المرأة

روى عن علي بن يقطين عن أبي الحسن الأول عليه السلام قال : لا بأس بالشهادة على اقرار المرأة وليست بمسفرة اذا عرفت بعينها او يحضر من عرفها ، ولا يجوز عندهم ان يشهد اليهود على اقرارها دون ان تسرفينظر اليها .

باب الشهادة على المرأة

﴿ روى عن علي بن يقطين ﴾ في الصحيح وهما في الحسن عنه (١) ﴿ عن أبي الحسن الاول عليه السلام ﴾ وهو موسى بن جعفر ، (ع) فان امير المؤمنين عليه السلام وان كان مكنتى بأبي الحسن لكننا معشر الامامية لا نكتبه به ، بل نلقبه بامير المؤمنين عليه السلام كما لقبه الله تعالى وهو من خصائصه كما تقدم ﴿ وليست بمسفرة ﴾ اى كانت متنقبة او من وراء الستور لا ينظر الى وجهها اذا عرفت بعينها بأن يعلم الشاهداتهاى او يحضر من يعرفها من العدلين او المدلل المحفوف بالقرائن الموجبة للعلم .
﴿ ولا يجوز عندهم ﴾ اى العامة و هو باطل لان المدار على العلم ، وفى فى ولب بدله (فاما ان لا تعرف بعينها ولا يحضر من يعرفها فلا يجوز للشهود ان يشهدوا عليها وعلى اقرارها دون ان تسفر و ينظروا اليها) - وهو الاصول (٢) فاذا نظروا اليها حين التحمل وجب ان ينظروا اليها ايضاً حين الاقامة فان علموا ان تلك

(١) الكافى باب الرجل يشهد على المرأة ولا ينظر الى وجهها خبر ١ و التهذيب

باب البيئات خبر ٦٩

(٢) فان العامة حكموا بجواز اسفارها لوجهها مطلقاً والرواية المنقولة من الكافى والتهذيب قد تضمنت جواز الاسفار والنظر اليها اذا لم تعرف بعينها ولم يكن هناك من يعرفها بسماع الصوت او وجود المحرم مثلاً وهو اليق بها ووافق بعموم النص فى آية النص كما لا يخفى والله العالم .

وكتب محمد بن الحسن الصفار - رضى الله عنه - الى ابي محمد الحسن بن على عليه السلام في رجل اراد ان يشهد على امرأة ليس لها بمحرم هل يجوز له ان يشهد عليها من وراء الستر ويسمع كلامها اذا شهد عدلان انها قلانة بنت فلان التي تشهدك وهذا كلامها ، اولا تجوز الشهادة عليها حتى تبرز وتثبتها بعينها ؟ فوقع عليه السلام : تنقب وتظهر للشهود ان شاء الله ، وهذا التوقيع عندي بخطه عليه السلام .

باب ابطال الشهادة على الجيف والربا وخلاف السنة

المرأة هذه وكان في باله فليشهد والأفلا - وهذا من المواضع التي يجوز النظر اليها للضرورة :

✽ وكتب محمد بن الحسن الصفار ✽ في الصحيح كالشيخ (١) ✽ في رجل اراد ان يشهد ✽ بالتحمل ✽ على امرأة ليس لها بمحرم ✽ يفهم من تقريره عليه السلام عدم جواز النظر الى وجه الاجنبية كالسابق ✽ هل يجوز له ان يشهد عليها من وراء الستر ✽ اذالم يعرفها الا بالعدلين ✽ حتى تبرز وتثبتها ✽ ويعلمها ✽ بعينها ✽ بشخصها ✽ فوقع عليه السلام ✽ وكتب فرماناً ✽ تنقب وتظهر للشهود ان شاء الله ✽ يكتب للتيمن ، والظاهر حملة على التقية او الاستحباب لزيادة المعرفة بشخصها من رؤيتها ✽ وهذا التوقيع عندي بخطه عليه السلام ✽ يظهر انهم كانوا يتباهون بالمكاتيب فما اشتهرين المتأخرين من ضعفها ضعيف لما سيجي .

باب ابطال الشهادة على الجيف

الظلم ✽ او الجنف ✽ بالجيم الميل كما قال تعالى : فمن خاف من موص

روى اسماعيل بن مسلم عن الصادق جعفر بن محمد ، عن ابيه (ع) انه قال : تبطل الشهادة في الربا والحيف ، و اذا قال الشهود : انا لا نعلم خل سبيلهم ، و اذا علموا عزّزهم .

وفي رواية عبد الله بن ميمون عن الصادق جعفر بن محمد ، عن ابيه (ع) قال جاء رجل من الانصار الى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله : احب ان تشهد لي على نخل نعلتھا ابني قال : مالك ولد سواء قال : نعم ، قال : فمحلّتهم كما نعلتھا قال : لا ، قال : فانّا معاشر الانبياء لا نشهد على الحيف

جنفاً (١) وخلاف السنة بأن يكون بدعة حراماً .

﴿ روى اسماعيل بن مسلم ﴾ السكوني في القوي ﴿ تبطل الشهادة في الربوا ﴾ بل يعرّم لماسيجي من لعن شاهدي الربوا ، وروى الشيخ في الصحيح ، عن محمد بن الحسن الصفار قال : كتبت الى الاخير عليه السلام : رجل يكون له على رجل مائة درهم فيلزمه فيقول له انصرف اليك الى عشرة ايام واقضى حاجتك ، فان لم انصرف فلك على الف درهم حالة من غير شرط و اشهد بذلك عليه ثم دعاهم الى الشهادة ، فوقع عليه السلام لا ينبغي لهم ان يشهدوا الا بالحق و لا ينبغي لصاحب الدين ان يأخذ الا الحق انشاء الله (٢) ﴿ والحيف ﴾ الظلم والجنف وهو الميل الى الباطل في الوصية وغيرها ﴿ و اذا قال الشهود انا لا نعلم ﴾ انه ربوا او حيف حين شهدنا عليه ﴿ خل سبيلهم ﴾ لانهم كانوا معذورين ﴿ و اذا علموا عزّزهم ﴾ الحاكم .

﴿ وفي رواية عبد الله بن ميمون ﴾ في الحسن كالصحيح ﴿ فانّا معاشر الانبياء لا نشهد على الحيف ﴾ والظاهر كراهته لانه عليه السلام نفى الشهادة عنهم عليهم السلام ولو كان حراماً لمنعه عنه ، مع انه سيجي الاخبار الصحيحة الدالة على جواز تفضيل بعضهم على بعض .

وفي رواية ابي الحسين محمد بن جعفر الأسدي - رضى الله عنه - قال الصادق عليه السلام : لا تشهد على من يطلق لغير السنة .

باب الشهادة على الشهادة

قال الصادق عليه السلام اذا شهد رجل على شهادة رجل فان شهادته تقبل وهي نصف شهادة ؛ وان شهد رجلان عدلان على شهادة رجل فقد ثبت شهادة رجل واحد .

و روى غياث بن ابراهيم ؛ عن جعفر بن محمد عن أبيه عليهما السلام ان علياً عليه السلام كان لا يجيز شهادة رجل على شهادة رجل الا شهادة رجلين على شهادة رجل .

وفي رواية ابي الحسين عليه السلام في الصحيح عليه السلام قال الصادق عليه السلام ارسله عنه لعدم ملاقاته له عليه السلام وسيجيء في الطلاق .

باب الشهادة على الشهادة

قال الصادق عليه السلام : اذا شهد رجل على شهادة رجل عليه السلام الظاهر انه على سبيل المثال والآل المرأة ايضاً كذلك عليه السلام فان شهادته تقبل وهي نصف شهادة عليه السلام لكنه لا يفيد ولا يصح انضمام اليمين اليه ايضاً كما في شاهد الاصل لكنها جزء العلة : فاذا انضم اليها شهادة رجل آخر يصير بمنزلة شاهد واحد لكنهما اذا شهدا على جماعة ، ثبت بهما شهادتهم جميعاً .

و روى غياث بن ابراهيم عليه السلام في الموثق كالصحيح كالشيخ عن طلحة بن

وروى عن عبدالله بن سنان ، عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله ، عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل يهد على شهادة رجل فجاء الرجل فقال : انى لم أشهده قال : تجوز شهادة اعدلهما ؛ وان كانت عدالتهما واحدة لم تجز شهادته .

زيد (١) وهو كالسابق .

✽ وروى عبدالله بن سنان ✽ في الصحيح كالكليني والشيخ (٢) ✽ عن عبد الرحمن ✽ والصواب وعبد الرحمن ✽ بن ابي عبدالله ✽ ايضاً في الصحيح وهما في القوي كالصحيح عنه (٣) ✽ عن ابي عبد الله ✽ روى الكليني والشيخ في الصحيح عن عبدالله بن سنان كما في المتن وهما في القوي كالصحيح عن عبد الرحمن مثله الى قوله اعدلهما (٤) .

والظاهر ان تبديل الواو (بمعن) من النسخ ، وعلى اى حال فالحديث صحيح ويدل على انه لو تعارض الاصل والفرع يقدم الاعدل ، واشتد شكك بعض الاصحاب بانه يشترط في قبول الفرع تعذر الاصل فكيف يجتمع معه ، واجيب بانه يمكن تعذر الوصول حين الشهادة ، فلما شهد حضر الاصل وانكر وينبغي ان يقره (لم اشهده) بالافعال لمتحقق التعارض بأن يقول الاصل جزماً على سبيل شهادة النفي او من باب علم يعلم ويكون المراد الجزم ايضاً لانه ليس في بالي فانه حينئذ يقدم الفرع ✽ لم تجز شهادته ✽ اى الفرع ونسقط المتعارض ، ويمكن القول بالقرعة لكنه لم يقل به على الظاهر احد لكونها على خلاف الاصل فيعمل بالمتيقن .

(١-٢) التهذيب باب البيّنات خبر ٧٢-٧٣

(٣) الكافي باب (بلا عنوان) بمد (باب شهادة اهل الملل) خبر ٢ والتهذيب باب

البيّنات خبر ٧٣

(٤) الكافي باب (بلا عنوان) كما في السابق خبر ١ والتهذيب باب البيّنات خبر ٧٣

كما تقدم

وسأل صفوان بن يحيى ابا الحسن عليه السلام عن رجل أشهد أجيره على شهادة ثم فارقه أتجوز شهادته بعد أن يفارقه؟ قال : نعم ، قلت : فيهودى أشهد على شهادة ثم اسلم أتجوز شهادته ؟ قال : نعم .

وروى الملاء عن محمد بن مسلم قال : سألت ابا جعفر عليه السلام عن النمي والعبد يُشهادان على شهادة ثم يسلم النمي ويعتق العبد أتجوز شهادتهما على ما كانا أشهدا عليه ؟ قال : نعم اذا علم منهما بعد ذلك خير جازت شهادتهما .

وروى غياث بن ابراهيم : عن جعفر بن محمد ، عن ابيه عليهما السلام

﴿ وسأل صفوان بن يحيى ﴿ في الحسن كالصحيح والشيخ في الصحيح (١) و يدل على عدم قبول شهادة الاجير حال كونه اجيراً و قبوله بعد المفارقة ظاهراً للتقرير . ويمكن ان يقال انه سأل عن حاله بعد المفارقة فقال يجوز بلا كراهية ، و يكفي في المفهوم هذا القدر مع ضعف دلالة المفهوم . لكن في اليهودى يصح مفهومه لامن حيث المفهوم بل من الآيۃ والاخبار كما تقدم ، ولا مناسبة لهذا الخبر مع تأليه بهذا الباب و كان ينبغي ذكرهما سابقاً ، والظاهر ان المصنف فهم من قوله (اشهد اجيره) على شهادة ذلك وهو اوضح .

﴿ و روى الملاء ﴿ في الصحيح ﴿ عن محمد بن مسلم (الى قوله) خير ﴿ اى عدالة ﴿ جازت شهادتهما ﴿ وهو كالسابق ، لكن المفهوم هنا اقوي ويحمل في العبد على التقية مع معارضته للمنطوق ﴿ و روى غياث بن ابراهيم ﴿ في الموثق كالصحيح كالشيخ (٢) لان مبنى الحدود على التخفيف ويؤيده ما رواه الشيخ في الموثق عن طلحة بن زيد عن ابي عبدالله عن ابيه عن علي (ع) انه كان لا يجيز شهادة على شهادة في حدّ

قال ، قال على عليه السلام : لا تجوز شهادة على شهادة في حد ، ولا كفالة في حد .

و روى عن محمد بن مسلم عن الباقر ابي جعفر عليه السلام في الشهادة على شهادة الرجل وهو بالحضرة في البلد ، قال : نعم ولو كان خلف سارية ، ويجوز ذلك اذا كان لا يمكنه ان يقيمها لعله تمنعه من أن يحضر ويقيمها ؛ فلا بأس باقامة الشهادة على شهادته .

وروى عمرو بن جميع ؛ عن ابي عبد الله عن ابيه (ع) قال : أشهد على شهادتك من ينصحك ، قالوا : اصلحك الله كيف يزيد وينقص ؛ قال لا ولكن من يحفظها عليك ولا تجوز شهادة على شهادة على شهادة .

﴿ وروى عن محمد بن مسلم ﴾ في القوي كالصحيح ، كالشيخ ، ويدل على جواز الشهادة على الشهادة و ان كان حاضراً اذا لم يمكنه الاقامة - (فاما) ما رواه الشيخ في الموثق كالصحيح عن غياث بن ابراهيم ، عن جعفر عن ابيه ان علياً عليه السلام قال : لا قبل شهادة رجل على رجل حتى وان كان باليمن (فمحمول) على التقية ، ويمكن حمله على انه لا قبل شهادة رجل واحد ، بل يحتاج الى عدلين على عدل .

﴿ وروى عمرو بن جميع ﴾ في الضعيف ﴿ أشهد على شهادتك من ينصحك ﴾ اي من يريد الخير لك ﴿ قالوا ﴾ جماعة من الحاضرين ﴿ كيف ﴾ اي كيف ينصح ﴿ يزيد وينقص ﴾ حتى يكون نافعاً عند الاداء كما في الشهادة على اجر المتعة عندهم و كيف يزيد وينقص مع عدم جوازهما والنصح لا يكون الا هكذا ﴿ قال لا ﴾ يزيد و لا ينقص او ما أردت ما فهمت ﴿ ولكن من يحفظها ﴾ اي الشهادة عليك ليدكرك و لا تنسى ﴿ ولا تجوز شهادة ﴾ بمرتين يمكن ان يكون من كلام المصنف وهو الاظهر .

باب الاحتياط في اقامة الشهادة

روى عن علي بن غراب عن ابي عبد الله عليه السلام قال: لا تشهدن على شهادة حتى تعرفها كما تعرف كفك .

و روى عن علي بن سويد قال : قلت لأبي الحسن الماضي عليه السلام يشهدني

وأن يكون من نعمة الخبر، وعلى أي حال عمل به الأصحاب وإن ضعف الخبر أو كان مرسلاتها على خلاف الأصل عمل عليه في المتيقن وهو ما كان بمرتبة واحدة وإن احتمل دخوله في العموم فإنها أيضاً شهادة على شهادة أو انجبر ضعفه بعمل الأصحاب .

باب الاحتياط في اقامة الشهادة

بان لا يشهد ما لم يعلمه يقيناً ﴿ روى عن علي بن غراب ﴾ في القوي مثلها عن ابي عبد الله عليه السلام (١) ﴿ قال لا تشهدن على شهادة ﴾ أي مشهود به مجازاً شايعاً كما تقدم ﴿ حتى تعرفها كما تعرف كفك ﴾ ويدك ، والتخصيص بها لظهورها وعدم مستوريتها .

﴿ وروى عن علي بن سويد ﴾ في الصحيح ، ورواه الكليني في الصحيح عن اسماعيل بن مهران وهما في القوي ، عن علي بن سويد (٢) ﴿ قال قلت لأبي الحسن الماضي عليه السلام

(١) الكافي باب الرجل ينسى الشهادة ويمر فخطه بالشهادة خبر ٣ و التهذيب باب

البيئات خبر ٨٤

(٢) الكافي باب كتمان الشهادة خبر ٣٤٣ و التهذيب باب البيئات خبر ١٩٤ ولكن

لفظ الحديث في (في وب) هكذا وسألته عن الشهادات لهم قال : فاقم الشهادة في مزوجك ولو على نفسك أو الوالدين أو الأقربين فيما بينك وبينهم فإن خفت على أخيك ضيقاً فلا .

هؤلاء على اخواني؟ قال: نعم أقم الشهادة لهم وإن خفت على اخيك ضرراً
قال مصنف هذا الكتاب - رحمه الله - هكذا وجدته في نسختي ، ووجدت
في غير نسختي (وإن خفت على اخيك ضرراً فلا) ومعناها قريب و ذلك انه اذا
كان لكافر على مؤمن حق وهو مؤسر ملئى به وجب اقامة الشهادة عليه بذلك ، وإن
كان عليه ضرر ينقص من ماله ، ومتى كان المؤمن معسراً وعلم الشاهد بذلك فلا تحل
له اقامة الشهادة عليه وادخال الضرر عليه بأن يجلس او يخرج عن مسقط رأسه او
يخرج خادمه عن ملكه .

وهكذا لا يجوز للمؤمن ان يقيم شهادة يقتل بها مؤمن بكافر ومتى كان
غير ذلك فيجب اقامتها عليه ، فإن في صفات المؤمن الا يحدث امانة الأصدقاء ،
ولا بكنتم شهادة الأعداء .

وروى عن عمر بن يزيد قال : قلت لابي عبد الله عليه السلام : رجل يشهدني على الشهادة
فأعرف خطي وخائفي ولا اذكر من الباقي قليلاً ولا كثيراً ، فقال اذا كان صاحبك

يشهدني هؤلاء العامة ﴿ على اخواني ﴾ من الامامية ﴿ قال نعم ﴾ (الى قوله) ضرراً ﴿
وفيها (قال : نعم فاقم الشهادة لله ولو على نفسك او والدين والاقرين فيما بينك و
بينهم فان خفت على اخيك ضيماً فلا) والضيم الضرر على الغير ، وتقدم ﴿ ومعناها
قريب ﴾ اى يمكن اصلاحه و الا فهما ضدان ﴿ ان لا يحدث امانة ﴾ اى ما
اتمنى عليه ﴿ الاصدقاء ولا بكنتم شهادته الاعداء ﴾ اى يشهد لهم وان كانوا اعدائه
روى ذلك بطرق كثيرة في الكافي وغيره .

﴿ وروى عن عمر بن يزيد ﴾ فى الصحيح كالكليني والشيخ (١) وطرحه اكثر
الاصحاب ، ويمكن حمله على حصول العلم الثانى بالخبر المحفوف بالقرائن ان حصل
وحصوله غالبى ولا منافاة بينه وبين غير ممن الاخبار .

ثقة وممك رجل ثقة فاشهد له .

وروى انه لا تكون الشهادة الا بعلم ، من شاء كتب كتاباً (١) ونقش
خاتماً .

﴿ وروى انه الخ ﴾ روياء في القوي عن السكوني ، عن ابي عبدالله عليه السلام
قال : قال رسول الله ﷺ : لا تشهد بشهادة لا تذكرها فإنه من شاء كتب كتاباً ونقش
خاتماً (١) اي مثل خطك وخاتمك .

وروياء في الصحيح عن الحسين بن سعيد قال : كتب اليه جعفر بن عيسى ؛ جعلت
فداك جائني جيران لنا بكتاب زعموا أنهم أشهدوني على ما فيه ، وفي الكتاب اسمي
بخطي قد عرفته ولست اذكر الشهادة وقد دعوني اليها فأشهد لهم على معرفتي ان
اسمي في كتاب ولست اذكر الشهادة اولاً تجب لهم الشهادة على حتى اذكرها ، كان
اسمي في كتاب بخطي اولم يكن فكُتِب : لا تشهد (٢) .

فاما الشهادة على الايمان فالظاهر انه يكفي فيها ان يكون ظاهر المشهود له
الايمان لما روياء في الصحيح ، عن ابراهيم بن ابي البلاد عن سعد الاسكاف قال :
لا علمه الا قال : عن ابي جعفر عليه السلام قال : كان في بني اسرائيل عابد فأعجب به
داود عليه السلام فأوحى الله عز وجل اليه لا يُعجبك شيء من امره فإنه مُراءٍ قال : فمات الرجل
فأتى داود عليه السلام وقيل له : مات الرجل فقال داود : ادفنوا صاحبكم قال فانكرت
بنو اسرائيل وقالوا كيف لم يحضره ؟ قال فلما غل قام خمسون رجلاً فشهدوا بالله ما يعلمون
منه الاخير اقال فلما صلوا عليه قام خمسون آخرون فشهدوا بالله ما يعلمون منه الاخير اقلما
دفنوه قام خمسون فشهدوا بالله ما يعلمون منه الاخير فأوحى الله عز وجل الي داود عليه السلام :
ما منمك أن تشهد فلاناً ؟ فقال داود : يا رب الذي اطلعتني عليه من امره قال فأوحى

(٢-١) الكافي باب الرجل ينسى الشهادة ويعرف خطه خبر ٢-٢ والنهذب باب

باب شهادة الوصي للميت وعليه دين

كتب محمد بن الحسن الصفار - رضى الله عنه - الى ابي محمد الحسن بن علي (ع) هل تقبل شهادة الوصي للميت بدين له على رجلٍ مع شاهد آخر عدل؟ فوقع **بالتصريح** : اذا شهد معه آخر عدل فعلى المدعى يمين .

الله تعالى اليه ان ذلك كذلك ولكنه قد شهد قوم من الاحبار والرهبان ما يعلمون منه الآخر فأجزت شهادتهم عليه وغفرت له علمي فيه (١) .
وان احتمل ان يكون شهادتهم بالعلم لانهم ما كانوا يعلمون انه مرأه :
لكن ورد اخبار من طرفهم ان الشهود شهدوا على طراد هكذا و غفر الله له بمجرد القول ، وهو مناسب لرحمته وكرمه .

باب شهادة الوصي للميت وعليه بدين

كتب محمد بن الحسن الصفار رضى الله عنه في الصحيح كالكليني والشيخ (٢) الى ابي محمد الحسن بن علي العسكري **بالتصريح** (الى قوله) يمين **بالتصريح** اي لا تقبل شهادته فيما هو وصي فيه ولا يمين على الوصي لاثبات مال الطفل بل البالغ يحلفون ويأخذون الصباة ان كانوا والطفل يحلف حين يبلغ ويأخذ نصيبه .
بالتصريح وكتب اليه (الى قوله) شهادته **بالتصريح** اما بالنسبة الى الكبير فلا ريب في القبول ، واما بالنسبة الى الصغير فيحمل على ما ليس بوصي فيه او على وجوب الشهادة وان لم تقبل كما في الفاسق .

(١) الكافي باب النوادر خبر ١١ والتهذيب باب البيئات خبر ١٦٧

(٢) الكافي باب شهادة الشريك والاجير والوصي خبر ٣ والتهذيب باب البيئات

وكتب اليه أيجوز للوصي ان يشهد لو ارث الميت صغيراً او كبيراً بحق له على الميت او على غيره وهو القابض لسوارث الصغير وليس للكبير بقابض ؟ فوقع عليه السلام : نعم وينبغي للوصي ان يشهد بالحق ولا يكتم شهادته .
وكتب اليه او تقبل شهادة الوصي على الميت بدين مع شاهد آخر عدل ؟ فوقع عليه السلام : نعم من بعد يمين .

باب النهي عن احياء الحق بشهادات الزور

سئل ابو عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون له على الرجل حق فيجمعده حقه ويحلف ان ليس له عليه شيء وليس لصاحب الحق على حقه بيّنة ، أيجوز له احياء حقه بشهادة الزور اذا خشي ذهاب حقه ؟ قال : لا يجوز ذلك لعلّة التدليس

✽ وكتب اليه (الى قوله) من بعد يمين ✽ اما قبول شهادته فلكونها على الميت لاله (وامّا) اليمين فللاستظهار لما كان الدعوى على الميت ؛ ويمكن اداؤه مع عدم علم الوصي او الوارث او ابرائه فيحلف على بقاء الحق .

باب النهي عن احياء الحق بشهادات الجور

✽ سئل ابو عبد الله عليه السلام ✽ رواه الكليني والشيخ في الصحيح ، عن بونس ، عن بعض اصحابه عنه عليه السلام (١) ✽ قال : لا يجوز ذلك لعلّة التدليس ✽ وفي (رؤي) (التدليس وكذا في بعض نسخ ب، وبخط الشيخ رحمه الله التدليس باليائين، وبانثون من الدس وبالياء بمعنى الذل وباللام اخفاء الحق، والنون احسن .

(١) الكافي باب في الشهادة لاهل الدين خبر ١ والتهذيب باب البيّنات خبر ٩٨

وهذا في رواية يونس بن عبد الرحمن عن بعض اصحابه عن ابي عبد الله عليه السلام :

باب نوادر الشهادات

قال الصادق عليه السلام اذا دفنت في الارض شيئاً فأشهد عليها فانها لا تؤدى اليك شيئاً.

وروي في القوي عن الحكم اخي ابي عقيلة قال : قلت لابي عبد الله عليه السلام : ان لي خصماً يشكّر علي بالشهود الزور وقد كرهت مكافاته مع اني لا أدري أ يصلح لي ذلك ام لا ؟ قال فقال لي : اما بلغك عن امير المؤمنين عليه السلام انه كان يقول لا تؤسروا انفسكم واموالكم بشهادات (بشهادة - يب) الزور ما (فما - خ كا) على امرئ من وكف (اي نقص) في دينه ولا مانع من ربه ان يدفع ذلك عنه كما انه لودفع بشهادته عن فرج حرام او سفك دم حرام كمان ذلك خيراً له وكذلك مال المرأة المسلم (١) - اي يجوز دفع الظلم عن نفسه و عن غيره بشهادة الزور لا جلب النفع بها .

باب نوادر الشهادات

قال الصادق عليه السلام اذا دفنت في الارض شيئاً فأشهد عليه السلام من الاشهاد عليها فانها لا تؤدى اليك شيئاً عليه السلام لانه كثيراً ما ينسى او يموت ولا يطلع عليه الوارث ويضيع حقهم ، ويمكن ان يكون المراد به المبالغة في الاشهاد فان الغالب على الناس انكار الماله مع عدم الشهود ولهذا قال تعالى : (وأشهدوا اذا تبايعتم) (٢) وفي المدينة واستشهدوا شهيدين من رجالكم فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان (٣) الى غير ذلك من الآيات والاخبار .

(١) الكافي باب النوادر خبر ٣ من كتاب الشهادات والتهذيب باب البيئات خبر ١٠٣

الى قوله خيراً له

(٢ - ٣) البقرة - ٢٨٢

وقال عليه السلام : أول شهادة شهد بها بالزور في الاسلام شهادة سبعين رجلا حين انتهوا الى الماء الحوثب فنبحتهم كلابها فأرادت صاحبته الرجوع وقالت سمعت رسول الله ﷺ يقول لازواجه إن احدا كنّ تنبعاها كلاب الحوثب في التوجه الى قتال وصيى على بن ابي طالب عليه السلام فشهد عندها سبعون رجلا أن ذلك ليس بماء الحوثب فكانت اول شهادة شهد بها في الاسلام بالزور

وقيل للصادق عليه السلام إن شريكاً يردّ شهادتنا فقال لا تذلو أنفسكم قال مصنف هذا الكتاب رحمه الله - ليس يريد عليه السلام بذلك النهي عن اقامتها لأن اقامة الشهادة واجبة إنما يعنى بها تحملها يقول لا تتحملوا الشهادات فتذلو أنفسكم

واختلف الاصحاب في غير الطلاق في أن الإشهاد هل هو على الاستصحاب او للإرشاد في امر الدنيا ثلثا بضيع حقهم ويحصل التنازع ولا ريب في انه لو توى القرية وامتنال الامر يثاب عليه ، اما الخلاف في انه عبادة مشروطة بالنية حتى لو لم ينو لم يحصل الامتنال ام لا ؟ والظاهر عدم الاشتراط .

وقال عليه السلام الصادق عليه السلام ﴿ أول شهادة (الى قوله) رجلا ﴾ الظاهر ان المراد به الاولية بهذا الاجتماع العظيم او الاضافية والآفهاداتهم بالزور قبل هذا كان اكثر من ان تحصى وليس هذا أول قارورة كسرت في الاسلام كما هو ظاهر لمن تتبّع السير والاختبار وهذا الخبر أيضاً من المتواترات ونقلوا في معجزات رسول الله ﷺ ونقل صاحب النهاية والقاموس وغيرهما (والحوأب) ككوكب منزل بين مكة والبصرة (والنباح) اصوات الكلاب (والساحبة) عايشة الخارجية على على بن ابي طالب عليه السلام في وقعة الجمل .

وقيل للصادق عليه السلام ﴿ رواء الشيخ في الصحيح عن ابن ابي عمير عن محمد بن ابي حمزة عن ذكره عن ابي عبد الله (ع) قال ؛ قلت له (او قلنا له) ﴾ ان شريكاً ﴿

باقامتها عند من يردّها .

وقد روى عن ابي كهمس انه قال : تقدّمت الى شريك في شهادة لزمّتنى فقال لى : كيف اجيز شهادتك و انت تنسب الى ما تنسب اليه قال ابو كهمس فقلت وما هو قال : الرضى ، قال : فبكيت ثم قلت نسبّتنى الى قوم اخاف الا اكون منهم فأجاز شهادتى .

وقد وقع مثل ذلك لابن ابي يعفور ولفضيل سكرة

من قضاء الطمة ﴿ يردّ شهادتنا ﴾ للتشيع قال ﴿ فقال : لا نذلّوا انفسكم ﴾ (١) اى لا يجب التحمل ولا الاقامة لان الغرض من الشهادة اثبات الحق ولا يثبت مع حصول الذلة وهو منهى عنه لكن المصنّف حمل على التحمل واوجب الشهادة ولولم يمنع والعموم يدفعه مع انه لم يرد خبر يدل على وجوب الشهادة حينئذ والعمومات منجوبة بذلك والاحتياط معه

﴿ قد روى ﴾ الظاهر انه استشهد به على الوجوب بفعل الصحابي او بامكان القبول كما وقع والظاهر انه لم يفهم مراده او فهم ورحمه لبكائه ﴿ و قد وقع مثل ذلك لابن ابي يعفور ولفضيل سكرة ﴾ لقب لعروى الكليني والشيخ في القوي عن ابن ابي يعفور قال : لزمته شهادة فشهد بها عند ابي يوسف القاضي فقال : ابو يوسف : ما عسيت أن اقول فيك يا ابن ابي يعفور و انت جارى ما علمتك الاصدوقاً طویل الليل ولكن تلك الخصلة قال وما هي ؟ قال : ميلك الى الترفض (اى رفض الصحابة او التشيع) فبكى ابن ابي يعفور حتى سالت دموعه ثم قال : يا ابا يوسف تنسبني الى قوم اخاف ان لا اكون منهم قال فأجاز شهادته (٢)

(١) التهذيب باب البيّنات خبر ١٨٠

(٢) الكافي باب النوادر خبر ٩ من كتاب الشهادات والتهذيب باب البيّنات خبر ١٦٦

باب الشفعة

روى طلحة بن زيد عن الصادق عن ابيه عليه السلام ان رسول الله ﷺ قضى بالشفعة مالم تورف - يعنى تقسم -

وروى عقبة بن خالد عن ابي عبدالله عليه السلام قال قضى رسول الله ﷺ بالشفعة

باب الشفعة

ذكره هذه الابواب فيما بين ابواب الفضايا للاحتياج فيها الى الاحكام غالباً و تركه اولى - والشفعة بالضم استحقاق تملك الشقص على شريكه المتجدد ملكه بالبائع قهراً بموض والشريك شفيع لانه يضم المبيع الى ملكه فيشفعه به كأنه كان واحداً وترأ فصار زوجاً وشفعاً

﴿ روى طلحة بن زيد ﴾ في الموثق ﴿ ان رسول الله ﷺ قضى ﴾ وحكم بالشفعة بشبوتها ﴿ مالم يورف ﴾ كيفرح ﴿ يعنى تقسم ﴾ ويجعل له الحدود ، و عبادة الشيخ في الموثق عن طلحة بن زيد عن جعفر ، عن ابيه عن علي عليه السلام قال لا شفعة الا لشريك غير مقاسم و قال : ان رسول الله ﷺ ؛ قال : لا يشفع في الحدود و قال لا تورث الشفعة (١) .

والمراد بالحدود (اما) ما جعل له الحد كال مورد (او) كان في المحدود وصحف (او) ذكر بمجرد المناسبة اللفظية كما تقدم انه لاشفاعة في الحدود - واما ادائها فيه خلافه ذهب جماعة من الاصحاب الى عدم لهذه الرواية والاكثر على الثبوت لعموم الآية و ضعف الخبر مع احتمال التقية بل هي الظاهرة

﴿ وروى عقبة بن خالد ﴾ لم يذكر طريقه اليه ، والظاهر اخذه من الكافي

بين الشركاء في الارضين والمساكن وقال لا ضرر ولا (١) ضرار .
وقال الصادق عليه السلام اذا اُرقت الأُرْف وحدثت الحدود فلا شفعة (ولا شفعة الا لشريك
غير مقاسم - خ) .

وفيها في القوى كالصحيح عنه (١) ﴿ بالشفعة بين الشركاء ﴾ يفهم منهم ثبوتها
مع الكثرة الا ان يحمل على المورد (او) الجمع على الاثنين كما هو الشايع ﴿ في الارضين
والمساكن ﴾ ظاهره التخصيص كما ذهب اليه جماعة ﴿ وقال لا ضرر ولا ضرار ﴾
(او) ولا ضرار كما هو فيهما وفيها وقال ﴿ اذا اُرقت الأُرْف وحدثت الحدود فلا
شفعة ﴾ فيمكن ان يكون ذلك مقول قول رسول الله صلى الله عليه وآله او مقول قول
الصادق عليه السلام .

اما نفى الضرر والضرار فالمراد بهما النهي (٢) لئلا يلزم الكذب لتحقيقهما
غالباً والمراد بالضرر ما يكون من جانب واحد وبالضرار ما يكون من جانبين (او)
كان تأكيداً له وبالضرار فعل ما يؤدي اليه فالمراد به انه لو لم يشرع الشفعة
لتضرر الشريك بشركة الاجنبى فافتضى الحكمة وجودها ولما ثبت الشفعة فيجب
ان لا يضر الشريك المشتري بأن يأخذ منه بلا ثمن او بضمن مؤجل لو كان حالاً و
غير ذلك من انواعه ؛ وسيأتى اخبار الضرار ﴿ ولا شفعة الا لشريك غير مقاسم ﴾
والظاهر انه كان من تنمة الخبر ولكن لم يذكره ، ويمكن ان يكون من كلام

(١) الكافي باب الشفعة خير ٣ من كتاب المعيشة والتهديب باب الشفعة خير ٢

(٢) اوفى الاحكام المجعولة التي يستلزم اعمالها ضرراً كعدم وجوب الوضوء و
الصل والموم ونحوها اذا استلزمت ضرراً كما هو المعروف بين المتأخرين من محققى

وروى اسماعيل بن مسلم عن جعفر بن محمد عن ابيه عليهما السلام قال : قال علي
عليه السلام الشفعة على عدد الرجال .

المصنف وتقدم مثله وسيجيء .

﴿ وروى اسماعيل بن مسلم ﴾ السكوني في القوي كالشيخ (١) ﴿ الشفعة
على عدد الرجال ﴾ اي بعدد رؤس لا بقدر السهام كما اذا كان دارين ثلثة
كان لاحدهم الثلث والآخر النصف والآخر السدس فباع صاحب الثلث نصيبه فلو كان
بعدد الرؤس يكون الثلث بينهما نصفين ، ولو كان بقدر السهام كانت بينهما ارباعاً
والمشهور بين الاصحاب عدم العمل بهذا الخبر للضعف ولمعارضة الاخبار المعتمدة الآتية
ويمكن حمله على الاستحباب المشتري .

﴿ وفي رواية طلحة بن زيد ﴾ في الموثق مثله وحملهما على التقية اولى لان راوييهما
عاميين مع موافقتهما لمذهب اكثرهم

﴿ وقال ﴾ روياه في القوي عن السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام (٢) ﴿ قال ليس
 لليهودي والنصراني شفعة ﴾ اي على المسلم لانه سبيل تسلط وقهر ولن يجعل الله للكافرين
على المؤمنين سبيلاً (٣) .

﴿ وفي رواية طلحة بن زيد ﴾ في الموثق كالشيخ (٤) وقد تقدم ويمكن حمله
على نفى الارث فيها كالاموال بل على الرؤس كما لو كان الشريك واحداً فمات
من ورثة مختلفين في الارث فلو طلبوا الشفعة كانوا على السواء ولو لم يطلبها الا

(١) التهذيب باب الشفعة خبر ١٣ من كتاب التجارة

(٢) الكافي باب الشفعة خبر ٤ من كتاب المعيشة والتهذيب باب الشفعة خبر ١٣

(٣) البقرة ١٣١

(٤) التهذيب باب الشفعة ذيل حديث ١٨ من كتاب التجارة

وفى رواية طلحة بن زيد . عن جعفر بن محمد عن ابيه (ع) قال : قال على عليه السلام الشفة على عدد الرجال .

وقال عليه السلام ليس لليهودى والنصرانى شفة ولا شفة الاثريك غير مقاسم
وفى رواية طلحة بن زيد عن جعفر بن محمد عن ابيه (ع) قال : قال على عليه السلام الشفة لا نورث .

وفى رواية السكونى عن جعفر بن محمد ، عن ابيه ، عن آباءه ، عن على عليه السلام قال قال : رسول الله ﷺ لا شفة فى سفينة ولا فى نهر ولا فى طريق ولا فى رحى ولا فى حمام :

وقال على عليه السلام : وصى اليتيم بمنزلة ابيه يأخذ له الشفة اذا كانت

واحد منهم فله أن يأخذ الجميع او يترك الآ مع رضى المشتري بأخذ الحصة وعلى هذا يمكن ان يحمل قوله عليه السلام على الرجال على هذه الصورة لكن المشهور انها تنقسم بين الورثة على السهام كالمال .

وفى رواية السكونى * فى القوى مثلهما (١) لكن ليس فيهما ذكر الرحى والعمام وذكر الاصحاب ان عدم الشفة فى هذه الاشياء لعدم قبولها القسمة غالباً فلو كانت قابلة للقسمة ثبتت فيها والظاهر ان العلة مستنبطة (ويمكن ان يكون لوجه آخر لانعرفه هذا اذا بيع النهر والطريق منفردين اما اذا بيعا او بيع احدهما مع الملك فالظاهر الثبوت كما سيحى .

* وقال على عليه السلام * روياء فى القوى عن السكونى باسناده اليه عليه السلام (٢)
* وصى اليتيم * وكذا الجدة بطريق اولى * بمنزلة ابيه اذا كانت رغبة * اى

(١) الكافى باب الشفة خبر ١١ والتهذيب باب الشفة خبر ١٥

(٢) اورده والخمسة التى بعده فى الكافى باب الشفة ذيل حديث ٦ وخبر ٣-١٠

٨-١ واورد الاربعة الاول فى التهذيب باب الشفة ذيل حديث ١٤ وخبر ١-٢-٧

(له) رغبة .

وقال رحمه الله : للغائب الشفعة

وقال ابو جعفر رحمه الله اذا وقعت السهام اذتفت الشفعة

وسئل الصادق عليه السلام عن الشفعة لمن هي ؟ وفي اى شىء هي ؟ وهل تكون فى الحيوان شفعة ؟ وكيف هي ؟ قال الشفعة واجبة فى كل شىء من حيوان او ارض او متاع اذا كان الشىء بين شريكين لا غيرهما فباع احدهما نصيبه فشريكه احق به

مصلحة مرغوباً فيها وفيهما اذا كان له رغبة فيها والضمير فى (له) يمكن ان يكون راجعاً الى اليتيم ويكون كالمتن والى الوصى ويرجع اليه ويمكن ان يستدل بعمومه على موردية الشفعة لكن مع عدم المعارض .

وقال رحمه الله فى هذه الرواية رحمه الله للغائب الشفعة رحمه الله وفيهما (شفعة) اى فى الغيبة بأن ينصب الوكيل لاخته بها او اذا حضر ويكون معذوراً مع الجهل ومع العلم فيه اشكال .

وقال ابو جعفر رحمه الله روياء فى القوى كالصحيح عن جميل ، عن محمد بن مسلم عنه رحمه الله .

و يؤيده ما روياء فى الموثق كالصحيح ، عن ابي العباس وعبد الرحمن بن ابي عبدالله قالوا : سمعنا ابا عبدالله عليه السلام يقول : الشفعة لا تكون الا لشريك لم يقاسم .

وروى الكليني فى القوى عن جميل بن دراج ، عن بعض اصحابنا عن احدهما (ع) . قال الشفعة لكل شريك لم يقاسم

وسئل الصادق عليه السلام روياء فى الصحيح ، عن يونس عن بعض رجاله عن ابي عبدالله عليه السلام قال سألته رحمه الله عن الشفعة قال : الشفعة واجبة رحمه الله ثابتة رحمه الله فى كل شىء من حيوان او ارض او متاع رحمه الله التعميم مذهب بعض الاصحاب واكثر العامة وحمله الاكثر على التقيّة ويمكن حمل الحيوان على الانسان والمتاع على اعيان الارض

اثنين فأراد احدهما بيع نصيبه فلما اقدم على البيع قال له شريكه : أعطني ، قال هو احق به ، ثم قال عليه السلام : لا شفعة في حيوان الا أن يكون الشريك فيه واحداً.

وروى الحسن بن محبوب . عن علي بن رثاب عن ابي عبدالله عليه السلام في رجل اشترى داراً برقيق ومناخ وبرزوجوهر فقال : ليس لاحد فيها شفعة
واذا كانت داراً فيها دور وطريق اربابها في عرصة و احدة فباع احدهم داراً
منها من رجل وطلب صاحب الدار الاخرى الشفعة اذا لم يتهماً له ان يتحول باب الدار التي

وفي الموثق كالصحيح عن سليمان بن خالد عن ابي عبدالله عليه السلام قال ليس في الحيوان شفعة (١) .

فظهر مما ذكر عدم الثبوت مع الكثرة وثبوته في المملوك دون باقي اصناف الحيوان ولا يمكن حمل صحيحه ابن سنان على الحيوان لانه لا قسمه فيه

وروى الحسن بن محبوب في الصحيح والشيخ في الموثق كالصحيح (٢)
عن علي بن رثاب (الي قوله) شفعة في الصحيح ويدل على اشتراط كون الثمن مثلياً فان
ما ذكر ليس بمثلي كما ذهب اليه جماعة وجماعة الى ثبوتها في غير المثلي بالقيمة والخبر
حجة عليهم الا ان يكون لهم خبر لم يصل الينا .

و اذا كانت داراً في الصحيح والشيخ في الحسن كالصحيح ، عن
منصور بن حازم قال : سألت ابا عبدالله عليه السلام عن دار فيها دور طريقهم واحد في عرصة
الدار فباع بعضهم منزله من رجل هل لشركائه ان يأخذوا بالشفعة فقال ان كان
باع الدار وحول بابها الى طريق غير ذلك فلا شفعة لهم وان باع الطريق مع الدار

اشتراها الى موضع آخر ، فان كان حوّل بابها فلا شفعة لاحد عليه .
و من طلب شفعة وزعم انّ عماله غير حاضر و أنّه في بلد آخر انتظر به مسيرة

فلهم الشفعة (١).

وروي في الحسن كالصحيح والشيخ ايضاً في الموثق كالصحيح عن منصور بن حازم قال قلت لابي عبدالله عليه السلام دار بين قوم اقتسموها فأخذ كلّ واحد منهم قطعة وبناها وتركوا بينهم ساحة فيها ممرّهم فجاء رجل فاشترى نصيب بعضهم ألذلك قال: نعم ، ولكن يستدّ بابُه ويفتح باباً الى الطريق او ينزل من فوق البيت و يستدّ بابُه فان اراد صاحب الطريق بيعه فإنهم احقّ به والا فهو طريقه يجيىء حتى يجلس على ذلك الباب وفي الموثق (وان اراد يجيىء حتى يقعد على ذلك الباب المسدود الذي باعه لم يكن لهم ان يمتنعوه (٢).

والظاهر ان المراد انه لا يخرج الطريق عن ملكه اذا لم يبعه اما اذا باعه فلهم الشفعة ؛ والظاهر ان المراد يبعه مع الدار كما دل عليه خبره الآخر ، وذهب بعض الاصحاب الى ظاهره و جمع بينه وبين الخبر السابق الدال على عدم الشفعة في الطريق بحمل هذا الطريق على ما يمكن قسمته والاول على ما لا يمكن وشرطوا امكان القسمة في المشفوع كما تقدم

﴿ومن طلب شفعة﴾ روي الشيخ في الصحيح، عن علي بن مهزيار قال سألت ابا جعفر الثاني عليه السلام عن رجل طلب شفعة ارض فذهب على أن يحضر المال فلم يتفق (او فلم ينض) فكيف يصنع صاحب الارض اذا اراد بيعها أو يبيعها او ينتظر مجيىء شريكه صاحب الشفعة قال : ان كان معه بالمصر فلينتظر به ثلاثة ايام فان أتاها بالمال و الا فليبيع و بطلت شفعته في الارض وإن طلب الاجل الى ان يحمل المال من بلد

الطريق في ذهابه ورجوعه وزيادة ثلاثة ايام فإن أتى بالمال والأفلاشفعة له .
و اذا قال طالب الشفعة للمشتري : بارك الله لك فيما اشتريت او طلب منه
مقاسمة فلاشفعة له .

وكان شيخنا محمد بن الحسن - رضى الله عنه - يقول : ليس في الموهوب
والمعاوض به شفعة ، انما الشفعة فيما اشتريت بثمن معلوم ذهب او فضة ويكون غير

الى آخر فلينتظر به مقدار ما يسافر الرجل الى تلك البلدة وينصرف وزيادة ثلثة
ايام اذا قدم فإن وافاه والأفلاشفعة له (١) وقيد بعض الاصحاب بما لم يتضرر
المشتري بطول الطريق

❦ واذا قال صاحب الشفعة بارك الله لك ❦ وهو رضا ويدل على اسقاطه الشفعة و
حمله الاصحاب على ما لو علم بالشفعة ولو لم يعلمها مطلقا اوفى تلك الصورة فإنها لا
تسقط وكذا في طلب المقاسمة

❦ وكان شيخنا الخ ❦ الظاهر انه شرط في البيع ان يكون بثمن الذهب او الفضة و
الافهو معاوضة وليس يبيع والشفعة لا تكون الا في البيع .

لما روياء في الصحيح عن هرون بن حمزة الغنوي عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته
عن الشفعة في الدور شيء واجب للشريك ويعرض على الجار وهو احق بها من غيره .
فقال الشفعة في البيوع اذا كان شريكاً فهو احق بها بالثمن (٢) .

وفي الاشتراط نظر . بل الظاهر ان ما وقع بلفظ البيع فهو بيع و بلفظ
المعاوضة معاوضة ، بل المشهور ان المعاوضة ايضاً من البيع الا في الهبة المعوضة
وسؤال هرون عن الجار كان باعتبار الشهرة بينهم من ثبوتها للجار فنفاه (ع) بقوله
(اذا كان شريكاً) وتقدم الاخبار المستفيضة بل المتواترة بذلك .

(١) التهذيب باب الشفعة خبر ١٥ من كتاب التجارة

(٢) الكافي باب الشفعة خبر ٥ من كتاب المبيشة والتهذيب باب الشفعة خبر ٥

مقصوم ، وحديث علي بن رثاب يؤيد ذلك .
 واذا تبرء الرجل الى الرجل من نصيبه في دار او ارض فلاشفعة لاحد عليه ، ولا
 قوة الا بالله العلي العظيم .
 وروى الحسن بن محبوب ، عن مالك بن عطية ، عن ابي بصير عن ابي جعفر (عليه السلام)
 قال : سألت عن رجل تزوج امرأة على بيت في داره ، وله في تلك الدار شركاء ،
 قال جائز له ولها ، ولاشفعة لاحد من الشركاء عليها .

باب الوكالة

روى جابر بن يزيد ، ومعاوية بن وهب عن ابي عبد الله (عليه السلام) انه قال : من وكل

﴿ واذا تبرء الرجل الى الرجل ﴾ بأن يقول ليس لي حق في هذا الملك وهذا
 ملكك ويصير بمنزلة الاقرار او الهبة ولاشفعة فيهما ويمكن ان يكون المراد به اسقاط
 الشريك الشفعة فحينئذ ليس له ولا لوارثه طلبها ، والاول اظهر ﴿ ولا قوة الا بالله ﴾
 الظاهر انه كان من تنمة رواية و كانوا (عليهم السلام) يختمون به كلامهم تبركاً او
 من المصنف ويكون الغرض ، انهم لا يتركون طلبها بالتبري الا ان يدفعهم الله تعالى .
 ﴿ وروى الحسن بن محبوب ﴾ في الصحيح كالشيخ (١) ويدل على ثبوتها في البيع
 فقط او عدم ثبوتها مع كثرة الشراكاء .

باب الوكالة

بالفتح ويكسر ﴿ روى جابر بن يزيد ﴾ في القوي ﴿ ومعاوية بن وهب ﴾ في
 الحسن كالصحيح والشيخ عنهما في القوي (٢) ﴿ عن ابي عبد الله (عليه السلام) انه قال من وكل

(١) التهذيب باب الشفعة خبر ١٩

(٢) اورده والاربعة التي بعده في التهذيب باب الوكالات خبر ١-٢-٣-٤-٥ واورده

الثاني في الكافي باب الوكالة في الطلاق خبر ٢ من كتاب الطلاق

رجلا على امضاء امر من الامور فالوكالة ثابتة ابدأ حتى يُعلمه بالخروج منها كما اعلمه بالدخول فيها -

وروى عن عبدالله بن مسكان ، عن ابي هلال الرازي قال : قلت لابي عبدالله **رحمه الله** : رجل وكل رجلا بطلاق امرأته اذا حاضت وطهرت ، وخرج الرجل فبداله ، فاشهد أنه قد أبطل ما كان امره به وأنه قد بدله في ذلك ، قال : فليعلم اهله و ليعلم الوكيل .

وروى عن علاء بن سيابة قال : سألت ابا عبدالله **رحمه الله** عن امرأة وكلت رجلا

رجلا **رحمه الله** اي مثلاً **رحمه الله** على امضاء امر من الامور **رحمه الله** الذي لا يتعلق غرض الشارع بوقوعه من مباشر بعينه لامثل العبادات البدنية والقسم بين الزوجات او يقيم الا ما اخرجته دليل فعلى هذا تشمل مثل ازالة النجاسة عن الثياب سيما اذا كان الوكيل ثقة ، و يمكن ان يقال : ان الفرض هنا استحباب الوكالة لا العموم والخصوص لكن باعتبار عموم اللفظ يفهم منه **رحمه الله** فالوكالة ثابتة **رحمه الله** وان عزله عند العدلين **رحمه الله** حتى يُعلمه **رحمه الله** ويخبره وان كان بقول الثقة كما سيجيء ، و يمكن ان يكون المراد به العلم الشرعي بالعدلين **رحمه الله** بالخروج منها **رحمه الله** اي بالعزل عن الوكالة **رحمه الله** كما اعلمه بالدخول فيها **رحمه الله** فعلى الاول يكون التشبيه في اصل الاعلام ، وعلى الثاني لا بد من العدلين كما انه لا يثبت الوكالة الا بهما ادبما هو اقوى منهما من المشافهة والتواتر او الخبر المحفوف بالفرائن ويمكن ان يقال بجواز الدخول فيها ايضاً بقول الثقة وان لم يثبت الا بالعدلين وهذا هو الاظهر من الاخبار كما سيجيء متقراً فيها

رحمه الله و روى عبدالله بن مسكان **رحمه الله** في الصحيح والكليني والشيخ في الموثق كالصحيح عنه **رحمه الله** عن ابي هلال الرازي **رحمه الله** ولا يضر جهالته للاجماع على ابن مسكان **رحمه الله** فبداله **رحمه الله** اي عرض له رأى في عدم الطلاق **رحمه الله** قال فليعلم اهله وليعلم الوكيل **رحمه الله** اما اعلام الوكيل فظاهر واما اعلام الاهل فللنكاح استحباً بأولاد الزوج ولادخال السرور عليها وفيه دلالة على جواز التوكيل للمحاضر في الطلاق .

رحمه الله وروى **رحمه الله** في الموثق كالصحيح عن ابان **رحمه الله** عن علاء بن سيابة **رحمه الله** بالفتح

بأن يزوجه من رجل فقبل الوكالة فأشهدت له بذلك فذهب الوكيل فزوجها ثم إنهما انكرت ذلك الوكيل و زعمت أنها عزلته عن الوكالة ، فأقامت شاهدين أنها عزلته .

فقال ما يقول من قبلكم في ذلك ؟ قال قلت : يقولون ينظر في ذلك ، فإن كانت عزلته قبل ان يزوجه قالوا وكالة باطلة والتزويج باطل ، وإن عزلته وقد تزوجهما بالتزويج ثابت على ما زوج الوكيل وعلى ما اتفق معها من الوكالة إذا لم يتعد شيئاً مما امرت به واشترطت عليه في الوكالة ، قال : ثم قال : يعزلون الوكيل عن وكالتها ولم تعلمه بالعزل ؟ فقلت : نعم يزعمون انها لو وكلت رجلاً وأشهدت في الملاء وقالت في الملاء إشهدوا أنني قد عزلته لبطلت وكالتها بل إن يعلم بالعزل وينقضون جميع ما فعل الوكيل في التكاح خاصة وفي غيره لا يبطلون الوكالة إلا أن يعلم الوكيل

والتخفيف تابعة وهو مجهول ولا يضرب للإجماع على إبان والشيخ في القوي عنه بل في الحسن عنه والظاهر أنهم روى عن كتابه وهو من الأصول المعتمدة كما يظهر من المصنف ﴿ ثم أنها انكرت ذلك الوكيل ﴾ أي وكالتها حين المقدس ﴿ وزعمت ﴾ أي قالت ﴿ أنها عزلته عن الوكالة ﴾ قبل العقد

﴿ ما يقول من قبلكم ﴾ أي من عندكم من العامة ﴿ يعزلون الوكيل ﴾ أي يحكمون بعزله مع عدم علمه بالعزل ﴿ وأشهدت في الملاء ﴾ عند جماعة كثيرة ﴿ وقالت في الملاء ﴾ أي عندهم أيضاً كما في يب وفي بعض النسخ (في الخلاء) أي في الخلوة عند الشهود ﴿ إشهدوا أنني قد عزلته لبطلت وكالتها بل إن يعلم ﴾ وفي بعضها (وبطلت) ويكون الجزاء حينئذ محذوفاً وفي يب (بطلت وكالتها وإن لم يعلم العزل (اد) ولا أن يعلم بالعزل ﴾ ويقولون المال منه عوض لصاحبه ﴿ فلو كانت الوكالة صحيحة أو باطلة كان الأمر سهلاً لأن له عوضاً ﴾ والفرج ليس منه عوض

بالعزل ، ويقولون : المال منه عوض لصاحبه ، والفرج ليس منه عوض اذا وقع منه ولد .

فقال عليه السلام سبحان الله ما أجور هذا الحكم وافسده ؛ انّ النكاح احرى و احرى ان يحتاط فيه وهو فرج ومنه يكون الولد انّ علياً عليه السلام أتمه امرأة استعدته على اخيها فقالت يا امير المؤمنين و كملت اخي هذا بأن يزوّجني رجلاً و اشهدت له ثم عزلته من ساعته تلك فذهب فزوّجني ولى بيته ائى عزلته قبل ان يزوّجني فأقامت

اذا وقع منه ولد ﴿﴾ اى لو كان العقد باطلاً كان الولد ولد زنا وليس النكاح من قبيل المعاوضات حتى لو كان باطلاً كان المهر بازاء الوطى و كان عوضه لأن الزنا لا عوض له (او) لان المال يمكن تبديله اذا لم يكن مرضياً بخلاف الولد فالاحتياط فى عدم امضاء الوكالة .

﴿﴾ فقال سبحان الله ﴿﴾ اى انزله الله تعالى عن ان يفترى عليه بمثل هذا الافتراء او على العادة الانكار ﴿﴾ ما اجور هذا الحكم وافسده ﴿﴾ اى ما افسده للتعجب ﴿﴾ ان النكاح احرى ﴿﴾ وفى باب زيادة (واجرى) بالجيم بعد الحاء كما فى بعض النسخ اى هو اليق واشد جريئاً او جرأة ﴿﴾ ان يحتاط فيه ﴿﴾ و يمكن ان يقره بالحاء كما فى بعض النسخ للتاكيد ﴿﴾ و هو فرج ومنه يكون الولد ﴿﴾ اى انهم يقولون فى المال انه متى لم يعلم الوكيل بالعزل يكون ما فعله صحيحاً الاحتياط فى عدم تضييع مال المشتري فكيف لا يحتاطون فى الفروج مع انها اليق بأن يحتاط فيها لان العقد كما يمكن ان يكون باطلاً يمكن ان يكون صحيحاً و اذا حكمتم بطلانه وتزوّجت زوجاً آخر كان زنا و اولاده من زنا ، فلما انكم تحتاطون بالاستحسان العقلى فلا تشيئ لاحتياطون فى عكسه وغرضه ﴿﴾ بطلان استحسانهم و انه لا يجوز الجرأة فى احكام الله تعالى بمثل هذه الاستحسانات العقلية ، بل يجب فيها ان يتبع النصوص الشرعية .

ثم استدل على الظاهر بفعل امير المؤمنين عليه السلام وهو من قول الله وقول رسوله

البيّنة فقال الاخ يا امير المؤمنين إنّها و كلّمتي ولم تعلّمتني أنّها عزلتني عن الوكالة حتى زوجتها كما امرتني .

فقال لها ما تقولين ؟ قالت قد اعلمته يا امير المؤمنين فقال لها ألك بيّنة بذلك فقالت : هؤلاء شهودي يشهدون ، قال لهم : ما تقولون ؟ قالوا : شهدنا أنّها قالت : اشهدوا أنّي قد عزلت اخي فلاناً عن الوكالة بتزويجي فلاناً و إنّني مالهكة لامري قبل ان يزوّجني فلاناً ، فقال : اشهدتكم على ذلك بعلم منه ومحضر ؟ قالوا : لا ، قال فتشهدون أنّها اعلمته العزل كما اعلمته الوكالة قالوا : لا ، قال : أرى الوكالة ثابتة والنكاح واقعاً ، اين الزوج ؟ فجاء فقال خذيدها بارك الله لك فيها قالت يا امير المؤمنين احلفه أنّي لم أعلمه العزل وانه لم يعلم بعزلي ايام قبل النكاح فقال وتحلف قال نعم يا امير المؤمنين فحلف واثبت وكالته وأجاز النكاح

وروى عن داود بن الحصين عن عمر بن حنظلة عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن رجل قال لآخر اخطب لي فلانة وما فعلت شيئاً مما قاولت من صداق او ضمانت من شيء او شرطت فذلك لي رضى وهو لازم لي ولم يشهد على ذلك فذهب فخطب له وبذل عنه الصداق وغير ذلك مما طالبوه وسألوه ، فلما رجع انكر ذلك كله ،

ولا يمكنهم الانكار * يشهدون * بأنّي قد عزلته * فقال * امير المؤمنين عليه السلام كيف تشهدون كما في ي ب وفي بعض النسخ يشهدون * قال لهم : ما تقولون * و المعنى واحد وقول المرأة تمويه لاني ادعت الاعلام وكان الاشهاد على العزل فقط * فقالت يا امير المؤمنين احلفه * اى الزوج ليفيد الحلف او الوكيل تبرّعاً وآلاً فلا فائدة في يمينه لانه لو اقر حينئذ لكان اقراره في حق الغير فلا ينفع نكوله بطريق اولي فالظاهر انه لمجرد التشفى والاسترضاء .

* وروى عن داود بن الحصين * في القوي كالشيخ * مما طالبوه وسألوه * كما في ي ب وفي بعضها فسألوه * قال يغرم لها نصف الصداق عنه * لكون الفسخ

قال يفرم لها نصف الصداق عنه وذلك أنه هو الذي ضيّع حقها فلما لم يُشهد لها عليه بذلك الذي قال له حلّ لها ان تتزوج ولا تحلّ للاول فيما بينه وبين الله عز وجل إلا ان يطلقها لان الله تعالى يقول (فامساك بمعروف او تسريح بإحسان) فان لم يفعل فانه مأثوم فيما بينه وبين الله عز وجل وكان الحكم الظاهر حكم الاسلام وقد اباح الله عز وجل لها ان تتزوج .

وروى محمد بن ابي عمير ، عن هشام بن سالم عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل وكل آخر على وكالة في أمر من الأمور وأشهد له بذلك شاهدين ؛ فقام الوكيل فخرج لامضاء الأمر ، فقال : إشهدوا لي قد عزلت فلانا عن الوكالة ، فقال : ان كان الوكيل امضى الأمر الذي وكل عليه قبل ان يعزل عن الوكالة فإن الأمر واقع ماض على ما امضاه الوكيل ؛ كرهه الموكّل ام رضى ، قلت : فان الوكيل امضى الأمر قبل ان يعلم

قبل الدخول ﴿ وذلك انه ﴾ هو الذي ﴿ ضيّع حقها ﴾ لعدم الاشهاد مع ادعاء الوكالة وفضيحة المرأة و سيجىء ايضا في الصحيح عن ابن محبوب ، و يدلّ على النصف ﴿ و كان الحكم ﴾ الظاهر بالنصب خبر كان ﴿ حكم الاسلام ﴾ بدل من الحكم او الظاهر صفة للحكم وحكم الاسلام خبر كان .

﴿ و روى محمد بن ابي عمير ﴾ في الصحيح كالشيخ ﴿ عن هشام بن سالم ﴾ ﴿ بثقة ﴾ اى معتمد عليه و ان لم يكن عدلا كما هو الظاهر و قيل لا بدّ منه اذا اعتمد على الكافر والفاسق لقوله تعالى (ان جائكم) لكن الظاهر هنا الاكتفاء بالثقة لعدم جواز التصرف او لبطالانه وان لم يثبت والآية تؤيده بالثبوت والتبيين ، ويمكن الحمل على ما تقدم من الإعلام بان يكون المراد بالثقة الجنس ليشمل العدلين والمحفوف بالقرينة ، لكن الاول اظهر ﴿ ادشافه ﴾ (او يشافهه) اى يعزله بحضوره واصله من ادناه الشفة الى الشفة .

بالعزل او يبلغه انه قد عزل عن الوكالة فالامر على ما مضى ؟ قال : نعم ؛ قلت : فإن بلغه العزل قبل ان يمضى الامر ثم ذهب حتى امضاه لم يكن ذلك بشيء ؟ قال نعم ان الوكيل اذا وكل ثم قام عن المجلس فأمره ماض ابداً ؛ والوكالة ثابتة حتى يبلغه العزل عن الوكالة بثقة يبلغه او يشافه (يشافهه) بالعزل عن الوكالة .

وروى حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال : في رجل ولته امرأة امرها بما ذات قرابة او جارة له لا يعلم دخيلة امرها (١) ؛ فوجدها قد دلت عيها وبها قال : يؤخذ المهر منها ، ولا يكون على الذي زوجها شيء . وقال : في امرأة ولت امرها رجلاً فقالت : زوجني فلاناً ، قال : لا زوجتك حتى تشهدى بأن امرئ يدي ، فأشهدت له ؛ فقال : عند التزويج للذي بخطبها يا فلان عليك كذا وكذا ؟ قال : نعم ، فقال

﴿ وروى حماد ﴾ في الصحيح كالشيخ والكليني في الجزء الاول في الحسن كالصحيح وفي الجزء الآخر في الصحيح (٢) ﴿ عن الحلبي ﴾ وفي الصحيح عن ابي الصباح الكناني ﴿ عن ابي عبد الله ﴾ (الى قوله) لا يعلم وكيله ﴿ وفي بعضها (دخلة) مثلثة وفيهما (دخيلة) وهما بمعنى باطن ﴿ امرها ﴾ اى لا يعلم عيها ﴿ قال يؤخذ المهر منها ﴾ ويرد على الزوج ان اخذت ويعمل الميب على ما يجوز الفسخ كالقرن والعقل والجذام والبرص والجنون على ما سيحى ﴿ قال : تنزع منه و يوجع رأسه ﴾ بالضرب او باللطم و الحكم للتدليس فان الظاهر من التفويض تفويض المهر وغيره الى رأى الوكيل لا التزويج من غير الزوج المزبور .

(١) (لا يعلم وكيلها دخلة امرها) (خ) والدخل الداء والميب والريب ومحركة ما دخلك

من فساد في عقل او جسم - ق

(٢) اورد الجزء الاول في الكافي باب المدلة في النكاح وما ترد منه المرأة

خبر ١٠ والجزء الثاني باب المرأة تولى امرها رجلاً ليزوجها الخ خبر ٢٠١ من كتاب

النكاح واورد كله في التهذيب باب الوكالات خبر ٧

هو للقوم : اشهدوا ان ذلك لها عندى وقد زوجتها من نفسى ، فقالت المرأة ما كنت اُزوّجك ولا كرامة ولا امرى الايديدى وما وليتك امرى الاخياء من الكلام ، قال : تنزع منه ويوجع رأسه .

وفى نوادر محمد بن ابي عمير : عن غير واحد من اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل قبض صداق ابنته من زوجها ثم مات هل لها أن تطالب زوجها بعد اقضاها ؟ وقبض ايها قبضها ؟ فقال عليه السلام : إن كانت وكلته بقبض صداقها من زوجها فليس لها أن تطالبه ، وإن لم تكن وكلته فلها ذلك ، ويرجع الزوج على ورثة ايها بذلك الآن تكون حينئذ صبّية فى حجره فيجوز لايها أن يقبض صداقها عنها . ومتى طلقها قبل الدخول بها فلا ييها أن يعفون بعض الصداق و يأخذ بعضاً ،

﴿ وفى نوادر محمد بن ابي عمير ﴾ اى فى كتابه المسمى بالنوادر فى الصحيح كالشيخ (١) والظاهر ان الشيخ اخذ من المصنف ويمكن ان يكون اخذه من كتاب ابن ابي عمير وطريقه اليه ايضاً صحيح على الظاهر ﴿ عن غير واحد من اصحابنا ﴾ اى عن جماعة من العلماء ومثل هذا المرسل اقوى مراتبه مسع ان مراسيله كالمسايد واجماع الاصحاب عليه ﴿ فليس لها ان تطالبه ﴾ و لها ان تطالب ورثة الاب لمولم تكن اخذت منه

﴿ فيجوز لايها ﴾ لا ريب فى الجواز لكن هل لها ان تطالب الورثة بالمهر الذى اخذه الاب اشكال (من) ان الظاهر (من) افعال المسلمين الصحة فيمكن ان يكون انفق عليها فيما امكن (ومن) ان الاصل العدم اماً فى الزيادة على النفقة العادية بالنسبة اليها وعلى نفسه مع فقره فالظاهر جواز الطلب ﴿ فلا ييها أن يعفون بعض الصداق ﴾ اى عن الزائد عن النصف الذى عفى الله عنه ﴿ او يعفو الذى بيده عقدة النكاح ﴾

وليس له ان يدع كله وذلك قول الله عز وجل (الآن يَفْعُونَ اَوْ يَعْفُو الَّذِي بِيَدِهِ عَقْدَةُ النِّكَاحِ)
يعنى الاب والذى توكله المرأة وتوليها امرها من اخ او قرابة او غيرهما .

باب الحكم بالقرعة

روى حماد بن عيسى ، عن اخبره عن حريز عن ابي جعفر عليه السلام قال : اول
مَنْ سُوِّهُمَ عَلَيْهِ مَرِيَمُ بِنْتُ عِمْرَانَ وَهُوَ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ (وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ اِذْ يُلْقَوْنَ

اى له ولاية العقد يعنى الاب في حال الصغرواحال كونها بكرأ كما سيجيء
على الخلاف وكذا البعد للاب فانه اب و الذى توكله المرأة وتوليها امرها
فى كل شيء اذنى الاسقاط .

باب الحكم بالقرعة

روى حماد بن عيسى في الصحيح عن اخبره ولا يضر الأرسال للاجماع
على حماد اِذْ يُلْقَوْنَ أَقْلَامَهُمْ اِيَّهِنَّ يَكْفُلُ مَرِيَمُ ذكر المفسرون انه لما جيء
بمريم الى بيت المقدس لتكون محررة وخادمة له ؛ تنازع الاحبار و تخاصموا فى
تكفلها لانها كانت بنت امامهم وصاحب قربانهم فقال زكريا : انا احق بها لان خالتها
عندي ، وقال الاحبار له انها لو تركت لاحق الناس بها لتركت لأمها التى ولدتها
ولكننا نقترع عليها فاستقر رأيهم على القرعة .

واختلف فى كيفيةها (فقد قيل) انهم اطلقوا الى نهر جار فالفوا اقلامهم
بشرط ان من ارتفع قلمه فوق الماء فالكفالة له فارتر (١) (فارفع - خ ل) قلمه
عليه السلام فوق الماء ورسبت اقلام الباقيين من الاحبار وكان اقلامهم من حديد وكانوا
يكتبون التوراة بها (وقيل) بشرط ان من جرى قلمه على خلاف الماء فهو احق
فحصل له عليه السلام .

(١) اى ثبت قلمه (ع) فوق الماء يقال : ارتز الشئ فى الشئ اى ثبت

أقلامهم أيهم يكفل مريم) والسهم ستة .
 ثم استهموا في يونس عليه السلام لما ركب مع القوم فوقعت السفينة في اللجة ،
 فاستهموا فوقع السهم على يونس ثلاث مرات قال : فمضى يونس عليه السلام الى صدر
 السفينة فاذا الحوت فاتح فاه فرمى نفسه .
 ثم كان عند عبد المطلب تسعة بنين فنذر في العاشر ان رزقه الله غلاماً ان يذبحه ،
 فلما ولد عبد الله لم يكن يقدر ان يذبحه و رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلبه فجاء بعشر من
 الابل فسامهم عليها وعلى عبد الله فخرجت السهام على عبد الله ، فزاد عشراً فلم تزل
 السهام تخرج على عبد الله يزيد عشراً ، فلما أن خرجت مائة خرجت السهام على الابل ، فقال
 عبد المطلب : ما أنصفت ربي فأعاد السهام ثلاثاً فخرجت على الابل فقال : الآن علمت
 ان ربي قدر ضي فنجحها .

﴿والسهم ستة﴾ اي كان المتنازعون فيها (او) عمدتهم ستة فاقترع بعددهم
 وسمي بالسهم لكون القرعة التي كانت على لحم الجزور به كما سيجيء ، ويحتمل
 ان يكون المراد استحباب كون السهام ستة في كل واقعة كما سيجيء من انضمام
 سهام مبهمه اليها ويمكن ان يقرأ بالنون اي السهام بالقرعة سنة ماضية من الانبياء
 والاول اظهر ، وذكر جماعة من المفسرين ان عددهم كان تسعة وعشرين فيحمل
 الست على من استهم منهم على ان اقوال المفسرين فيما تتبعنا مأخوذة من تاريخ
 اليهود الكذابين .

﴿ثم استهموا﴾ واقترعوا ﴿في يونس عليه السلام فوقعت﴾ او وقعت ﴿السفينة
 في اللجة﴾ اي معظم الماء وجاء الحوت فاتحاً فاه وقالوا هذه علامة مذنب بيننا
 فقال يونس عليه السلام : انا المذنب وقال القوم : حاشا ان تكون ، بل نرجو النجاة بك
 ﴿فاستهموا﴾ بسؤال يونس عليه السلام ﴿فوقع السهم على يونس ثلاث مرات﴾ متعلق
 باستهموا .

﴿ان رزقه الله غلاماً ان يذبحه﴾ والظاهر ان هذا النذر كان منعقداً في ملة
 ابراهيم عليه السلام كما وقع ارادة ذبح الولد منه ﴿فنجحها﴾ ومنه علم عبد المطلب

وروى عن محمد بن الحكم قال : سألت أبا الحسن موسى بن جعفر (ع) عن شيء فقال لي كل مجهول ففيه القرعة فقلت ان القرعة تخطى وتصيب فقال كلما حكم الله عز وجل به فليس بمخطئ .

و قال الصادق عليه السلام : ما تقارع قوم ففوضوا امرهم الى الله تعالى الآخر سهم المحق .

وقال عليه السلام اي قضية اعدل من القرعة اذا فوض الامر الى الله ! اليس الله تعالى

ان الدية مائة من الابل وجاء الوحي الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بتقرير ما فعل كما سيجيء .

و روى عن محمد بن الحكم عليه السلام لم يذكر المصنف طريقه اليه وذكر الى محمد بن حكيم وطريقه اليه صحيح وهو ممدوح ، و الظاهر ان السهو من النسخ ويؤيده ان الشيخ روى هذا الخبر بعينه قوياً عن محمد بن حكيم (١) عليه السلام كل شيء مجهول وفي باب كل مجهول عليه السلام وفيه القرعة عليه السلام و روى مستفيضاً عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان كل مشكل فيه القرعة عليه السلام كلما حكم الله عز وجل به فليس بمخطئ عليه السلام كما في باب وفي بعضها يخطئ . يعني كما ان الله تعالى قرر اليمين واليمينه قرر القرعة ايضاً ، ولا تجب ان تكون موافقاً الواقع كما فيهما و اذا وقعت بشرطها من التفويض التام وغيره فلا تخطئ .

كما يظهر من قوله عليه السلام ما تقارع قوم ففوضوا امرهم الى الله تعالى الآخر سهم المحق عليه السلام فلو خالف لكان من عدم التفويض وسيجيء مسنداً في صحيحة ابي بصير .

عليه السلام وقال اي قضية عليه السلام اي حكم عليه السلام اعدل عليه السلام وقع موافقاً للعدل اوفق عليه السلام من القرعة عليه السلام

يقول : (فسام فكأن من المدحّصين) .

وروى الحكم بن مسكين ، عن معوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال : اذا وطئ رجلان او ثلاثة جارية في طهر واحد فولدت فادعوه جميعاً اقرع الوالى بينهم ، فمن قرع كان الولد ولده و برّ دقيمة الولد على صاحب الجارية ، قال : فان اشترى رجل جارية فجاء رجل فاستحقها وقد ولدت من المشتري ردّ الجارية عليه وكان له ولدها بقيمته

بشرط التفويض واستشهد صلوات الله عليه بقول الله تعالى ﴿ فكَانَ مِنَ الْمُدْحَضِينَ ﴾ اى كان يونس عليه السلام من المخرجين بالقرعة وكان غرض الله تعالى هو ؛ و القرعة بينته ، والاستشهاد فى التفريع وهو كالتعليل وسيجىء مستنداً فى الاخبار .

واصل الادحاض بطلان الحجّة هذا بحسب الظاهر ؛ واما بحسب الواقع فكأن الغرض معراج يونس ليريه الله تعالى آيات البحر كما قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، (هضماً لنفسه : لا تفضلونى على يونس) اى بسبب ان معراجى كان الى السماء وكان معراجى عليه السلام فى البحر ونسبته تعالى اليهما على السواء ، ولا يتوهم ان الله تعالى فى السماء ، واما بحسب الحالات التى حصلت لنبيينا صلى الله عليه وآله وسلم فهو بالنسبة الى مرتبته ولا نسبة بينهما كما يدلّ عليه قوله تعالى : *تلك الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ* (١) وغير ذلك من الآيات والاطوار المتواترة الدالة على افضليته صلى الله عليه وآله وسلم على جميع الانبياء عليهم السلام .

وروى الحكم بن مسكين فى القوى ﴿ عن معوية بن عمار (الى قوله) جنياً ﴾ الظاهر انها كانت ملكهم والملك شبهة وان علموا بان التحريم كما سيجىء ﴿ فمن قرع ﴾ كنصر غلبهم بالقرعة ﴿ كان الولد ولده وبرّ دقيمة الولد ﴾ اى بقية القيمة او تمامها اذا احل صاحبها لهم ووطّوا بالشبهة والافالز لا يلحق به النسب ﴿ فاستحقها ﴾ اى اثبت انها له وهى حقه ﴿ وكان له ﴾ اى للمشتري ﴿ ولدها ﴾ للشبهة ﴿ بقيمته ﴾

وروى زرعة ، عن سماعة عن ابي عبد الله عليه السلام قال : ان رجلين اختصما الى علي عليه السلام في دابة فزعم كل واحد منهما انها تنجبت على مذوده ، واقام كل واحد منهما بينة سواء في العدد ، فاقرع بينهما سهمين فعلم السهمين على كل واحد منهما بعلامة

يوم ولد خيا كما سيجي .

ويؤيده ما رواه الكليني في الحسن كالصحيح عن الحلبي ومحمد بن مسلم والشيخ في الصحيح عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال : اذا وقع الحر والعبد والمشارك بامرأة في طهر واحد فادعوا الولد اقرع بينهما فكان الولد للذي يخرج سهمه (١) - وسيجي ايضا :

﴿ وروى زرعة عن سماعة ﴾ في الموقني كالشيخ (٢) ويدل على انه اذا تساوى البينات في العدالة او العددي قرع بينهما ، سواء كان في ايديهما او في يد احدهما او في يد ثالث اذا كانت الشهادة على السبب ﴿ فعلم ﴾ بالتخفيف اي وسم ﴿ السهمين ﴾ اي كتب رقعتين باسمهما او كتب الدابتين كل واحد بعلامة تتميز احديهما عن الاخرى ولعله اظهر والظاهر ان الدعاسيما المخصوص على الاستحباب والاحوط ان لا يترك

ويؤيده ما رواه الشيخ في القوي ، عن عبد الله بن سنان قال : سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول لرجل اختصما في دابة الى علي عليه السلام فزعم كل واحد منهما انها تنجبت عنده على مذوده واقام كل واحد منهما البينة سواء في العدد فاقرع بينهما بسهمين فعلم السهمين كل واحد منهما بعلامة ثم قال (اللهم رب السموات السبع ورب الارضين السبع ورب العرش العظيم عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم) ايتهما كان صاحب الدابة وهو اولى بها فاسئلك ان تفرج (وفي خبر آخر عنه ان تفرع) و تخرج

(١) الكافي باب الجارية يقع عليها غير واحد في طهر واحد خبر ١ من كتاب النكاح

والتهذيب باب البيئتين يتفابلان الخ خبر ٢٦ من كتاب القضاء

(٢) التهذيب باب البيئتين يتفابلان الخ خبر ٧

ثم قال : (اللهم رب السماوات السبع و رب الارضين السبع ، ورب العرش العظيم ، عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم) ايهما كان صاحب الدابة وهو اولى بها فاسألك ان تخرج سهمه ، فخرج سهم احدهما ، ففضى له بها .
وروى البرزطي عن داود بن سرحان عن ابي عبد الله عليه السلام في رجلين شهدا على

سهمه فخرج سهم احدهما ففضى لربها وكان ايضاً اذا اختصم الخصمان في جارية فزعم احدهما انه اشتراها وزعم الآخر انه انتجها فكافا اذا اقاما البينة جميعاً فضى بها للذي انتجت عنده (١) - وقد تقدم خبر الدابة ويجمع بينهما بأنه اذا لم يكن ترجيح لاحدهما يحكم بالقرعة كما هو الظاهر

﴿ وروى البرزطي ﴾ اي احمد بن محمد بن ابي نصر في الصحيح ﴿ عن داود بن سرحان ﴾ ورواه الكليني والشيخ في القوي كالصحيح عنه (٢) ﴿ عن ابي عبد الله عليه السلام في رجلين شهدا على رجل في امر ﴾ كما هو فيهما وفي بعض النسخ (في امرأة) و لعله من النساج ، و يدل على القرعة مع تساوي الشهود مطلقاً .

و اما في المرأة فقد روي في الحسن كالصحيح عن ابن فضال عن داود بن ابي يزيد المطار ، عن بعض رجاله عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل كانت له امرأة فجاء رجل بشهودان هذه المرأة امرأة فلان وجاء آخرون فشهدوا انها امرأة فلان فاعتدل الشهود (اي في العدد) وعدلوا قال يقرع بين الشهود فمن خرج سهمه فهو المصحق وهو اولى بها (٣) وسيجيء ، وبدل على الاطلاق ايضاً ما رواه الشيخ في الصحيح عن الحلبي قال سئل ابو عبد الله عليه السلام عن رجلين شهدا على امر وجاء آخران فشهدا به على غير ذلك فاختلفوا قال يقرع بينهما فايهم قرع فعليه اليمين فهو اولى بالحق (٤) .

(١) التهذيب باب البينتين يتقابلان خبر ١٣

(٢) الكافي باب الرجلين يدعيان فيقيم كل واحد منهما البينة خبر ٤ والتهذيب باب البينتين

يتقابلان الخ خبر ٢

(٣-٢) الكافي باب آخر منه (بعد باب الرجلين يدعيان فيقيم كل واحد منهما البينة

خبر ٢-١ والتهذيب باب البينتين يتقابلان الخ خبر ١٠-٨

رجل في امرٍ وجاء آخران فشهدا على غير الذي شهد عليه الاولان (الاولان - خ) قال :
يقرع بينهم فأبهم قرع فعليه اليمين وهو اولى بالقضاء .

وروى حماد بن عثمان ، عن عبيد الله بن علي الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل
قال : اول مملوك املكه فهو حر فورث سبعة جميعاً قال : يقرع بينهم و يعق الذي

وروي في القوي عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال : قلت له رجل شهد له
رجلان بأن له عند رجل خمسين درهماً وجاء آخران فشهدا بأن له عنده مائت درهم
كلهم شهدوا في موقف قال : اقرع بينهم ثم استعطف الذين اصابهم القرع بالله
انهم يحلفون بالحق (وفي بعض نسخ يب - يشهدون بالحق) (١) و هو سهو .
النسخ .

✽ وروى حماد بن عثمان ✽ في الصحيح كالشيخ (٢) ✽ عن عبيد الله بن علي
الحلبي... قال اول مملوك املكه فهو حر . ✽ يحمل على انه نذر او حلف او على
الاستحباب لما سيجيء من انه لا عتق قبل ملك ✽ فورث سبعة جميعاً ✽ بأن كان
وارثاً دون غيره او على السراية ✽ قال يقرع بينهم ✽ و يحمل على من كان يتيه
على واحد كما رواه الشيخ قوياً عن الحسن الصيقل قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن
رجل قال اول مملوك املكه فهو حر فأصاب ستة قال : انما كان يتيه على واحد فليختر أبهم
شاء فليعتقه وعلى هذا يكون الامر بالقرعة على الاستحباب

و كذلك ما رواه الشيخ في الصحيح عن ابان عن عبد الله بن سليمان قال سألته

(١) التهذيب باب البيعتين يتقابلان الخ خبره

(٢) اورد . واللذين بعده في التهذيب باب العتق واحكامه خبر ٢٢-٢٥-٢٢

خرج سهمه (اسمه - خل) .

و روى حريز . عن محمد بن مسلم ، قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل يكون له المملوك كون فيوصى بعق ثلثهم ؛ قال : كان على عليه السلام يسهم بينهم .

عن رجل قال اول مملوك املكه فهو حر فلم يلبث ان ملك ستة أبهم يعق قال يفرع بينهم ثم يعق واحداً وسأله عن رجل يزوج ولده رجلاً وقال اول ولد تلده منه فهو حر فتوفي الرجل و تزوجها آخر فولدت له اولاداً فقال أمان الاول فهو حر وأما من الآخر فان شاء استرقهم .

وفي الصحيح عن حماد بن عيسى عن سيابة وابراهيم بن عمر (الثقة) عن أبي عبدالله عليه السلام في رجل قال : اول مملوك املكه فهو حر فورث ثلثة قال يفرع بينهم فمن اصابته القرعة اعتق قال : و القرعة سنة (اى طريقة) جرت من رسول الله صلى الله عليه وسلم (١) اوفى هذا المقام .

وبدل على انه اذا لم ينو واحداً يعق الجميع ما رواه الكليني في الصحيح عن عبدالله بن الفضل الهاشمي رفعه قال قضى امير المؤمنين عليه السلام في رجل نكح وليدة رجل اعتق ربها اول ولد تلده فولدتوا فقال اعتق كلاهما (٢) ويمكن حمله على الاستحباب الا ان يكون مراده اول بطن .

﴿ روى حريز ﴾ في الصحيح كالشيخ (٣) ﴿ عن محمد بن مسلم (الى قوله) يسهم بينهم ﴾ اى يفرع على ثلثهم بالقيمة وسيجيء كيفيتها ويؤيده ما رواه في القوي عن محمد بن مروان عن الشيخ (يعنى ابا عبدالله عليه السلام) لتصرفه به في خبر آخر (قال ان ابا جعفر عليه السلام مات وترك متين مملوكاً وادعى بعق ثلثهم

(١) التهذيب باب البيعتين يتقابلان خبر ٢٠

(٢) الكافي باب النوادر خبر ٧٠ من كتاب المنق

(٣) التهذيب باب البيعتين يتقابلان خبر ٢٠

وروى موسى بن القاسم البجلي ، وعلى بن الحكم . عن عبدالرحمن بن ابي -
عبدالله قال : قال ابو عبدالله عليه السلام : كان على عليه السلام اذا اتاه رجلان يختصمان بشهود
عدّتهم سواء وعدّاتهم (سواء) افرع بينهما على أيهما تصير اليمين و كان يقول :
(اللهم ربّ السماوات السبع ، وربّ الارضين السبع ، من كان الحق له فأدّه اليه)
ثم يجعل الحق للذي تصير اليمين عليه اذا حلف .

وروى الحسن بن محبوب ، عن جميل ، عن فضيل بن يسار عن ابي عبدالله عليه السلام
قال : سألته عن مولود ليس له مال الرجال وليس له مال النساء قال : هذا يقرع عليه
الامام يكتب على سهم عبدالله ، وعلى سهم آخرامة الله ، ثم يقول الامام او المقرع

فاقرعت بينهم فاعتقت الثلث (١)

﴿ وروى موسى بن القاسم ﴾ في الصحيح ﴿ وعلى بن الحكم ﴾ في الصحيح
والكليني في القوي عن ابان (٢) ﴿ عن عبدالرحمن بن ابي عبدالله عن ابي عبدالله
عليه السلام ﴾ ويدل على العموم ﴿ على ايهما يصير اليمين ﴾ اي كـان القرعة تبين
مَن عليه اليمين او تبين ﴿ اذا حلف ﴾ اي القرعة تبين الحالف فما لم يحلف
لم يأخذ .

﴿ وروى الحسن بن محبوب عن جميل ﴾ بن صالح في الصحيح كالشيخ
و الكليني والشيخ في الصحيح عن علي بن رئاب ﴿ عن فضيل بن يسار (الى قوله)
مال النساء ﴾ بأن كان له ثقبه يخرج البول منه ولم تكن له شيء بل كان له دبر
فقط ﴿ قال يقرع عليه الامام ﴾ مع الامكان بقرينة قوله عليه السلام ﴿ ثم يقول الامام
او المقرع ﴾ اي الحاكم او الاعم ﴿ حتى نورث له ما فرضت ﴾ كما هو

(١) الكافي باب الرجلين يدعيان فيقيم كل واحد منهما البيعة خبر ٢

(٢) الكافي باب آخر (بمد باب ميراث الخنثى) خبر ٢ من كتاب الموارث والنهذب باب

(اللهم انت الله (الذى - خ) لاله الآانت عالم الغيب والشهادة انت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون) بين لنا امر هذا المولود حتى يورث ما فرضت له فى كتابك ثم يطرح السهمين فى سهام مبهمه ، ثم تجال فأيهما خرج ورث عليه .

فيهما * ثم يطرح السهمين فى سهام مبهمه * والاولى ان تكون اربعة لتصير ستة كما تقدم * ثم تجال * اى تدار بالتشويش بحصول الابهام او يخرج واحد واحد حتى يخرج الذكر أولاً او الاثنى

ويؤيده ما رواه الكليني والشيخ فى الصحيح عن عبدالله بن مسكان عن اسحاق الفزارى (وفى يب المرادى وهما مجهولان ولا يضر) والشيخ فى الموثق كالصحيح عن عبدالله بن مسكان، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : سئل وانا عنده عن مولود ولد وليس بذكر ولا اثنى وليس له الأدبر كيف يورث قال يجلس الامام ويجلس معه ناس (او انا س - يب) من المسلمين فيدعو (او فيدعون) الله ويجعل السهام عليه على اى ميراث يورثه ميراث الذكر او ميراث الاثنى فأى ذلك خرج ورثه عليه ثم قال : وائى قضية اعدل من قضية يجال عليه بالسهام ان الله تبارك وتعالى يقول : فساهم فكان من المدحفين (١)

وفى الصحيح عن ابن فضال والحجال عن ثعلبة بن ميمون عن بعض اصحابنا عن ابي عبدالله عليه السلام قال : سئل عن مولود ليس بذكر ولا اثنى ليس له الأدبر كيف يورث ثم ذكر مثل ما تقدم - ثم قال : وما من امر يختلف فيه اثنان الأوله اصل فى كتاب الله ولكن لا تبلغه عقول الرجال (٢) .

(١) الكافى باب آخر (بعد باب ميراث الخنثى) خبر ١ من كتاب المواريث والتهذيب باب ميراث الخنثى و من يشكل من الناس خبر ٨ من كتاب الفرائض وفيهما عن عبدالله بن مسكان عن اسحاق المرادى قال : سئل الخ والآية فى المسافات - ١٣١

(٢) الكافى باب آخر (بعد باب ميراث الخنثى) خبر ٣ والتهذيب باب ميراث الخنثى الخ خبر ٩

وروى عاصم بن حميد ، عن ابي بصير عن ابي جعفر عليه السلام قال : بعث رسول الله (ص) علياً عليه السلام الى اليمن فقال له حين قدم حديثي بأعجب ماورد عليك ، قال : يا رسول الله اتاني قوم قد تبايعوا جارية فوطؤها جميعاً في طهر واحد فولدت غلاماً فاختلفوا فيه كلهم يدعى فيه ؛ فاسهمت بينهم ثلاثة فجعلته للذي خرج سهمه وضمنته نصيبهم ،

(فاما) ما رواه الشيخ في الموثق كالصحيح عن عبدالله بن بكير ، عن بعض اصحابنا عنهم عليهم السلام في مولود ليس له مال للرجال ولا ما للنساء الاثقب يخرج منه البول على اى ميراث يورث ؟ قال ان كان اذا بال يتنحى بوله (اى الى ناحية واحدة) ورث ميراث الذكر وان كان لا يتنحى بوله ورث ميراث الانثى (١) (فيمكن) حمله على التخيير بينه وبين القرعة او يحمل اخبار القرعة على ما لم يكن له ثقب .

(واما) ما رواه الشيخ في الصحيح ، عن حماد عن ذكره عن احدهما عليه السلام قال : القرعة لا يكون الا للامام (٢) (فمحمول) على الامكان

* وروى عاصم بن حميد * في الصحيح كالشيخ (٣) لكنه قال : عن بعض اصحابنا عن ابي جعفر عليه السلام * عن ابي بصير (الى قوله) فاسهمت بينهم * كما في يب (وفى بعض النسخ فاسمعت ثلثة) والظاهر انه من النسخ * وضمنته * اى من قرع * نصيبهم * اى نصيب باقى الشركاء من قيمة الولد يوم ولد حياً و نصيب الام لصير ورتها ام ولد وسيجىء فى موضعها وكذا اكثر ما ذكرنا لبيان اصل القرعة وسيجىء غير ذلك مما فيه القرعة فى مواضعه * فقال النبى صلى الله عليه وسلم * تقرير الفعل امير المؤمنين عليه السلام

وروى الشيخ في الصحيح عن جميل قال : قال الطيار لزردة : ما تقول فى

(١) التهذيب باب ميراث الخنثى الخ خبر ١١ من كتاب الفرائض

(٢-٣) التهذيب باب البنتين يتقابلان الخ خبر ٢٣ - ١٦ من كتاب القضاء

فقال النبي صلى الله عليه وآله : ليس من قوم تفادعوا وفوضوا امرهم الى الله الآخرج
سهم المحقق .

باب الكفالة

روى سعد بن طريف ، عن الاصمغ بن نباتة قال : قضى امير المؤمنين عليه السلام

المساهمة أليس حقاً فقال زرارة بل هي حق وقال الطيار اليس قد رووا (اوورد)
انه يخرج سهم المحقق ؟ قال بلى قال : فتعال حتى ادعى انا وانت شيئاً ثم نُساهم
عليه وننظر هكذا هو ، فقال له زرارة : اما جاء الحديث بأنه ليس من قوم فوضوا
امرهم الى الله تعالى ثم اقترعوا الا خرج سهم المحقق فاما على التجارب فلم يوضع
على التجارب فقال الطيار : ارأيت ان كانا جميعاً مدعين ادعيًا ما ليس لهما
من اين يخرج سهم احدهما فقال له زرارة اذا كان ذلك جعل معه سهم مبيع فإن
كانا ادعيًا ما ليس لهما خرج سهم المبيع (١) والجواب الحق انهما اذا كانا مبطلين
لا يحصل التفويض ، ولا يكون الا من المحقق اد الشاك بعد تيقن الحق في
احدهما .

باب الكفالة

بافتح هي التمهيد بالنفس ﴿ روى سعد بن طريف ﴾ في الموثق ﴿ عن
الاصمغ بن نباتة ﴾ و رواه الشيخ في الموثق كالصحيح ، عن عمار بن مروان وكذا
الكليني عن عمار (٢) و الظاهر انه ابن مروان الثقة ، ويحتمل ان يكون (ابن
موسى) الموثق ورواه الشيخ ايضاً في الموثق كالصحيح عن اسحاق بن عمار وهما عن
جعفر عن ابيه عليه السلام ان علياً صلوات الله عليه أتى برجل كفل برجل بعينه فاخذ بالمكفول

(١) التهذيب باب البيئتين يقابلان الخ خبر ١٥ من كتاب القضاء

(٢) الكافي باب الكفالة و الحوالة خبر ٧ من كتاب المعيشة و التهذيب باب

الكفالات والحوالات خبر ٢

في رجل تكفل بنفس رجل أن يجبس ، وقال له : اطلب صاحبك .
 وقضى عليه السلام انه لا كفالة في حد .
 وقال الصادق عليه السلام لابي العباس الفضل بن عبد الملك : ما منعك من الحج ؟

فقال : احبوه حتى يأتي بصاحبه (١) .
 واعلم انه لا يبدل هذه الاخبار على اداء ما عليه كما ذكره الاصحاب الآن
 يقال اذا تحقق حبسه فلا علاج له من الحبس الا بآداء ما على المكفول والآلزم تكليف
 ما لا يطاق في غالب الاوقات .
 وقضى عليه السلام انه لا كفالة في حد * الظاهر انه تنمة الخبر وعدم الكفالة
 لانه ان كان المكفول غائباً فلائ مبنى الحدود على التخفيف وان كان حاضراً فلا
 يجوز التأخير بقوله تعالى : ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله (٢)
 وردوا في القوى كالصحيح ، عن عبيد الله بن علي الجلبى قال : قال ابو عبد الله
عليه السلام قال امير المؤمنين عليه السلام لعمر بن الخطاب : ثلث ان حفظتهن وعملت بهن
 كفنتك ما سواهن . وان تر كنهن لم ينفعك شيء سواهن قال وما هن يا ابا الحسن ؟ قال
 اقامة الحدود على القريب والبعيد والحكم بكتاب الله في الرضا والسخط والقسم بالمعدل
 بين الاحمر والاسود (اى العجم والعرب) فقال له غمز لعمرى لقد اوجزت وابلغت (٣)
 وسيجيء الاخبار في ذلك .
 وقال الصادق عليه السلام * رواه الشيخ في الصحيح ، عن ابي الحسن الخزاز (٤)

(١) التهذيب باب الكفالات والحوالات خبر ٣

(٢) النور - ٢

(٣) التهذيب باب آداب الحكم خبر ٧

(٤) التهذيب باب الكفالات والحوالات خبر ١

قال : كفالة تكفلت بها ؛ قال مالك وللکفالات ؟ اما علمت ان الكفالة هي التي اهلكت القرون الاولى .

وروى عن الحسين بن خالد قال : قلت لابي الحسن عليه السلام جعلت فداك قول

(وكانه احمد بن النضر الثقة) ويحتمل غيره و يمكن ان يكون الاخذ من كتاب الفضل فيكون صحيحاً .

وروى الكليني في الصحيح ، عن حفص بن البختري قال : ابطأت عن الحج فقال لي ابو عبدالله عليه السلام ما ابطأ بك عن الحج ؟ فقلت جعلت فداك : تكفلت برجل فحقرني (١) (من التحقير اى قال لي : يا ضعيف) او بالفاء و الزاى اى دفعنى فقال : مالك و الكفالات (وللکفالات - خ ل) اما علمت انها اهلكت القرون الاولى ثم قال : ان قوماً اذنبوا ذنوباً كثيرة فاشفقوا منها وخافوا خوفاً شديداً فجاء آخرون فقالوا ذنوبكم علينا فاتزل الله عز وجل عليهم العذاب ثم قال تبارك وتعالى خافوني واجترأتم على (٢) .

والظاهر انهما كفلا رجلا من العامة اذ مع عدم قدرتهما على اداء ما على المكفول و الآفهي من اعظم قضاء حوائج المؤمن وبسببه يسر المؤمن ، و اما كفالة الذنوب فالعذاب بها للجرأة لانها تكفل لقوله تعالى : ولا تزدروا نعمة و ذراخرى (٣) والمناسبة بين كفالة المال والذنوب باعتبار الجرأة مع عدم القدرة .

وروى عن الحسين بن خالد عليه السلام او الحسن كما في بعض النسخ و لم يذكر طريقه اليهما لكن الكليني رواه عنه في القوي و الشيخ في الصحيح ، و الحسين

(١) يمكن ان يكون بالخاء و الفاء المعجمتين اى المكفول عاهدني بأنني حاضر مني طلبني

ثم نقض عهدي و غرمني (منه رحمه الله) وفي نسختين مطبوعتين من الكافي (فحقرني)

(٢) الكافي باب الكفالة و المعوالة خبر ١

(٣) الانعام - ١٦٤

الناس الضامن غارم ، فقال : ليس على الضامن غرم انما الغرم على من اكل المال وروى داود بن الحصين : عن ابي العباس ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سأله

حَسَنُ و الحسن ثقة (١) ﴿ انما الغرم على من أكل المال ﴾ اي اذا ضمن باذن المضمون عنه فالضمان بالآخرة عليه والآفلاشك في ان الضامن يغرم ويدل عليه اخبار كثيرة ستجى .

﴿ وروى عن داود بن الحصين ﴾ في القوي والشيخ في الصحيح عنه والكليني في الموثق كالشيخ عن ابان (٢) ﴿ عن ابي العباس ﴾ لكن الخبر عن ابان ، عن ابي العباس قال : قلت لابي عبد الله عليه السلام : رجل كفّل لرجل بنفس رجل وقال : ان جئت به ، والآعليك (وفي يب - والآفلي) خمسمائة درهم قال : عليه نفسه و لاشيء عليه من الدراهم فان قال : على خمسمائة درهم ان لم ادفعه اليه فقال : يلزمه الدراهم ان لم يدفعه اليه .

ويمكن ان يكون سمعه مرتين او نقله بالمعنى ؛ وعلى أي حال عمل بها اكثر الاصحاب مع مخالفته للاصول بوجوه (الاول) من حيث التقديم والتأخير مع ان الكلام لا يتم الا بآخره ، ووجهه بأنه من باب على الف درهم من ثمن مبيع لم اقبضه سيما في خبر ابان (والثاني) من حيث عدم لزوم المال في الكفيل ، ووجهه بأنه لا يفهم منه ان المكفول مشغول الذمة بكذا وكذا او بخمسمائة درهم ويمكن ان يكون من قبيل الرهان الفاسد ؛ بل هو الظاهر منهما (والثالث) من جهة ان الظاهر من الخبرين ان الضمان ضمّ ذمة الى ذمة كما هو مذهب العامة و ليس بناقل كما هو عند الخاصة لقوله (ان لم يأت) ويمكن التوجيه بان يكون المال الذي على المضمون مؤجلا فبالضمان ينقل مؤجلا .

(١-٢) الكافي باب الكفالة والحوالة خبر ٤-٢ والتهذيب باب الكفالات والضمانات

عن الرجل يتكفل بنفس الرجل الى اجل فإن لم يأت به فعليه كذا وكذا درهم قال :
ان جاء به الى الاجل فليس عليه ما قال ، و هو كفيل بنفسه أبداً الا ان يبدأ بالدرهم ،
فإن بدأ بالدرهم فهو لها ضامن إن لم يأت به الى الاجل الذى اجله .
وسأل داود بن سرحان ابا عبد الله عليه السلام عن الكفيل والرهن فى بيع النسيئة ،
فقال : لا بأس .

وقال الصادق عليه السلام : الكفالة خسارة غرامة ، ندامة .

﴿ وسأل داود بن سرحان ﴾ فى الصحيح كالشيخ (١) ﴿ ابا عبد الله عليه السلام
(الى قوله) لا بأس به ﴾ وروى الكلينى فى الصحيح ، عن ابي حمزة . عن ابي
جعفر عليه السلام قال : سألته عن الرهن و الكفيل فى بيع النسيئة قال لا بأس به (٢) ولا
يتوهم انه لا يجب عليه ان يعطيه فى الحال ولا يجوز للبايع ان يسأل منه فى الحال
لان النعمة مشغولة به ويكفى اشتغال النعمة للاستيثاق بهما .

﴿ وقال الصادق عليه السلام ﴾ رواه الشيخ فى الصحيح ، عن ابن ابي عمير ، عن داود
الرقى قال : قال ابو عبد الله عليه السلام مكتوب فى التوراة (كفالة ندامة غرامة (٣)
اى الكفالة مستلزم للندامة و الغرامة ان لم يحضر الكفيل المكفول ، و يدل على
المشهور من الغرامة ، ويمكن ان يكون المراد انهم يغرمون وان لم يلزم كما فى
الندامة .

وروى الشيخ فى القوى عن عطاء عن ابي جعفر عليه السلام قال : قلت له : جعلت

(١) التهذيب باب الكفالات والضمانات خبر ٨ من كتاب المعيشة

(٢) الكافى باب الرهن خبر من كتاب المعيشة

(٣) التهذيب باب الكفالات والضمانات خبر ٩

باب الحوالة

روى غياث بن ابراهيم ، عن جعفر بن محمد ، عن ابيه عن آباءه ، عن علي بن ابي طالب في رجلين بينهما مال منه بأيديهما ومنه غائب عنهما . فاقسما الذي بأيديهما وأحال كل واحد منهما بنصيبه (نصيبه - خ) فقبض احدهما ولم يقبض الآخر ، فقال : ما قبض احد هما فهو بينهما وما ذهب فهو بينهما .

فداك ان علي دينا اذا ذكرته فسد علي ما انا فيه فقال : سبحان الله وما بلغك ان رسول الله ﷺ كان يقول في خطبته : من ترك ضياعاً فعلي ضياعه (اي نداد كه) ومن ترك ديناً فعلي دينه . ومن ترك مالا فاكله (اي الى الورثة) (وفي في فلولورثة) فكفالة رسول الله صلى الله عليه وآله ميتاً كفالته حياً وكفالته حياً كفالته ميتاً فقال الرجل انست عني جعلني الله فداك (١) .

باب الحوالة

روى غياث بن ابراهيم في الموثق كالصحيح كالشيخ (٢) وتقدم ما في معناه في صحيحة سليمان بن خالد في باب الصلح وكان ذكره هناك اولي و ذكر هذا الخبر هنا باعتبار لفظ الحوالة لان الظاهر ان الحوالة في الدين اذا قسم لان لكل منهما حقا في الدين الذي يأخذه الآخر فكان كل واحد منهما يعيل الآخر بحقه عليه ؛ ومع هذا لا يصح لامكان عدم وصول احدهما ويضيع حق الآخر فلا يجوز قسمة ما في الذمم سواء قسم بلفظ الحوالة او بغيره .

و روى انه احتضر عبدالله بن الحسن فاجتمع اليه غرمائه فطالبوه بدين لهم فقال : ما عندي ما أعطيكم ولكن ارضوا بمن شئتم من اخي وبنى عمى على بن الحسين او عبدالله بن جعفر، فقال الفرما : اما عبدالله بن جعفر فملى مطول ، واما على بن الحسين فرجل لامال له صدوق وهو احبهما الينا ، فارسل اليه فاخبره الخبر، فقال عليه السلام : أضمن لكم المال الى غلة ولم يكن له غلة ؛ فقال القوم : قد رضينا فضمنه، فلما أتت الغلة أتاح الله عز وجل له المال (فأداه - خ) .

وسأل ابو ايوب ابا عبدالله عليه السلام عن الرجل يحيل الرجل بالمال أيرجع عليه ؟ قال

﴿ وروى انه احتضر ﴾ رواه الكليني و الشيخ فى القوي ، عن عيسى بن عبدالله الهاشمي (١) قال : احتضر (اى صار) بحال الاحتضار فى ظنهم لان الظاهر انه الذى قتله الدوايقى فى زمان ابي عبدالله عليه السلام ﴿ عبدالله بن الحسن ﴾ المثنى ابن الحسن بن على عليه السلام ﴿ او عبدالله بن جعفر ﴾ الطيار ﴿ أضمن لكم الى غلة ﴾ اى وقت الحاصل ، الظاهر انه وعدته عليه السلام لاضمان حقيقى لان المشهور اشتراط ضبط الاجل فيه كما سيجى . ﴿ أتاح الله ﴾ اى قدر الله وهذا من باب الضمان لا من باب الحوالة الآن يكون مراده من الحوالة اعم من ان يكون ذمة المحال عليه مشغولة بمثل المال اولم يكن او الا اعم من الضمان ويؤيده عدم ذكر باب الضمان فالظاهر ادخاله فى هذا الباب والباب المتقدم ، وسيجى بعض الاخبار منه فى باب الدين ايضاً .

﴿ وسأل ابو ايوب ﴾ فى الصحيح وقد تقدم فى باب الحجر ، ويؤيده ما رواه الشيخ والكليني فى الموثق ؛ عن منصور بن حازم قال : سألت ابا عبدالله عليه السلام عن الرجل يحيل على الرجل أيرجع عليه ؟ قال : لا يرجع عليه ابداً الا ان يكون قد

(١) الكافى باب قضاء الدين خبر ٧ من كتاب المعيشة والتهديب باب الكفالات

لا يرجع عليه ابداً الآن يكون قد أفلس قبل ذلك .

وروى البرزطي عن داود بن سرحان قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل

أفلس قبل ذلك (١) وبمحمل على ما لو لم يعلم بإفلاسه أولاً .

وروى البرزطي في الصحيح كالشيخ ، عن داود بن سرحان (٢) ذكره في باب الصرف أولى وسيجيء الاخبار الصحيحة في ذلك وهذا من قبيل تبديل عين بعين أخرى ، و ليس من باب البيع حتى يشترط فيه التفاضل في المجلس كما نوهته السائل .

وروى الكليني في الحسن كالصحيح وفي القوي أيضاً عن زرارة عن أحمدهما في الرجل يُعجل الرجل بمال كان له على آخر فيقول له الذي احتال : برئت مما لي عليك فقال اذا برء فليس له ان يرجع عليه وإن لم يُبرئه فله ان يرجع على الذي احاله (٣) وبمحمل على عدم الرجوع لو ظهر إفلاسه لامطلقاً .

وروى الكليني في الصحيح ، عن عبد الله بن سنان ، عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يموت و عليه دين فيضمنه ضامن للفرماء فقال : اذا رضى الفرماء فقد برئت نعمة الميت (٤) .

وروى الشيخ في الموثق كالصحيح وفي الصحيح أيضاً (على الظاهر) عن عمر بن يزيد قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل ضمن ضمناً ثم صالح على بعض ما صالح عليه (او ثم صالح عليه) كما في الخبر الصحيح فقال ليس له الا الذي صالح

(١) الكافي باب الكفالة والحوالة خبر ٥ والتهذيب باب الحوالة خبر ٣

(٢) التهذيب باب الحوالة خبر ٣

(٣) الكافي باب الكفالة والحوالة خبر ٢

(٤) الكافي باب انه اذا مات الرجل حل دينه خبر ٢ من كتاب المبيشة

كانت له عند رجل دنائير فأحال له على رجل آخر بدنانيره فيأخذ بها دراهم
أيجوز ذلك ؟ قال : نعم .

عليه (١) وفي القوى كالصحيح ، عن ابن بكير مثله (٢) و عمل به الاصحاب كما
في شراء الدين .

ولا ينافيه ما رواه الشيخ في الصحيح ، عن عبد الرحمن بن الحجاج قال : سألت
ابا الحسن عليه السلام عن الرجل يجيئني فاشتري له المتاع من الناس و اضمن عنه ثم
يجيئني بالدراهم فأخذها فأحبسها عن صاحبها و أخذ الدراهم الجياد فأعطى دونها
قال : اذا كان يضمن فربما شدد عليه يعجل قبل أن يأخذ و يحبس بعد ما يأخذ قال
لابأس به - لانه لم يذكر رد التفاوت ولا يعد في لزومها مع ان هذا التفاوت ليس
بزيادة حتى يجب عليه رده بل لا يمكن رده للربا .

(واما) شراء الدين (فقد) روى الكليني و الشيخ في القوى كالصحيح
عن ابي حمزة قال : سألت ابا جعفر عليه السلام عن رجل كان له على رجل دين فجاء رجل
فاستراه منه بعرض (اى متاع) ثم انطلق الى الذي عليه الدين فقال له اعطني ما
لفلان عليك فإنني قد اشتريته منه كيف يكون القضاء في ذلك فقال ابو جعفر عليه
السلام يرد عليه الرجل الذي عليه الدين ماله الذي اشتراه به من الرجل الذي له
الدين (٣) .

وفي القوى كالصحيح ؛ عن محمد بن الفضيل قال : قلت للرضا عليه السلام : رجل
اشتري ديناً على رجل ثم ذهب الى صاحب الدين فقال له : ادفع الي ما لفلان عليك
فقد اشتريته منه قال : يدفع اليه قيمة ما دفع الى صاحب الدين و يرى الذي عليه المال

(١) التهذيب باب الكفالات والضمانات خبر ٧

(٢) التهذيب باب القرض واحكامه خبر ١٤

(٣) الكافي باب الدين بالدين خبر ٢ من كتاب المعيشة والتهذيب باب الديون

باب الحكم في سيل وادی مهزور

روى غياث بن ابراهيم عن ابي عبد الله عن آباءه عن علي بن الحسين قال : قضى رسول الله ﷺ في سيل وادی مهزور أن يحبس الاعلى على الاسفل الماء للزرع

من جميع ما بقي عليه (١) .

باب الحكم في سيل وادی مهزور

بتقديم الزاي على الراء هو وادی بنى قريظة بالحجاز وأما تقديم الراء على الزاي فموضع سوق المدينة تصدق به رسول الله ﷺ على المسلمين كما في النهاية وفي القاموس واد .

روى غياث بن ابراهيم في الموثق كالصحيح كالكليني والشيخ (٢) و ايضاً في الموثق كالصحيح عن غياث بن ابراهيم مثله لكن للنخل الى الكعبين وللزرع الى الشراكين وفي القوي كالموثق عن حفص بن غياث عن ابي عبد الله عليه السلام قال : قضى رسول الله ﷺ في سيل وادی مهزور للنخل الى الكعبين ولإهل الزرع الى الشراكين .

وفي القوي كالصحيح عن عقبة بن خالد ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال قضى رسول

- (١) الكافي باب بيع الدين بالدين خبر ٣ والتهذيب باب الديون واحكامها خبر ١٦ ولكن لفظ الحديث في التهذيب هكذا محمد بن الفضل عن ابي حمزة قال سئل ابو جعفر (ع) عن رجل كان له على رجل دين فجاءه رجل فاشترى منه بمرض ثم انطلق الى الذي عليه الدين فقال له : اصلني ما فلان عليك فاني قد اشتريته منه فكيف يكون القضاء في ذلك ؟ فقال له ابو جعفر (ع) يردّ عليه الرجل الذي عليه الدين ماله الذي اشتراه به الرجل الذي عليه الدين
- (٢) اوردته واللذين بعده في الكافي باب بيع الماء ومنع فضول الماء الخ خبر ٣-

الى الشراك وللنخل الى الكعب ؛ ثم يرسل الماء الى الأسفل من ذلك - وفي خبر آخر للزرع الى الشراكين وللنخل الى الساقين .
وهذا على حسب قوة الوادى وضعفه - قال مصنف هذا الكتاب - رحمه الله سمعت من ائق به من اهل المدينة انه وادى مهزور .

الله ﷻ في شرب النخل بالسيل ان الاعلى يشرب قبل الاسفل ويترك و في يب ويترك من الماء الى الكعبين ثم يشرح الماء الى الاسفل الذى يليه كذلك حتى ينقضى الحوائط ويفنى الماء

والظاهر ان الحكم لا يختص بوادى مهزور بل هو عام في كل ماء مباح كما روى عنه ﷻ ان الناس في الماء شركاء (١) وسيجيء ويشعر به الخبر الاخير ايضاً والمراد بالاعلى المتقدم لسبق حقه ولو كان اسفل او يخرى بما لم يسبق حق الاسفل من اخراج النهر منه سابقاً على الاعلى والمراد بالشراك معقده وهو في الغالب على العظم الثانى على ظهر القدم فالظاهر ان المراد بالكعب العظم الذى بين الساق والقدم الذى يلعب به الصبيان كما ذهب اليه العلامة في المسح اليه وحينئذ لا منافاة بين هذا الاخبار وخبر الساقين بل الظاهر منه توضيح الكعب

وهذا على حسب قوة الوادى وضعفه ﴿ جمع بين الاخبار ولو قلنا بالمنافاة لكان الجمع بحسب الاختلاف من الارضين بالاحتياج الى الماء اولى بل الظاهر ان المدار على الاحتياج الى الماء اولى بل الظاهر ان المدار على الاحتياج اليه عرفاً (٢)

(١) سنن ابي داود السجستاني ج ٢ باب في منع الماء خبر ٢ من كتاب البيوع ولفظ الحديث هكذا من رجل من المهاجرين من اصحاب رسول الله (ص) وسلم قال : غزوت مع النبي (ص) وسلم ثلاثاً اسمعه يقول المسلمون شركاء في ثلاث في الكلاء والماء والنار انتهى وفي التهذيب باب بيع الماء والمنع منه الخ عن محمد بن سنان عن ابي الحسن (ع) قال : سئلته عن ماء الوادى فقال : ان المسلمين شركاء في الماء واتار والكلاء

(٢) هكذا في النسخة التى كانت عندنا وتأمل .

ومسموعى من شيخنا محمد بن الحسن - رضى الله عنه - أنه قال وادى مهرورز بتقديم الرأ غير المعجمة على الزاى المعجمة وذكر أنها كلمة فارسية وهو من هرز الماء ، والماء الهرز بالفارسية الزائد على المقدار الذى يحتاج اليه .

باب الحكم فى الحظيرة بين دارين

سأل منصور بن حازم أبا عبد الله عليه السلام عن حظيرة بين دارين فذكر أن علياً عليه السلام قضى بها لصاحب الدار الذى من قبله القمط .

وروى عمرو بن شعمر ، عن جابر ، عن أبي جعفر ، عن أبيه ، عن جده عن علي

وحكمه عليه السلام به كان بناء على الاحتياج الى هذا المقدار فى تلك الارض وان كان الاحوط عدم الخروج من النقص .
 ومسموعى عليه السلام الظاهر ان الغلط تشأمن اثبات اللغة بالقياس مع اختلاف اللغتين وفيهما الى اسفل من ذلك فاللام من النسخ وان امكن دخولها على الجملة بعد (من) .

باب الحكم فى الحظيرة

اى الحاجز بين دارين من القصب او الاعم اذا كانت على السطح سأل منصور بن حازم فى الحسن كالصحيح كالكلينى (١) وروى فى الصحيح ، عن منصور بن حازم عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سألت عن خُص بين دارين فزعم (اى قال) انّ علياً عليه السلام قضى به لصاحب الدار الذى من قبله وجه القمط (٢) .

وروى عمرو بن شعمر فى القوى وان عدّ ضعيفاً لأن الظاهر انه من كتاب جابر الخص الطن وهو العزمة من القصب ؛ وفى النهاية والقاموس ، الخص

وقال انه قضى في رجلين اختصما اليه في خُصّ فقال : ان الخُصّ للذى اليه القمط - قال مصنف هذا الكتاب - رحمه الله - الخُصّ الطَّنّ الذى يكون فى السواد بين الدور والقمط هو شدّ الجبل ، يعنى ان يكون الخُصّ هو للذى اليه شدّ الجبل . وقد قيل ان القماط هو الحجر الذى يغلق منه على الباب

بيت يعمل من الخشب و القصب ؛ والمراد هنا جداره الفاصل بين البيتين ، و فى النهاية - فى حديث شريح اختصم اليه رجلان فى خص فخصى بالخص للذى يليه القمط هى جمع قماط وهى الشرط التى يشدّ بها الخص ويوثق من ليف او خوص او غيرهما ؛ ومعاهد القمط تلى صاحب النص . والخص البيت الذى يعمل من القصب هكذا قال الهروى بالضم - وقال الجوهرى والفيروزى آبادى : القمط بالكسر كانه عندهما واحد وقريب منه ما قاله الزمخشري فى الفائق و قال العلامة فى التذكرة معاهد القمط تكون فى الجدران المتخذة من القصب وشبهه واغلب ما يكون ذلك فى السور بين السطوح فيشدّ بجبال او بخيوط و ربما جعل عليها خشبة معترضة ويكون العقد من جانب والوجه المستوى من جانب ووجه الترجيح مع الرواية أنّ الظاهر أنّ مَنْ كانت اليه المعاهد قد وقف فى ملكه وعقد

❦ وقد قيل (الى قوله) الباب ❦ فيكون مانعاً من الانفتاح وهذا ايضا قرينة على ان الجدار للذى عليه بابه لأنّ الانفتاح من داخل يكون غالباً لصاحب الباب وملكية الباب قرينة ملكية الجدار ، والذى فى التذكرة من جعل الخشبة معترضة عليه قرينة ايضا كما ذكر والظاهر ان القماط معاقده و هو الشايح الآن من جعل الوجه المستوى الى الخارج

باب الحكم في نفس الغنم في الحرث

روى جميل بن دراج ، عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام في قوله عز وجل (وداود وسليمان اذ يحكما في الحرث إذ نفثت فيه غنم القوم) قال : لم (لما - نخ) يحكما إنما كانا يتناظران ، ففهمناها سليمان .

باب الحكم في نفس الغنم

أي رعيها ﴿ في الحرث ﴾ ﴿ روى جميل بن دراج ﴾ في الصحيح ﴿ عن زرارة (إلى قوله) وسليمان ﴾ أي إذ كرهما ﴿ اذ يحكما في الحرث ﴾ أي الزرع وقيل الكرم ﴿ إذ نفثت فيه ﴾ أي رعى ليلاً وقيل بالاعم ﴿ غنم القوم ﴾ ذكر أكثر المفسرين أنه دخل رجلان على داود عليه السلام أحدهما صاحب حرث والآخر صاحب غنم فقال صاحب الحرث إن غنم هذا دخلت حرثي وما أبقت منه شيئاً فقال داود اذهب فإن الغنم لك فخرجا فمرا على سليمان عليه السلام فقال كيف قضى بينكما فاخبراه فقال : لو كنت أنا القاضي لقضيت بغير هذا الحكم فاخبر بذلك داود عليه السلام فدعاه فقال : كيف كنت تقضى بينهما فقال : أدفع الغنم إلى صاحب الحرث فيكون له منافعها من الدر والرسل (أي اللبن والنسل والوبر) حتى إذا كان حرثه من العام المستقبل كهيئته يوم كل دفعت الغنم إلى أهلها وقبض صاحب الحرث حرثه وذهب وقيل : إن الغنم دخلت ليلاً على كرم فأفسده هذا ما قاله أكثر المفسرين .

لكن ذكره عليه السلام أنه لم يقع في الحكم بقوله ﴿ قال لم يحكما إنما كانا يتناظران ﴾ أي كان على وجه المناظرة وفي بعض النسخ يتناظران أي الوحي كما سيجيء ﴿ ففهمناها سليمان ﴾ على سبيل الوحي والإلقاء في القلب ، وفي بعض النسخ (ففهمها سليمان) بأن يكون تفسير القرآن من كلامه عليه السلام أي القضية أي الفتوى أو المسئلة .

وروى الوشاء ، عن احمد بن عمر العلبي قال : سألت ابا الحسن عليه السلام عن قول الله عز وجل (وداود وسليمان اذ يحكمان فى الحرث) قال : كان حكم داود عليه السلام رقاب الغنم ؛ والذي فهم الله عز وجل سليمان عليه السلام أن يحكم لصاحب الحرث باللبن

وبما ذكره يندفع الشبهة التى اوردتها العامة فى جواز الاجتهاد على الانبياء ولو قلنا بما ذكروا من التفسير لقلنا ان ما افتاه سليمان كان ناسخاً لما حكم به داود عليه السلام وكانا من الله تعالى و يؤيده قوله تعالى بعده (و كلاً آتينا حكماً و علماً) (١) والاجتهاد لا يفيد الا الظن و لا يجوز العمل به مع القدرة على العلم بالاجماع ولهذا كان يتوقف رسولنا صلى الله عليه وآله فى الوقايع الى ان ينزل الوحي من الله تعالى ولو كان يجوز له الاجتهاد لما كان يتوقف ولم يكن عليه السلام اقل من المجتهدين .

✽ وروى الوشاء ✽ الحسن بن على فى الصحيح ✽ قال كان حكم داود عليه السلام ✽ اى ما اراد ان يحكم او ما حكم به فى الظاهر على سبيل الامتحان لئلا ينافى ما سبق .

روى الكليني فى القوى ؛ عن معوية بن عمران عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان الامامة عهد من الله عز وجل لمعهود لرجال مسمين ليس للامام ان يزويها عن الذى يكون من بعده ان الله تبارك وتعالى اوحى الى داود عليه السلام ان اتخذ وصياً من اهلك فانه قد سبق فى علمى ان لا ابعث نبياً الاوله وصى من اهله و كان لداود عليه السلام اولاد عدة وفيهم غلام كان امه عند داود و كان لها محباً فدخل داود عليه السلام عليها حين اتاه الوحي فقال لها ان الله عز وجل اوحى الى يأمرنى ان اتخذ وصياً من اهلى فقالت له امرأته فليكن ابنى قال ذاك اريد و كان السابق فى علم الله المحتوم عنده انه سليمان فاوحى الله تبارك وتعالى ان لا تجعل دون ان يأتىك امرى .

والصوف ذلك العام كله .

فلم يلبث داود أن ورد عليه رجالان يختصمان في الغنم والكرم فأوحى الله عز وجل إلى داود أن اجمع ولدك فمن قضى بهذه القضية فأصاب فهو وصيك من بعدك قال : فجمع داود عليه السلام ولده فلما ان قضى الخصمان قال سليمان عليه السلام : يا صاحب الكرم متى دخلت غنم هذا الرجل كرمك ؟ قال : دخلته ليلال قال : قد قضيت عليك يا صاحب الغنم يا ولاد غنمك واصوافها في عامك هذا .

ثم قال له داود عليه السلام : فكيف لم تقض برقاب الغنم وقد قوم ذلك علماء بني اسرائيل فكان ثمن الكرم قيمة الغنم (اى فى حكمهم) فقال سليمان عليه السلام ان الكرم لم تجتث (اى لم تهلك) من اصله وانما اكل حمله وهو عائد فى قابل فأوحى الله عز وجل الى داود : ان القضاء فى هذه القضية ما قضى سليمان به يا داود أردت أمراً وارداً أمراً نفيماً فدخل داود على امرأته فقال : اردنا أمراً وارداً والله امرأ غيره ولم يكن الا ما اراد الله عز وجل فقد رضينا بأمر الله عز وجل وسلمنا وكذلك الاوصياء ليس لهم ان يتعدوا بهذا الامر فيجاوزون صاحبه الى غيره (١) .

وروى الكليني والشيخ فى القوي كالصحيح ، عن ابي بصير قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن قول الله عز وجل : وداود وسليمان اذ يحكما في الحرث اذ نفست فيه غنم القوم ؟ فقال لا يكون النفس الا بالليل : ان على صاحب الحرث ان يحفظ الحرث بالنهار وليس على صاحب الماشية حفظها بالنهار انما رعيها وارزاقها بالنهار فما افسدت فليس عليها ، وفى بعض نسخ (ولا على صاحبها شيء) انتهى (وعلى صاحب الماشية حفظ الماشية بالليل عن حرث الناس فما افسدت بالليل فقد ضمنوا وهو النفس وان داود عليه السلام)

(١) اصول الكافي باب ان الامامة عهد من الله عز وجل معهود الخ خبر ٣ من

حكم للذى اصاب زرعه رقاب الغنم وحكم سليمان الرسل والبلة وهو اللبن والصوف
فى ذلك العام .

وفى الصحيح عن هرون بن حمزة قال : سألت ابا عبدالله عليه السلام عن البقر والغنم
والا بل تكون فى المرعى فتفسد شيئاً هل عليها ضمان فقال : إن افسدت نهراً
فليس عليها ضمان من اجل ان اصحابه يحفظونه وان افسدت ليلاً فان عليها ضماناً (١)
ويظهر منه ان هذا الحكم باق لم ينسخ ومنافع العام الوكان واقعاً (موافقاً - ظ) لما افسدت قوله
(باقية - ظ) والظاهر انه ضامن لما افسدته .

و روى فى القوى كالصحيح ، عن ابن مسكان عن ابي بصير عن ابي
عبدالله عليه السلام قال : قلت له : قول الله عز وجل : (و داود وسليمان اذ يحكما فى
الحرث) قلت : حين حكما فى الحرث كانت قضيته واحدة فقال انه كان اوحى الله تعالى
الى النبيين قبل داود الى ان بعث الله داود اى غنم نفشت فى الحرث فلصاحب الحرث
رقاب الغنم ولا يكون (اى النفس) الا بالليل فمان على صاحب الزرع ان يحفظ
بالنهار وعلى صاحب الغنم حفظ الغنم بالليل فعلم داود عليه السلام بما حكمت به الانبياء
عليهم السلام من قبله و اوحى الله عز وجل الى سليمان عليه السلام اى غنم نفشت فى زرع فليس
لصاحب الزرع الا ما خرج من بطونها و كذلك جرت السنة بعد سليمان عليه السلام
وهو قول الله عز وجل : ﴿ و كلاً آتينا حكماً و علماً ﴾ فعلم كل واحد منهما بحكم الله
عز وجل .

(١) اوردوه واللذين بعده فى الكافى باب ضمان ما يفسد البهائم من الحرث والزرع

خبر ٢ - ١ - ٣ من كتاب المعيشة والتهذيب باب من الزيادات خبر ٣ - ١ - ٢ من باب
الاجارات .

باب حكم الحرير

روى اسماعيل بن مسلم عن الصادق جعفر بن محمد : عن ابيه ، عن آباءه عليهم السلام قال: قضى رسول الله ﷺ في رجل باع نخلة واستثنى نخلة فقضى له بالمدخل اليها والمخرج منها ومدى جرائدها .

باب حكم الحرير

وهو الحق وان لم يكن على سبيل الملكية وسمي به لحرمة التصرف فيه بدون اذن من له الحرير (او) لانه يحرم منع صاحبه من التصرف فيه على بعض الوجوه كما سيأتي
 * روى اسماعيل بن مسلم * السكوني في القوي مثلهما (١) * في رجل باع نخلة * وفيهما (نخلا) اي بستاناً منها بأن باع اصولها او ثمرتها * واستثنى نخلة * واحدة منها لم يبعها * فقضى * اي حكم * له * اى للبايع * بالمدخل اليها والمخرج منها * اي بحق المرور ما دامت النخلة او ثمرتها لقضاء العادة بذلك وان لم يذكر حق المرور فكأنه استثنى مع النخلة حق المرور * ومدى جرائدها * اي منتهى طول اغصانها في الهواء او محاذيه في الارض لسقوط الثمرة وهما ذلك كله من حرير النخلة المستثناة والظاهر ان هذا الحرير ليس بملك لصاحبه فلا يجوز بيعها منفرداً بل هو حق يجوز الصلح عليه .

ويؤيده ما روياه في القوي كالصحيح عن عقبة بن خالد ان النبي ﷺ قضى في هو اير النخل أن يكون النخلة والنخلتان للرجل في حائط الآخر فيختلفون في حقوق ذلك فقضى فيها أن لكل نخلة من اولئك من الارض مبلغ جريدة من جرائدها حين بعدها (٢) .

(١-٢) الكافي باب جامع في حرير الحقوق خبر ١-٢ من كتاب المعيشة والتعذيب

باب بيع الماء والمنع عنه الخ خبر ٢٥ - ٢٦ .

وروى وهب بن وهب عن جعفر بن محمد ؛ عن ابيه عن آبائه عليهم السلام ان

(والهوائى) جمع الهار اى الساقط والمستثنى من البيع وفى يب (هزايير) وهو قريب منه وفى بعض نسخه (هذا) وكانهاما تصحيف من النسخ ويظهر منه الحق فى الهواء والارض .

وروى وهب بن وهب رحمهما الله الطريق اليه صحيح وهو وان كان ضعيفاً ، لكن لما كان خبره مشهوراً ورواه الثقات من غير طريقه اعتمد المصنف عليه بل الظاهر من احوال القدماء انهم كانوا ينظرون الى الكتاب فإن كان رواياته موجودة فى غير ذلك الكتاب وكان صاحبه ثقة فى النقل ولو بملاحظة الكتاب كانوا يعتمدون عليه لكن الاخبار التى وصلت اليها مخالفة له .

فمن ذلك ما رواه الكلينى والشيخ فى الصحيح عن حماد بن عثمان قال : سمعت ابا عبدالله عليه السلام يقول حرّيم البشر العادية اربعون ذراعاً حولها وفى رواية خمسون ذراعاً الا ان يكون الى عطن او الطريق فيكون اقلّ من ذلك الى خمسة وعشرين ذراعاً (١) ، والظاهر ان التتمة من كلام الكلينى و مراده من الرواية هذه الرواية .

وفى القوى عن مسمع بن عبد الملك ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله ما بين برّ المعطن الى برّ المعطن اربعون ذراعاً وما بين برّ الناضح الى برّ الناضح ستون ذراعاً وما بين العين الى العين (يعنى القناة) خمسائة ذراع والطريق يتشّاح عليه اهله فحدّه سبع اذرع (٢) .

(٢-١) الكافى باب جامع فى حرّيم الحقوق خبر ٥-٢ من كتاب المعيرة - والتهذيب باب بيع الماء والمنع عنه الخ خبر ٣٠-٢٧ من كتاب التجارة

على بن ابي طالب عليه السلام كان يقول : حریم البشر العاديّة خمسون ذراعاً الا ان يكون الى عطن او الى طريق .
 فيكون اقل من ذلك الى خمسة وعشرين ذراعاً - وقال رسول الله ﷺ :
 حریم النخلة طول سمقتها .

وروى الشيخ في الموثق : عن البقباق ، عن ابي عبدالله عليه السلام فقال اذا تشاح قوم في طريق فقال بعضهم سبع اذرع وقال بعضهم اربع اذرع فقال ابو عبدالله عليه السلام لا بل خمس اذرع وحمل الاختلاف باختلاف الطرق بحسب المارة اذ في السبع على الاستعجاب .

واعلم انه ذكر الاصحاب ان الحریم انما يكون اذا أحدث في الموات اما اذا كان في العامر فالتناس مسلطون على اموالهم وان اضرّ بالبجار لكنه الاضرار المكروه والمراد بالبشر العاديّة (بالتشديد) المنسوبة الى عاد اما القديمة البائرة اذا اريد حفرها بعد طمها لمرور الايام او البعيدة العمق كأنها فعلهم لمشقة حفرها او كقاعة عاد واولاده فانه اشتهر ونقل انهم كانوا طوالا فعلى هذا تحتاج الى الحریم للنزح كما هو عادة الاعراب

ويعمل اختلاف الروايات ايضاً باختلاف الآبار من جهة العمق فكلما كان عمقه اكثر كان حریمه بقدره اطول (اذ) باعتبار الماء والاحتياج ففي الناضح التي ينزح الماء منها للزرع لزم ان يكون حریمه اكثر لثلا ينقطع ماؤها بسبب المعارض وكذا بئر المعطن بكسر الطاء او العطن بفتحها التي ينزح منها لسقى الابل كان الاحتياج الى مائها اقل من الناضح وكذا للبئر والفنم او للمارة والغافلة .
 و اليه اشار بقوله ﷺ الى خمسة وعشرين ذراعاً ﷺ فلا يكون اقل منها ،
 والظاهر انه لكل منهما مدخل في الحریم ولهذا لا يجوز في حریمها الاحياء بحفر البشر وغيره بخلاف المين ومن ثم ذهب جماعة الى التحديد بالاحتياج ، والعمل

وروى أنّ حریم المسجد اربعون ذراعاً من كلّ ناحية .
وحریم المؤمن فی الصیف باع ، وروی عظم الذراع .

بالمنصوص اولى فيحمل خبر الخمسين على الناضح وجوباً والستين استحباً (او)
يحمل على المعطن استحباً بأن يكون الاربعون واجباً (او) على ناضح يكون الزرع
قليلاً (او) على بشر تكون للقوافل الكثيرة .

والاولى مراعاة ذلك في المعمورة لعموم ما رواه الثقتان الكليني والشيخ في
الموثق عن طلحة بن زيد عن ابي عبد الله عليه السلام قال : انّ الجار كالنفس غير مضار
ولا آثم اى لا يضر ولا يضر (١) .

واما حریم النهر فقد روى الكليني عن علي بن ابراهيم عن ابيه رفعه قال حریم
النهر حافته (٢) وما يليها اى يطرح الطين والمرزائد اى عليه كما هو الظاهر كما عليه
معظم الاصحاب فيؤيده اخبار الضرائر

﴿ وروی ان حریم المسجد اربعون ذراعاً من كلّ ناحية ﴾ الظاهر ان المراد
به ان يكون حوالیه فضاء للوضوء والطهارة كما هو المتعارف في كثير من البلاد
انه ليس لهم الا في الرحاب ويحتمل ان يكون المراد عدم احداث مسجد آخر في
هذا المقدار لثلا يعطل الاول من المصلين (او) حریمه في التعظيم بأن لا يكون راكباً
فيه بل اذا كان راكباً مثلاً صار راجلاً عنده وامثاله من التعظيم والاحترام

﴿ وحریم المؤمن فی الصیف باع ﴾ وهو قدر مدّ اليدين لحرارة الهواء
والتأذى منها ومن الرائحة الكريهة كالابط وغيرها من المؤذيات هذا اذا لم يصلوا
جماعة والا فلا حریم ، بل يستحب التناص ﴿ وروی عظم الذراع ﴾ يمكن حمله
على صلوة الجماعة او في الشتاء لولم يكن الصیف في اول الخبر (٣) كما هو المتعارف

(١) الكافي باب الضرائر خبر ١ من كتاب المعيشة والتهذيب باب بيع الماء والمنع
منه الخ خبر ٣٢ من كتاب التجارة .

(٢) الكافي باب جامع في حریم الحقوق خبر ٧ من كتاب المعيشة

(٣) بأن كان الحديث هكذا حریم المؤمن باع

وروى عقبة بن خالد عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل اتى جبلاً فشق منه قناة جرى ماءها سنة ، ثم ان رجلاً اتى ذلك الجبل فشق منه قناة اخرى فذهبت قناة الآخر بماء قناة الاول ؛ قال : يقاسان بحقائب البئر ليلة ليلة فينظر ايتهما اضرّت

في مثل هذا النقل

❖ وروى عقبة بن خالد ❖ لم يذكر طريقه اليه . والظاهر اخذه من كتابه او الكافي ورواه الثقتان في القوي عنه ❖ عن ابي عبد الله عليه السلام قال (الى قوله) يقاسان ❖ او يقاسان

وفي يب عن عقبة بن خالد عن ابي عبد الله عليه السلام قال يكون بين البئرین اذا كانت ارضاً صلبة خمساً ذراع و اذا كانت ارضاً رخوة فالف ذراع قال : و قضى رسول الله ﷺ في رجل احتفر قناة و اتى لذلك سنة ثم ان رجلاً حفر الى جانبها قناة فقضى ان يقاس الماء بجوانب البئر ليلة هذه وليلة هذه فان كانت الاخرة اخذت ماء الاولى عودت الاخرة وان كانت الاولى اخذت ماء الاخرة لم يكن لصاحب الاخرة على الاولى (او الاول) شيء (١)

وفي رقى بالاسناد القوي كالشيخ عن عقبة بن خالد ، عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل اتى جبلاً فشق فيه قناة فذهب قناة الآخر بماء قناة الاول ، قال : فقال : يتقاسمان بحقائب البئر ليلة ليلة فينظر ايتهما اضرّت بصاحبتهما فان رأيت الاخرة اضرّت بالاولى فلتعور (٢)

ثم ذكر بعين هذا الاسناد ؛ عن عقبة بن خالد عن ابي عبد الله عليه السلام قال :

(١) التهذيب باب بيع الماء والمنع منه الخبر ٢٩ واورده في الكافي ايضاً الى قوله

الفذراع في باب جامع في حریم الحقوق خبر ٧

(٢) الكافي باب الضرر خبر ٧ من كتاب المعيشة

بصاحبتهما ، فان كانت الأخيرة اضرّت بالاولى فليتعور ، (فلتغورخ (١)) وقضى رسول الله ﷺ بذلك ، وقال : ان كانت الاولى اخذت ماء الأخيرة لم يكن لصاحب الأخيرة على الاولى سبيل .

يكون بين البشرين ان كانت ارضاً صلبة خمسماً ذراع و ان كانت ارضاً رخوة فالف ذراع (٢) فتأمل فيه ، والظاهر انهم اخذوا من كتابه ونقلوا بالمعنى او بعضهم به وبمنهم بلفظه

و على أى حال فنسخة المقايضة اولى من المقاسمة ؛ (والحقائب) اولى من (الجواب) ويكون الحاصل ان يلاحظ عمق البثر ويحبس مائها فى كل ليلة حتى يعلم ايّهما اضرّت بالآخرى (و الحقيقة) العجيبة و الجمع حقائب (و التعوير) بالمهمله : التعمية اى تعلّم وكأنه بالطم يصير اعمى - و فى النهاية عودت الركية اذا طمته و اسدّت اعينها التى ينبع منها الماء ومنه حديث على عليه السلام (امره ان يعور آبار بدر) و يفهم من اول الخبر ان المدار على الضرر و من آخره التحديد بالمشهور فيمكن ان يعمل التحديد على الغالب لان الغالب زوال الضرر بالحددين فى الحالتين (او) يعمل عدم الضرر بالتحديد المشهور كما عليه الاكثر لكن الاخبار التى تدل على ان المدار على الضرر اصح واكثر .

فمنها ما رواه الكليني فى الصحيح ، عن محمد بن الحسين قال: كتبت الى ابي محمد عليه السلام رجل كانت له قناة فى قرية فاراد رجل ان يحفر قناة اخرى الى قرية له كم يكون بينهما فى البعد حتى لا يضر بالآخرى فى الارض اذا كانت صلبة او رخوة فوق عليه السلام على حسب ان لا يضر احدهما بالآخرى انشاء الله قال : و كتبت اليه : رجل كانت له رضى على نهر قرية والقريبة لرجل فاراد صاحب القرية ان يسوق الى قريبته الماء فى غير هذا النهر ويعطل هذه الرضى اله ذلك ام لا ؟ فوق عليه السلام يتقى الله و يعمل فى ذلك

(١) النور القمر فى كل شيء - ق

(٢) الكافى باب جامع فى حريم الحقوق خبر ٦ من كتاب المعيشة

و سئل عليه السلام عن قوم كان لهم عيون في ارض قريبة بعضها من بعض ؛ فأراد رجل ان يجعل عينه اسفل من موضعها الذي كانت عليه ، وبعض العيون اذا فعل بها ذلك اضرّت بيقيتها ، وبعضها لا تضر من شدة الارض ، فقال ما كان في مكان جليد (شديد خ ل) فلا يضره ، وما كان في ارض رخوة بطحاء فانه يضر .

بالمعروف ولا يضر اخا المؤمن (١) .

وروى الشيخ في الصحيح ، عن محمد بن علي بن محبوب (كالمصنف على ما سيجي * في باب الكلاء) قال كتب رجل الى الفقيه عليه السلام في رجل كانت له رحي الى آخر ما ذكر في الخبر الاول (٢) .

لكن بتقديم سؤال الرحي عكس الاول ، لكن السؤال ، السؤال - و الجواب ، الجواب ، فالظاهر ان المراد بالرجل السائل محمد بن الحسين السائل في الخبر الاول ، وبالفقيه ابو محمد العسكري عليه السلام ، ويحتمل غيرهما ايضا لكنه بعيد واما الحكم في الرحي فالظاهر حمله على الاستعجاب لقوله عليه السلام : يتقى الله الخ و لو لم يكن جائزاً لقال عليه السلام (٧) كما هو الغالب في الجواب او على ثبوت الحق في الماء ولو بالصلح ، والاحتياط ظاهر .

* وسئل عليه السلام عن قوم * رواه الكليني في القوي عن ابي عبد الله عليه السلام (٣) * ان يجعل عينه اسفل * بأن يجعل العين عميقاً (او) في مكان حضيض او بالمعنى الظاهر و هو ايضاً كذلك كما هو المجرب (او) الاعم من الكل للتعليل بالاضرار * في مكان شديد * اي صلب او جليد بمعناه و الكافي كالاول بزيادة قوله (وان عرض رجل على جاره ان يضع عينه كما وضعها وهو على مقدار واحد قال ان تراضيا

(١) الكافي باب الضراد خبر ٥ من كتاب المعيشة .

(٢) التهذيب باب بيع الماء والمنع عنه الخ خبر ٣١ من كتاب التجارة

(٣) الكافي باب الضراد خبر ٣ من كتاب المعيشة

وقال عليه السلام : يكون بين البثرين ان كانت ارضا صلبة خمسمائة ذراع ، وان كانت رخوة فالف ذراع .

وروى الحسن الصيقل ، عن ابي عبيدة الحذاء قال : قال ابو جعفر عليه السلام : كان

فلا يضر و يكون بين العيين الف ذراع) قوله كما وضعها اى قريباً من الاخرى محدثاً بعدها .

﴿ وقال عليه السلام ﴾ رواه الكليني والشيخ في القوي عن عقبه بن خالد (١) - وقد تقدم وتقدم رواية مسمع بالتحديد بخمسمائة ذراع وحمل على الصلبة والرواية الآتية بألف ذراع ، وحمل على الرخوة لرواية التفضيل وهو المشهور بين الاصحاب ، وحمل روايتي الاضرار المجمل على هذا التفصيل ويمكن حمل روايات التحديد بالغالب و العمل على الاضرار ويختلف باختلاف الارضين في الصلابة والرخاوة وهو الاظهر والاحوط العمل بالتفصيل الا ان يضر فلا يضره ، ويؤيده اخبار الاضرار وهي متواترة المعنى وقد تقدم بعضها ، وسيجيء ايضاً بعض هذه الاخبار مع اخبار آخر في باب الكلاء .

﴿ وروى الحسن الصيقل ﴾ في القوي **﴿ عن ابي عبيدة الحذاء ﴾** روى الكليني والشيخ في الموثق كالصحيح ، عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال : ان سمرة بن جندب كان له عذق في حائط لرجل من الانصار و كان منزل الانصارى بباب البستان فكان يمر به الى نخلته ولا يستأذن فكلمه الانصارى ان يستأذن اذا جاء فأبى سمرة فلما تأبى جاء الانصارى الى رسول الله ﷺ فشكا اليه فخبير الخبر فأرسل اليه رسول الله ﷺ و خبره بقول الانصارى وما شكوا وقال اذا اردت الدخول فاستأذن فأبى فلما أبى ساومه حتى بلغ به من الثمن ما شاء الله فأبى أن يبيع فقال لك بها عذق مذل في الجنة فأبى ان يقبل فقال رسول الله ﷺ للانصارى اذهب فاقلعها وارم بها اليه

(١) التهذيب باب بيع الماء والمنع عنه الخ صدر خبر ٢٩ من كتاب التجارة والكافي

باب جامع في حريم الحقوقي خبر ٢٩

لسمرة بن جندب نضلة في حائط بنى فلان ، فكان اذا جاء (الرجل-خ) الى نخلته نظر الى شيء من اهل الرجل يكرهه الرجل ، قال : فذهب الرجل الى رسول الله ﷺ فشكا ، فقال يا رسول الله : ان سمرة يدخل على بغير اذني فلوا رسلت اليه فأمرته أن يستأذن حتى تأخذ اهلي حذرهما منه . فأرسل اليه رسول الله ﷺ فدعاه فقال : يا سمرة ما شأن فلان يشكوك ويقول تدخل بغير اذني فتري من اهله ما يكره ذلك : يا سمرة أستاذن اذا انت دخلت ، ثم قال رسول الله ﷺ يسرك ان يكون لك عذق في الجنة بنخلتك ؟ قال : لا ، قال : لك ثلاثة ؟ قال : لا ، قال : ما اراك يا سمرة الأمضراً ، اذهب يا فلان فاقطعها (فاقطعها- خ ل) واضرب بها وجهه .

فإنه لا ضرر ولا ضرار (١) .

وروى الكليني في القوي عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال : ان سمرة بن جندب كان له عذق وكان طريقه اليه في جوف منزل رجل من الانصار فكان يجرى ويدخل الى عذقه بغير اذن من الانصاري فقال : الانصاري يا سمرة لا تزال تفجأنا على حال لا تحب ان تفجأنا عليها فاذا دخلت فاستأذن فقال لا استأذن في طريق (طريقي- خ ل) وهو طريقى الى عذقي قال : فشكا الانصاري الى رسول الله ﷺ فأرسل اليه رسول الله ﷺ فأتاه فقال له ان فلاناً قد شكاك وزعم انك تمر عليه وعلى اهله بغير اذنه فاستأذن عليه اذا اردت ان تدخل فقال يا رسول الله استأذن في طريقى الى عذقي فقال له رسول الله ﷺ خل عنه ولك مكانه عذق في مكان كذا وكذا فقال ولا قال فلك اثنان قال : لا اريد فلم يزل يزيد حتى بلغ عشرة اعناق فقال لا قال فلك عشرة في مكان كذا وكذا فابى فقال خل عنه ولك مكانه عذق في الجنة قال لا اريد فقال له رسول الله ﷺ انك رجل مضار ولا ضرر ولا ضرار على مؤمن قال

(١) اورده والذي بعده في الكافي باب الضراد خبر ٢-٨ واورده الاول في التهذيب

باب بيع الماء والمنع عنه الخبر ٣٥ من كتاب التجارة

قال مصنف هذا الكتاب - رحمه الله - ليس هذا الحديث بخلاف الحديث الذي ذكرته في اول هذا الباب من قضاء رسول الله ﷺ في رجل باع نخلة واستثنى نخلة فقضى له بالمدخل اليها والمخرج منها ؛ لأن ذلك فيمن اشترى النخل مع الطريق اليها وسمرة كانت له نخلة ولم يكن له الممر اليها .

باب الحكم باجبار الرجل على نفقة اقربائه

روى محمد بن علي الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال : قلت له من الذي أجبر

ثم امر بها رسول الله ﷺ فقلت ثم رمى بها اليه وقال له رسول الله ﷺ انطلق فاغرسها حيث شئت

(سمرة) بضم الميم (وجندب) بضم الجيم والدا ل وفتحهما وكدرهم (والعذق) بفتح العين النخلة بحملها والمراد هنا النخلة الواحدة (والحائط) البستان (والانصار) مسلموا اهل المدينة الذين نصر وا رسول الله ﷺ (والمذلل) مادليت عناقيده او سويت او وضع عذقه على الجريدة لتحمله ، ويظهر منه انه كان له الطريق ولكن لما كان الواجب عليه الاستيذان في الدخول وامره رسول الله ﷺ به ولم يأمر استحق التعزير فعززه بقلع نخلته ويظهر منه ومن امثاله من الاخبار المتواترة جواز الشكاية وانها ليست من الغيبة المحرمة ويفهم منها انهم كانوا ينقلون الخبر بالمعنى لان الواقعة واحدة على الظاهر وسيجيء الاخبار ايضاً في نفى الضرار

باب الحكم باجبار الرجل على نفقة اقربائه

وهم الابوان وإن علوا ، والاولاد وإن نزلوا ، والزوجة بمنزلتهم بل هو اقوى فإن نفقتها تقضى والمملوك في حكمهم وسيجيء .

﴿ روى محمد بن علي الحلبي ﴾ في الصحيح ﴿ من الذي اجبر على نفقته ﴾

على نفقته؟ قال : الوالدان والولد والزوجة ؛ والوارث الصغير يعنى الاخ وابن
الاخ وغيره .

ابى نجيب على نفقته ويجبر على الحاكم عليها ﴿ قال الوالدان ﴾ وان علياً كما يظهر من
خبر زيد الشحام مع اطلاق الوالدين على الجد والجدة فى الآيات والاخبار شايع
﴿ والولد ﴾ وان نزل لما تقدم ﴿ والزوجة ﴾ الدائمة لا المتعة كما سيجىء ﴿ والوارث
الصغير ﴾ استحباباً كما ذكره الاصحاب ويفهم من الروايات الكثيرة ولاينا فى الاجبار
لانه يكون فى المندوبات كما فى الاذان وزيارة النبي ﷺ

ويؤيده ما رواه الكليني فى الموثق والشيخ فى القوى عن غياث بن ابراهيم
عن ابى عبدالله صلوات الله عليه قال اتى امير المؤمنين بيتيم فقال خذوا بنفقته اقرب الناس
منه من العشيرة كما يأكل ميراثه (١) ويؤيده ايضا ظاهر الآية (وعلى الوارث مثل
ذلك) (٢) والاحتياط ظاهر .

وروى الكليني فى الحسن كالصحيح والشيخ فى القوى كالصحيح عن حمزة
عن ابى عبدالله عليه السلام قال قلت من الذى اجبر عليه و تلزمنى نفقته قال الوالدان
والولد والزوجة (٣) .

و فى القوى كالصحيح ، عن محمد بن مسلم ، عن ابى عبدالله عليه السلام قال :
قلت له : من يلزم الرجل من قرابته ممن ينفق عليه ؟ قال : الوالدان والولد
والزوجة (٤) .

(١) الكافى باب من يلزم نفقته خبر ٢ من ابواب الصدقة من كتاب الزكوة والتهذيب
باب من الزيادات فى القضايا والاحكام خبر ٢١ من كتاب القضاء
(٢) البقرة - ٢٣٣

(٣) الكافى باب من يلزم نفقته خبر ١ من ابواب الصدقة من كتاب الزكوة والتهذيب
باب من الزيادات فى القضايا والاحكام خبر ١٩ من كتاب القضاء
(٤) الكافى باب من يلزم نفقته خبر ٣ من ابواب الصدقة من كتاب الزكوة

وروى الشيخ في الصحيح عن محمد الحلبي عن ابي عبدالله عليه السلام قال والوارث الصغير يعني الاخ وابن الاخ ونحوه (١) .

وفي القوي عن جميل عن بعض اصحابنا عن احدهما (ع) قال لا يجبر الرجل الا على نفقة الابوين والولد قال قلت لجميل فالمرأة قال قد روى اصحابنا عن احدهما (ع) انه قال اذا كساها ما يوارى عورتها واطعمها ما يقيم صلبها اقامت معه والا طلقها قال قلت لجميل فهل يجبر على نفقة الاخت قال ان اجبر على نفقة الاخت كان ذلك خلاف الرواية (٢) .

وذكر الشيخ عن محمد بن يعقوب عن محمد بن اسماعيل عن الفضل بن شاذان عن ابن ابي عمير عن جميل مثله - غير انه قال قلت لجميل فالمرأة قال قد روى اصحابنا وهو غيبة بن مصعب وسورة بن كليب عن احدهما (٣) .

والذي وجدنا في روى علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن جميل بن دراج قال لا يجبر الرجل الا على نفقة الابوين والولد قال ابن ابي عمير قلت لجميل بن دراج والمرأة قال قد روى غيبة بن مصعب عن ابي عبدالله عليه السلام قال اذا كساها ما يوارى عورتها ويُطعمها ما يُقيم صلبها اقامت معه والا طلقها (٤) ولعله كان بطريق آخر لم تطلع عليه.

وروى الكليني والشيخ في الصحيح عن عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي عبدالله (ع) قال خمسة لا يعطون من الزكاة شيئاً الاب، والام، والولد، والمملوك والمرأة وذلك

(١) التهذيب باب من القضايا والاحكام خبر ٢٠

(٢) التهذيب باب المكاسب خبر ٩٨

(٣) التهذيب باب من القضايا والاحكام خبر ٢٢-٢٣

(٤) الكافي باب حق المرأة على الزوج خبر ٨٧ من كتاب النكاح

باب ما يقبل من الدعاوى بغير بينة

جاء اعرابي الى النبي ﷺ فادعى عليه سبعين درهما ثمن ناقة باعها منه ، فقال : قدأوفيتك ، فقال اجعل بيني وبينك رجلاً يحكم بيننا ، فأقبل رجل من قريش فقال رسول الله ﷺ : احكم بيننا ، فقال للاعرابي : ما تدعى على رسول الله

انهم عياله لازمون له (١).

وفي الموثق كالسميع عن اسحاق بن عمار عن ابي الحسن موسى عليه السلام قال قلت له لى قرابة انفق على بعضهم وافضل بعضهم فبأئني ابان الزكوة أفاعطيهم منها قال مستحقون لها قلت ؟ نعم قال : هم افضل من غيرهم أعطهم ، قال : قلت فمن ذا الذي يلزمني من قرابتي حتى لا احسب الزكوة عليهم ؟ فقال : ابوك وامك قلت : ابي وامى ؟ قال : الوالدان و الولد (٢) - و تقدم الاخبار فى هذا المعنى وسيجىء ايضاً .

باب ما يقبل من الدعاوى بغير بينة

﴿ جاء اعرابي الى النبي ﷺ ﴾ رواه المصنف فى الامالى قوياً عن الصادق عليه السلام (٣) قال جاء الخ ﴿ فأقبل رجل من قريش ﴾ المسموع مشهوراً انه كان

(١-٢) الكافى باب تفضيل القرابة فى الزكاة الخ خبر ٥-١ من كتاب الزكاة

(٣) الامالى للصدوق - المجلس الثانى والمشرون حديث ٢

قال سبعين درهماً ثمن ناقة بعثها منه ، فقال ما تقول يا رسول الله ؟ قال : قد أوفيته فقال
للاعرابي : ما تقول ؟ قال : لم يوفني فقال لرسول الله ﷺ ألك بينة على انك قد
أوفيته ؟ قال : لا ، قال للاعرابي : أتخلف انك لم تستوف حقاك وتأخذ ؟ فقال :
نعم فقال رسول الله ﷺ لآتعا كمن مع هذا (الرجل - خ ل) الى رجل يحكم بيننا
بحكم الله عز وجل .

فأني رسول الله ﷺ على بن ابي طالب عليه السلام ومعه الاعرابي فقال على عليه السلام
مالك يا رسول الله ؟ قال : يا ابا الحسن احكم بيني وبين هذا الاعرابي فقال على عليه السلام
يا اعرابي ما تدعى على رسول الله ؟ قال : سبعين درهماً ثمن ناقة بعثها منه ، فقال
ما تقول يا رسول الله ؟ قال : قد أوفيته ثمنها ، فقال : يا اعرابي أصدق رسول الله ﷺ
فيما قال أم قال : لا ما أوفاني شيئا فأخرج على عليه السلام سيفه فضرب عنقه ؛ فقال رسول الله

أبا بكر وكان الغرض من رفع الحكومة اليه اظهار جهالته على العالمين وان كان
اظهر من الشمس عند المؤلف والمخالف ولكن كان لاتمام الحجة على المنافقين
كما دفع سورة (براءة) اليه واخذها ﷺ منه وكما في اعطاء الراية في خيبر اليه ثم الى
اخيه في البطلان عمر (بطلان - ظ) واظهار عجزهما عن ولاية غزوة فكيف بولاية العامة
في الدين والدنيا على العالمين وظاهر ان من كان متخلفاً باخلاق الله تعالى ولا ينطق
عن الهوى لا يغلط في امثال هذه الامور التي لا تخفى على الاغبياء فكيف تخفى على
عقل الكل ولا ينال في ذلك ايضاً العتاب من الله تعالى عليها بقوله تعالى لم تحرم ما
أحل الله لك فإنه ايضاً كان لمصالح جليلة منها دفع غلو العالمين كما لا يخفى
على العالمين .

واما النهي عن العود الى مثلها مع الحكم بالاصابة فالظاهر انه لما كان في
بدو الاسلام لم يكن قتل المرتد متحتماً ولهذا كان رسول الله ﷺ يتجاوز احياناً
لثلاثين رجوماً كفاراً مع وقوع الارتداد عن عمر كثيراً في زمانه ﷺ مثل البقاء

وَاللَّهِ لَمْ فَعَلْتَ يَا عَلِيُّ ذَلِكَ ؟ فقال يا رسول الله نحن نصدقك على امر الله ونهيه وعلى امر الجنة والنار والثواب والعقاب ووحى الله عز وجل ولا نصدقك فى ثمن ناقة هذا الاعرابى ؟ وائى قتلته لانه كذبتك لما قلت له اصدق رسول الله ﷺ فيما قال فقال

على حج الافراد مع قول النبى ﷺ انك لن تؤمن بهذا ابداً (١) والمنع عن الدواة والقلم مع قوله ان الرجل ليهجر (٢)

وغير ذلك من الوقايح التى سيحجى بعضها انشاء الله ، مع ان الحق انهم لم يؤمنوا ابداً وكان الاسلام الظاهرى منهم لاجل الدنيا لما سمعوا من اليهود والنصارى اخبارهم بخروج النبى ﷺ من تهامة كما يدل عليه قول صاحب الزمان صلوات الله عليه فى خبر سعد بن عبدالله (٣) ويظهر منه ايضاً انه كان مذهب الامامية قديماً وحديثاً .

(١) التهذيب باب من الزيادات فى فقه الحج ٢٣٣ فى حديث طويل (وفيه بعدايره

(س) بالتحلل لمن لم يسق الهدى ما هذا لفظه - قال له (س) رجل من القوم لنخرجن حجاً جاكاً وشمودنا تقطر ؟ فقال له رسول الله (س) أما انك لن تؤمن بعدها ابداً الخ

(٢) صحيح البخارى ج ٤ ص ٥ طبع مصر باب قول المريض قوموا عنى (من كتاب المرضى

والطب) مسنداً عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس رضى الله عنه قال : لما حضر رسول

الله (ص) الوفاة فى البيت رجال فىهم عمر بن الخطاب قال النبى (ص) : هلم اكتب لكم كتاباً

لا تضلوا بعده ، فقال عمر : ان النبى (ص) وسلم قد غلب عليه الوجع وعندكم القرآن حسبنا

كتاب الله . فاختلف اهل البيت فاختلفوا - (منهم) من يقول : قرّبوا يكتب لكم النبى (ص)

كتاباً لن تضلوا بعده (ومنهم) من يقول ما قال عمر ، فلما اكثروا اللغو (اللفظ فى موضع)

والاختلاف عند النبى (ص) قال رسول الله (ص) وسلم : قوموا - قال عبيد الله فكان ابن عباس

يقول : ان الرزية كل الرزية ما حال بين رسول الله (ص) وبين ان يكتب لهم ذلك الكتاب

من اختلافهم ولنظهم انتهى واورده ايضاً بمينه فى باب كراهة الخلاف

(٣) فى حديث طويل نقله الصدوق عنه فى اكمال الدين واتمام النعمة

لا ، ما اوفاني شيئاً ، فقال رسول الله ﷺ أصبت يا عليّ فلا (ولا -خ) تمُد الى مثلها
ثم التفت الى القرشي وكان قد تبعه ، فقال : هذا حكم الله لا ما حكمت به .

وفى رواية محمد بن بحر (يعني -خ ل) الشيباني ، عن احمد بن الحرث قال :
حدثنا ابو ايوب الكوفي قال حدثنا اسحق بن وهب العلاف قال : حدثنا ابو عاصم النبالي
عن ابن جريج عن الضحاك ، عن ابن عباس قال : خرج رسول الله ﷺ من منزل
عائشة فاستقبله اعرابي ومعه ناقة فقال : يا محمد تشتري هذه الناقة ؟ فقال النبي
ﷺ : نعم يكمن تبيعها يا اعرابي ؟ فقال بمائتي درهم فقال النبي ﷺ : بل ناقتك
خير من هذا ، قال فما زال النبي ﷺ يزيد حتى اشترى الناقة بأربع مائة
درهم .

قال فلما دفع النبي ﷺ الى الاعرابي الدراهم ضرب الاعرابي يده الى
زمام الناقة ، فقال : الناقة ناقتي والدراهم دراهمي فان كان لمحمد شيء فليقم
البينة .

قال فأقبل رجل فقال النبي ﷺ اترضى بالشيخ المقبل ؟ قال نعم يا محمد فقال النبي

وفى رواية محمد بن بحر (او يعني) الشيباني * الظاهر ان الرواة
كلهم من العامة وذكره للحجة عليهم ويمكن ان يكون الخبر مروياً من الخاصة
ايضاً عند المصنف او كان متواتراً عنده لما حكم بصحة الاخبار المنقولة في هذا
الكتاب والمسموع في هذا الخبر ايضاً انه كان الشيخ الاول المنافق الاول والثاني
الثاني عليهما وعلى اتباعهما لعائن الله تعالى ويفهم من الخبرين انه اذا ادعى رجل
على الحاكم ينبغي ان يرافعه الى آخر من نائبه او غيره و ان امكن ان يكون
لاظهار الغلط فقط لكن الظاهر الاول ولا منافاة بينهما بان يكونا مرادين مع اظهار
ان امير المؤمنين عليه السلام قاض بالحق كما رووا ايضاً عنه ﷺ افضاكم و اعلمكم
على ﷺ متواتراً .

ﷺ تقضى (افض - خ ل) فيما بيني وبين هذا الاعرابي فقال : تكلم يا رسول الله فقال رسول الله ﷺ الناقة ناقتي والدرهم درهم الاعرابي فقال الاعرابي : بل الناقة ناقتي والدرهم درهمي إن كان لمحمد شيء فليقم البيعة فقال الرجل القضية فيها واضحة يا رسول الله وذلك ان الاعرابي طلب البيعة ، فقال له النبي ﷺ اجلس فجلس .

ثم اقبل رجل آخر فقال النبي ﷺ أترضى يا عرابي بالشيخ المقبل ؟ قال نعم يا محمد ، فلما دنا قال النبي ﷺ افض فيما بيني وبين الاعرابي قال : تكلم يا رسول الله فقال النبي ﷺ الناقة ناقتي والدرهم درهم الاعرابي ، فقال الاعرابي (لا - خ) بل الناقة ناقتي والدرهم درهمي ان كان لمحمد شيء فليقم البيعة ، فقال الرجل : القضية فيها واضحة يا رسول الله لأن الاعرابي طلب البيعة فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم اجلس حتى يأتي الله عز وجل بمن يقضى بيني وبين الاعرابي بالحق .

قال فاقبل علي بن ابي طالب فقال النبي ﷺ أترضى بالشاب المقبل ؟ قال نعم فلما دنا قال النبي ﷺ يا ابا الحسن افض فيما بيني وبين الاعرابي ، فقال : تكلم يا رسول الله فقال النبي ﷺ (ص) الناقة ناقتي والدرهم درهم الاعرابي ، فقال الاعرابي : لا بل الناقة ناقتي والدرهم درهمي ان كان لمحمد شيء فليقم البيعة ، فقال علي ﷺ خل بين الناقة وبين رسول الله ﷺ فقال الاعرابي : ما كنت بالذي افعل اويقيم البيعة قال : فدخل علي ﷺ منزله فاشتمل على قائم سيفه ثم اتى فقال : خل بين الناقة وبين رسول الله ﷺ قال : ما كنت بالذي افعل اويقيم البيعة : قال : فضربه على ﷺ ضربة .

فاجتمع اهل الحجاز على انه رمى برأسه و قال بعض اهل العراق بل قطع

﴿ فاجمع ﴾ (فاجتمع - خ) اهل الحجاز ﴿ اى الموجود فى رواياتهم مع روايات اكثر اهل العراق ﴾ انه رمى برأسه ﴿ من الضربة .

منه عضواً ؛ قال : فقال النبي ﷺ : ما حملك على هذا يا علي ؟ فقال : يا رسول الله
تصدقك على الوحي من السماء ولا تصدقك على اربع مائة درهم ؟
قال مصنف هذا الكتاب - رحمه الله هذان الحديثان غير مختلفين لانهما في
قضيتين ، وكانت هذه القضية قبل القضية التي ذكرتها قبلها .

وروى محمد بن بحر الشيباني عن عبد الرحمن (عبد الله - خ ل) بن احمد
الذهلي قال : حدثنا محمد بن يحيى النيسابوري قال : حدثنا ابو اليمان الحكم بن
نافع الحمصي . قال : حدثنا شعيب ؛ عن الزهري ، عن عبد الله بن احمد الذهلي
قال : حدثني عمارة بن خزيمة بن ثابت ان عمه حدثه وهو من اصحاب النبي
ﷺ ان النبي ﷺ ابتاع فرساً من اعرابي فأسرع النبي ﷺ المشي ليقبضه
ثمن فرسه فأبطأ الاعرابي فطفق رجال يعترضون الاعرابي فيسأموه بالفرس وهم
لا يشعرون ان النبي ﷺ ابتاعه حتى نادى بعضهم الاعرابي في السوم على الثمن فنادى

﴿ قال مصنف هذا الكتاب ﴾ غرضه انه يجب ان يكون هذه الواقعة قبل الواقعة
الاولى لان النبي (ص) لهاء ، عن العود ولم يمكن منه ﷺ العود اليه لعصمته الثابتة بالكتاب
والسنة والعقل ، ويمكن ان يكون بعدها ويكون النهي ارشادياً ، والحكم باق ايضاً بأن
من كذب رسول الله صلى الله عليه وآله يجب قتله حتماً بل يجب قتل الشاك ايضاً كما
سيجيء .

﴿ وروى محمد بن بحر الشيباني ﴾ روى الكليني في الصحيح ، عن معوية
بن وهب قال (اي ابو عبد الله ﷺ) بقرينة ما سيجيء) كان البلاط حيث يصلي على
الجنائز سوقاً على عهد رسول الله ﷺ يسمى البطحاء يباع فيها الحليب والسمن والاقط
وانا عرابياً اتى بفرس له فأوثقه فاشتراه منه رسول الله ﷺ ثم دخل ليأتيه بالثمن
فقام ناس من المنافقين فقالوا ايكم بعث فرسك ؟ قال بكذا وكذا قالوا : بشس ما بعث

الاعرابي فقال : ان كنت مبتاعا لهذا الفرس فابتعه والابته ، فقام النبي ﷺ حين سمع الاعرابي فقال : اوليس قد ابتعته منك ؟ فطفق الناس يلوذون بالنبي ﷺ وبالاعرابي وهما يتشاجران .

فرسك خير من ذلك . وان رسول الله خرج اليه بالثمن وافيأ طيباً فقال الاعرابي : والله ما بعتك ؛ فقال رسول الله ﷺ سبحان الله بلى والله لقد بعتني واذتفعت الاصوات فقال الناس رسول الله ﷺ يقاود الاعرابي فاجتمع فاس كثير .

فقال ابو عبد الله عليه السلام ومع النبي ﷺ اصحابه اذا قبل خزيمة بن ثابت الانضاري ففرج الناس بيده حتى انتهى الى رسول الله ﷺ فقال اشهد يا رسول الله لقد اشتريته منه فقال الاعرابي : انشهد ولم تحضرنا وقال له النبي ﷺ : انشهدتنا ؟ قال : لا يا رسول الله ، ولكنني علمت انك اشتريت أفأصدقك فيما جئت به من عند الله ولا صدقك على هذا الاعرابي الخبيث ؟ قال : فعجب له رسول الله ﷺ وقال له : يا خزيمة : شهادتك شهادة رجلين (١) .

فالنظر ايها العاقل الى هذه الاصحاب وجهلهم وعدم تفطنهم بما تفتن له خزيمة مع ظهوره كالشمس واختلافهم بعد رسول الله ﷺ في الاذان الذي كانوا يسمعون في كل يوم خمس مرات ، فكيف يستبعد غفلتهم عن غدير خم مع دواعي الدنيا وبغض اكثر الناس للحق مع قوله تعالى : (اَفَاِنْ مَاتَ اَوْ قُتِلَ اِنْقَلَبْتُمْ عَلَىٰ اَعْقَابِكُمْ فَتَنْقَلِبُوا خَاسِرِينَ (٢)) والحديث المتواتر في صحاحهم الستة في الحوض انهم يمنعون عنه فيقول النبي ﷺ الهي اُصيحابي ؛ اُصيحابي فيقول الله تبارك وتعالى ؛ يا محمد ما تدرى ما احدثوا بعدك ارتدوا على اعقابهم القهقري (٣) ومع هذا ، كلهم عدول باتفاقهم .

(وتقبيض المال) اعطائه لمن يقبضه (والسوم في المباينة) القول حتى يجتمعا

(١) الكافي باب النوادر خبر ١ من كتاب الشهادات

(٢) آل عمران - ١٤٤

(٣) دعوى مثل هذا الخبر الماهر المتتبع التواتر تفنيها عن ذكر محل الحديث

فقال الاعرابي : هلمّ شهيداً يشهد اني قد بايعتك ، ومن جاء من المسلمين قال للاعرابي : انّ النبي ﷺ لم يكن ليقول الاّ حقاً حتى جاء خزيمة بن ثابت فاستمع للمراجعة النبي ﷺ والاعرابي فقال خزيمة : اني انا شهدتك قد بايعته فاقبل النبي ﷺ على خزيمة فقال : بم تشهد ؟ قال : بتصديقك يا رسول الله فجعل النبي ﷺ شهادة خزيمة بن ثابت شهادتين وسمّاه ذا الشهادتين .

وروى محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام انّ علياً عليه السلام كان في مسجد الكوفة

على ثمن (و اللوز بالشئ) الاحاطة به (والتشاجر) التنازع (و طفق يفعل كذا) اى جعل كما في نسخة اتفق (والمراجعة) المعاودة .

وهذا خزيمة من كبار اصحاب رسول الله ﷺ ، و قال الفضل بن شاذان انه من السابقين الذين رجعوا الى امير المؤمنين عليه السلام ، ونقل ابن طاوس رضى الله عنه انه من الاثنى عشر الذين نصحوا ابا بكر في ترك الخلافة بجميع المهاجرين و الانصار في حديث طويل ، و ذكر العامة انه كان مع علي عليه السلام واستشهد في صفين بعد عمار بن ياسر ، لكنهم ذكروا انه لما قتل عمار يقرن ان الحق مع علي فجرد سيفه وقاتل حتى قتل ، وهو افتراء عليه (١) .

ويدل الاخبار الثلاثة على جواز المنازعة في الماليات ، و الظاهر انها كانت لبيان الجواز ، و الآمن كان لا ينظر الى الجنة وما فيها ليلة المعراج حتى قال تعالى :
ما زاغ البصر وما طغى (٢) كيف ينازع في الدنيا

❦ وروى محمد بن قيس ❦ في الحسن كالصحيح كالكليني والشيخ في الصحيح

(١) يعنى ان دهمى حصول اليقين له بعد قتل عمار افتراء عليه بل هو كان متيقناً من

اول الامر على حقيقة على (ع) و بطلان مخالفته

(٢) النجم-١٢

فمر به عبدالله بن قفل التيمي (التميمي - خ ل) ومعه درع طلحة فقال علي عليه السلام : هذه درع طلحة اخذت غلولا يوم البصرة ، فقال ابن قفل : يا امير المؤمنين اجعل بيني وبينك قاضيك الذي ارضيته للمسلمين فجعل بينه وبينه شريحا فقال علي عليه السلام : هذه درع طلحة اخذت غلولا يوم البصرة فقال شريح : يا امير المؤمنين هات علي ما تقول بينة فأتاه بالحسن بن علي عليه السلام فشهد انها درع طلحة اخذت يوم البصرة

(وهما) عن عبدالرحمن بن الحجاج بزيادة (قال : دخل الحكم بن عتيبة وسلمة بن كهيل علي ابي جعفر عليه السلام فسألاه عن شاهد يمين فقال قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وقضى به علي عليه السلام عندكم بالكوفة فقالا : هذا خلاف القرآن ، فقالا : ان الله تبارك وتعالى يقول : (وأشهدوا ذوي عدل منكم) فقال لهما ابو جعفر عليه السلام فقلوه ؛ وأشهدوا ذوي عدل منكم : هو لا تقبلوا شهادة واحد يمين) اي ليس عينه ولا لازمه الا بمفهوم اللقب الغير المعنبر عند العقلاء (ثم قال ان عليا عليه السلام كان قاعداً في مسجد الكوفة (١) الى آخر الخبر باختلاف يسير غير مفير للمعنى ولهذا لم يذكره .

والظاهر هنا ارسال فان عبدالرحمن لم ينقل روايته عن ابي جعفر عليه السلام وإن امكن ان يكون عدم النقل للتدرة ، لكن بقاءه الى زمان الرضا عليه السلام يؤيد ارسال ايضا . ويمكن ان يكون الضمير في قال راجعاً الى ابي عبدالله او ابي الحسن عليه السلام فانه كثيراً ما ينقل الخبر من الكتاب و يكون المرجع مذكوراً سابقاً وينقل كما هو و يحصل الاشتباه كما في الخبر السابق عن معوية بن وهب ، وهو الاظهر لان جلالته يمنع من التدليس وهذا نوع منه لو لم يكن كما ذكرنا .

اما تحول شريح عن مجلسه فيدل على كفره كما هو ظاهر من رد قول المعصوم عليه السلام مستخفاً (وأما) قوله عليه السلام (حينما وجد غلول اخذ بغير بينة) فمحمول على كونه ظاهراً مشهوراً كما في الواقعة و اما قوله عليه السلام (يا شريح الخ) فملاطفة

(١) الكافي باب شهادة الواحد وبين المدعى خبره والتهذيب باب البيئات خبر ١٥٠

غلولاً فقال شريح : هذا شاهد ولا اقضى بشاهد حتى يكون معه آخر ، فأتى بقنبر فشهد أنها درع طلحة اخذت غلولاً يوم البصرة ، فقال : هذا مملوك ولا اقضى بشهادة المملوك فغضب علي عليه السلام ، ثم قال : خذوا الدرع فإن هذا قد قضى بجور ثلاث مرات فتحول شريح عن مجلسه وقال : لا اقضى بين اثنين حتى تخبرني من ابن قضيت بجور ثلاث مرات ؟ فقال له علي عليه السلام : اني لما قلت لك : انها درع طلحة اخذت غلولاً يوم البصرة فقلت هات علي ما نقول بيّنة ، وقد قال رسول الله ﷺ : حيثما وجد غلول اخذ بغير بيّنة ، فقلت : رجل لم يسمع الحديث (فهذه واحدة - خل) ثم اتيتك بالحسن فشهد فقلت : هذا شاهد واحد ولا اقضى بشاهد حتى يكون معه آخر وقد قضى رسول الله ﷺ بشاهد ويمين ؛ فهاتان اثنتان ثم اتيتك بقنبر ، فشهد فقلت هذا مملوك وما بأس بشهادة المملوك اذا كان عدلاً فهذه الثالثة ثم قال عليه السلام يا شريح ان امام المسلمين يؤتمن من أمورهم علي ما هو اعظم من هذا .
ثم قال ابو جعفر عليه السلام فادل من ردّ شهادة المملوك - رمع - .

وروى محمد بن عيسى بن عبيد عن اخيه جعفر بن عيسى قال : كتبت الى ابي الحسن

معه تقية كما سبق وفي في ويب (ثم قال ويحك ادريك امام المسلمين الخ) علاوة علي اغلاطه الظاهرة بأن امام المسلمين ادلى بهم من انفسهم وتطلب منه البيّنة لكنه كان معذوراً لأنّ ابا بكر طلب من فاطمة سيدة نساء العالمين البيّنة علي فذك ، وردّ شهادة امير المؤمنين والحسين (ع) مع آية التطهير ، وشهادة أم أيمن مع شهادة رسول الله ﷺ لها بالجنة ولم يحصل منه عليه اللعنة الا طلب .

﴿ ثم قال ابو جعفر ﴾ لم يكن فيهما - (ورمع) مقلوب عمر عليه اللعنة وقد تقدّم فدل الخبر علي قبول شهادة الواحد مع يمين المدعى وتقدم الاخبار في ذلك .

﴿ وروى محمد بن عيسى ﴾ في الصحيح كالكليني والشيخ (١) ﴿ عن اخيه

(١) الكافي باب النوادر خبر ١٨ من كتاب القضاء والتهذيب باب من الزيادات في

جعلت فداك المرأة تموت فيدعى ابوها انه آغارها بعض ما كان عندها من المتاع والخدم أتقبل دعواه بلايئة ، ام لا تقبل دعواه الآبيئة ؟ فكتب عليه السلام تجوز بلايئة ، قال : وكتبت الى ابي الحسن - يعني علي بن محمد - عليه السلام جعلت فداك ان ادعى زوج المرأة المينة او ابو زوجها او ام زوجها في متاعها او في خدمها مثل الذي ادعى ابوها من عارية بعض المتاع او الخدم أ يكون بمنزلة الاب في الدعوى ؟ فكتب عليه السلام لا .

وروى محمد بن ابي عمير ، عن رفاعه بن موسى النخاس عن ابي عبد الله عليه السلام قال : اذا طلق الرجل امرأته قادت ان المتاع لها وادعى ان المتاع له كان له ما للرجال ولها ما للنساء . وقد روى ان المرأة احق بالمتاع لان من بين لابتيها قد يعلم ان المرأة

جعفر بن عيسى عليه السلام الممدوح عليه السلام قال كتبت الى ابي الحسن عليه السلام الهادي عليه السلام و يدل على قبول قول الاب بغيرينة ويحمل على ما علم كونه من الاب سابقا والاصل عدم الانتقال مع انه لا يعرف الأمن قوله : و عدم المعارض للخبر ظاهراً ، وربما استشكل فيه بأن يدال المرأة دليل على الملكية فيكون القول قول ورثة المرأة ، والظاهر انه يحتاج الى اليمين لوقيل بقبول قوله أما غيره فلا يقبل قوله الآبالبينة وهو موافق للاصول .

و روى محمد بن ابي عمير عن رفاعه بن موسى النخاس عليه السلام في الصحيح ورواه الشيخ في القوي (١) عن ابي عبد الله عليه السلام بزيادة قوله : و ما يكون للرجال والنساء قسم بينهما ،

وقد روى النخ عليه السلام روى الكليني في الصحيح والشيخ بطرق متعددة صحيحة

تنقل الى بيت زوجها المتاع .

عن عبدالرحمن بن الحجاج ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : سألتني هل يقضى ابن ابي ليلى بالقضاء ثم يرجع عنه ، فقلت له : بلغني انه قضى (فى متاع الرجل والمرأة اذا مات احدهما فادعاه وورثة الميت اوطلقها الرجل فادعاه الرجل وادعته المرأة او النساء) بأربع قضيات فقال : وماذا ؟ .

فقلت (اما اولهن) فقضى فيه بقول ابراهيم النخعي كان يجعل متاع الرجل الذى لا يكون للرجل للمرأة ومتاع الذى لا يكون للنساء للرجل ، وما كان للرجال والنساء بينهما نصفين ، (ثم) بلغني انه قال : انهما مدعيان جميعاً فالذى بأيديهما جميعاً بينهما نصفان ، (ثم) قال : الرجل صاحب البيت و المرأة الداخلة عليه وهى المدعية فالمتاع كله للرجل الا متاع النساء الذى لا يكون للرجال فهو للمرأة ، (ثم) قضى بعد ذلك بقضاء لولا انى شاهدته لم اروه عليه . ماتت امرأة منا ولها زوج و تركت متاعاً فرفعه اليه فقال : اكتبوا المتاع فلما قرأه قال للزوج هذا يكون للرجل و المرأة فقد جعلناه للمرأة الا الميزان فانه من متاع الرجل فهو لك .

فقال لي فعلى اى شئ هو اليوم قلت : رجع الى ان قال بقول ابراهيم النخعي ان جعل البيت للرجل .

ثم سألته عن ذلك فقلت ما تقول انت فيه ؟ فقال : القول الذى اخبرتنى انك شهدته وان كان قد رجع عنه ، فقلت يكون المتاع للمرأة ؟ فقالت ارايت ان اقامت بيته الى كم كانت محتاج ؟ فقلت : شاهدين فقال : لو سألت من بينهما يعنى الجبلين ولعن يومئذ بمكة لاخبروك ان الجهاز والمتاع يهدى علانية من بيت المرأة الى بيت زوجها فهى للتي (اذ يعطى التى) جاءت به وهذا ، المدعى فان زعم انه احدث فيه شيئاً فليأت عليه البيّنة (١) .

(١) الكافى باب اختلاف الرجل والمرأة فى متاع البيت خبر ١ من كتاب المواريث

والتهذيب باب من الزيادات فى القضايا والاحكام خبر ٣٧-٣٨

قال مصنف هذا الكتاب - رحمه الله : يعنى بذلك المتاع الذى هو من متاع النساء ، والمتاع الذى هو يحتاج اليه الرجال كما يحتاج اليه النساء ؛ فأما ما لا يصلح للرجال فهو للرجال ، وليس هذا الحديث مخالف للذى قال : له ما للرجال ولها ما للنساء وبالله التوفيق .

وروى الشيخ فى الموثق عن سماعة قال سأله عن الرجل يموت ماله من متاع البيت قال: السيف والسلاح والرحل وثياب جلده (١) - و يدل على ان المشترك للمرأة .

﴿ قال مصنف هذا الكتاب ﴾ جمع بينهما بأن الخبر الاول دلّ على ان للرجال ما للرجال وللنساء ما للنساء و ليس فيه المشترك بينهما و ذكر فى الخبر الثانى ان المشترك أيضاً للنساء ولانفاة بينهما لو لم يكن فى الخبر التتمة التى ذكرها الشيخ وعلى تقدير وجود التتمة يحصل التعارض بينهما فعلى قانون الجمع لزم ان يعمل بالاخير لصحتها واستفاضتها عن عبد الرحمن على انه لو عمل به يمكن حمل خبر رفاة على الاستحباب استصلاحاً واحتياطاً وعلى اى حال عمل على الظاهر مع ان يد كل واحد منهما على المال وهو يقتضى التشريك وهل يعطى من غير يمين او معها فيه نظر والمناسب للاصول اليمين .

باب نادر

روى السكوني، عن جعفر بن محمد، عن ابيه ؛ عن آباءه عن علي عليه السلام انه سئل عن رجل أبصر طيراً فقبضه حتى وقع على شجرة فجاء رجل آخر فأخذه فقال : للمين ما رأيت ولليدما اخذت (قبضت - خل)
وروى علي بن عبد الله الوراق - رحمه الله - عن سعد بن عبد الله ، عن احمد بن محمد بن عيسى ، عن محمد بن ابي عمير ، عن حماد ، عن محمد بن مسلم قال :

باب نادر

﴿ روى السكوني ﴾ في القوي ﴿ عن جعفر بن محمد (الى قوله) للمين ما رأيت ﴾ اى ليس لصاحبها من الطير نصيب وان كان سعيه سبباً لسهولة اخذها لاخذ لان المباحات لا تملك بدون اخذها ﴿ وليد ما اخذت ﴾ او قبضت وظاهره التملك بمجرد الاخذ وعدم الاحتياج الى لية التملك فلو ارسله من يده واخذه آخر لا يملكه الآخر الا ان يكون الارسال اعراضاً عنه .

﴿ وروى علي بن عبد الله الوراق رضى الله عنه ﴾ هو من مشايخ المصنف والظاهر نقته مع كونه من مشايخ اجازة الذين بعده وكلهم ثقات صاحبوا الكتب فلا يضّر عدم ذكر اصحاب الرجال اياه مع ان للمصنف طرقاً صحيحة الى سعد واحمد ومحمد ، وحماد وذكر في الفهرست ان كلما رويته في هذا الكتاب عن سعد فقد رويته عن جماعة من الثقات وكذا البواقى كما ذكره بعض مشايخنا رضى الله عنهم فعلى هذا لا يضّر الضعف والجهالة في كثير من الاخبار التي كانت هكذا .
على انه روى هذا الخبر الكليني والشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم (١) والمراد بوليّه المتولى لامره الذي يفهمه المطالب بالاشارات ويفهم اشاراته ويفهم منه جواز

سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الآخر كيف يحلف اذا ادعى عليه دين (واكر-خ) ولم يكن للمدعى بينة فقال: ان امير المؤمنين عليه السلام اتى بأخرس وادعى عليه دين فأكره ولم يكن للمدعى عليه - خ - بينة فقال امير المؤمنين عليه السلام : الحمد لله

التخويف كما سبق في الاخبار الاخر .

﴿المطالب الغالب﴾ أى اذا اراد تعذيب احد وطلبه يغلب عليه ولا يمكنه الهرب منه او طالب الخير من عبده والغالب على كل شيء من الممكنات ولا يعجزه شيء .
﴿الضار﴾ للمعاصين . ﴿والنافع﴾ للمطيعين . ﴿والمهلك﴾ بالموت . والتعذيب سيما لمن حلف به بغير الحق . ﴿المدرک﴾ لمن طلبه او العام بالمدرکات

والظاهر جواز التغليب مع المصلحة سيما فى موضع التهمة وان لم يجب على المخالف الا ان يلزمه الامام فيجب اطاعته مطلقا .

والظاهر جواز تحليفه بالاشارة المفهمة وان كان العمل بهذا الخبر اولى لمحتة و يدل على الاكتفاء بالنكول فى الالتزام بالحق وعدم الاحتياج الى يمين المدعى كما تقدم ايضا .

(و لما) كان هذا الباب باب النوادر فلا بأس بمذكر بعض الاخبار

النادرة فيه .

روى الكليني فى الصحيح عن عبد الله بن سنان قال لما قدم ابو عبد الله عليه السلام على ابي العباس وهو بالحيرة خرج يوماً يريد عيسى بن موسى فاستقبله بين الحيرة والكوفة ومعه ابن شبرمة القاضى فقال : الى اين يا با عبد الله فقال اردتُك فقال قصر الله خطوك قال فمضى معه فقال له ابن شبرمة ما تقول يا با عبد الله فى شيء سألنى عنه الامير فلم يكن عندى فيه شيء فقال وما هو؟ قال سألنى عن اول كتاب كتب فى الارض قال نعم ان الله عز وجل عرض على آدم ذريته عرض العین فى صور الذر نبياً نبيّاً ومليکاً فملکاً ومؤمناً فمؤمناً وكافراً فكافراً فلما انتهى الى داود عليه السلام فقال : من هذا

الذى لم يخرجنى من الدنيا حتى بينت للامة جميع ما يحتاج اليه : ثم قال : أتتوني بمصحف فأني به ، فقال للاخرس : ما هذا فرفع رأسه الى السماء وأشار انه كتاب

الذى نبّيته (١) وكرّمته وقصرت عمره فقال: اوحى الله عز وجل اليه هذا ابنك داود عمره اربعون سنة واتى قد كتبت الأجل وقسمت الارزاق وانا أمحوما اشاء وأُتيت وعندى أم الكتاب فان جعلت له شيئاً من عمرك الحقته له قال: يا رب قد جعلته له من عمرى ستين سنة تمام المائة

قال : فقال الله عز وجل لجبرئيل وميكائيل وملك الموت اكتبوا عليه كتاباً فإنه سينسى قال فكتبوا عليه كتاباً وختموه بأجنحتهم من طينة عليين قال فلما حضرت آدم الوفاة اناه ملك الموت فقال آدم: يا ملك الموت ما جاء بك ؟ قال جئت لأقبض روحك قال قد بقي من عمرى ستون سنة فقال انك جعلتها لابنك داود قال فنزل جبرئيل واخرج له الكتاب فقال ابو عبد الله عليه السلام فيمن اجل ذلك اذا خرج الصك على المديون ذل المديون فقبض روحه (٢).

و يدل على استحباب كتابة القبالة لتكون مذكرة لا لتكون حجة كما يدل عليه قوله تعالى : وَ لِيَكْتُبَ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ (٣) و يمكن ان يكون الامر ارشادياً

وروى الكليني والشيخ في القوي كالصحيح عن محمد بن قيس وفي الصحيح ايضاً عنه عن ابي جعفر عليه السلام قال سألته عن شهادة الاعمى فقال نعم اذا اثبت (٤) اي اذا علم بأن تكون في شيء لا يحتاج العلم به الى النظر

وفي القوي عن جميل قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن شهادة الاصم في القتل قال : يؤخذ بأول قوله ولا يؤخذ بالثاني (٥) فالظاهر انه وقع سهو من النسخ او الرواة

(١) اي جعلته نبياً من الانبياء

(٢) الكافي باب اول من كتب في الارض خبر ١ من كتاب الشهادات

(٣) البقرة-٢٨٢

(٤-٥) الكافي باب شهادة الاعمى والاصم خبر ١-٢-٣ من كتاب الشهادات

الله ، ثم قال : أتتولى بوليّه فأثوّه بأخ له فأقعدّه الى جنبه ، ثم قال : يا قنبر على بدواة وصينية (صحيفة - نخل) فاتاه بهما ، ثم قال لاخ الاخرس : قل لاختك : هذائينك

فى تصحيح العصبى بالاصم كما تقدم (او) يكون تعبداً فى القتل وحده ويكون العلة مخفية عنا كالصبى .

وروى الكلينى فى الحسن كالصحيح عن البرزطى عن اسماعيل بن ابي حنيفة عن ابي حنيفة قال : قلت لابي عبدالله عليه السلام كيف صار القتل يجوز فيه شاهدان والزنا لايجوز فيه الا اربعة شهود والقتل اشد من الزنا فقال : لان القتل فعل واحد والزنا فعلان فمن تم لايجوز الا اربعة شهود على الرجل شاهدان ، وعلى المرأة شاهدان -

ورواه بعض اصحابنا عنه قال فقال لى : ما عندكم يا با حنيفة قال : قلت بما عندنا فيه الا حديث عمران الله اخذ فى الشهادة كلمتين على العباد قال : فقال لى ليس كذلك يا با حنيفة ولكن الزنا فيه حدان ولا يجوز الا ان يشهد كل اثنين على واحد لان الرجل والمرأة جميعاً عليهما الحد والقتل إنما يقام على القاتل و يدفع عن المقتول (١)

وفى الصحيح ، عن ابي شعيب المعاملى عن الرفاعى (المجهول) (٢) قال سألت ابا عبدالله عليه السلام عن رجل قبل رجلاً حفر بئر عشرين قامة بعشرة دراهم فحفر قامة ثم عجز فقال : له جزء من خمسة وخمسين جزءاً له من العشرة دراهم (٣) .

(١) الكافى باب النوادر خبر ٧ من كتاب الشهادات

(٢) الرفاعى مجهول على ما ذكره بعض الاصحاب والظاهر انه رفاعى بن موسى بقرينة رواية ابي شعيب صالح بن خالد المعاملى فانه روى كتاب رفاعى على ما ذكره النجاشى (منه رحمه الله)

(٣) التهذيب باب من الزيادات فى القضايا والاحكام خبر ١ من كتاب القضاء

وبينه انه على ، فتقدم اليه بذلك ثم كتب امير المؤمنين عليه السلام (والله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة ، الرحمن الرحيم ؛ الطالب الغالب ، الضار النافع ، المهلك

اي يبسط العشرة عليها بأن يكون للقامة الاولى جزءاً وللثانية جزءان الى العشرة فله عشرة اجزاء منها لان الغالب انه كلما يكون اعظم تكون الارض اصلب ويكون اخراج ترابها اشق (او) يحمل على بشر يكون هكذا بان يكون اجرة القامة الثانية منها ضعف الاولى وهكذا ويدل على ان مع المعجز تنفسخ الاجارة في الذي عجز عنه .

وفي القوي عن ابي عبيدة قال قلت لابي جعفر وابي عبد الله (ع) رجل دفع الى رجل الف درهم يخلطها بما له ويتجر بها فلما طلبها منه قال ذهب المال و كان لغيره مع مثلها ومال كثير لغير واحد فقال له كيف صنع اولئك؟ قال اخذوا موالهم نفقات فقال ابو جعفر و ابو عبد الله عليهما السلام جميعاً يرجع عليه بماله ويرجع هو على اولئك بما اخذوا (١) .

الظاهر ان الرجوع لاجل التقصير او التعدي لانه كان يجب ان يبسط النقصان على الجميع مع الافلاس وبدونه بطريق اولي ، ومع الافلاس يكون المراد بالرجوع اليه الرجوع ليرجع على اولئك ومع التعذر يكون في ذمته ولا يرجع صاحب المال عليهم الا مع البيئة او اقرارهم باشتراك المال .

وفي الصحيح عن هرون بن حمزة قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل استأجر اجيراً فلم يأمن احدهما صاحبه فوضع الاجر على يد رجل فهلك ذلك الرجل و لم يدع وفاء فاستهلك الاجر فقال : المستأجر ضامن لاجل الاجير حتى يقضى الا ان يكون الاجير دعاه الى ذلك فرضى بالرجل فان فعل فحقه حيث وضعه ورضى به (٢) .

(١-٢) الكافي باب النوادر خبر ١٦ من كتاب القضاء خبر ١٦-١٧ والتهذيب باب من

الزيادات في القضايا والاحكام خبر ٨-٦

المدرك ، الذى يعلم السر والملاية أن فلان بن فلان المدعى ليس له قبل فلان بن فلان - يعنى الآخرس - حق ولا طلبه بوجه من الوجوه ولا سبب من الاسباب) ثم غسله وامر الآخرس أن يشربه فامتنع فألزمه الدين .

وروى الشيخ فى الصحيح ، عن حماد عن المختار قال دخل ابو حنيفة على ابي عبدالله عليه السلام فقال له ابو عبدالله عليه السلام ما تقول فى بيت سقط على قوم فبقى منهم صبيان احدهما حرّ والآخر مملوك لصاحبه فلم يعرف الحرّ من العبد قال ابو حنيفة يعتق نصف هذا ونصف هذا فقال ابو عبدالله عليه السلام ليس كذلك ولكنه يقرع بينهما فمن اصابته القرعة فهو الحرّ ويعتق هذا فيجعل مولى لهذا (١) وقد تقدم فعل على عليه السلام فى تداعى الحرّ والعبد كذلك .

وفى الصحيح عن حماد عن حريز ، عن اخبره عن ابي جعفر عليه السلام قال قضى امير المؤمنين صلوات الله عليه باليمن فى قوم اتهدمت عليهم دارهم وبقى صبيان احدهما حرّ والآخر مملوك فاسهم امير المؤمنين عليه السلام بينهما فخرج السهم على احدهما فجعل له المال وأعتق الآخر

وفى الموثق من عمرو بن خالد عن زيد بن على عن آبائه قال مثل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الساحر فقال : اذا جاء رجلان عدلان فيشهد ان عليه فقد حلّ دمه (٢) .

وفى القوى عن حماد بن عيسى عن ابي عبدالله عليه السلام ان امير المؤمنين عليه السلام اثنى بمعد لدمى قد اسلم فقال اذهبوه فيموءه من المسلمين وادفعوا ثمنه الى صاحبه

(١) اوردته و الذى بعده فى التهذيب باب البيئتين ينقا بلان الخ خبر ١٧-١٨ من

كتاب القضاء

(٢) التهذيب باب من الزيادات خبر ١٥ من كتاب الحدود

ولا تقروه عنده (١) .

وفي القوي عن نوح بن دراج قال : قلت لابن ابي ليلى اُكنت تاركاً قولاً قلته او قضاء قضيته لقول احد ؟ قال : لا الا رجل واحد قلت : من هو ؟ قال جعفر بن محمد عليهما السلام (٢)

وفي الموق كالصحيح عن ابي مريم - عن ابي جعفر (ع) قال : قال علي (ع) لو قضيت بين رجلين بقضية ثم عادا الى من قابل لم ازد هما علي القول الاول لان الحق لا يتغير (٣) هذا في الواقعة الخاصة وفي مثلها يمكن التغير كما وقع كثيراً لان الظاهر ان الله تعالى في كل واقعة (حكماً - ظ) خاصاً يختص بالمعصومين عليهم السلام

وفي الصحيح عن محمد بن ابي حمزة عن رجل بلغ به امير المؤمنين عليه السلام قال : مرّ شيخ مكفوف كبير يسأل فقال : امير المؤمنين عليه السلام : ما هذا ؟ فقالوا : يا امير المؤمنين نصراني قال : فقال امير المؤمنين عليه السلام استعملتموه (اي اخذتم منه الجزية) حتي اذا كبر وعجز منعتموه أنفقوا عليه من بيت المال (٤).

وبدلّ على اعطاء مال بيت المال الى فقراء المسلمين مع عدم وفاء الزكوة لهم بطريق اولي .

وفي القوي عن عبد العزيز بن محمد (الدر اوردي - خ) قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عمّن اخذ ارضاً بغير حقّها وبني فيه قال يرفع بنائه ويسلم التربة الى صاحبها ليس

(١) الكافي باب النوادر خبر ١٩ من كتاب القضاء

(٢-٣) التهذيب باب من الزيادات في القضايا والاحكام خبر ١٤-٢٢

(٤) اورده والسبعة التي بعدها في التهذيب باب من الزيادات في القضايا والاحكام

خبر ١٨-٢٦-٢٩-٣٧-٣٨-٤٢-٤٣-٦٢-٧٦ من كتاب القضاء

لعرق ظالم حق ثم قال : قال رسول الله ﷺ مَنْ اخذارضاً بغير حقّ كلفان بحمل
ترابها الى المعشر .

والعرق بالفتح كناية عن تعب اذ بمعنى حر كته وعمله (او) بالكسر ويكون
المراد به العرق الذى يكون في البدن المجوف الذى فيه الدم ويكون كناية عن عمله
لانّ العمل يكون بقوة الروح الطبيعى من الاوردة (او) بقوة الروح الحيوانى من
الشرايين - وقرئ بتثوين عرق ويكون الظالم صفته وبالإضافة بالمعنى المتقدم (او)
بمعنى عروق الشجر والزرع والبناء

وفى القوى عن امية بن عمر وقال سئل ابو عبدالله عليه السلام عن سفينة انكسرت
فى البحر فاخرج بعضه بالفوس واخرج البحر بعض ماغرق فيها فقال : اما ما اخرج البحر
فهو لاهله ، الله اخرج به ، واما ما اخرج بالفوس فهو لهم وهو احق به (اى الفواصين)
على الظاهر ، وحمل على اعراض اصحابه عنه او اصحاب المال ولا يحتاج الى
التكليف وان كان فيه مخالفة للظاهر فانها احسن من تلك المخالفة والله
تعالى يعلم .

وفى الموثق عن السكونى عن جعفر عن ابيه عن آباءه عليه السلام انه كان لا يجيز كتاب
قاض الى قاض فى حدّ ولا فى غيره حتى وليت بتوامية فأجازوا البيّنات .
وفى القوى عن طلحة بن زيد مثله وهما مخالفان للمشهورين الاصحاب لكنه ليس
للخبرين معارض من الاخبار فينبغى ان يكون العمل عليهما .

وفى القوى عن محمد بن مسلم وزرارة عنهما عليه السلام جميعاً قال لا يحلف احد عند
قبر رسول الله ﷺ على اقلّ مما يجب فيه القطع ويدلّ على جواز التغليب فى اليمين
وعلى كراهته فى الاقلّ من ربع الدينار

وفى القوى عن ابى حمزة الثماني عن ابى جعفر عليه السلام قال قلت له جعلت فداك

باب العتق واحكامه

قال رسول الله ﷺ : مَنْ اعتَق مؤمناً اعتَق الله بكلِّ عضو منه عضواً من النار

فى كم تجرى الاحكام على الصبيان قال: فى ثلث عشرة سنة واربع عشرة سنة قلت : فان لم يحتلم قال: وان لم يحتلم فان الاحكام تجرى عليه وسيجىء - صحيحة ابن سنان وغيرها مما يتضمن ذلك .

وفى الموثق عن اسحاق بن عمار عن جعفر عن ابيه ان علياً عليهم السلام كان يقول لاضمان على صاحب الحمام فيما ذهب من الثياب لانه لما اخذ الجمل على الحمام ولم يأخذ على الثياب .

وفيه دلالة على ان الاجر الذى يعطى (العصامى - ظ) من باب الجمالة ويمكن ان يكون من باب الاجارة ايضاً وعلى أى حال فيجوز .

باب العتق واحكامه

﴿ قال رسول الله ﷺ ﴾ رواه الكلينى والشيخ فى الصحيح عن ابراهيم بن ابي البلاد عن ابيه دفعه قال قال رسول الله ﷺ (١) وفى تخصيصه لعدم الاخبار الصحيحة نظر .

روى الشيخ فى الصحيح عن معوية بن عمار وحفص بن البختري والكلينى فى الحسن كالصحيح عنهما ومن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال فى الرجل يعتق المملوك

(١) اوردته والذين بعده فى الكافى باب ثواب العتق وفضله خبر ٣-١-٢ والتهذيب

باب العتق واحكامه خبر ٣-١-٢ من كتاب العتق

وان كانت انثى اعتق الله بكلّ عضوين منها عضواً من النار، لأن المرأة بنصف الرجل .

وروى حماد ، عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال : يستحب للرجل ان يتقرب عشية عرفة ويوم عرفة بالعتق والصدقة .

قال يمتق لكل عضومنه عضواً من النار .

وفي الصحيح عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام (محمد بن علي - يب) قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله مَنْ اعتق مسلماً اعتق الله بكلّ عضومنه عضواً من النار - والكليني في القوي كالحسن ، عن بشير النبال قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول : مَنْ اعتق نسمة سالحة لوجه الله كفر الله عنه بها مكان كلّ عضومنه عضواً من النار .

وروى حماد عن الحلبي في الصحيح والكليني في الحسن كالصحيح عنه وعن معاوية بن عمار وحفص بن البختري والشيخ في الصحيح عن الاخيرين (١) عن ابي عبد الله عليه السلام قال يستحب للرجل * وكذا للمرأة على الظاهر لان الغالب ذكر الرجل لشرفه مع عموم الحكم .

* ان يتقرب * الى الله تعالى * عشية عرفة * وهي بعد الزوال الى المغرب او الى الصبح .

* ويوم عرفة * نعيم بعد التخصيم فانه يستحب الى الزوال ايضاً او ينحصر المشية بما بعد اليوم من الصبح من يوم العيد * بالعتق والصدقة * يمكن ان يكون الفائدة في العتق ان يحج حجة الاسلام فانه اذا ادرك احد الموقفين حرّأدرك الحج كما تقدم مع قطع النظر عن انه يوم العتق من النار فينبغي ان يزيد في اسبابه .

ويستحب مؤكداً عتق مملوك خدم سبع سنين روى الكليني والشيخ في القوي
عن بعض آل اعين عن ابي عبد الله عليه السلام قال من كان مؤمناً فقد عتق بعد سبع سنين اعتقه
صاحبه ام لم يعتقه ولا يحمل خدمة من كان مؤمناً سبع سنين (١) وحمل على تأكداً استحبابه
والاحوط ان لا يخدمه بعدها .

ويتأكد الاستحباب اذا اتى بقيمته ليحرر لما رواه الشيخ في الموثق كالصحيح
عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال : اذا اتى المملوك قيمة ثمنه بعد سبع
سنين فعليه ان يقبله (٢) - ويمكن حمله على الكتابة بأن يكون الاثيان مجازاً
على طلبها .

وكذا يستحب عتقه (وقيل يجب) اذا ضرب به بمقدار حد من الحدود لم يجب عليه
لما رواه الكليني والشيخ في الصحيح عن ابي بصير عن ابي جعفر عليه السلام قال : من ضرب
مملوكاً له بحد من الحدود من غير حد وجب لله على المملوك لم يكن لضاربه
كفارة الا عتقه (٣)

وينبغي ان يكتب له كتاباً كما رواه الكليني والشيخ في الصحيح عن ابراهيم
بن ابي البلاد قال قرأت عتق ابي عبد الله عليه السلام فاذا هو شرجه هذا ما عتق جعفر بن

(١) الكافي باب النوادر خبر ١٢ من كتاب المتق والتهذيب باب المتق و احكامه

خبر ٦١

(٢) التهذيب باب المتق و احكامه خبر ١٣٢

(٣) الكافي باب النوادر خبر ١٧ من كتاب الحدود لكن لفظ الحديث هكذا : من ضرب
مملوكاً حداً من الحدود من غير حد اوجبه المملوك على نفسه لم يكن الخ والتهذيب باب
حدود الزنا خبر ٨٥ من كتاب الحدود كما في المتن

وروى عن ابي بصير، وابي العباس وعبيد بن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام قال :
اذا ملك الرجل والديه او اخته او عمته او خالته او ابنة اخيه او ابنة اخته وذكر اهل

محمد اعتق فلاناً غلامه لوجه الله لا يريد منه جزاء ولا شكوراً على ان يقيم الصلوة
ويؤدى الزكوة ويحج البيت ويصوم شهر رمضان ويتوكل اولياء الله ويتبرء من اعداء الله شهد
فلان وفلان وفلان ثلثة (١)

والكليني في الحسن كالصحيح عن ابن سنان عن غلام اعتقه عن ابي عبد الله
عليه السلام هذا ما اعتق جعفر بن محمد اعتق غلامه السندى فلاناً على انه يشهد أن لا اله
الا الله وحده لا شريك له وان محمداً عبده ورسوله وان البعث حق وان الجنة حق و
النار حق ، وعلى انه يوالى اولياء الله ويتبرأ من اعداء الله ويحلّ حلال الله ويحرم حرام
الله ويؤمن برسالة الله ويقرب ما جاء من عند الله ، اعتقه لوجه الله لا يريد منه جزاء ولا
شكوراً وليس لاحد عليه سبيل الا بخير شهد فلان (٢)

وروى عن ابي بصير في الموثق وابي العباس والفضل بن عبد الملك
البقباق في الصحيح وعبيد بن زرارة في القوي كالصحيح ، ورواه الشيخ في
الصحيح ، عن ابان عنهم (٣) عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا ملك
الرجل والديه وان غلابا لاجماع او اخته من الابوين او احدهما او
عمته وان علت او خالته وان علت او ابنة اخيه او ابنة اخته وان تزاتنا
وذكر اهل هذه الآية من النساء والظاهر انها قوله تعالى : حرمت عليكم امهاتكم

(١) الكافي باب كتاب العتق خبر ٢ من كتاب العتق و التهذيب باب العتق و

احكامه خبر ٢

(٢) الكافي باب كتاب العتق خبر ١ وفيه محمد بن سنان عن غلام ويبيده ان محمد بن

سنان لا يروى عن جعفر بن محمد الصادق (ع) فتأمل

(٣) التهذيب باب العتق واحكامه خبر ١٠٨

هذه الآية من النساء عتقوا جميعاً وبملك الرجل عتقه وابن أخيه وابن اخته وخاله .
ولا يملك أمه من الرضاعة ولا اخته ولا عمته ولا خالته ، فإذا ملكهن عتقن ؛
قال ؛ وما يحرم من النسب من النساء فمأته يحرم من الرضاع ؛ وقال ؛ يملك
الذكور ما خلا الوالد والولد ، ولا يملك من النساء ذات محرم ، قلت ؛ وكذلك
يجرى في الرضاع ؟ قال ؛ نعم يجري في الرضاع مثل ذلك .

وبنائكم واخوانكم وعماتكم وخالاتكم وبنات الاخ وبنات الاخت وامهاتكم اللاتي
ارضعنكم واخوانكم من الرضاعة (١) .

الى هنا لا ما يبعده من قوله تعالى ؛ (وامهات نساءكم) قاله وان كنّ معارم
لكن لا يعتقن بالملك (أو) يكون المراد به المحرمات بالنسب فقط ، والظاهر انه
من الراوى ، ويمكن ان يكون قرء هذه الآية عليه عند ذكر ما تقدم ، والذي ذكرنا من
التعميم فهو مراد من الآية اتفاقاً فلو كان القراءة منه ^(١) كان دلالة على التعميم
اظهر * عتقوا جميعاً * بمجرد الملك اختياراً كالشراء والاستيهاب او اضطراراً
كالعيرات .

* ولا يملك أمه من الرضاع * وان علت * ولا اخته ولا عمته ولا خالته * وان
علت * فإذا ملكهن * أى ما كان من الرضاع * عتقن * فهراً * قال * موجود
في بعض النسخ كما فى يب * وما يحرم من النسب فانه يحرم من الرضاع * ويعتق
فيدخل فيه البنات وان نزلت وبنات الاخ وبنات الاخت وان نزلنا * وقال يملك الذكور
ما خلا الوالد * وان علا * والولد * وان نزل فيملك العم والخال والاخ وابنه وابن
الاخت كما تقدم والتكرير للتوضيح وبيان القاعدة الكلية كما فى قوله * ولا
يملك من النساء ذات محرم * او رحم وفى يب ذات رحم محرم * قلت *
توضيحاً * وكذلك يجري فى الرضاع * من عتق المودين مطلقاً والمعارم
من النساء .

و يدل على ذلك ايضاً ما رواه الكليني و الشيخ في الصحيح ، عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال : اذا ملك الرجل والديه او اخته او عمته او خالته عتقوا (وفي ي ب اعتقوا) ويملك ابن اخيه وعمه (عمته - خ كا) (وفي ي ب باضافة وخاله) (وفيهما) ويملك اخاه وعمه وخاله من الرضاة (١)

وفي الصحيح ، عن محمد بن مسلم ، عن ابي جعفر عليه السلام قال لا يملك الرجل والده ولا والدته (وفي ي ب والديه ولاولده) ولا عمته ولا خالته ، ويملك اخاه وغيره من ذوى قرابته من الرجال .

وروى الكليني في الصحيح والشيخ في القوى ، عن عبيد بن زرارة قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عما يملك الرجل من ذوى قرابته قال : لا يملك والده ولا والدته (وفي ي ب والديه ولاولده) ، ولا اخته ولا ابنة اخيه ولا ابنة اخته ولا عمته ولا خالته ، ويملك ما سوى ذلك من الرجال من ذوى قرابته ولا يملك أمه من الرضاة .

والكليني في الموثق كالصحيح ، عن عبيد بن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا ملك الرجل والديه او اخته او عمته او خالته عتقوا ، ويملك ابن اخيه وعمه وخاله ويملك اخاه وعمه وخاله من الرضاة .

وروى الكليني في القوى كالصحيح والشيخ في الموثق كالصحيح ؛ عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يتخذ اباه او امه او اخاه او اخته عبيداً فقال : اما الاخت فقد عتقت حين يملكها ، واما الاخ فيسترقه واما الابوان فقد عتقا - حين يملكهما ، قال : وسألت عن المرأة ترضع عبداً أتخذته عبداً ؟ قال : نعمته وهي كارهة (وفي ي ب يعتقونه وهم كارهون) اى يعتق بغير اختيار منهم او يخلى سبيله .

(١) اورده والسته التى بعده فى الكافى باب ما لا يجوز ملكه من القربات خبر ١

٢-٧ ٦-٥-٣ واورده غير الرابع فى التهذيب باب العتق واحكامه خبر ١٠٠ - ٩٩ - ٩٨

٩٧ - ١٠٩ - ١٠٢

و روى الشيخ فى الصحيح و الكلينى فى الحسن كالصحيح عن الحلبي ، وابن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام فى امرأة ارضعت ابن جاريته قال نعمته .

وفى القوى كالصحيح ، عن ابي حمزة قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن المرأة ما تملك من قرابتها ؟ فقال : كل احد الا خمسة ، ابوها ، وامها ، وابنها ، وابنتها ، وزوجها - اي ينفك النكاح بالملك .

وروى الشيخ فى الصحيح ؛ عن محمد بن ميسر ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت له رجل اعطى رجلاً الف درهم مضاربة فاشترى اياه وهو لا يعلم ذلك قال : يقوم فان زاد درهم واحد عتق واستمسى الرجل (١) .

وفى الموثق كالصحيح ، عن محمد بن مسلم عن احدهما عليهما السلام قال : يملك الرجل اخاه وغيره من ذوى قرابته من الرجال .

وفى الموثق كالصحيح ، عن عبيد بن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام قال يملك الرجل ابن اخيه واخاه من الرضاغة .

وفى الموثق كالصحيح عن عبد الله بن سنان (عن ابي عبد الله (ع)) قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن امرأة ترضع غلاماً لها من مملوك حتى تظمه يحل لها به ؟ قال : لا ، حرم عليها ثمنه أليس قد قال رسول الله ﷺ يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب أليس قد صار ابنها فذهبت اكتبه فقال ابو عبد الله عليه السلام ليس مثل هذا يكتب - وكأنه للتنقية اول للوضوح اول قلته ولا ينسى مثل هذا الى الذهاب الى داره .

وفى الموثق كالصحيح ، عن ابان عن رجل عن ابي عبد الله عليه السلام قال : الرجل يملك اخاه اذا كان مملوكاً ولا يملك اخته .

وفى القوى عن ابي عتيبة ، عن ابي عبد الله ، قال : قلت لابي عبد الله

(١) اورده و الاحد عشر التى بعده فى التهذيب باب العتق و احكامه خبر ١٠٢

عَنْ غُلَامٍ ، بَيْنِي وَبَيْنَهُ رِضَاعٌ بِحَلٍّ لِي بِيَعِهِ ؟ قَالَ : اِنْ مَا هُوَ مَمْلُوكٌ اِنْ شِئْتَ بَعْتَهُ (اَوْ بَعَهُ)
وَ اِنْ شِئْتَ اَمْسَكْتَهُ (اَوْ اَمْسِكْتَهُ) وَلَكِنْ اِذَا مَلَكَ الرَّجُلُ اَبُوَيْهَ فَهُمَا حُرَّانِ .
و فِي الْحَسَنِ كَالصَّحِيحِ عَنْ كَلِيبِ الْاَسَدِيِّ قَالَ : سَأَلْتُ اَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ
الرَّجُلِ يَمْلِكُ اَبُوَيْهَ وَ اخُوْتَهُ ؟ فَقَالَ : اِنْ مَلَكَ الْاَبُوَيْنِ فَقَدْ عَتَقَا وَقَدْ يَمْلِكُ اخُوْتَهُ
فَيَكُونُونَ مَمْلُوكَيْنِ وَلَا يَسْتَقُونَ .

و فِي الْمَوْثِقِ كَالصَّحِيحِ ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ ، عَنْ اَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ : لَا
يَمْلِكُ الرَّجُلُ اِخَاءَهُ مِنَ النِّسْبِ وَ يَمْلِكُ ابْنُ اَخِيهِ وَ يَمْلِكُ اِخَاهُ مِنَ الرِّضَاعَةِ قَالَ وَ
سَمِعْتُهُ يَقُولُ : لَا يَمْلِكُ ذَاتَ مَحْرَمٍ مِنَ النِّسَاءِ وَلَا يَمْلِكُ اَبُوَيْهَ وَلَا وَلَدَهُ ، وَقَالَ اِذَا مَلَكَ
وَالِدِيَهُ اَوْ اخُوْتَهُ اَوْ عَمَّتَهُ اَوْ خَالَتَهُ اَوْ بَنَتِ اَخِيهِ وَ ذَكَرَ هَذِهِ الْآيَةَ مِنَ النِّسَاءِ عَتَقُوا وَ يَمْلِكُ
ابْنُ اَخِيهِ وَ خَالَه لَا يَمْلِكُ اُمُّهُ مِنَ الرِّضَاعَةِ وَلَا يَمْلِكُ اخُوْتَهُ وَلَا خَالَتَهُ اِذَا مَلَكَهُمْ عَتَقُوا اَمَّا
مَا ذَكَرَ فِي اَوَّلِ الْخَبَرِ مِنْ عَدَمِ تَمْلِكِ الْاَخِ اِخَاهُ (فَمَحْمُولٌ) عَلَى الْاِسْتِحْبَابِ
لِمَا نَقَدَّمُ .

وَمِثْلُهُ مَا رَوَاهُ الشَّيْخُ فِي الْمَوْثِقِ ، عَنْ سَمَاعَةَ بْنِ مِهْرَانَ قَالَ : سَأَلْتُ اَبَا عَبْدِ اللَّهِ
عَلَيْهِ السَّلَامَ عَنْ رَجُلٍ يَمْلِكُ ذَا رَحِمٍ بِحَلٍّ لَهُ اِنْ يَبِيعُهُ اَوْ يَسْتَعْبِدُهُ ؟ قَالَ لَا يَصْلَحُ لَهُ
اَنْ يَبِيعَهُ وَهُوَ مَوْلَاهُ (اَيُّ وَاَرِثُهُ) وَ اخُوهُ فَانْ مَاتَ وَرِثَهُ دُونَ وَلَدِهِ وَ لَيْسَ لَهُ اَنْ يَبِيعَهُ
وَ لَا يَسْتَعْبِدَهُ .

و فِي الْمَوْثِقِ كَالصَّحِيحِ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ اَخِيهِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ قَالَ : سَأَلْتُهُ
عَنْ رَجُلٍ زَوَّجَ جَارِيَتَهُ اِخَاهُ اَوْ عَمَّهُ اَوْ ابْنَ عَمِّهِ اَوْ ابْنَ اَخِيهِ فَوَلَدَتْ مَا حَالَ الْوَلَدُ ؟ قَالَ اِذَا
كَانَ الْوَلَدُ يَرِثُ مِنْ مَلَكَهَ عَتَقَ - اَيُّ كَانَ وَاَرِثًا لِمَا لَكَهَ ، (فَيَحْمِلَانِ) عَلَى الْاِسْتِحْبَابِ
جَمْعًا بَيْنِ الْاَخْبَارِ .

(وَاِمَا) مَا رَوَاهُ فِي الْمَوْثِقِ ، عَنْ اسْحَاقَ بْنِ عِمَارٍ عَنْ عَبْدِ الصَّالِحِ قَالَ : سَأَلْتُهُ عَنْ
رَجُلٍ كَانَتْ لَهُ خَادِمٌ فَوَلَدَتْ جَارِيَةً فَارْضَعَتْ خَادِمَهُ اِبْنًا لَهُ وَ ارْضَعَتْ اُمَّ وَلَدِهِ ابْنَةً خَادِمَهُ

وروى حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام في جارية كانت بين اثنين فأعتق

فصار الرجل ابنت الخادم من الرضاع يبيعهما ؟ قال : نعم ان شاء باعها فاتفق بتمنهما قلت . فانه كان قد وهبها لبعض اهله حين ولدت وابنه اليوم غلام شاب فيبيعهما يأخذ ثمنها ولا يستأمر ابنه او يبيعهما ابنه ؟ قال يبيعهما هو يأخذ ثمنها ابنه ومال ابنه له ، قلت : فيبيع الخادم وقد ارضعت ابنه ؟ قال نعم وما أحب له ان يبيعهما ، قلت : فان احتاج الى ثمنها ؟ قال : فيبيعهما .

(فالمراد) به جواز بيع الخادم فانها صارت بمنزلة ام ولد والرضاع لحمه كلحمه النسب لا كلحمه المصاهرة كما سيجيء وقوله : قلت فانه كان قد وهبها الخ (استبعاد من السائل في جواز بيع ام الغلام من الرضاع منه او من الغلام ، وقوله عليه السلام (يبيعهما هو الخ) رفع استبعاده بان الخادم له الامن الغلام فيجوز له ان يبيعهما ويأخذ ثمنها ابنه ، والذي اخذه الغلام من مال امه من الرضاة مال ابيه . فلو كان المالك وهبها من الغلام لما جاز له بيع امه ، لكن لم يهبها منه ثم بعد ذلك استبعد عنه فقال عليه السلام انه لا يصير سبباً لحرمة البيع بل صار سبباً لكرهته لكنه اذا احتاج الى ثمنها ادفعت الكراهة ايضاً .

(و ما رواه) الشيخ في الموفق ، عن عبد الله بن سنان ؛ عن ابي عبد الله عليه السلام قال : اذا اشترى الرجل اباه او اخاه فملكه فهو حر الا ما كان من قبل الرضاع (فيدل) على كراهة بيع الاخ من النسب لامن الرضاع كما تقدم في خبر عبيد .

(و ما رواه) في الموفق كما الصحيح ، عن الحلبي ؛ عن ابي عبد الله عليه السلام في بيع الأم من الرضاة قال : لا بأس في ذلك اذا احتاج (فمحمول) على بيع ام ولده من الرضاع كما تقدم في خبر اسحاق ، مع شذوذه (او) على عدم حصول شرائط الرضاع (او) على التقية .

﴿ وروى حماد عن الحلبي ﴾ في الصحيح كالشيخ (١) ﴿ عن ابي عبد الله عليه السلام ﴾

احدهما نصيبه قال : ان كان موسراً كلف ان يضمن ، وان كان معسراً أخذت بالحصص .

وروى محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال : قضى امير المؤمنين عليه السلام فى

(الى قوله) ان يضمن * اى يعتق الجميع بالسراية وعليه ضمان قيمة حصّة الشريك * وان كان معسراً أخذت بالحصص * و يحمل على عجز الجارية عن السعى او ارادتها العبودية كما سيجىء .

* وروى محمد بن قيس * فى الحسن كالصحيح ، وروى الكليني فى الحسن كالصحيح ، عن محمد بن قيس ، عن ابي جعفر عليه السلام قال : من كان شريكاً فى عبد اذامة قليل او كثير فاعتق حصته و لم يبعه فليشتره من صاحبه فيعتقه كله و ان لم يكن له سعة من المال نظر قيمته يوم اعتق ، ثم يسمى العبد فى حساب ما بقى حتى يعتق (١) .

و باسناده ، عن ابي جعفر عليه السلام قال : قضى امير المؤمنين عليه السلام فى عبد كان بين رجلين فحرّر احدهما نصيبه وهو صغير وامسك الآخر نصفه حتى كبر الذى حرّر نصفه قال : يقوم قيمة يوم حرّر الاول و امر المحرّر فى نصفه الذى لم يحرّر حتى يقضيه (٢) .

وروى الشيخ الجزء الاول فى الصحيح الى قوله حتى يعتق و فيه تغيير ما من تبديل قوله : (ولم يبعه) بقوله : (وله سعة) ومن زيادة قوله (منه ما اعتق) بعد قوله (يوم اعتق) وفيما ذكره المصنف من الجزء الثانى تغيير ما من تبديل (نصيبه) بـ (نصفه) و من اسقاط قوله (حتى كبر الذى حرّر نصفه) بعد قوله (وامسك الآخر نصفه) و الظاهر ان التبديل فى قوله (وله سعة) بقوله (ولم يبعه) وقع من نسخ الكافى ، وكذا اسقاط قوله (حتى كبر الذى حرّر نصفه) من نسخ

(٢-١) الكافى باب المملوك بين شركاء الخ خبر ٣ - ٢ من كتاب العتق واورد

الاول فى التهذيب باب العتق واحكامه خبر ٢٢

عبد كان بين رجلين فحرّرا أحدهما نصفه وهو صغير وأمسك الآخر نصفه قال : يقوم قيمة يوم حرّرا الأول وأمر المحرّر أن يسعى في نصفه الذي لم يحرّر حتى يقضيه .
وروي محمد بن الفضيل ، عن أبي الصباح الكناني قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجلين يكون بينهما الأمة فيعتق أحدهما نصفه فنقول الأمة للذي لم يعتق نصفه : لا أريد أن تقومني ذرني كما أنا أخدمك وإنه أراد أن يستنكح النصف الآخر قال : لا ينبغي له أن يفعل لأنه لا يكون للمرأة فرجان ولا ينبغي له أن يستخدمها ولكن

الفقيه فانه مغيّر للمعنى لأن الظاهر مع وجوده قراءة قوله (وأمر المحرّر) بالكسر ، ومع عدمه بالفتح وأما قوله (وهو صغير) فالمراد به المحرّر بالكسر ، ويدل على جواز عتق الصغير كما يدل عليه أخبار آخر مستجي .

و يدل الجزؤ الأول على وجوب مباشرة الاعتاق كما يدل عليه أخبار آخر ، والجزؤ الثاني على العتق الفهرى كما هو المشهور ؛ ويدل عليه أيضاً أخبار آخر ، ويمكن حمل الدولة على دفع القيمة فانه بمنزلة المباشرة للعتق ويمكن حملها أيضاً على توقف العتق على دفع القيمة كما ذهب اليه جماعة من الأصحاب .

وروي محمد بن الفضيل رحمته الله المجهول حاله كما تقدم ، الغير المذكور سند في فهرست المصنف . والظاهر أنه أخذه من كتابه المشهور (اد) من الكافي كما هو دأبه لكن في بعض نسخ في (ردني) مكان (ذرني) ورواه الكليني في القوى كالصحيح (١) ويمكن أن يكون محمد بن القاسم بن الفضيل الثقة المذكور فيه حسناً كما ذكره بعض ؛ لكن الاحتمال لا ينفع ، ويظهر من اعتماد المصنف وغيره عليه أنه كان ثقة أو كان كتابه معتمداً وذكر هذا الخبر في كتاب النكاح أولى ، ويدل ظاهراً على عدم العتق الفهرى وعلى أن السعي باختيار المملوك رحمته الله وإنه أراد أن يستنكح النصف الآخر رحمته الله الذي صار حراً رحمته الله قال لا ينبغي رحمته الله أي لا يجوز رحمته الله له أن يفعل لأنه لا يكون للمرأة فرجان رحمته الله أي لا يستباح نصفه بالملك و نصفه بالعقدلان

(١) الكافي باب نكاح المرأة التي بعضها حر وبعضها رق خبر ٢ من كتاب النكاح

يقومها ويستسعيها .

وفى رواية ابي بصير مثله الا أنه قال : ان كان الذى اعتقها محتاجا فليستسعيها .
وروى حماد عن العلبى عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن رجلين كان بينهما

النكاح امر بسيط لا يفتقر وقال الله تعالى : (اِلا على ازواجهم او ما ملكت أيمانهم) (١)
و ظاهر الانفصال ، الحقيقى دون منع الخلوبان لا ينافى الجمع ﴿﴾ ولا ينبغى له
ان يستخدمها ﴿﴾ اى بكلاهما و الا فيجوز المهايأة كما سيجى ، او على الكراهة كما
هو الظاهر ﴿﴾ ولكن يقومها ويستسعيها ﴿﴾ حتى تصير حرة لانه ليس لله شريك .

﴿﴾ وفى رواية ابي بصير ﴿﴾ فى الموثق ﴿﴾ مثله الخ ﴿﴾ روى الكلينى فى
الصحيح ؛ عن ابي بصير قال : سأله عن الرجلين تكون بينهما الامة فيعتق
احدهما نصيبه فتقول الامة للذى لم يعتق لا يبنى نفقومتى ، ذرنى (اوردلى) كما انا
اخدمك أرايت ان اراد الذى لم يعتق النصف الآخر ان يطأها أله ذلك ؟ قال : لا ينبغى
له ان يفعل لانه لا يكون للمرأة فرجان ولا ينبغى له أن يستخدمها ولكن يستسعيها
فان أبت كان لها من نفسها يوم وله يوم (٢) و الظاهر ان المصنف اخذها من الكافى
وفيه كما ذكر ؛ فالظاهر انه وقع السهو منه فى التتمة ، ويمكن ان يكون مأخوذاً
من كتاب ابي بصير و كان فيه التتمة فنقل الكلينى احدهما والمصنف الاخرى .
وروى الكلينى فى الموثق عن سماعة قال : سأله عن رجلين بينهما امة فزوجاها
من رجل ، ثم ان الرجل اشترى بعض السهمين قال : حرمت عليه (٣) و سيجى
فى النكاح ايضاً .

﴿﴾ وروى حماد عن العلبى ﴿﴾ فى الصحيح والكلينى فى الحسن كالصحيح (٢)

(١) المؤمنون - ٦ والمآرج - ٣٠

(٢-٣) الكافى باب نكاح المرأة التى بعضها حر وبعضها رق خبر ١-٢ من كتاب

النكاح

(٢) الكافى باب المملوك بين شركاء يعتق احدهم نصيبه الخ خبر ١

عبد فاعتق أحدهما نصيبه ، قال : إن كان مضاراً كلف ان يعتقه كله و إلا استسعى العبد في النصف الآخر .

وروى حريز عن محمد بن مسلم قال : قلت لابي عبد الله عليه السلام رجل ورث غلاما وله فيه شركاء فاعتق لوجه الله نصيبه ، فقال : اذا اعتق نصيبه مضارة وهو موسر ضمن للورثة ؛ واذا اعتق نصيبه لوجه الله عز وجل كان الغلام قد اعتق منه حصة من اعتق ويستعملونه على قدر ما لهم فيه ، فان كان فيه نصفه عمل لهم يوما وله يوم ؛ وان اعتق الشريك مضاراً فلاعتق له لانه اراد ان يفسد على القوم و يرجع القوم على حصتهم .

عن ابي عبد الله عليه السلام (الى قوله) ان كان مضاراً * اي كان قصده الضرر مع القرية (او) حصل الضرر بعتقه وان لم يقصده . (او) يقال بصحة العتق مع قصده المضارة وان لم يحصل له الثواب * كلف ان يعتقه * بالمباشرة او بدفع الثمن كما تقدم هذا اذا كان قادراً ، ومع العجز يبطل في حصته ايضاً .

كما * روى حريز * في الصحيح كالشيخ (١) * عن محمد بن مسلم (الى قوله) وان اعتق الشريك مضاراً * وفي يب (وهو معسر) وهو الصواب وكأنه سقط من النسخ ليتم المقابلة * ويرجع القوم على حصتهم * او حصصهم اي من العبد ويمكن ان يكون المراد به الرجوع الى القيمة على تقدير سقوط قوله «وهو معسر» بأن يكون المراد بعدم العتق عدم الثواب عليه ويكون تفسيراً للجمله الاولى ، والمقروط اظهره على تقدير الوجود : يمكن ايضاً ان يكون المراد به عدم الثواب ويكون العتق في حصته ماضياً الآن يكون قصده المضارة فقط بدون ضم القرية اليها . ومع ذلك ايضاً مشكل فانه يمكن ان يكون العتق صحيحاً لا ثواب له لعموم الاخبار

السافة ، ولما رواه الكليني في الحسن كالصحيح عن الحلبي ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : سألته عن المملوك بين شركاء فيعتق احدهم نصيبه قال : ان ذلك فساد على اصحابه فلا يستطيعون بيعه ولا مؤاجرته قال : يقوم قيمة فيجعل على الذي اعتقه عقوبة وانما جعل ذلك عليه لما افسده (١) .

وفي الموثق عن سماعة ؛ قال : سألته عن المملوك بين شركاء فيعتق احدهم نصيبه فقال : هذا فساد على اصحابه يقوم قيمة و يضمن الثمن الذي اعتقه لانه افسده على اصحابه .

وروي الشيخ في الصحيح بسندين ، عن سليمان بن خالد ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : سألته عن المملوك يكون بين شركاء فيعتق احدهم نصيبه قال : ان ذلك فساد على اصحابه فلا يستطيعون بيعه ولا مؤاجرته قال : يقوم قيمة فيجعل على الذي اعتقه عقوبة وانما جعل ذلك لما افسده (٢) .

فظهر من هذه الاخبار ان عتق الحصة مضارة ولا مدخل للقصد في ذلك فيحمل التعليل فيما ورد فيه على الغاية كما في قوله عليه السلام .
« لدوا للموت وابنوا للخراب - » ،

ويمكن حمل هذه على القصد ايضاً وروي الكليني والشيخ في القوي كالصحيح عن عبدالرحمن بن ابي عبد الله قال : سألت ابا عبدالله عليه السلام عن قوم وروا عبيداً جميعاً فاعتق بعضهم نصيبه منه هل يؤخذ مما بقي ؟ قال نعم بما بقي - وفي رواية منه بقيته يوم اعتق (٣) .

وروي الشيخ في الصحيح ؛ عن حماد ؛ عن حريز ؛ عن اخبره ، عن ابي

(١) التهذيب باب العتق واحكامه خبر ٢٢ - ٢٣

(٢) الكافي باب المملوك بين شركاء الخ خبر ٦ و التهذيب باب العتق و احكامه

وقال الصادق عليه السلام لا تغتق الأماريد به وجه الله عز وجل .

عبدالله ﷺ انه سئل عن رجل اعتق غلاماً بينه وبين صاحبه قال : قد افسد على صاحبه فان كان له مال أعطى نصف المال وان لم يكن له مال عومل الغلام يوم (يوماً - خ ل) للغلام . ويوم (يوماً - خ ل) للمولى ويستخدمه ، وكذلك ان كانوا شر كاء (١) .

وفي القوي ، عن علي قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن مملوك بين اناس فاعتق بعضهم نصيبه قال : يقوم بقيمته ثم يستسمى فيما بقي ليس للباقى ان يستخدمه ولا تأخذ منه الضريبة - ويحمل على ارادة العبد الاستسعاء جميعاً .

(واما) مارواه في الموثق كالصحيح ، عن يعقوب بن شعيب ، و عن الحسن بن زياد قالا : قلنا لابي عبدالله عليه السلام : رجل اعتق شركاً له في غلام مملوك عليه شيء ؟ قال : لا (فيحمل) على ما اذا اراد به وجه الله تعالى اومع المعجز .

لمارواه الشيخ في الصحيح؛ عن البرزنجي عن أحمد بن زياد (ولا يضر ضعفه) عن أبي الحسن عليه السلام قال: سألته عن الرجل يحضره الوفاة وله مما يليك لخاصة نفسه وله مما يليك في شركة رجل آخر فيوصي في وصيته، مما يليك أحرار ما حاله مما يليك الذين في الشركة؟ فكتب عليه السلام يقومون عليه إن كان ماله يحتمل فهم أحرار (٢).

﴿وقال الصادق عليه السلام﴾ رَوَاهُ الْكَلِينِيُّ فِي الْحُسَيْنِ كَالصَّحِيحِ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ وَحَمَادِ بْنِ أَدِيْنَةَ وَابْنِ بَكِيْرٍ وَغَيْرِ وَاحِدٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام (٣) ﴿قَالَ لَا تَعْتَقُ﴾ مجزئاً أَوْ كَامِلاً لَا يَسْتَحِقُّ بِهِ الثَّوَابُ ﴿الْأَمَّا رِيْدُهُ وَجْهَ اللَّهِ تَعَالَى﴾ أَيِ رِضَا وَالتَّوَجُّهُ وَالتَّقَرُّبُ إِلَيْهِ تَعَالَى أَوْ إِذَا تَعَالَى - وَرَوَى الْكَلِينِيُّ فِي الْمَوْثِقِ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام قَالَ : لَا تَعْتَقُ إِلَّا مَا طَلِبَ بِهِ وَجْهَ اللَّهِ تَعَالَى (٤) .

(۱) اورده والذين بعده في التهذيب باب العتق واحكامه خبر ۲۶ - ۲۵ - ۱۹۰۲۰

(٢) التهذيب باب وصية الانسان لعبده وقتله الخ خبر ٢١

(۲-۳) الكافي باب انه لا يكون عتق الاماريد بموجه الله عز وجل خبر ۱-۲۵-۲ والاول

في التهذيب باب العتق واحكامه ٥

وروي الملاء عن محمد بن مسلم عن احدهما (عليه السلام) قال : سألته عن الرجل تكون له الامة ، فيقول (يوم - خ) متى آتيها فهي حرة ! ثم يبيعهها من رجل ، ثم يشتريها بعد ذلك ، قال : لا بأس بأن يأتيها قد خرجت من ملكه .
و روى عن سماعة قال : سألته عن رجل قال لثلاثة ممالك له : انتم احرار

﴿ وروي الملاء ﴾ في الصحيح كالشيخ (١) ﴿ عن محمد بن مسلم (الى قوله)
متى آتيها ﴿ اي آلى منها وحلف او يكون عتقاً يمين فاسد (او) وردت تقية ، و
على اي حال فالحلف منصرف الى هذه الحال فاذا ارتفعت انحلت اليمين ، وعلى تقدير
الفساد يكون مما شاء معهم كما سيجي في الظاهر .

﴿ وروي عن سماعة ﴾ في الموثق كالشيخ (٢) ﴿ اعتقت ممالكك ﴾
او مملوكيك كما في يب من النسختين ﴿ اعتق ﴾ بالمعلوم او اعتقوا بالمجهول
﴿ فقال انما يجب العتق لمن اعتق ﴾ لأن مراده الاخبار عن المعتوقين فلا عبرة
بعموم اللفظ باعتبار انه جمع مضاف وهو للمعموم عند المحققين والسؤال ايضاً قرينة
الفهم فرجع (عليه السلام) المهد للقرينة ، ولكن بظهر الفائدة في الواقع والظاهر بانه لو كان
السؤال والجواب الشائنين ينعتق الجميع مع الفصد او الاطلاق ، ولو كان السؤال
استفهاماً او خبراً وكان الجواب خبراً فحينئذ ينصرف الى ما نوى وكذا لو كان
السؤال انشاءً والجواب خبراً .

ولو كان السؤال استفهاماً او خبراً ونوهم انشاءً فأجاب بالانشاء ففيه اشكال
(من) ان (نعم) بمنزلة تكرير السؤال وهو لا يصلح للانشاء (ومن) انه يكفي في
الاعادة مجرد اللفظ ونوى الانشاء ، فلو ادعى المجيب الاخبار يقبل قوله ظاهراً وبُدان
بنيته واقعاً .

و لو سمع الشاهدان او الحاكم السؤال والجواب ولا يمكن الاستفسار بموته

وكان له اربعة فقال له رجل من الناس : أعتقت ممالكك ؟ قال : نعم أوجب عتق الاربعة حين أجمعهم ؟ اوهول للثلاثة الذين أعتق ؟ قال : انما يجب العتق لمن اعتق . وروى حماد ، عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل زوج امته من رجل وشرط له ان ما ولدت من ولد فهو حر ، فطلقها زوجها اومات عنها فزوجها من رجل آخر ما منزلة ولدها ؟ قال : بمنزلتها انما جعل ذلك للادول وهو في الآخر بالخيار ان شاء اعتق وان شاء امسك .

او جنونه (فهل) يحكم بعتق الاربعة بناء على الظاهر من سماع اقرار العقلاء — على انفسهم ، وظاهر اللفظ يدل على العموم (اد) يعمل بالقرينة ؟ (من) ان الظاهر كونه استفهاماً او خبراً (وكون) الجواب على طبقه ، مع ان المدار في الاقرار على العدم او التخفيف فيه اشكال و ظاهر الاخبار انصراف الجواب على ما وقع منه مطلقاً .

و روى الشيخ في الصحيح ، عن صفوان ، عن الوليد بن هشام قال : قدمت مصر ومعي رقيق فمرتد بالعاشر فسألني فقلت : هم احرار كلهم فقدمت المدينة فدخلت على ابي الحسن عليه السلام فأخبرته بقولي للعاشر فقال : ليس عليك شيء قلت ان منهم جارية قد وقعت بها وبها حمل ؟ قال : ليس ولدها بالذي يعتقها اذا هلك سيدها صارت من نصيب ولدها (١) و يدل على ان اللفظ بدون القصد لاعتبار به كما سيبي . ايضاً .

﴿ وروى حماد ﴾ في الصحيح كالشيخ (٢) ﴿ عن الحلبي ﴾ (الى قوله) بمنزلتها ﴿ اي في الملكية ويدل على انه اذا لم يشترط الحرية يكون الولد مملوكاً و الاخبار التي وردت بحرية الولد محمولة على وجوب دفع القيمة على الاب حتى ينعتق كما سيبي . في النكاح .

وقال رسول الله ﷺ : لا طلاق قبل نكاح ولا عتق قبل ملك .
وسأله عبد الرحمن بن ابي عبد الله عن رجل قال لفلانة : أعتقتك على ان أزوجه

﴿وقال رسول الله ﷺ﴾ رواه الكليني و الشيخ في الحسن كالصحيح ؛ عن منصور بن حازم ؛ عن ابي عبد الله عليه السلام قال : قال رسول الله ﷺ (١) ﴿ لا طلاق قبل نكاح ﴾ فلو قال : ان نكحت فلانة فهي طالق لم يقع وكان لغواً ﴿ ولا عتق قبل ملك ﴾ مثله ، ويؤيده ما روي في القوي عن مسمع ابي سيار ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله ﷺ : لا عتق الا بعد ملك (٢) .

وروي الشيخ في الصحيح ، عن ابن مسكان ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : من عتق ما لا يملك فلا يجوز (٣) وبمجمومه يشمل العتق الفضولي .
وروي الكليني في الصحيح ، عن ابي بصير ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : كان الذين من قبلنا يقولون : لا عتاق ولا طلاق الا بعد ما يملك الرجل (٤) .

وفي الحسن كالصحيح ، عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال : سألت عن رجل قال : ان تزوجت فلانة فهي طالق وان اشتريت فلاناً فهو حر ، وان اشتريت هذا الثوب فهو فيء للمساكين فقال : ليس بشيء ، لا يطلق الا ما يملك ولا يعتق الا ما يملك ولا يصدق الا بما يملك (٥) و غير ذلك من الاخبار ، وسيجيء ايضاً ولا ينافي ذلك ما تقدم من الاخبار الصحيحة (في رجل قال : اول مملوك املكه فهو حر فودت سبعة اوستة انه يُقرع او يختير) لانهما محمولة على النذر كما تقدم .

﴿ وسأله عبد الرحمن بن ابي عبد الله ﴾ في الصحيح ؛ ويدل على جواز الشرطي

(١-٢) الكافي باب انه لا عتق الا بعد ملك خبر ٢٠١ والتهذيب باب العتق واحكامه خبر ٦٠٦

(٣) التهذيب باب العتق واحكامه خبر ١٢٢

(٤-٥) الكافي باب انه لا طلاق قبل النكاح خبر ٣-٥

جاريته هذه فان نكحت عليها او تسرى فمليك مائة دينار فأعتقه على ذلك فنكح
او تسرى عليه مائة دينار ويجوز شرطه ؟ قال : يجوز عليه شرطه .
وقال ابو عبد الله عليه السلام في رجل أعتق مملوكه على ان يزوجه ابنته و شرط
عليه ان تزوج او تسرى عليها فمليه كذا وكذا . قال يجوز .
وسأله يعقوب بن شعيب عن رجل أعتق جاريته و شرط عليها ان تخدمه خمس

العتق و ازوجه لان مبني العتق على الزوم كالتكاح - ومثله ما رواه الكليني و
الشيخ في الصحيح . عن محمد بن مسلم عن احدهما صلوات الله عليهما في الرجل
يقول لعبده اعتقتك على ان ازوجك ابنتي فان تزوجت عليها او تسرى فمليك مائة
دينار فأعتقه على ذلك فتسرى او تزوج قال عليه شرطه (١) و التسرى اخذ السرية
وهو ان يختار مائة للوطى .

وقال ابو عبد الله عليه السلام * يمكن ان يكون رواية محمد بن مسلم ونقله
بالمعنى وأن يكون غيره - وروى الكليني في الحسن كالصحيح ، عن اسحاق بن
عمار وغيره ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته عن الرجل يعتق مملوكه ويزوجه
ابنته ويشترط عليه ان هوأغارها (٢) ان يرده في الرق ؛ قال له شرطه (٣) - وهو
يدل على جواز شرط العود في الرق واستشكله الاصحاب وعمل به جماعة

وسأله يعقوب بن شعيب * في الحسن كالصحيح ورواه الكليني و الشيخ
في الصحيح عنه قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام (٤) * ألهم ان يستخدموها ؟ قال
لا * لان الخدمة ليس بمنلية حتى يعوض منها بها وهل اهم اجرة المثل عليه ؟
المشهور ذلك (وقيل) بالعدم لعدم ذكرها في الواقعة ، ولو كانت لازمة ولم يذكره
عليه السلام لزم تأخير البيان عن وقت الحاجة وبقوله : اسكتوا عما سكت الله عنه .

(١) الكافي باب الشرط في العتق خبر ٣ والتهذيب باب العتق واحكامه خبر ٢٩

(٢) اغار فلان امله اى تزوج عليها (صحيح)

(٣-٤) الكافي باب الشرط في العتق خبر ٣-٢ والتهذيب باب العتق واحكامه

سنين فأبقت ثم مات الرجل فوجدها ورثته، ألهم أن يستخدموها؟ قال : لا
وروى جميل ، عن زرارة ، عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام في رجل اعتق

وبدّل على جواز شرط الخدمة أيضاً ما رواه الكليني في الموثق كالصحيح؛
عن عبد الرحمن عن أبي عبد الله عليه السلام قال أدعى أمير المؤمنين عليه السلام فقال إن أبا
يزيد ، ورباحاً ، وجبيراً اعتقوا على أن يعملوا في المال خمس سنين (١) .

وروى الشيخ في الصحيح ؛ عن العلاء ، عن محمد ؛ عن أحدهما عليه السلام قال :
سألته عن الرجل يكون له الأمة فيقول يوم يأتيها فهي حرة ثم يبيعها من رجل ، ثم
يشترها بعد ذلك قال لا بأس بأن يأتيها قد خرجت من ملكه (٢) . فظاهره جواز
العتق مع شرط الجماع ، والظاهر أنه عتق يمين وهو باطل ، وتعليقه عليه السلام بأنها
قد خرجت من ملكه ، لرفع وسوسة السائل أو وقع نفيه أو يعمل على اليمين وإن
لم يذكرها .

وروى جميل في الصحيح عن زرارة عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليه السلام
ورواه الكليني في الحسن كالصحيح ، عن زرارة عن أحدهما (ع) ، وبسند آخر في
الصحيح عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام كالشيخ (٣) وبمضمونه عمل أكثر الأصحاب
(وقيل) بأن المال للمعتق بالكسر وحمل الرواية على الاستعجاب لكن الرواية من
المشاهير ، ويؤيده ما سيجيء من الأخبار فالعمل بها متعين .

(١) الكافي باب الشرط في العتق خبر ١

(٢) التهذيب باب العتق واحكامه خبر ٢٧

(٣) الكافي باب المملوك يعتق وله مال خبر ٤ والتهذيب باب العتق واحكامه

عبدًا له مال لِمَنْ مال العبد ؟ قال : إِنْ كَانَ عِلْمُ أَنَّ لَهُ مَا لَاتَّبِعُهُ مَالَهُ وَالْأَفْهَى لِلْمَمْتَقِ ؛
وَفِي رَجُلٍ بَاعَ مَمْلُوكًا وَلَهُ مَالٌ قَالَ : إِنْ عِلْمُ مَوْلَاهُ الَّذِي بَاعَهُ أَنَّ لَهُ مَا لَفَالَمَالِ
لِلْمَشْتَرَى ؛ وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ الْبَايِعُ فَالْمَالُ لِلْبَايِعِ .

وروى ابن بكير ، عن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا كان للرجل مملوك
فأعتقه وهو يعلم أنَّ له مالا ولم يكن استثنى السيد المال حين أعتقه فهو للعبد .

﴿وروى ابن بكير﴾ في الموثق كالصحيح ﴿عن زرارة﴾ وهو كما سبق
وروى الكليني و الشيخ في الصحيح عن ابن بكير ، عن زرارة ، عن أبي عبد الله
عليه السلام (١) قال إذا كاتب الرجل مملوكه وأعتقه النخ والظاهر أن نصيحته بها (كان
للرجل مملوك فأعتقه) وقع من النسخ وإن أمكن أن يكون خبراً آخر لكن
التتبع يشهد بخلافه ﴿ولم يكن﴾ (إلى قوله) للعبد بدل ظاهراً على أن العبد
يملك ومع عدم الاستثناء يكون للعبد ؛ ومع الاستثناء يكون المالك بالمفهوم ، وفي
الاستبصار بزيادة «والأفهى له» ويمكن أن يحمل على الأخبار المتقدمة بأن المولى
إذا علم ولم يستثنه فكأنه اعتق المال مع العبد ويكون مقيداً للأخبار السابقة .

وروى الكليني والشيخ في الحسن كالصحيح ، عن أبي جرير قال سألت
أبا الحسن عليه السلام عن رجل قال لمملوكه أنت حر ولي مالك قال لا يبدأ بالحرية قبل
المال يقول لى مالك وأنت حر يرضى المملوك (٢) - وظاهره تملك العبد ، ويمكن
الجمع بين الأخبار بأن يعمل ما يدل على ملكه على فاضل الضريبة وارش الجناية
وغيرهما مما ورد فيه نص وعدمه على غيرها .

(١-٢) الكافي باب المملوك يمتنقوله مال خبر ٣-٢ والتهديب باب العتق واحكامه

وسأله عبد الرحمن بن ابي عبد الله عن رجل اعتق عبداً له وللعبد مال فتوفي الذي أعتق العبد لمن يكون مال العبد ؟ أ يكون للذي اعتق العبد او للعبد ؟ قال : اذا اعتقه وهو يعلم ان له مالاً فماله له ، وان لم يعلم فماله لولد سيده .
و روى جميل عن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل اعتق مملوكه عند

﴿ و سأله عبد الرحمن بن ابي عبد الله ﴾ في الصحيح والشيخ في الموثق كالصحيح عنه ، عن ابي عبد الله عليه السلام (١) وهو كما تقدم في الدلالة على التفصيل .

﴿ و روى جميل ﴾ في الصحيح ﴿ عن زرارة ﴾ كالشيخ والكليني في الحسن كالصحيح وسيجيء في الصحيح عن جميل (٢) ﴿ عن ابي عبد الله ﴾ (الى قوله) ومثله ﴿ وفي بعض النسخ ومثليه والظاهر انه من النسخ كما في جميع كتب الاخبار والفقه ، وكما سيجيء ايضاً مفرداً يعني اذا اعتق سدس الغلام يستسمى في الباقي لا اذا كان اقل منه فإنه اضرار على الورثة واصحاب الديون .

ويؤيد ما رواه الكليني والشيخ في الموثق كالصحيح . عن الحسن بن الجهم قال : سمعت ابا الحسن عليه السلام يقول في رجل اعتق مملوكاً له وقد حضره الموت و اشهد له بذلك و قيمته ستمائة درهم وعليه دين ثلثمائة درهم ولم يترك شيئاً غيره فقال : يعتق منه سدسه لانه انما له منه ثلثمائة درهم ويقضى منه ثلثمائة درهم فله من الثلثمائة ثلثها وهو السدس من الجميع .

وروى الكليني والشيخ في الصحيح بسندين ، عن عبد الرحمن بن الحجاج قال سألت ابا عبد الله عليه السلام هل يختلف ابن ابي ليلى وابن شبرمة ؟ فقلت بلغني انه مات مولى لميسى بن موسى و ترك عليه ديناً كثيراً وترك ممالك يحيط دينه بأنماهم

(١) التهذيب باب العتق واحكامه خبر ٣٨

(٢) اورده والذي بعده في الكافي باب من اعتق وغايه دين خبر ٢٠٣ من كتاب الوصايا

والتهذيب باب وصية الانسان لمبذومه الخ خبر ٦٠-٥ من كتاب الوصايا

موته وعليه دين ، قال : ان كان قيمة العبد مثل الذى عليه ومثله (مثليه - خ) جاز عتقه والالم بجزء.

فأعتقهم عند الموت فسألهما عيسى بن موسى عن ذلك فقال ابن شبرمة : أرى ان يستسعيهم فى قيمتهم فيدفعها الى الغرماء فانه قد أعتقهم عند موته ، وقال ابن ابى ليلى : ارى ان ابيهم وادفع ائمانهم الى الغرماء فانه ليس له ان يعتقهم عند موته وعليه دين محيط بهم ، وهذا اهل الحجاز اليوم يمتق الرجل عبده وعليه دين كثير فلا يجيزون عتقه اذا كان عليه دين كثير فرفع ابن شبرمة يده الى السماء فقال : سبحان الله ؟ يا بن ابى ليلى متى قلت بهذا القول والله ما قلت الا اطلب خلافى ، فقال ابو عبد الله عليه السلام فمن رأى ابيهما صدر ؟ قال : قلت : بلغنى انه اخذ برأى ابن ابى ليلى وكان له فى ذلك هوى فباعهم وقضى دينه قال : فمعا ابيهما من قبلكم ؟ قلت له مع ابن شبرمة و قد رجع ابن ابى ليلى الى رأى ابن شبرمة بعد ذلك ، فقال : اما والله ان الحق لفى الذى قال ابن ابى ليلى وان كان قد رجع عنه ، فقلت له هذا ينكسر عندهم فى القياس فقال : هات قايستى ، فقلت : انا قايستك ؟ فقال : لتقولن بأشدم ايدخل فيه من القياس فقلت له : رجل ترك عبداً ولم يترك مالا غيره وقيمة العبد ستمائة درهم ودينه خمسمائة درهم فأعتقه عند الموت كيف يصنع ؟ قال : يباع العبد ف يأخذ الغرماء خمسمائة درهم ويأخذ الورثة مائة درهم فقلت : اليس قدبقى من قيمة العبد مائة درهم عن دينه ؟ فقال : بلى - قلت اليس للرجل ثلثه يصنع به ما يشاء ؟ قال : بلى قلت اليس قد اوصى للعبد بالثلث من المائة حين اعتقه ؟ فقال : ان العبد لا وصية له انما ماله لمواليه - فقلت له : فاذا كانت قيمة العبد ستمائة درهم ودينه اربعمائة درهم فقال كذلك يباع العبد ف يأخذ الغرماء اربعمائة درهم ويأخذ الورثة مائتين ولا يكون للعبد شىء - قلت له : فان قيمة العبد ستمائة درهم ودينه ثلثمائة درهم ؛ فضحك وقال : من ههنا اثنى اصحابك ففعلوا الاشياء شيئا واحداً ولم يعلموا السنة اذا استوى مال الغرماء و مال الورثة او كان مال الورثة اكثر من مال الغرماء لم يتهم الرجل على وصيته واجيزت وصيته على وجهها فالآن يوقف هذا فيكون نصفه للغرماء ويكون ثلثه للورثة ويكون له

و روى حماد : عن الحلبي عنه رحمته الله انه قال : في الرجل يقول : إن مت فعبدي حر وعلى الرجل دين قال : إن توفي وعليه دين قد احاط بثمان العبد بيع العبد ، وإن لم يكن احاط (بثمان العبد - خ) استسعى العبد في قضاء دين مولاه و

السدس (١) .

و في الصحيح عن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال : اذا ترك الدين عليه و مثله اعتق المملوك واستسعى (٢) .

وفي الصحيح عن حفص بن البختري ، عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال اذا ملك المملوك سدسه استسعى واجيز .

﴿ و روى حماد ﴾ في الصحيح **﴿ عن الحلبي ﴾** ورواه الشيخ ايضاً مرتين في الصحيح عن حماد عن الحلبي قال : قلت لابي عبد الله عليه السلام : رجل قال إن انا مت فعبدي حر وعلى الرجل دين ؟ فقال : إن توفي وعليه دين قد احاط بثمان العبد بيع العبد وإن لم يكن احاط بثمان العبد استسعى العبد في قضاء دين مولاه وهو حر اذا وفاه (او اوفى) (٣) و الظاهر ان تلك الجملة سقطت من النسخ لانه لا خلاف بين العامة والخاصة في بطلان العتق مع الاستيعاب ، واما مع عدمه ففيه الخلاف ، وذهب جماعة الى ظاهر هذا الخبر ؛ و يمكن حمله على ما سبق لانه مجمل والايثار السابقة مفصلة معللة صحيحة ، فيحمل الحرية والاستسعاء على ما اذا عتق منه سدسه والله تعالى يعلم .

(١) التهذيب باب العتق واحكامه خبر ٢٢ و باب و سية الانسان لعبده و عتقه الخ

خبر ٢ من كتاب الوصية والكافي باب من اعتق وعليه دين خبر ١ من كتاب الوصايا

(٢) التهذيب باب الاقرار في المرض خبر ٢١ من كتاب الوصية

(٣) التهذيب باب العتق و احكامه خبر ٧٢ من كتاب العتق و باب وصية الانسان

لعبده و عتقه له خبر ٧ من كتاب الوصايا

هو حربه اذا اوفاه .

وروى محمد بن مروان عنه رحمه الله انه قال : ان ابي عليه السلام ترك ستين مملوكا وادصى بعتق ثلثهم ، فأقرعت بينهم فأخرجت عشرين فأعتقتهم .

وروى حريز عن محمد بن مسلم عن احدهما عليهما السلام قال : سألت عن رجل

﴿ وروى محمد بن مروان ﴾ مشترك ولم يذكر المصنف طريقه اليه ، والظاهر اخذ من الكافي ، وفيه في القوي ، عن ابان ، عن محمد بن مروان (١) ، ورواه الشيخ في الصحيح ؛ عن فضالة ، عن ابان (٢) (و هما من أجمعت العصابة فلا يضر جهالته) وروى الشيخ في الصحيح ، عن محمد بن مسلم قال : سألت ابا جعفر عليه السلام عن الرجل يكون له المملوكون فيوصى بعتق ثلثهم قال : كان على عليه السلام يسهم بينهم (٣) وقد تقدم .

قوله عليه السلام ﴿ فأخرجت عشرين فأعتقتهم ﴾ يدل ظاهراً على اعتبار العدد ، وعلى الاخراج بالحرية و ان امكن ان يكون قيمتهم مساوية او اراعى القيمة مع العدد ؛ والظاهر انه يمكن التعديل في مثل ذلك العدد ولا ريب في انه اذا امكن التعديل بالعدد والقيمة كان احسن ، ومع عدم الامكان ففيه خلاف والمشهور اعتبار القيمة ، ويمكن القول بالتخيير لصدق الثلث عليهما ، اما اذا اوصى بعتق عبده و لم يكن له سواهم فالظاهر حينئذ مراعاة القيمة لان الوصية من الثلث قيمة ، ويمكن الاخراج على الرقية حتى يبقى القدر المطلوب والتوزيع بان يخرج بعضهم على الحرية وبعضهم على الرقية حتى يبقى المطلوب .

﴿ و روى حريز عن محمد بن مسلم ﴾ في الصحيح كالشيخ (٤) قال ان

(١) التهذيب باب وصية الانسان لمبده وعنته خبر ١٣ من كتاب الوصية

(٢-٣) اورده والثلاثة التي بمده في التهذيب باب المتق واحكامه خبر ٧٣-٧٢

(٤) التهذيب باب المتق واحكامه خبر ١١٩ وفيه (مملوكاً بين جماعة)

ترك مملوكاً بين نفر شهد أحدهم أنّ الميت اعتقه قال : ان كان الشاهد مرضياً لم يضمن وجازت شهادته في نصيبه ، و استسمى العبد فيما كان للورثة .

باب التدبير

سأل اسحق بن عمار ابا ابراهيم عليه السلام عن الرجل يمتق مملوكه عن دبر ، ثم يحتاج الى ثمنه ، قال : يبيعه ، قال : قلت : فإن كان له من ثمنه غنى قال : اذا رضى المملوك فلا بأس .

كان الشاهد مرضياً * الظاهر انه الفرد الخفى اى مع انه مرضى لا يصير اقراره سبباً للسراية لانه لم يمتق فكيف اذا لم يكن مرضياً ، ويمكن ان يكون مفهومه ، اذا لم يكن مرضياً يضمن القيمة للورثة كما في السراية اذا كان مضاراً ، وفيه بعد ، و يمكن ان لا يسمع قوله مع عدم كونه مرضياً في السراية و ان سمع اقراره على نفسه في عتق حصته .

ومثله ما رواه الكليني في القوى عن منصور بن حازم ، عن ابي عبد الله عليه السلام .

وروى الكليني والشيخ في القوى : عن منصور بن حازم عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل مات و ترك عبداً فشهد بعض ولده ان اياه اعتقه قال : يجوز عليه شهادته ولا يفرم ويستسمى الغلام فيما كان لغيره من الورثة (١) .

باب التدبير

وهو عتق المملوك بعد وفاته * سأل اسحاق بن عمار * في الموثق كالشيخ (٢) * فان كان له عن ثمنه غنى * اى لا يحتاج اليه فهل يجوز بيعه حينئذ .

(١) التهذيب باب العتق واحكامه خبر ١٢٠

(٢) التهذيب باب التدبير خبر ١٩

وروى جميل عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن المدبر أبيع ؟ قال : ان احتاج صاحبه الى ثمنه ورضى المملوك فلا بأس .

وروى عن العلاء ، عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام في الرجل يعتق غلامه أو جاريته عن دبر منه ، ثم يحتاج الى ثمنه أبيع ؟ قال : لا إلا أن يشترط على الذي يبيعه إياه ان يعتقه عند موته .

وسئل أبو إبراهيم عليه السلام عن امرأة دبّرت جارية لها فولدت الجارية جارية

﴿ قال اذا رضى المملوك فلا بأس ﴾ اى لا كراهة فيه وهى ايضا بأس كما يدل عليه ما سيجىء من الاخبار ﴿ وروى جميل ﴾ فى الصحيح كالشيخ (١) ويدل على اشتراط جواز بيعه بالاحتياج ورضى المملوك وهو على الاستحباب ﴿ وروى العلاء عن محمد بن مسلم ﴾ فى الصحيح ﴿ أن يعتقه عند موته ﴾ اى موت البائع او المشتري بأن يجعله مدبراً وهو أيضاً على الاستحباب فان اجتمع مع الاولين كان أحسن بأن يبيع خدمته مدة حياته او يشترط على المشتري عتقه بعد موته ، وروى الشيخ فى الصحيح عن العلاء عن أبى عبد الله عليه السلام مثل ذلك .

﴿ وسئل أبو إبراهيم صلوات الله عليه ﴾ رواه الكلينى والشيخ فى الموثق كالصحيح ؛ عن عثمان بن عيسى ، عن أبى الحسن الاول عليه السلام قال : سألته عن امرأة دبّرت جارية لها فولدت الجارية جارية نفيسة ولم تعلم المرأة حال المولودة ، هى مدبرة أو غير مدبرة ؟ فقال لى : متى كان الحمل بالمدبرة أقبل ان دبّرت او بعد ما دبّرت ؟ فقلت لست اعلم ولكن اجبنى فيهما جميعاً فقال : ان كانت المرأة دبّرت وبها جمل ولم يذكر ما فى بطنها فإن الجارية مدبرة والولد رق ، وان كان إنما حدث الحمل بعد

نفيسة فلم يدراً مدبرة هي مثل امها ام لا ؟ فقال : متى كان الحمل ؟ كان و هي مدبرة او قبل التدبير ؟ قلت : جعلت فداك لا أدري أجبنى فيهما جميعا ، فقال : ان كانت الجارية حبلى قبل التدبير ولم يذكر ما في بطنها فالجارية مدبرة وما في بطنها رق ، وان كان التدبير قبل الحمل ثم حدث الحمل فالولد مدبر مع امه لان الحمل انما حدث بعد التدبير .

وسأل الحسن بن علي الوشاء ابا الحسن عليه السلام عن رجل دبر جارية (بتهـ خـل)

التدبير فان الولد مدبر بتدبير امه (١) .

وكأنه نقل بالمعنى ؛ ويسدل على ان التدبير ليس بمنزلة العتق في العلم وعدمه ، ويمكن حمله على الاستثناء بأن ينوى عدمه ، لما سيجيء ايضاً في خصوص التدبير من مساوئه للعتق في العلم وعدمه ، وعلى ان اولاد المدبر مدبرون وان رجع عن تدبير والده لان هذا التدبير لم يقع منه وانما وقع من الله تعالى فليس له الرجوع في تدبير الاولاد .

وبدل على ذلك ايضاً ما رواه الكليني والشيخ في الصحيح ، عن ابان بن تغلب قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل دبر مملوكه ثم زوجها من رجل آخر فولدت منه اولاداً ثم مات زوجها وترك اولاده منها ، فقال : اولادها منها كهيئتها ، فاذا مات الذي دبر امهم فهم احرار قلت أيجوز للذي دبر امهم ان يرده في تدبيره اذا احتاج ؟ قال : نعم قلت : ارأيت ان مات امهم بعدما مات الزوج وبقي اولادها من الزوج الحر أيجوز لسيدها ان يبيع اولادها وان يرجع عليهم في التدبير قال : لا انما كان له ان يرجع في تدبير امهم اذا احتاج ورضيت هي بذلك - وبدل ايضاً على ان الولد مملوك اذا لم يشترط الحرية كما تقدم وسيجيء .

(وسأل الحسن بن علي الوشاء عليه السلام في الصحيح كالشيخ والكليني في القوي

(١) اورده والثلاثة التي بعده في الكافي باب المدبر خبر ٥-٦-٣-١ والنهذيب

باب التدبير خبر ١١-١٢-١٥-١

وهى جلى ، فقال : ان كان علم بجبل الجارية فما فى بطنها بمنزلتها ، و ان كان لم يعلم فما فى بطنها رق ، قال : وسألته عن الرجل يدبر المملوك وهو حسن الحال ثم يحتاج أيجوز له ان يبيعه ؟ قال : نعم اذا احتاج الى ذلك .
وروى عن العلاء عن محمد مسلم عن احدهما عليهما السلام قال : المدبر

كالصحيح * (ابا الحسن) * على بن موسى (عليه السلام) و هو كالاخبار السابقة فى العلم وعدمه ، وفى جواز البيع بدون الكراهة مع الاحتياج ، و يؤيده أيضاً ما رواه الكليني والشيخ فى القوى كالصحيح عن الوشاء قال سألت ابا الحسن الرضا (عليه السلام) عن الرجل يدبر المملوك وهو حسن الحال ثم يحتاج هل له أن يبيعه ؟ قال : نعم ان احتاج الى ذلك .

* (وروى العلاء) * فى الصحيح كالكليني والشيخ (١) * عن محمد بن مسلم قال المدبر من الثلث * اى وصية منه * وللرجل ان يرجع فى ثلثه * اى وصيته سواء كانت الوصية فى الصحة او المرض .

وروى الكليني والشيخ فى الصحيح ، عن معاوية بن عمار قال : سألت ابا عبد الله (عليه السلام) عن المدبر قال : هو بمنزلة الوصية يرجع فيما شاء منها .
وفى الصحيح ، عن هشام بن الحكم قال : سألت (اوسألت ابا عبد الله (عليه السلام)) عن الرجل يدبر مملوكه أله أن يرجع فيه ؟ قال : نعم وهو بمنزلة الوصية .
وفى الحسن كالصحيح ، عن زرارة عن احدهما عليهما السلام قال : المدبر من الثلث .

وفى الحسن كالصحيح عن معاوية بن عمار قال سألت ابا عبد الله (عليه السلام) عن المدبر هو بمنزلة الوصية يرجع فيها وفيما شاء منها ؟ فقال : نعم وفى بعض النسخ الصحيحة كخبر معاوية الاول .

(١) اورده والثلثة التى بعده فى الكافى باب ان المدبر من الثلث خبر ٢-٣-١
من كتاب الوصايا والتهذيب باب وصية الانسان لبيده وعتقه له قبل موته خبر ٣٢-٣٣-٣٤-٣٥

من الثلث ، وللرجل أن يرجع في ثلثه ان كان اوصى في صحة او مرض .
وروي ابان ، عن ابي مريم عن ابي عبد الله عليه السلام قال : مثل عن الرجل يعثق
جاريته عن دبر أبطاها ان شاء ، او ينكحها ، او يبيع خدمتها (مدة - خ) حياته ؟ قال :
نعم اي ذلك شاء فعل .

وفي الموثق كالصحيح ، عن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن
المدير أهو من الثلث ؟ فقال نعم وللموصى ان يرجع في وصيته في صحة كانت
وصيته او مرض (١) .

و في الصحيح ، عن محمد بن مسلم قال : سألت ابا جعفر عليه السلام عن رجل
دبر مملوكاً له ثم احتاج الى ثمنه قال فقال هو مملوكه ان شاء باعه وان شاء اعتقه
وان شاء امسكه حتى يموت فاذا مات السيد فهو حر من ثلثه (٢) وغير ذلك من
الاخبار وسيجيء في باب الوصايا ايضاً .

وروي ابان عليه السلام في الموثق كالصحيح كالشيخ (٣) وهو كالسابقة في
الدلالة - ويؤيده ما رواه الكليني والشيخ في الموثق عن ابي بصير ، عن ابي
عبد الله عليه السلام قال المدير مملوك ولمولاه ان يرجع في تدبيره ان شاء باعه وان شاء
وهبه وان شاء امهره قال : وان تركه سيده على التدبير ولم يحدث فيه حدثاً
حتى يموت سيده فان المدير حر اذا مات سيده وهو من الثلث ، انما هو بمنزلة رجل
اوصى بوصية ثم بداله بعد ، فغيرها قبل موته وان هو تركه ولم يغيرها حتى يموت
اخذبها (٤) .

(٢-١) الكافي باب المدير خبر ٩٠٣ والتهذيب باب التدبير خبر ٣٠٣ من كتاب المتق

(٣) التهذيب باب التدبير خبر ٢٣

(٢) الكافي باب المدير خبر ٩٠٣ والتهذيب باب التدبير خبر ٥

وروى عاصم ، عن ابي بصير قال: سألته عن العبد والامة يعتقان عن دبر فقال لمولاه ان يكتبه ان شاء ، وليس له ان يبيعه الا ان يشاء العبد ان يبيعه مدة (قدر - خ ل) حياته ، وله ان يأخذ ماله ان كان له مال .

وسأله عبدالله بن سنان عن امرأة اعتقت ثلث خادمها (خادمتها - خ ل)

﴿ وروى عاصم ﴾ بن حميد في الحسن كالصحيح والشيخ في الصحيح (١) ﴿ عن ابي بصير (الى قوله) عن دبر ﴾ اي عقيب الحياة ويدبر ان ﴿ فقال لمولاه ان يكتبه ان شاء ﴾ لانه تمجيل لعتق كل واحد منهما ﴿ وليس له ان يبيعه ﴾ على الاستحباب ﴿ الا ان يشاء العبد ان يبيعه قدر حياته ﴾ ويظهر منه جواز هذا البيع وان كان الزمان مجهولاً مع انه بيع المنافع ، ويمكن عوده الى الصلح وهو ايضاً على الاستحباب لما تقدم من الاخبار ﴿ وله ان يأخذ ماله ان كان له مال ﴾ ويدل على ان العبد لا يملك ويمكن حمله على غير مورد الرواية وسيجيء .

ويؤيده ما رواه الشيخ في القوي عن السكوني عن جعفر عن ابيه عن علي عليهم السلام قال : باع رسول الله ﷺ خدمة المدبر ولم يبع رقبة . وفي القوي ، عن وهب ، عن جعفر عن ابيه ان علياً عليه السلام قال : لا يباع المدبر الا من نفسه .

وفي القوي عن علي قال سألت ابا عبدالله عليه السلام عن رجل اعتق جارية له عن دبر في حياته قال : ان اراد بيعها باع خدمتها حياته ، فاذا مات اعتقت الجارية وان ولدت اولاداً فهي بمنزلتها - الى غير ذلك من الاخبار وعمل بها جماعة من الاصحاب والعمل على الاستحباب اولى لما تقدم .

﴿ وسأله عبدالله بن سنان ﴾ في الصحيح كالشيخ عن ابي عبدالله عليه السلام قال سألته عن امرأة اعتقت ثلث خادمها كما في ب (وخادمتها) كما في بعض النسخ (٢)

(١) اورده والثلاثة التي بعده في التهذيب باب التدبير خبر ٥ - ٨ - ١٨ - ٢٦

(٢) التهذيب باب وصية الانسان لمبده وعتقه له بعد موته خبر ٣١

عند موتها أعلى أهلها أن يكتبوها إن شاءوا وإن أبوا ، قال : لا ولكن لها من نفسها ثلثها والموارث ثلثاها ، يستخدمها بحساب الذى له منها ويكون لها من نفسها بحساب ما اعتق منها .

و روى أبان : عن عبد الرحمن قال : سأله عن الرجل قال لعبده : إن حدث بي حدث فهو حرّ ؛ وعلى الرجل تحرير رقبة في كفارة يمين أوظهارأله ان يعتق عبده الذى جعل له العتق إن حدث به حدث في كفارة تلك اليمين ؟ قال : لا يجوز الذى يجعل له في ذلك .

﴿ عند موتها أعلى أهلها أن يكتبوها ﴾ بالكتابة المصطلحة أو الاستسعاء مجازاً ﴿ قال : لا ﴾ لا ريب في عدم وجوب المكاتب ، وأما الاستسعاء فيحمل على ما لم ترد الخادمة ، ويحمل على ما لو لم يكن لها سواها والآفا الظاهر انه ينعق باعناق جزء منه كما تقدم في السراية وإن كان أكثر الأخبار في السراية في حصة الشريك لكن تدل على نفسه بالطريق الأولى وعمل بعض الأصحاب بظاهر الخبر .

﴿ وروى أبان ﴾ بن عثمان في الموثق كالصحيح كالشيخ (١) ﴿ عن عبد الرحمن ﴾ ابن أبي عبد الله ﴿ قال : سأله ﴾ أي أبا عبد الله (ع) ﴿ قال لا يجوز الذى يجعل له ذلك ﴾ وفيه ب (جعل) ويدل ظاهر أعلى عدم اجزاء عتق المدبر عن العتق الذى يجب عليه في كفارة اليمين أو الظهار ؛ ويخالف الأخبار المتقدمة فيحمل (إما) على الاستحباب (أو) إذا لم يرجع عن التدبير (أو) يحمل على انه لو مات لم يكن للورثة ان يجعل هذا العتق بدلا من غيره لأنّ بالموت ينعق ؛ فكيف يمكن عتقه (أو) على انه إذا كان حياً نوى انه يكون كفارة حتى يحصل له التدبير والكفارة ، بل يجب التعجيل ولا يجوز التأخير الى الموت مع لزوم الصيغة .

وروي الكليني في الصحيح ، عن ابن محبوب عن إبراهيم الكرخي (وهو

وروى وهيب بن حفص ، عن أبي بصير قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل

كثير الرواية قال . قلت لأبي عبد الله عليه السلام إن هشام بن اديم سألني إن أسالك عن رجل جعل لعبد العتق إن حدث بسببه حدث الموت فمات السيد وعليه تحرير رقبة واجبة في كفارة أيجزى عن الميت عتق العبد الذي كان السيد جعل له العتق بعد موته في تحرير الرقبة التي كانت على الميت ؟ فقال : لا (١) .

وروى الشيخ في الصحيح ، عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل جعل لعبد العتق إن حدث به حدثٌ وعلى الرجل تحرير رقبة واجبة في كفارة يمين أوظهار أيجزى عنه أن يعتق عبده ذلك في تلك الرقبة الواجبة عليه ؟ قال : لا (٢) وهو كالمتمن .

وكنا ما رواه في الموثق كالصحيح ، عن عبد الله بن سنان قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عليه السلام عن رجل جعل لعبد العتق إن حدث به الحدث فمات وعليه تحرير رقبة واجبة وكفارة يمين أوظهار أيجزى عنه أن يعتق عنه في تلك الرقبة الواجبة عليه فقال : لا (٣) .

﴿ وروى وهيب بن حفص ﴾ في الموثق كالصحيح كالشيخ (٢) ﴿ عن أبي بصير ﴾ و يدل على بطلان تدوير المريض المدين ؛ ويحمل على الاستيعاب أو

(٢-١) التهذيب باب العتق واحكامه خبر ٦٨ - ٧٠ من كتاب العتق واورد الاول في الكافي باب التواور خبر ٣ من كتاب العتق ولكن من بعض نسخ يب اذينة بدل اديم و هن بعضها ادرس قبل وهو الاصح وفي نسخة من الكافي ادين

(٢) التهذيب باب وصية الانسان لعبد وعتقه له الخ ذيل خبر ٣١ من كتاب الوصايا

(٣) اورده والسة التي بعده في التهذيب باب العتق واحكامه خبر ١٢ - ١٦ - ١٦

١١-١٧ ٢٨ واورد الاخير في الكافي باب المدبر خبر ٨

دبر غلامه وعليه دين فراراً من الدين ، قال : لا تدبير له ، وان كان دبره في صحة منه وسلامة فلا سبيل للديان عليه .

وروى ابن محبوب عن علي بن رئاب ، عن يزيد بن معاوية قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل دبر مملوك كآله تاجر أموسراً ، فاشترى المدبر جارية بامر مولاه فولدت منه اولاداً ؛ ثم إن المدبرات قبل سيده ، فقال : ارى ان جميع ما ترك المدبر من متاع اوضياع فهو للذي دبره ، وارى ان ام ولده رق للذي دبره ، وارى ان ولدها

تضرر الديان . وعلي انه لو دبر في حال الصحة يمضى عتقه ، ويحمل على عدم تضرر الديان بأن يكون له غير العبد ما يفي بدينه لانه بمنزلة الوصية ، والدين مقدم عليها وعليه يحمل ما رواه الشيخ في الصحيح ؛ عن علي بن يقطين قال سألت أبا الحسن عليه السلام عن بيع المدبر قال : اذا اذن في ذلك فلا بأس به .

وان كان علي مولى العبد دين فدبره فراراً من الدين فلا تدبير له ، وان كان دبره في صحة وسلامة فلا سبيل للديان عليه ويمضى تدبيره .

لما تقدم من الاخبار ، ولما رواه الشيخ في الصحيح ، عن محمد بن مسلم قال قلت لأبي جعفر عليه السلام رجل دبر مملوكه ثم احتاج الى الثمن فهو له يبيع ان شاء وان اعتق فذلك من الثلث .

وفي الموثق ، عن الحسن بن علي بن ابي حمزة ، عن ابي الحسن عليه السلام قال قلت : ان ابي هلك وترك جارتين قد دبرهما وانسا ومن اشهد لهما وعليه دين كثير فما رأيك ؟ فقال : (رضي الله عن ابيك ورفعه مع محمد واهله) قضاء دينه خير له ان شاء الله .

وروى ابن محبوب عن علي بن رئاب في الصحيح كالكلينى والشيخ عن يزيد بن معاوية قال سألت أبا جعفر عليه السلام وبديل على بطلان التدبير بموت العبد قبل المولى دون الاولاد ؛ وعلي ان العبد لا يملك كما تقدم .

مدبرين كهيئة ابيهم فاذا مات الذي دبر اباهم فهم احرار .
وقال على عليه السلام : المعتق عن دبر هومن الثلث ، وماجنى هو والمكاتب وام
الولد فالمولى ضامن لجنايتهم .

باب المكاتب

روى محمد بن سنان عن العلاء بن الفضيل عن ابي عبد الله عليه السلام في قول الله عز وجل

﴿ وقال على صلوات الله عليه ﴾ رواه الشيخ في الموثق عنه صلوات الله عليه ،
وبدل على ان التدبير من الثلث وجنايته وجناية المكاتب وام الولد على المولى ، ويحمل
على انها في رقبته فيتلصق من مال المولى ، وسيجيء ان المولى لا يضمن عبداً ، و
يمكن حمله على التقية لان رواة الخبر زيدية .

و الظاهر ان التدبير كما يصح تعليقه بموت المولى يصح تعليقه بموت من
جعل المولى خدسة العبد له ، لما رواه الشيخ في الصحيح ، عن يعقوب بن شعيب قال
سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون له الخادم فيقول : هي لفلان تخدمه ما عاش
فاذا مات فهي حرة فتأبى الامة قبل ان يموت الرجل بخمس سنين او ست سنين ثم
تجدها ورثة لهم ان يستخدموها بعدما أبقت ؟ فقال : لا اذا مات الرجل فقد عتقت
وتقدم مع اختلاف .

باب المكاتب

هي والكتابة مصدران مزيدان مشتقان من المجرد ، وهي معاملة من السيد
مع عبده لتحريره ، والكتابة مستحبة مع علم الخير لقول الله تبارك وتعالى فكاتبوهم
ان علمتم فيهم خيراً (١) ؛ وسيجيء المراد من الخير في الاخبار .

﴿ روى محمد بن سنان ﴾ في القوي ﴿ عن العلاء بن الفضيل ﴾ وهو ثقة والظاهر

(فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا) قال : إِنْ عَلِمْتُمْ لَهُمْ مَا لَا .

أخذه من كتابه فلا يضرب ضعف محمد ، مع أنه وثقه المفيد واعتمد عليه الكليني والمصنف ورواه الكليني والشيخ بهذا السند (١) * عن أبي عبد الله صلوات الله عليه في قول الله عز وجل و كَاتِبُوهُمْ * الظاهر أن الخطاب مع السادة * إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا قال إِنْ عَلِمْتُمْ لَهُمْ مَا لَا * أى ظننتم أنهم يقدرُونَ عَلَى الْمَالِ أَوْ عَلَى كَسْبِهِ لِإِدَاءِ مَالِ الْكِتَابَةِ أَوِ التَّمِيشِ بَعْدَهَا أَوِ الْأَعْمَ وَلَا يَنَالُنَا فِي مَا سَبَّحَ مِنْ انْتِصَامِ الْإِيمَانِ أَوِ الْإِسْلَامِ بِهِ .

ومارواه الكليني والشيخ في الصحيح ، عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام في قول الله عز وجل إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا ، قال : إِنْ عَلِمْتُمْ لَهُمْ دِينًا وَمَالًا (٢) .

وكذا مارواه الكليني في الصحيح عن محمد بن مسلم عن أحدهما (ع) قال سألتَه عن قوله تعالى : فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا قال : الخيران علمت أن عنده مالا (٣) مع أنه سيجىء عن المصنف عن محمد بن مسلم ضم الدين .

وكذا مارواه الشيخ في الصحيح ، عن الحلبي من تفسيره بالمال وسيجىء ، والظاهر أنه عليه السلام فيما اكتفى بالمال كان يعلم من حال السائل أنه يعلم أنه لا خير في المال بدون الدين ، بل يمكن أن يكون اعتقاده الاكتفاء بالدين فذكر المال لرفع وهمه أو يكون هذا المعنى من الرواة كما يظهر من الحلبي ومحمد بن مسلم أنهما ذكر امرأة ، المال و امرأة المال والدين ، وعلى أى حال فلا ريب في أنه لا بد منهما لصحة الأخبار ويمكن أن يكون المال كافياً في الجواز ولا يكون كافياً في الاستحباب بل لا بد منهما أو كان وجود المال سبباً للاستحباب واجتماعهما سبباً لتأكيده وهو أظهر سيما إذا طلب العبد المكاتب .

قال قلت : (وَأَنُوهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي أَنَا كُمْ) قال : نضع عنه من نجومه التي لم تكن تريد ان تنقصه منها شيئاً ولا تزيد فوق ما في نفسك .
فقلت : كم ؟ قال : وضع ابو جعفر عليه السلام لمملوك له الفاً من ستة آلاف .
وروى عمرو بن شمر ، عن جابر عن ابي جعفر (ع) قال : سأله عن المكاتب

﴿ قال قلت : وَأَنُوهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي أَنَا كُمْ ﴾ يمكن ان يكون المعطاب به السادة او الائمة عليهم السلام او المؤمنين او الاعم ، والمراد بمال الله يمكن ان يكون هو الزكوة او حط النجوم منها او من غيرها ، لكن خصص عليه السلام حط النجوم بالمعتارف بأن يكون الكتابة بقيمة العبد ويحط منها او لا يزيد لاجل الحط ، بل كلما كان مقصود السيد من كتابته وان كان زائداً عن قيمته ينبغي ان يحط عنه عليه السلام ولا تزيد فوق ما في نفسك ﴿ لان تحط عن الزيادة .

﴿ فقلت كم ﴾ فقال السدس فيمكن ان يكون السدس اقل مراتبه او الاكثر او الوسط وهو اظهر فيمكن الاكتفاء بالاقل منه كما روى عن امير المؤمنين عليه السلام ويؤيده ما رواه الكليني والشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم عن احدهما (ع) قال سأله عن قول الله عز وجل (وَأَنُوهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي أَنَا كُمْ) قال : الذي اضمرت ان تكاتبه عليه . لا نقول : اكتبه بخمسة آلاف وانترك له الفاً ولكن انظر الى الذي اضمرت عليه فأعطه (١) اي حطه او أعطه بيده حتى يعطيك .

﴿ و روى عمرو بن شمر عن جابر ﴾ وهو كالسابق في الضعف على المشهور كالشيخ (٢) ﴿ عن ابي جعفر عليه السلام (الى قوله) ثلث سنين ﴾ يحمل على استحباب صبر المولى والآفاظ اهرانه بمجرد التجاوز عن النجم . للمولى ان يرده رفاً إلا ان يكون مطلقاً فيرد في الباقي ، و الصدر النجم وهو المقدّر في كل شهر او سنة و سمى به لان

(١) الكافي باب المدبر خبر ٧ والتهذيب باب التدبير خبر ١٩

(٢) التهذيب باب التدبير خبر ٦

بشروط عليه أن عجز فهو ردّ في الرق، فعجز قبل أن يؤدي شيئاً ، قال : لا يرّد في الرق

العرب كانوا يؤرخون بطلوع النجم فاستعمل لكل مقدّر من الزمان وكذا الصدر بمعنى الرجوع عن الشريعة رياءً .

و روى الكليني والشيخ في الصحيح ، عن معاوية بن وهب ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قلت له : إني كاتب جارية لإيتام لنا واشترطت عليها إن هي عجزت فهي ردّ في الرق وأنا في حلّ مما أخذت منك فقال : فقال لك شرطك و سيقال لك إن علياً عليه السلام كان يقول : يمتق من المكاتب بقدر ما أدى من مكاتبته فقل : إنما كان ذلك من قول علي عليه السلام قبل الشرط ، فلما اشترط الناس كان لهم شرطهم فقلت له : وما حدّ العجز ؟ فقال : إن قضائنا يقولون : أن عجز المكاتب أن يؤخر النجم إلى النجم الآخر حتى يحول عليه الحول ، قلت : فماذا تقول أنت ؟ قال لا ولا كرامة ليس له أن يؤخر نجماً عن أجله إذا كان ذلك في شرطه (١) .

و في الصحيح ، عن معاوية بن وهب قال سألت أبا عبد الله (ع) عن مكاتب أدت ثلثي مكاتبتها وقد شرط عليها أن عجزت فهي ردّ في الرق ونحن في حلّ مما أخذنا منها وقد اجتمع عليها نجرمان قال : تردّ وبطيب لهم ما أخذوا منها وقال : ليس لها أن تؤخر النجم بعد حله شهراً واحداً إلا بأذنهم (٢) .

وسيجيء الأخبار الدالة على أن مع العجز في المشروط يرّد رقاً أو يصدق على التأخير عن النجم بيوم ، و الأولى الصبر عليه نجماً أو بجمعين ولا أقل من شهر و الصبر ثلث سنين أحسن ، و يمكن حمله على التقية لأنه ليس عندهم المكاتب المشروطة وفي المطلقة لا يكون عجز بالنسبة إلى ما تحرر وفي غيره يكون مهابة . وكذا ما رواه الشيخ في الموثق عن غياث ، عن إسحاق بن عمار عن جعفر

حتى يمضي له ثلاث سنين ، و يعتق منه مقدار ما أدى صدراً فإذا أدى صدراً فليس لهم ان يردّوه في الرق .

وسئل الصادق (ع) عن مكاتب عجز عن مكاتبته وقد أدى بعضها قال : يؤدي عنه من مال الصدقة ان الله عز وجل يقول في كتابه : (و في الرقاب)

وسأل علي بن جعفر اخاه موسى بن جعفر عليه السلام عن رجل كاتب مملوكه فقال بعدما كاتبه : هب لي بعض مكاتبتي وأعجل لك مكاتبتي أبجل ذلك ؟ قال : ان كان هبة فلا بأس ؛ واذا قال : تحطه عني واعجل لك فلا يصلح .

وروي عمار بن موسى الساباطي عن ابي عبد الله عليه السلام في مكاتب بين شريكين

عن ابيه ان علياً عليه السلام كان يقول : اذا عجز المكاتب لم يردّ مكاتبته في الرق ، ولكن ينتظر عاماً او عامين فان قام بمكاتبته وإلّا ردّ مملوكاً (١) وكذا ما سيجيء من خبر القسم بن سليمان مع اشتراك الجميع في الضعف .

﴿ وسئل الصادق عليه السلام ﴾ رواه الشيخ ، عن ابراهيم بن هاشم مرسل عن الصادق عليه السلام (٢) وتقدم في باب الزكوة .

﴿ وسأل علي بن جعفر ﴾ في الصحيح كالكليني والشيخ في القوي كالصحيح (٣) ﴿ واذا قال حطه عني ﴾ كما في في ريب وفي بعض النسخ (تحطه) و حمل علي الكراهة ، لما سيجيء من جواز الحط في الدين اذا عجل وعدم جواز الزيادة عليها ، وتأخير الاجل وتقدم ايضاً ، ويمكن اختصاص مال الكتابة بعدم الجواز فانه خاص و هو مقدم على العام فالأحوط ان يكون بعنوان الهبة .

﴿ و روي عمار الساباطي ﴾ في الموثق كالكليني والشيخ (٤) ﴿ في

(١-٢) التهذيب باب المكاتبه خبر ٥-٣٥ لكن سند الثاني هكذا محمد بن احمد ابن يحيى عن ابي اسحاق عن بعض اصحابنا عن الصادق (ع) قال سئل الخ وقوله وتقدم الخ راجع ص ٧ من المجلد الثالث

(٣-٤) الكافي باب المكاتب خبر ١٥ (وباب آخر منه) خبر ١ من كتاب الموارد والتهذيب باب المكاتب خبر ٣٧ - ٣٦

فيعتق احدهما نصيبه كيف يصنع الخادم ؟ قال : يخدم الثاني يوماً ويخدم نفسه يوماً
قلت : فان مات وترك مالا ؟ قال : المال بينهما نصفان بين الذي اعتق و بين الذي
امسك .

وروى ابن محبوب : عن عمر بن يزيد قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل اراد

مكاتب * كما في باب ومكاتبه كما في روى ، ويدل ظاهراً على عدم السراية الآن
يحمل على فقدان شرطها من الفقر ، او القرية كما تقدم ، و على عدم الاستسماه الا
ان يحمل على عدم ارادة العبد اياه او على المهابة وعلى الميراث بالولاء ،

* وروى ابن محبوب * في الصحيح كالكليني والشيخ (١) * عن عمر بن يزيد *
ويدل على ان المملوك يملك فاضل الضريبة بان يقول المولى له : اكتسب وأعطني كل يوم
كذا ويكون الباقي لك والتمثيل للتوضيح لانه قياس لانهم عارفون بأحكام الله تعالى
بالنصوص عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ويدل على رفع الحجر عنه في الفاضل وصحة عقده وعدم
الولاء على معتقه لان فائدة الولاء ، الارث ولا يرث العبد ، الحر لکن لمعتقه ان
يتخذ ضامناً لجريمته لانه سائبة لا ولاء لاحد عليه سوى الامام فان حصلت
له قرابة او ضامن فهم مقدمون على ولاء الامامة في الارث ويدل على اشتراط الحرية
في الضامن و سيجيء تملكه لارض الجنابة ايضاً و عمل بهما المصنف و جماعة
من الاصحاب

و ذهب جماعة الى عدم تملكه مطلقاً وحملوا الروايتين على الشذوذ ،
لمناقضته لظاهر الآية ، و الاخبار الكثيرة (واجيب) بأنهما خاص و عاماً ،
و الخاص مقدم مع ان الآية في قوله تعالى : عبداً مملوكاً لا يقدر على شيء (٢)

(١) الكافي باب المملوك يقتق وله مال خبر ١ و التهذيب باب العتق واحكامه خبر ٢٠

ان يعتق مملوكاً له وقد كان مولاه يأخذ منه ضريبة فرضها عليه في كل سنة ورضى بذلك منه المولى، فأصاب المملوك في تجارته ما لا سوى ما كان يُعطى مولاه من الضريبة فقال : اذا ادّى الى سيّده ما كان فرض عليه فما اكتسب بعد الفريضة فهو للمملوك . قال : ثم قال ابو عبد الله عليه السلام : اليس قد فرض الله عز وجل على العباد فرائض فاذا أدّوها اليه لم يسألهم عما سواها ؟ قلت له : فللمملوك ان يتصدق مما اكتسب ويعتق بعد الفريضة التي يؤديها الى سيّده ؟ قال : نعم واجر ذلك له : قلت : فان اعتق مملوكاً مما كان اكتسب سوى الفريضة لمن يكون ولاء المعتق ؟ فقال : يذهب فيتولى الى من احبّ ، فاذا ضمن جريسته وعقله كان مولاه وورثه ، قلت له : اليس قال رسول الله صلى الله عليه وآله : الولاء لمن اعتق ؟ فقال : هذا سائبة ولا يكون ولائه لبعده مثله .

قلت : فان ضمن العبد الذي اعتقه جريسته وحّدته يلزمه ذلك ويكون مولاه وورثه ؟ فقال : لا يجوز ذلك ، لا يرت عبداً حرّاً . وروى أبان عن ابي العباس عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن رجل قال : غلامي

يمكن ان يكون القيد احترامياً لكن ورد الاخبار الصحيحة الدالة على ان القيد توقيفي ويدل على ان المملوك لا يملك شيئاً فظهر ان العمدة الاخبار والجمع بينها بالعموم والخصوص مقدم على ترك بعضها سيّما مع صحة الخبر بالاصطلاحين (١) .

✽ وروى أبان ✽ في الموثق كالصحيح كالشيخ (٢) ✽ عن ابي العباس ✽ الفضل بن عبد الملك الثقة ويدل على جواز شرط العمل في العتق ولا ينافي القرية ، بل ربما كان له اصلح ، وعدم ذكر القرية لا يدل على العدم لانه يكفي في النية ان يكون

(١) يننى بالاصطلاحين اصطلاح القدماء بان الصحيح ما كان مودعاً في كتب الاحاديث او عمل به الاصحاب ، واصطلاح المتأخرين بأن الصحيح ما كان كل واحد من رواة عدلا اماميا

(٢) التهذيب باب العتق واحكامه خبر ٨٨

حر وعلیه عمالة کذا وکذا سنة ، قال: هو حرّ وعلیه العمالة قلت : إنّ ابن ابی لیلیٰ یزعم انه حرّ ولس علیه شیء ، قال : کذب ، إنّ علیاً عليه السلام اعتق ابا یزید وعیاضاً وریاحاً (ریاح - خ) وعلیهم عمالة کذا وکذا سنة ولهم رزقهم وکسوتهم بالمعروف فی تلك السنین .

وروی القاسم بن برید ، عن محمد بن مسلم عن ابی جعفر عليه السلام فی مکاتب شرط علیه ان عجزان یردّ فی الرق ، قال : المسلمون عند شروطهم .

مقصوده القرية بخلاف التلفظ بالاعتاق فانه لا بد منه (ویزیر) بالنون قبل الزای ، و فی رقی بالمعکس كما فی بعض النسخ (وریاح) قرئ بالموحدة ، و المثناة ، ولهذا اختلفت النسخ فيه و فی رقی بدل (عیاض) جبر مصغراً (والعمالة مثلثة) رزق العامل واجر العمل ، و الظاهر ان المراد هنا الخدمة تجوزاً كما تقدم من الکافی علی ان يعملوا فی المال خمس سنین .

وروی القسم بن برید عليه السلام الثقة و فی الطريق محمد بن سنان ولا یضّر كما تقدم عليه السلام عن محمد بن مسلم (الی قوله) عند شروطهم عليه السلام ای ملازمون ویؤتون بها واجباً اذ مستحباً او الاغمّ و هنا علی الوجوب .

وروی الكلینی والشیخ فی الصحيح ، عن محمد بن مسلم ، عن ابی جعفر عليه السلام قال : انّ المكاتب اذا ادّی شیئاً اعتق بقدر ما ادّی الا ان یشرط مواليه ان عجز فهو مردود فلهم شرطهم (۱) .

وروی الكلینی فی الحسن کا الصحيح والشیخ فی الصحيح : عن الحلبي عن ابی عبد الله عليه السلام فی المكاتب یؤدّی بعض مکاتبته فقال : انّ الناس كانوا لا یشرطون وهم اليوم یشرطون والمسلمون عند شروطهم ، فان کان شرط علیه ان عجز رجع وان لم یشرط

(۱) اورده واللذين بعده فی الکافی باب المكاتب خبر ۶-۹-۵ والاولين فی التهذیب

وسئل الصادق عليه السلام عن المكاتب؛ فقال: يجوز عليه ما شرطت عليه.
وقضى أمير المؤمنين عليه السلام في مكاتبته توفيت وقد قضت عامة ما عليها وقد

عليه لم يرجع؛ وفي قول الله عز وجل: (فكاتبوهم إن علمتم فيهم خيراً) قال:
كاتبوهم إن علمتم لهم مالا - وفي رواية زيادة (قال: وقال في المكاتب يشترط عليه
مولاه أن لا يتزوج إلا بأذن منه حتى يؤدي مكاتبته قال: ينبغي له أن لا يتزوج إلا بأذن
منه، أن له شرطه.

وسئل الصادق عليه السلام روى الكليني في القوي، عن أبان؛ عن أخيه،
عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سأله عن المكاتب قال يجوز عليه أي يلزمه
ما شرطت عليه أي كل شرط شرط عليه في عقد الكتابة، ولما كان بناء العتق على
اللزوم يصير الشروط فيه لازماً ولا يصير العقد جائزاً بخلاف الكتابة فإنها معاملة مع
العبد يصير العقد جائزاً ويمكن أن يكون الجواز بالمعنى الأعم بأن يصيرها بعض الشروط
جائزاً ويكون بعضها لازماً يجب الوفاء به كما لو شرط فيه أن لا يتزوج - كما سيجيء
من بطلان النكاح.

ومثل ما روى الكليني والشيخ في الصحيح عن سليمان بن خالد عن أبي عبد الله عليه السلام
قال سألت عن رجل كان له اب مملوك وكانت لايه امرأة مكاتبه قد أدت بعض ما
عليها فقال لها ابن العبد هل لك أن أعينك في مكاتبتك حتى تؤدي ما عليك بشرط أن لا يكون
لك الخيار على أبي إذا انت ملكت نفسك؟ قالت نعم فأعطاها في مكاتبتها على أن لا يكون
لها الخيار عليه بعدما ملك - وفي رواية بعد ذلك (قال: لا يكون لها الخيار، المسلمون
عند شروطهم (١) ويدل على لزوم الشرط في غير العقد أيضاً.

وقضى أمير المؤمنين صلوات الله عليه روى الشيخ في الصحيح، عن

(١) الكافي باب المكاتب خبر ١٣ ولكن في الكافي أيضاً كما في باب التهذيب باب المكاتب

ولدت ولداً في مكاتبها ، ففنى في ولدها أن يعتق منه مثل الذى عتق منها ويرق منه مثل مارق منها .

وروى حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام في المكاتب يشترط عليه مولا .

محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال : (١) ﴿ وقد قضت عامة ما عليها ﴾ اى اكثره والمراد بها المطلقة فانه يعتق منه ومن ولده بمقدار ما يؤدى ، والذى يروى عنه المصنف ، بل الكليني والشيخ ايضا هو محمد بن قيس الثقة صاحب كتاب القضايا . عن امير المؤمنين عليه السلام : بقرينة رواية عاجم بن حميد ويوسف بن عقيل عنه غالباً ، بل الظاهر ان الراوى واحد ولم تطلع على رواية من محمد بن قيس من غير كتاب القضايا فحديثه صحيح مع صحة روايته فلا يلتفت الى قول بعض اصحابنا فيه بالحكم بصحته تارة وبضعفه بالاشراك اخرى .

﴿ وروى حماد ﴾ فى الصحيح ﴿ عن الحلبي ﴾ يدل على عدم جواز نكاح المكاتب مع شرط العدم وهو ظاهر ، بل الظاهر انه لا يجوز بغير اذن المولى كما سيبنى .

وروى الكليني والشيخ فى الموثق عن ابي بصير ، عن ابي جعفر عليه السلام قال : المكاتب لا يجوز له عتق ، ولا هبة ولا نكاح ، ولا شهادة ولا حج حتى يؤدى ما عليه اذا كان مولا . قد شرط عليه ان عجز عن نجم من نجومه فهو رد فى الرق (٢) .

وروى الشيخ فى الصحيح عن ابي بصير عن ابي جعفر عليه السلام قال : المكاتب لا يجوز له عتق ، ولا هبة ولا تزويج حتى يؤدى ما عليه ان كان مولا . شرط عليه ان هو عجز فهو رد فى الرق ، ولكن يبيع ويشترى ، وان وقع عليه دين فى تجارة كان على مولا ان يقضى دينه لانه عبده (٣) وسيبنى ايضا .

(١-٣) التهذيب باب المكاتب خبر ٢٠-٩

(٢) الكافي باب المكاتب خبر ٣ والتهذيب باب خبر ٣٤ .

ان لا یتزوج الاباذن منه حتی یؤدی مکاتبته ، قال : ینبغی له ان لا یتزوج الاباذن منه ان لهم شرطهم .

وروی جمیل بن دراج عن ابی عبد الله علیه السلام فی مکاتب یموت وقدادی بعض مکاتبته وله ابن من جاریته و ترک مالا ، قال : یؤدی ابنه بقية مکاتبته ویعتق و

﴿ و روی جمیل بن دراج ﴾ فی الصحیح کالشیخ (۱) ﴿ عن ابی عبد الله علیه السلام والمراد به المكاتب المطلق - وروی الشیخ فی الصحیح ایضاً : عن جمیل بن دراج قال : سألت اباعبد الله علیه السلام عن مکاتب یؤدی بعض مکاتبته ثم یموت ویترک ابناً له من جاریة له فقال : ان اشترط علیه انه ان عجز فهو رق رجع ابنه مملوکاً و الجارية وان لم یشرط علیه صار ابنه حرّاً و برّد علی المولی بقية المكاتبه وورثه ابنه ما بقى (۲) .

وروی الكلینی والشیخ فی الموق عن محمد بن حمران ، عن ابی عبد الله علیه السلام قال : سألت عن مکاتب یؤدی بعض مکاتبته ثم یموت ویترک ابناً له من جاریته قال : ان کان اشترط علیه صار ابنه مع امه مملوکین ، وان لم یکن اشترط علیه صار ابنه حرّاً وادی الی الموالی بقية المكاتبه وورث ابنه ما بقى (۳) .

وروی الشیخ فی الصحیح . عن البرزطی ، عن محمد بن سماعة ، عن ابی جعفر علیه السلام قال : فی المكاتب یکاتب فیؤدی بعض مکاتبته ، ثم یموت ویترک ابناً و یترک مالا اکثر مما علیه من المكاتبه قال : یوفی موالیه ما بقى من مکاتبته ، وما بقی فلو انه (۴) وسیجئ صحیحنا ابی الصباح وابن سنان فی هذا المعنی والظاهر ان المصنف رجح هذه الروایات

(۱-۲) التهذیب باب المكاتب خبر ۲۱-۲۵

(۳-۴) التهذیب باب میراث المكاتب خبر ۵-۱۲ من کتاب الفرائض واورد الاول

فی الکافی باب میراث المكاتبین خبر ۶ من کتاب المواریث .

يرث مابقى .

و يخالفها ظاهراً ، مارواه الكليني و الشيخ في الصحيح عن يزيد العجلي عن ابي جعفر عليه السلام قال : سألته عن رجل كاتب عبدآله على الفدرهم و لم يشترط عليه حين كتابته ان هو عجز عن مكاتبته فهو رد في الرق و ان المكاتب ادى الى مولاه خمسمائة درهم ، ثم مات المكاتب و ترك مالا وترك ابنآله مدركاً قال : نصف ما ترك المكاتب من شيء فانه لمولاه الذي كاتبه والنصف الباقي لابن المكاتب لان المكاتب مات ونصفه حر ونصفه عبد للذي كاتبه فابن المكاتب كهيئة ابيه نصفه حر و نصفه عبد ، فان ادى الى الذي كاتب اياه مابقى على ابيه ، فهو حر لا سبيل لاحد من الناس عليه (١) .

وروى الكليني و الشيخ في الصحيح ، عن منصور بن حازم ، عن ابي عبد الله قال : المكاتب يرث و يرث على قدر ما ادى (٢) .

و في الصحيح ، عن محمد بن قيس ، عن ابي جعفر عليه السلام في مكاتب توفي وله مال قال : يحسب ميراثه على قدر ما اعتق منه لورثته و مالهم يعتق منه لاربابه الذين كاتبوه من ماله (٣) .

وفي الصحيح ، عن محمد بن قيس و الكليني في الحسن كالصحيح ، عنه عن ابي جعفر عليه السلام انه قضى امير المؤمنين عليه السلام ان المكاتب يرث بحساب ما اعتق منه (٤) .

(١) الكافي باب المكاتب خبر ٣ و التهذيب باب المكاتب خبر ٢

(٢-٣) الكافي باب ميراث المكاتبين خبر ١-٢ من كتاب المواريث باب ميراث

المكاتب خبر ٢-١ من كتاب الفرائض .

(٤) التهذيب باب المكاتب خبر ٣٢ من كتاب العتق ولكن لفظ الحديث هكذا عن ابي

عبد الله (ع) قال : قضى امير المؤمنين (ع) في مكاتب توفي و له مال ؟ قال : يقسم ماله —

وسأله سماعة ، عن العبد يكاتبه مولاة وهو يعلم أن ليس له قليل ولا كثير ، قال فليكاتبه وإن كان يسأل الناس ، ولا يمنعه المكاتبه من أجل أنه ليس له مال فان الله عز وجل يرزق العباد بعضهم من بعض فالمُحْسَنُ مُعَان . وقال عليه السلام في رجل ملك مملوكا له فسأل صاحبه المكاتبه أله ان لا يكاتبه الأعلى الفلاء ؟ قال نعم .

وروى الكليني في القوي كالصحيح ، عن محمد بن مسلم عن أحدهما (ع) في مكاتب مات وقداي من مكاتبته شيئا وترك مالا وله ولدان احرار فقال ان عليا عليه السلام كان يقول : يجعل ماله بينهم بالحصص (١) .

وسيجيء اخبار أخر في باب الوصايا و الميراث فيجمع بينها (تارة) بأنه يؤدي من ماله لأمن الكل والاخبار السابقة ليست بصريحة في الكل بل ظاهرة فيهو يعدل عن ظاهرها لهذه الاخبار (وتارة) بأن مال الكتاب من الأصل وما يبقى فهو بالنسبة (وتارة) أنه (إن) اراد الاولاد الكتابة فمالها مقدم والباقي لهم او بالنسبة (وان) لم يريدوها فيقسم بينهم وبين الولي بالنسبة؛ والاول اشهر واظهر والله تعالى يعلم .

﴿ وسأله سماعة ﴾ في الموثق مثلها (٢) ﴿ و المحسن معان ﴾ كما في يب (وفي روى) والمؤمن مُعَان ويقال : (والمحسن معان) أي يعينه الله تعالى او يلزم اعاقته ، ويدل على استحباب الكتابة مع الفقرا ايضا وان يكون قادرا على التكسب . ﴿ وقال عليه السلام ﴾ رواه الشيخ في الموثق كالصحيح ، عن ابان عن اخبره ،

→ على قدر ما يمتنع منه لورثته وما لم يمتنع يحسب منه لأرباب الذين كاتبوه وهو ماله واورده في الكافي باب ميراث المكاتبين خبر ٤ كافي التهذيب لكن عن أبي جعفر (ع) كما تقدم آنفاً وأما ما نقله الشارح قدّم فلم نجده في الكتابين بهذا اللفظ فتتبع ويمكن ان يكون نظره الى ما روي في الكتابين في باب المكاتب في ضمن خبر ٣ في الكافي وحديث ٣٣ في التهذيب والله يعلم (١) الكافي باب ميراث المكاتبين خبر ٧ من كتاب المواريث

(٢) الكافي باب المكاتب خبر ١١ من كتاب المتق والتهذيب باب المكاتب خبر ٢٨

وروى حماد ، عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام في المكاتب بكتاب يشترط عليه مواله انه ان عجز فهو مملوك ولهم ما أخذوا منه ، قال : يأخذه مواله بشرطهم .

وروى معاوية بن وهب عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال : في مملوك كاتب على نفسه وماله ولهامة وقد شرط عليه ان لا يتزوج فأعتق الامة وتزوجها قال : لا يصلح له ان يحدث في ماله الا الاكلة من الطعام ونكاحه فاسد مردود ؛ قيل : فان سيده علم بنكاحه ولم يقل شيئاً ؛ قال : اذا سمعت حين يعلم ذلك فقد أقر قيل : فان كان

عن ابي عبد الله عليه السلام (١) ؛ و يدل على جواز المكاتبه بأكثر من ثمنه او المعتاد المعروف وان كان الاكتفاء بذلك اولي ، ويدل ظاهراً على تملك المبدوان امكن ان يكون المراد به القدرة على تحصيله .

﴿ وروى حماد ﴾ في الصحيح ﴿ عن الحلبي ﴾ ويدل على جواز الشرط في الكتابة بأن يقول : اذا عجزت فانت رق وما اعطيت فلي ، ويلزم العبد الوفاء به وان استحب للمولى الصبر ثلث سنين كما تقدم .

﴿ وروى معاوية بن وهب ﴾ في الحسن كالصحيح وهما في الصحيح (٢) ﴿ عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال في مملوك كاتب على نفسه ﴾ بأن يصبر حرّاً بمال الكتابة ﴿ وماله ﴾ بأن يكون المال له بعد الكتابة وان كان المال موجوداً وزائداً على مال الكتابة للاطلاق وتقريره عليه السلام ﴿ قال لا يصلح له ان يحدث في ماله الا الاكلة ﴾ بالفتح المرة وبالضم للقيمة والقرصة والطعمة ﴿ من الطعام ﴾ الظاهر انه ورد مبالغة في عدم التبذير والتصرف في غير تحصيل مال الكتابة ﴿ ونكاحه فاسد مردود ﴾ اى آيل الى الفساد اوحرام مطلقا او بدون الرخصة بعده ﴿ قيل فان النخ ﴾ اى سكونه

(١) التهذيب باب المكاتب خبر ٢٧

(٢) الكافي باب المكاتب خبر ١٢ والتهذيب باب المكاتب خبر ٨

المكاتب أعتق أفترى أن يجدد نكاحه ؛ او يمضي على النكاح الاول ؟ قال : يمضي على نكاحه .

و روى على بن النعمان ، عن ابي الصباح عن ابي عبد الله عليه السلام في المكاتب يؤدى نصف مكاتبته ويبقى عليه النصف ، ثم يدع مواليه الى بقية مكاتبته فيقول لهم خذوا ما بقي ضربة واحدة ، قال : يأخذون ما بقي ثم يعتق ، و قال : في المكاتب يؤدى بمضي مكاتبته ، ثم يموت ويترك ابناً ويترك مالا أكثر مما عليه من مكاتبته ، قال : يوفى مواليه ما بقي من مكاتبته وما بقي فلولده .

مع علمه دليل الرضا ، ويدل على صحة العقد الفضولي كما يدل عليه اخبار كثيرة مستجبة .

﴿ وروى على بن النعمان ﴾ في الصحيح كالشيخ (١) ﴿ عن ابي الصباح ﴾ ابراهيم بن نعيم ورواه الشيخ ايضاً في الصحيح عن الحلبي (٢) ﴿ عن ابي عبد الله (الى قوله) يأخذون ما بقي ﴾ اى يجوز (او) يستحب ورواه الشيخ ايضاً في الصحيح عن الحلبي عنه عليه السلام بتغيير ما غير مغير للمعنى .

ولا يجب الاخذ قبل النجم لما رواه الكليني و الشيخ في الموثق كالصحيح عن اسحاق بن عمار ، عن جعفر عن ابيه ان مكاتباً اتى علياً عليه السلام فقال : ان سيدي كاتبني و شرط على نجومياً في كل سنة فبحثته بالمال كله ضربة فسألته ان يأخذه كله ضربة ويبجز عتقي ، فأبى علي فدهاه على عليه السلام فقال صدق فقال له : مالك لا تأخذ المال و تمضي عتقه ؟ قال : ما آخذ الا النجوم التي شرطت و أتعرض من ذلك الى ميراثه فقال علي عليه السلام : انت احق بشرطك (٣) - ويمكن حمل الاخبار الاولى على الوجوب وطرح هذا الخبر لضعفه : فالاحتياط في الاخذ وتمة الخبر كخبر جميل وقد تقدم .

(٢-١) التهذيب باب المكاتب خبر ٢٢-٢٣

(٣) التهذيب باب المكاتب خبر ٣١ والكافي (باب آخر منه) آخر كتاب المواريث خبر ٢

وروى ابن أبي عمير، عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام في مكاتب يموت وقد أدى بعض مكاتبته وله ابن من جاريته ، قال : ان كان اشترط عليه أدى ابنه ما بقي من مكاتبته وورث ما بقي .

و روى جميل بن دراج ، عن مهزم قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المكاتب

﴿ و روى ابن أبي عمير ﴾ في الصحيح كالشيخ و رواه الكليني في الحسن كالصحيح عن الحلبي (١) و ﴿ عن عبد الله بن سنان ﴾ وهو أيضاً كالسابق و تقدم .
﴿ و روى جميل بن دراج ﴾ في الصحيح كالشيخ (٢) ﴿ عن مهزم ﴾ وهو مجهول ولا يضر ، ويدل على بطلان الكتابة المشروطة بالموت ، ويمكن حمله مع غيره من الاخبار على انه آيل الى البطلان ويجوز للمولى فسخها ، ويدل على لزوم السعي في المطلقة ، وعلى انه مالم يؤدّوالم يستحقوا .

(فاما) ما رواه الكليني في الصحيح والشيخ في القوي كالصحيح ، عن مالك بن عطية قال سئل أبو عبد الله عليه السلام عن رجل مكاتب مات ولم يؤد من مكاتبته شيئاً و ترك مالا أو ولدأ قال : ان كان سيده حين كتابته اشترط عليه ان عجز عن نجم من نجومه فهو رد في الرق و كان قد عجز عن نجم ، فمات ترك من شيء سيده و ابنه رد في الرق ان كان له ولد قبل المكاتبه ، و ان كان كتابته بمدولم يشترط عليه فان ابنه حر فيؤدى عن ابيه ما بقي عليه مما ترك ابوه وليس لابنه شيء من الميراث حتى تؤدى ما عليه فان لم يكن ابوه ترك شيئاً فلا شيء على ابنه (٣) سه

(١) الكافي باب ميراث المكاتبين خبر ٢ و التهذيب باب ميراث المكاتب خبر ٣

(٢) التهذيب باب ميراث المكاتب خبر ٨

(٣) الكافي باب ميراث المكاتبين خبر ٥ من كتاب المواريث و التهذيب باب ميراث المكاتب

خبر ٢ من كتاب الفرائض و باب المكاتب خبر ٢٩ من كتاب المتق

يموت وله ولد ، فقال إن كان اشترط عليه فولده ممالك وإن لم يكن اشترط عليه

(فمحمول) على أنه لا شيء عليه من المال المتروك عن أبيه ولا ينافي السعي (اد) يحمل على أنه لا يجبر على السعي ويكون الباقي مملوكاً ، لما رواه الكليني والشيخ في الصحيح عن مالك بن عطية ، عن أبي بصير قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل أعتق نصف جاريته ، ثم إنه كاتبها على النصف الآخر بعد ذلك قال : فقال : فليشترط عليها أنها إن عجزت عن نجومها فإنها ترد في الرق في نصف رقبته قال فان شاء كان له في الخدمة يوم ولها يوم وإن لم يكاتبها ، قلت : فلها إن تزوج في تلك الحال ؟ قال لا حتى تؤدي جميع ما عليها من (في-خ) نصف رقبته (١) .

و يظهر منه عدم السراية في نصفه ويمكن قرائتها بالمجهول بان يكون الممتق غيره ولم يحصل فيه شرائط السراية - كما يحمل عليه ما رواه الشيخ في القوي عن حمزة بن حمران عن أحدهما عليهما السلام قال سألت عن الرجل أعتق نصف جاريته ثم قذفها بالزنا فقال أرى أن عليه خمسين جلدة ويستغفر الله ، قلت : أرايت أن جعلته في حل و عفت عنه ؟ قال لا ضرب عليه إذا عفت من قبل أن ترفعه ، قلت فينطى رأسها منه حين أعتق نصفها ؟ قال نعم ونصلى وهي مخمرة الرأس ولا تزوج حتى تؤدي ما عليها أو يعتق النصف الآخر (٢) .

(اما) ما ورد فيه من الخمسين (فالمناسب) أربعين إلا أن يحمل أن يكون العتق زائداً على النصف وإطلاق عليه النصف مجازاً .

وبدلاً أيضاً على عدم جواز وطئها ما رواه الكليني والشيخ في الحسن كالصحيح عن الحسين بن خالد عن الصادق عليه السلام قال سئل عن رجل كاتب أمة له فقالت الأمة ما أدبت من مكاتبتي فأنا به حرة على حساب ذلك فقال لها : نعم فأدبت

(١) التهذيب باب المكاتب خبر ١٣ والكافي باب المكاتب خبر ١٤

(٢) التهذيب باب الحد في الفرية والسبب المخ خبر ٣٢ من كتاب بالحدود

سمى ولده في مكاتبه ايهم وعتقوا اذا أدوا .
و روي محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال ان اشترط المملوك المكاتب

بعض مكاتبته وجامعها مولاه بعد ذلك وقال ان كان استكرهها على ذلك ضرب
من الحد بقدر ما أدت من مكاتبته ودرء عنه من الحد بقدر ما بقي له من مكاتبته وان
كانت تابسته فهي شريكته في الحد تضرب مثل ما يضرب (١) وسيجيء ان الملك
شبهة دائنة للمعدون كان عالماً بحرمة الوطى .

وفي القوي، عن السكوني، عن ابي عبد الله عليه السلام ان امير المؤمنين عليه السلام
قال في مكاتبه يطأها مولاه فتحمل قال : يرد عليها مهر مثلها وتسمى في قيمتها فان
عجزت فهي من امهات الاولاد (٢) .

وفي الصحيح عن علي بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر عن ابيه عليه السلام
قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في رجل وقع على مكاتبته فنال من مكاتبته فوطئها قال عليه مهر
مثلها فان ولدت منه فهي على مكاتبته وان عجزت فردت في الرق فهي من امهات
الاولاد - قال : وسألت عن اليهودي والنصراني والمجوسي هل يصلح ان يسكنوا في
دار الهجرة ؟ قال أما ان يلبثوا بها فلا يصلح وقال ان نزلوا نهاراً وخرجوا بالليل فلا
بأس (٣) وسيجيء هذه الاحكام في مجالها انشاء الله تعالى .

﴿ وروي محمد بن قيس ﴾ في الحسن كالصحيح والشيخ فسي الصحيح
﴿ عن ابي جعفر عليه السلام ﴾ وفيه هكذا - قال ان اشترط المملوك المكاتب على
مولاه انه لا ولاء لاحد عليه اذا قضى المال فاقرب بذلك الذي كاتبه فانه لا ولاء لاحد

(١) الكافي باب المكاتب خبر ٢ والتهذيب باب المكاتب خبر ١٠ نقل من الكافي كما في الفقيه

(٢) الكافي باب المكاتب خبر ١٦ والتهذيب باب المكاتب خبر ١٢ نقل من الكافي

(٣) التهذيب باب المكاتب خبر ٢١

وردی عمر صاحب الکرایس عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل كان مملوكا و

﴿ رَفَضِي عَلَى صَلَوَاتِ اللَّهِ عَلَيْهِ ﴾ تقدم بعينه ، ولا وجه لاعادته الآن يكون في كتاب محمد بن قيس مكرراً أو سمع منه مكرراً فكرر للتأكيد .

اشترط عليه ان ميراثه له ، ورفع ذلك الى علي عليه السلام فأبطل شرطه و قال : شرط الله قبل شرطه .

وروي العلاء عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام في قول الله عز وجل (فكانبوهم ان علمتم فيهم خيراً) قال : الخير ان يشهد ان لا اله الا الله وان محمداً رسول الله ، ويكون بيده عمل يكتسب به ، او يكون له حرفة .

وروي عمر صاحب الكرايس في الظاهر انه عمر بن يزيد وطريقه اليه صحيح ويحتمل ان يكون عمر بن السالم (الثقة) (١) ولم يذكر طريقه اليه وكلاهما موصوفان بصاحب السابري ؛ والسابرية كرباس من بلاد سابور ، ورواه الشيخ (مرة) في الصحيح ، عن ابي احمد (والظاهر ابن ابي عمير) عن عمر صاحب الكرايس (مرة) في الحسن كالصحيح عن ابن ابي عمير ؛ عن بعض اصحابه عن ابي عبد الله عليه السلام (مرة) في الصحيح ، عن ابن ابي عمير ، عن جميل (٢) عن ابي عبد الله عليه السلام في قوله ان ميراثه له اي وان كان له ولد لا بعنوان ضامن الجبريرة فإنه يصح كما تقدم ، ويؤيده قوله عليه السلام في شرط الله قبل شرطه في قوله تعالى قرر الميراث لأهله فمع وجود الوارث لا يجوز شرطه لغيره اما لو شرط بعنوان ضامن الجبريرة بأنه لو لم يكن لك وارث فانا آرتك واضمن جبريتك فإنه يصح كما تقدم .

وروي العلاء في الصحيح عن محمد بن مسلم يدل على ان المراد بالخير في الآية الاسلام وعبر عنه بالشهادتين والقدرة على الاداء او عبر عليه السلام عنه بأن يكون بيده عمل يكتسب به كالتجارة والبناء او يكون له حرفة

(١) وعن مرآت العقول - ان في نسخة مصححة من التهذيب عن عمر صاحب الكرايس

كافي الفقيه وفي الرجال عمرو الكرايس

(٢) التهذيب باب المكاتب خبر ١٦ من كتاب العتق و باب ميراث المكاتب

خبر ١٣ من كتاب الفرائض

وروى عن القاسم بن سليمان عن ابي عبد الله عليه السلام ان علياً عليه السلام كان يستسمى
المكاتب لانهم لم يكونوا يشترطون ان عجز فهو رق ، و قال ابو عبد الله عليه السلام : لهم
شروطهم ؛ و قال عليه السلام ينتظر بالمكاتب ثلاثة انجم فان هو عجز رد رقيقا - قال : و
سألته عن قول الله عز وجل : (و آتوهم من مال الله الذي آتاكم) قال سمعت ابي عليه السلام
يقول : لا يكاتبه على الذي اراد ان يكاتبه ثم يزيد عليه ، ثم يضع عنه ولكنه يضع
عنه مما نوى ان يكاتبه عليه .

باب ولاء المعتق

روى اسماعيل بن مسلم ؛ عن جعفر بن محمد ، عن ابيه عليه السلام قال : قال النبي
ﷺ الولاء لحمه كلحمه النسب لا تباع ولا توهب .

كالنجارة .

وروى عن القسم بن سليمان في القوي كالشيخ (١) عن ابي عبد الله
عليه السلام ان علياً عليه السلام كان يستسمى المكاتب في اي في المطلق الذي حرّره منه شيء
حتى يؤدي تمامه او مطلقا انهم لم يكونوا يشترطون اي لم يكن الشرط في زمان
رسول الله ﷺ والصحابة و كانت الكتابة مطلقة ولكن لهم شروطهم لقول
رسول الله ﷺ المسلمون عند شروطهم وقال عليه السلام ينتظر بالمكاتب ثلاثة انجم
استحباباً كما تقدم ويحمل ثلث سنين على ان يكون النجم سنة و كان مقرر أعندهم
والباقي تقدم .

باب الولاء للمعتق

او ولاء المعتق روى اسماعيل بن مسلم في القوي كالشيخ (٢)
الولاء لحمه كلحمه النسب قريء الولاء بفتح الواو وكسرها وهو الارث او تسلط

(١) التهذيب باب المكاتب خبر ٧

(٢) التهذيب باب المتق واحكامه خبر ١٢٨

و قيل للمصدق عليه السلام : لم قلت مولى الرجل منه ؟ قال : لانه خلق من طينه (طينته خ ل) ثم فرق بينهما فردّه السبي اليه ، فعطف عليه ما كان فيه منه فأعتقه ، فلذلك هو منه .

عليه او تسلط سبب الارث ، واللحمة فرئت بفتح اللام و بفتح الاولى وضّم النائية و اللحمة في الثوب ما ينسج في السداء ، و شبه الولاة بذلك لما يلحق به الارتباط حتى يصير المولى بمنزلة القريب في الميراث كما نخلط اللحمة سداء الثوب ﴿ لا يباع و لا يوهب ﴾ كانت العرب تهبه و تبعه فهي عنه ، لانّ الولاة كالنسب فلا يزول بالازالة - ويؤيده ما رواه الشيخ في القوى كالصحيح عن علي بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر (ع) قال سأله عن بيع الولاة يحلّ قال : لا يحلّ .

﴿ و قيل للمصدق عليه السلام ﴾ رواه المصنّف في الملل قوياً عنه (ع) (١) ﴿ لم قلت إنّ مولى الرجل منه ﴾ المراد بالمولى هنا (المعتق) بالفتح و كأن الراوى سمع هذا الكلام منه اذ من غيره صلوات الله عليهم فيسأل فأجاب عليه السلام بان المعتق والمعتق مخلوقان من طينة واحدة (اما) لانّ الغالب انّ الامامى لا يعتق من عبده الاّمن كان امامياً فينكشف حينئذ انهما كانا من طينة واحدة لان الشيعة كلهم مخلوقون من طينة عليين ، ثم فرق بينهما وصار في بلاد الكفر ، ثم ردّه السبي اليه فلما اسلم و صار معتقاً للحق تذكر ما كان من الألفة التى كانت فى عالم الارواح وعطف عليه (فردّه) (و اما) لانهما كانا فى عالم الارواح مقترين كما سيجى انّ الارواح جنود مجنّدة فما تعارف منها ائتلف وما تناكر منها اختلف وبالا يتلاف انكشف التعارف فى ذلك العالم سيما التعارف الذى صار سبباً للمعتق .

وروى عن عاصم بن حميد عن أبي بصير قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يعتق الرجل في كفارة يمين أوظهار لمن يكون الولاء؟ قال: للذي اعتق.
وفي رواية عبيد الله بن علي الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام أنه ذكر أن بريرة كانت عند زوج لها وهي مملوكة فاشتريتها عايشة فأعتقها. فخيرها رسول الله ﷺ أن شامت تفر عند زوجها، وإن شامت فارقت؛ وكان مواليها الذين باعوها قد اشترطوا ولاءها على عايشة، فقال رسول الله ﷺ: الولاء لمن اعتق.
وصدق على بريرة بلحم فأهدته إلى رسول الله ﷺ، فملقته عايشة وقالت إن رسول الله ﷺ لا يأكل الصدقة، فجاء رسول الله ﷺ واللحم معلق؛ فقال: ما شأن هذا اللحم لم يطبخ؟ قالت: يا رسول الله صدق به علي بريرة وانت لا تأكل الصدقة، فقال ﷺ: هولها صدقة ولنا هدية. ثم أمر بطبخه فجرت فيها ثلاث

وروى عاصم بن حميد في الحسن كالصحيح والشيخ في الصحيح (١)
عن أبي بصير (إلى قوله) اعتق هذا الخبر مخالف للأخبار الكثيرة، ولعمل الأصحاب لأن المعتق في اليمين والظهار سائبة لا لولاء لإحدى عليه وحمله بعض الأصحاب على الشرط، ويمكن قرائته بصيغة المجهول وكذا ما في ريب (يعتق) أي ولائه لنفسه ولا لولاء لإحدى عليه، فإذا تولى أحداً فله الولاء وسيجيء الأخبار النافية له ظاهراً.

وفي رواية عبيد الله بن علي الحلبي في الصحيح والكليني والشيخ في الحسن كالصحيح عن أبي عبد الله عليه السلام (إلى قوله) الولاء لمن اعتق أي ليس للبائع وإن اشترطه؛ ويظهر منه أن الشرط الفاسد لا يفسد العقد؛ ويمكن أن تكون المشتري أخبرته قبل الشراء بذلك فقال ﷺ هو لها صدقة ولنا هدية والفرق بينهما (إما) بالنية (وإما) بأن الهدية تهدي تعظيماً للمهدي إليه

من السنن .

بخلاف الصدقة ، ويمكن ان يكون اللحم زكوة واجبة وفيه بعد ﴿ فجرت تلك ﴾
اي الثلاثة المذكورة من السنن من الفوائد الشرعية . وفي روى (فجاء فيها نلت
من السنن) وهو اظهر ، والظاهر انه من النسخ وسبجى حكم التخيير فى بابه
وروى الكلينى والشيخ فى الصحيح عن عيسى بن القاسم عن ابي عبد الله عليه السلام
قال قالت عايشة لرسول الله ﷺ ان اهل بريرة اشترطوا ولائها فقال رسول الله
ﷺ الولاء لمن اعتق (١) .

وفى الحسن كالصحيح ، عن العلى ومحمد بن مسلم ؛ عن ابي عبد الله عليه السلام
قال قال النبى ﷺ الولاء لمن اعتق .

وفى الموثق كالصحيح ، عن زرارة عن ابي جعفر فى حديث بريرة ان النبى
ﷺ قال لعائشة اعتقى فان الولاء لمن اعتق :

وفى القوى كالصحيح ، عن ابي الصباح الكنائى ، عن ابي عبد الله عليه السلام فى
امرأة اعتقت رجلاً لمن ولائه ؟ ولعن ميراثه ؟ قال للذى اعتقه إلا ان يكون له
وارد غيرها .

وفى القوى كالصحيح ، عن اسماعيل بن الفضل قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام
عن الرجل اذا اعتق أله ان يضع نفسه حيث شاء ويتولى من أحب ؟ فقال : اذا اعتق
لله فهو مولى للذى اعتقه فاذا اعتق وجعل سائبة فله ان يضع نفسه حيث شاء ويتولى
من شاء .

وروى الشيخ فى الصحيح ، عن العلى قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن امرأة
اعتقت رجلاً لمن ولائه ولمن ميراثه ؟ قال : للذى اعتقه اذا لم يكن له وارث

(١) اورده والادبعة التى بعده فى الكافى باب الولاء لمن اعتق خبر ٢-١-٣-٥-٢

والتهذيب باب العتق واحكامه خبر ١٣٧-١٣٥-١٣٦-١٣٨-١٣٩

وروى صفوان بن يحيى عن العيص بن القاسم قال : سألت ابا عبد الله عن رجل اشترى عبداً وله اولاد من امرأة حرة فأعتقه ؛ قال ؛ ولاء اولاده لمن اعتقه .

غيرها (١) .

وفي الصحيح ، عن الحسن بن سعيد قال : كتبت الى ابي جعفر الجواد عليه السلام : الرجل يموت ولاد ارث له الأمواله الذين اعتقوه هل يرثونه ولعن ميراثه ؟ فكتب لمولاه الاعلى (٢) (اى المعتق بالكسر) لا الاسفل (وهو المعتق بالفتح)

وروى صفوان بن يحيى في الحسن كالصحيح وهما في الصحيح (٣) عن العيص بن القاسم (الى قوله) لمن اعتقه وحمل على ان الحرة كانت معتقة وكان الولاء قبل حرية الوالد لمولى الوالدة ، فلما اعتق الوالد ابجر الولاء الى مولاه فيكون ولاء الاولاد لمولى الاب اذا لم يكن لهم وارث غيره .

ومثله ما رواه الشيخ في الصحيح ، عن ابن سنان ، عن ابي عبد الله عليه السلام في العبد يكون تحت الحرة قال ؛ ولده احرار ، فان عتق المملوك لعق ببايه ، (بانه - خ) (٤)

لما رواه الشيخ في الموثق كالصحيح ، عن ابان ، عن رجل عن ابي عبد الله عليه السلام قال ؛ قال على عليه السلام يجر الاب الولاء اذا اعتق .

وفي الصحيح ، عن الحسين بن سعيد مرسل ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن حرة زوجها عبدألى ، فولدت منه اولاداً ثم صار العبد الى غيرى فأعتقه ، الى من ولاء ولده ؟ الى ولاء ولده اذا كانت امهم مولاتى ام الى الذى اعتق اباهم ؟ فكتب : ان كانت الام حرة جراً الاب الولاء وان كنت انت اعتقت فليس لابيهم جراً الولاء .

(١-٢) التهذيب باب المتق واحكامه خبر ١٢٢-١٥٦

(٣) الكافي باب ان الولاء لمن اعتق خبر ٣ من كتاب المواريث والتهذيب باب المتق واحكامه خبر ١٢٠ من كتاب المتق .

(٤) اورده والثلة التى بعده في التهذيب باب المتق واحكامه خبر ١٢٣-١٢٧

١٢٨-١٢٦

وروى عن بكر بن محمد انه قال دخلت على ابي عبد الله عليه السلام ومعى على بن عبد العزيز فقال لى من هذا ؟ قلت : مولانا ، فقال اعتقتموه او اياه ؟ قلت : بل

(فاما) مارواه فى الموثق كالصحيح ، عن ابان عمن ذكره عن على بن الحسين عليهما السلام قال : قيل له : اشترى فلان رجل بالمدينة مملوكا كان له اولاد فاعتقهم فقال : انى اكره ان اجر ولائهم (فمحمول) على كراهة قصد الولاء فى العتق ، بل ينبى ان يكون العتق لوجه الله اذ يزوج المولى حتى يحصل له اولاد يرثونه ولا ربط له فى الجر وان وقع بلفظه .

وروى عن بكر بن محمد في الصحيح كالكلينى والشيخ (۱) قلت مولانا اي معتقنا بالفتح فقال اعتقتموه اي انت و ابوك و الظاهر ان المعتق كان ابوه اياه قلت بل اياه اي اعتق ابى اياه فقال ليس هذا مولاك هذا اخوك للایمان و ابن عمك للولاء والظاهر ان نهيه كان لاستخفافه به وهو مكروه وان استحق الارث بالولاء مع فقد الوارث (او) لان الولاء موروث به لاموروث .

ومثله مارواه الكلينى والشيخ فى الصحيح : عن بكر بن محمد عن جويرة (وفى يسن عن كبيرة) قالت مر ابو عبد الله عليه السلام وانا فى المسجد الحرام انتظر مولى لنا فقال : يا ام عثمان ما يقيمك ههنا ؟ فقلت : انتظر مولى لنا فقال اعتقتموه ؟ قلت : لا ؛ اعتقنا جدّه فقال : ليس هذا مولاكم ، هذا اخوكم .

وفى القوى كالصحيح ، عن الحسن بن مسلم قال : حدثتني عمّتى انى جالسة بفناء الكعبة اذا قبل ابو عبد الله عليه السلام فلما رآنى قال : الى قسّم على ثم قال : ما يجلسك

(۱) اورده والثلاثة التى بعده فى الكافى باب (بلا عنوان) بعد باب الولاء لمن اعتق خبير

اباه فقال ليس هذا مولاك هذا اخوك وابن عمك ، واما المولى ، الذى جرت عليه النعمة ، فاذا جرت على أبيه فهو اخوك وابن عمك ، قال : وسأله رجل وانا حاضر فقال يكون لى الفلام ويشرب ويدخل فى هذه الأمور المكروهة فأريد عتقه فأعتقه أحب اليك ؟ أم أبيعته وانصّدق بشمعه ؟ فقال إن العتق فى بعض الزمان افضل ، وفى بعض الزمان ، الصدقة افضل ، العتق افضل اذا كان الناس

ههنا ؟ فقلت : انظر مولى لنا قالت : فقال لى اعتقتموه ؟ فقلت : لا ، ولكننا اعتقنا اباه فقال : ليس ذلك بمولاكم هذا اخوكم وابن عمكم - اما المولى الذى جرت عليه النعمة فاذا جرت على أبيه وجده فهو ابن عمك واخوك .

وروى الكليني فى الصحيح ، عن عبد الله بن جندب يرفعه الى ابي جعفر الاول عليه السلام قال : قال : اما المولى ، الجليب العتيق وابنه عربى وابن ابنه من انفسهم الجليب العبد الذى جيب به من بلاد الكفر للتجارة اى هذا العبد اذا اعتق فهو مولى وابنه من جملة العرب ومن جملة داخلهم ، وابن ابنه من نفس العرب ، فالاولى ان لا يسمّى المرتبة الثانية والثالثة بالمولى وان ورث للنهى عنه فى اخبار كثيرة وسيجىء غير ما ذكرناه ايضاً .

﴿ قال ﴾ اى بكر بن محمد فى الصحيح كالكلينى ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سأله رجل وانا حاضر (١) ﴿ المكروهة ﴾ اى المحرومة واطلاق الكراهة على الحرمة وعلى الاعم منها ومن الكراهة شايع ﴿ فقال ﴾ فصل صلوات الله عليه حكم افضلية العتق والصدقة مطلقاً ثم ذكر خصوص الواقعة بأنّ هنا الصدقة اولى

حسنة حالهم ، واذا كان الناس شديدة حالهم فالصدقة افضل ، وبيع هذا حبّ الى
اذا كان بهذه الحال ؛

وروى الحسن بن محبوب عن سماعة عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل يملك
ذارحمه هل يصلح له ان يبيعه او يستعبده ؟ قال لا يصلح له بيعه ولا يتخذ عبداً وهو
مولا واخوه في الدين ؛ وايهما مات ورثه صاحبه الا ان يكون له وارث اقرب
اليه منه . .

وروى حذيفة بن منصور عن ابي عبد الله عليه السلام قال : الممتق هو المولى والولد

لانّ عتقه اعانة له على الاثم ومثل هذه الاعانة مكروهة ولهذا قال عليه السلام (وبيع هذا
احبّ الى) لانه يمكن ان يتوب (لا يتوب - ظ) بعد العتق

﴿ وروى الحسن بن محبوب عن سماعة ﴾ في الموثق كالصحيح ، و يمكن
ان يقال بصحته لانه صحّ عن الحسن ، واجماع المصابة عليه كالشيخ (١) ﴿ في رجل
يملك ذارحمه ﴾ الظاهر ان المراد به مثل الاخ وابنه وابن الاخت والم والخال
ويكون محمولا على الكراهة ويمكن حمله على اعم من العرمة والكراهة ويكون
شاملاً للعمودين او بعم تغليباً ويكون شاملاً لذوات الارحام ، و الاول اظهر لقوله
عليه السلام ﴿ وهو مولا ﴾ اى وارثه ﴿ واخوه في الدين ﴾ فكيف يبيعه او يستعبده
﴿ وايهما مات ورثه صاحبه ﴾ في موت العبد ظاهر وفي موت الحر اذا لم يكن له وارث
حرّ فحينئذ يشتري ويورث ﴿ الا ان يكون له وارث اقرب اليه منه ﴾ فحينئذ
يشتري الاقرب ويورث وسيجيء .

﴿ وروى حذيفة بن منصور ﴾ الثقة في القوي كالشيخ (٢) ﴿ قال : الممتق ﴾
بالفتح ﴿ هو المولى ﴾ و الوارث او المسمى بالمولى ﴿ و الولد ﴾ اى ولده

ينتمي الى من يشاء .

وروى الحسن بن محبوب عن خالد بن جرير ، عن ابي الربيع قال سئل ابو عبد الله عليه السلام عن السائبة قال هو الرجل يعتق غلامه ثم يقول له اذهب حيث شئت وليس لي من ميراثك شيء ولا علي من جريرتك شيء ؛ وبشهادتي على ذلك شاهدين .

وروى عن شعيب ، عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن المملوك

﴿ ينتمي ﴾ اى ينسب ﴿ الى من شاء ﴾ اى لا يقال استحباباً انه مولى المالك فان المالك لم يعتقه بل الله مولاه وأعتقه لما كان ابوه حراً ولاينا في ذلك ان يرث المالك عنه بالولاء و هو كالاخبار المتقدمة ، ولم يذكر المصنف تأويلاً لهذه الاخبار ؛ وربما يترأى انه لا يعتقد ارث اولاد المنعم لكنه ذكر في باب الميراث بالولاء انه يورث .

﴿ و روى الحسن بن محبوب ﴾ في الصحيح عنه كالكليني و الشيخ (١) ﴿ عن خالد بن جرير ﴾ و كان صالحاً ﴿ عن ابي الربيع ﴾ الشامي خليفه او خالد بن اوفى له كتاب اعتمد عليه الاصحاب ﴿ عن السائبة ﴾ وهو المعتق الذي ليس عليه ولاء ولا وارث له ؛ من تسيب الدابة ، وهو ارسلها فذهب وتجرى كيف شاءت وهو المعتق في الكفارات والنذور والكتابة و امثالها ﴿ هو الرجل يعتق غلامه ثم يقول له ﴾ لفظاً ﴿ اذهب حيث شئت ﴾ وتوّل من شئت ﴿ وليس لي من ميراثك شيء ﴾ لان الولاء سبب الارث فاذا شرط فيه ينتفي ﴿ ولا علي من جريرتك ﴾ اى جنايتك خطأ ﴿ شيء ﴾ لان المولى ضامن لجناية المعتق وبسببه يرثه ﴿ وبشهادتي على ذلك شاهدين ﴾ ليعلم انه لا يضمن جنايته خطأ ، و ظاهره ان الولاء يسقط بالشرط كما هو المشهور .

﴿ و روى عن شعيب ﴾ الثقة ولم يذكر طريقه اليه و رواه الكليني و الشيخ في

(١) الكافي باب ولاء السائبة خبر ٦ من كتاب المواريث و التهذيب باب العتق

يُمَتَّق سَائِبَةً ، قَالَ : يَتَوَلَّى مِنْ شَاءَ وَعَلَى مَنْ يَتَوَلَّى جَرِيرَتُهُ وَلَهُ مِيرَاثُهُ ؛ قَالَ : قُلْتُ
فَإِنْ سَكَتَ حَتَّى يَمُوتَ وَلَمْ يَتَوَلَّ أَحَدًا ؟ قَالَ : يَجْعَلُ مَالَهُ فِي بَيْتِ مَالِ
الْمُسْلِمِينَ .

وَرَوَى ابْنُ مَجْبُوبٍ عَنْ عِمَارِ بْنِ أَبِي الْإِخْوَصِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ
السَّائِبَةِ قَالَ : أَنْظِرْ فِي الْقُرْآنِ فَمَا كَانَ فِيهِ تَحْرِيرَ رَقَبَةٍ فَذَلِكَ بِأَعْمَارِ السَّائِبَةِ الَّتِي
لِلْوَلاءِ لِأَحَدٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ عَلَيْهِ الْآلَاءُ عَزَّ وَجَلَّ ، فَمَا كَانَ وَلَاءُهُ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَهُوَ لِرَسُولِهِ
وَاللَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وَمَا كَانَ لِرَسُولِهِ وَاللَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَانْ وَلَاءُهُ لِلْإِمَامِ وَجَنَابَتِهِ عَلَى الْإِمَامِ وَمِيرَاثُهُ لَهُ .
وَرَوَى يَاسِينَ عَنْ حَرِيزٍ ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ : سَأَلْتُهُ

الصَّحِيحَ عَنْهُ (١) ﴿ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ ﴾ الثَّقَةِ ﴿ قَالَ يَجْعَلُ مَالَهُ فِي بَيْتِ مَالِ الْمُسْلِمِينَ ﴾
هُوَ بَيْتُ مَالِ الْإِمَامِ فَإِنْ مَالُهُ مَصْرُوفٌ فِي مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ وَلَا يَتَصَرَّفُ مِنْ مَالِهِ
شَيْئًا ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ وَرَدَ نَفِيقُهُ فَانْ مَذْهَبُ جَمِيعِ الْعَامَّةِ وَعِنْدَنَا ، الْإِمَامُ وَارِثٌ مِنْ
لِوَارِثِهِ لَهُ .

﴿ وَرَوَى ابْنُ مَجْبُوبٍ ﴾ فِي الصَّحِيحِ مِنْهُمَا (٢) ﴿ عَنْ عِمَارِ بْنِ أَبِي الْإِخْوَصِ ﴾
وَهُوَ مَجْهُولٌ وَلَا يُضَرُّ ﴿ فَقَالَ أَنْظِرْ فِي الْقُرْآنِ فَمَا كَانَ فِيهِ تَحْرِيرَ رَقَبَةٍ ﴾ أَيُّ مَا كَانَ
فِي الْكُفَرَاتِ وَالْيَمِينِ وَالظَّاهِرِ ﴿ الْآلَاءُ ﴾ مُنْقَطِعٌ أَيُّ وَلَكِنْ لِلَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِ الْوَلَاءُ .
﴿ وَرَوَى يَاسِينَ ﴾ الطَّرِيقُ إِلَيْهِ صَحِيحٌ كَالشَّيْخِ (٣) وَهُوَ مَجْهُولٌ ﴿ عَنْ
حَرِيزٍ ﴾ الثَّقَةِ ﴿ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ ﴾ وَفِي بَابِ (عَنْ حَرِيزٍ عَنْ حَدَّثِهِ عَنْ
سُلَيْمَانَ) فَرَادِجُهُ .

وَفِي بَابِ هَكَذَا ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ : سَأَلْتُهُ عَنْ مَمْلُوكٍ أَرَادَ أَنْ يَشْتَرِيَ

(١-٢) الكافي باب ولاء السائبة خبر ٢-٣ والتهذيب باب المتق واحكامه خبر ١٥٧
١٦٠ واورد الاول ايضا في التهذيب باب من الزيادات خبر ١٧ من كتاب الفرائض .
(٣) التهذيب باب المتق واحكامه خبر ٨١

عن مملوك اراد ان يشتري نفسه فدى انسانا هل للمدسوس أن يشتريه كله من مال العبد ولا يخبر السيد انه انما يشتريه من مال العبد ؟ قال . لا ينبغي و ان اراد ان يستحل

نفسه فدى انساناً هل للمدسوس ان يشتريه كله من مال العبد ؟ قال : ان اراد ان يشتريه كله من مال العبد فلا ينبغي وان اراد ان يستحل ذلك فيما بينه وبين الله عز وجل حتى يكون ولائه له فليزده من قبله من ماله في الثمن شيئاً ان شاء درهماً وان شاء ما شاء بعد ان يكون زيادة من ماله في ثمن العبد يستحل به الولاء فيكون ولأه العبد له واخبرنا ذلك عن بريد اي وصل ذلك الحديث الينا من طريق بريد العجلي ايضاً و لم يذكر الشيخ طريقه الى بريد في الفهرست ولا في غيره

وفي نسخ الفقيه اختلاف من قوله : (هل للمدسوس ان يشتريه كله من مال العبد) بزيادة (و لا يخبر السيد انه انما يشتريه من مال العبد قال لا ينبغي وان اراد الخ) و في بعضها (انما يشتريه من مال عبده قال : ان اراد ان يشتريه كله من مال العبد فلا ينبغي وان اراد الخ) وفي بعضها بزيادة (نعم) بعد (قال) وهو غلط وما في باب احسن و ان كان المطلوب ظاهراً ،

والدس الاخفاء ، و يدل على تملك العبد و يحمل على فاضل الضريبة كما تقدم اوارش العناية كما سيجيء في خبر اسحاق بن عمار او غيره جماً و يدل على حصول الولاء بزيادة درهم اذا اعتقه الله .

و روى الشيخ في القوي عن داود الصرمي قال الطيب (اي الهادي عليه السلام) يادود ان الناس كلهم موال لنا فيحل لنا ان نشترى ونعتق فقلت له : جعلت فداك ان فلاناً قال لفلان له قد اعتقه بعني نفسك حتى اشريك قال : يجوز ، و لكن انما يشتري ولأه (١) (كلهم موال لنا) اي العبيد التي تجاء من اهل الحرب سواء

ذلك فيما بينه وبين الله عز وجل حتى يكون ولائله فليزد هو ما يشاء بعد ان يكون زيادة من ماله في ثمن العبد يستحل به الولاء فيكون ولاد العبد له .

وروى الحسن بن محبوب ، عن ابي ايوب عن بريد المجلى قال : سألت ابا جعفر عليه السلام عن رجل كان عليه عتق رقبة فمات من قبل ان يعتق رقبة ، فانطلق ابنه فابتاع رجلاً من كسبه فأعتقه عن ابيه ، و ان المعتق اصاب بعد ذلك مالا ثم مات وتركه لمن يكون ميراثه ؟ قال : فقال : ان كانت الرقبة التي كانت على ابيه في

كان بالغلبة او السرقة او غيرهما فيحل لنا ولشيعتنا برخصتنا الشراء منهم ويكون استنفاذاً لحقهم بخلاف العتق الذي يقع من اهل الخلاف فانه لا يصح كما لا يصح شرائهم ، واما جواز بيع نفسه فهو كناية عن تضمين الجريمة كما اشار عليه السلام اليه .

وروى الكليني والشيخ في الصحيح ، عن محمد بن مسلم ، عن ابي جعفر عليه السلام في المملوك يعطى الرجل مالا ليشتريه فيعتقه قال : لا يصلح له ذلك (١) .

فيمكن ان يكون عدم الصلاح في العتق لانه ليس ماله حتى يعتقه ويرث به (او) على ان المال ليس له بأن كان من غير المورثين ، والاشهر الممل بهذا الخبر باعتبار ان العبد لا يملك شيئاً .

و روى الحسن بن محبوب عن ابي ايوب عليه السلام ابراهيم بن عثمان ادعسى عليه السلام عن بريد المجلى عليه السلام في الصحيح كالمجلنى والشيخ (٢) بل هو الاصل المعتمد في هذا الباب عليه السلام قال سألت ابا جعفر عليه السلام عليه السلام عن رجل كان عليه عتق رقبة عليه السلام وجوباً للنذر وشبهه او كفارة عليه السلام فمات من قبل ان يعتق رقبة عليه السلام كانت واجبة عليه عليه السلام فانطلق ابنه فابتاع رجلاً من كسبه عليه السلام وفي في ريب من كسبه اى من ماله عليه السلام فأعتقه عن ابيه عليه السلام مجمل فصله عليه السلام ، فقال ان كانت الرقبة التي كانت على ابيه في نذر عليه السلام

(١) الكافي باب نوادر خبر ٢ من كتاب العتق

(٢) الكافي باب ولاء المائبة خبر ٧ من كتاب المواريث والتهذيب باب العتق واحكامه

نذرا وشكرا وكانت واجبة عليه ، فإن المعتق سائبة لاسبيل لاحد عليه ، قال ؛ فان كان توالى قبل ان يموت الى احد من المسلمين فضمن جنايته وجريرته كان مولاه ووارثه ان لم يكن له قريب (من المسلمين - خ) يرثه وان لم يكن توالى الى أحد حتى مات فان ميراثه للامام امام المسلمين ان لم يكن له قريب يرثه

وفى في ويب بدله (فىظهار) وهو اظهر ﴿ وشكر ﴾ اى نذر او عهدا ويمين جعل لله عليه ان عافاه من بلية فعليه عتق رقبة شكراً او وفق لطاعة او ترك معصية فكذلك ﴿ او كانت واجبة عليه ﴾ باى وجه كان تميم بعد التخصيص سواء كان فى النذر وشبهه زجراً او فى الكفارات غير الظهار وفيهما (او واجبة عليه) ﴿ فان المعتق يكون سائبة ﴾ وفيهما فان المعتق سائبة ﴿ لاسبيل لاحد عليه ﴾ من الولا .

﴿ فان كان توالى ﴾ وفى يب قال وان كان توالى ﴿ قبل ان يموت ﴾ يتضمن الجريمة ﴿ الى احد من المسلمين ﴾ فيه اشعار باشتراط الاسلام فى مولى تضمن الجريمة ﴿ فضمن جنايته وجريرته ﴾ وفيهما (وحدثه) اى قال : ان وقع منك خطأ فى القتل او فى الطرف او المنافع فانا ضامن ، فيمكن ان يكون الحدث او الجريمة تفسيراً للجناية وان يكون الجناية . القتل ، والحدث غيره ﴿ كان مولاه ووارثه ﴾ تفسيري على الظاهر وتقدم ﴿ ان لم يكن له قريب ﴾ يرثه من المسلمين ، فان الكافر لا يرث من المسلم ، ومع عدم الضامن ﴿ فان ميراثه للامام امام المسلمين ﴾ وفيهما (فان ميراثه لامام المسلمين) اى جميعهم وهو المعصوم عليه السلام .

فظهر ان الولا بالقرابة مقدم على ولاء العتق ، وهو على ولاء تضمن الجريمة وهو على ولاء الامامة ، والامام وارث من لا وارث له حتى ضامن الجريمة .

كما رواه الكليني والشيخ فى الصحيح ، عن هشام بن سالم عن ابي عبد الله عليه السلام قال : اذا والى الرجل الرجل فله ميراثه وعليه معقلته (١) اى ديتة ،

(١) الكافى باب ولاء السائبة خبر ٣ من كتاب المواريث والتهذيب باب من الزيارات

خبر ٢٠ من كتاب الفرائض

من المسلمين .

وفى الصحيح عن عبد الله بن سنان ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : من اعتق رجلاً سائبة ليس عليه من جريرته شيء وليس له من ميراثه شيء وليشهد على ذلك (١) وفى باب زيادة (وقال : من تولى رجلاً ورضى بذلك فجريرته عليه وميراثه له) .

وروى الشيخ فى الصحيح ، عن ابن سنان قال : قال ابو عبد الله عليه السلام قضى امير المؤمنين عليه السلام فيمن كائب عبداً أن يشترط ولائه اذا كاتبه وقال : اذا اعتق المملوك سائبة انه لا ولاء عليه لاحد ان كره ذلك ولا يرثه الا من احب ان يرثه فان احب ان يرثه ولى نعمته او غيره فليشهد رجلين بضمان ما يتوبه لكل جريرة جرّها او حدث فان لم يفعل السيد ذلك ولا يتوالى الى احد فان ميراثه يرد الى امام المسلمين (٢) .

وفى الصحيح ، عن ابي عبيدة قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل اسلم فتوالى الى رجل من المسلمين قال : ان ضمن عقله وجنابته ورثته وكان مولاه (٣) .

وفى الصحيح : عن عبد الله بن سنان ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال قضى امير المؤمنين عليه السلام فى من اعتق عبداً سائبة انه لا ولاء لمواليه عليه . فان شاء توالى الى رجل من المسلمين فليشهد انه يضمن جريرته وكل حدث يلزمه فاذا فعل ذلك فهو برّته وان لم يفعل ذلك كان ميراثه يرد الى امام المسلمين (٤) .

(١) الكافى باب ولاء السائبة خبر ٥ من كتاب المواريث و التهذيب باب العتق

واحكامه خبر ١٥٨

(٢) التهذيب باب العتق واحكامه خبر ١٦٣

(٣-٤) التهذيب باب من الزيادات خبر ٢٠ - ١٢ من كتاب الفرائض

وروى الكليني في الصحيح والشيخ في الموثق عن سليمان بن خالد ، عن
ابى عبدالله عليه السلام قال : سأله عن مملوك أعتق سائبة قال : يتولى من شاء وعلى من
تولاه جري رته ؛ وله ميراثه قلت : فان سكنت حتى يموت قال : يجعل في بيت مال
المسلمين (١) .

وروى الشيخ في الموثق عن علاء (عن محمد) عن احدهما عليهما سلام
قال : سأله عن السائبة والذى كان من اهل الذمة اذا والى احداً من المسلمين
على ان يعقل عنه فيكون له ميراثه أيجوز ذلك ؟ قال : نعم (٢)
(واما) ماورد انه يجعل ماله في بيت مال المسلمين (فقد تقدم) تأويله وحمله
على التقية اظهر- لما رواه الشيخ في الصحيح ، عن عبدالله بن سنان عن ابى عبدالله
عليه السلام قال اختلف على عليه السلام وعثمان في الرجل يموت وليس له عصة يرثونه وله
ذوق رابة لا يرثونه فقال على عليه السلام ميراثهم لهم ، يقول الله واولوا الارحام بعضهم اولى
ببعض في كتاب الله وكان عثمان يقول : يجعل في بيت مال المسلمين (٣) .

وكذا ماورد الكليني في الحسن كالصحيح ، عن ابن ابى عمير عن خلاد
السدي ؛ عن ابى عبد الله (ع) قال كان على عليه السلام يقول في الرجل يموت ويترك
مالا وليس له احد : أعط المال (او الميراث) همشاريجه (او همشهريجه) (٤) وهو
معرب (همشري) اى اهل بلده .

وروى الشيخ في الصحيح ؛ عن ابن ابى عمير عن خلاد عن السري (وفي
الفهرست خلاد السدي له كتاب) يرفعه الي امير المؤمنين عليه السلام في الرجل

(١) الكافي باب ولاء السائبة خبر ٨ من كتاب المواريث والتهذيب باب من الزيادات

خبر ١٦ من كتاب الفرائض

(٢) ٢-٣ التهذيب باب من الزيادات خبر ٢٢-٢٣ من كتاب الفرائض

(٣) الكافي باب من مات وليس له وارث خبر ٦ من كتاب المواريث

يموت ويترك مالاً ليس له وارث قال فقال امير المؤمنين عليه السلام : أعط
همشاريجه (١) .

وهما في الصحيح ، عن داود عن ذكره ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال مات رجل
على عهد امير المؤمنين عليه السلام لم يكن له وارث فدفع امير المؤمنين عليه السلام ميراثه
الى همشاريجه (او همشاريجه) (٢) فمحمول على انه عليه السلام اعطاه ماله عليه السلام اليهم
تبرعاً لا لاختيار السالفة .

ولما رواه الكليني (ره) والشيخ في الصحيح ؛ عن محمد بن مسلم ، عن ابي جعفر
عليه السلام قال من مات وليس له وارث من قرابته ولا مولى عتاقة ضمن جريته (٣) وفي
بعض نسخ يب ولا ضمن جريته فماله من الانفال وروى الكليني في الصحيح عن
محمد الحلبي والشيخ في الموثق كالصحيح عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام في قول
الله تبارك وتعالى يستلونك عن الانفال ، قال من مات وليس له مولى فماله من
الانفال (٤) .

وروى الكليني في الحسن كالصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قال من مات وترك
ديناراً فلعينا دينه والينا عياله ، ومن مات وترك مالا فلورثته ، ومن مات وليس له مولى
فماله من الانفال (٥) .

(١-٢) الكافي باب من مات وليس له وارث خبر ٥-٦ من كتاب المواريث والتهذيب
باب ميراث من لا وارث له الخ خبر ٣-٥ من كتاب الفرائض .
(٣) الكافي باب من مات وليس له وارث خبر ٢ والتهذيب باب ميراث من لا وارث
له الخ خبر ٣ ولكن لفظ الحديث هكذا - من مات وليس له وارث من (قبل-يب) قرابته
ولا مولى عتاقه قد ضمن جريته ، فماله من الانفال
(٤-٥) الكافي باب من مات وليس له وارث خبر ٢-٣ والتهذيب باب ميراث من لا وارث
له خبر ٣ - ١ من كتاب الفرائض

وفي الحسن كالصحيح ، عن حماد بن عيسى ، عن بعض اصحابنا عن ابي الحسن الاول عليه السلام قال الامام وارث من لا وارث له (١) .

وروى الشيخ في الموثق كالصحيح ، عن ابان بن تغلب قال : قال ابو عبدالله عليه السلام من مات لامولى له ولا ورثة فهو من اهل هذه الآية يستلوك عن الانتقال قل الا نفال الله والرسول .. والانتقال العطايا الزائدة على الخمس مثل ميراث من لا وارث له ورؤس الجبال وبطون الاودية (٢) وغيرها مما تقدم وسيجيء انشاء الله في الميراث .

(فاما) مارواه الشيخ في الصحيح ؛ عن ابن ابي عمير عن بعض اصحابنا ، عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال السائبة وغير السائبة سواء في العتق (٣) (فمحمول) على انهما متساويان في ثواب العتق وفي مجرّد الثواب وان بعضه افضل من بعض .

(واما) مارواه الشيخ في الصحيح عن ابي بصير ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال السائبة ليس لاحد عليها سبيل فان والى احداً فميراثه له وجريته عليه وان لم يوال احداً فهو اقرب الناس لمولاه الذي اعتقه (فيحمل) على الامام فانه عليه السلام صار سبباً لعتق مواليه من النار (٤) .

ودرجه الالغاز، التفية كما رواه الكليني والشيخ في القوى كالصحيح ، عن عبدالله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال ؛ قلت له مكاتب اشترى نفسه وخلف

(١) الكافي باب من مات وليس له وارث خبر ٣ من كتاب المواريث

(٢) التهذيب باب ميراث من لا وارث له خبر ٢

(٣) التهذيب باب العتق واحكامه خبر ١٦٢ من كتاب العتق

(٤) التهذيب باب من الزيادات خبر ١٥ من كتاب الفرائض

قال : و ان كانت الرقبة التى على ابيه تطوعاً وقد كان ابوه امره ان يعتق

مالا قيمته مائة الف ولا وارث له قال : يرتفع من يلى جريرته قال : قلت من الضامن لجرير ٢٤٥
قال : الضامن لجرائر المسلمين (١) .

وروى الشيخ فى القوى كالصحيح ، عن محمد بن القاسم بن فضيل (بن يسار - بب)
عن ابي الحسن عليه السلام فى رجل صار فى يده مال لرجل ميت لا يعرف له وارثا كيف
يصنع بالمال ؟ قال : ما أعرفك لمن هو يعنى نفسه (٢) - اى انت عارف انه لإمام
المسلمين .

قال : وان كانت الرقبة التى عليه السلام وليس فيهما (التى) عليه السلام على ابيه
(الى قوله) لجميع ولد الميت عليه السلام وفى الكافى و التهذيب بزيادة (من
الرجال) و الظاهر انه سقط من النسخ و يستبعد ان يكون السقط من المصنف
باعتبار انه لا يعتقد ، بل اعتقاده كما سيجى . ان الولاة كالنسب فى جميع الاحكام
وانه كما يرث الذكور يرث الإناث والميراث من الطرفين فان العبد ايضا يرث
المولى وتقدم ان الوارث هو المولى الأعلى فحينئذ لما كان اعتقه من مال ابيه
فكأنه اعتقه ابوه ويكون هو كاحدهم ولا يرث منهم الا الرجل لان الميراث
بازاء العقل الذى هو الدية ولا يعطى الدية الا الرجال كما سيجى .

ولما روى الشيخ فى الصحيح ، عن ابي ولادحفص بن سالم الحناتى قال : سألت
ابا عبد الله عليه السلام عن رجل اعتق جارية صغيرة لم تدرك وكانت امه قبل ان تموت
سأله ان يعتق عنها رقبة من مالها فاشتراها فاعتقها بعد ما ماتت امه لمن يكون
ولاء المعتق ؟ قال : فقال : يكون ولائها لاقرباء امه من قبل ابيها ويكون نفقتها
عليهم حتى تدرك وتستغنى قال : ولا يكون للذى اعتقها عن امه من ولائها

(١) الكافى باب ميراث المكاتبين خبر ٨ من كتاب المواريث والتهذيب باب ميراث
المكاتب خبر ١١ من كتاب الفرائض
(٢) التهذيب باب ميراث المفقود خبر ٩ من كتاب الفرائض

عنه نسمة ، فإنّ ولاء الممتق هو ميراث لجميع ولد الميت قال : ويكون الذى اشتراه فأعتقه بامرأته كواحد من الورثة اذا لم يكن للممتق قرابة من المسلمين

شياء (١) .

وفى الصحيح عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال قضى (اى على) (ع) فى رجل حرّ رجلًا فاشترط ولائه فتوفى الذى اعتق وليس له ولد إلا النساء ثم توفى المولى وترك مالاً وله عصبته فاحتق (١) (اى اختصم فى ميراثه بنات مولاه والعصبة) فقضى بميراثه للعصبة الذى يعقلون عنه اذا أحدث حدثاً يكون فيه عقل (اى دية) .

وفى الصحيح ، عن يعقوب بن شعيب قال سألت ابا عبد الله (ع) عن امرأة اعتقت مملوكاً ثم ماتت قال : يرجع الولاء الى بنى ابيها .

وفى الصحيح ؛ عن محمد بن قيس عن ابي جعفر (ع) قال : قضى امير المؤمنين (ع) على امرأة اعتقت رجلاً واشترطت ولائه ولها ابن فألحق ولائه بعصبته الذين يعقلون عنه دون ولدها .

وفى القوى ، عن محمد بن عمر بن (يزيد) انه كتب الى ابي جعفر (محمد على التقي صلوات الله عليهما) يسأله عن رجل مات وكان مولى لرجل وقد مات مولاه قبله وللمولى ابن و بنات فسألته عن ميراث المولى فقال هو للرجال دون النساء (٣) .

(١) اوردته والثلاثة التى بعده فى التهذيب باب المتق واحكامه خبر ١٥٢ - ١٥٣ -

١٥١ - ١٥٢

(٢) احتق القوم : قال كل منهم : الحق بيدي ومنه الحديث (فجاء رجلان يحتقان فى

ولد) اى يختصمان ويطلب كل منهما حقه (اقرب الموارد)

(٣) التهذيب باب من الزيادات خبر ٢٨ من كتاب الفرائض .

احراز يرثونه .

قال : و ان كان ابنه الذى اشترى الرقية فأعتقها عن ابيه من ماله بعد موت ابيه تطوعاً منه من غير أن يكون ابوه امرء بذلك فان ولائه و ميراثه للذى اشتراه من ماله فأعتقه عن ابيه اذا لم يكن للمعتق وارث من قرابته .

باب امهات الاولاد

روى الحسن بن محبوب . عن على بن رثاب ، عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال

﴿ وان كان ابنه ﴾ اشتراه من ماله واعتقه عن ابيه فولأؤه له دون غيره من ورثة ابيه لان الولاء للمعتق ، وهو المعتق .

باب امهات الاولاد

﴿ روى الحسن بن محبوب عن على بن رثاب ﴾ فى الصحيح وهما فى الحسن كالصحيح (١) ﴿ عن زرارة (الى قوله) تباع ﴾ اى لا تخرج بمجرد عن الملكية ولهذا تباع لومات ولدها وفى ثمن رقبتها وغير ذلك من المستثنيات ﴿ وتورث ﴾ مع موت الولد ومع حياته ايضاً يرثها الولد وتعتق عليه ﴿ وتوهب ﴾ كما تباع ﴿ وخذها حد الامة ﴾ فى الزنا والقذف وغيرهما ما لم تعتق بموت المولى من نصيب ولدها وهو رد على العامة فانهم توهبوا اليها ما ثبتت بالحرية فهى بمجرد الاستيلاء يكون حكمها حكم المروثة ويشتمون به بجهلهم على باب مدينة علم رسول الله ﷺ مع اعترافهم بانه عليه السلام اعلم الصحابة او اقضاهم ورووا بذلك الاخبار الشائعة من سيد المرسلين ﷺ .

سألته عن أم الولد ، قال : أمة تباع وتورث وتوهب ، وحدها حدّ الأمة .
وروى الحسن بن محبوب ، عن وهب بن عبدربه عن أبي عبد الله (عليه السلام) في رجل
زوّج أم ولد له عبداً له ثم مات السيد قال : لا خيار لها على العبد هي مملوكة للورثة .
وفي رواية محمد بن علي بن محبوب ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن البرزطي ، عن

روى الكليني في الصحيح ، عن صفوان عن أبي مخرمة السراج قال قال أبو
عبد الله (ع) لاسماعيل حقيبة (١) والحريث النضري أطلباً لي جارية من هذا الذي
تسمونه كدبانوجة تكون مع أم فردة فدلّونا على جارية لرجل من السّراجين
قد ولدت له ابنة ومات ولدها فاخبروه بنخبرها فامرهما فاشتروها وكان اسمها رسالة
فغير اسمها وسمّاها سلمى وزوّجها سالماً مولاه وهي أم حسين بن سالم (٢)

﴿وروى الحسن بن محبوب﴾ في الصحيح ﴿عن وهب بن عبدربه﴾ (الي قوله)
للورثة ﴿سيجي﴾ ان عتق الأمة سبب لخيارها في فسخ النكاح وعدم الخيار هنا (أما)
لموت ولدها (او) لعدم شرط العتق من وجود مال تكون الأمة حصة الولد حتى
تنتقل على الولد لأن تملك الممويدين سبب للانعتاق كما تقدم في الاخبار الشائعة
ويؤيده التعليل بكونها مملوكة لهم .

﴿وفي رواية محمد بن علي بن محبوب﴾ في الصحيح ﴿أيصلح للرجل ان
يتزوّجها﴾ ظاهر السؤال جواز التزويج وظاهر الجواب كراهة التزويج بدون
اذن ولدها لانه كمولاها باعتبار انها عتقت من مال ولدها والذي ذكره (عليه السلام) من
فعل امير المؤمنين عليه السلام وعدم الجواب بـ (لا) او (لا يصلح) دليل
الكراهة .

(١) عن خلاصة الرجال للعلامة - اسماعيل بن عبد الرحمن حقيبة بالهمله المفتوحة
والقاف والياء المشاف من تحت والمفردة - وقيل جفينة بالجيم والفاء - وفي الحاوي ذكره في
الضفاف .

عبد الله بن سنان قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يموت وله أم ولد وله منها ولد أصليح للرجل ان يتزوجها ، فقال : اخبرت ان عليا عليه السلام أوصى في أمهات الاولاد اللاتي كان يطوف عليهن ، مَنْ كان منهن لها ولد فهي من نصيب ولدها ، ومن أم يكن لها ولد فهي حرة ، وإنما جعل من كان منهن لها ولد من نصيب ولدها لكيلا تنكح إلا بأذن أهلها .

وروى الكليني والشيخ في الصحيح ، عن عبد الرحمن بن الحجاج ، عن أبي الحسن موسى بن جعفر (ع) الى ان قال عليه السلام في وصية أمير المؤمنين عليه السلام اما بعد ، فان ولأئدي اللاتي اطوف عليهن ، السبعة عشر منهن أمهات اولاد (أحياء) يب معهن اولادهن ومنهن حبالي ؛ ومنهن من لا ولد له ففضائي فيهن إن حدث بي حدث انه من كان منهن ليس لها ولد وليست بحبلى فهي عتيق لوجه الله عز وجل ليس لاحد عليهن سبيل ومن كان منهن لها ولد او حبلى فتمسك على ولدها وهي من حظها فإن مات ولد ها وهي حية فهي عتيق ليس لاحد عليها سبيل (١) .

و يفهم منه انها تمتع بموته عليه السلام : لكن تحفظ لئلا يضيع الولد مع انه يمكن القول بالحرمة في أمهات اولادهم عليه السلام فانهم لسن كائثر الناس ، والظاهر من المصنف القول برفية أم الولد و انها لا تمتع إلا بمباشرة الولد العتق ولهذا ذكر في هذا الباب أمثال هذا الخبر ، لكن الظاهر من الاخبار الكثيرة خلافه كما سيجي .

(١) الكافي باب صدقات النبي (ص) وفاطمة والائمة (ع) ووصاياهم خبر ٧ من كتاب الوصية والتهذيب باب الوقوف والصدقات خبر ٥٥ من كتاب الوقوف - والحديث طويل له صدر و ذيل فلاحظ .

وروى سليمان بن داود المنقري؛ عن عبد العزيز بن محمد قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام - أسمعته يقول - : لا تُجبر الحرة على رضاع الولد ، وتُجبر أم الولد .
وروى ابن مسكان ، عن سليمان بن خالد ، عن بعضهم عليهم السلام قال : كان على عليه السلام إذا مات الرجل وله امرأة مملوكة اشتراها من ماله فأعتقها ثم ورنها .

وروى سليمان بن داود المنقري في القوي ويدل على عدم اجبار الحرة واجبار أم الولد لأنها أمة للمولى ويجب عليها اطاعة المولى ، وسيجيء ؛ والفرض من ذكره هنا ، الدلالة على كونها أمة وإن ثبتت بالحربة .
وروى ابن مسكان في الصحيح عن سليمان بن خالد (الى قوله) مملوكة في ورواه الشيخ في الصحيح مثله (١) - وروى الكليني والشيخ في الصحيح عن هشام بن سالم عن سليمان بن خالد عن أبي عبد الله عليه السلام قال : كان أمير المؤمنين عليه السلام يقول في الرجل الحر يموت وله أم مملوكة قال تشتري من مال ابنها ثم تعتق ثم يورنها (٢) .
وفي الصحيح ، عن عبد الله بن سنان قال : سمعت أبا عبد الله (ع) يقول في رجل توفي وترك مالا وله أم مملوكة قال يشتري أمه و تعتق ثم يدفع اليها بقية المال (٣) .

وفي الصحيح : عن ابن مسكان عن سليمان بن خالد ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : كان أمير المؤمنين عليه السلام يقول في الرجل الحر يموت وله أم مملوكة قال : تشتري من مال ابنها ثم تعتق ثم يورنها (٤) فيمكن ان يكون التصحيح من

(١) التهذيب باب الحر اذا مات وترك وارثاً مملوكاً خبر ٤ من كتاب الفرائض
(٢-٣-٤) الكافي باب ميراث المالك خبر ١-٢-٥ من كتاب المواريث واورد الثاني
في التهذيب باب الحر اذا مات وترك وارثاً مملوكاً خبر ١ وزاد في آخره قوله (ع) اذا لم يكن له قرابة لهم نهم في كتاب الله

وروى عمر بن يزيد عن ابي ابراهيم عليه السلام : قلت له : اسألك ، قال : سل ، قلت : لم باع امير المؤمنين عليه السلام امهات الاولاد ؟ فقال : في فكاك رقابهن ، قلت : وكيف ذاك ؟ قال : ايما رجل اشترى جارية فأولدها ثم لم يؤد ثمنها ولم يدع من المال ما يؤدى عنه اخذ ولدها منها وبيعت وادى ثمنها ؛ قلت : فتباع فيما سوى ذلك من الدين ؟ قال : لا

وروى عاصم ، عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال : قال امير المؤمنين

النساج لكن سيجي وهذا الخبر من المصنف في كتاب الميراث كما هو ههنا ، ويبعد ان يكون التصحيف في كليهما ؛ فالظاهر ان سليمان بن خالد سمع (مرة) منه عليه السلام امرأة (ومرة) الام وموافقة الشيخ له مؤيد ايضاً وسيجيء احكامه في كتاب الميراث .

﴿ وروى عمر بن يزيد ﴾ في الصحيح ﴿ عن ابي ابراهيم ﴾ كالشيخ والكليني (١) لكن في في قال : قلت لابي عبدالله (ع) او قال لابي ابراهيم (ع) ﴿ اخذ ولدها منها وبيعت وادى ثمنها ﴾ كما في (في ويب) وفي بعض النسخ (اخذ ولدها ثمنها وبيعت) والظاهر تصحيف (عنها) بـ (ثمنها) لقرب المشابهة ، والمراد انه يجوز بيع ام الولد في ثمن رقبته فقط لافي غيرها ، وهو عام فكلما دل الدليل على جواز بيعها فيه خص العام به والافعالام على عمومها ، واستثنى بعض الاصحاب منه قريباً من عشرين صورة اكثرها بالاستتباط .

﴿ وروى عاصم ﴾ في الحسن كالصحيح كالكليني والشيخ في الصحيح (٢) ﴿ عن محمد بن قيس ﴾ باختلاف كثير غير مغير للمعنى ﴿ فقد سبق فيها كتاب الله ﴾

(١) الكافي باب امهات الاولاد خبر ٥ من كتاب العتق والتهذيب باب العتق واحكامه

(٢) الكافي باب امهات الاولاد خبر ٣ والتهذيب باب العتق واحكامه خبر ٩١

﴿١﴾ ايما رجل ترك سرية لها ولد ادفى بطنها ولد اولاد لها ، فان كان اعتقها ربها عتقت ، وان لم يعتقها حتى توفي فقد سبق فيها كتاب الله عز وجل وكتاب الله احق ، قال : وان كان لها ولد وترك مالا تجعل في نصيب ولدها ويمسكها اولياء ولدها حتى يكبر الولد فيكون هو الذي يعتقها ان شاء ويكونون هم يرثون ولدها مادامت أمة ، فان اعتقها ولدها عتقت ، وان توفي عنها ولدها ولم يعتقها فان شائوا ارقوا وان شائوا أعتقوا .

عز وجل ﴿٢﴾ اي في الميراث فتورث ام الولد ﴿٣﴾ و كتاب الله احق ﴿٤﴾ بالتقديم في الاتباع ؛ وبديل ظاهراً على عدم نسخ الكتاب وتخصيصه بالسنة سيما بخبر الواحد ، لكن الظاهر انه رد على العامة القائلين بالعتق بمجرد الاستيلاء ﴿٥﴾ تجعل في نصيب ولدها ﴿٦﴾ والظاهر الانعتاق به لان عتق القرابة قهرى ﴿٧﴾ ويمسكها اولياء ﴿٨﴾ اي ودثة ﴿٩﴾ ولدها حتى يكبر الولد ﴿١٠﴾ حمله الاصحاب على انه اذا لم يؤد ثمن رقبته فحينئذ يجوز بيعها فيه ، لكن يستحب للفرء ان يصبروا حتى يكبر الولد ويعطى ثمنها استحباباً كما رواه الشيخ في الموثق عن ابي بصير قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل اشترى جارية فولدت منه ولداً فمات قال : ان شاء ان يبيعها باعها وان مات مولاه وعليه دين قومت على ابنها فان كان ابنها صغيراً انتظر به حتى يكبر ثم يجبر على قيمتها فان مات ابنها قبل امه يبعث في ميراث الورثة ان شاء الورثة (١) (اي في ثمن رقبته)، وبعض الاصحاب بالوجوب وفي في الى قوله (جعلت في نصيب ولدها (٢) وليس فيه هذه الزيادة - وفي رب موجودة بغير لفظة الفقيه.

(١) التهذيب باب العتق واحكامه خبر ٩٤

(٢) يبنى نقل خبر محمد بن قيس الذي اوردته المائتين (ره) في الكافي الى قوله جعلت

النخ ونقله في التهذيب بغير لفظ الفقيه فلا حظ ولا تنقل .

وقضى امير المؤمنين عليه السلام في رجل ترك جارية وقد ولدت منه ابنة وهي صغيرة غير انها تبين الكلام فأعتقت أمها فتخاصم فيها موالى اب الجارية فأجاز عتقها لأمها .

وقضى امير المؤمنين صلوات الله عليه * بهذا السند الآنف ، وفى فى ريب وهو ايضاً مخالف للمشهور لو قلنا بعدم انعقادها باعتبار عدم اعتبار عتق الصبي ، لكن ورد فيه اخبار كثيرة ستجىء وهو ايضاً يشعر بالانعقاد ولو لم ينعق بالموت لما انعق بعتق الولد الصغير الغير المميز كما يظهر من قوله غير انها تبين الكلام اي نظهره وتقدر على التكلم به ، ولهذه الامور لم يعمل الاصحاب به .

ومثله ما رواه الشيخ فى القوى ، عن ابي بصير ، عن ابي عبد الله عليه السلام فى رجل اشترى جارية يطأها فولدت له فمات قال : ان شاءوا ان يبيعوها باعوها فى الدين الذى يكون على مولاهما من نعمتها وان كان لها ولد قومت على ولدها من نصيبه وان كان ولدها صغيراً ينتظر به حتى يكبر ثم يجبر على قيمتها فان مات ولدها بيعت فى الميراث ان شاء الورثة (١) ويحمل ذلك على ثمن الرقبة .

كما يحمل ما رواه الشيخان (٢) فى الصحيح ، عن هشام بن سالم عن ابي عبد الله عليه السلام قال سئل وانا حاضر عن رجل باع من رجل جارية بكرأ (بكذا نخ كا) الى سنة فلما قبضها المشتري اعتقها من الغد وتزوجها وجعل مهرها عتقها ثم مات بعد ذلك بشهر فقال ابو عبد الله عليه السلام ان كان الذى اشتراها الى سنة مال او عقدة تحيط بقضاء ما عليه من الدين فى رقبته ، فان عتقه ونكاحه جائز ان قال وان لم يكن للذى اشتراها فاعتقها وتزوجها مال ولا عقدة يوم مات تحيط بقضاء ما عليه من الدين برقبته ، فان عتقه ونكاحه باطلان لانه اعتق ما لا يملك ، وأرى انها رتق

(١) التهذيب باب العتق واحكامه خبر ٩٢

(٢) بنى الشيخ الكليني والشيخ الطوسي رحمهما الله وكذا فى اغلب موارد هذا التعبير

وروى الحسين بن سعيد ، عن صفوان بن يحيى ، عن الوليد بن هشام قال :
قدمت من مصر وسمي رقيق فمررت بالعاشر فسألني فقلت : هم احرار كلهم فقدمت

لمولاه الاول ، قيل له : فان كانت علق (من الذي اعنتها وتزوجها) (١) ماحال
الذى فى بطنها ؟ فقال الذى فى بطنها مع امه كهيتها (٢) .

وروى الكليني والشيخ فى الحسن كالصحيح ، عن ابى بصير ، عن ابى
عبدالله عليه السلام مثل خبر ابى بصير الى قوله على ولدها من نصيبه (٣) .

وفى القوى كالصحيح ؛ عن يونس فى ام ولد ليس لها ولد ، مات ولدها ،
ومات عنها صاحبها ولم يعنتها هل يحل لاحد تزويجها ؟ قال : لا ؛ هى امة لا يحل
لاحد تزويجها الا بمقت من الورثة فان كان لها ولد وليس على الميت دين فهى
للولد ؛ واذا ملكها الولد فقد عنتت بملك ولدها لها وان كانت بين شر كساء فقد
عنتت من نصيب ولدها وتسمى فى بقية ثمنها (٤) . وهذا الخبر اصرح ما فى الباب
لكنه موقوف على يونس ، ويمكن ان يكون مستنبطه من الاخبار - لكن محمد بن
يعقوب وغيره يعتمدون على ما فى كتابه وسيجيء فى باب البيع اخبار
فى ذلك .

وروى الحسين بن سعيد عن صفوان بن يحيى فى الصحيح كالشيخ (٥)
عن الوليد بن هشام فى مجهول ولا يضر ، لصحته عن صفوان ؛ وبذلك على ان الاقرار

(١) فى الكافى (اعنى المتق لها المتزوج بها)

(٢) الكافى باب النوادر خبر ١ من كتاب المتق والتهذيب باب المتق واحكامه خبر ٩٩

(٣-٢) الكافى باب امهات الاولاد خبر ٣-٦ و التهذيب باب المتق واحكامه

خبر ٩٢-٩٣

(٥) التهذيب باب المتق واحكامه خبر ٢٨

المدينة؛ فدخلت على ابي الحسن عليه السلام فأخبرته بقولي للعاشر، فقال: ليس عليك شيء فقلت: ان فيهم جارية قد وقعت عليها وبها حمل، قال: لا أليس ولدها بالذي يعتقها اذا هلك سيدها صارت من نصيب ولدها؟

باب الحرية

روى الحسن بن محبوب، عن عبدالله بن سنان قال: سمعت ابا عبدالله عليه السلام يقول: ان الناس كلهم احرار الا من اقر على نفسه — بالرق وهو مدرك، من عبداومة، ومن شهد عليه شاهدان بالرق صغيراً كان

بالعتق لدفع ضرر العشور لا يصير سبباً للعتق ﴿فقلت ان فيهم جارية﴾ اي هل ينعتق ام ولدى باقراري ﴿فقال لا أليس﴾ وفي بعض النسخ ويب ﴿فقال اليس بالذي يعتقها﴾ اي هو سبب لعتقها فكأنه اعتقها مجازاً، والصدوق حمله على الحقيقة موافقاً للاخبار السابقة، وعلى اي حال فالمراد به لا نعتق بقولك للعاشر بل اعتاقها بالولد مباشرة او تسبيهاً، والحق ان هذه المسئلة من المعضلات من حيث مخالفة الاخبار الصحيحة للاصول والقواعد؛ ومن حيث مخالفتها للعامة ولزوم الاخذ بما يخالفهم لما تقدم من الاخبار في القضاء.

باب الحرية

﴿روى الحسن بن محبوب﴾ في الصحيح كالشيخ و الكليني في الحسن كالصحيح (١) ﴿عن عبدالله بن سنان قال سمعت ابا عبدالله عليه السلام يقول: الناس﴾ وفي في ويب يقول كان على بن ابي طالب عليه السلام يقول ﴿الناس كلهم احرار﴾ اي الاصل فيهم الحرية ﴿الامن اقر على نفسه بالرق﴾ وفيهما بالعبودية ﴿وهو مدرك﴾ اي بالغ ﴿من عبداومة﴾ سواء كان المقر عبداً او امة فانه يقبل اقرارهما على

(١) الكافي باب النوادر خبر ٥ من كتاب العتق والنهذيب باب العتق واحكامه خبر ٧٦

او كبيراً .

وروى عن العباس بن عامر، عن ابان، عن محمد بن الفضل الهاشمي قال : قلت لابي عبد الله : رجل أقرانه عبد قال : يأخذه بما قال او يرد المال .

انفسهما مالم يعلم كذبهما يعلم لسبهما وحريةهما فانه لا يقبل ﴿ومن شهد عليه﴾ بالمجهول اي شهد عليه البينة ﴿بالرق صغيراً كان او كبيراً﴾ فان الفرد الخفي، الكبير فانه يقبل البينة عليه وان انكر ؛ و الظاهر ان البينة يجوز لها الشهادة عليه باليد كما تقدم وسيجيء .

﴿وروى عن العباس بن عامر﴾ في القوي كالصحيح كالشيخ (١) ﴿عن ابان﴾ الموثق ﴿عن محمد بن الفضل الهاشمي﴾ المجهول ﴿يأخذه بما قال﴾ اي يؤخذ باقراره ﴿او يرد المال﴾ اي اذا اشتراه احد بقوله اني عبد ثم ظهر كذبه فعليه ان يرد على المشتري الثمن ، بل بما اغترم لانه ضيع حقه ، وكذا اذا رجع عن اقراره لكن حينئذ لا يعقل المؤاخذه برّد المال ، بل له ان يستعبده باقراره ، ويمكن المؤاخذه لو قلنا بتملكه وكان له الثمن من فاضل الضريبة وغيره .

ورواه الشيخ في الموثق كالصحيح ، عن ابان ، عن الفضل عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سأله عن رجل حرّ أقرانه عبد قال : يؤخذ بما قرّبه (٢) .

وفي الموثق عن ابان ، عن اسماعيل بن الفضل قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن شراء مملوكي اهل الذمة فقال اذا اقرّوا لهم بذلك فاشترؤا الك (٣) وفي الموثق ، عن ابان ، عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رقيق اهل الذمة اشترى منهم شيئاً فقال : اشتر اذا اقرّوا لهم بالرق (٤) وسيجيء الاخبار في ذلك في باب البيوع .

(٢-١) التهذيب باب المتق واحكامه خبر ٧٨-٧٧

(٢-٢) التهذيب باب ابتياع الحيوان خبر ١٣-١٤ من كتاب النجارة

وروى السكوني عن جعفر بن محمد ، عن ابيه عن آباءه عليهم السلام قال : قال رسول الله ﷺ : اذا عمى المبدق فلارق عليه ، والعبد اذا اجذم فلارق عليه .
وقال الصادق عليه السلام : اذا عمى العبد فقد عتق .
وروى هشام بن سالم عن ابي بصير عن ابي جعفر عليه السلام قال : فضى امير المؤمنين

﴿ وروى السكوني ﴾ في القوي كالكليني والشيخ (١) ويدل على ان العمى و الجذام سببان للعتق ﴿ و قال الصادق عليه السلام ﴾ رواه في الحسن كالصحيح ، عن حماد بن عثمان عن ابي عبدالله عليه السلام قال : اذا عمى المملوك فقد عتق (٢) و التغير مضر (٣) .

و في القوي كالصحيح ، عن اسماعيل الجعفي عن ابي جعفر عليه السلام قال : اذا عمى المملوك اعتقه صاحبه ولم يكن له ان يمسكه و اطلاق الاعتاق عليه مجاز ، و يؤيده ما رواه الكليني و الشيخ في الصحيح ، عن ابي البختري (و هو ضعيف لكن كتابه معتمد) عن ابي عبدالله عليه السلام قال : لا يجوز في العناق الاعمى والمقعد ويجوز الاشل والاعرج (٤) .

﴿ وروى هشام بن سالم ﴾ في الصحيح كالكليني و الشيخ بسندي (٥) عن ابي بصير (الى قوله) عليه ﴿ والتنكيل : التعذيب بمثل قطع العضو كالانف والذكر

(١) الكافي باب ان المملوك اذا عمى او جذم او نكل به فهو حر خبر ٢- و التهذيب باب المتق واحكامه خبر ٣١

(٢) اورده والذي بعده في الكافي باب ان المملوك اذا عمى او جذم او نكل به فهو حر خبر ٢-٣ و التهذيب باب المتق واحكامه خبر ٣٢-٣٣

(٣) يعني ان تبديل المملوك الذي في الخبر بالمبد كما فعله الصدوق ره مضر بالمعنى لشمول الاول للامة ايضاً دون الثاني .

(٤) الكافي باب النوادر خبر ١١ و التهذيب باب المتق واحكامه خبر ٦٣

(٥) الكافي باب ولاء السائبة خبر ٩ من كتاب المواريث و التهذيب باب من الزيادات خبر ١٨ من كتاب الفرائض

﴿فِيمَنْ نَكَلَّ بِمَمْلُوكِهِ أَنَّهُ حُرٌّ لَّسَبِيلٍ لَهُ عَلَيْهِ سَائِبَةٌ يَذْهَبُ فَيَتَوَلَّى إِلَى مَنْ أَحَبَّ فَإِذَا ضَمِنَ حَدْثَهُ فَهُوَ بِرْثُهُ .﴾

وروى في امرأة قطعت ندى وليدتها أنها حرة لاسبيل لمولائها عليها.

والخصيتين والعين والاذن واليد والرجل ، ولا شك في الاعتناق بما يكون فيه الدبة كاملة (أما) بمثل اذن واحد ففيه خلاف ؛ وظاهر الاخبار ، الاعتناق ايضاً .

روى الكليني والشيخ في القوي عن جعفر بن محبوب عن ذكروه ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : كل عبد مُتَلَّ به فهو حر ، (١) والتمثيل كالتمثيل - وفي النهاية مثلت بالحيوان امثل به مثلاً اذا قطعت اطرافه و شوحت به و مثلت بالقتيل اذا جدعت انفه اذانه او مذا كبره او شيئاً من اطرافه ، و الاسم المثلة قائماً (مثل) بالتشديد فهو للمبالغة ، و فيه قد نكَلَّ به تنكيلاً اذا جملة عبرة لغيره ، والنكال العقوبة التي تنكل الناس عن فعل ، جعلت له جزاءً .

﴿وروى﴾ رواه الكليني في الحسن كالصحيح ، والشيخ في الصحيح عن ابي بصير ، عن ابي جعفر عليه السلام قال : قضى امير المؤمنين عليه السلام في امرأة قطعت ندى وليدتها أنها حرة لاسبيل لمولائها عليها و قضى فيمن نكَلَّ بمملوكه انه حر لاسبيل له عليه ، سائبة يذهب فيتولى من أحب فاذا ضمن جري رثه فهو برثه (٢) .

﴿وروى في امرأة قطعت ندى وليدتها﴾ امتها ﴿أنها حرة﴾ وصدق على الواحدة ايضاً لو لم يكن ظاهراً فيه .

(١) الكافي باب ان المملوك اذا عصى او جدم الخ خبر ١

(٢) الكافي باب بولاء السائبة خبر ٩ من كتاب المواريث من قوله : وقضى فيمن نكل الخ وكذا

وروى طلحة بن زيد ، عن جعفر بن محمد ، عن ابيه (عليه السلام) في رجل اعتق بعض مملوكه قال : هو حر كله ليس لله عز وجل شريك .

﴿ وروى طلحة بن زيد ﴾ في الموثق كالشيخ (١) و يدل على السراية في حق نفسه كما دل على الشريك ، الاخبار المتظافرة ، مع انها تدل على حق نفسه بطريق ادلى ﴿ ليس لله تعالى شريك ﴾ يدل على وجوب الاستسعاء او استعبابه لا اقل .

وروى الشيخ في الموثق كالصحيح عن غياث بن ابراهيم الدارمي ، عن جعفر عن ابيه عليهما السلام ان رجلا اعتق بعض غلامه فقال : هو حر كله . ليس لله شريك (٢) .

(فاما) ما رواه الشيخ والكليني في الصحيح ، عن مالك بن عطية (٣) من عدم الانعتاق ظاهراً فتقدم تأويله مع غيره .

وما رواه في القوى عن النضر بن شعيب الحارثي ، عن ابي عبدالله (عليه السلام) في رجل توفي وترك جارية اعتق ثلثها فتزوجها الوصي قبل ان يقسم شيئا من الميراث انها تقوم وتسمى هي وزوجها في بقية ثمنها بعد ما تقوم فما اصاب المرأة من عتق اوراق جرى علي ولدا (٣) (فمحمول) على مالم يكن له غيرها فاعتقها فيصح من الثلث .

وروي الشيخ في الموثق عن الحلبي قال : سألت ابا عبدالله (عليه السلام) عن امرأة

(١-٢) التهذيب باب العتق واحكامه خبر ٥٦ - ٥٧

(٣) الكافي باب ميراث المكاتبين خبر ٤ من كتاب المواريث والتهذيب باب العتق

واحكامه خبر ٢٩ من كتاب العتق وقد تقدم تأويله في باب المكاتب

(٤) التهذيب باب العتق واحكامه خبر ٥٩ واورده ايضاً في باب وصية الانسان لبيده

ومثله له الخ خبر ٢٢ من كتاب الوصايا .

وروي السكوني عن جعفر بن محمد ؛ عن ابيه (عليه السلام) في رجل اعتق أمته

اعتقت عند الموت ثلث خادمها هل على اهلها ان يكاتبوها ؟ قال : ليس اهلها ولكن
لها ثلثها فلتخدم بحساب ما اعتق منها (١)

وحمل على التدبير ، فاذا اعتق ثلثها بعد موتها بالتدبير فلا يسرى لانه ليس لها شيء ،
بعده وانما هو مال الورثة - لما رواه في الموثق كالصحيح ، عن عبد الله بن سنان قال
سألت ابا عبد الله (عليه السلام) عن امرأة اعتقت ثلث خادمها بعد موتها أعلى اهلها ان يكاتبوها
ان شاءوا وان ابوا ؟ قال : لا ولكن لها ثلثها وللوارث ثلثها و يستخدمونها بحساب الذي
لهم منها ويكون لها من نفسها بحساب ما اعتق منها (٢) .

وروي الشيخ في الصحيح ، عن هشام بن سالم وفي الصحيح ، عن ابن مسكان
جميعاً عن ابي عبد الله (ع) قال : قلت له : امرأة اعتقت ثلث خادمها عند الموت
هل على اهلها ان يكاتبوها ان شاءوا وان ابوا ؟ قال : ليس لها ذلك ، ولكن لها ثلثها
وللوارث ثلثها فتخدم بحساب ذلك ويكون لها بحساب ، ما اعتق منها (٣) فيمكن حملها
ايضاً على انه لم يكن لها غيرها .

ويؤيده ما رواه الشيخ في القوي عن السكوني عن جعفر عن ابيه عن علي (عليه السلام)
قال : ان رجلاً اعتق عبداً له عند موته لم يكن له مال غيره قال : قال سمعت رسول الله
(صلى الله عليه وآله وسلم) يقول يستمعى في ثلثي قيمته للورثة (٤) .

✽ وروي السكوني ✽ في القوي كالشيخ ✽ فاستثنى ما في بطنها ✽ حال

(١) التهذيب باب العتق واحكامه خبر ٦١

(٢) التهذيب باب وصية الانسان لمبده وعتقه له الخ خبر ٣٢ من كتاب الوصايا وله
ذيل تقدم في باب التدبير

(٣) التهذيب باب من الزيادات خبر ٣٦ من كتاب الوصايا .

(٤) اورده والخمسة التي بعده في التهذيب باب العتق واحكامه خبر ٦٠ - ٨٣ -

حلبى فاستثنى مافى بطنها ، قال : الامة حرّة ومافى بطنها حرّ لأن مافى بطنها منها .
وروى عن سيف بن عميرة قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام أيجوز للمسلم ان

العقد ويكون معمولاً على الاستحباب او بعده بزمان لا يتصل به عرفاً .
* و روى عن سيف بن عميرة * الثقة فى القوى كالشيخ * قال : لا اى
لا يجوز ويؤيده انه اعانه على كفره وفسقه وموادعته وهما منهيان بنص القرآن (فاما)
مارواه الكليني والشيخ فى الصحيح ، عن الحسن بن صالح (المجهول) عن ابي عبد الله
عليه السلام قال : ان علياً عليه السلام اعتق عبداً له نصرانياً فأسلم حين اعتقه (فلما) كان يعلم
انه سيسلم ، ويمكن حمل الاول على الكراهة والثانى لبيان الجواز ، وبحكم الكافر ،
الناسب بل اشد منه .

اما اذا كان من المستضعفين فالظاهر الجواز ، لمارواه فى الصحيح . عن الحلبي
قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام فقلت : الرقة تعتق من المستضعفين ؟ قال : نعم والظاهر
ان المراد بها الرقة الواجبة فى الكفارة كالظهار واليمين مما ورد مطلقة لامثل
كفارة القتل فانها مقيدة بالمؤمنة .

وروى الشيخ فى القوى كالصحيح ، عن الحلبي ، عن ابي عبد الله (ع)
فى قول الله عز وجل فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ (قال بمعنى مقرة - ويحتمل ان
يكون المراد بجواز عتق المستضعف والكافر عتقهم فى غير الواجب وبالنهي
فى الواجب .

وروى الشيخ فى الصحيح عن ابي على بن راشد قال : قلت لابي جعفر (ع) :
جعلت فداك ان امرأة من اهلنا اعتلت صبى لها فقالت اللهم ان كشفت عنه ففلانة
حرة و الجارية ليست بعارفة فايما افضل جعلت فداك نعتقها او يصرف منها فى

يعتق مملوكاً مشركاً؟ قال: لا

وجوه البر؟ فقال: لا يجوز الاعتقها (١) - فيمكن ان يكون لزوم العتق باعتبار ان النذر وقع على عتقها بخصوصها على انها غير مريضة في النذر لانها (لم تقل لله على) وان كان في معناه ويستحب الوفاء بمثله كما سيجيء وقوله (ع) (لا يجوز) معمول على الكراهة .

وروى الكليني في الصحيح، عن محمد بن مسلم ، عن احدهما (ع) قال سألت عن الصبي يعتقه الرجل؟ فقال: نعم فداعتق عليّ (ع) ولداناً كثيراً (٢) وفي الصحيح عن ابن محبوب قال كتبت الى ابي الحسن الرضا (ع) وسألته عن الرجل يعتق غلاماً صغيراً او شيخاً كبيراً او من به ضمانه ومن لا حيلة له فقال: من اعتق مملوكاً لا حيلة له فانّ عليه ان يعوله حتى يستغنى عنه ، وكذلك كان امير المؤمنين (ع) يفعل اذا اعتق الصغار ومن لا حيلة له - فظهر ان استحباب عتقهم مشروط برعاية حالهم والا فالعتق تنعيمهم .

ويؤيده ما رواه في الصحيح ، عن هشام بن سالم : عن ابي عبد الله (ع) قال سألت عن من اعتق النسيئة فقال اعتق من اغنى نفسه .

اي من كان له كسب او حرفة او مال لا يحتاج الى السؤال والكفدية ؛ بل ربما صار سبباً للسرقة ، ويمكن ان يكون المراد به اعتق من خدمك ، حق خدمته بأن اتى لخدمته سبع سنين او صار شيخاً كما سيجيء او الاعم فهذه الاخبار لا تدل على جواز عتقهم في الواجب او غيره سيما اذا كان الواجب : المؤمنة واطفال الكفار

(١) التهذيب باب النذور خبر ٢٥ من كتاب النذور وباب المتق واحكامه خبر ٥٥ من كتاب المتق

(٢) اوردته واللفظين بعده في الكافي باب متق الصغير والشيخ الكبير واهل الزمانات خبر ٢-١-٣ واورد الثالث في التهذيب باب المتق واحكامه خبر ١٢

وروى أبو البختري ، عن جعفر بن محمد ، عن أبيه عليهما السلام أن علياً عليه السلام

بحكمهم في الكفران كانوا طاهرين إلا أن يكون الاطفال مسلمين بأن يكون
أحد أبويه مسلماً كما سيجيء .

وروى الشيخ في الموثق عن أمير المؤمنين (ع) قال إذا أسلم الأب جرّ الولد
إلى الإسلام ؛ فمن أدرك من ولده دعى إلى الإسلام فإن أبى قتل وإذا أسلم الولد
لم يجرّ أبويه ولم يكن بينهما ميراث (١) .

أي من الطرفين بل يرث الولد دون الأب كما سيجيء في الميراث ، وربما
يفهم من اعتناق أمير المؤمنين عليه السلام الولدان ، عدم اشتراط الإسلام لأن الظاهر
والغالب منهم الكفر الآن يقال إنهم واسطة بين المؤمن والكافر ولهذا ورد اعتناقهم
عند فقد العارف .

كما رواه الشيخ في القوي عن أبي عبد الله (ع) قال : قلت له جعلت فداك الرجل
يجب عليه عتق رقبة مؤمنة فلا يجدها كيف يصنع ؟ قال : فقال عليكم بالاطفال
فأعتقوهم فإن خرجت مؤمنة فذاك والآلم يكن عليكم شيء (٢) .
وروى الكليني في الصحيح أن أمير المؤمنين عليه السلام اعتق ألف مملوك من
كديده (٣) .

وروى الشيخ في الموثق كالصحيح أن علياً (ع) اعتق عبداً له فقال له إن ملكك
لي ولكن قد تركته لك - ويفهم منه جواز العتق بالكناية .
وروى أبو البختري رحمته الله في الصحيح عنه ؛ وكتابه معتمد وإن كان ضعيفاً في

(١) التهذيب باب العتق واحكامه خبر ٨٣

(٢-٣) التهذيب باب العتق واحكامه خبر ٨٣-٨٦

(٣) الكافي باب ما يجب من الاقتداء بالائمة (ع) في التمسك للزنك خبر ٢ من

قال : لا يجوز في العتاق الاعمى والاعور والمقعد ، ويجوز الاشل والاعرج .

نفسه فان مدار القدماء كان على الكتاب * قال لا يجوز في العتاق الاعمى * لانه ينعق بالعمى فكيف يصح تحصيل الحاصل * والاعور * الظاهر انه زيادة من التسخا والاطهر جوازه لما رواه الكليني و الشيخ (١) هذا الخبر بعينه بدون لفظ الاعور * والمقعد * الذي هو اشل الرجلين اذا قعده المرض بحيث لا يرجى زواله وحر كته وهو كالاعمى ينعق بالاقعاد على المشهور * ويجوز الاشل * اليد * والاعرج * الرجل فانهما لا ينعقان بالشلل والعرج ، فيجوز اعتاقهما في الكفارات و التذور وغيرها للاصل ؛ ولعدم المانع .

ويجوز المرأة ايضاً لذلك ، ولما تقدم من الاخبار ، ولخصوص ما رواه الشيخ في الحسن كالصحيح عن ابي بكر الحضرمي ، عن ابي عبدالله * قال : قلت له : ان علقمة بن محمد ادسائي ان اعترق عنه رقبة فاعتقت عنه امرأة فيجزيه اد اعترق عنه رقبة من مالي ؟ قال يجزبه ثم قال : ان فاطمة امرأتى ادصنتى ان اعترق عنها رقبة فاعتقت عنها امرأة (٢) .

* وروى عن علي بن جعفر * في الصحيح كالشيخ والكليني (٣) * (ايها) وفيهما (ايها) * افضل * ثواباً * ان يعترق شيخاً كبيراً * لم يصل الى حد الاقعاد * او شاباً اجرد * لا شعر على لحيته * قال : اعترق من اغنى نفسه * من الخدمة وهو هنا اظهر اذ من يمكنه تحصيل الرزق ، والغالب في الكبير القدرة دون الاجرد ، وربما كان سبباً لفساده .

(١) الكافي باب النوادر خبر ١١ من كتاب العتق والتهذيب باب العتق واحكامه

خبر ٦٥

(٢) الكافي باب من ادسى بمنق او صدقة او حج خبر ٦ من كتاب الوسايا

(٣) الكافي باب النوادر خبر ١٠ من كتاب العتق والتهذيب باب العتق خبر ٦٢

وروى عن علي بن جعفر، عن أخيه موسى بن جعفر عليهما السلام قال : سألته عن رجل عليه عتق رقبة فأراد أن يعتق نسمة أيهما أفضل أن يعتق شيخاً كبيراً أو شاباً أجرد ؟ قال اعتق من أغنى نفسه ، الشيخ الكبير أفضل من الشاب الأجرد .
وروى عن أحمد بن هلال قال : كتبت إلى أبي الحسن عليه السلام كان علي عتق رقبة (نسمة - خ ل) فهرب لي مملوك ولست أعلم أين هو أيجزيني عتقه ؟ فكتب عليه السلام نعم - وروى عن أبي هاشم الجعفري قال : سألت أبا الحسن (ع) عن رجل له مملوك قد أبق منه بجوزان يعتقه في كفارة الظهار ؟ قال : لا بأس به ما لم يعرف منه موتاً .

﴿ و روى عن أحمد بن هلال ﴾ الطريق إليه صحيح و كتابه معتمد فلا يضّر ضعفه ﴿ كتبت إلى أبي الحسن ﴾ الهادي ﴿ عليه السلام ﴾ فانه من روايته عليه السلام ﴿ عتق رقبة ﴾ أو نسمة كما في بعضها ﴿ فكتب عليه السلام نعم ﴾ و ينبغي أن يحمل على أنه لم يطل المدة بحيث يظن موته ، بل يكون المظنون حيوته لأن اليقين لا يزيله الا يقين مثله و وجوب العتق بقيني والحيوة مشكوك فيها ؛ و ربما يقال بالاطلاق ما لم يعلم الموت أو يظن بناء على أن الأصل الحيوة ، لما رواه الكليني والشيخ في الحسن كالصحيح ، عن أبي هاشم الجعفري قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل قد أبق منه مملوكه أيجوز أن يعتقه في كفارة اليمين و الظهار ؟ قال : لا بأس ما لم يعرف منه موتاً قال أبو هاشم رضي الله عنه : و كان سألتني نصر بن هاشم أن أسأله عن ذلك (١) والظاهر أن التعبير بالمعرفة يشمل الظن .

﴿ و روى عن أبي هاشم الجعفري ﴾ من أولاد جعفر الطيار رضي الله تعالى عنهما و تقدم ؛ وفي الطريق جهالة لكن كتابه معتمد و هو ثقة جليل القدر عظيم المنزلة عند الرضا والجواد والهادي والعسكري و صاحب الأمر صلوات الله عليهم - وروى عنهم عليهم السلام .

(١) التهذيب باب العتق و أحكامه خبر ١٢٣ و الكافي باب الأباة خبر ٣ و لكن فيهما نصرين عامر القمي .

باب ماجاء في ولد الزنا واللقيط

روى سعيد بن يسار عن ابي عبد الله عليه السلام قال : لا بأس بأن يعتق ولد الزنا.

باب ماجاء في ولد الزنا واللقيط

﴿روى سعيد بن يسار﴾ الثقة في القوي والكليني في الصحيح والشيخ في الموثق كالصحيح (١) ، و يدل على جواز عتق ولد الزنا ، بل بعمومه على جوازه في الواجبات ايضاً .

﴿وروى غنبة بن مصعب﴾ لم يذكر طريقه اليه ، ورواه الشيخ في الموثق عنه وهو ناووسي ويدل على جواز بيعه وحلّية ثمنه .

﴿وروى حماد﴾ في الصحيح كالشيخ ﴿عن الحلبي﴾ (الي قوله) لقيطة ﴿اي ملتقطة من الطريق والاستثناء منقطع ، ولما كان الغالب فيه انه ولد زنا ادخل فيهم ، لكن بحسب الظاهر يحكم عليه بالاسلام اذا وجد في دار الاسلام او دار الكفر وكان فيها مسلم يمكن ولادته منه ، ويؤيد ما رواه الكليني في القوي كالصحيح ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سألت عن ولد الزنا اشترى او ابيعه او استخدمه فقال : اشتر و استرقه واستخدمه وبيعه فاما اللقيط فلا تشتره (٢) .

وروى الشيخ في الصحيح ، عن عبد الله بن منان قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام

(١-٢-٣) اورده واللذين بعده في التهذيب باب العتق واحكامه خبر ٢٩-٥٠-٥١

واورد الاول في الكافي باب عتق ولد الزنا والتمى الخ خبر ٢

(٢) الكافي باب بيع اللقيط وولد الزنا خبر ٧ من كتاب المبيعة

وروى عنبة بن مصعب عن ابي عبد الله (ع) قال: قلت له جارية لي زنت أبيع ولدها؟ قال: نعم، قلت: أحجّ بشمته؟ قال: نعم.
وروى حماد عن الحلبي قال: سئل أبو عبد الله (ع) عن ولد الزنا أيشترى أو يباع أو يستخدم؟ قال: نعم الآجارية لقيطة فانها لا تشتري.
وروى حماد بن عيسى (عثمان - خل) عن حريز عن ابي عبد الله (عليه السلام) قال: المنبوذ حرّان شاء جعل ولائه للذين ربّوه وإن شاء لغيرهم.

من ولد الزنا أيشترى أو يستخدم ويباع؟ قال: نعم (١).
وفي الموثق كالصحيح، عن ابان عن اخبره، عن ابي عبد الله (عليه السلام) قال: سأله عن ولد الزنا أشتريه أو أبيعته أو أستخدمه فقال: اشتر، واسترقه وأستخدمه وبعه فأما اللقطة فلا تشتريه (٢) والمراد به اللقيط.
(فاما) ما رواه في الحسن كالصحيح، عن ابي بصير، عن ابي عبد الله (ع) قال: قلت له: تكون لي المملوكة من الزنا أحجّ من ثمنها أو أتزوج فقال لا تحجّ ولا تتزوج (٣).

وفي القوي، عن ابي خديجة قال: سمعت ابا عبد الله (ع) يقول لا يطيب ولد الزنا ولا يطيب ثمنه ابداً والممراز لا يطيب (و في يب والمميز لا يطيب) الى سبعة آباء فقيل له واتي شيء الممراز (أو المميز؟) فقال الرجل يكسب ما لا من غير حله فيتزوج به أو يتسرى به فيولد له فذلك الولد هو الممراز (أو المميز (٤) وفي القاموس المرز: العيب والشين وامترز عرضه نال منه (فمحمول) على الكراهة ﴿وروى حماد بن عثمان﴾ ﴿أوابن عيسى في الصحيح كالشيخ (٥)﴾ عن حريز عن ابي

(١-٢) التهذيب باب الفردو المجازفة والسرقة الخ خبر ٥٩-٥٨ من كتاب التجارة

(٣-٤) التهذيب باب ايتناع الحيوان خبر ٤٥-٤٦ من كتاب التجارة والكافي

باب اللقيط وولد الزنا خبر ٨-٦

(٥) التهذيب باب العتق واحكامه خبر ٥٢ من كتاب العتق

وفي رواية المثنى عن ابي عبد الله عليه السلام قال : إن طلب الذي رباه بنفقته وكان موسراً رد عليه ، وإن لم يكن موسراً كان ما انفقته صدقة .

و روى زرارة عن احدهما عليهما السلام انه قال : في لقيطة وجدت ، فقال : حرة لا تشتري ولا تباع ، وإن كان ولد مملوك لك من الزنا فأمسك ادبغ إن احببت ،

عبد الله عليه السلام قال المبنوذ عليه السلام أي اللقيط ﴿ حر ﴾ سائبة ولا يرثه إلا الضامن والزوجة أو الامام .

﴿ وفي رواية المثنى ﴾ الحسن كالشيخ لكن رواه الشيخ عن ابي عبد الله عليه السلام (١).

ورواه الكليني والشيخ في الموثق كالصحيح ، عن مثنى عن حاتم بن اسماعيل المدائني ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : المبنوذ حر فإن احب ان يوالى غير الذي رباه والاه - وفي يب (فإن احب ان يوالى الذي التقطه والاه وان احب ان يوالى غير الذي التقطه والاه وإن طلب منه الذي رباه نفقته وكان موسراً رد عليه وإن لم يكن موسراً صار ما انفقته صدقة) وفي (وإن كان معسراً كان ما انفق عليه صدقة) (٢) - والظاهر ان المثنى رواه مرتين بواسطة وبغيرها ونقل بالمعنى .

﴿ وروى زرارة ﴾ في الصحيح والشيخ في الحسن (٣) ﴿ عن احدهما عليهما السلام ﴾ و روى الكليني في الحسن : عن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام قال اللقيطة لا تشتري ولا تباع (٤) .

وروي في الصحيح ، عن عبد الرحمن العزمي : عن ابي عبد الله عليه السلام عن

(١) التهذيب باب العتق واحكامه خبر ٥٣ من كتاب العتق

(٢) الكافي باب بيع المقيط وولد الزنا خبر ٢ من كتاب المبيشة والتهذيب باب ابتاع

الحيوان خبر ٥١ من كتاب التجارة وفيه أيضاً كما في (في)

(٣) التهذيب باب العتق واحكامه خبر ٥٣

(٤) الكافي باب بيع المقيط وولد الزنا خبر ١ من كتاب المبيشة

هو مملوك لك

ابيه عليه السلام قال : المنبوذ حر ، فاذا كبر فإن شاء تولّى الذى التقطه والأفليردّ عليه التفقة وليذهب فليوال من شاء (١) .

وفى الصحيح عن ابن محبوب ، عن محمد بن احمد (وهو مجهول) قال : سألت ابا عبدالله عليه السلام عن اللقيطة قال : لا تباع ولا تُشترى ولكن استخدمها بما أنفقت عليها (٢) .

وفى الحسن كالصحيح ، عن محمد بن مسلم قال : سألت ابا جعفر عليه السلام عن اللقيط فقال : حر لا يباع ولا يوهب (٣) .

والمشهور بين الأصحاب انه إن انفق على اللقيط بقصد الرجوع اذالم ينفق عليه احدثبرعاً ولم يكن بيت مال ينفق منه عليه يرجع والأفلا يرجع وظاهر الاخبار جواز الرجوع مطلقاً .

واعلم ان المصنّف لم يذكر الاخبار الدالة على شروط العتق ، ويمكن ان يكون تركها المظهر «فمنها» العقل فلا يجوز عتق المجنون والسكران والمغنى عليه . روى الكليني والشيخ فى الحسن كالصحيح ، عن ابن اذينة ، عن زرارة د اذ قال ومحمد بن مسلم وبريد بن معاوية وفضيل واسماعيل الأزرقي ومعمّر بن يحيى (وهم الرهط الذين يروى ابن اذينة عنهم غالباً) عن ابي جعفر و ابي عبدالله (ع) إن المدّله ليس عتقاً (٤) .

وفى القوى كالصحيح ، عن الحلبي ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : سألته عن

(١-٢-٣) التهذيب باب ابتياع الحيوان خبر ٢٩ - ٢٨ - ٢٧ من كتاب التجارة

والكافي باب بيع اللقيط وولد الزنا خبر ٣-٤ = ٥ من كتاب المميشة .

(٤) اورده والمذنب بده فى الكافي باب عتق السكران والمجنون والمكره خبر ٣-١٠-١١ واورد

الاخيرين فى التهذيب باب العتق واحكامه خبر ٩ - ١٠

المرأة المَعْتُوْهَة الذاهبة العقل أيجوز بيعها وصدقته ؟ قال لا ، وعن طلاق السكران وعتقه ؟ قال : لا يجوز .

وفى الموثق كالصحيح ، عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال : لا يجوز عتق السكران ، وفى القاموس - المَدْلَه كَمَعْظَم ، الساهى القلب الذاهب العقل من عشق ونحوه اذ من لا يحفظ ما فعل وما فعل به - وفى النهاية ، المَعْتُوْه وهو المجنون المصاب بعقله .

(ومنها) البلوغ لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم رفع القلم عن الصبي حتى يبلغ (١) فاما ما رواه الكليني والشيخ فى القوى عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال : اذا اتى على الغلام عشر سنين فانه يجوز له فى ماله ما اعتق وتصدق اوصى على حدّ معروف وحق فهو جائز (٢) وروى الكليني فى الصحيح والشيخ فى الموثق كالصحيح ؛ عن محمد بن مسلم قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول ان الغلام اذا حضره الموت فأوصى ولم يدرك جازت وصيته لذوى الارحام ولم تجز للغرباء .

وروى الشيخ فى الموثق كالصحيح والكليني فى القوى عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله قال : قال ابو عبد الله عليه السلام : اذا بلغ الغلام عشر سنين جازت وصيته .

وروى الكليني فى الموثق عن ابي بصير ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : اذا بلغ الغلام عشر سنين فأوصى بثلث ماله فى حق جازت وصيته فاذا كان ابن سبع

(١) قدامى التواتر فى هذا الحديث فلا حاجة الى بيان موضع نقله

(٢) اورده والثلاثة التى بعده فى الكافى باب وصية الغلام والجرادة التى لم تدرك

الخ خبر ١ - الى ٣ واورده غير الرابع فى التهذيب باب وصية الصبي والمحبور عليه خبر ٢ - ٣ - ١ من كتاب الوسايا

سنتين فأوصى من ماله باليسير في حق جازت وصيته .

و روى الشيخ في الموثق كالصحيح ، عن أبي بصير وأبي أيوب ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، في الغلام ابن عشر سنين يوصى قال : إذا أصاب موضع الوصية جازت (١).

وفي الموثق كالصحيح ، عن منصور بن حازم ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سأله عن وصية الغلام هل تجوز ؟ قال : إذا كان ابن عشر سنين جازت وصيته

وفي الموثق كالصحيح عن محمد بن مسلم عن أحدهما (ع) قال يجوز طلاق الغلام إذا كان قد عقل وصدقته ووصيته وإن لم يحتلم ، وفي الموثق كالصحيح عن عبيد الله الحلبي ومحمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سئل عن صدقة الغلام ما لم يحتلم فقال : نعم إذا وضعها في موضع الصدقة ، وغيرها من الأخبار فظهر تواتره والعتق أيضاً من الصدقات .

فحمل (نارة) على استحباب العمل بوصاياه إذا لم يمنع مانع بأن يكون وارثه طفلاً أو نحوه (وإما) بأن يكون بالغاً بغير الاحتلام ويصدق في المشر لانه ممكن والاحتياط ظاهر للأخبار ؛ ولعمل جماعة من الأصحاب عليها ، والحامل لهم على التأويل مخالفتها ظاهراً لقوله تعالى : وَابْتَلُوا الْيَتَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ (٢) فَلَا يُمَكِّنُونَ مِنَ التَّصَرُّفِ فِي أَمْوَالِهِمْ

(١) أورده والثلاثة التي بعده في التهذيب باب وصية الصبي والمحجور عليه خبر ٥-٢

٨-٩ من كتاب الوصايا

(٢) النساء - ٦

الآبعد البلوغ والرشد .

وروى الشيخ فى الصحيح عن هشام بن سالم ، عن أبى عبد الله عليه السلام قال :
انقطاع يتم اليتيم : الاحتلام و هواشده وإن احتلم ولم يؤنس منه رشدو كان سفياً
اوضعيماً فليُمسك عنه وليه ماله (١) .

وفى القوى ، عن عيسى بن زيد ، عن جعفر بن محمد قال : قال امير المؤمنين
عليه السلام ينفق الصبى « اى يسقط » اسنانه المقادير لسبع ويؤمر بالصلوة لتسع ويفرق
بينهم فى المضاجع لعشر ويحتلم لاربعة عشرة ، ومنتهى طوله لاحدى وعشرين ،
ومنتهى عقله لثمان وعشرين الآلتجارب .

وفى الصحيح عن عبد الله بن سنان عن أبى عبد الله عليه السلام قال : اذا بلغ اشده
ثلاث عشرة سنة ودخل فى الأربع عشرة وجب عليه ما وجب على المحتلمين احتلم
اولم يحتلم وكتبت عليه السيآت وكتبت له الحسنات وجازله كل شيء إلا ان
يكون سفياً اوضعيماً .

وفى الصحيح : عن الميمون بن القاسم عن أبى عبد الله عليه السلام قال سألت عن اليتيم
متى يدفع اليها مالها ؟ قال : اذا علمت انها لا تفسد ولا تضيع فسألت ان كانت
قد تزوجت فقال اذا تزوجت فقد انقطع ملك الوصى عنها .

وفى الموثق : عن عبد الله بن سنان ، عن أبى عبد الله عليه السلام قال : اذا بلغ الغلام
ثلاث عشر سنة كتبت له الحسنة وكتبت عليه السيئة وعوقب : واذا بلغت الجارية
تسع سنين فكذلك وذلك انها تحيض لتسع سنين .

وفى القوى ، عن زرارة ، عن أبى جعفر عليه السلام قال لا تدخل بالجارية حتى
يأتى لها تسع سنين او عشر سنين - الى غير ذلك من الاخبار التى ستجىء فى مواضعها

(١) اوردته والخمسة التى بعده فى التهذيب باب وصية الصبى والمحجور عليه خبر ١٢ -
الى ١٧ من كتاب الوصايا .

والاحتياط ظاهر .

«ومنها» الاختيار فلا يصح عتق المكره ، لما روياه في الحسن كالصحيح ،
عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال : سألته عن عتق المكره فقال : ليس عتقه بعتق (١)
وفي الحسن كالصحيح : عن زرارة ، عن ابي جعفر عليه السلام قال : سألته عن طلاق
المكره وعتقه فقال : ليس طلاقه بطلاق ولا عتقه بعتق ، فقلت : اني رجل تاجر امر
بالعشائر ، ومعنى مال فقال غيبه ما استطعت . وضعه مواضعه ، وقلت : فان حلفني بالعتاق
والطلاق ؟ قال احلف له ثم اخذ ثمرة فحفر «او فحفن» بها من زبد كان قدأمه فقال
ما ابالي حلفت لهم بالطلاق و العتاق او اكلتها - (٢) والحفر والغمس والحفن اخذ
الشيء بالراحة او اخذ الشيء لنفسه ، والحاصل انه لا بأس به بل يكون مستحباً .
وفي القوي ، عن عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله عليه السلام قال : سمعته يقول :
لو ان رجلاً مسلماً مريب قوم ليسوا بسلطان فقهرده حتى يتخوف على نفسه ان يعتق او
يطلق ففعل لم يكن عليه شيء .

وفي الصحيح ، عن ابن محبوب ، عن يحيى بن عبدالله بن الحسن : عن ابي
عبدالله عليه السلام قال : سمعته يقول : لا يجوز عتق في استكراه فمن حلف او حلف على
شيء من هذا وفعله فلا شيء عليه الخبر الي غير ذلك من الاخبار فظهر منها ان
الاكراه يحصل بتضييع المال و امثاله وهذا هو العتق باليمين الذي عندنا باطل
بخلاف العامة .

(ومنها) التلّظ بالعتق - روى الكليني في الحسن كالصحيح ، عن زرارة و

(١) التهذيب باب العتق واحكامه خبره من كتاب العتق والكافي باب عتق المكره
والمجنون والمكره خبره من كتاب العتق .

(٢) اورده والذين بعده في الكافي باب طلاق المضطر والمكره خبره ٢ - ١ - ٢
من كتاب الطلاق .

باب الابق

قال ابو جعفر عليه السلام : العبد الأبق لا تقبل له صلاة حتى يرجع الى مولاه .
وقال الصادق عليه السلام : المملوك اذا هرب ولم يخرج من مصره لم يكن آبقاً .

الشيخ فى القوى عنه قال : قلت لابي جعفر عليه السلام رجل كتب بطلاق امرأته او بعق غلامه او مملوكه ثم بداله فمجاه قال : ليس ذلك بطلاق ولا عتاق حتى يتكلم به (١) .

وفى الصحيح ، عن ابي حمزة الثمالى قال : سألت ابا جعفر عليه السلام عن الرجل قال لرجل : اكتب يا فلان الى امرأتى بطلاقها او اكتب الى عبدى بعقه يكون ذلك طلاقاً او عتقاً؟ قال : لا يكون طلاق ولا عتق حتى ينطق به لسانه ويخط بيده وهو يريد الطلاق والعتق ، و يكون ذلك منه بالاهلة والشهود ويكون غائباً عن اهله ، وحمل ذلك على الاخرى وعمل به فى الغائب خاصة جماعة من اصحابنا فى الطلاق وسيجيء ببقية الاحكام فى باب الطلاق وغيره وانما ذكرنا الأهم .

باب الابق

قال ابو جعفر صلوات الله عليه عليه السلام : قد تقدم فى باب الوضوء وروى الكلينى فى القوى كالصحيح عن محمد بن مسلم ، عن ابي جعفر عليه السلام قال : ثلثة لا يقبل الله لهم صلوة : احدهم العبد الأبق حتى يرجع الى مولاه (٢) وتقدم تفسيره عليه السلام . وقال الصادق صلوات الله عليه عليه السلام : رواه الكلينى مرسل عنه عليه السلام وتظهر

(١) اوردته والذي بعده فى الكافى باب الرجل يكتب بطلاق امرأته خبر ١-٢ من كتاب الطلاق .

(٢) اوردته والذين بعده فى الكافى باب الابق خبر ١-٦-٢ من كتاب العتق

وروى زيد الشحام عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن رجل يتخوف اباق مملوكه ان يكون المملوك قد ابقى ابيقته او يجعل في عنقه راية ؟ قال : انما هو بمنزلة بعير يخاف شراده ، فاذا خفت ذلك فاستوثق منه واشبعه واكسه ، قلت : وكم شبعه ؟ قال : اما نحن نرزق عيالنا مدين ثمراً .

وروى محمد بن مسلم عن ابي جعفر (ع) قال : سألته عن جارية مدبرة أبقته من سيدها سنين ثم انها جاءت بعد ما مات سيدها بأولاد ومتاع كثير وشهد لها شاهدان ان سيدها كان قد دبرها في حياته من قبل ان تأبق ، قال : ارى ان جميع ما معها للورثة ، قلت : ولا تعتق من ثلث سيدها ؟ قال : لا ، انها أبقته عاصية لله وليدها ، فأبطل الاباق التدبير .

الفائدة ، في جواز الرد بهذا العيب ، و الظاهر جوازه فانه اذا لم يخرج من المصر ايضاً فانه عيب وفيما اشترط في العقد عدم اباقه بخلاف سائر العيوب فانه بريء من ضمانه ، والمشهور الرجوع في ذلك الى العرف لعدم صحة الخبر .

﴿ وروى زيد الشحام ﴾ في القوي كالكليني ﴿ او يجعل في عنقه ﴾ او في رقبته كما في ﴿ راية ﴾ وهي القلادة التي تجعل في عنق الغلام الأبق ، و يدل على جواز مثل هذه الامور للمحفظ ، وعلى وجوب نفقة الغلام بمقدار الشبع والكسوة ﴿ وروى محمد بن مسلم ﴾ في القوي كالصحيح مثلهما (١) ويدل على ان الاباق من المولى يبطل التدبير اذا كان معلقاً بموته بخلاف ما اذا كان معلقاً بموت غير المولى كما تقدم في صحيحة يعقوب في باب التدبير - وروى الشيخ في الموثق كالصحيح عن العلاء بن رزين عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل دبر غلاماً له فابق الغلام فمضى الى قوم فتزوج منهم ولم يعلمهم انه عبد فولد له وكسب مالا ومات مولاه الذي دبره فجاء ورثة الميت الذي دبر العبد فطالبوا العبد فما ترى ؟ فقال : العبد وولده (رق - خ) لورثة الميت ، قلت : اليس قد دبر العبد ، فذكر انه لما بقى هدم تدبيره

و روى اسمعيل بن مسلم ، عن جعفر بن محمد ، عن ابيه عليه السلام ان علياً عليه السلام اختصم اليه في رجل أخذ عبداً آبقاً وكان معه ثم هرب منه قال : يحلف بالله الذي لا اله الا هو ماسله ثيابه ولا شيئاً مما كان عليه ، ولا باعه ، ولا داهن في ارساله ، فاذا حلف برء من الضمان .

وروى غياث بن ابراهيم الدارمي عن جعفر بن محمد ، عن ابيه عليه السلام ان علياً

ورجع رقاً (١) .

و روى اسماعيل بن مسلم * السكوني في القوي وفيه دلالة على ان القول قول الآخذ مع اليمين و يؤيده ما روي في الصحيح ، عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال : ليس في الابق عهدة (٢) اي ضمان ويمكن ان يكون المراد ان البائع لا يضمن ابقاً يحصل عند المشتري اذا لم يكن قبله ، ويمكن التعميم و يخص بالدليل و روى الشيخ في الموثق كالصحيح ، عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال قضى على عليه السلام انه ليس في ابق العبد عهدة الا ان يشترط المبتاع (٣) وهو يؤيد المعنى الثاني .

* و روى غياث بن ابراهيم الدارمي * في الموثق كالصحيح مثلها (٣) * ان المسلم يرد على المسلم * يمكن ان يكون خبراً و يكون معناه ان الرد من حقوق الاسلام او خبراً بمعنى الامر الندبي ، و يمكن بعيداً أن يكون الضمير راجعاً الى الجمل المقرر او يحمل على وجوب الرد بدون الجمل اذا لم يجعل صاحبه .

(١) التهذيب باب التدبير خبر ٢٩

(٢) الكافي باب الابق خبر ٩ والتهذيب باب المتق واحكامه خبر ١٢٥

(٣) الكافي باب الابق خبر ٥ والتهذيب باب من الزيادات خبر ٥٢

عنه قال في جعل الآبق : ان المسلم يرد على المسلم - وقال عليه السلام في رجل اخذ آبقاً فقرأ منه قال : ليس عليه شيء .

وروى الحسن بن محبوب عن الحسن بن صالح عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سألت عن رجل اصاب دابة قد سرقت من جاره فأخذها ليأتيه بها فنفتت قال : ليس عليه شيء .

لكن روى الشيخ في القوي عن مسمع كرد بن عن ابي عبد الله عليه السلام قال : ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم جعل في جعل الآبق ديناراً اذا اخذه في مصره وان اخذه في غير مصره فأربعة دنانير (١) فيمكن حمله على الاستحباب ، وروى في الصحيح عن علي بن جعفر عن اخيه ابي الحسن عليه السلام قال : سألت عن جعل الآبق والضالة قال : لا بأس به (٢) والجعل بالضم ما يجعل ويقر للعمل ، وبالفتح المصدر ويمكن قرائته بهما .

وروى الحسن بن محبوب في الصحيح كالكليني عن الحسن بن صالح الثوري زبدي المذهب ، وكتابه معتمد ولا يضر ضعفه ايضاً لصحته عن الحسن بن ابي عبد الله عليه السلام قال : سألت عن رجل اصاب دابة قد سرقت لا تربط للدابة في هذا الباب ، والظاهر انه سهو من النسخ والصواب ما في الكافي فانه الاصل على ما ظهر لك من التتبع ، وفيه (اصاب عبداً آبقاً) فأخذه واقلت منه العبد قال : ليس عليه شيء ، قلت : فأصاب جارية قد سرقت من جاره فأخذها ليأتيه بها فنفتت (وفي بعضها - فالقت) قال : ليس عليه شيء (٣) ويعمل على صورة عدم التقصير فانه محسن وما على المحسنين من سبيل .

(١) التهذيب باب المقتلة خبر ٤٣ من كتاب المكاسب

(٢) التهذيب باب المنق وإحكامه خبر ١٢٤

(٣) الكافي باب الآباق خبر ٧

وروى على بن رئاب ، عن ابي عبيدة عن ابي عبد الله عليه السلام قال : ان العبد اذا ابق من مواليه ثم سرق لم يقطع وهو آبق لانه بمنزلة المرتد عن الاسلام ولكن يدعى الى الرجوع الى مواليه والدخول في الاسلام فان ابقى أن يرجع الى مواليه قطعت يده بالسرقه ثم قتل ، والمرتد اذا سرق بمنزلته .

وروى ابن ابي عمير ، عن ابي حبيب ؛ عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال : سألته عن رجل اشترى من رجل عبداً وكان عنده عبدان ، فقال للمشتري :

﴿ وروى على بن رئاب ﴾ في الصحيح كالكليني (١) ﴿ عن ابي عبيدة ﴾ وهذا الخبر ايضاً يدل على ان الآبق بمنزلة المرتد ويدعى الى الرجوع الى مواليه أولاً ، لانه اهمّ وبمنزلة اسلامه فان ابي اجبر على ذلك الآن يكون قاطع الطريق ولا يمكن اخذه الا بقتله او يخاف منه على المولى بأن يهدده بالقتل و علم من حاله ذلك ﴿ والمرتد اذا سرق مثل ذلك ﴾ فان المشبه به اقوى ، وسيجيء تفصيله في باب الحدود انشاء الله .

﴿ وروى ابن ابي عمير ﴾ في الصحيح ﴿ عن ابي حبيب ﴾ ناجية له كتاب و روى الكليني والشيخ في الحسن كالصحيح ، عن ابن ابي حبيب ، وهو ايضاً مجهول ولا يضر لصحته عن ابن ابي عمير ورواه الشيخ ايضاً عن السكوني (٢) ﴿ عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام ﴾ والسكوني عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن رجل اشترى من رجل عبداً ﴿ اى من عبد بن عنده بأن يكون له من كسل واحد منهما نصف ﴾ وكان عنده عبدان ﴿ فانه وان كان الظاهر انه اشترى عبداً في النعمة لكن الجواب لا يوافق فيجب ان يعمل على الاشاعة ﴾ فقال للمشتري ﴿ تبرعاً ﴾ اذهب بهما ﴿

(١) الكافي باب حد المرتد خبر ١٩ من كتاب الحدود والتهذيب باب المرتد والمرتدة خبر ٢٣ من كتاب الحدود .

(٢) الكافي باب نادر (بعد باب من يشتري الرقيق) خبر ١ كتاب الميضة والتهذيب باب ابتياع الحيوان خبر ٢٢ و ٦٥ من كتاب التجارة .

انذهب بهما فاختر احدهما ورد الآخر ، وقد قبض المال ، فذهب بهما المشتري فأبق احدهما من عنده ؛ قال : ليرد الذي عنده منهما ويقبض نصف ثمن ما اعطى من البايع ويذهب في طلب الغلام فان وجده اختار ايهما شاء ورد الآخر وان لم يجده كان العبد بينهما نصفه للبايع ونصفه للمبتاع .

وروى عن ابى جميلة عن عبدالله بن ابى يعفور عن ابي عبدالله (ع) قال : اكتب للآبق في ورقة اوفى قرطاس : (بسم الله الرحمن الرحيم يد فلان مغولة الى عنقه اذا اخرجها لم يكذب راها ومن لم يجعل الله له نورا فماله من نور) ثم لفتها ثم اجعلها بين عودين ثم ألقيها في كوة بيت مظلم في الموضع الذي كان يأوى فيه .

ولاحظهما ﴿ فاختر احدهما ورد الآخر ﴾ على ﴿ وقد قبض ﴾ بالتشديد اى المشتري او بالتخفيف اى البايع ﴿ المال ﴾ الثمن ﴿ فذهب بهما المشتري ﴾ للتدبر ﴿ فابق احدهما من عنده ﴾ بدون تفريط المشتري ﴿ قال ﴾ ليرد الذي عنده منهما ﴿ اى نصفه او لاجل النصف او للحفاظ ﴾ ويقبض ﴿ اى يرجع ﴾ بنصف ثمن ما اعطى ﴿ لانفساخ العقد فى النصف للتلف فى الثلاثة او لكونه آبقاً بالانكشاف مع رضى البايع لئلا يلزم تبويض الصفقة ﴾ ويذهب فى طلب الغلام ﴿ تبرعاً او بقرء مجهولاً ليشملهما او كل واحد منهما ﴾ فان وجد ﴿ الآبق ﴾ اختار ايهما شاء ﴿ كما خيره البايع ﴾ ورد الآخر ﴿ من العبدين مع نصف الثمن الذى ارجع به او النصف الآخر وهو الثمن وهو بميد ﴾ وان لم يجده ﴿ لم يكن عليه شيء بسبب الآبق لما لم يفرط و كان العبد بينهما فاندفع الاشكالات .

﴿ وروى عن ابى جميلة ﴾ الطريق اليه صحيح ووثقه النجاشى وضعفه الشيخ وقال على بن الحسن انه صالح وكتابه معتمد ﴿ فى ورقة ﴾ من الشجر او التريد من الراوى ﴿ اذا اخرجها ﴾ او اذا اخرج يده لاتباع الآية ، (والكوة) ثقب البيت واذا لم يكن البيت الذى كان يأوى فيه مظلماً فليجعل مظلماً .

وروى عن معوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال : ادع بهذا الدعاء للآبق
واكتبه في ورقة (اللهم السماء لك والارض لك وما بينهما مالك ، فاجعل ما بينهما اضيق
على فلان من جلد جمل حتى ترده على وتظفرني به) وليكن حول الكتاب آية الكرسي
مكتوبة مدورة ، ثم ادفنه وضع فوقه شيئا ثقيلا في الموضع الذي كان يأوى فيه
بالليل .

باب الارتداد

❦ و روى عن معوية بن عمار ❦ في الصحيح ❦ مدورة ❦ اى يكون على
شكل الدائرة فان حول الكتاب اعم منها (او) يشمل الاطراف الاربعة فان الحول
ليس بصريح فيه والاول اظهر واولى ❦ ثم ادفنه ❦ في الارض ❦ وضع ❦ بعد الدفن
وفي بعضها (اضع فوقه شيئا ثقيلا) بأن يكون احدهما مجزياً ، والجمع اولى ،
و يدل على ان وضع الحجر و التراب على مثل آية الكرسي ليس باستخفاف
وانما يصير بالقصد كذلك و الخبر الاول باعتبار عدم ذلك اولى و الثانى مجرب و لم
يجرب الاول .

باب الارتداد (عن الاسلام)

بأن يتركه او ينكر شيئا مما ثبت انه جاء به النبي صلى الله عليه وآله كحدوث العالم لا بالمعنى
الذى ذكره بعض الحكماء من الحدوث الذاتى (او) يفعل شيئا يدل على استخفاف
ما عظمه الله تعالى كالحدث في الكعبة ، والقاء القرآن في القاذورات (او) يفعل ما
يختص بالكفار من سجد الصنم لاشد الزنار والخال الاصفر فانهما ليسا بصريحين في
الكفر وان كانا علامة الكفار ، وسيجيء تفصيله في الاخبار ، وذكره فيما بين باب
العتق باعتبار ان الغالب في العبد الاسلام بعد الكفر والكفر بعد الاسلام (او) لان الردالى
الكفر يستلزم الكفر السابق لفة وان كان في الشرع اعم .

روى هشام بن سالم ، عن عمار الساباطي قال : سمعت ابا عبد الله يقول كل مسلم بين مسلمين ارتد عن الاسلام وجحد محمداً صلى الله عليه وآله وسلم نبوته وكذب به فان دمه مباح لكل من سمع ذلك منه ، وامرأته بائنة منه فلا تقربه ، ويقسم ماله

﴿روى هشام بن سالم﴾ في الصحيح مثلها (١) ﴿عن عمار الساباطي﴾ الموثق ﴿قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول كل مسلم بين مسلمين﴾ كما في روى او ابن مسلم كما في بعض النسخ ويب اي اذا كان ابواه مسلمين وحصل العلوق بعد اسلامهما او اسلام احدهما فهو فطري مولود على فطرة الاسلام كما قال عليه السلام كل مولود يولد على الفطرة ولكن ابواه اللذان يهودونه وينصرانه ويمجسانه - فاذا كان الابوان معاً كافرين وحصل العلوق فهو ملئ فان الكفر ملة واحدة ﴿ارتد عن الاسلام﴾ باحد الاسباب السابقة او بما بعده ﴿وجحد محمداً عليه السلام نبوته وكذبه﴾ فيكون تفسيرها ، وعلى الاول ايضاً يمكن ان يكون تفسيرياً ؛ لان من جحد ما علم نبوته من الدين ضرورة فقد جحد وجحد نبوته وكذبه فيما جاء به ، والضروريات مثل الصلوة والزكاة والصوم والحج والوضوء والغسل ، وحرمة الخمر واللواط والزنا وامثالها مما لا ينفك مسلم عن معرفته بخلاف حرمة الوطى في الحيض والنفاس مع كونها اجماعية لكن ليست بضرورية لامكان جهل كثير من المسلمين بها ، وقال بعض بكفر من جحد الاجماعيات من كافة المسلمين وان لم تكن ضرورية كحرمة لبس الحرير .

﴿فان دمه مباح لكل من سمع ذلك منه﴾ باذن الامام في غير سب النبي والائمة المعصومين عليه السلام وتكذيبهم ، ومطلقاً فيهما (اد) مطلقاً في الجميع كما هو ظاهر اللفظ ، لكنه بعيد ومشكل للاختلاف الكثير في الضروريات ، وربما كان عنده ضرورياً ولم يكن عند غيره ضرورياً كما انه يمكن ان يحصل للعالم العلم

(١) الكافي باب حد المرتد خبر ١١ والتهذيب باب المرتد والمرتدة خبر ٢ من

كتاب الحدود وباب مبرات المرتد الخ خبر ٥ من كتاب الفرائض

على ورثته ، وتعتد امرأته عدة المتوفى عنها زوجها و على الامام أن يقتله إن أنى به

بحرمة الوطى فى الحيض وانه قول النبى ﷺ ولا يحصل ذلك العلم من غيره سيما من كان فى اطراف بلاد الاسلام وتجدد اسلامهم ؛ و الاحوط اشتراط اذن الامام او نائبه الخاص او العام على المشهور .

﴿وامرأته بائنة منه﴾ ولا تنتظر خروج العدة كما فى الحلى (وفى فى يوم ارتد) ﴿ فلا تقر به ﴾ للبينونة ﴿ ويقسم ماله على ورثته ﴾ المسلمين والآفللام ﴿ وتعتد امرأته عدة المتوفى عنها زوجها ﴾ فإن زوجها كأنه مات ﴿ وعلى الامام ان يقتله إن أنى به ﴾ بالمجهول ولا يسقط القتل بالتوبة اجماعاً ﴿ ولا يستتبه ﴾ ولا تقبل توبته ظاهراً اجماعاً .

و الظاهر قبول توبته عند الله تبارك و تعالى وصحة عباداته بعدها كما تقدم من قبول توبة الخوارج مع كونهم من اشد الكفار وانجسهم وعدم استفساله ﷺ من احوالهم من الفطرة والملة - و ربما يقال : ان امر بدوالاسلام كان مغايراً لما بعده لكونهم حديثى عهد بالاسلام ولو كان يعمل معهم هذا العمل لما كان بقى من اهل الدنيا احد ، فبناء عليه لا يخرج ازواجهم عن الزوجية الا بعد انقضاء العدة فلو رجع فيها كان احق بها ، وكذلك الطهارة والتملك وغيرها لقبح تكليف مالا يطلق عقلاً وسمماً لكونهم مكلفين اجماعاً ، لكن ان قيل بقبول توبته عند الله لا يلزم محذور ، فعلى هذا يجب عليه المبادات ويجب على المسلمين الاجتناب عنه بقتله ، وكلما حصل له شىء فورثته يقسمونه بينهم .

ويؤيده ما رواه الكلينى والشيخ فى الصحيح ، عن على بن جعفر ، عن اخيه ابى الحسن ﷺ قال : سأله عن مسلم تنصّر قال : يقتل ولا يستتاب قلت فنصرانى

ولا يستتبه .

اسلم ثم ارتد عن الاسلام قال : يستتاب فان رجع والّا قتل (١) .
 وفي الصحيح ، عن محمد بن مسلم قال : سألت ابا جعفر عليه السلام عن المرتد
 فقال : من رغب عن دين الاسلام وكفر بما انزل الله على محمد صلى الله عليه وآله
 بعد اسلامه فلا توبة له وقد وجب قتله وبات امرأته منه ويقسم ما ترك على ولده (٢) .
 وفي الصحيح ، عن ابي ولاد الحنط ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : سأته
 عن رجل ارتد عن الاسلام لمن يكون ميراثه ؟ قال : يقسم ميراثه على ورثته على
 كتاب الله (٣) .

وفي الموثق كالصحيح بسندين ، عن ابن ابي يعفور قال : قلت لابي عبدالله
عليه السلام ان بزيعاً يزعم انه بئى قال : ان سمعته يقول ذلك فاقتله قال : فجلست الى
 جنبه غير مرة فلم يمكننى ذلك (٤) .

وفي الحسن كالصحيح ، عن هشام بن سالم : عن ابي عبدالله عليه السلام انه سئل عن
 رجل شتم رسول الله صلى الله عليه وآله قال : يقتله الأدبى فالأدبى قبل ان يرفعه الى الامام عليه السلام (٥)
 وفي الصحيح عن يزيد العجلي قال : سئل ابو جعفر عليه السلام عن رجل شهد عليه
 شهود انه افطر من شهر رمضان ثلاثة ايام فقال : يسأل هل عليك فى افطارك اثم ؟
 فان قال : لا فان على الامام أن يقتله وإن هو قال : نعم فإن على الامام ان ينهكه

(١-٢) الكافى باب حد المرتد خبر ١٠-٢ والنهذيب باب حد المرتد والمرتد خبر

١-٩ من كتاب الحدود

(٣) الكافى باب ميراث المرتد خبر ٢ من كتاب المواريث و التهذيب باب ميراث

المرتد الخ خبر ٣ من كتاب الفرائض

(٤-٥) الكافى باب حد المرتد خبر ٢٢٥١٣-٢١ و التهذيب باب حد المرتد

والمرتد خبر ٢٠-٢١

ضرباً (١) وتقدم في الصوم ايضاً نظير هذا الخبر .

وفي الصحيح عن ابي بصير، قال : مَنْ أَخَذَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ وَقَدْ أَطْرَفَ رَفَعَ إِلَى
الْإِمَامِ يُقْتَلُ فِي الثَّلَاثَةِ (٢)

وفي الحسن . كالصحيح عن ابي بكر الحضرمي عن ابي عبد الله عليه السلام قال : اذا
ارْتَدَّ الرَّجُلُ الْمُسْلِمَ عَنِ الْإِسْلَامِ بَانَ مِنْهُ أَمْرُهُ كَمَا بَانَ الْمُنْفِقُ وَإِنْ قُتِلَ أَوْ مَاتَ
قَبْلَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ فَهُوَ نَرْتَهُ فِي الْعِدَّةِ وَلَا يَرِثُهَا أَنْ مَاتَ وَهُوَ مُرْتَدٌّ عَنِ الْإِسْلَامِ (٣) .
وفي القوي كالصحيح عن الحرث بن المغيرة قال : قلت لابي عبد الله عليه السلام
أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا اتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : وَاللَّهِ مَا أَدْرِي أَبْنَى أَمْ لَا ؟ كَانَ يَقْبَلُ
مِنْهُ ؟ قَالَ : لَا وَلَكِنْ يَقْتُلُهُ إِنْهُ لَوْ قَبِلَ ذَلِكَ مِنْهُ مَا أَسْلَمَ مِنْ أَفْقٍ أَبَدًا (٤) .

وفي القوي عن مسمع بن عبد الملك ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : أَنَّى أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ
عليه السلام بِزَنْدِيقٍ فَضْرَبَ عِلَاقَتَهُ (أَيْ رَأْسَهُ) وَبَسَنَدَ آخَرِ مِنْهُ بِزِيَادَةِ (فَقِيلَ لَهُ : إِنَّ لَهُ
مَالًا كَثِيرًا فَلِمَنْ يَجْعَلُ مَالَهُ ؟ قَالَ : لَوْلَدِهِ وَلَوْ رَتَتْهُ وَلَزَجَتْهُ .

وبهذا الاسناد ان امير المؤمنين عليه السلام كان يحكم في زنديق اذا شهد عليه رجلان
عدلان مرضيان وشهد له الف بالبرائة جازت شهادة الرجلين وابطل شهادة الالف لانه
دين مكتوم .

(١) الكافي باب من افطر متعمداً من غير عند الخ خبر ٥ من كتاب الصوم والتهذيب
باب حد المرتد والمرتدة خبر ١٩ من كتاب الحدود

(٢) الكافي باب حد المرتد خبر ١٢ والتهذيب باب المرتد والمرتدة خبر ١٨ من
كتاب الحدود

(٣) الكافي باب ميراث المرتد عن الاسلام خبر ٣

(٤) اوردته والاربعة التي بعده في الكافي باب حد المرتد خبر ١٤ - الى ١٧ وخبر ٩
واورد الثلاثة الاول في التهذيب باب المرتد والمرتدة خبر ٢٢ - ١٦ - ١٧ من كتاب الحدود

وروى السكوتى عن جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن آبائه عليهم السلام أن المرتد عن الاسلام نزل عنه امرأته ، ولا تؤكل ذبيحته ، ويستتاب ثلاثاً فإن رجع والأقتل يوم الرابع إذا كان صحيح العقل - قال مصنف هذا الكتاب - رحمه الله - يعنى بذلك المرتد الذى ليس بأبن مسلمين .

و بهذا الاسناد قال : قال امير المؤمنين عليه السلام : المرتد نزل عنه امرأته ولا تؤكل ذبيحته ويستتاب ثلاثة ايام فان تاب والأقتل يوم الرابع .

وفى القوى عن جابر ، عن ابي جعفر و ابي عبدالله (ع) (كما فيهما بالاختلاف) قال : أنى امير المؤمنين عليه السلام برجل من بنى ثعلبة قد تنصر بعد اسلامه فشهدوا عليه فقال له امير المؤمنين عليه السلام : ما يقول هؤلاء الشهود ؟ قال : صدقوا و انا أرجع الى الاسلام فقال : اما انك لو كذبت الشهود لضربت عنقك وقد قبلت منك رجوعك هذه المرة فإياك ان تعود الى ارتدادك فانك ان رجعت لم أقبل منك رجوعاً بعده .

وروى الشيخ كالصحيح ، عن ابي بكر الحضرمي ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : ان ارتد الرجل المسلم عن الاسلام بانت منه امرأته كمتابين المطلقة ثلاثاً تمتد منه كمتاب المطلقة ، فان رجع الى الاسلام و تاب قبل ان يتزوج فهو خاطب ولا عدة عليها منه له وانما عليها المدة لغيره فان قتل او مات قبل انقضاء المدة اعتدت منه عدة المتوفى عنها زوجها وهي ثلثة في العدة ولا يرثها ان مات وهو مرتد عن الاسلام (١) فالظاهر انه المرتد الملى لقبول رجوعه بخلاف الفطري فانه يعتد به عدة المتوفى عنها زوجها كمتاب قدم فى خبر عمار وسيجي ايضا .

وروى السكوتى رحمته الله فى القوى ويدل على الاستتابة و يحمل على الملى ، و الاحوط الاستتابة ثلثة ايام كما فى الخبرين .

(١) التهذيب باب المرتد والمرتدة خبر ٢٣ من كتاب الحدود و باب ميراث المرتد

الخ خبر ٩ من كتاب الفرائض

وروى حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام في المرتدة عن الاسلام قال : لا تقتل وتستخدم خدمة شديدة وتمنع عن الطعام والشراب الا ما تمسك به نفسها ، و تلبس أخشن الثياب ، وتضرب على الصلوات .
و في رواية غياث بن ابراهيم ، عن جعفر بن محمد ، عن ابيه (ع) ان علياً عليه السلام

﴿وروى حماد﴾ في الصحيح كالشيخ ، عن ابي عبد الله عليه السلام (١) وكان السهومي النساخ ﴿عن الحلبي (الى قوله) شديدة﴾ اي في الابتداء لعلها ترجع وبعده تغلغل في السجن او على التخيير ، لما رواه الشيخ في الصحيح ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : لا يغلغل في السجن الاثثة ، الذي يُمسك على الموت ، والمرأة ترتد عن الاسلام ، والسارق بعد قطع اليد والرجل (٢) .

وفي الموثق كالصحيح ، عن عباد بن صهيب ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : المرتد يستتاب فإن تاب والآقتل قال : والمرئة تستتاب فإن تاب والآقتل في السجن واضربها ، من الضرب اومن الضرر ليشمل غيره - ﴿الاما تمسك به نفسها﴾ اي بقدر سدة الرمي وروى ثلث المعتاد ﴿وتضرب على الصلوات﴾ لو نزل كها حتى تصلّي .

﴿وفي رواية غياث بن ابراهيم﴾ في الموثق كالصحيح كالشيخ وهو كالسابق وروى الشيخ في الصحيح والكليني في الحسن كالصحيح ، عن ابن محبوب ، عن غير واحد من اصحابنا عن ابي جعفر وابي عبد الله (ع) في المرتد يستتاب فإن تاب والآقتل والمرئة اذا ردت عن الاسلام استتبت فإن تاب ورجعت والآخذت في السجن وضيق عليها في حبسها (٣) .

(فاما) ما رواه الشيخ في الصحيح عن ابي جعفر عليه السلام قال : قضى امير المؤمنين عليه السلام في وليدة كانت نصرانية فاسلمت وولدت لسيدها ، ثم ان سيدها مات وادعى

(١) التهذيب باب المرتد والمرتدة خبر ٢٦ من كتاب الحدود

(٢) اورده والذين بعده والتهذيب باب المرتد والمرتدة خبر ٢٩-٣٢-٢٥

(٣) الكافي باب حد المرتد خبر ٣ والتهذيب باب المرتد والمرتدة خبر ٢

قال : اذا اردت المرأة عن الاسلام لم تقتل ولكن تعبس ابداً .

وقال ابو جعفر عليه السلام ان علياً عليه السلام لما فرغ من اهل البصرة اناه سبعون رجلاً

بها عتاقه للسرية على عهد عمر فنكحت نصرانياً ديراًياً (وبالسند الموثق له وادعى باعناق السرية فنكحت رجلاً نصرانياً دارياً) وهو العطار فتصنرت فولدت منه ولدين وحبلت بالثالث قال : فقضى ان يعرض عليها الاسلام فعرض عليها فابت فقال ما دلدت من ولد نصرانياً فهم عبيد لا خيهم الذى ولدت لسيدها الاول وانا اجسها حتى تضع ولدها الذى فى بطنها فاذا ولدت قتلتها (١) .

(فالظاهر) انه تهديد لها لعلها تسلم مثل قوله صلوات الله عليه فى الخبر (خبر الثعلبية) (لم اقبل منك رجوعاً بعده) مع انه كان ملياً ، ومثل هذه التهديدات كثيرة فى كلامه عليه السلام كما تقدم وكما سيجىء فى اليمين من قوله عليه السلام (والله لاقتلن معاوية) تحريصاً لاصحابه على الجهاد مع انه كان يعلم موته عليه السلام قبل معاوية باخبار النبى صلى الله عليه وسلم كما ذكره العامة والخاصة ان معاوية عليه اللعنة اراد ان يعلم انه هل يقتل على يد امير المؤمنين عليه السلام ام لا فقرر ثلثة رجال ان يجيئوا الى الكوفة متعاقبة و يقولوا مات معاوية فجاءوا فسر اصحابه عليه السلام واخبروه بهذا فقال عليه السلام : ان هذا من كيدى ويريد هذه المعرفة و انا قتل قبله ويكون بعدى و نقتنون به .

وقال ابو جعفر عليه السلام * رواه الكليني فى القوى عن كردين عن رجل ،

عن ابي جعفر و ابي عبدالله عليهما السلام (٢) - و يؤيده ما روياه فى الصحيح ، عن هشام بن سالم وفى الحسن كالصحيح ايضاً عنه ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : انى قوم امير المؤمنين عليه السلام فقالوا : السلام عليك ياربنا فاستتابهم فلم يتوبوا فحفر لهم

(١) التهذيب باب المرتد والمرتدة خبر ٢٨ من كتاب الحدود

(٢) اورده والذى بعده الكافى باب حد المرتد خبر ٢٣ - ٢٢ من كتاب الحدود

من الزطّ فسلموا عليه وكلموه بلسانهم ، ثم قال لهم : انى لست كما قلت انما عبد الله مخلوق ، قال : فأبوا عليه وقالوا - لعنهم الله - لا بل أنت أنت هو ، فقال لهم : لئن لم ترجعوا عما قلتم ولم تتوبوا الى الله عز وجل لاقتلنكم ، قال : فأبوا عليه ان يتوبوا ورجعوا قال : فأمر عليه السلام ان تعفروا لهم آبار فحفرت ، ثم خرق بعضها الى بعض ، ثم قذف بهم فيها ، ثم جنّ رؤوسها ، ثم ألهب في بئر منها ناراً و ليس فيها احد منهم فدخل فيها الدخان عليهم فماتوا .

قال مصنف هذا الكتاب رحمه الله ان الغلاة لعنهم الله - يقولون : لو لم يكن

حفيرة وادقدها ناراً وحفر حفيرة اخرى الى جانبها وافنى بينهما ، فلما لم يتوبوا القاهم في الحفيرة وادقده في الحفيرة الاخرى حتى ماتوا والزطّ جنس من السودان والهنود .
﴿ قال مصنف هذا الكتاب ﴾ الظاهر ان هذه المقالة من المصنف لعقولهم السخيفة وبعيد ، ان لا يفهم المصنف سخافة هذه المقالة ، فان الغلاة يقولون انه ورد من النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : لا يعذب بالنار الا رب النار ، وهذا الخبر لم يثبت عنه صلى الله عليه وسلم ولو ثبت وصح فجوابهم ان ما فعله صلى الله عليه وسلم من احراقهم بالنار لما كان بامر الله تعالى فكأن الله تعالى عذبهم وسيجيء في حد اللواط اخبار مستفيضة تدل على جواز احراق اللوطي بالنار ولا خلاف فيه .

ولما ثبت بالبراهين العقلية ، بل بديهته ان الواجب الوجود قديم ومعلوم ببديهته العقل ان علياً ابن ابي طالب ولم يكن فحدث ، فكيف يكون الممكن واجب الوجود ، ولو انهم قالوا بطلان الله تعالى في علي عليه السلام ؛ فمع ان الحلول ايضاً باطل عقلاً وسمماً ، كيف يختص الحلول به عليه السلام ، فبناءً على الحلول كدل الناس واجب الوجود كما يقوله ملحدة الصوفية ، ولو انهم قالوا بحدوث علي عليه السلام ؛ وبأنه ربّ ولما خلقه الله تعالى فوض خلق العباد اليه كما يقوله الحكماء ، في العقول ، فمع تسليم امكانه قول بلا دليل ، مع النهي المتواتر عن النبي صلى الله عليه وسلم والائمة عليهم السلام في هذه النسبة ، ولو ورد خبر ضعيف في انهم الخالق والرازق ، لكان محمولاً على انهم الملل الغائية للخلق والرزق فنسب هذا المعنى اليهم كما روى متواتراً عنه صلى الله عليه وسلم .

عَلَى رَبِّاً لِّمَا عَذَّبَهُم بِالنَّارِ ، فيقال لهم : لو كان رَبِّاً لِّمَا احتاج الى حفر الآبار وخرق بعضها الى بعض وتغطية رؤوسها .

ولكان يُحدث ناراً في اجسادهم قتلهم بهم فتحرقهم ؛ ولكنه لما كان عبداً مخلوقاً حفر الآبار وفعل ما فعل حتى اقام حكم الله فيهم وقتلهم ؛ ولو كان من يعذب

لولاك - (وفي الاخبار الكثيرة لولاك وعلى) لما خلفت الافلاك والجنة و النار ، وحاشا ان يكون ورد ما يكون سبباً لاضلال الخلائق بل الوارد في الاخبار المتواترة خلافه وفي تكفير مَنْ يقول بهذه المقالة وخصوص هذه الاخبار الواردة في قتلهم واحراقهم بالنار .

ولو كانوا صادقين في هذه المقالة لما أحرقهم ﷺ بالنار ، وصح عن النبي ﷺ انه قال : يا عليّ ستهلك من اعنى فيك اثنان ، محبّ غال ، ومبغض قال رواه العامة والخاصة متواتراً بالمعنى ، واذا كان الغلاة في سخافة العقل بالمرتبة التي تشكر البديهيّات جاز مقابلتهم بهذه المقالات و الزامهم بالقتل أحسن كما تقدّم ، فلو تكلم احد بأنّي لا اعلم ان محمداً ﷺ رسول او صادق لما جاز شرعاً تنبيهه بالادلة والبراهين ، بل يجب قتلهم لانه اذا ثبت وظهر كالشمس في رابعة النهار نبوته ﷺ ، فلو جوز مثل هذه المقالات لجازان يشككم مع منكري البديهيّات وكيف يمكن اسكاتهم .

وغرضنا من الاطالة في ذكر الاخبار أن يعلم انه لا يجوز شرعاً اسكات المرتد بالدليل ؛ بل يجب مقابلتهم ومعارضتهم بالسيف ، ألا ترى انه ﷺ هل عارضهم بالادلة انى لست بالله ، بل استتابهم ؛ فلما لم يتوبوا أحرقهم بالدخان ، ويمكن ان يكون الوجه في عدم احراقهم بالنار مع جوازه ان لا يتشبت الغلاة بذلك على انه ﷺ احرق كثيراً بالنار وسيجيء في الحدود .

ولكان يحدث ناراً في اجسادهم * لو كان أحدث لتمسكت الغلاة

بالنار ويقيم الحدبها رباً لكان من عذب بغير النار ليس برب .
وقد وجدنا الله تعالى عذب قوماً بالفرق ، وآخرين بالريح وآخرين بالطوفان
وآخرين بالجراد والقمل والضفادع والدم ، وآخرين بحجارة من سجيل ، وإنما عذبهم
أمير المؤمنين عليه الصلاة والسلام على قولهم بربوبيته بالنار دون غيرها لعله فيها
حكمة بالغة وهي أن الله تعالى ذكره حرّم النار على أهل توحيدِهِ ، فقال على (ع)
لو كنت ربكم ما حرقنكم وقد قلتم بربوبيتي ، ولكنكم استوجبتم مني بظلمكم ضدّ
ما استوجبوه الموحدون من ربهم عز وجل ، وأنا قسم ناره بأذنه ، فإن شئت عجلتها
لكم ، وإن شئت أخرتها فما أداكم النار هي مولاكم - أي هي أولى بكم وبش العصير ،
ولست لكم بمولى ، وإنما أقامهم أمير المؤمنين (ع) في قولهم بربوبيته مقام من
عبد من دون الله عز وجل صنماً .

وذلك أن رجلين بالكوفة من المسلمين (١) فأتى رجل أمير المؤمنين (ع) فشهد
أنه رأهما يصليان لصنم فقال على (ع) ويحك لعله بعض من يشبه عليك امرءه ، فأرسل
رجلاً فنظر إليهما وهما يصليان لصنم فأتى بهما ، قال فقال لهما : ارجعا فأيا فخذلها

به أيضاً وظاهر أنه **عليه السلام** كان قادراً على ذلك ولو بالدعاء **﴿﴾** لكان من عذب بغير النار
ليس برب **﴿﴾** سخافة هذا القول ظاهر لا يمكن التكلم به إلا مع سخفاء العقول
كالغلاة والأفطاهر أنه إذا قيل : لا يعذب بالنار إلا رب النار كان المعنى قصر تعذيب
النار به تعالى أي لا يعذب بها غيره لأنه لا يعذب بغير النار .

﴿﴾ وذلك أن رجلين **﴿﴾** سنه ما سيذكره من بعد ، ورواه الشيخ أيضاً من
كتاب الحسين بن سعيد ، عن النضر عن موسى بن بكر ، ولم يذكر المصنف طريقه
إلى موسى فالظاهر أخذه من كتاب الحسين (٢) **﴿﴾** من المسلمين **﴿﴾** الظاهر الإسلام

(١) في ياب اندرجين من المسلمين كانا بالكوفة فأتى رجل النخ

(٢) التهذيب باب حد المرتد والمرتدة خبر ١٣ من كتاب الحدود

فى الارض اخذوداً وأجج فيه ناراً فطرحهما فيه ، روى ذلك موسى بن بكر ، عن الفضيل عن ابي عبدالله (ع).

وكتب غلام لامير المؤمنين (ع) اليه : انى قد اصبت قوما من المسلمين زنادقة (وقوماً من النصارى زنادقة - خ) فقال : اما من كان من المسلمين ولد على الفطرة ثم ارتد فاضرب عنقه ، ولا تستبته ، ومن لم يولد منهم على الفطرة فاستبته فان تاب والافاضرب عنقه ، واما النصارى فما هم عليه اعظم من الزندقة .

﴿ فخذلها فى الارض اخذوداً ﴾ وفى باب (خدأ) الظاهر ان الشق فى الارض كان لان لا يحرقهما بالنار ، بل بحرارتها ودخانها ، ويمكن ان يكون الشق لتسهيل طرحهما فيه (والاجيج) توقد النار .

﴿ وكتب غلام لامير المؤمنين (عليه السلام) ﴾ رواه الشيخ فى الموثق ، عن عثمان بن عيسى رفعه (١) ولما كان ذلك ايضاً فى كتاب الحسين اعتمد عليه المصنف ﴿ وقوماً من النصارى زنادقة ﴾ ليست فى بعض النسخ لكنها موجودة فى باب ، والمراد بالزنديق الملحّد الذى انكر ضرورياً من ضروريات الدين سواء كان فى دين الاسلام او غيره ، و المشهور ان العاصبيين من زنادقة النصارى لانهم ادخلوا فى النصرانية عبادة الكواكب مع عبادة المسيح (على نبينا وآله وعلينا) و فصل ١١٢ فى مرتد المسلمين بين الفطرى والملّى دون النصارى لان مذهبهم الباطل لترك تصديق سيّد المرسلين اعظم بطلاناً من احداث ما احدثوا (او) لانهم يعبدون المسيح وعبادة المخلوق المحدث الظاهر الحدوث اشنع واقبح من عبادة الكواكب التى لم يشاهدوا حدوثها .

وفي رواية موسى بن بكر، عن الفضيل عن أبي عبد الله (ع) أن رجلاً من المسلمين تنصّر فأثني به على (ع) فاستتابه فأبى عليه، فقبض على شعره وقال: طئوا عباد الله عليه؛ فوطئته حتى مات.

و روى فضالة، عن أبان أن أبا عبد الله (ع) قال: في الصبي إذا شب فاختر

ويبدل على تقرير النصارى بالالهاد في دينهم وقال الله تعالى: وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ (١) فيحمل على أنهم لم يعدنوا هذا التزندق في زمانه صلوات الله عليه حتى لا يقرّدهم عليه، بل احدثوا قبله كما يظهر من قوله تعالى (والصابئين) وهم ملحدة النصارى وكانوا في زمان النبي ﷺ (اد) لعدم امكان تغيير ما قرّره الشيعة الكافران:

❖ وفي رواية موسى بن بكر ❖ رواه الشيخ والكليني في الصحيح عنه (٢) و هو وافق كثير الرواية ❖ وقال ﷺ طئوا عباد الله ❖ أي اضربوه بالرجل، و يدل على جواز قتل المرتد به أيضاً، و الظاهر أن الامام مخير في قتله بأي نوع شاء من انواعه ولهذا كان ﷺ يفعل في كلّ واقعة بنوع خاص.

❖ وروى فضالة ❖ في الصحيح وروى في القوي (٣) ❖ عن أبان ❖ الموثق كالثقة لكنهما ذكرا عن بعض اصحابه ❖ ان ابا عبد الله ﷺ قال في الصبي اذا شب ❖ بلغ وصار شابا، ويمكن حمله على المراهق ❖ واختار النصراية ❖ بعد ان كان تابعا لاحد ابويه المسلم (اد) لا بويه المسلمين ❖ قال لا يترك ❖ فانه بمنزلة المرتد

(١) آل عمران - ٨٥

(٢-٣) الكافي باب حد المرتد خبر ٢-٧ والتهذيب باب المرتد و المرتدة خبر ١٣-

١٥ من كتاب الحدود

النصرية واحد ابويه نصراني او جميعاً مسلمين ، قال لا يترك و لكن يضرب على الاسلام .

وروى ابن فضال ، عن أبان أن ابا عبد الله عليه السلام قال في الرجل يموت مرتداً عن الاسلام وله اولاد ومال . قال ماله لولده المسلمين .

ولكن يضرب على الاسلام عند الاستنابة اولاً فان لم يؤثر يقتل .

ويؤيده ما رواه الشيخان ، الكليني والطوسي في القوي كالصحيح ، عن عبيد بن زرارة ، عن ابي عبد الله عليه السلام في الصبي يختار الشرك وهو بين ابويه قال : لا يترك (١) وذلك اذا كان احدا ابويه نصرانياً لأن الطفل تابع لاشرف الابوين في الاسلام كما سيجيء ايضاً ، والظاهر انه لو لم يقبل يقتل ، لما تقدم ، ولما رواه الشيخ في الصحيح عن الحسين بن سعيد قال : قرأت بخط رجل الى ابي الحسن الرضا عليه السلام : رجل ولد على فطرة الاسلام ثم كفر وأشرك و خرج عن الاسلام ، هل يستتاب او يقتل و لا يستتاب ؟ فكتب عليه السلام يقتل (٢) .

وروى ابن فضال في الموثق كالصحيح عن أبان في كالشيخ وفي بعض النسخ ابن تغلب ، والظاهر انه غلط ، بل هو ابن عثمان . وليس في باب ، بل فيه ؛ عن أبان ورواه في في في الحسن كالصحيح عن أبان بن عثمان عن ذكره عن ابي عبد الله عليه السلام (٣) قال ماله لولده المسلمين دون الكفار .

(١) الكافي باب حد المرتد خبر ٢ والتهذيب باب المرتد والمرتدة خبر ١٣ من

كتاب الحدود

(٢) التهذيب باب المرتد والمرتدة خبر ١٠

(٣) التهذيب باب المرتد والمرتدة خبر ٢٧ من كتاب الحدود والكافي باب ميراث

المرتد عن الاسلام خبر ١ من كتاب المواريث

وقال على عليه السلام : اذا اسلم الأب جرّ الولد الى الاسلام ، فمن ادرك من ولده
دعى الى الاسلام فان ابى قتل ، وان اسلم الولد لم يجزأ بويه ولم يكن بينهما
ميراث .

باب نوادر العتق

روى سعد بن سعد ؛ عن حريز قال : سألت ابا الحسن عليه السلام عن رجل قال
لمملوكه انت حر ولى مالك ، قال : يبدأ بالمال قبل العتق يقول لى مالك وانت حر

وقال على عليه السلام * رواه الشيخ فى الموثق عنه عليه السلام (١) وتقدم .

باب نوادر العتق

* روى سعد بن سعد * ثقة لم يذكر طريقه اليه ورواه الكليني والشيخ فى
الصحیح (٢) * عن ابى جرير * الممدوح زكريا بن ادريس ، وفى بعض النسخ
(عن حريز) وكأنه كان نسخة العلامة كذلك حيث قال : (وفى الصحيح ، عن
حريز) لكن الظاهر انه من النسخ ، واستدل به على تملك المملوك ، ويمكن حمله
على ما يملك من فاضل الضريبة و ارض الجنابة * قال لا يبدء بالحرية قبل المال *
لانه اذا قال : انت حر يصير حرّاً ولا ينفع قوله (ولى مالك) بخلاف العكس فإن فيه
تصريحاً بأن العتق بإزاء المال ، (وقيل) الكلام لا يتم إلا بآخره وهذا على سبيل

(١) التهذيب باب العتق واحكامه خبر ٨٣

(٢) الكافي باب المملوك يمتق وله مال خبر ٥ والتهذيب باب العتق واحكامه

برضى من المملوك .

وسأله الحسن الصيقل عن رجل قال اول مملوك املكه فهو حر فأصاب ستة ، فقال
إنما كانت بيته على واحد فليختر ايهم شاء فليعتقه .

الاستحسان والندب لقوله **عنه** **عليه السلام** **فان ذلك احب الي** .

و سأله الحسن الصيقل **عنه** في القوي كالشيخ (١) تقدم صحيحة الحلبي
بالفرعة ، وهنا قال **عليه السلام** بالتخير فتحمل الفرعة على الاستحباب و عتق واحد منهم
بناء على ان قصده كان على واحدٍ للتعليل المذكور ، فلو كان قصده المجموع لكان
عتقهم لازماً وكذا المطلق على الظاهر لصدق الاول على الجميع بالنسبة الى
ما يملكه بعده و ظاهره انه عتق يمين باطل ، و يحمل على النذر وشبهه لأن
الغرض من السؤال انه هل ينعق الجميع او لا ينعق الجميع او ينعق بعض دون بعض لافي
انه هل هذا العتق يصح ام لا ؟

والاحوط عتق السبعة لولم يكن بيته على واحد ، لما رواه الكليني في الصحيح
عن عبدالله بن الفضل الهاشمي ، عن ابيه رفعه قال : قضى امير المؤمنين **عليه السلام** في
رجل يكع وليدة رجل اعتق ربها اول ولد تلده فولدت ثوأمًا فقال اعتق كلاهما (٢) هذا
اذا جاء التوأمين معاً اما اذا كان احدهما سابقاً فالظاهر وجوب عتق اول من يخرج ،
ويحتمل أن يكون المراد بالاول اول الحمل وهو اظهر ، فحينئذ يعتقان وهو كالمتن
في انعقاد العتق باليمين ، ويحمل على النذر بقريضة قوله (اعتق) بالمعلوم دون
(انعتق) ويحتمل قرأته بالمجهول ويكون كالسابق وتقدم .

(١) التهذيب باب العتق واحكامه خبر ٢٥

(٢) الكافي باب النوادر خبر ٧ من كتاب العتق والتهذيب باب العتق واحكامه خبر ٦٢

وروى ابراهيم بن مهزيار ، عن اخيه على بن مهزيار قال كتبت اليه اسأله عن المملوك يحضره الموت فيعتقه مولاه في تلك الساعة فيخرج من الدنيا حراً هل للمولى في عتقه ذلك اجر ؟ او يتركه مملوكاً فيكون له اجر اذا مات وهو مملوك له افضل ؟ فكتب عليه السلام : يترك العبد مملوكاً كافي حال موته فهو آجر لمولاه وهذا العتق في تلك الساعة لم يكن نافعاً له .

وروى محمد بن عيسى العبيدي ؛ عن الفضل بن المبارك انه كتب الى ابي

﴿ وروى ابراهيم بن مهزيار ﴿ في الصحيح كالشيخين (١) ﴾ عن اخيه (الى قوله) آجر لمولاه ﴾ لان العتق الذي ليس للقربة لا يثاب عليه ، ولا يمكن قصد القربة مع الجزم او الظن الغالب بموته ، وأما الاجر فهو لكل مضرة دنيوية وهو حاصل ، وان لم ينو القربة و المشهور بين المتكلمين ان الاجر منقطع ، والثواب دائم ، و بانقطاع نفع الاجر لا يحصل الألم بان ينسيه من خاطره او يخفف تدريجاً بحيث لا يشعر ، وفي هذا الخبر اشعار بما يقولونه و ليس بصريح فيه سيما مع قوله عليه السلام (اجر) نعم اذا صبر عليه ورضى قائماً يوفي الصابرون اجرهم بغير حساب .

﴿ وروى محمد بن عيسى العبيدي ﴿ وهو ابن عبيد بن نسيب باسم جده ﴾ عن الفضل بن المبارك ﴿ في القوى ﴾ انه كتب الى ابي الحسن على بن محمد ﴿ الهادي ﴾ صلوات الله عليهما (الى قوله) ان كان في مرض ﴿ ولم يظهر امارات الموت ﴾ فالعتق افضل له ﴿ لانه يمكن القربة هنا فكثيراً ما يصح المريض .

﴿ وروى محمد بن عيسى العبيدي ﴿ في الصحيح كالشيخ (٢) ﴾ عن الفضل بن المبارك البصري عن ابيه ﴿ و همام جهولان ﴾ عن ابي عبدالله عليه السلام (الى قوله)

(١) الكافي باب النوادر خبر ٨ من كتاب العتق

(٢) التهذيب باب العتق واحكامه خبر ٨٢

الحسن علي بن محمد عليه السلام في رجل له مملوك فمرض أعتقه في مرضه اعظم لأجره
اوتتركه مملوكا ؟ فقال ان كان في مرض فاعتق افضل له لأنه يعتق الله عز وجل
بكل عضو منه عضواً من النار ، وإن كان في حال حضور الموت فوتركه مملوكاً
افضل له من عتقه .

وروى محمد بن عيسى العبيدي ، عن الفضل بن مبارك البصري ، عن ابيه عن
ابي عبد الله (ع) قال : قلت له : جعلت فداك الرجل يجب عليه عتق رقبة مؤمنة فلا
يجدها كيف يصنع ؟ فقال عليكم بالاطفال فأعتقوهم فان خرجت مؤمنة فذاك ،
وان لم تخرج مؤمنة فليس عليكم شيء .

وروى معاوية بن ميسرة عن ابي عبد الله (ع) قال سألته عن الرجل يبيع عبده

مؤمنة ﴿ مثل كفارة القتل فإن الآية فيها مقيدة بالمؤمنة والحقا غيرها بها قياس ،
مع انه روى الكليني في الحسن كالصحيح ، عن معمر بن يحيى ، عن ابي عبد الله عليه السلام :
قال : سألته عن الرجل يظاهر من امرأته يجوز عتق المولود في الكفارة ؟ فقال :
كل المتق يجوز فيه المولود الآفي كفارة القتل فإن الله عز وجل يقول : فتحرير
رقبة مؤمنة يعني بذلك مقرة قد بلغ الحنث (١) ﴿ فلا يجدها كيف يصنع ﴾ جوز
عتق الاطفال مع فقد المؤمن فإنهم ملحقون بالساي في الطهارة والاسلام على
احتمال مع رجاء ايمانهم ايضاً ويحتمل حينئذ وجوب الصيام لصدق عدم الوجدان ،
والجمع احوط .

﴿ وروى معاوية بن ميسرة ﴾ في القوي كالصحيح كالكليني (٢) ﴿ قال
ياخذنه منه عفواً ﴾ اي على السهولة في انه غير لازم عليه .

روى الشيخ في الصحيح ، عن الفضيل بن يسار والكليني في القوي كالصحيح

(١) الكافي باب النوادر خبر ١٥ من كتاب الايمان والنفوس

(٢) الكافي باب النوادر خبر ١٣ من كتاب المتق

بنقصان من ثمنه ليعتق ، فقال له العبد فيما بينهما : لك على كذا وكذا ، أله أن يأخذه منه ؟ قال يأخذه منه عفواً ويسأله أياه في عفوان أبي فليدعه .
وروى السكوني عن جعفر بن محمد ، عن أبيه عليهما السلام قال : قال علي

عنه قال : قال غلام سندي لأبي عبدالله عليه السلام : اني قلت لمولاي بعني بسبعمأة وانا اعطيك ثلثمأة درهم فقال له ابو عبدالله عليه السلام ان كان يوم شرطت ، لك مال فمليك ان تعطيه وان لم يكن لك يومئذ مال فليس عليك شيء (١) .

وروي في القوي كالصحيح ، عن فضيل قال قال غلام لأبي عبدالله عليه السلام : اني كنت قلت لمولاي بعني بسبعمأة درهم وانا اعطيك ثلثمأة درهم فقال له ابو عبدالله عليه السلام ان كان يوم شرطت ، لك مال فمليك ان تعطيه و ان لم يكن يومئذ شيء فليس عليك شيء (٢) .

وروى الشيخ في الصحيح عن الفضيل يسار قال : قال لي عبد مسلم عارف واعتقه رجل قد دخل به علي أبي عبدالله عليه السلام قال : يا هذا ما هذا السندي ؟ قال الرجل : عارف واعتقه فلان فقال ابو عبدالله عليه السلام : ليت اني كنت اعتقته ، فقال السندي لأبي عبدالله عليه السلام : اني قلت لمولاي بعني بسبعمأة درهم وانا اعطيك ثلثمأة درهم فقال ابو عبدالله عليه السلام : ان كان يوم شرطت ، لك مال فمليك ان تعطيه ، وان لم يكن لك مال يومئذ فليس عليك شيء (٣) فظهر من هذه الاخبار المعبرة ان العبد يملك ويمكن حمله ، على ما يملك .

✽ وروى السكوني ✽ في القوي مثلهما (٤) ويدل على عدم جواز وطى المولى ، المكاتبه ومع الوطى قلها مهر المثل مع الجهل بالحرمة او مطلقا لشبهة

(١-٢) الكافي باب العبد يستل مولاه ان يبيعه الخ خبر ٢-١ من كتاب المبيشة و

التهذيب باب ابتياع الحيوان خبر ٢٩ من كتاب التجارة

(٣) التهذيب باب المتق خبر ١١٩

(٤) الكافي باب المكاتب خبر ١٦ والتهذيب باب المكاتب خبر ١٢

بن الحسين عليه السلام في مكاتبة يطأها مولاهما فتجبل ، قال : يرد عليها مهر مثلها
وتسمى في قيمتها ، فإن عجزت فهي من امهات الاولاد .
ودخل ابن ابي سعيد المكارى على الرضا عليه السلام فقال له : أبلغ الله من قدرك
أن تدعى ما يدعى ابوك ؟ فقال له : مالك أطفأ الله نورك وادخل الفقريتك ؛ اما علمت
ان الله تبارك وتعالى ادعى الى عمران اتي واهب لك ذكراً فوهب له مريم وذهب لمريم
عيسى ، فعيسى من مريم و مريم من عيسى ؛ وعيسى ومريم شيء واحد ، وانا من ابي
وابي مني وانا وابي شيء واحد .

الملكية وتسمى في مال الكتابة فإن أدته فتعتق والآبدموت المولى من نصيب ولدها .
﴿ ودخل ابن ابي سعيد المكارى ﴾ رواه الكليني والشيخ عن بعض اصحابنا (١)
والظاهر انه الحسين بن هاشم من وجوه الواقعة وكان منكراً لامامة ابي الحسن
الرضا عليه السلام ﴿ فقال له أبلغ الله ﴾ الهمة للاستفهام اى وصلت الى مقام الامامة
﴿ فقال له مالك ﴾ وأى شيء لك أو أى مطلوب لك ﴿ اطفأ الله نورك ﴾ نور الايمان ،
على الاخبار او الانشاء ، وهو اظهر لقوله ﴿ وادخل الفقريتك ﴾ كما ادخلت فقر
الدين على نفسك ﴿ او ما علمت ﴾ .

الظاهر ان الواقعة متمسكون بأن الامام جعفر بن محمد صلوات الله عليهما
كثيراً ما كان يقول يخرج مني من ينور الله به العباد والبلاد ويظهر الحق فقالوا يجب ان
يكون ذلك موسى بن جعفر (ع) و لم يحصل منه عليه السلام في ايام حياته فيجب ان
يكون باقياً الى اوان ظهوره ، وهو المهدي عليه السلام ، فيجيبه صلوات الله عليه ان الذي
قاله جدى هو فؤادى ولدى الفائم صلوات الله عليه كما ادعى الله تعالى الى عمران
ابى واهب لك ذكراً ولم يكن الذكر منه ، بل كان سبطه ولهذا قالت : وليس الذكر

فقال له ابن ابي سعيد : فأسألك عن مسئلة ؟ فقال : لأخالك تقبل منى ، ولست من غنمى ولكن هلمها فقال : رجل قال عند موته كَلَّ مملوك لى قديم فهو حر لوجه الله تعالى فقال : نعم ان الله عز وجل يقول : (حتى عاد كالرجون القديم) فما كان من مماليكه انى له ستة اشهر فهو قديم حر ، قال : فخرج وافتر حتى مات وام يكن له مبيت ليلة - لعنه الله .

وروى الحسن بن محبوب ، عن هشام بن سالم عن ابي الورد ، عن ابي جعفر عليه السلام

كالانثى (١) اى الذكر الذى وعدت زوجى ، فنحن نورد واحد كما ان مريم و عيسى عليهما السلام كانا من نورد واحد فانا و ولدى من عطاء الله تعالى لجدي الصادق عليه السلام و يجوز ان يكون المشابهة مجرد كونهما من نور واحد فكيف تستبعد ان يبلغ الله قدرى قدر ابنى ؟

﴿ فقال : لا أخالك ﴾ بكسر الهمزة و قد يفتح اى لا اظنك ﴿ ان تقبل منى ولست من غنمى ﴾ اى ممن يعتقد امامتى - بضم الفين اى من غنيمتى التى اعطانى الله تعالى وهم الشيعة المحقة بالفتح اى من ريعتى التى هم كالغنم وانا كالراعى ، و يمكن ان يكون (لا أخالك) على قياس (لا اباك) كلمة لعن ودعاء عليه ، ويكون قوله عليه السلام تقبل منى استفهاماً ، و ان يكون فعلاى لا انخيل و اظن ان تقبل منى ﴿ حتى عاد كالرجون القديم ﴾ و هو عود العذق الذى تقادم عهده حتى يبس وتقوس .

و ذكر والله يصير كذلك فى كل ستة اشهر فظهر اطلاق القديم على ذلك فى كتاب الله تعالى فينتق كل عبد يكون فى ملكه ستة اشهر (وقيل) يرجع فى ذلك الى العرف لضعف الخبر ، ولكن الشيطان الاعظم ان حكما به صحتة و عمل به معظم الاصحاب ﴿ فخرج وافتر ﴾ بدعائه عليه السلام ﴿ مبيت ليلة ﴾ اى قوتها .

﴿ وروى الحسن بن محبوب ﴾ فى الصحيح ﴿ عن هشام بن سالم عن ابي

قال : سألته عن مملوك نصراني لرجل مسلم عليه جزية؟ قال : نعم اما هو مالكة يقتديه اذا اخذ يؤدى عنه .

كتاب المعيشة

باب المعاش و المكاسب و الفوائد و الصناعات

روى الحسن بن محبوب ، عن جميل بن صالح عن ابي عبد الله عليه السلام في قول الله

الورد ﴿ الممدوح ﴾ اذا اخذ يؤدى عنه ﴿ اى هو فداء الفلام النصراني فلا يضره اخذه من المسلم والمشهور عدمه ويمكن حمله على الثقية .

باب المعاش

الذى يتعيش بها من الحلال والحرام ﴿ والمكاسب ﴾ ما يكتسب به ﴿ والفوائد ﴾ من الاموال التى يحصل بلا كسب ﴿ والصناعات ﴾ ما يحتاج الى كد ومشقة ، ويحتمل الاتحاد او الغموم من وجه .

﴿ روى الحسن بن محبوب ﴾ فى الصحيح كالكليني و الشيخ (١) ﴿ عن جميل بن صالح عن ابي عبد الله عليه السلام ﴾ فى تفسير قوله تعالى ﴿ رضوان الله والجنة ﴾ الخصلة الحسنة المطلوبة ﴿ فى الآخرة ﴾ كما قال الله تعالى (ورضوان من الله اكبر) وهوان يرضى الله تعالى من العبد رضى لا سخط بعده ويرضى العبد من الله فى جميع ما يعطيه فى الآخرة اوفى الدنيا فانه متعلق بالآخرة ولا رتبة للعبد اعلى من الرضا

(١) الكافى باب الاستعانة بالدنيا على الآخرة خبر ٢ من كتاب المعيشة والتهذيب باب

عز وجل : (رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً) قال : رضوان الله والجنة في الآخرة ، والسعة في الرزق والمعاش وحسن الخلق في الدنيا .

و روى ذريح بن يزيد المحاربى عن ابي عبد الله عليه السلام قال : نعم العون الدنيا على الآخرة .

وقال عليه السلام ليس من آمن ترك دنياه لآخرته ولا آخرته لدنياه .

بعضائه والتسليم لامره وتفويض الامور اليه تعالى والتوكل عليه . وينبغي ان يكون الجميع مطلوباً في هذا الدعاء ، والمعاش الحسنه الحلال مع الرفاهية في العيش و صحة البدن ﴿ وحسن الخلق ﴾ مع الخلق .

و الخلق الحسن هو ما ذكره سيد العابدين (ع) في خبر الحقوق (١) ، و ينبغي ان يكون ذلك مع كل ما هو صلاح العبد في الدنيا مطلوباً ، بل نعم حسن الخلق بحيث يشمل اخلاق العبد مع الله ايضاً كما قال ﷺ : تَخَلَّقُوا بِاَخْلَاقِ اللَّهِ ، وَبَعَثَ لِأَنْتُمْ مَكَارِمَ الْأَخْلَاقِ ، فيفهم من تلقين الله تعالى عبده الدعاء انه ينبغي ان يطلب العبد من الله تعالى جميع مصالحه ، الدنيا والآخرة ولهذا مدحهم الله تعالى به .

﴿ وروى ذريح بن يزيد المحاربى ﴾ في الحسن كالصحيح كالكلينى (٢) بهذه العبارة : نعم العون على الآخرة الدنيا ، وفي الصحيح بسند آخر كالمتن (٣) وهي صفة للدار كالآخرة ، والمراد بالدنيا اموالها فانه يمكن ان تصرف في قضاء المعايير والدرجات اكثر او ااعم منهما .

﴿ وقال صلوات الله عليه ليس من آمن ﴾ ومن خُلس شيمتنا ﴿ من ترك دنياه ﴾ اى ما يحتاج اليه فيها ﴿ لآخرته ﴾ فان ترك الزيادة مطلوب بالاخبار المتواترة

(١) تقدمت في آخر المجلد الخامس فلاحظ ص ٥٠٠ الى ص ٥٢٦

(٢-٣) الكافي باب الاستمانة بالدنيا على الآخرة خبر ١٢ - ١٣ و ١٨ - ١٩ من كتاب

وروى عن العالم عليه السلام انه قال : اعمل لدنياك كأنك تعيش ابداً واعمل لآخرتك كأنك تموت غداً .

وقال رسول الله ﷺ : نعم العون على تقوى الله الغنى .

اذا كان له الزيادة فلا ينبغي ان يصرفها في تحصيل الآخرة ، و روى الكليني في الحسن كالصحيح ، عن زرارة ، عن ابي عبد الله (ع) قال : من كسل من طهوره وصلوته فليس فيه خير لامر آخرته و من كسل عما يصلح به امر معيشته فليس فيه خير لامر دياه (١) .

وروى عن العالم صلوات الله عليه كناية عن المعصوم فانه العالم ومن سواء جهال انه قال : ﴿ اعمل لدنياك كأنك تعيش ابداً ﴾ فحصل السكنى وماتحتاج اليه في الدنيا ولولاه لم يعمر الدنيا كما روى : ان سليمان عليه السلام حبس ابليس فترك الناس كلهم التجارات وقالوا : مانصع بالدنيا ونحن نموت ، فلما رأى ﷺ ذلك أطلقه ، وقيل معناه ان أخر امور الدنيا وقل : الوقت باق فكلما لزمك في يومك فأخّره الى غد وكلماً لزمك في الشهر فأخّره الى شهر آخر وكذا السنة وهو انسب بزهد عليه السلام .

﴿ واعمل لآخرتك كأنك تموت غداً ﴾ فمن علم انه يموت غداً فانه يسعى لامور الآخرة نهاية السعى . ويمكن ان يكون كلا الامرين مراداً بالنسبة الى الاشخاص ، وكذلك جميع ما يتكلمون به يختلف باختلاف الاشخاص . والجميع حق ، ويمكن ان يكون مراداً ، وينبغي ان يحمل على ذلك ، الاختلاف الوارد في الاخبار في هذا الباب ، فمن الناس من يكون صلاحه في الترك ، ومنهم من يكون صلاحه في الجمع ، ومنهم بين بين .

﴿ و قال رسول الله ﷺ : رواه السكوني ﴾ نعم العون على تقوى الله

وروى عمر بن اذينة عن الصادق عليه السلام انه قال : ان الله تبارك وتعالى يحب الاغتراب في طلب الرزق - وقال (ع) : اشخص بشخص لك الرزق .
وروى علي بن عبدالعزيز عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال : اني لأحب ان ارى الرجل متحرّفاً في طلب الرزق : ان رسول الله صلى الله عليه وآله قال : اللهم ببارك لامتى في بكورها - وقال صلى الله عليه وآله : اذا اراد احدكم الحاجة فليتكّر اليها فاتى سأل ربي عز وجل ان يبارك لامتى في بكورها - وقال عليه السلام : اذا اراد احدكم الحاجة فليتكّر اليها وليسرع المشى اليها - وروى حماد اللحام عن ابي عبد الله عليه السلام قال : لا تنكسوا في طلب معاشكم فان آباءنا كانوا ير كضون فيها ويطلبونها - وارسل رسول الله صلى الله عليه وآله رجلاً في حاجة فكان يمشى في الشمس ، فقال له ، اُمش في الظل فان الظل مبارك .
وقال الصادق عليه السلام : من ذهب في حاجة على غير وضوء فلم تقض حاجته فلا يلومنّ الأنف - وقال ابو جعفر عليه السلام : اني اجدني امقت الرجل يتعذر عليه المكاسب

الغنى عليه السلام فان الفقير معرض السرقة والخيانة والرياء ، والغنى يمكنه ترك امثال هذه الاشياء بسهولة بخلاف الفقير ، ويمكن ان يكون المراد به غنى النفس فانه الغنى او الاعمال وروى عمر بن اذينة عليه السلام في الصحيح عليه السلام عن الصادق عليه السلام انه قال : ان الله تعالى يحب الاغتراب عليه السلام اي الذهاب الى الغربة بالاسفار لطلب الرزق ويحمل على ما اذا عسر الرزق في البلد ، لما سيجي من الله السعادة ان يكون متجراً في بلده ، ويمكن ان يكون المراد بها الخروج من الدار او الاعمال .

عليه السلام وروى علي بن عبدالعزيز عليه السلام في القوي عليه السلام متحرّفاً عليه السلام اي متكبها او شاخصاً عليه السلام في بكورها عليه السلام اي ذهابهم بكرة في طلب الرزق وغيره ، ومنه طلب العلم فانه مبارك عليه السلام فان آباءنا عليه السلام من رسول الله صلى الله عليه وآله والائمة عليهم السلام او الاعمال منهم ومن سائر الانبياء والاصياء عليهم السلام كانوا ير كضون عليه السلام اي يسمعون ويتحرّكون .
وقال الصادق صلوات الله عليه عليه السلام يدل على استحباب الوضوء للمعاجة سواء كان حاجته او حاجة غيره عليه السلام اني اجدني عليه السلام اي اعرف من حالي اني عليه السلام امقت عليه السلام

فيستلقى على قفاه ويقول: اللهم ارزقني وبدعُ أن ينتشر في الأرض ويلمس من فضل الله، والذرة تخرج من جحرها تلمس رزقها - وقال أمير المؤمنين عليه السلام: أن الله تبارك وتعالى يحب المتحرف الأمين.

وروى عن محمد بن عذافر، عن أبيه قال: دفع إلى أبو عبد الله عليه السلام سبعمئة دينار

و ابغض أي اذا تمدد رزقه في بلده فليخرج او فليسع في طرق اخرى فإن ابوابه كثيرة ﴿وَبَدْعُ﴾ ويترك الذهب في الأرض وقد قال الله تعالى: فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله (١) و الحال أن الذرة تخرج من بيتها للرزق فلا يكون اعجز عنها ﴿وَالْمُتَحَرِّفُ﴾ الكاسب كالمتهرف ﴿الْأَمِينُ﴾ الذي يكون مؤتمناً في عدم الفسق مطلقاً سيما في حقوق الناس.

﴿وروى عن محمد بن عذافر﴾ في الصحيح كالكليني (٢) ﴿عن أبيه﴾ عذافر الممدوح ﴿اصرفها في شيء ما﴾ أي في أي شيء كان من وجوه التجارة وفي ربي (اتجر لي بها) بدله، وفي ربي (اتجر بها) ﴿وقال: ما افعل هذا على شيء مني﴾ أي للحرص وفي ربي (اصرفها في شيء) أماما يي شره على ذلك (وفي بعض نسخ الفقيه (على سره) من السرور.

وروى الكليني في القوي، عن محمد بن عذافر، عن أبيه قال: اعطى أبو عبد الله عليه السلام أبي الفأ وسبعمئة دينار فقال له: اتجر (لي-خ) بهائم قال: اما اني ليس لي رغبة في ربحها وان كان الربح مرغوباً فيه، ولكنني احببت ان يراى الله عز وجل متعزضاً لفوائده قال: فربحت له فيها مائة دينار ثم لقيته فقلت له: قد

(١) الجمعة - ١٠

(٢) اورده والذي بعده في الكافي باب ما يجب من الاقتداء بالائمة (ع) في التعرض للرزق

خبر ١٦-١٢ من كتاب الميعة

و قال : يا عذافر اصرفها في شيء ما ، وقال : ما افعل هذا على شيء مني ولكني احببت ان يراني الله تبارك و تعالى متعزاً لفوائده ، قال عذافر : فربحت فيها مائة دينار فقلت له في الطواف : جعلت فداك قدرزق الله عز وجل فيها مائة دينار ، قال : أتبتهافي رأس مالي .

ربحت لك فيها مائة دينار قال : ففرح ابو عبد الله عليه السلام بذلك فرحاً شديداً ثم قال (فقال - خ) لي أتبتهافي رأس مالي قال : فمات ابي والمال عنده فأرسل الى ابو عبد الله عليه السلام و كتب : عافانا الله و آياك ان لي عند ابي محمد الف و ثمان مائة دينار اعطيته يتجر بها فادفعها الى عمر بن يزيد قال : فنظرت في كتاب ابي : فاذا فيه لابي موسى (اى الصادق) عليه السلام عندي الف و سبعمائة دينار و اتجر له فيها مائة دينار ، عبد الله بن سنان و عمر بن يزيد يعرفانه :

و يفهم من ايمان الصادق عليه السلام آياه توثيقه مع احتياطه في الكتابة و الاشهاد بعدلين لتلايضح حقه عليه السلام ؛ بل هو تعليم للناس ايضاً و يمكن ان يكون ذلك في دفعتين بأن يكون الاولى الف و الثانية الثاني اوسهوا من الرواة وهو بعيد .

وروى الكليني في القوي ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : قيل له : ما بال اصحاب عيسى عليه السلام كانوا يمشون على الماء وليس ذلك في اصحاب محمد ﷺ ؟ قال : ان اصحاب عيسى عليه السلام كفوا المعاش و ان هؤلاء ابتلوا بالمعاش (١) اى كفاهم الله ارزاقهم فاشتغلوا بذكر الله تعالى او بالعكس و ابتلى الله امة محمد ﷺ بطلب الرزق ليحصل لهم الثواب في الآخرة و كان ثواب اصحاب عيسى عليه السلام في الدنيا اذ يكون ذمالمن اشتغل كثيراً في طلب الدنيا فيكون المعنى انكم لو كنتم مثلهم لسهل الله تعالى لكم المشى على الماء .

(١) اوردوه للذين بعده في الكافي باب الاستمانة بالدنيا على الآخرة خبر ٧-٨-١٢ من كتاب المعيشة

وفي القوي عنه عليه السلام قال : سلوا الله الغنى في الدنيا والعافية في الآخرة
المغفرة والجنة فيمكن أن يكون تفسير الآية المتقدمة .

و في الحسن كالصحيح ، عن عبدالله بن ابي يعفور قال : قال رجل لابي عبدالله
عليه السلام : والله اننا نطلب الدنيا ونحب ان نؤتاها فقال : تحب ان تصنع بها ماذا ؟ قال
اعود بها على نفسى وعيالى وأصل بها واتصدق واحج واعتمر فقال ابو عبدالله عليه السلام ليس هذا
طلب الدنيا هذا طلب الآخرة .

وفي القوي عنه عليه السلام قال كان امير المؤمنين عليه السلام يضرب بالمر (اى المسحاة
والبيل) ويستخرج الارضين وكان رسول الله صلى الله عليه وآله يمسح النوى بفيه فيفرسه فيطلع
من ساعته وان امير المؤمنين عليه السلام اعتق الف مملوك من ماله وكديده (١) .

وفي الحسن كالصحيح وفي الصحيح ، عن ابي عبدالله عليه السلام ان امير المؤمنين
عليه السلام اعتق الف مملوك من كديده (٢) .

و في الموثق كالصحيح ، عن زرارة ، عن ابي جعفر عليه السلام قال : لقي رجل
امير المؤمنين عليه السلام و تحته وسق من نوى فقال له : ما هذا يا ابا الحسن تحتك ؟ فقال :
مائة الف عذق انشاء الله قال : ففرسه فلم يغادر منه نواة واحدة (٣) الى غير ذلك من
الاخبار الكثيرة وغيره .

وروى اخبار كثيرة في عدم المبالغة والسعى - مثل ما رواه الكليني والشيخ
في الصحيح عن ابي حمزة الثمالي عن ابي جعفر عليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله في حجة
الوداع : الا ان الروح الامين نفث في روعى انه لا تموت نفس حتى تستكمل رزقها
فانقوا الله واجملوا في الطلب ولا يحملنكم استبطاء شيىء من الرزق ان تطلبوه بشىء من
معصية الله فان الله تبارك وتعالى قسم الارزاق بين خلقه حالا ولم يمسحها حراماً ، فمن
اتقى الله وصبر آتاه الله برزق من حله ومن هتك حجاب السر وعجل فأخذه من غير حله

و روى ابراهيم بن عبد الحميد ، عن ابي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام قال :
جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وآله فقال : يا رسول الله قد علمت ابني هذا الكتاب ففي اي شيء
أسلمه ؟ فقال : أسلمه - لله ابوك - و لا تسلمه في خمس لا تسلمه سياء (سياء - خ) (١)

قص به من رزقه الحلال وحوسب عليه يوم القيمة (٢) .

وفي الصحيح ، عن ابراهيم بن ابي البلاد ، عن ابيه ، عن ابي جعفر عليه السلام قال :
ليس من نفس الآو قد فرض الله لها رزقها حلالا يأتيها في عافية وعرض لها بالحرام
من وجه آخر فإن هي تناولت شيئاً من الحرام فاصتها به من الحلال الذي فرض لها
عند الله سواهما فضلاً كثير وهو قوله عز وجل . واسألوا الله من فضله (٣) .

وفي القوي ، عن عبد الله بن سليمان قال : سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول : ان
الله عز وجل وسع في ارزاق الحمقى ليعتبر العقلاء ويعلموا ان الدنيا ليس ينال ما فيها
بعمل ولا حيلة (٤) الى غير ذلك من الاخبار الكثيرة .

ولامنافاة بينها لأن الغرض من تحصيل القوت والضروريات وغيرها لو كان
الغرض من تحصيلها الآخرة فليس بدنيا ، وغيره لو كان الحصول بالحرام كما في
الغالب فهو حرام ، و الاخبار الاخيرة مبينة له ولو كان حلالا فهو مكروه وتضييع
للوقت الذي هو رأس مال العبد واحاديث الزهد فيه .

و روى ابراهيم بن عبد الحميد في الموثق كالصحيح والشيخ في القوي (٥)

(١) السياء : بالياء المثناة المشددة ، قال ابن الاثير في النهاية في الصحاح (ولا
تسلم ابنك سياء) جاء تفسيره في الحديث انه الذي يبيع الاكفان ويتمنى موت الناس ،
ولعله من السوء و المسائة او من السيء بالفتح . وفي بعض النسخ بالياء الموحدة و هو
الخير .

(٢) الكافي باب الاجمال في طلب الرزق خبر ١ من كتاب المعيشة و التهذيب باب
المكاسب خبر ١ من كتاب المكاسب

(٣-٤) الكافي باب الاجمال في الطلب خبر ٢-١٠

(٥) التهذيب باب المكاسب خبر ١٢٥

ولا صائغاً ولا قصاباً ولا حنّاطاً ولا نجّاساً فقال : يا رسول الله وما السيّاء (السبّاء - خ) ؟ قال
الذى يبيع الا كفّان و يتمنى موت امّتى ، وللمولود من امّتى احبّ الىّ مما طلعت
عليه الشمس .

واما الصائغ فانه يعالج غبن امّتى واما القصاب فانه يذبح حتى تذهب الرحمة
من قلبه ؛ واما الحنّاط : فانه يحتكر الطعام على امّتى ، ولان يلقى الله العبد سارقاً احبّ

﴿ عن ابي الحسن (الى قوله) هذا الكتاب ﴾ اى القرآن وادّيت حق الله على
فى تعليم القرآن قرائه وتفسيره فانّ العلم فى زمانه عليه السلام كان منحصراً فيه وكان السنة
تفسيره و فى يب (الكتابة) اى هو قابل بسببها لان يتعلم العلوم و يقيدّها بها
﴿ ففى اى شىء ﴾ من المكاسب ﴿ اسلمه فقال اسلمه لله ابوك ﴾ جملة مدحية
اودعائية اى كان ابوك لله أن رزقه الله تعالى مثلك اودرحم الله اباك اسلمه فى اى المكاسب
تريد ولكن ﴿ لا تسلمه فى خمس منها لا تسلمه سبّاء ﴾ اى بايعاً للخمر وفسره
والله عليه السلام بايع الا كفّان فكأنه قال : بايع الا كفّان كبايع الخمر ، والمراد به من كان عمله يبيع
الكفن فقط كما هو المتعارف فى بعض البلاد فاما اذا كان بايعاً للكرباس وكان
فى ضمنه يبيع الكفن فلا بأس ﴿ ويتمنى موت امّتى ﴾ والحال انّ واحداً منهم
احبّ الىّ من جميع الدنيا فانها بأجمعها تطلع عليها الشمس وهذا المعنى حرام
او مكروه غاية الكراهة فالعمل الذى ينجر اليه كان مكروهاً وكذا ما فى معناه
من بيع الصدر والكافور مثلاً على الظاهر من التعليل .

﴿ واما الصايغ فانه يعالج ﴾ اى يعمل باليد ﴿ غنى امّتى ﴾ اى يصيرون
به ما يلين الى الدنيا وفى بعض النسخ (غبن) اى يصيرون مغبونين بالفتن اللازم
لهم غالباً وفى يب (زين امّتى) و هو كالغنى ؛ وفى بعضها بالراء المهملة وهو

التي من ان يلقاه قد احتكر طعاماً اربعين يوماً ، واما النخاس : فانه اتاني جبرئيل عليه السلام فقال : يا محمد ان شرّ امتك الذين يبيعون الناس .

كالخبز ﴿﴾ واما القصاب ﴿﴾ المراد به من يذبح الحيوان والمتعارف الآن من بيع اللحم وليس بمكروه ﴿﴾ واما الحنّاط ﴿﴾ اي بايع الحنطة او الشعير ايضاً اذا كان محتكراً ويظهر من بعض الاخبار كراهته مطلقاً ﴿﴾ واما النخاس ﴿﴾ فهو بايع الرقيق فانه لا يسلم من بيع الحرّ غالباً اما اذا كان بآمن من نفسه ذلك فلا بأس .

و يؤتاه ما رواه الشيخان في الموثق كالصحيح ، عن اسحاق بن عمار قال دخلت على ابي عبدالله عليه السلام فخببرته انه ولد لى غلام فقال : الاسميته محمداً ؟ قال قلت قد فعلت قال فلا تضرب محمداً ولا تشتمه وفي في (ولا تشبه) جعله الله قرّة عين لك في حياتك وخلف صديق بعدك قلت : جعلت فداك في اي الاعمال اضعه ؟ قال : اذا عزلته عن خمسة اشياء فضعه حيث شئت ، لا تسلمنه صيرفاً فان الصيرفي لا يسلم من الربوا ، ولا تسلمه يباع اكفان ؛ فان صاحب الاكفان يسهه الربوا اذا كان ، ولا تسلمه يباع طعام فانه لا يسلم من الاحتكار ، ولا تسلمه جزاراً فان الجزار تسلب منه الرحمة ؛ ولا تسلمه نخاساً فان رسول الله ﷺ قال شرّ الناس من باع الناس (١) .

وفي الموثق ؛ عن طلحة بن زيد ، عن ابي عبدالله جعفر بن محمد قال : ان رسول الله ﷺ قال : اي اعطيت خالتي غلاماً ونهيتها ان تجعله قصاباً او حجاماً او صابناً .

وفي الصحيح ، عن ابن فضال قال : سمعت رجلاً يسأل ابا الحسن الرضا عليه السلام

(١) اورده والاربعة التي بعده في الكافي باب الصناعات خبر ٢-٥-٣-٦-٢ و

وروى عن سدير الصيرفي قال : قلت لابي جعفر عليه السلام : حديث بلغني عن الحسن البصري فان كان حقاً فانا لله وانا اليه راجعون قال : وما هو ؟ قلت : بلغني ان الحسن كان يقول : لو غلى دماغه من حر الشمس ما استظل بحائط صيرفي ، ولو تفرئت كبده

فقال اني اعالج الدقيق (او الرقيق كما في يب) (١) فايحه والناس يقولون لا ينبغي فقال له الرضا عليه السلام : وما بأسه فكل شيء مما يباع اذا اتقى الله فيه العبد فلا بأس وسيجيء مثله من الاخبار ما يدل على جواز هذه الاعمال مع رعاية التقوى ، على ان عموم هذا الخبر يكفي .

وروي في القوي ، عن ابي اسمعيل (اسماعيل - خ) الصيقل الرازي قال : دخلت على ابي عبدالله عليه السلام ومعى ثوبان فقال لى : يا ابا اسماعيل يجيئني من قبلكم اثواب كثيرة وليس يجيئني مثل هذين الثوبين اللذين تحملهما انت فقلت جعلت فداك تغزلهما ام اسماعيل وانسجهما انا فقال لى حائك ؟ قلت : نعم فقال : لا تكن حائكاً قلت فما اكون ؟ قال : كن صيقلاً وكانت معى ما تادهم فاشتريت بها سيوفاً ومرايا عتقا (٢) وقدمت بها الرى وبعثها بريح كثير .

﴿ وروى عن سدير الصيرفي ﴾ ممدوح غير مذكور الطريق ، ورواه الشيخان في القوي عنه ﴿ فان كان حقاً فانا لله وانا اليه راجعون ﴾ اى هلكنا بهذا البلاء الذى ابتلينا به وكان هذا القول بهذا المعنى متعارفاً ﴿ لو غلى دماغه من حر الشمس ﴾ اى يكون فيها ويتأثر الحرارة فيه بحيث يغلى ام رأسه لما راح تحت جدار صير في حتى تسكن حرارته ، ﴿ ولو تفرئت كبده ﴾ وفي روى تفرئت اى انتشر وفي يب تفرئت يقال : تفرئت الشاة بالكسر فهى نقرة اذا اصابها داء فى جنوبها او حصل القرحة بها : وفي بعضها (تفرئت) اى تشققت كبده من العطش لم يأخذ الماء من

(١) فى بعض نسخ يب المطبوع عندنا جمل الدقيق ايضاً بدلا من الرقيق

(٢) مراباً - خ ما - والمتق بالضم جمع عتيق

عطشاً لم يستسق من دارصير في ماء ، وهو عملي وتجارتي ، وعليه ثبت لحمي ودمي ، ومنه حجتى وعمرنى ، قال : فجلس عليه السلام ثم قال : كذب الحسن خذ سواء وأعط سواءاً ، فإذا حضرت الصلاة فذع ما يدك وانفض الى الصلاة أما علمت ان اصحاب الكهف كانوا صيارفة ؟ يعنى صيارفة الكلام ولم يعنى صيارفة الدراهم .

دارالصير فى (وتفرغت) اى يبت ﴿ وهو عملى ﴾ فكيف افعل امرك ام لا ؟ ﴿ قال فجلس ﴾ بعد ما كان متكلماً ﴿ ثم قال كذب الحسن ﴾ فى هذه المبالغة الدالة على حرمة بيع الصرف ﴿ خذ سواء وأعط سواء ﴾ اى لا تأخذ من حقوق الناس ولا تدع من حقك اوارع رعاية شرط بيع الصرف ، فان الغالب على الصراف عدم رعاية الربوا والقبض فى المجلس ﴿ اما علمت ان اصحاب الكهف كانوا صيارفة ﴾ الى هنا فى رضى وبيب .

و قال المصنف ﴿ يعنى صيارفة الكلام لاصيارفة الدارهم ﴾ (إمّا) لانهم فى المشهور كانوا ابناء الملوك ولم يكونوا صرافين فيكون المراد بقوله ﴿ صيارفة انهم كانوا يفرقون بين الحق والباطل فينبغى ان تكون مثلهم وتعرف الكلام الحق من الكلام الباطل ولا تنقل مثل هذه الكلمات عندنا مع ظهور فسادها لان فعل الحسن كيف يكون حجة ، ولو سلمنا فهذا الكلام ظاهر البطلان لان الاستغلال بظل الكافر جائز وكذا الاستسقاء والصير فى لا يكون اشد منه ، مع ان بيع الصرف من الامور الضرورية التى يحتاج جميع الناس اليه فيكون واجباً كفايئاً فكيف يجوز امثال هذه الكلمات الردية (وإمّا) (١) لمجرد كواهم صرافين للكلام مع قطع النظر عما سبق .

(١) صلف على قوله (إمّا) لانهم فى المشهور الخ

وقال رسول الله ﷺ : ويل لتجار امتي من لا والله وبلى والله ، وويل لصناع امتي من اليوم وغد .

﴿ وقال رسول الله ﷺ ويل ﴾ كلمة ذم أو اسم بر في جهنم ﴿ لتجار امتي ﴾ فإنَّ الحلف سِيَّما في رأس المال فيهم أكثر من غيرهم سِيَّما ﴿ من لا والله وبلى والله ﴾ بل يقولون هذا وإن لم يكن لهم مطلب وقد قال الله تعالى : ولا تجعلوا الله عرضة لإيمانكم (١) في أحد التفسيرين أي معرضاً ليمينكم بـ (لا والله وبلى والله) كما سيجيء في الخبر ﴿ وويل لصناع امتي ﴾ وفي نسخة (لصياغ امتي) بالمعجمة ووعد الكذب فيهم أكثر سِيَّما في عدتهم ﴿ من اليوم وغد ﴾ ويخالفونها وقد قال تعالى كَبُرَ مَقْنَعاً عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ (٢) :

وروي الكليني و الشيخ في الصحيح ، عن أبي جعفر الفزاري (و الظاهر انه يحيى) قال دعا أبو عبدالله عليه السلام مولى له يقال له مصادق فأعطاه ألف دينار وقال له تجهز حتى تخرج الى مصر ، فإنَّ عيالي قد كثروا قال : فتجهز إلى بمتاع وخرج مع التجار الى مصر فلما دنوا من مصر استقبلتهم قافلة خارجة من مصر فسألوه عن

(١) البقرة - ٢٢٣ في مجمع البيان في قوله تعالى ولا تجعلوا الله عرضة الخ ما هذا الغفلة وفي معنى ثلاثة اقوال (احدها) ان معنى لا تجعلوا اليمين بالله علة مالة لكم من البر والتقوى من حيث تعتمدونها لتعملوا بها وتقولوا حلفنا بالله ولم تحلفوا به (الى ان قال) (والثاني) ان عرضة معنى حجة فكأنه قال : لا تجعلوا اليمين بالله حجة في المنع من البر والتقوى فان كان قد سلف منكم يمين ثم ظهر ان غير ما خير منها فافعلوا الذي هو خير ولا تحتجوا بما قد سلف من اليمين (الى ان قال) (والثالث) ان معنى لا تجعلوا اليمين بالله عدة ميثلة في كل حق وباطل لان تبرؤا في الحلف بها وتتقوا المآثم فيها انتهى موضع الحاجة .

وروى عمرو بن شمر، عن جابر عن أبي جعفر عليه السلام قال : احتجم رسول الله

المتاع الذي معهم ما حاله في المدينة وكان متاع العامة فأخبروهم أنه ليس بمصرمته شيء فتحالفوا وتعاهدوا على أن لا ينقصوا متاعهم من ربح الدينار ديناراً فلما قبضوا أموالهم انصرفوا إلى المدينة فدخل مصادف على أبي عبدالله عليه السلام ومعه كيسان في كل واحد ألف دينار فقال جعلت فداك هذان رأس المال وهذا الآخر ربح فقال إن هذا الربح كثير ولكن ما صنعتكم (صنعته - خ) في المتاع فحدثه كيف صنعوا وكيف تحالفوا فقال : سبحان الله تحلفون على قوم من المسلمين أن لا يبيعوهم إلا بربح الدينار ديناراً ثم اخذ أحد الكيسين فقال : هذان رأس مالي ولا حاجة لنا في هذا الربح ثم قال : يا مصادف مجالدة السيوف أهون من طلب الحلال (١).

وفي الصحيح، عن أبي حمزة رفعه قال : قام أمير المؤمنين عليه السلام على دار ابن أبي معيط وكان يقام فيها الأبل فقال : يا معاشر السامسة أفلأوا الإيمان فأنها منققة للسلعة ممحقة للربح أي اليمين محل رواج المتاع ؛ ولكن يبطل البركة في الربح ويجوز قرائتهما بصيغة الفاعل .

وفي القوي، عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه كان يقول : أياكم والحلف فإنه ينفق السلعة ويمحق البركة .

وفي القوي، عن إبراهيم بن عبد الحميد، عن أبي الحسن موسى عليه السلام قال : ثلاثة لا ينظر الله تعالى إليهم أحدهم رجل اتخذ الله بضاعة لا يشتري الآيمين ولا يبيع الآيمين .

✽ وروى عمرو بن شمر ✽ في القوي كالشيخين (٢) ✽ عن جابر عن أبي

(١) أورده والثلاثة التي بعده في الكافي باب الحلف في الشراء والبيع خبر ١-٢-٣-٤ من كتاب المعيشة وأورد الأول والأخيرين في الكافي باب فضل التجارة وآدابها الخبر ٥٨-٥٧-٥٦ (٢) الكافي باب القمار والنهبة خبر ٢ من كتاب المعيشة والتهديب باب المكاسب

صلى الله عليه وآله، حَبَّه مولى لبنى بياضة اعطاء ولو كان حراماً ما اعطاه ، فلما فرغ قال له رسول الله (ص) ابن الدم ؟ قال : شريته يارسول الله ، فقال : ما كان ينبغي لك ان تفعله ، وقد جملة الله لك حجاباً من النار .

جعفر عليه السلام قال احتجهم رسول الله صلى الله عليه وآله حَبَّه مولى لبنى بياضة * اى لم يكن من بياضة انفسهم ، ولكن كان داخلهم * وقد جملة الله لك حجاباً من النار فلانعد * يدل على ان الجاهل معذور ومثاب في بعض المواضع ، واجرة الحجامة مباح .
و يؤيد ما روياه في الموثق كالصحيح . عن زرارة قال : سألت ابا جعفر عليه السلام عن كسب الحجاب فقال : مكروه له ان يشارط ولا بأس عليك ان تشارطه و تماكسه ، وانما يكره ولا بأس عليك (١) .

و في الصحيح ، عن معوية بن عمار قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن كسب الحجاب فقال : لا بأس به ، قلت اجر التيوس (اى خرابها) قال : ان كانت العرب لتعابره ولا بأس .

و في القوى : عن ابي جعفر عليه السلام قال : سألت عن كسب الحجاب فقال : لا بأس به اذا لم يشارط .

وفي القوى عن حنّان بن سدير قال : دخلنا على ابي عبد الله عليه السلام ومنافر قد الحجاب فقال له : جعلت فداك انى اعمل عملاً وقد سألت عنه غير واحد ولا اثنين فزعموا انه عمل مكروه وانا احب ان اسألك فان كان مكروهاً انتهيت وعملت غير من الاعمال فانى مُنتهِ في ذلك الى قولك قال : وما هو ؟ قال : حجاب قال : كل من كسبك يا بن اخ وتصدق وحج منه وتزوج فان نبى الله صلى الله عليه وآله قد احتجهم واعطى الاجر ولو كان حراماً ما اعطاه قال : جعلنى الله فداك : ان لى تيساً اكرهه فما نقول

(١) اورده والثلاثة التى بعده فى الكافي باب كسب الحجاب خبر ٢ - ١ - ٥ - ٢

والتهذيب باب المكاسب خبر ٢٨ - ٢٩ - ١٢٥ - ١٢٦ من كتاب المكاسب

وروى عن علي بن جعفر ، عن أخيه موسى بن جعفر (ع) قال : سألته من

فى كسبه ؟ قال : كل كسبه فأنه لك حلال ، و الناس يكرهونه ، قال حنان قلت :
لاى شىء يكرهونه وهو حلال ؟ قال لتغيير الناس بعضهم بعضاً .

(فاما) ما رواه الشيخ فى الموثق عن سماعة قال : قال : السمعت انواع كثيرة
منها كسب الحجّام واجر الزاينة وثمن الخمر (١) (فمحمول) على التقية او الكراهة
مع الشرط .

روى الشيخ فى الصحيح ، عن الحلبي ، عن ابي عبدالله عليه السلام ان رجلاً سأل
رسول الله ﷺ عن كسب الحجّام فقال : لك ناضح ؟ فقال : نعم فقال : اعلفه اياه
ولانأكل (٢) .

و فى القوي ، عن رفاعة قال : سألته عن كسب الحجّام فقال : ان رجلاً من
الانصار كان له غلام حجّام فسال رسول الله ﷺ فقال له هل لك ناضح ؟ فقال : نعم
فقال اعلفه ناضحك (٣) . ويدل على الكراهة لانه لو كان حراماً لما جازله علف
البعير وغيره به .

✽ و روى عن علي بن جعفر ✽ فى الصحيح كالشيخين (٤) ✽ فقال يكره
كل مال ينتهب ✽ وفيهما (كل ما انتهب) له هانئة النفس .

ويمكن حملها على الحرمة ، لما رواه فى الصحيح ؛ عن محمد بن مسلم ، عن
احدهما عليهما السلام قال : لا يصلح المقامرة ولا النهبة (٥) .

وفى القوي ، عن اسحاق بن عمار قال : قلت لابي عبدالله عليه السلام : الاملاك يكون
والمرس فينثر على القوم فقال حرام ولكن ما اعطوك منه فنخذ (٦) .

(١-٢-٣) التهذيب باب المكاسب خبر ١٣٠-١٣١-١٣٢

(٤) الكافي باب القمار والنهبة خبر ٧ والتهذيب باب المكاسب خبر ١٩١

(٥-٦) الكافي باب القمار والنهبة خبر ٦-٨ - واورد الثانى فى التهذيب باب

المكاسب خبر ١٩٠

النار من السكر واللوز واشباهه أيجلّ اكله ؟ فقال : يكره كل مال ينتهب .
وروى عمرو بن شمر عن جابر عن أبي جعفر عليه السلام قال : لما أنزل الله تبارك وتعالى

و في القوي . عن أبي الجارود قال : سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول : قال رسول الله ﷺ لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن ولا يذهب نهبه ذات شرف (١) (بالمهمله اذا المعجمة) حين ينهبها وهو مؤمن . قال ابن سنان : قلت لأبي الجارود : وما نهبه ذات شرف (او شرف) ؟ قال : نحو ما صنع حاتم حين قال : من اخذ شيئاً فهو له .

و السرف من الاسراف و ذات شرف بالمعجمة اي ذات قدر و قيمة يرفع الناس ابصارهم للنظر اليها و يستشر فونها (اما) بالجور و الغلبة (او) بالاسراف كفعل حاتم .

وروى الشيخ في الصحيح عن وهب القاضى ، عن جعفر : عن ابيه قال : قال على عليه السلام لا بأس بنثر الجوز والسكر (٢) اي ليس باسراف وان كان النهب مكروهاً . و فصل بعض اصحاب بانه لو كان قرينة تدلّ على ان المالك اباحه فهو مكروه ، و مع عدمها فهو حرام و به يجمع بين الاخبار .

وروى عمرو بن شمر رضي الله عنه في القوي كالشيخين (٣) عن جابر (الى قوله) كلما تقوم به كلما كان فيه شرط محالّ فلارب في انه قمار ؛ و كلما كان الشرط الضرب او الغلبة كما في الكماب والخاتم فالظاهر انه قمار ايضا للعموم و لهذا

(١) الكافي باب القمار والنهبة خبر ٢ - التهذيب باب المكاسب خبر ١٩٣

(٢) التهذيب باب المكاسب خبر ١٩٢

(٣) الكافي باب القمار والنهبة خبر ٢ والتهذيب باب المكاسب خبر ١٩٢

(انما الخمر والميسر والانصاب والازلام رجسٌ من عمل الشيطان فاجتنبوه) قيل : يا رسول الله ما الميسر؟ قال : كل ما تقوم به حتى الكعاب والجوز قيل : فما الانصاب؟ قال : ماذبخوا لآلهتهم ؛ قيل : فما الازلام ؟ قال : قداحهم التي يستقسمون بها .
وروي السكوني عن ابي عبد الله ، عن ابيه (ع) انه كان ينهى عن الجوز الذي

قال **عليه السلام** ﴿ حتى الكعاب والجوز ﴾ والمتعارف في الكعاب مجرد الضرب والغلبة
﴿ قيل فما الانصاب ﴾ النصب هو الصنم والحجر الذي كان لقريش ويحمر ونها بدم
الذبيحة التي كانت تذبح لاصنامهم ، والذبيحة ، فما ذكره **عليه السلام** يمكن ان يكون
المراد هنا كما هو الظاهر وان يكون فرداً ﴿ قيل فما الازلام ؟ قال قداحهم التي
يستقسمون بها ﴾ سيجي ومجملًا .

وتفصيله كما ذكره الزمخشري انه كانت لهم عشرة اقداح ، وهي الازلام و
الافلام ، الفذ ، والتوأم ، والرقيب ، والمجلس ، والنافس ، والمسبل ، والمعلى ، و
المنيع ، والسفيح ، والوغد - لكل منها نصيب معلوم من جزور ينحرونها ويجزءونها
عشرًا أجزاء .

وقيل ثمانية وعشرين الأثلثة ، المنيع والسفيح و الوغد - للفذسهم - وللتوأم
سهمان - وللرقيب ثلثة - و للمجلس اربعة - وللنافس خمسة - وللمسبل ستة - و
للمعلى سبعة ، يجملوونها في خريطة ويضعونها على يدي عدل يجلبجها ويدخل يده
فيخرج باسم رجل رجل قدحاً منها ، فمن خرج له قدح من ذوات الانصاب اخذ
النصيب الموسوم به ذاك القدح ، ومن خرج له قدح مما لانصيب له لم يأخذ شيئاً وغرم
نمن الجزور كله وكانوا يدفعون تلك الانصاب الى الفقراء ولا يأكلون منها ويفتخرون
بذلك ويذمون من لم يدخل فيه ويسمونه البرم .

﴿ وروي السكوني ﴾ في القوي مثلها (١) ﴿ عن ابي عبد الله عن ابيه (ع) ﴾
وبدل على ان ما تقوم به حرام والسحت . الحرام و يزيد هنا ان ما في يد العبي

يجيء به الصبيان من القمار أن يؤكل ، وقال : هوسحت .

لو كان حلالاً لاجوز التصرف فيه بدون اذن ابيه ، ومع الاذن بدون الغبطة ايضاً ومعها ايضاً اذا كان حاذقاً لكونه قماراً .

ويؤيده مارواه الشيخان في الصحيح : عن زياد بن عيسى قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن قوله عز وجل : ولاتأكلوا اموالكم بينكم بالباطل ؟ فقال كانت قريش يقامر الرجل باهله وماله فنهاهم الله عن ذلك (١) - واعلم ان خصوص السبب لا يختص عموم الآية فالظاهر انه فرد ، وكلما لم باذن الله فيه من البيوع والاجارات الفاسدة وغيرهما داخل فيه سيما القمار ولولم يكن بالاهل .

وفي الموثق كالصحيح ، عن اسحاق بن عمار قال : قلت لابي عبد الله عليه السلام : الصبيان يلعبون بالجوز والبيض ويقامرون ؟ فقال : لاتأكل منه فانه حرام (٢) . وفي القوي كالصحيح عن الوشاء عن ابي الحسن عليه السلام قال : سمعته يقول : الميسر هو القمار (٣) - فهو وان كان ظاهراً لكن كان داخراً ان ينقلوا من المعصوم كل شيء والآفات في القمار كافية في الاثم والتحريم وانه كعبادة الاوثان وسيجيء الاخبار في الكبائر .

وفي الصحيح ، عن محمد بن يحيى قال : كتب محمد بن الحسن الى ابي محمد عليه السلام : رجل اشترى ضيعة او خادماً بمال اخذه من قطع الطريق او من سرقة هل يحل له ما يدخل عليه من ثمره هذه الضيعة او يحل له ان يطاء هذا الفرج الذي اشترى من سرقة او قطع الطريق ؟ فوقع عليه السلام : لا خير في شيء اصله حرام ولا يحل استعماله (٤) .

(١ - ٢) الكافي باب القمار والنهبة خبر ١ - ١٠ واورد الثاني في التهذيب باب

المكاسب خبر ١٥٨

(٣) الكافي باب القمار والنهبة خبر ٩

(٤) التهذيب باب المكاسب خبر ١٨٦

واعلم ان امثال هذه الاخبار عالى السند لان الكليني ينقل عن المعصوم عليه السلام بواسطة واحدة ، وذكر الاصحاب ان اقرب الطرق طرق المصنف الى تفسير الامام ابي محمد الحسن العسكري عليه السلام . وهذا الخبر اقرب ، لان طريقنا الى المفيد رحمه الله من طريق الدورى (١) قريب وهو طريق الصدوق والدورى ينقل عن المفيد ، وهو عن ابن قولويه عن الكليني ، عن محمد بن يحيى عنه عليه السلام - ومن طريق الصدوق عن المفيد عن الصدوق ، عن المفسر عن الرجلين عن اييهما عنه عليه السلام وهو ازيد بمرتبة ، بل يحصل الاسناد الى الرسول صلى الله عليه وسلم اعلى بمراتب كما يروى الكليني ؛ عن محمد بن يحيى عن العمركى ، عن على بن جعفر ؛ عن ابي الحسن موسى بن جعفر ، ومن ذاك الطريق الى ابي الحسن عليه السلام ، بواسطة سبعة وهذا الطريق اربعة ، بل يحصل اقل ايضاً مثل ما يرويه الكليني ، عن محمد بن يحيى ، عن احمد بن محمد ، عن الحسن بن محبوب ، عن ابي حمزة الثمالى ، عن على بن الحسين عليه السلام - وقس على هذا ولا تغفل .

وخرج العامة ثلاثيات البخارى ورباعياته عن النبى صلى الله عليه وسلم فى كتب ،

(١) هو ابو عبدالله جعفر بن محمد بن احمد بن المباس الدورى الرازى من اكابر علماء الامامية من بيت العلم والفضل كثير الرواية - يروى عن الشيخ ، والميدى ، وابن عياش بلا واسطة وعن الصدوق بواسطة ابي محمد - ويروى عنه شاذان بن جبرائيل ، والسيد العالم العابد ابو جعفر مهدى بن ابي حرب الحسينى شيخ رواية الطبرسى صاحب الاحتجاج والسيد على بن ابي طالب السيلفى من مشايخ القطب الراوندى . والثقة الجليل الشيخ عبد الجبار بن عبدالله المقرئ الرازى تلميذ الشيخ الطوسى والسيد المرتضى بن الداهى وحفيده الشيخ الفقيه الكامل ابو جعفر محمد بن موسى بن جعفر الدورى رضوان الله عليهم اجمعين (الكنى

لكن طرقنا أقرب ، لان ما يصل الى احد من الائمة عليهم السلام فهو كالواصل الى رسول الله صلى الله عليه وآله لعصمة الواسطة (١) بخلافهم :

وذهب جماعة الى ان الواسطة كلما كان اقل كان توهم الارسال اكثر ؛ فالوسط احسن ، لكن الفرض ان الواسطة ثقات ؛ والتوهم في القليل والكثير ، لاسيما ، ومن اراد قرب الاسناد فعليه بكتاب العميرى الذى هو موجود عندنا وصنف علمائنا رضى الله عنهم كتباً كثيرة فى قرب الاسناد لكنها غير موجودة الآن .

وفى الموثق كالصحيح ، عن عبيد بن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام قال : كسب الحرام يبين فى الذرية (٢) اى اثره كما ترى فى اولاد الظلمة فان الغالب عليهم الفسق والفجور لاكل الحرام من آبائهم كما فى اولاد الزنا ، وفى الصحيح ، عن محمد بن خالد البرقى ؛ عن من ذكره عن ابي عبد الله عليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : ان اخوف ما اخاف على امتى من بعدى هذه المكاسب الحرام و الشهوة الخفية والربوا (٣) .

وفى القوى ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : تشوّفت (اى تزينت) الدنيا لقوم حلالاً محضاً فلم يريدوها فدرجوا (اى تنزلوا بالنظر الى من بعدهم او ارتفعوا) بالترك (ثم تشوّفت لقوم حلالاً و شبهة فقالوا : لا حاجة لنا فى الشبهة و توسعوا من الحلال ثم تشوّفت لقوم حراماً و شبهة فقالوا : لا حاجة لنا فى الحرام و توسعوا فى الشبهة ثم تشوّفت لقوم حراماً محضاً فيطلبونها فلا يجدونها والمؤمن فى الدنيا يأكل بمنزلة المضطر (٤) (اى قوتاً لا يموت فاته حلال دان -

(١) لوقيل على فرض المحال بعدم عصمتهم (ع) فلا اشكال ، بل لا خلاف حتى عند

متصيبيهم فى انهم صادقون لا يحتمل تطرق الجمل فى اقوالهم (ع)

(٢-٣-٤) الكافى باب المكاسب الحرام خبر ٥-١-٦

وروى ايوب بن الحر عن ابي بصير، عن ابي عبد الله، عن ابيه (ع) قال : لا بأس بأجر النائحة التي تنوح على الميت ، وأجر المغنية التي تزف العرائس ليس به بأس ،

كان حراماً) .

وفي القوى كالصحيح ، عن ابن ابي عمير (والمصنف في الصحيح عنه) عن بعض اصحابه عن ابي عبد الله عليه السلام في قوله عز وجل : وَقَدِرْنَا إِلَى مَا عَمَلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُوراً (١) قال ان كانت اعمالهم لاشد يابضاً من القباطي فيقول الله عز وجل لها : كوني هباءاً وذلك انهم كانوا اذا شرع لهم الحرام اخذوه (٢) .

وروى ايوب بن الحر في الصحيح كالشيخين الاعظمين - الكليني والطوسي - (٣) وفي بعض النسخ (بن الحسن) كما ان في بعض نسخ يب (بن الحسين) والظاهر انهما من النسخ لانه ذكر الشيخ هذه الرواية مرتين وفي كليهما (ابن الحر) في نسخة هو مقابل ومكتوب من نسخة الشيخ - وفي في ، في جميع نسخ التي عندنا (ابن الحر) ولم يذكر (ابن الحسين) لافي الاخبار ولا في الرجال * عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال : لا بأس بأجر النائحة * اى ليس بحرام فلا ينافى الكراهة ، بل يشربها * واجر المغنية التي تزف * اى تهدي العرائس * وفي في (العروس) بدلها ، الى زوجها * وليست بالتي يدخل عليها الرجال * اى بهذا الشرط اى لا يراها رجل بل لا يسمع صوتها ايضاً فان صوتها مظنة الريبة سيما اذا كانت حسنة الوجه ، ويمكن ان يكون متعلقاً بالاخير (او) بهما .

(١) الفرقان - ٢٣

(٢) الكافي باب المكاسب الحرام خير ١٠

(٣) الكافي باب كسب المغنية وشرائها خبر ٣ والتهذيب باب المكاسب خير ١٢٣

و كلاهما من قوله اجر المغنية التي تزف الخ نعم في التهذيب اورد صدره في خبر ١٢٩ من باب المكاسب

وليست بالتى يدخل عليها الرجال .

روى الشيخان فى الموثق كالصحيح ، عن يونس بن يعقوب ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : قال لى ابي : يا جعفر اوقف لى من مالى كذا وكذا ، لنوادب تندبني عشرينين بمضى أيام منى (١) .

ويدل على استحبابه ، والظاهر اختصاص ذلك بالائمة صلوات الله عليهم لوجوه كثيرة (منها) ان لا ينسى المؤمنون امامهم ويبكوا عليهم ليحصل لهم الاجر العظيم ويسهل عليهم موت الاقارب ، ويذكر ظلم المتسمين بالخلافة عليهم ، ويظهر كفر من برضى بفعالهم وغيرها مما لا يحصى .

وفى الصحيح ، عن ابي حمزة ، عن ابي جعفر عليه السلام قال : مات الوليد بن المغيرة فقالت ام سلمة للنبي صلى الله عليه وسلم : ان آل المغيرة قد اقاموا مناحة فأذهب اليهم؟ فاذن لها فلبست ثيابها ونهيات وكانت من حسننها كأنها جان وكانت اذا قامت فأرخت شعرها جلجل جسدها وعقد بطرفه خلخالها فندبت ابن عمها بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت .

انى الوليد بن الوليد ابا الوليد ففى العشرة

حامى الحقيقة ماجداً يسمو الى طلب الوثيرة

قد كان غنياً فى السنين وجعفرأ غدقاً وميره

فما عاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك ولا قال شيئاً .

وفى الموثق كالصحيح ، عن حنان بن سدير قال : كانت امرأة معنا فى الحى ولها جارية فائحة فجاءت الى ابي فقالت : يا عم انت تعلم ان معيشتى من الله ثم من هذه الجارية النائحة وقد احببت ان تسأل ابا عبد الله عليه السلام عن ذلك ، فان كانت حلالا ، والآبعتها واكلت من ثمنها حتى يأتى الله بالفرج فقال لها ابي : والله

(١) اوردوه والمؤيد بعده فى الكافى باب كسب النائحة خبر ١-٢-٣ و التهذيب

باب المكاسب خبر ١٢٦-١٢٨-١٢٧

وروي أبان بن عثمان عن أبي عبد الله عليه السلام قال : اربع لا تجوز في اربعة، الخيانة والغلول، والسرقه، والربا، لا يجزن في حج ولا عمرة ولا جهاد ولا صدقة .

انى لاعظم ابا عبد الله عليه السلام ان اسأله عن هذه المسأله قال : فلما قد مناعليه اخبرته انا بذلك فقال ابو عبد الله عليه السلام أنشأط ؟ قلت : والله ما أدري أنشأط ام لا فقال : قل لها : لا أنشأط وتقبل ما اعطيت - فيدل على الكراهة مع الشرط .

وعليه يحمل ما رواه الشيخ في القوى (او) في الموثق عن . سماعة قال : سألت عن كسب المغنيّة والناتحة فكرهه (١) او تكون مع الشرط اشدّ كراهة .

وروي في القوى عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال : المغنيّة التي تزف العرائس لأبأس بكسبها .

وفي الموثق : عن ابي بصير قال : سألت ابا جعفر عليه السلام ، عن كسب المغنيّات فقال التي يدخل عليها الرجال حرام والتي تدعى الى الاعراس ليس به بأس وهو قول الله عز وجل : (ومن الناس من يشتري لهو الحديث ليضلّ عن سبيل الله) - وسيجيء أيضاً حرمة بيعهن .

وروي أبان بن عثمان رضي الله عنه في الموثق كالصحيح وهما في القوى عنه رضي الله عنه عن ابي عبد الله عليه السلام قال : اربع رضي الله عنه او اربعة رضي الله عنه لا يجزن رضي الله عنه او لا تجوز رضي الله عنه في اربع رضي الله عنه او في اربعة رضي الله عنه الخيانة ، والغلول ، والسرقه ، والربا لا يجزن رضي الله عنه او لا تجوز او لا يجوز رضي الله عنه في حج ، ولا عمرة . ولا جهاد ، ولا صدقة رضي الله عنه (٢)

الظاهر ان المراد منه انه لا يجوز ان يصرف الاموال التي حصلت من الحرام من الخيانة في الامانة او من السرقه من الغنيمة ، وهى الغلول او من مطلق السرقه ومن الربا ، في العبادات الاربع ، فان صرف الحرام في العبادات حرام آخر لانه

(١) اوردته وللذين بعده في التهذيب باب المكاسب خبر ١٥٠-١٢٢-١٢٥

(٢) التهذيب باب المكاسب خبر ١٨٥-١٨٩ والكافي باب المكاسب الحرام

يجب ان ترد الى مَلَاكها فكيف يحصل التقرب الى الله تعالى بها ، وعلى هذا يكون خصوص الاربع المذكورة في المصروف والمصروف اليها على سبيل المثال ويشعر بغيرها من باب ظهور العلة .

ويؤيده ما رواه الشيخان في الموثق كالصحيح ، عن ابن بكير ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : اذا اكتسب الرجل مالا من غير حله ثم حج قلبي تودي : لالبك ولا سعدك وان كان من حله تودي : لبك وسعدك .

وفي القوي ، عن داود الصرمي قال : قال ابو الحسن عليه السلام : يا داود ان الحرام لا ينمي وان نمى لم يبارك له فيه وما افقه لم يوجر عليه وما خلفه كان زاده الى النار (١) .

وفي الموثق ، عن سماعة قال : سألت ابا عبدالله عليه السلام ، عن رجل اصاب مالا من عمل بني امية وهو يتصدق منه ويصل منه قرابته ويحج ليغفر له ما اكتسب ويقول : ان الحسنات يذهبن السيئات فقال ابو عبدالله : ان الخطيئة لا تكفر الخطيئة ، ولكن الحسنة تكفر الخطيئة ثم قال : ان كان خلط الحرام حلالا فاختلطا جميعا فلا يعرف الحلال من الحرام فلا بأس (٢) يعني اذا لم يعرف المالك فالتصدق منه من باب رد المظالم كما تقدم في باب الخمس وتقدم انه لا خير في شيء اصله حرام .

وفي القوي ، عن اسماعيل بن جابر قال : سمعت ابا عبدالله عليه السلام يقول : لو ان الناس اخذوا ما امرهم الله فانفقوه فيما نهاهم الله عنه ما قبله منهم ، ولو اخذوا ما نهاهم الله عنه فانفقوه فيما امرهم الله به ما قبله منهم حتى يأخذوه في حق وانفقوه في حق (٣) الى غير ذلك من الاخبار الكثيرة وتقدم بعضها وسيجيء ايضا .

(٢-١) الكافي باب المكاسب الحرام خبر ٩٠٧ من كتاب المعيشة

(٣) الكافي باب وضع المعروف موضعه خبر ٢ من ابواب الصدقة من كتاب الزكوة

وقال عليه السلام: لا بأس بكسب الماشطة اذا لم تُشارط وقبلت ما تُعطى ولا تصل شعر المرأة بشعر امرأة غيرها ، فأما شعر المعز فلا بأس بأن يوصل بشعر المرأة .

ويحتمل أيضاً أن يكون المراد بعدم جواز الخيانة في الحج والعمرة بأن يغيرهما عما اوجب الله تعالى بجعل التمتع افراداً و قراناً كما يفعله العامة . و القلول في الجهاد بالسرقه من الغنيمة والسرقه من الصدقة بالحيل الشرعية والربا فيها أيضاً بالحيل بأن يبيع من السائل شيئاً قيمته القليل بالكثير ويحاسب قيمته عليه او الجميع في الجميع ، لكن الاول اظهر بمعونة الروايات المتقدمة ، بل هو المراد والله تعالى يعلم .

﴿ و قال عليه السلام لا بأس بكسب الماشطة ﴾ و هي المرجلة للشعر ، لكن غلب على من تزين الزوجة و الامة للزوج و المشتري فان كان للزوج فلا بأس اذا لم يصر سبباً للتدليس كما اذا كان عند ارادة التزويج و يخفى عليها بسببه ؛ و كذا الامة عند ارادة بيعها باخفاء عيها به ﴿ اذا لم تشارط ﴾ قبل الفعل ، بل ينبغي ان تفعل فعلها ﴿ وقبلت ما تعطى ﴾ قليلا كان او كثيراً ﴿ ولا تصل شعر امرأة بامرأة غيرها ﴾ تعبدأ اولاً بصير صلوتها فاسدة (١) او ناقصة به ﴿ فاما شعر المعز ﴾ وامثاله مما يصح الصلوة فيه ﴿ فلا بأس ﴾ .

وروى الشيخان في الصحيح ، عن محمد بن مسلم ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : لما هاجرت النساء الى رسول الله ﷺ هاجرت فيهن امرأة يقال لها ام حبيب و كانت خافضة تخفض الجوارى (و الخفض بمنزلة الختنه للرجال) فلما رآها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لها : يا ام حبيب ، العمل الذي كان في يدك هو في يدك اليوم ؟ قالت : نعم يا رسول الله الا ان يكون حراماً فتنهاى عنه قال : بل حلال فادنى منى حتى اعلمك قال فدوت منه فقال لها : يا ام حبيب اذا انتِ فعلتِ فلا تنهكى (اى لا تستأصلى)

(١) بناء على مانعية اجزاء غير المأكول مطلقاً حتى اجزاء الانسان و لم نقل بانصراف الادلة الى غيره ، لكن عليه أيضاً بصير صلوتها ناقصة ولو لم تكن باطلة والله يعلم

واشمى (اى اقطع قليلا من النواة) .

قوله اشرق للوجه واحظى عند الزوج ، قال : كان لأم حبيب اخت يقال لها ام عطية وكانت مُقَيَّنَةً بمعنى ماشطة فلما انصرفت ام حبيب الى اختها اخبرتها بما قال لها رسول الله ﷺ فأقبلت ام عطية الى النبي ﷺ فاخبرته بما قال لها اختها فقال لها رسول الله ﷺ : ادنى منى يام عطية اذ انت قِيَنْتِ الجارية فلا تنسلى وجهها بالخرقة فان الخرقة تشرب ماء الوجه (١) .

وفى القوى ، عن ابن ابي عمير ، عن رجل ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : دخلت ماشطة على رسول الله ﷺ فقال لها : هل تركت عملك او اقميت عليه ؟ قالت يا رسول الله : انا اعمله الا ان تنهاني عنه فأتتهى عنه فقال : افعلى فاذا ماشطت فلا تجلى الوجه بالخرق فانه يذهب بماء الوجه ولا تصل الشعر بالشعر .

وفى القوى عن سعد الاسكاف قال : سئل ابو جعفر عليه السلام عن القرامل التى تضعها النساء فى رؤسهن يصلنه بشعورهن فقال : لا بأس على المرأة بما تزينت به لزوجها قال : فقلت بلغنا ان رسول الله ﷺ لعن الواصلة و الموصولة فقال ليس هناك إنما لعن رسول الله ﷺ الواصلة التى تزنى فى شبابها فلما كبرت قادت النساء الى الرجال فتلك الواصلة و الموصولة .

وروى الشيخ عن على بن ابي حمزة قال سألت عن امرأة مسلمة تمشط العرائس ليس لها معيشة غير ذلك وقد دخلها ضيق قال : لا بأس ولكن لا تصل الشعر بالشعر (٢) .

وروى الشيخ فى القوى ، عن عبد الله بن الحسن قال : سألت عن القرامل قال :

(١) اوردته واللذين بعده فى الكافى باب كسب الماشطة والخافضة خبر ١-٢-٣

من كتاب المعيشة والتهديب باب المكاسب ١٥٥-١٥٢-١٥٣

(٢) اوردته والذي بعده فى التهديب باب المكاسب خبر ١٥١-١٥٦

ولابأس بكسب النائحة اذا قالت صدقاً.
وروى انها تستحلّه بضرب احدى يديها على الاخرى
وروى عن الحسن بن علي بن أبي حمزة عن ابيه قال : رأيت ابا الحسن عليه السلام

وما القرامل ؟ قلت صوف تجعله النساء في رؤسهن قال : ان كان صوفاً فلا بأس وان
كان شعراً فلا خير فيه من الواصلة و الموصولة - و يحمل على شعر الانسان او على
التدليس والافلابأس بما تزيّنت به الزوجة لزوجها سيما شعر الممز .
﴿ ولابأس بكسب النائحة اذا قالت صدقاً ﴾ الظاهر انه من ثمة الخبر ، ويمكن
ان يكون من كلام المصنّف ما خوّذاً من خبر حنان المتقدم ، بل يمكن ان يكون
المجموع نقلًا بالمعنى من الاخبار المتقدمة ، ولا شك في حرمة الكذب .
و لما كان الغالب عليهنّ الكذب عند النائحة بنسبة الموتى الى صفات غير
موجودة فيهم شرط في عدم البأس كونها صادقة . والظاهر ان المبالغات والاطراء في
المدائح لا ينافي الصدق فانّ المجاز شائع في القرآن والخبار سيما مع القرينة .
﴿ وروى انها ﴾ رواه الكليني في الحسن كالصحيح ، عن عذافر قال : سمعت
ابا عبد الله (ع) (١) وسئل عن كسب النائحة فقال : تستحلّه بضرب يديها على الاخرى والظاهر
سقوط (احدى) من يديها من الكافي بقرينة الاخرى اي اذا ضربت النائحة احدى
يديها على الاخرى فكأنّها عملت عملاً شاقاً لانها ليست بصاحبة المصيبة حتى لا يكون
في الضرب مشقة وبه يستمعق الاجرة حلّالاً ، والظاهر انه على سبيل المثال فانّ المشقة
الحاصلة لها من جهة الصياح اكثر ولولم تضرب يدها ايضاً استحققت الاجرة مع الشرط
وان كانت مكروهة .

﴿ و روى عن الحسن بن علي بن ابي حمزة عن ابيه ﴾ في الموثق والكليني

(١) الكافي باب كسب النائحة خبر ٢ و في نسخة مطبوعة عندنا لفظة (احدى)

يعمل في ارض له وقد استنقعت قدماه في العرق ، فقلت له جعلت فداك اين الرجال؟ فقال : يا على عمل باليد من هو خير مني ومن ابي في ارضه ، فقلت له من هو؟ فقال : رسول الله ﷺ وامير المؤمنين ، وآبائي ~~عليهم السلام~~ كلهم قد عملوا بأيديهم وهو من عمل النبيين

في القوى (١) ﴿ قال رأيت ابا الحسن ﴾ موسى صلوات الله عليه ﴿ يعمل في ارض له قد استنقعت قدماه في العرق ﴾ اي حصل العرق تحت رجله حتى صار طيناً ودخل رجله في طين عرقه ، والظاهر انه مبالغة ﴿ قد عمل باليد ﴾ وفي نسخة (بالبال) وفي ري (باليل) وهو البال ﴿ وآبائي ﴾ مبتداء ، خبره ، الجملة .
ويؤيده ما رواه الكليني في القوى ، عن اسماعيل بن جابر قال : أنيت ابا عبد الله ﷺ واذاً هو في حائط له بيده مسعاة وهو يفتح بها الماء وعليه قميص شبه الكرايس كأنه مخيط عليه من ضيقه .

وفي القوى ، عن ابي عمر والشياني قال : رأيت ابا عبد الله (ع) ويده مسعاة وعليه ازار غليظ يعمل في حائط له والعرق يتصاّب عن ظهره فقلت جعلت فداك اعطني أكفك فقال لي : اني احب ان يتأذى الرجل بحر الشمس في طلب المعيشة .
وفي الحسن كالصحيح ، عن زرارة ان رجلا نى ابا عبد الله (ع) فقال : اني لا احسن ان اعمل عملا يبدى ولا احسن ان اتجر وانا محارف محتاج ، فقال : اعمل فاحمل على رأسك واستغن عن الناس فان رسول الله ﷺ قد حمل حجراً على عنقه (عاقفه- خ) فوضعه في حائط من حيطانة و ان الحجر لفي مكانه ولا يدري كم عمقه الا انه ثم (بمعجزته خ- كا) .

وفي الصحيح ؛ عن عبد الرحمن بن الحجاج ؛ عن ابي عبد الله ﷺ قال : ان معمر بن المنكدر كان يقول : ما كنت اري ان علي بن الحسين (ع) لم يدع

(١) اوردته والاربعة التي بعده في الكافي باب ما يجب من الاقتداء بالائمة (ع) في

التمريض للزرق شهر ١٠-١١-١٢-١٣-١٤ من كتاب المعيشة

والمرسلين والصالحين.

وروى شريف بن سابق التفليسي، عن الفضل بن أبي قرّة السمندي الكوفي، عن
 أبي عبد الله عليه السلام، أن أمير المؤمنين عليه السلام قال : أوحى الله عز وجل إلى داود عليه السلام أنك نعم
 العبد لو أنك تأكل من بيت المال ولا تعمل بيدك شيئاً ، قال : فبكى داود عليه السلام فأوحى الله

خلفاً أفضل منه حتى رأيت ابنه محمد بن علي (ع) فأردت أن أغظه فوعظني ،
 فقال له أصحابه بأي شيء وعظك ؟ قال خرجت إلى بعض نواحي المدينة في ساعة
 حارة فلقيني أبو جعفر محمد بن علي عليه السلام وكان رجلاً بادناً ثقيلاً وهو متكئ على
 غلامين أسودين أو موليين ، فقلت في نفسي سبحان الله ؟ شيخ من أشياخ قريش
 في هذه الساعة الحارة على هذه الحال في طلب الدنيا ، أما لأعظنه فدنوت منه
 فسلمت عليه فرد علي السلام بنهر ديه رخيل (١) كاه وهو يتعاب عرقاً ، فقلت : أصلحك
 الله شيخ من أشياخ قريش في هذه الساعة على هذه الحال في طلب الدنيا ؟ رأيت
 لوجاء أجلك وانت على هذه الحال ما كنت تصنع ؟ فقال : لوجاء نى الموت وأنا على
 هذه الحال جاء نى وأنا فى (طاعة - من خ) طاعة الله عز وجل أكف بها نفسى وعيالى
 منك ؛ وعن الناس وإنما كنت أخاف أن لوجاء نى الموت وأنا على معصية من معاصى
 الله ، فقلت له : صدقت يرحمك الله أردت أن أعظك فوعظتنى .

وروى شريف بن سابق رحمه الله رواه الشيخان فى القوى من كتاب أحمد البرقى
 عنه (٢) ولم يذكر طريقه إليه ، لكن الظاهر أخذه من الكافى أو أحمد ، وبدل
 على جواز رزق الإمام من بيت المال مع الكراهة ، ويمكن أن يكون جائزاً ثم

(١) وقوله بنهر كما فى بعض نسخ الكافى - تنابع النفس وانقطاعه من الأعياء و
 بعبارة أخرى هو ما يمتري الإنسان عند السعى الشديد والعدو (أقرب الموارد)

(٢) الكافى باب ما يجيب من الاقتداء بالائمة (ع) فى التعرض للرزق خبر ٥ والتهذيب باب

عز وجل الى الحديد ان لن لعبدي داود ، فلان قالان الله تعالى له الحديد فكان يعمل كل يوم درعا فيبيها بألف درهم فعمل سبع ثلاثمائة وستين درعاً فباعها بثلاثمائة وستين الفا واستغنى عن بيت المال .

وروى عن الفضل بن ابي قره قال : دخلنا على ابي عبد الله عليه السلام وهو يعمل في حائط له : فقلنا؛ جعلنا الله فداك دعنا نعمل لك او تعلمه الفلما ن؛ قال: لا، دعوني فأني اشتهي أن يراني الله عز وجل اعمل بيدي واطلب الحلال في اذى نفسي .
وكان امير المؤمنين عليه السلام يخرج في الهاجرة في الحاجة قد كفيها يريد أن يراء الله تعالى يتعب نفسه في طلب الحلال .

نسخ بهذا والظاهر أن داود وان كان يعمل بشر يعة موسى عليه السلام لكن كان قد يقع نادراً منه نسخ بعض المسائل كما تقدم في خبر نفس الغنم (١) او كان يعمل سابقاً بالاباحة الاصلية فنسخ كما في نسخ اباحة الخمر في الشرايع سيما في شرع بيّنا صلى الله عليه وآله وسلم .

✽ وروى الفضل بن ابي قره ✽ في القوي وتقدم مثله ، عن جماعة من اصحابه ✽ وكان امير المؤمنين عليه السلام يخرج في الهاجرة ✽ وهي نصف النهار عند زوال الشمس مع الظهور ومن عند زوالها الى العصر لان الناس يسكنون في بيوتهم فيها فكأنهم نهجروا شدة الحر ✽ في الحاجة قد كفيها ✽ اى في حاجة كان له (ع) من يكفيها وهو لا يتعب نفسه او كانوا يقولون له (ع) : نحن نفعل ذلك ولا نتعب ولكن كان ✽ يريد أن يراء الله يتعب نفسه في طلب الحلال ✽ .

روى الكليني في القوي كالصحيح ، عن عبد الله بن سنان ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : ان امير المؤمنين (ع) كان يخرج و معه احمال النوى فيقال له : يا ابا الحسن ما هذا معك فيقول : نخل ان شاء الله فيخرسه فما يغادر منه واحدة اي ما يتر كها

ولا بأس بكسب المعلم اذا كان انما يأخذ على تعليم الشعر والرسائل والحقوق واشباهها وان شارط؛ فاما على تعليم القرآن فلا .

لا يفرس ولا يتخلف عن النبات واحدة ، بل جميعها ينبت (١) .

❖ ولا بأس بكسب المعلم ❖ اى أجرته او الاعم منها ومما يهدى اليه ❖ اذا كان انما يأخذ على تعليم الشعر ❖ اى يعلمه اشعار العرب للاستشهاد على كتاب الله اولان يحصل له المعرفة بالخط اولان يقول الشعر فانه مباح اذا لم يهيج مؤمناً ولا يصف حسن رجل امرء او امرأة معلومة بأن يقول المدح والمنقبة للنبي والائمة **عليهم السلام** ، و يذم اعاديهم اوللحكمة و المعرفة كما روى عن العالم صلوات الله عليه ، ورواها انفسكم بيدبع الحكمة فانها تكمل كما تكمل الابدان ❖ والرسائل ❖ المكاتيب و كيفية انشائه لكل طائفة ❖ والحقوق ❖ اى يعلمه حقوق الله والوالدين والقرابات و المؤمنين و كيفية معاشره كل طائفة ❖ واشباهها ❖ من علم الآداب من اللغة ، والنحو ، والعرف ، والمنطق ، و العربية و المعاني و البيان و البديع ، بل الفقه و الاصول و التفسير و الحديث و تجويد القرآن في غير الواجبات ، و ربما قيل فيها ايضاً كما في سائر الواجبات الكفائية و ان كان الاحوط في العلوم الواجبة ان يكون لله تعالى ، بل في الجميع ❖ و ان شارط ❖ فانه ليس بحرام ❖ فاما على تعليم القرآن فلا ❖ .

اما آيات الاحكام فظاهر اكثر الاصحاب حرمة الاجرة على تعليمها ، و في غيرها على قول لوجوب حفظ المعجزة ، والعمدة انه كلما كان عبادة واجبة يحرم الاجر عليه كالصلوة بالناس وعليهم ، وتفصيل الموتى ودفنهم على قول مشهور .
اما مثل قضاء العبادات فانه ليس بواجب فلا يحرم الاجر عليه و المشهور في القضاء والشهادة ، الحرمة وان كانا غير مشروطين بالنية ، وفي الجهاد الذي هو مثلهما

(١) الكافي باب ما يجب من الاقتداء بالائمة (ع) في الترضى للرزق خبر ٩

وروى عن الفضل بن ابى قره عن ابي عبد الله (ع) قال: قلت له ان هؤلاء يقولون: ان كسب المعلم سحت ، فقال كذب أعداء الله إنما ازادوا ان لا يعلموا اولادهم القرآن

فى الوجوب الكفائى ، الجواز ، والاحتياط ظاهر .

روى الشيخان فى القوى ، عن حسان المعلم قال : سألت ابا عبد الله (ع) عن التعليم فقال : لاناخذ على التعليم اجراً ، قلت الشعر والرسائل وما شابه ذلك أشارط عليه ؟ قال: نعم بعد ان يكون الصبيان عندك سواء فى التعليم لا تفضل بعضهم على بعض (١) والظاهر ان القيد مستحب ، ولهذا لم يذكره المصنف .

﴿ وروى عن الفضل بن ابى قره ﴾ فى القوى كالشيخين (٢) ﴿ ان هؤلاء ﴾ اى المامة ﴿ سحت ﴾ اى حرام ﴿ فقال كذب ﴾ وفيهما كذبوا ﴿ أعداء الله ﴾ اى هم أعداء ، ويمكن ان يكون على البدل من الضمير كما ورد كثيراً فى القرآن ﴿ انما ازادوا ان لا يعلموا اولادهم القرآن ﴾ اى الحكم بالحرمة سبب لعدم تعليم المعلمين ويستلزم ذلك عدم تعليم القرآن لانهما متلازمان غالباً (او) انهم لما لم يريدوا ان يعطوا المعلم شيئاً افتوا بهذا وهو يصير سبباً لان لا يعلموا اولادهم وهذا عذر قبيح كما ان جماعة لا يريدون الحج للبخل ، يفتون بحرمة الآن لانه اعانة على الاثم والعدوان بسبب اعطاء حق الاخوة او الدرمة ، وظاهره الجواز لقراءة القرآن ايضاً لكن على ما ذكرناه لادلالة فيه .

(فاما) ما رواه الشيخ فى القوى ؛ عن جراح المدائنى ، عن ابى عبد الله (ع) قال: المعلم لا يعلم بالاجر ويقبل الهدية اذا هدى اليه (٣) (فمحمول) على الكراهة سيما بالنسبة الى الخواص وسيجىء النهى ايضاً .

(١-٢) اورده والذى بمرده فى الكافى باب كسب المعلم خبر ١-٢ و التهذيب باب

المكاسب خبر ١٦٥-١٦٦

(٢) اورده والذى بمرده فى التهذيب باب المكاسب خبر ١٧١-١٦٤

لو ان رجلاً اعطى المعلم دية ولده كان للمعلم مباحاً.

فالاولى ان يعلمه الله ، ولولم يفعل فالاولى ان يعمل بما رواه الشيخ في القوى كالصحيح ، عن اسحاق بن عمار عن العبد الصالح عليه السلام قال : قلت له : ان لنا جاراً يكتب (اى يعلم) وقد سألنى ان اسألك عن عمله قال : مره اذا دفع اليه الغلام ان يقول لاهله : انى انما علمه الكتاب والحساب وانجر عليه بتعليم القرآن حتى يطيب له كسبه .

وانجر اصله ان تجر بالهمز من الاجراى حصل لنفسه الاجر كما ذكره الهروى وقال فى النهاية اصله التاء من التجارة اى اكتسب لنفسه الثواب وقال : الهمزة : لا تدغم فى التاء . وهو شهادة على النفى وقلماً يوجد قاعدة كاية فى النحو والصرف ، وغاية ما يمكن ان يقال انه الاكثرى الوقوع وهنا بالهمز اظهر ، ولهذا كثيراً ما يقع بالهمز فالدغم هى : لا التاء وان كان ادغام التاء اكثر ، فما ذكره الهروى اظهر لولم يكن من النسخ او من الروايات .

(اما) بيع المصحف وشراؤه والاجرة على كتابته فالمشهور كراهتها - و قال بعض بالحرمة لقوله تعالى : لا تشترى اباً يانى ثمناً قليلاً (١) والظاهر ان المراد بالآية تغيير الحكم الالهى للدنيا كما كان يفعله اليهود وان اشربها بعض الاشعار ، فلا يدل على اكثر من الكراهة .

روى الكلينى و الشيخ فى القوى ، عن ابي عبدالله (ع) قال : سمعته يقول : ان المصاحف لن تشتري فاذا اشتريت فقل : انما اشترى منك الورق وما فيه من الادم وحليته وما فيه من عمل يدك بكذا وكذا (٢) والظاهر ان المراد بعمل اليد غير الكتابة فانها هى المطلوبة بعدم البيع .

(١) البقرة - ٢١ - والمائدة - ٢٢

(٢) الكافى باب بيع المصاحف خبر ١ والتهذيب باب المكاسب خبر ١٧٠ مع اختلاف يسير وفيه عبدالله بدل عبد الرحمن

وفي الموثق ، عن سماعة ، عن أبي عبد الله (ع) قال : سألته عن بيع المصاحف وشراها قال : لا تشتري كتاب الله ، ولكن اشتر الحديد والورق والدفتين وقل : اشترى منك هذا بكذا وكذا (١) .

و روى الشيخان في الموثق كالصحيح و الشيخ أيضاً في الصحيح ، عن أبي عبد الله (ع) قال : سألته عن شراء المصاحف و بيعها فقال : إنما كان يوضع الورق عند المنبر وكان ما بين الحائط والمنبر قدر ما تمر الشاة أو رجل منحرف ، قال فكان الرجل يأتي فيكتب من ذلك ، ثم انهم اشتروا بعد فقلت فما ترى في ذلك ؟ فقال لي : أشترى أحب الي من أن ابيعه ، قلت : فما ترى أن اعطى اعلى كتابته اجراً ؟ قال لا بأس ولكن هكذا كانوا يسمعون (٢) .

(والورق) الكاغذ ، (والاديم) الجلد المدبوغ ، والجمع الادم محرقة (والحلية) ، الزينة ، و (الدفتين) هما المسمى بالجلد .

و الظاهر ان المراد بالمصحفة انه كان في زمن رسول الله ﷺ وفي زمن الصحابة يوضع القرآن أو الورق المكتوب عليه عند منبر رسول الله ﷺ وكان ما بين الحائط والمنبر قدر ما تمر الشاة أو رجل منحرف أي لم يكن المنبر متصلاً بحائط المسجد . بل كان منفصلاً عنه بهذين المقدارين وهو بالتخمين ثلثة اشبار ويكون بياناً للواقع وكان من اراد ان يكتب من القرآن يجيء هنا ويكتب منه ، وما كان البيع والشراء والاجارة في الصدر الاول .

(١) الكافي باب بيع المصاحف خبر ٢ و التهذيب باب المكاسب خبر ٦٩ لكن في التهذيب سند هذا الحسين بن سعيد ، عن عثمان بن عيسى عن سمع قال سئلته عن بيع المصاحف الخ وفيه أيضاً اشتر الحديد والورق الخ .

(٢) الكافي باب بيع المصاحف خبر ٣ و التهذيب باب المكاسب خبر ١٧٢-١٧٣

او يكون المردانهم كانوا يعظمون القرآن وكان القرآن عند المنبر وكان
الفاصلة بين المنبر والجدار هذا المقدار ، وكانوا يجيئون ويقفون خلف الجدار و
هو خارج عن المسجد النبوي و داخل فيه الآن ، والجدار ايضاً ثلثة اشبار فكانوا
يكتبون من خارج المسجد لئلا يقع العمل في المسجد وكانوا ينحرفون لاجل رؤية
المنتسخ منه وكان تعظيم القرآن بهذه المرتبة ، ثم صار الآن بحيث يشتري ويباع
ويكتب بالاجرة ، وعلى هذا يكون الواقعة في زمن الصعابة عندما غير المسجد
الله تعالى يعلم .

وفي القوي ، عن عنبسة الوداق قال : سألت ابا عبد الله (ع) فقلت : انا رجل
ابيع المصاحف فإن نهيتني لم ابعها فقال : ألت تشتري ورقاً وتكتب فيه ؟ قلت :
بلى و اعالجها فقال : لا بأس بها - (١) اى ينصرف البيع الى الكاغذ و الدفتين
التي تصنعهما .

و روى الشيخ في القوي . عن جراح المدائني ، عن ابي عبد الله (ع) في بيع
المصاحف قال : لا تبع الكتاب (اى المكنوب) ولا تشتره وبيع الورق والادم والحديد (٢)
وهو الذى قد يوجد على رأس الدفتين للشدة .

وفي القوي ، عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله عن ابي عبد الله (ع) قال ان ام عبد الله بن
الحارث ارادت ان تكتب مصحفاً و اشترت و رقاً من عندها ودعت رجلاً يكتب لها على
غير شرط فأعطته حين فرغ خمسين ديناراً وانه لم يبع المصاحف الا حديثاً
وفي القوي عن سماعة بن مهران قال سمعت ابا عبد الله (ع) يقول : لا تبعوا

(١) الكافي باب بيع المصاحف خبر ٢

(٢) اورده والذى بعده في التهذيب باب المكاسب ١٧٢-١٧٣

وقال على بن الحسين (ع) إن من سعادة المرأة أن يكون متجره في بلاده ويكون خلطاءه صالحين ، ويكون له اولاد يستعين بهم .

المصاحف فإن يبيعها حرام ، قلت فما تقول في شرائها ؟ قال : اشتر منه ، الدفتين والحديد والغلاف ، وإياك أن تشتري الورق وفيه القرآن مكتوب فيكون عليك حراماً وعلى من باعه حراماً (١) .

وفي الموثق ، عن سماعة قال : سألته عن رجل يمشي بالمصاحف بالذهب (أي يكتب بالذهب على رأس كل عشر آيات عشر بالذهب) فقال : لا يصلح فقال : أنها معيشتي ؟ فقال : إنك إن تركته لله جعل الله لك مخرجاً (٢) .

وفي الموثق كالصحيح عن أبي أيوب الخزاز والكليني في الحسن كالصحيح عن ابن مسكان ، (وهما عن محمد الوراق) قال : عرضت على أبي عبد الله عليه السلام كتاباً فيه قرآن مختتم بمسح بالذهب وكتب في آخر سورة بالذهب فأرسلته إياه فلم يعب فيه (أو منه) شيئاً إلا كتابة القرآن بالذهب وقال لا يعجبني أن يكتب القرآن إلا بالسواد كما كتب أول مرة (٣) .

وروي في أخبار كثيرة أنه من اشراط الساعة أو من البدع المحدث في آخر الزمان تزوين القرآن بالذهب فالأولى تركه .

وقال على بن الحسين عليه السلام رواه الكليني في الموثق كالصحيح ، عن ابن مسكان ، عن بعض أصحابه عنه عليه السلام (٤) .

(١) التهذيب باب من الزيادات خبر ٢٧ من كتاب التجارة

(٢) أورده والذي يمه في التهذيب باب المكاسب خبر ١٧٦-١٧٧

(٣) أصول الكافي باب النوادر خبر ٨ من كتاب فضل القرآن ولكن في الكافي ،

عن محمد بن الوراق

(٤) الكافي باب فضل الولد خبر ٢ من كتاب العقيقة (بعد كتاب النكاح) وباب

أن من السعادة أن يكون معيشة الرجل في بلده خبر ١ من كتاب التجارة

وروی عن عبدالحمید بن عواض الطائی قال: قلت لایعبد الله (ع): انی اتخذت
رحی فیها مجلسی و یجلس الی فیها اصحابی؛ قال: ذلك رفق الله عزوجل .
وقال الصادق (ع) للولید بن صبیح یا ولید لا تشتري من مُحَارَفٍ شیئاً فان خلطته

وبسند آخر فی القوی كالصحيح عن ابن مسكان عنه عليه السلام بزيادة
قوله عليه السلام و من شقاء المرء أن يكون عنده امرأة معجب بها (بالفتح ای بحبها
كثيراً) وهي نخونه (۱) .

وفی القوی عن عبدالله بن عبد الكريم قال : قال ابو عبد الله عليه السلام ثلثة من
السعادة : الزوجة المؤانية (۲) ، والاولاد البارون ، والرجل يرزق معيشتہ بيلده
يفدوالی اعله ويزوح (۳)

﴿ وروی عن عبدالحمید بن عواض الطائی ﴾ فی الصحيح كالکلینی (۴) -
﴿ ذلك رفق الله عزوجل ﴾ رحمه الله تعالى بأن جمع لك خير الدنيا والآخرة بطلب
الاحاديث منك وتعليمك اياهم .

﴿ وقال الصادق عليه السلام للولید بن صبیح ﴾ فی الموثق والشيخان فی الصحيح
عنه قال قال لی ابو عبد الله عليه السلام (۵) ﴿ لا تشتري ﴾ وفيهما بدون (لی) ﴿ من مُحَارَفٍ ﴾

(۱-۳) الکافی باب ان من السعادة ان يكون معیشتہ الرجل فی بلده خبر ۱۳-۲ من

کتاب التجارة واورد الثانی فی التهذيب باب من الزيادات خبر ۵۱ من کتاب التجارة

(۲) آئینہ علی ذلك الامر مواتاة اذا وافقته وطاعته - من

(۴) الکافی باب النوادر خبر ۲۶ من کتاب المعیشتہ .

(۵) اورده والثلثة التي بعده فی الکافی باب من تکره معاملته ومخالطته خبر ۱-۸-۵

۲- والتهذيب باب فضل التجارة وآدابها الخ خبر ۴۰-۳۵-۳۶-۳۸ من کتاب التجارة .

لابركة فيها.

وقال (ع) لا تخالطوا ولا تعاملوا الآمن نشأ في الخير .

بفتح الراء ، المحروم من الرزق ﴿ شيئاً ﴾ ليس فيهما ﴿ فان خلطته ﴾ وفي رفس (صفته) اي يبعه ، كما في بعض نسخ ر ب وفي بعضها الذي بخط الشيخ فان حرقته ﴿ لا بركة فيها ﴾ .

﴿ وقال ﴾ رواه الشيخان في الموثق كالصحيح ؛ عن طريف بن ناصح ، عن ابي عبدالله عليه السلام ﴿ قال لا تخالطوا ولا تعاملوا الآمن نشأ في الخير ﴾ اي المال ، او خير الآخرة ؛ او الاعم ، ورواه في القوي ، عن ابن ابي يعين الرازي الثقة ايضاً عنه عليه السلام .

وروى الشيخان في الحسن كالصحيح ، عن حفص بن البختري قال : استقرض قهرمان (١) لابي عبدالله من رجل طاماً لابي عبدالله «ع» فالح في التقاضي فقال له ابو عبدالله «ع» : ألم انهك أن تستقرض ممن لم يكن فكان ؟ .

وفي القوي ، عن ابي حمزة الثمالي قال : قال ابو جعفر عليه السلام اما مثل الحاجة الى من اصاب ماله حديثاً كمثل الدرهم في قم الاقمى انت اليه مُحوج وانت منها على خطر (٢) .

وفي القوي كالصحيح ؛ عن داود الرقي ، عن ابي عبدالله «ع» قال : قال داود تدخل يدك في قم التنين الى المرفق ، خير لك من طلب الحوائج الى من لم يكن فكان (٣) .

﴿ وقال صلوات الله عليه ﴾ رواه الكليني في الصحيح ، عن احمد بن محمد

(١) فيه (اي في الحديث) : كتب الى قهرمانه - هو كالاخازن والوكيل الحافظ لما تحت يده
والقائم بامور الرجل (نهاية الاثير)

(٢-٣) التهذيب باب المكاسب خبر ٣٢-٣٣

وقال (ع) احذروا معاملة اصحاب المعاهات ، فانهم اظلم شيء .
 وقال (ع) لابي الربيع الشامي : لا تخالط الاكراد ، فان الاكراد حتى من الجن
 كشف الله عز وجل عنهم النطاء .

رفعه قال : قال ابو عبد الله عليه السلام (١) ﴿ احذروا معاملة اصحاب المعاهات ﴾
 كالمجذوم والمبروس ومن به داء الثعلب ﴿ فانهم اظلم شيء ﴾ لانه يحصل بهم
 سراية المرض ، ويمكن ان يحمل على جميع الامراض ويكون الظلم باعتبار
 عدم البركة ولا ينافي كونهم اهل الله ، فان البلاء موكل بالانبياء ثم بالاولياء ثم
 بالامثل فالامثل لانهم باعتبار كمالهم نزلت عنهم الاموال ويسرى الى غيرهم .
 ويؤيده ما رواه الشيخان في الموثق ، عن ميسر بن عبد العزيز قال : قال لي
 ابو عبد الله (ع) لا تعامل ذاعاهة فانهم اظلم شيء - ومثله ما رواه الكليني في الموثق
 عن ميسر عنه (ع) قال قال لي : لا تعاملوا ذاعاهة (٢) .

﴿ وقال (ع) لابي الربيع الشامي ﴾ رواه الشيخان في الصحيح ، عن علي بن
 الحكم ، عن حدثه ، عن ابي الربيع الشامي قال : سألت ابا عبد الله (ع) فقلت ان
 عندنا قوماً من الاكراد وانهم لا يزالون يجيئون بالبائع فنخالطهم ونباعهم ؟
 فقال : يا ابا الربيع لا تخالطوهم فان الاكراد حتى (اي قبيلة) من احياء الجن كشف
 الله عنهم النطاء فلا تخالطوهم اي انهم بمنزلتهم ، لبعدهم عن الانسانية فانهم اعراب
 العجم ، والظاهر شمولهم للالوار ايضاً ، ويمكن ان يكون على الحقيقة وكان اصلهم
 الجن ولم يكونوا من بني آدم وكانوا من الشياطين ، فجعلهم الله تعالى في صورة بني
 آدم والله تعالى يعلم .

(١) الكافي باب من يكره معاملته خبر ٦

(٢) اورده والذي في الكافي باب من يكره معاملته خبر ٩-٢ والتعذيب باب

فضل التجارة خبر ٣٤-٣١ من كتاب التجارة

وقال (ع) لا تستمن بمجوسى ولوعلى اخذقوائم شاتك وانت تريد أن تذهبها
وقال (ع) أياكم ومخالطة السفلة فإنه لا يؤل الى خير، قال مصنف هذا الكتاب
رحمه الله جاءت الاخبار فى معنى السفلة على وجوه : فمنها ان السفلة هو الذى لا يبالى
ما قال ولا ما قيل فيه ، ومنها ان السفلة من يضرب بالطنبور ، ومنها ان السفلة من لم
يسر الاحسان ولا تسوئه الاسائة ، والسفلة من ادعى الامامة وليس لها باهل ، وهذه كلها
اوصاف السفلة من اجتمع فيه بعضها او جميعها وجب اجتناب مخالطته .
وروى عن الفضيل بن يسار قال : قلت لابي عبد الله عليه السلام الى قد تركت التجارة

﴿ وقال عليه السلام لا تستمن بمجوسى ﴾ بل بجميع الكفار وان كان الاستعانة
بهم اقبح ﴿ ولوعلى اخذقوائم ﴾ اى ارجل ﴿ شاتك ﴾ عند الذبح مع انه امر سهل
وقد تقدم قبح الاستعانة بغير الله ليصح له المكاملة مع الله تعالى بـ (اياك نستعين) .
﴿ وقال عليه السلام ﴾ رواه الشيخان فى القوى ، عن ابي عبد الله (ع) انه
قال (١) ﴿ اياك ومخالطة السفلة ﴾ فى النهاية ، السفلة بفتح السين وكسرا لفاء ،
السقاط من الناس ، والسفالة ، النذالة وبعض العرب يتخفف فيقول فلان من سفلة الناس
فينقل كسرة الفاء الى السين ﴿ فانه لا يؤل الى خير ﴾ اى اختلاطه (او) عاقبته
غير محمود (او) لا يمكن الاتفاع منهم ، بل ليسوا من الناس ﴿ من ادعى الامامة ﴾
او الامانة ﴿ وجب اجتناب مخالطته ﴾ اى استحباب مؤكداً .

﴿ وروى عن الفضيل بن يسار ﴾ فى القوى ورواه الكلينى فى الحسن
كالصحيح عنه قال : قلت لابي عبد الله عليه السلام الى قد كففت عن التجارة وامسكت عنها
قال : ولم ذلك ؟ أعجز بك ؟ كذلك تذهب اموالكم لانكفوا عن التجارة والتمسوا من
فضل الله عز وجل (٢) وفى الحسن كالصحيح ، عن فضيل بن يسار قال : قال

(١) الكافى باب من يكره معاملته ومخالطته خبر ٧ والتهذيب باب فضل التجارة

وآدابها خبر ٣٧

(٢) الكافى باب فضل التجارة و المواظبة عليها خبر ١١

فقال : لا تفعل افتح بابك وابسط بساطك ، واسترزق الله ربك .
وقال سدير الصير في قلت لا يعبده الله ﷺ أى شيء على الرجل في طلب الرزق ؟
فقال : يا سدير اذا فتحت بابك وبسطت بساطك فقد قضيت ما عليك .

ابو عبدالله ﷺ أى شيء تعالج ؟ قلت : ما اعالج اليوم شيئاً فقال كذلك تذهب اموالك واشتد عليه (١) (كلام الراوى) اى عاتبه ﷺ .

﴿ وقال سدير الصير فى ﴾ فى القوى كالكلينى (٢) ﴿ وبسطت بساطك ﴾
او متاعك والاولى هو الموافق لما فى رفق ﴿ فقد قضيت ما عليك ﴾ اى يلزم العبد
التعرض للرزق ؛ والرزق على الله تعالى .

وروى الكلينى فى القوى عن الطيار قال : قال لى ابو جعفر ﷺ أى شيء
تعالج ؟ اى شيء تصنع ؟ قلت ما انا فى شيء قال فخذ بيتاً واكنس فناءه ورشه
وابسط فيه بساطاً فاذا فعلت ذلك فقد قضيت ماوجب عليك قال : فقدمت ففعلت
فرزقت (٣) .

وروى فى الموثق كالصحيح . عن ابى عمارة الطيار قال قلت لابى عبدالله «ع»
انه قد ذهب مالى وتفرق ما فى يدي ، وعيالى كثير فقال له ابو عبدالله ﷺ اذا قدمت
فافتح باب حانوتك ، وابسط بساطك ، وضع ميزانك ، وتعرض لرزق ربك قال : فلما
ان قدم فتح بابه وبسط بساطه ، ووضع ميزانه قال فتمجب من حوله من جيرانه بأن
ليس فى بيته قليل ولا كثير من المتاع ولا عنده شيء ، قال فجاءه رجل فقال اشتر
لى ثوباً فاشترى له واخذ ثمنه وصار الثمن اليه ثم جاءه آخر فقال اشتر لى ثوباً قال
فجلب (فطلب - خ ل) له فى السوق (وفى يب باقى السوق) ثم اشترى له ثوباً فاخذ

(١) الكافى باب فضل التجارة والمواظبة عليها خبر ٥

(٢-٣) الكافى باب الابل فى طلب الرزق خبر ١-٢ واورد الثانى فى التهذيب باب

فضل التجارة وآدابها الخ خبر ١٣

وقال ﷺ ان الله تبارك وتعالى جعل ارزاق المؤمنين من حيث لا يحتسبون وذلك ان العبد اذا لم يعرف وجه رزقه كثر دعاؤه .

ثم انه فصار في يده وكذلك يصنع التجار يأخذ بعضهم من بعض ثم جاءه رجل فقال له يا باعمارة ان عندى عدلين (او عدلاً) كناناً فهل (من كنان - خ) تشتريه بشيء وأه خرك بثمانه سنة ؟ فقال : نعم احمله وجشنى به قال فحمله اليه فاشتراه منه بتأخير سنة قال فقام الرجل فذهب ثم اتاه آت من اهل سوقه فقال له : يا باعمارة ما هذا المدل ؟ قال هذا عدل اشتريته قال فتبيعنى ؟ فبعتنى - خ ل ، نصفه واعجل لك ثمنه قال نعم فاشتراه منه واعطاه نصف المتاع واخذ نصف الثمن قال : وصار في يده الباقي الى سنة قال : فجعل يشتري بثمانه الثوب والثوبين ويعرض ويشترى (او وينشر) ويبيع حتى اثري وعز و عرض - خ ل ، وجهه وصار مغروفاً (۱) .

وقال صلوات الله عليه ﷺ رواه الكليني في القوى كالصحيح ، عن علي بن السرى قال سمعت ابا عبد الله ع ، يقول (۲) ﴿ د ان الله عز وجل - كما ، جعل ارزاق المؤمنين من حيث لا يحتسبون ﴾ اي من حيث لا يعتدون به ولا يجهلون بحساب ﴿ لانه اذا لم يعرف وجه رزقه كثر دعاؤه ﴾ يمكن ان يكون المراد بالمؤمن هنا الكامل المتوكل المستجاب دعائه (او) الاعم ، فان الكاسب ايضاً غالباً يحصل رزقه من مكان لا يظن ولا يحسب ان يكون منه فيجب على كل مؤمن ان يتوكل في جميع اموره على الله تعالى ويدعو منه تعالى ، ونحن جربناه كثيراً ، ودأبنا هذا من ايام الصبا الى الآن والحمد لله رب العالمين .

(۱) الكافي باب النوادر خبر ۳ من كتاب المعيشة .

(۲) اورده والذي بعده في الكافي باب الرزق من حيث لا يحتسب خبر ۴-۳ والاول في

و قال علي عليه السلام : كن لما لا ترجو أرجى منك لما ترجو ، فإن موسى بن عمران عليه السلام خرج يقتبس لاهله ناراً فكلّمه الله عز وجل ورجع نبياً ، وخرجت ملكة سبأ فأسلمت مع سليمان عليه السلام ، وخرجت سحرة فرعون يطلبون العزة لفرعون فرجعوا مؤمنين .

و قال رجل لابي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام : عدني قال ! كيف اعدك ؟

❦ وقال علي صلوات الله عليه ❦ رواه الكليني في القوي عن امير المؤمنين عليه السلام ❦ كن لما لا ترجو أرجى منك مما ترجو ❦ اي ينبغي ان يكون رجائك مما لا ترجو منه اكثر مما ترجو فان كثيراً ما يشاهد أن لا يحصل من المرجو ويحصل من جانب لا يرجوه بل لم يكن يحتمل ان يكون يحصل من ذاك شيء ❦ فان موسى عليه السلام ذهب ليلتمس ناراً لاهله عند الولادة في الصحراء عندما شاهد ناراً فلما قرب عنده خاطبه الله تعالى و جعله نبياً ومتى كان يخطر بباله ذلك ؟ وكذلك بلقيس جاءت الى سليمان لطلب الملك بأن يكون ما في يدها سالماً فحصل لها الايمان وتزوجها سليمان عليه السلام وحصل لها الدنيا والآخرة وكذلك ❦ سحرة فرعون يطلبون العزة لفرعون ❦ بأن يصير فرعون غالباً على موسى عليه السلام اد العزة عنده كما قال : انكم لمن المفرقين لو غلبتم على موسى عليه السلام ❦ فرجعوا مؤمنين ❦ بحيث رأوا مكانهم من الجنة وحصل لهم المربة التي لا يتصور ان تكون لأحد ، لان من كانت مدة عمره في الكفر والسحر ، صار عاقبته الايمان والشهادة .

وروى الكليني في الحسن كالصحيح ، عن محمد بن مسلم ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : ابي الله عز وجل الآن يجعل ارزاق المؤمنين من حيث لا يحتسبون (١) .

❦ وقال رجل لابي الحسن عليه السلام عدني ❦ في مطلوب او احسان ❦ قال كيف

وَأَنَا لِمَا لَا أَرْجُو أَرْجِي مَنِّي لِمَا أَرْجُو .

وروى جميل بن دراج عن أبي عبد الله عليه السلام قال : ما سأل الله عز وجل على مؤمن باب رزق إلا فتح الله له ما هو خير منه .

أَعِدُّكَ وَأَنَا ﴿ إِذَا نِي ﴾ لِمَا لَا أَرْجُو أَرْجِي مِنْهُ ﴿ أَوْ مَنِّي ﴾ لِمَا أَرْجُو ﴿ أَوْ مِمَّا أَرْجُو ،
فَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ يَدْغِي كَيْفَ أَعِدُّكَ عَلَى التَّعْيِينِ ؟ وَالْحَالُ أَنَّ الْمَوْضِعَ الَّذِي أَرْجُو فِي
مَعْرِضِ الْمَدَمِ فَكَيْفَ وَاللَّا أَرْجُو إِلَّا مِنْ اللَّهِ تَعَالَى ، فَإِذَا يَسَّرَ اللَّهُ تَعَالَى أُعْطِيكَ .

وروى الكليني في القوي كالصحيح ، عن عمر بن يزيد قال أتى رجل أبا عبد الله عليه السلام
يقتضيه فقال : ليس عندنا اليوم شيء ولكنّه يأتينا خطر ووسمة فيبتاع ونعطيك
إنشاء الله فقال له الرجل عدلي فقال له : كيف أعدك وأنا لما لا أَرْجُو أَرْجِي مَنِّي مِمَّا
أَرْجُو (١) - فيمكن أن يكون المنقول هذا الخبر ويكون في نسخة المصنف بدل
(أَيْ عَبْدِ اللَّهِ) (أَبِي الْحَسَنِ) وَأَنْ يَكُونَ غَيْرَهُ .

﴿ وَرَوَى جَمِيلُ بْنُ دِرَاجٍ ﴿ فِي الصَّحِيحِ ﴾ الْإِفْتِحَ اللَّهُ لَهُ مَا هُوَ خَيْرُ مِنْهُ ﴿
فَيَنْبَغِي لِلْمُؤْمِنِ أَنْ لَا يَفْتَمَّ بِالسَّدْفَانِ الرِّزْقَ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَصَالِحِ عِبَادِهِ ، وَ
مَا يَفْعَلُ بِالْمُؤْمِنِ إِلَّا مَا هُوَ خَيْرُ لَهُ فَلْيَرْضَ بِقَضَاءِ اللَّهِ تَعَالَى .

روى الكليني في القوي ، عن محمد بن مرزوم عن أبيه أو عمه قال : شهدت
أبا عبد الله عليه السلام وهو يحاسب وكيلا له والوكيل يكثر أن يقول : والله ما خنت والله
ما خنت ، فقال له أبو عبد الله (ع) : يا هذا خيانتك وتضييعك علي مالي سواء الآن الخيانة
شرّها عليك ، ثم قال : قال رسول الله ﷺ : لو أن أحدكم هرب من رزقه لتبعه حتى
يدركه كما أنه إن هرب من أجله تبعه حتى يدركه ، مَنْ خَانَ خِيَانَةً حَسِبْتَ عَلَيْهِ

وروي السكوني عن جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن آبائه عليهم السلام قال : قال علي عليه السلام : من أتاه الله عز وجل برزق لم يخط إليه برجله ، ولم يمد إليه يده ، ولم يتكلم فيه بلسانه ، ولم يشد إليه ثيابه ، ولم يتعرض له ، كان ممن ذكره الله عز وجل في كتابه

من رزقه وكتب عليه وزرها (١) .

وفي القوي ، عن جابر عن أبي جعفر عليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله يأتي على الناس زمان يشكون فيه ربهم قلت : وكيف يشكون فيه ربهم ؟ قال : يقول الرجل : والله ما ربعت شيئاً منذ كذا وكذا ولا آكل ولا اشرب الآمن رأس مالي ؛ وبعك ، وهل اصل مالك وذروته الآمن ربك ؟ (٢) الى غير ذلك من الاخبار الكثيرة .

وروي السكوني في القوي في القوي في القوي ويرزقه من حيث لا يحتسب اي من موضع لا يظن انه يصل اليه من ذلك الموضع يعني ان الله تعالى ضمن ادراك المتقين وهو كالاخبار السابقة ، بل مفسر لها بان المراد من المؤمن فيها المتقي والاخبار في هذا الباب اكثر من ان تحصى .

وبنا فيها ظاهر اخبار كثيرة دالة على لزوم الطلب ، مثل ما تقدم وما سيجيء في باب فضل التجارة فالجمع بينهما (إمّا) باختلاف الاشخاص والازمان (وإمّا) بان يقال بلزوم تجارة ما ، والاعتماد على الله تعالى الآن يكون شغل عبادته مانعاً من شغل التجارة كما قال تعالى : للفقراء الذين احصروا في سبيل الله لا يستطيعون ضرباً في الارض النخ (٣) ، وآخرون يقاتلون في سبيل الله النخ (٤) .

ومثل طلب العلم في هذا الزمان فانه صار بحيث لا يجتمع مع التجارة غالباً باعتبار كثرة المقدمات بخلاف زمان رسول الله صلى الله عليه وآله والائمة عليهم السلام (وإمّا) بان يقال طلب العلم تجارتهم في اللسان لتحصيل الوظائف الموقوفة عليهم او التوكل على الله فانه

(١-٢) الكافي باب النوادر خبر ٢-٣٧ من كتاب المعيشة

(٣) البقرة-٢٧٣

(٤) المزمل -٢٠

(وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ).

لا كسب اعظم منه او الدعاء فانه مفتاح الرزق لهم مع عدم تيسر وجه آخر ونحن جربنا الدعاء وعملنا عليه .

روى الكليني في القوى بطريقين ، عن الوليد بن صبيح ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : انَّ من الناس من جعل رزقه في السيف ومنهم من جعل رزقه في التجارة ومنهم من جعل رزقه في لسانه (١) و ظاهر أنَّ الشعراء و الطلبة و امثالهما من هذا القبيل .

و عن اسماعيل بن سهل قال : كتبت الى ابي جعفر عليه السلام الى قد لزمني دين فادح فكتب عليه السلام : أكثر من الاستغفار و رطب لسانك بقراءة انا انزلناه (٢) والادعية في طلب الرزق كثيرة .

وفي القوى كالصحيح ، عن حماد بن عثمان قال سمعت ابا عبد الله يقول لجلوس الرجل في دبر صلوة الفجر الى طلوع الشمس انفذ في طلب الرزق من ركوب البحر فقلت يكون للرجل الحاجة يخاف فونها فقال : بدلج فيها وليد كرا لله عز وجل فانه في تعقيب مادام على وضوء (٣) - و تقدم أنَّ الانغمس في تقليم الاظفار و اخذ الطارب يوم الجمعة .

وفي الصحيح ، عن محمد بن فضيل (وهو مشترك) عن ابي الحسن عليه السلام قال : كلما افتتح به الرجل رزقه فهو تجارة ، فاحسنها التوكل و التفويض ، والدعاء (٤) كما سيجيء ايضاً .

(١) الكافي باب النوادر خبر ٣٥٥٥ ولكن في السند الثاني عن الوليد بن صبيح عن خاله

الوليد الخ

(٢-٣-٤) الكافي باب النوادر خبر ٥١-٢٢-٧ من كتاب الميمنة

وقال ابو جعفر عليه السلام : المعونة تنزل من السماء على قدر المؤنة .
وقال الصادق عليه السلام : غنى يحجزك عن الظلم خير من فقر يحملك على الاثم

و عند الضرورة يجوز اظهار الحال عند الاخوان كما رواه الشيخ في الحسن كالصحيح
من حرير ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : اذا ضاق احدكم فليعلم اخوانه ولا يعن
على نفسه (١) .

وقال ابو جعفر صلوات الله عليه المعونة من العون وبمعناه تنزل من
السماء على قدر المؤنة اي القوت وما يحتاج اليه اي ان الله تبارك وتعالى قدر رزق
كل نفس و ذى روح بمقدار الاحتياج كما قال تعالى - و فى السماء رزقكم وما
تُوعَدُونَ (٢) والنسبة الى السماء (اما باعتبار ان المقدّر فى اللوح و هو فى السماء
والموكل به و هو الملكة فيها (او) نزول المطر الذى سبب الارزاق من جابها (او)
الجميع (او) من خالق السماء .

وقال الصادق عليه السلام رواه الشيخان فى الصحيح ، عن محمد بن خالد (٣)
رفعه قال قال ابو عبد الله عليه السلام غنى يحجزك اي يمنحك عن الظلم على نفسك
وغيرها خير من فقر يحملك على الاثم فان الغالب على الفقير اذا لم يحصل
رزقه من الحلال يطلبه من المحرمات بأي نوع اتفق ؛ ولهذا قال عليه السلام : الفقر سواد
الوجه فى الدارين ، و كاد الفقر ان يكون كفراً - والمراد من الخيرية مع ظهورها
، بيان ان الفقر وان كان زين المؤمن لكن مشروط بأن لا يصير سبباً للحرام ؛ بل
يصبر حتى يرزقه الله تعالى ولدفع وهم من يتوهم ان الفقر فى نفسه خير مطلقا ، ولهذا
روى فى الاخبار القدسية الصحيحة : ان من عبادى من لا يصلحه الا الفقر ولو اغنيته
لفسد ، و ان من عبادى من لا يصلحه الا الغنى و لو افقرته لفسد و انا اعلم بصلاح

(١) التهذيب باب المكاسب خبر ٣٠ من كتاب التجارة

(٢) الذاريات - ٢٢

(٣) الكافي باب الاستئانة بالدنيا على الآخرة خبر ١٥ و التهذيب باب المكاسب

خبر ٢٥ من كتاب المعيشة

وقال عليه السلام لاخير فيمن لا يحب جمع المال من حلال فيكف به وجهه ، ويقضى به دينه ، ويصل به رحمه ،
وقال رسول الله ﷺ من المروعة استصلاح المال .
وقال الصادق عليه السلام اصلاح المال من الايمان .

حال عبادى .

❦ وقال عليه السلام رواه الشيخان فى القوى ، عن عمرو بن جميع قال : سمعت ابا عبد الله عليه السلام (١) يقول : ❦ لاخير (الى قوله) وجهه ❦ عن سؤال الناس وانه مذموم عند الله تعالى ❦ ويقضى به دينه ❦ وهو واجب والكسب مع القدرة من مقدماته ❦ ويصل به رحمه ❦ وهى (اما) واجبة كنفقة العمودين (او) مستحبة مؤكدة فى غيرهما ، والحاصل انّ تحصيل المال اذا كان لطلب الآخرة فليس بمذموم ، بل هو ايجاب واجب او مستحب ، و الظاهر ان المراد بالجمع ، التحصيل كما يظهر من الفوائد (او) لان جمع المال بصير سبباً للخيرات فلا يكون فى نفسه مذموماً وانما المذموم محبته وتضييع الوقت فيه كالحيوة فانها فى نفسها نعمة من الله فلو صرف عمره فى المعاصى لا يصير الحيوة مذمومة .

❦ وقال رسول الله ﷺ من المروءة ❦ اى الانسانية ❦ استصلاح المال ❦ بأن لا يفسده ولا يضيعه فان المال نعمة من الله كما قال تعالى : ولا تؤثروا السفهاء اموالكم التى جعل الله لكم قياما (٢) تقومون به امر معاشكم و معادكم فحفظ المال عن الفساد واجب وكذا كلما يؤدى الى فساد ، و من اصلاح صرفه فى الامور الاخرية وتحصيل السعادات الابدية ، وربما كان المراد هذا فقط ، والتعميم اظهر .
❦ وقال الصادق (ع) ❦ رواه الكليني فى الموثق كالصحيح عن ثعلبة ، عن رجل (وغيره

(١) الكافى باب الاستمانة بالدنيا على الآخرة خبر ٩ والتهذيب باب فضل التجارة وادابها خبر ١٠ من كتاب التجارة ولكن فى التهذيب عن الحرث بن عمرو قال : سمعته الخ

وقال الصادق عليه السلام لا يصلح المرء المسلم الأبتلاث ، التفقه في الدين ، والتقدير في المعيشة : والصبر على النائية .

خ- (كا) عن أبي عبد الله عليه السلام (١) وهو كالسابق .

﴿ وقال الصادق عليه السلام ﴾ رواه الكليني في الموثق ، عن داود بن سرحان قال : رأيت أبا عبد الله عليه السلام يكيل تمر أيده فقلت : جعلت فداك لو أمرت بعض ولدك أو بعض مواليك فيكفيك فقال ياداد ﴿ انه لا يصلح المرء المسلم ﴾ الأبتلة وفي المتن ﴿ الأبتلة التفقه في الدين ﴾ أي تعلم العلوم الدينية ﴿ والصبر على النائية ﴾ أي المصائب (و حسن التقدير في المعيشة) بأن لا يسرف المال و يضع كل شيء موضعه أو التقدير بأن لا يسرف :

وروى الكليني في الموثق ، عن محمد بن مروان ، عن أبي عبد الله عليه السلام : أن في حكمة آل داود : ينبغي للمسلم العاقل أن لا يرى ظاعناً إلا في ثلث ، مرفعة أو تزود لمعاد ، أولذة في غير (ذات - خ كا) محرم وينبغي للمسلم العاقل أن يكون له ساعة يفضي بها إلى عمله (أو علمه) فيما بينه وبين الله وساعة يلاقي إخوانه الذين يفاوضهم ويفادضونه في أمر آخرته وساعة يخلو بين نفسه ولذاتها في غير محرم فالتهاون على تلك الساعتين وفي الصحيح ، عن ابن أبي عمير ، عن ربيع ، عن رجل عن أبي عبد الله عليه السلام قال : الكمال كل الكمال في ثلثة و ذكر في الثلثة (تقدير المعيشة) .

و في القوي كالصحيح ، عن ذريح المحاربي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا أراد الله بأهل بيت خيراً رزقهم الرفق في المعيشة .

و مرسل عنه (ع) قال : عليك باصلاح المال فان فيه منبهة للكريم واستغناء عن اللئيم - والمنبهة ، المشرفة .

(١) أورده والخمسة التي بعده في الكافي باب اصلاح المال وتقدير المعيشة خبر

وقال رسول الله ﷺ إِنَّ النَّفْسَ إِذَا أُحْرِزَتْ قُوَّتُهَا اسْتَقَرَّتْ .
وسأل معمر بن خلاد أبا الحسن الرضا عليه السلام عن حبس الطعام سنة فقال : انا أفعله
يعنى بذلك احراز القوت .

❦ وقال رسول الله ﷺ ❦ رَوَاهُ الْكَلِينِيُّ فِي الْقَوَى ، عَنْ ابْنِ بَكِيرٍ ، عَنْ
أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام قال : قال رسول الله ﷺ (١) ❦ إِنَّ النَّفْسَ إِذَا أُحْرِزَتْ ❦ أَيِ جُمِعَتْ
وَحَفِظَتْ ❦ قُوَّتُهَا اسْتَقَرَّتْ ❦ عَنْ الْأَضْطِرَابِ وَاطْمَأْنَنْتْ .
وحمل على قوت السنة ، لما رواه الكليني في الموثق كالصحيح ، عن الحسن بن
الجهم قال : سمعت الرضا عليه السلام يقول : إِنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا ادْخَلَ طَعَامَ سَنَةِ خَفَ
ظَهْرُهُ وَاسْتَرَاخَ ، وَكَانَ أَبُو جَعْفَرٍ وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام لَا يَشْتَرِيَانِ عَقْدَةَ (أَيِ ضِيْعَةً) حَتَّى
يَدْخُلَا (أَوْ يَحْرِزَا) طَعَامَ سَنَةِ (أَوْ سَنَتَهُمَا) (٢) .

وعليه يحمل أيضاً ما رواه الكليني في الموثق كالصحيح ، عن مسعدة بن
صدقة ، عن جعفر عليه السلام قال : قال سلمان رضي الله عنه إِنَّ النَّفْسَ قَدْ تَلْتَاثُ (٣) (أَيِ تَضَلَّتْ)
وَتَبْطِئُ عَنْ الْعِبَادَةِ عَلَى صَاحِبِهَا (إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهَا مِنَ الْعِيشِ مَا تَعْتَمِدُ عَلَيْهِ فَذَا هِيَ
أُحْرِزَتْ مَعِيشَتُهَا اسْتَقَرَّتْ (٤) ❦ وسأل معمر بن خلاد ❦ فِي الْحَسَنِ كَالصَّحِيحِ ،
وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَنَافِي الزُّهْدُ ؛ وَالظَّاهِرُ أَنَّ فِعْلَهُمْ صَلَوَاتِ اللَّهِ عَلَيْهِمْ كَانَ لِبَيَانِ
الْجَوَازِ وَالْإِطْمِئْنَانِ الْعِيَالِ .

(١-٢) الكافي باب احراز القوت خبر ٢-١ من كتاب المعيشة
(٣) التآثر عليه الامر اختلط والنسب وبردائه التفديه وفي العمل ابطلاً - (اقرب الموارد)
ويحتمل قرائته ثلاثاً بالتاء المنقوطة من اللوت ، يقال : لَاتَ الرَّجُلُ يَلُوتُ لُوتًا أَخْبَرَ
بغير ما يستل عنده ومن اضطراب النفس كما فسرهُ الشارح .
(٤) الكافي باب دخول الصوفية على أبي عبد الله (ع) واحتجاجهم عليه الخ خبر ١
(في حديث طويل) فلاحظه في كتاب المعيشة وفيه فوائد جليلة وأورده أيضاً مستقلاً في
باب احراز القوت خبر ٣ من كتاب المعيشة

وروى ابن ابي يعفور عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :
 ما من نفقة احب الى الله عز وجل من نفقة قصد ، ويبغض الاسراف الا في الحج والعمرة ،
 فرحم الله مؤمناً كسب طيباً وانفق (من خ) قصداً ، وقدم فضلاً .
 وقال العالم عليه السلام : ضمنت لمن اقتصد ان لا يفتقر .
 وقال علي بن الحسين عليه السلام : ان الرجل لينفق ماله في حق وانه لمسرف .

﴿ وروى ابن ابي يعفور ﴾ في الحسن كالصحيح ﴿ من نفقة قصد ﴾ اي وسط
 لا يكون اسرافاً ولا تقتيراً ﴿ ويبغض الاسراف ﴾ وهو تضييع المال والزيادة على
 المتعارف في كل شخص بالنظر اليه ﴿ الا في الحج والعمرة ﴾ فان الازدياد فيهما
 ليس باسراف منهى عنه ﴿ فرحم الله مؤمناً ا كسب ﴾ او كسب ﴿ طيباً ﴾ حلالاً
 ﴿ وانفق قصداً ﴾ وسطاً ﴿ وقدم لنفسه فضلاً ﴾ اي ما يفضل عنه من الزيادة التي
 كان يسرف او الفضائل من الخيرات المستحبة او الاعم فان المسرف لا يفضل عن
 ماله شيء حتى ينفقه في سبيل الله تعالى .

﴿ وقال العالم عليه السلام ﴾ اي المعصوم وهو هنا الصادق عليه السلام ، لما رواه
 الكليني في القوي كالصحيح ، (بل الصحيح لصحته عن الحسن بن محبوب) عن
 عمر بن ابان (الثقة) ، عن مدرك بن الهزاهز (او الهرمان) (والموجود في الرجال
 مدرك بن ابي الهزاهز) ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال سمعته يقول (١) ﴿ ضمنت لمن
 اقتصد ﴾ ووسط في النفقات والخيرات ﴿ الا يفتقر ﴾ وهو مجرب ﴿ وقال علي بن
 الحسين عليه السلام ﴾ ان الرجل لينفق ماله في حق ﴿ من وجوه الخيرات ﴾ وانه لمسرف ﴿
 معاقب مثل من كان عليه واجب كالدين والزكاة والحج وامثالها فيصرف ماله في
 الصدقات المستحبة ويبقى نعمته مشغولة بها .

(١) الكافي باب فضل التقصد خبر ٧ من ابواب الصدقات من كتاب الزكوة

وروى الاصمغ بن نباتة عن امير المؤمنين (ع) انه قال : للمصرف ثلاث علامات
بأكل ماليس له ، ويشترى ماليس له ، ويلبس ماليس له .

﴿وروى الاصمغ بن نباتة﴾ في القوي ﴿عن امير المؤمنين﴾ انه قال
للمصرف ثلاث علامات ﴿يعرف بها ويجب تجنبها حتى لا يكون مسرفاً وقد قال الله
تعالى كلوا واشربوا ولا تسرفوا انه لا يحب المرففين﴾ (١) وقال تعالى ولا تبذر تبذيراً
ان المبذرين كانوا اخوان الشياطين ان الشيطان كان لربه كفوراً ، (٢) .
﴿بأكل ماليس له﴾ سواء كان حراماً او كان زائداً على الشبع او لم يكن
مناسباً له ﴿ويلبس ماليس له﴾ ان يلبسه كما تقدم وكذا ﴿ويشترى ماليس له﴾
وان كان داراً او عقاراً ؛ ولو كان في سبيل الله لما رواه الكليني في القوي ، عن
حماد اللحام ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال لو ان رجلاً انفق ما في يديه في سبيل من سبيل الله
ما كان احسن ولا وفق أليس يقول الله جميل وعزه ولا تملقوا بأيديكم الى التهلكة
وأحسنوا ان الله يحب المحسنين (٣) ؟ يعني المقتصدين (٤) وفي القوي ؛ عن عبيد بن
سالم قال : قال ابو عبد الله : بما عبيد ان السرف يورث الفقران القصديورث
الفنى .

وفي القوي : عن موسى بن بكر قال : قال عليه السلام ما عال (اي ما افتقر) امرئ
في اقتصاد .

وفي الصحيح ، عن رفاعه ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : اذا جاد الله
مبارك و تعالى عليكم فجدودوا ، واذا امسك عنكم فامسكوا ولا تجادودوا الله فهو
الاجود .

(١) الانعام - ١١١

(٢) الاسراء - ٢٧

(٣) البقرة - ١٩٥

(٤) اورده والاربية التي بده في الكافي باب فضل التصد خبر ٦-٧-١٠-١١-١٢

من كتاب الزكوة

وروى ابو هشام البصرى عن الرضا (ع) انه قال : من الفساد قطع الدرهم والدينار وطرح النوى .

وفى القوى كالصحيح ، عن ابن سنان ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله ﷺ : **مَنْ اقْتَصَدَ فِي مَعِيشَتِهِ رَزَقَهُ اللَّهُ ، وَمَنْ بَذَرَ حَرَمَهُ اللَّهُ - إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْاَخْبَارِ الْكَثِيرَةِ وَتَقَدَّمَ بَعْضُهَا فِي الزَّكَاةِ .**

﴿ وروى ابو هشام ﴾ او ابو هاشم البصرى المجهول ﴿ عن الرضا عليه السلام قال من الفساد قطع الدرهم والدينار ﴾ لانه وان كان يعرف لكنه ينقص قيمتها وهو اسراف من حيث التصنيع ﴿ وطرح النوى ﴾ اى نوى التمر او الاعم فانه يمكن ان ينتفع به ولو كان غيره فينبغى ان يجمع فى مكان حتى يأخذه من ينتفع به للغرس او لعلف البعير او للاحراق ، وكذا مثل بذر البطيخ وما يمكن الانتفاع منه ، والظاهر ان مثل هذه الاشياء من الاسراف المكروه مثل ما سيجى .

﴿ وسأل اسحاق بن عمار ﴾ فى الموثق كالصحيح ﴿ ابا عبد الله عليه السلام عن أدنى الاسراف قال ثوب صونك ﴾ للزينة ﴾ تبتذله ﴾ وتلبسه فى البيت - ﴿ وفضل الاناء تهريقه ﴾ ولو كان قرب الفرات او الدجلة لانه يمكن الانتفاع به ولو كان مخلوطاً بالطين لانه يمكن تصفيته ﴾ وقذفك النوى هكذا وهكذا ﴾ اى يميناً وشمالاً او فى الاطراف بأن لا يجتمع فى مكان واحد .

ويؤيده ما رواه الكليني فى القوى عن سليمان بن صالح قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ما أدنى ما يجىء من حد الاسراف ؟ فقال ابذالك ثوب صونك واهراقك فضل انائك واكلك التمرة ورميك النوى ههنا وههنا (١) .

وفى القوى عن اسحاق بن عمار قال قلت لابي عبد الله عليه السلام يكون للمؤمن عشرة اقمصة ؟ قال نعم قلت عشرون ؟ قال نعم قلت ثلثون ؟ قال نعم ليس هذا من السرف اما السرف ان تجعل ثوب صونك ثوب بذلتك (١) .

وفى الموثق كالصحيح ، عن عثمان بن عيسى ، عن اسحاق بن عبد العزيز قال سئل ابو عبد الله عليه السلام عن التدلك بالذقيق بعد النورة قال لا بأس قلت يزعمون انه اسراف فقال : ليس فيما اصلح البدن اسراف اتى ربما امرت بالنقى (اي الذقيق لالانخاله) فيلت (اي يخلط) لى بالزيت فاندلك به إنما الاسراف فيما اتلف المال واضرر بالبدن (٢) .

وفى الصحيح ، عن هشام بن الحكم ، عن ابي الحسن عليه السلام فى الرجل يطلى ويمتلك بالزيت والذقيق قال لا بأس بذلك

وفى الحسن كالصحيح عن عبد الرحمن بن الحجاج قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يطلى بالنورة فيجعل له الذقيق بالزيت يلبت به فيمسح به بعد النورة ليقطع ربعها عنه قال لا بأس .

قال الكليني وفى حديث آخر لعبد الرحمن (والظاهر انه فى كتابه والسند واحد) قال : رأيت ابا الحسن عليه السلام وقد تدلك بدقيق ملتوث بالزيت فقلت له : ان الناس يكرهون ذلك قال : لا بأس به وفى القوى ؛ عن ابان بن تغلب قال قلت لابي عبد الله عليه السلام انما السافر ولا يكون معناه نخالة فتدلك بالذقيق فقال لا بأس اما الفساد

(١) الكافى باب اللباس خبر ٤ من كتاب الزى والتجمل

(٢) اورده و الثلثة التى بعده فى الكافى باب الحمام خبر ١٢-١٣-١٤-١٥ من

فيما أضرب بالبدن وتلف المال ؛ فاما ما اصلح البدن فانه ليس بفساد ، انى ربما امرت غلامى قلت لى النقى بالزيت فاندلك به ، وتقدم ايضا فى باب النورة - وفى القوى عن عماد ابي عاصم قال قال ابو عبد الله عليه السلام اربعة لا يستجاب لهم احدهم كان له مال فافسده فيقول الله عز وجل الم آمرك بالاقتصاد .

وفى القوى كالصحيح ، عن اسحاق ، عن بعض اصحابه ، عن ابي عبد الله عليه السلام قلت : انا نكون فى طريق مكة فنريد الاحرام فنطلى ولا يكون معنا نخالة نتدلك بها من النورة فننتدلك بالدقيق وقد دخلنى من ذلك ما الله اعلم به ، فقال : أمخافة الاسراف ؟ قلت : نعم فقال : ليس فيما اصلح البدن اسراف انى ربما امرت بالنقى فيلت بالزيت فاندلك به ، انما الاسراف فيما افسد المال واضرب بالبدن قلت : فما الاقتار ؟ قال اكل الخبز والملح وانت تفقر على غيره ، قلت : فما القصد ؟ قال : الخبز واللحم واللبن والخل والسمن مرة هذا ومرة هذا (١) .

اي مرة ، الخبز مع اللحم ومرة مع غيره (او) مرة الخبز مع اللحم و اللبن ، ومرة مع الخل و السمن ، فنموز بالله مما اشتهر فى الآن من جمع عشرين اداماً مع الخبز ،

و ظهر من هذه الاخبار ان الافساد اسراف سيما اذا اضرب بالبدن و اذا نفع البدن فليس فيه اسراف (اما) اذا لم ينفع و لم يضرب كالاكل زائداً على الضرورى ومثل التباكو الذي اشتهر فى هذا الزمان واعتاد الناس به و امثالهما مما لا يحصى (ففيه ظ) نظر

و الظاهر انه ان انتفع به ولو لوطوبة الدماغ بسبب الاعتقاد فلا بأس به لانهم صاروا معتادين به ، فاذا لم يفعلوا حصل لهم ييوسة الدماغ بحيث لا يمكنهم المطالعة والمباحثة والاختلاط مع المؤمنين ، مع قوله تعالى : هو الذى خلق لكم ما فى الارض

وسأل اسحق بن عمار ابا عبدالله (ع) عن أدنى الاسراف فقال ثوب صوتك بتبذله
وفضل الاناء تهريقه ، وقذفت النوى هكذا وهكذا .

جميعاً (١) وإن امكن ان يقال؛ لا بحث في جوازها ، وإنما البحث في المال الذي يصرف
اليه هل هو اسراف لعدم النفع ؟ اول الحصول مثل هذا النفع ، ولولم يكن مثل هذا
النفع كافياً - لاشكل غاية الإشكال في كثير من المآكل والمشارب والمراكب
والمناكح والملابس وغيرها .

والاحتياط في الدين رعاية عدم الاسراف في جميع ذلك والتجنب من الشبهات
ليخلص من الحرمان للاختبار المتقدمة ، ولما رواه الكليني في الحسن كالصحيح عن
عبدالله بن ابان قال : سألت ابا الحسن الاول عليه السلام عن النفقة على العيال فقال ما بين
المكروهين ، الاسراف والاقتار (٢) .

وفي الصحيح ، عن ابن ابي يعفور ويوسف بن عمار قال : قال ابو عبدالله عليه السلام إن مع
الاسراف قلة البركة .

وفي الموثق عن ابي بصير ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : رب فقير هو اسرف من
الغنى إن الغنى ينفق مما اوتي والفقير ينفق من غير ما اوتي .

وفي القوي ، عن محمد بن سنان عن ابي الحسن عليه السلام في قول الله عز وجل : وكان
بين ذلك قواماً قال : القوام هو المعروف ، علي الموسع قدره وعلي المقتر قدره علي
قدر عياله ومؤنتهم التي هي صلاح له ولهم لا يكلف الله نفساً الا ما آتياها .

وفي الصحيح ، عن عبدالله بن سنان في قوله تبارك وتعالى : والذين اذا انفقوا
لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواماً فبسط كفه وفرق اصابعه وحناها
(اي امالها) شيئاً عن قوله : ولا تبسطها كل البسط فبسط راحته وقال : هكذا .

(١) البقرة - ٢٩

(٢) اورده والاربعة التي يمد في الكافي باب كراهية السرف والتقتير خبر ٢-٢-٨

-٩ من ابواب الصدقة من كتاب الزكوة

وروى الوليد بن صبيح عن الصادق (ع) ابيه قال : ثلاثة يدعون فلا يستجاب لهم - اذ قال : يرده عليهم دعائهم - رجل كان له مال كثير يبلغ ثلاثين ألفاً او اربعين

وقال : القوام ما يخرج من بين الاصابع ويبقى في الراحة منه شيء - الى غير ذلك من الاخبار .

✽ وروى الوليد بن صبيح ✽ في الصحيح والكليني في القوي كالصحيح (١) وتقدم في باب الزكوة .

و يؤيده ما رواه الكليني في الموثق كالصحيح ايضاً عن الوليد بن صبيح ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : صحبتني بين مكة و المدينة فجاء سائل فأمر ان يعطى ، فجاء آخر فأمر ان يعطى ، ثم جاء آخر فأمر ان يعطى ، ثم جاء الرابع فقال ابو عبدالله عليه السلام : يشبعك الله ، ثم التفت الينا فقال : اما ان عندنا ما نعطيه ولكن اخشى ان اكون كاحد الثلاثة الذين لا يستجاب لهم دعوة رجل اعطاه الله مالا فأنفقه في غير حقه ثم قال : اللهم ارزقني فلا يستجاب له . ورجل يدمو على امرأته ان يسريعه منها و قد جعل الله عز وجل امرها اليه ، ورجل يدمو على جاره و قد جعل الله عز وجل له السبيل الى ان يتحول عن جواره و يبيع داره (٢) .

و في القوي كالصحيح ، عن جعفر بن ابراهيم ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : اربعة لا تستجاب لهم دعوة : الرجل جالس في بيته يقول : اللهم ارزقني فيقال له : الم آمرك بالطلب ، ورجل كانت له امرأة فدعى عليها ، فيقال له : الم اجعل امرها

(١) اصول الكافي باب من لا تستجاب دعوته خبر ٣ من كتاب الدعاء مع تقديم و تأخير و قوله رحمه الله قوله و قد تقدم في باب الزكوة يعني به الاخبار الواردة في ذم الاسراف لخصوص خبر الوليد فلا حظ ١٩١ من المجلد الثالث

(٢) اورده والذي بعده في اصول الكافي باب من لا تستجاب دعوته خبر ١٠-٢ من

كتاب الدعاء

الْفَأْفَأُ نَفَقَهُ فِي وَجْهِهِ ، فَيَقُولُ : اَللّٰهُمَّ ارْزُقْنِيْ ؛ فَيَقُولُ اللّٰهُ تَعَالٰى : اَلَمْ ارْزُقْكَ وَرَجُلًا مِّمَّنْكَ عَنْ
الطَّلَبِ فَيَقُولُ : اَللّٰهُمَّ ارْزُقْنِيْ ، فَيَقُولُ اللّٰهُ تَعَالٰى : اَلَمْ اَجْعَلْ لَكَ السَّبِيْلَ اِلَى الطَّلَبِ ؟ وَرَجُلٌ
كَانَتْ عِنْدَهُ امْرَاَةٌ فَقَالَ اَللّٰهُمَّ فَرِّقْ بَيْنِيْ وَبَيْنَهَا فَيَقُولُ اللّٰهُ عَزَّوَجَلَّ : اَلَمْ اَجْعَلْ ذَلِكَ
اِلَيْكَ ؟

وَقَالَ (ع) مِنْ سَعَادَةِ الْمَرْءِ اَنْ يَكُوْنَ الْقِيَمَ عَلَى عِيَالِهِ .

اَلَيْكَ ؟ وَرَجُلٌ كَانَ لِمَعَالٍ فَاُفْسِدَهُ فَيَقُولُ : اَللّٰهُمَّ ارْزُقْنِيْ فَيَقَالَ لَهُ اَلَمْ اَمْرُكَ بِالْاِقْتِسَادِ ؟
اَلَمْ اَمْرُكَ بِالْاَصْلَاحِ ؟ ثُمَّ قَالَ : وَالَّذِيْنَ اِذَا اَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوْا وَلَمْ يَقْتُرُوْا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ
قَوَامًا ، وَرَجُلٌ كَانَ لَهُ مَالٌ فَاُدَّاهُ بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ فَيَقَالَ لَهُ : اَلَمْ اَمْرُكَ بِالشَّهَادَةِ ؟

وَفِي الْقَوَى كَالصَّحِيْحِ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ اَبِي عَاصِمٍ عَنْ اَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِثْلَهُ .

﴿ وَقَالَ ﴾ السَّادِقُ ﴿ صَلَوَاتُ اللّٰهِ عَلَيْهِ ﴾ رَوَاهُ الْكَلِيْنِيُّ فِي الْحُسَيْنِ كَالصَّحِيْحِ
عَنْ مَعَاذِ بْنِ كَثِيْرٍ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ (١) ﴿ مِنْ سَعَادَةِ الْمَرْءِ ﴾ وَتَوْفِيْقُهُ ﴿ اَنْ يَكُوْنَ ﴾
هُوَ ﴿ الْقِيَمَ عَلَى عِيَالِهِ ﴾ وَ الْمَتَعَدِّ لِحَالِهِمْ اَنْ لَا يَحْتَاجَ اِلَى السَّفَرِ اَوْ لَا يَضِيْعَهُمْ
عَمْدًا وَفَقْرًا كَمَا رَوَاهُ الْكَلِيْنِيُّ فِي الصَّحِيْحِ ، عَنْ اَبِي حَمْزَةَ النَّعَالِي ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ
عليهما السلام قَالَ : اَرْضَاكُمْ عِنْدَ اللّٰهِ اَسْبَغْكُمْ عَلَى عِيَالِهِ (اَي اَكْمَلْكُمْ تَعْدَادَ اَحْوَالِهِمْ) .

وَفِي الصَّحِيْحِ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ : قَالَ رَجُلٌ لِاَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ : اِنْ لِيْ
ضَيْعَةٌ بِالْجَبَلِ اسْتَفْلَاهَا فِي كُلِّ سَنَةٍ ثَلَاثَةُ اَلْفٍ دِرْهَمٍ فَاَنْفَقَ عَلَى عِيَالِي مِنْهَا اَلْفَ دِرْهَمٍ
وَاَنْصَدَقَ مِنْهَا بِاَلْفٍ دِرْهَمٍ فِي كُلِّ سَنَةٍ فَقَالَ اَبُو جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ اِنْ كَانَتْ اَلْفَانِ تَكْفِيْهِمْ
فِي جَمِيْعٍ مَا يَحْتَاجُوْنَ اِلَيْهِ لَسْنَتُهُمْ فَقَدْ نَظَرْتَ لِنَفْسِكَ وَوَقَفْتَ لِرَشْدِكَ وَاجْرَيْتَ نَفْسَكَ
(اَوْ لِنَفْسِكَ) فِي حَيَوْنِكَ بِمَنْزِلَةِ مَا يَوْسَى بِهِ الْعَبْدُ عِنْدَ مَوْلَاهُ (يَعْنِي اِنْ لَمْ يَكْفِهِمْ

(١) اوردہ والستہ النی بعدہ فی الکافی باب کفایۃ العیال والتوسع علیہم خبر ۱۳-

وقال (ع) كفى بالمرء اثماً ان يضيع من يعول .
وقال النبي ﷺ ملعون ملعون من يضيع من يعول .

فالصرف في كفايتهم اولى) .

وفي الصحيح ، عن معمر بن خلاد ، عن ابي الحسن عليه السلام قال ينبغي للرجل ان يوسع على عياله كيلا (اولئلا) يتمنوا موته وتلا هذه الآية ، ويطعمون الطعام على حبه مسكيناً ويتيماً واسيراً ، قال : الاسير عيال الرجل ينبغي للرجل اذا زيد في النعمة ان يزيد اسرائه في السعة عليهم ، ثم قال : ان فلاناً انعم الله عليه بنعمة فمنعها اسرائه وجعلها عند فلان فذهب الله بها قال : معمر و كان فلان حاضراً (اى اذ به) .

وفي القوي كالصحيح ، عن البرزطي ، عن الرضا عليه السلام ، قال : قال : صاحب النعمة يجب عليه التوسعة على عياله .

وفي القوي ، عن السكوني يسناده مقدماً ومؤخراً قال : قال رسول الله ﷺ :
المؤمن يأكل بشهوة اهله والمنافق يأكل اهله بشهوته

﴿ وقال عليه السلام ﴾ رواه الكليني في الحسن كالصحيح ، عن هشام بن سالم عن ابي عبد الله عليه السلام ﴿ كفى بالمرء اثماً ان يضيع من يعول ﴾ اى يكفى اثم التضييع لدخول جهنم ولا يحتاج الى اثم آخر فلا ينفع صيام النهار و قيام الليل مع هذا الاثم العظيم .

﴿ وقال النبي ﷺ ﴾ رواه الكليني في القوي ، عن علي بن غراب ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : قال رسول الله ﷺ : ملعون ملعون من افى كله على الناس ﴿ ملعون ملعون من ضيع من يعول ﴾ يمكن ان يكون المراد بالتكرير انه ملعون في الدنيا بان يلغنه كل من يسمع فعله و عياله ، وفي الآخرة عن رحمة الله محروم ، و الكَل العيال والنفل .

وفي وصية الصادق عليه السلام للمفضل بن عمر قال : سمعته يقول : استعينوا ببعض هذه علي هذه ولا تكونوا كلوا على الناس استعينوا بايديكم و ارجلكم للقوت ولا تكونوا

وقال (ع) الكاذب على عياله من حلال كالمجاهد في سبيل الله.

اتقوا على الناس - اي ما امكنكم الكسب فاكسبوا ، و في القوى كالصحيح ، عن
عبدالله بن سنان ، عن عدة من اصحابنا ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : قال رسول الله
ﷺ يُصْبِحُ الْمُؤْمِنُ أَوْ يُمْسِي عَلَى كُلِّ خَيْرٍ لَهُ مِنْ أَنْ يُمْسِيَ أَوْ يُصْبِحَ عَلَى
حَرْبٍ فَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْحَرْبِ - والشكل بالضم الموت والهلاك وفقدان الحبيب والدار
والعرب بالتحريك ، الفقر بأن لا يكون له شيء ، هذا بالنسبة الى الغالب بان يكون
النفس في الفقر مع الاضطراب ، والآل الفقر زين المؤمن اذا كان صاراً معه (١) .
❦ وقال عليه السلام ❦ رواه الكليني في الحسن كالصحيح ، عن الحلبي عن ابي
عبدالله عليه السلام (٢) قال ❦ الكاذب على عياله كالمجاهد في سبيل الله ❦ والكدا الشدة و
والالاحاح في الطلب ، وروى الكليني في الحسن كالصحيح بل الصحيح (كما هو المشهور)
عن الفضيل بن يسار عن ابي عبدالله عليه السلام قال : اذا كان الرجل معسراً يعمل بقدر
ما يفتقر به نفسه واهله لا يطلب حراماً فهو كالمجاهد في سبيل الله ❦ (٣) .
وفي الصحيح ، عن زكريا بن آدم ، عن ابي الحسن الرضا عليه السلام قال : الذي
يطلب من فضل الله ما يكف به عياله اعظم اجراً من المجاهد في سبيل الله (٤) .
وفي الحسن كالصحيح ، عن ابي حمزة قال : قال علي بن الحسين عليه السلام : لَأَنْ
ادْخَلَ السُّوقَ وَمَعِيَ دِرَاهِمُ اثْنَا عَشَرَ لَعِبَالِي لِحِمَاٍّ وَقَدْ قَرَمُوا احِبَّ إِلَيَّ مِنْ اعْتَقَ نَسَمَةَ (٥)
الفرم محرقة شدة شهوة اللحم .
وفي الحسن كالصحيح ، عن عبدالله بن سنان ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : كان

(١) فراجع باب فضل قراء المسلمين من كتاب الايمان والكفر من اصول الكافي

(٢-٣-٤) الكافي باب من كد على عياله خبر ١-٢-٣ من كتاب المعيشة .

(٥) اوردهم الثلاثة التي بعده في الكافي باب كفاية العيال والتوسع عليهم خبر ١٠-

١١-١٢-١٣ من ابواب الصدقة من كتاب الزكاة

وروى اسماعيل بن جابر عن ابي عبد الله (ع) انه قال : لا تعرضوا للحقوق ، فاذا
لزمتمكم فاصبروا لها .

على بن الحسين (ع) اذا أصبح خرج غادياً في طلب الرزق فقيل له : يا بن رسول الله
ابن تذهب ؟ فقال : اُتصدق لعمالي ، قيل له اُتصدق ؟ قال : من طلب الحلال فهو من
الله جل وعز صدقة عليه .

و في الحسن كالصحيح ، عن ياسر الخادم قال : سمعت الرضا عليه السلام يقول :
ينبغي للمؤمن أن ينقص من قوت عياله في الشتاء و يزيد في وقودهم - اي يراعى
دفع بردهم وان كان ينقصان القوت اذا لم يكن له الزائد عليه .

و في القوي كالصحيح ، عن عمر بن يزيد ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : قال
رسول الله : ان المؤمن يأخذ بأدب الله ، اذا وسع عليه اتسع واذا أمسك عنه أمسك -
والاخبار في هذا الباب كثيرة تقدم بعضها في كتاب الزكاة ، وسيجيء ايضاً متفرقة
انشاء الله تعالى .

وروى اسماعيل بن جابر في الصحيح والشيخ في القوي (١) عن ابي
عبد الله عليه السلام انه قال : لا تعرضوا للحقوق في الصحيح من حقوق الله وحقوق الناس في
الاموال وغيرها في الصحيح فاذا لزمتمكم فاصبروا لها في الصحيح اي برعايتها مثل ما يجب على العبد
من الزكاة و الخمس والحج بسبب المال ، فاذا امكن ان لا يصير مشغول الذمة بها
فهو اسلم ، لكن اذا طلب المال ووجبت هذه وجب الصبر عليها بأدائها وكذلك في
الخلطة مع الناس بأنواعها فاذا حصلت لزم مراعاة حقوقها كما تقدم في باب الحقوق (٢)
روى الكليني في الصحيح ، عن حديد بن حكيم ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : من

(١) التهذيب باب الزبادات خبر ٤٧ من كتاب التجارة - ولكن مثله هكذا - قال :
قال لي رجل صالح : لا تعرض للحقوق واصبر على النائة ، ولا تعط اخاك من نفسك ما مضى لك
اكثر من منفعتك له

(٢) راجع ص ٥٠٠ (الي) ص ٥٢٨ من المجلد الخامس

وقال الرضا (ع) لا تبذل لأخوانك من نفسك ما ضرره عليك أكثر (اعظم - خل) من نفعه لهم.

عظمت نعمة الله عليه اشتدت مؤنة الناس عليه فاستدبموا النعمة باحتمال المؤنة ، و لا تعرضوها للزوال فقتل من زالت عنه النعمة فكادت أن تعود إليه (١) .
وفى القوي كالصحيح ، عن ابراهيم بن محمد قال : قال ابو عبد الله : ما من عبد تظاهرت عليه من الله نعمة الا اشتدت مؤنة الناس عليه ، فمن لم يقم للناس بحوائجهم فقد عرض النعمة للزوال قال : فقلت : جعلت فداك و من يقدر ان يقوم لهذا الخلق بحوائجهم ؟ (اي مع كثيرهم) فقال : انما الناس في هذا الموضع والله ، المؤمنون اي انهم يقللون يمكن رعاية حقوقهم جميعاً .

وفى القوي كالصحيح ، عن ابا بن تغلب قال : قال ابو عبد الله عليه السلام لحسين الصراف : يا حسين ما ظاهر الله على عبد النعم حتى ظاهره عليه مؤنة الناس فمن صبر لهم وقام بشأنهم زاد الله في نعمته عليه ومن لم يصبر لهم ولم يقم بشأنهم ازال الله عنه تلك النعمة .

وفى القوي كالصحيح ، عن مسعدة بن صدقة ، عن ابي عبد الله (ع) قال من عظمت عليه النعمة اشتدت مؤنة الناس عليه فان هوفام بمؤنتهم اجتلب زيادة النعمة عليه من الله ، وان لم يفعل فقد عرض النعمة للزوالها .

وقال الصادق صلوات الله عليه واد الرضا عليه السلام ، والظاهر انه سهو النسخ لا بدواه الكليني في الصحيح ، عن ابراهيم بن محمد الاشعري عن سمع ابا عبد الله عليه السلام او ابا الحسن عليه السلام على اختلاف النسخ ، وعلى النسخة الاخيرة . فالظاهر انه موسى عليه السلام ويحتمل الرضا عليه السلام على ما يقول لا تبذل لأخوانك من نفسك

(١) اورده والثلاثة التي بعده في الكافي باب مؤنة النعم خبر ١ ، الى ٤ من ابواب

وروى عمر بن يزيد عن ابي عبد الله (ع) انه قال : اياك والكسل والضجر فانهما مفتاح كل سوء ، انه من كسل لم يؤد حقاً ، ومن ضجر لم يصبر على حق .

ماضرره ﴿ وفي ما ضره ﴾ عليك اعظم من نفعه لهم ﴿ وفي روى ﴾ (منفعته) (١)
اى اذا كان له شىء قليل صرفه فى الاخوان ، يصبر هو فقيراً ولا ينفع لهم كما
اذا لم يكن الاخوان فى الشدة والآفالا يثار دأب الائمة الاطهار ﴿ ﴾ .

و روى الكلينى فى القوى عن الحسن بن على الجرجاني عن حدثه عن
احدهما ﴿ ﴾ قال لا توجب على نفسك الحقوق واصبر على التوائب ولا تدخل فى
شىء مضرته عليك اعظم من منفعته لاختك ، وفى القوى ، عن حذيفة بن منصور
والثقة عن ابي عبد الله ﴿ ﴾ قال : لا تدخل لاختك فى امر مضرته عليك اعظم من
منفعته له قال ابن سنان يكون على الرجل دين كثير ولك مال فتؤدى عنه فيذهب
مالك ولا تكون قضيت عنه .

﴿ وروى عمر بن يزيد ﴾ فى الصحيح ﴿ اياك والكسل ﴾ التناقل فى الامور
﴿ والضجر ﴾ الفلق والاضطراب من الغم وضيق القلب فانهما مفتاح كل سوء من المضار فى
الدنيا والآخرة ﴿ انه من كسل ﴾ وفتر فى الاعمال الدينية والديوية ﴿ لم يؤد حقاً ﴾ من
حقوق الله والناس ﴿ و من ضجر ﴾ وفتح على قلبه الضيق ﴿ لم يصبر على حق ﴾ فانه
ينبغى ان لا يفتن لشيء من الامور حتى يمكنه (او) اذا سمع الحق رده بسبب الغم ولم
يصبر بقبوله .

روى الكلينى فى الصحيح ، عن محمد بن مسلم ؛ عن ابي جعفر ﴿ ﴾ قال :
اى لا يفض الرجل (او يفض للرجل) ان يكون كسلاناً عن امر دينه ، و من
كسل عن امر دينه فهو عن امر آخرته اكسل (٢) لان دواعى طلب الدنيا

(١) اورده واللذين بعده فى الكافى باب فى آداب المعروف خبر ٢-٣-٦ من ابواب
الصدقة من كتاب الزكوة

(٢) الكافى باب كراهية الكسل خبر ٢ من كتاب المعيشة

وقال ابو الحسن موسى بن عليه السلام : ان الله تبارك وتعالى ليبغض العبد النوام

كثيرة من الشيطان والنفس والهوى والاحتياج ظاهراً ، فاذا كسل معها فهو عن امر الآخرة التي دواعيها معنوية لا تكون الآمع الايمان الكامل الذي عزيز الوجود اكسل .

وفي القوي كالصحيح ؛ عن سعد بن ابى خلف (الثقة) عن ابى الحسن موسى عليه السلام قال قال ابى عليه السلام لبعض ولده : اياك والكسل والضجر فانهما يمتنعانك من حظك من الدنيا والآخرة (١) .

وفي الموثق ، عن سماعة بن مهران ، عن ابى الحسن موسى عليه السلام قال اياك والكسل والضجر فانك ان كسلت لم تعمل وان ضجرت لم تعط الحق .
وفي القوي كالصحيح عن ابى عبد الله عليه السلام قال لا تستمع بكسلان ولا تستشير عاجزاً .

وفي القوي ، عن ابان بن تغلب قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول تجنبوا المني فانها تذهب بهجة ما خولتم وتستصغرون بها مواهب الله عليكم (عندكم خ) و تعقبكم الحشرات فيما وهتم به انفسكم .

وفي القوي كالصحيح ، عن مسعدة بن صدقة قال كتب ابو عبد الله عليه السلام الى رجل من اصحابه : اما بعد فلا تجادل العلماء ولا تمار السفهاء فيفضك العلماء وبشمتك السفهاء ولا تكسل عن معيشتك فتكون كلاً على غيرك (او قال) : على اهلك .

و قال ابو الحسن موسى بن جعفر عليه السلام روى الكليني في القوي ، عن بشير الدهان قال سمعت ابا الحسن موسى عليه السلام يقول : ان الله عز وجل يبغض

(١) اورده والاربعة التي بعده في الكافي باب كراهية الكسل خبر ٥-٦-٧-٩

ان الله تعالى ليبغض العبد الفارغ .

وقال الصادق (ع) لبشير النبال : اذا رزقت من شيء فالزمه .

و روى اسحاق بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال : شكا رجل الى رسول الله

العبد النّوأم الفارغ (١) - والظاهر انه هذا الخبر ووقع التغيرات من النّساح .

وفي القوي : عن ابي عبد الله (ع) قال كثرة النوم مذهب للدين والدنيا .

وفي القوي عن ابي بصير ، عن ابي عبد الله عليه السلام ، قال ان الله عز وجل

يبغض كثرة النوم وكثرة الفراغ .

يعنى ينبغى للمؤمن ان يكون مشغولا (اما) فى طلب الآخرة ويسعى فيه غاية

سعيه (واما) فى طلب الدنيا كذلك (اد) فى طلبهما ، ولا ينبغى ان يكون بلا شغل

فيهما فانه خسر الدنيا والآخرة ذلك هو الخسران المبين ؛ والظاهر ان المراد بكثرة

النوم و النوم عدم الشغل كناية فانه لازمه (اد) الحقيقة لان النوم غير مشتغل

بشيء منهما و الحاصل ان النوم ضرور لاستراحة الجسد فكثرت تضييع للعمر

وامانة نفسه من نفسه فكيف يختار العاقل الموت على الحيوة التى هى رأس ماله

وبها نجاته .

❖ وقال الصادق (ع) لبشير النبال ❖ فى القوي والشيخان فى الموثق كالصحيح

عنه ، عن ابي عبد الله عليه السلام (٢) ❖ قال اذا رزقت من شيء فالزمه ❖ ولا تتحول منه الى

غيره فان الله تعالى رزقك من هذا الباب .

❖ و روى اسحاق بن عمار ❖ فى الموثق كالصحيح كالكليني (٣)

(١) اورده والذين بعده فى الكافي باب كراهية النوم والفراغ خبر ٢-١-٣

(٢) التهذيب باب فضل التجارة وآدابها خبر ٥٨ والكافي باب لزوم ما ينفع من

المعاملات خبر ٣

(٣) اورده والذي بعده فى الكافي باب لزوم ما ينفع من المعاملات خبر ١-٢

والله الحرفة ، فقال : أنظر يوعاً فاشترها ثم بيعها فماربعت فيه فالزمه .
وقال الصادق عليه السلام : باشر كبار امورك بنفسك . وَكُلْ ما صغر منها الى غيرك .
ف قيل : ضرب اى شىء ؟ فقال : ضرب اشرية العقار وما اشبهها .
وروى عن الارقط قال قال ابو عبد الله عليه السلام : لا تكونن دواراً فى الاسواق ولا تلى
(مباشر - خ) شراء دقائق الاشياء بنفسك فإنه لا ينبغي للمرء المسلم ذى الدين
والحسب ان يلى شراء دقائق الاشياء بنفسه ما خلا ثلاثة اشياء فانه ينبغي لذى الدين والحسب

﴿ الحرفة ﴾ المحرومية من الرزق او النفع من الكسب الذى كان فيه .
وروى فى القوى عن السكونى عن ابي عبد الله (ع) قال اذا نظر الرجل فى
تجارة فلم يرفها شيئاً فليتحول الى غيرها - اعلم - ان جميع ما يذكر فى النقل
فهو موافق للمقل الصحيح لكن على المؤمن ان يتبع النقل لقول الله ورسوله
والائمة صلوات الله عليهم ليكون له ثواب التأسي بهم ان فى رسول الله اسوة حسنة .
﴿ وقال الصادق (ع) ﴾ رواه الكلينى فى الصحيح ، عن يونس ، عن رجل
عن ابي عبد الله عليه السلام (١) ﴿ دكّل امر ﴾ اى اجعل موكولا ﴿ ما صغر ﴾ وفى فى
ما شف (٢) ﴿ الى غيرك ﴾ ﴿ فقيل ﴾ وفى فى « فقلت » ﴿ ضرب اى شىء ﴾
اى الكبار مثل اى شىء هو حتى يكون خلافة الصغار .

﴿ وروى عن الارقط ﴾ غير مذكور طريقه اليه ، لكن روى الكلينى فى
الصحيح ؛ عن هرون بن الجهم ؛ عن الارقط (خال ابي عبد الله عليه السلام) قال قال ابو عبد الله
عليه السلام لا تكونن دواراً فى الاسواق ولا تلى دقائق الاشياء بنفسك فانه لا ينبغي
للمرء المسلم ذى الدين والحسب ان يلى شراء دقائق الاشياء بنفسه ما خلا ثلاثة
اشياء فانه ينبغي لذى الدين والحسب ان يليها بنفسه ، العقار ، والرقيق والابل (٣)
اى هذه الثلاثة مطلوب فيها ان يليها بنفسه ، وفى غيرها مغير ، (والحسب) ما تعده

(٣-١) الكافى باب (ان من آداب الطلب خ) مباشرة الاشياء بنفسه خبر ٢-١

(٢) الشف بكسر الشين الفى والرقيق (اقرب الموارد)

ان يلبسها بنفسه : العقار والابل والرقيق .

وروى هشام بن سالم عن ابي عبد الله (ع) قال : كان امير المؤمنين (ع) يحتطب ويستقي ويكنس ، وكانت فاطمة عليها السلام تطحن وتعبن وتخبز .

وقال الصادق (ع) : مشتري العقار مرزوق ، وبائع العقار محقوق .

و روى زرارة عن ابي عبد الله قال : ما يخلف الرجل بعده شيئاً أشد عليه من المال

من مفاخر آباءك مثل السيادة او الدين والكرم او الشرف في الفعل او الافعال الصالح والشرف والمجد لا يكونان الا بالآباء كما قاله ق .

﴿ وروى هشام بن سالم ﴾ في الصحيح والكليني في الحسن كالصحيح (١) وفي القوي كالصحيح عن معاذ بن عمار الاكسبة قال قال ابو عبد الله عليه السلام كان رسول الله صلى الله عليه وآله يحلب عنزاهله (٢) ويدل على استعجاب خدمة العيال ، وفي معناه اخبار كثيرة .

﴿ وقال الصادق عليه السلام ﴾ رواه الكليني في القوي كالصحيح ، عن وهب الحريري وفي الرجال دوهيب ، وهو ثقة (٣) ﴿ مشتري العقار مرزوق ﴾ يرزقه الله والعقار بالفتح وقد يضم ، الضيعة والنخل والارض المستغلة والاعم والدار والخان وامثالها والضيعة ما يكون منه معاشه ﴿ و بايع العقار ﴾ وفي في «وبايعها» ﴿ محقوق ﴾ اي يذهب بركة ثمنه .

﴿ وروى زرارة ﴾ في الصحيح والكليني في الحسن كالصحيح ﴿ ما يخلف الرجل بعده ﴾ اي ليس شيء أشد من ان يموت الرجل ويكون ماله ، الذهب والفضة فانه لا ينتفع به ورثته و يذهب بالكلية بخلاف ما اذا بقي عنه العقار وفي روى

(٢-١) الكافي باب عمل الرجل في بيته خبر ١-٢

(٣) اورده والسة التي بعده في الكافي باب شراء العقارات وبيعها خبر ٢-٣-٧

٢-٥-٨ واورد الثالث «خبر ابا ن» والسادس «خبر مسمع» في التهذيب باب المكاسب

خبر ٢٧٥-٢٧٧

الصامت قال : قلت له : كيف يصنع ؟ قال : يضعه في الحائط والبستان والدار .
وروى عبد الصمد بن بشير ، عن معاوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال : لما
دخل رسول الله صلى الله عليه وآله المدينة خطّ دورها برجله ، ثم قال : اللهم من باع رقعة من
ارض فلا تبارك فيه .

و قال ابو جعفر (ع) : مكتوب في التوراة انه من باع ارضاً وماءاً فلم يضع
ثمنه في ارض وماء ذهب ثمنه محققاً .

وما يخلف الرجل شيئاً ، وهو يشمل الحيوة والممات وهو احسن في يضعه في الحائط
والبستان والدار في وفي في (يضعه في الحائط يعني البستان والدار) فيكون التفسير
من الراوى وهو اظهر في وروى عبد الصمد بن بشير في في الحسن كالكليني في عن
معاوية بن عمار (الى قوله) دورها في بضم الدال جمع الدار او بفتحها في برجله في
إما بالمشى او حقيقة في ثم قال اللهم من باع رقعة من ارض في اى ارض كان اداؤها
وفي في اللهم من باع رباعه فلا تبارك له ، و الرباع جمع ربع بالفتح ، المنزل و
دار الاقامة - وربع القوم محلّتهم والرباع جمعه في وقال ابو جعفر صلوات الله عليه في
رواه الكليني والشيخ في الموثق ، عن ابان بن عثمان قال دعاني جعفر عليه السلام قال
باع فلان ارضه ؟ قلت : نعم قال مكتوب في التوراة ان من باع ارضاً او ماء فلم يضعه في
ارض وماء ذهب ثمنه محققاً .

وفي الموثق عن مرازم قال : قال ابو عبد الله عليه السلام لمصادف مولاه انخذعة
اوضيعة فان الرجل اذا نزلت به النازلة و المصيبة فذكر ان وراء ظهره ما يقيم عياله
كان اسخى لنفسه .

وفي القوي ، عن هشام بن احمر ، عن ابي ابراهيم عليه السلام قال ثمن المقار
محموق الا ان يجعل في عقار مثله .

وفي القوي ، عن مسمع كالشيخ قال : قلت لابي عبد الله عليه السلام « ان لي ارضاً
تطلب مني ويرغبون فقال لي يا باسيار اما علمت انه من باع الماء و الطين ذهب

و روى معاوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن كسب الحجاج : فقال : لا بأس به .

وهي رسول الله صلى الله عليه وآله عن عسيب الفعل وهو اجر (اجرة - خل) الضراب .
وسأله ابو بصير عن ثمن كلب الصيد فقال : لا بأس بثمنه والآخر لا يحمل ثمنه .

ماله هباء ؟ قلت : جعلت فداك اني ابيع بالثمن الكثير واشترى ما هو اوسع رقعة مما بعت قال : فلا بأس .

وروى معاوية بن عمار في الصحيح كالشيخين (١) وتقدم .

وهي رسول الله صلى الله عليه وآله عن عسيب الفعل (او عسب الفعل) اي بيع منيه (وهو اجر الضراب) الظاهر ان التفسير من الراوى وان جاء بهذا المعنى ايضاً وتقدم في الاخبار انه لا بأس باجر التيوس ، و ظاهره اجر ضرابه وقال عليه السلام انما يكره لتعاير العرب ذلك فيمكن ان يعمل هذا على التقية وذاك على خلافها او يعمل النهى على الكراهة او في غير التيوس او على ما ذكر ادلا ،

وسأله ابو بصير في الموثق والشيخ في القوي ، (٢) ويدل على حرمة بيع كلب الماشية والمخاط والزرع وغيرها الاكلب الصيد .

ويؤيده ما رواه الشيخ في الموثق كالصحيح ، عن محمد بن مسلم وعبد الرحمن عن ابي عبد الله عليه السلام قال : ثمن الكلب الذي لا يصيد سحت قال ولا بأس بثمن الهر (٣) .

وفي القوي ، عن الوليد العامري قال سألت ابا عبد الله (ع) عن ثمن الكلب الذي لا يصيد فقال سحت ، واما الصيود فلا بأس (٤) .

(١) الكافي باب كسب الحجاج خبر ٥ والتهذيب باب المكاسب خبر ٣٣ وفيهما ،

قلت : احر التيوس ، قال : ان (كانت خ كا) العرب لتعاير به ولا بأس به

(٢-٣-٤) التهذيب باب المكاسب خبر ١٣٧-٢٣٨-١٨١

وقال: اجر الزانية سحت وضمن الكلب الذى ليس بكلب الصيد سحت ، وضمن الخمر سحت ، واجر الكاهن سحت ، وضمن الميتة سحت ، فاما الرشا فى الحكم فهو الكفر بالله العظيم .

وروى الكليني فى القوى ، عن مسمع بن عبد الملك ، عن ابي عبد الله «ع» قال سألت ابا عبد الله «ع» عن ثمن الكلب الذى لا يصيد فقال: سحت واما الصيود فلا بأس (١) .
 ﴿ وقال صلوات الله عليه ﴾ روى الشيخان فى الصحيح ، عن عمار بن مروان قال سألت ابا جعفر عليه السلام عن الغلول فقال كل شىء غلّ من الامام فهو سحت واكل مال اليتيم وشبهه سحت ، والسحت انواع كثيرة منها اجور الفواجر وضمن الخمر والنبيذ والمسكر والربا بعد البيئة ؛ فاما الرشا فى الحكم فإن ذلك الكفر بالله العظيم وبرسوله (٢) .

وفى القوى عن السكوني ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال السحت ثمن الميتة وضمن الكلب وضمن الخمر ومهر البغى والرشوة فى الحكم فهو الكفر بالله العظيم (٣) .

وفى القوى كالصحيح عن يزيد بن فرقد ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن السحت فقال الرشا فى الحكم (٤) .

وروى الشيخ فى الموثق ، عن سماعة قال سألت عن الغلول فقال الغلول كل شىء غلّ من الامام من الغنيمة ، واكل مال اليتيم وشبهه ، والسحت انواع كثيرة منها كسب الحجام ، واجر الزانية وضمن الخمر ، فاما الرشا فى الحكم فهو الكفر بالله (٥) - هذه احاديث الباب ، والظاهر ان ما ذكره المصنف غيرها والكاهن هو من يخبر عن الجن ولا خلاف فى حرمة ما ذكر .

(١) الكافى باب السحت خبر ٥ من كتاب المعيشة

(٢-٣) الكافى باب السحت خبر ١-٢ والتهذيب باب المكاسب خبر ١٨٣-١٨٢

(٤) الكافى باب السحت خبر ٣

(٥) التهذيب باب المكاسب خبر ١٣٢

وروي ان اجر المغنى والمغنية سحت .

﴿ واما الرشافي الحكم ﴾ للحاكم الشرعى وغيره ﴿ فهو الكفر بالله العظيم ﴾ متعلق بالكفر كما يظهر من خبر عمار اوقسم ، وروى الشيخ فى الصحيح عن محمد بن مسلم قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يرشو الرجل الرشوة على ان يتحول من منزله فيسكنه قال لا بأس به (١) ﴿ وروى ان اجر المغنى والمغنية سحت ﴾ روى الشيخان فى القوى كالصحيح ، عن الحسن بن على الوشاء قال سئل ابو الحسن الرضا عليه السلام عن شراء المغنية قال قد تكون للرجل ، الجارية تلهيه وما ثمنها الا ثمن كلب وثمن الكلب سحت والسحت فى النار (٢) .

وفى الموثق كالصحيح ، عن سعيد بن محمد الطاطرى ، عن ابيه ، عن ابى عبد الله عليه السلام قال : سأله رجل عن بيع الجوارى المغنيات فقال شرائهن وبيعهن حرام وتعليمهن كفر . واستماعهن نفاق (٣) .

وفى الحسن كالصحيح . عن نصر بن قابوس قال : سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول المغنية ملعونة ، ملعون من اكل كسبها (٤)

وفى القوى ، عن ابراهيم بن ابى البلاد قال : اوصى اسحاق بن عمر عند وفاته بجوارله مغنيات ان يبيعن - خ يب ، وتعمل ثمنهن الى ابى الحسن عليه السلام قال ابراهيم فبعت الجوارى بثلثمائة الف درهم وحملت الثمن اليه ، فقلت له : ان مولى لك يقال له اسحاق بن عمر اوصى عند وفاته ببيع جوارله مغنيات وحمل الثمن اليك وقد بعتن وهذا الثمن ثلثمائة الف درهم فقال : لا حاجة لى فيه ان هذا سحت ، وتعليمهن كفر ، والاستماع منهن نفاق ! وثمنهن سحت (٥)

(١) التهذيب باب المكاسب خبر ٢١٦

(٢-٣) الكافى باب كسب المغنية الخ خبر ٤-٥ والتهذيب باب المكاسب خبر ١٤٠-١٣٩

(٤-٥) الكافى باب كسب المغنية وشرائها خبر ٦-٧ والتهذيب نقلا من الكافى باب

المكاسب ١٤١-١٤٢

و نهى رسول الله ﷺ عن اجرة القاريء الذى لا يقرة (لا يقري خـ ل)
الاعلى اجر مشروط .

وروى عن الحسين بن المختار الفلاسى قال : قلت لا بيعبدالله (ع) : انا

«فاما» ما رواه الشيخ فى القوى ، عن عبدالله بن الحسن الدينورى قال : قلت
لاى الحسن عليه السلام : جعلت فداك ما تقول فى النصرية اشتريها وبيعها من النصارى
فقال : اشترى ، قلت : فانكح ؟ فسكت عن ذلك قليلا ثم نظر الى وقال شبه الاخفاء
هى لك حلال ، قلت : جعلت فداك فاشترى المغنية او الجارية تحمين ان تفتنى اريد
بها الرزق لاسوى ذلك ؟ قال : اشترى (١)

«فمحمول» على شرائها لاجل الفناء او بيعها لمن يعلم او يظن انه لا يريد الفناء
اولا لاجل قراءة القرآن و الذكر كما رواه المصنف انه سأل رجل على بن الحسين
عليه السلام عن شراء جارية لها صوت فقال : ما عليك لو اشتريتها فذكرتك الجنة و
سيجى .

«و نهى رسول الله ﷺ» روى الشيخ فى القوى ، عن جراح المدائنى قال :
نهى ابو عبدالله عليه السلام عن اجر القاريء الذى لا يقري الا باجر مشروط (٢) وحمل على
الكراهة او على الواجب وتقدم وسيجى .

«وروى عن الحسين بن المختار» فى الموثق كالصحيح كالشيخ (٣) ، و
الظاهر انه على الاستحباب ان لم يكن المعروف القطن الجديد والاقتدليس وغرر
وروى الكلينى فى القوى : عن الشعبي ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال من بات

(١) التهذيب باب المكاسب خبر ٢٧٢

(٢) التهذيب باب المكاسب خبر ١٦٨

(٣) التهذيب باب المكاسب خبر ٢١٩

نعمل القلاس فنجعل فيها القطن العتيق فنبيعها ولا يبين لهم ما فيها ، فقال : انى لأحب لك ان يبين لهم ما فيها .

وقال الصادق (ع) : إن آكل مال اليتيم سيلحقه وبال ذلك في الدنيا والآخرة

سأهراً في كسب ولم يعط العين حظها (أوحقها) من النوم فكسبه ذلك حرام (١) .
وفي القوي : عن مسمع بن عبد الملك ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال الصانع اذا سهروا الليل كله فهو سحت (٢) .

وعن السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وآله عن كسب الاماء فانها ان لم تجده زنت الآمة قد عرفت بصنة يد ، ونهى عن كسب الغلام الصغير الذي لا يحسن صناعة بيده فانه ان لم يجد سرق (٣)

﴿ وقال الصادق صلوات الله عليه : إن آكل مال اليتيم سيلحقه وبال ذلك ﴾ او سيخلفه فلذلك ، اى بسبب اكل مال اليتيم يجعل الله ولده يتيماً يأكل غيره ماله كما اكل هو مال اليتيم لقوله تعالى : (٤) وليخش الذين الخ (٥) ﴿ انما يأكلون في بطونهم ناراً ﴾ (٦) اى ما يصير سبباً للنار وهذا المضمون وارد في اخبار

(١-٢-٣) الكافي باب السحت خبر ٦-٧-٨

(٢) الظاهر ان خبر المتن صحيحة المولى عن أبي عبد الله (ع) قال : ان في كتاب على (ع) : من اكل اموال اليتامى ظلماً سيدركه وبال ذلك في عقبه من بعده في الدنيا ويلحقه وبال ذلك في الآخرة - اما في الدنيا فان الله عز وجل يقول وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافاً خافوا عليهم فلينتقوا الله واما في الآخرة فان الله عز وجل يقول : (ان الذين يأكلون اموال اليتامى ظلماً انما يأكلون في بطونهم ناراً وسيصلون سعيراً) - وغيره بعض التفسيرات وان احتمل ان يكون غير هذا الخبر لكنه اوفق الاخبار به - ورواه الصدوق في عقاب الاعمال - منه رحمه الله

(٦٠٥) (٩-١٠) النساء

أما في الدنيا فإن الله عز وجل يقول : (و لينخن الذين لو تر كوا من خلفهم ذرية

كثيرة ستجى بعضها .

و روى الكليني والشيخ في الموثق ، عن سماعة قال : قال ابو عبد الله عليه السلام اودع الله تبارك و تعالى في مال اليتيم بعقوبتين احديهما عقوبة الآخرة النار و اما عقوبة الدنيا فبقوله عز وجل : و لينخن الذين لو تر كوا من خلفهم ذرية ضعافاً خافوا عليهم الآية (١) يعنى لينخن ان اخلفه في ذريته كما صنع هؤلاء اليتامى .

وفي الحسن كالصحيح ، عن عجلان ابي صالح قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن اكل مال اليتيم فقال هو كما قال الله عز وجل : ان الذين يأكلون اموال اليتامى ظلماً انما يأكلون في بطونهم نارا وسيصلون سعيراً ، ثم قال من غير ان اسأله : من عال يتيماً حتى ينقطع ينمه او يستغنى بنفسه اوجب الله عز وجل له الجنة كما اوجب النار لمن اكل مال اليتيم .

وفي القوي كالصحيح ، عن البرزطي قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن الرجل يكون في يده مال لا يتم فيحتاج اليه فيمديده فيأخذه وينوى ان يرده فقال لا ينبغي له ان يأكل الا القصد لا يسرف فان كان من يته ان لا يرده عليهم فهو بالمنزل الذي قال الله عز وجل ان الذين يأكلون اموال اليتامى ظلماً .

وفي الحسن كالصحيح ؛ عن عبد الله بن يحيى الكاهلي قال قيل لابي عبد الله عليه السلام انا ندخل على اخ لنا في بيت أيتام ومعهم خادم لهم فنقمده على بساطهم ونشرب من مائهم ويخدمنا خادمهم وربما طعمنا فيه الطعام من عند صاحبنا وفيه من طعامهم فما ترى في ذلك ؟ فقال ان كان في دخولكم عليهم منفعة لهم فلا بأس وان كان فيه ضرر فلا وقال بل الانسان على نفسه بصيرة فانتهم لا يخفى عليكم وقد قال الله عز وجل : واللّه يعلم المفسد من

(١) اودعه والاربعة التي بعده في الكافي باب اكل مال اليتيم خبر ١ الى ٥ من كتاب

المبشة واورد الثالث والرابع في التهذيب باب المكاسب خبر ٦٧-٦٨

ضاماً خافوا عليهم فليتقوا الله) (١) واما في الآخرة فان الله عزوجل يقول :
(ان الذين يأكلون اموال اليتامى ظلماً انما يأكلون في بطونهم نارا و سيعملون
سعيراً) (٢) .

المصلح .

وفي القوي كالصحيح ، عن علي بن المغيرة قال قلت لابي عبد الله عليه السلام :
ان لي ابنة اخ يتيمة فربما اهدي لها الشيء فأكل منه ثم أطعمها بعد ذلك الشيء
من مالي فاقول يا رب هذا بذاتي فقال لا بأس .

وفي الصحيح ، عن عبد الله بن سنان : عن ابي عبد الله عليه السلام في قول الله عزوجل
فليأكل بالمعروف قال المعروف هو القوت ، وانما عنى الوصى او القيم في اموالهم
وما يصلحهم ، وفي الموثق عن سماعة عن ابي عبد الله (ع) في قول الله عزوجل :
وَمَنْ كَانَ فَقِيراً فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ قال : مَنْ كَانَ يَلِي شَيْئاً لِّلْيَتَامَى وَهُوَ مُحْتَاجٌ
لِّسَّ لَهُ مَا يَقِيمُهُ فَهُوَ يَتَقاضَى اَمْوَالُهُمْ وَيَقُومُ فِي ضِعْفَتِهِمْ فَلْيَأْكُلْ بِقَدْرٍ وَلَا يَسْرِفْ
فَإِنْ كَانَ ضِعْفَتُهُمْ لَا تَشْغَلُهُ عَمَّا يَعَالِجُ لِنَفْسِهِ فَلَا يَرْزَأُنْ (اي لا ينقصن) من اموالهم
شَيْئاً (٣) .

و في الموثق ، عن سماعة قال : سألت ابا عبد الله (ع) عن قول الله عزوجل : و
إِنْ تُخَالَطُوهُمْ فَاِخْوَانُكُمْ ؟ قال : يعنى اليتامى اذا كان الرجل يلى لايتام في حجره
فليخرج من ماله على قدر ما يخرج لكل انسان منهم فيخالطهم وبأكلون جميعاً و
لا يرزأن من اموالهم شيئاً انما هي النار .

وفي الموثق عن حنان بن سدير قال : قال ابو عبد الله (ع) سألتني عيسى بن موسى

(٢-١) النساء ٩-١٠

(٣) اورده والاربية التي بعده في الكافي باب ما يعمل لقيم مال اليتيم خبر ٣-٢-٤

٥-٦ واورد الاربية الاول في التهذيب باب المكاسب خبر ٦٨ - ٦٩ - ٧١ - ٧٣

من القيم للإيتام في الأبل وما يجعل له منها ؟ فقلت إذا لاط حوضها (أي طينته وأصلحه)
وطلب ضالتها وهنا جرباها (أي عالج جرب أبله بالقطران) فله ان يصيب من لبنها
من غير نكاح لضرع ولا فساد لنسل .

وفي القوي كالصحيح ، عن أبي الصباح الكناني ؛ عن أبي عبد الله عليه السلام في قول
الله عز وجل : ومن كان فقيراً فليأكل بالمعروف ؟ فقال : ذلك رجل يحبس نفسه عن
المعيشة ، فلا يأكل بالمعروف إذا كان يصلح لهم أموالهم فإن كان المال
قليلاً فلا يأكل منه شيئاً قال : قلت : أرايت قول الله عز وجل : (وإن تخطوا طوهم
فاخوانكم) قال : تخرج من أموالهم قدر ما يكفيهم وتخرج من مالك قدر ما يكفيك
ثم تنفقه ، قلت : أرايت ان كانوا ابتاعوا صقاراً وكباراً وبعضهم أعلى كسوة من بعض
وبعضهم آكل من بعض ومالهم جميعاً ؟ فقال : أما الكسوة فعلى كل إنسان ثمن كسوته
وأما الطعام فاجملوه جميعاً فإن الصغير يوشك أن يأكل مثل الكبير .

وفي القوي كالصحيح ، عن العيص بن القاسم قال . سألت أبا عبد الله عليه السلام عن
اليتيم يكون غلته في الشهر عشرين درهماً كيف ينفق عليه منها ؟ قال : قوته من
الطعام والتمر ؛ وسألته انفق عليه ثلثها ؟ قال : نعم ونصفها وتقدم في باب الزكاة
انه لا يجوز التجارة في مال اليتيم إلا ان يكون التاجر ملياً (١)

ويؤيده ما رواه الكليني والشيخ في الصحيح ، عن أسباط بن سالم قال : قلت
لأبي عبد الله عليه السلام كان لي أخ هلك فوصى (فادسى - خ) إلى أخ أكبر مني وأدخلني
معه في الوصية وترك ابناً له صغيراً وله مال فيضرب به أخى فما كان من فضل سلمه
لليقيم وضمن له ماله فقال : ان كان لأخيك مال يحيط بمال اليتيم ان تلف فلا بأس

به وان لم يكن له مال فلا يمرض لمال اليتيم (١).

وفي الصحيح عن منصور بن حازم عن ابي عبدالله عليه السلام قال: قلت له رجل ولى مال يتيماً استقرض منه؟ فقال ان على بن الحسين قد كان يستقرض من مال (ايتام كانوا في حجره) فلا بأس بذلك.

وفي الصحيح عن عبدالرحمن بن العجاج، عن ابي الحسن عليه السلام في الرجل يكون عند بعض اهل بيته المال (مال - خ كا) لايتام فيدفعه اليه فيأخذ منه دراهم يحتاج اليها ولا يعلم الذى كان عنده المال للايتام انه اخذ من اموالهم شيئاً ثم تيسر بعد ذلك أى ذلك خير له؟ أي عطيه الذى كان فى يده ام يدفعه الى اليتيم؟ وقد بلغ و هل يجزيه ان يدفعه الى صاحبه على وجه الصلة ولا يعلم انه اخذ له مالا؟ فقال: يجزيه أى ذلك فعل اذا وصله الى صاحبه فان هذا من السرائر اذا كان من بيته ان شاء رده الى اليتيم ان كان قد بلغ على اى وجه شاء وان لم يعلمه ان كان قبض له شيئاً وان شاء رده الى الذى كان فى يده؛ وقال: اذا (ان - خ كا) كان صاحب المال غائباً فليدفعه الى الذى كان المال فى يده.

وفي الحسن كالصحيح، عن محمد بن مسلم، عن ابي عبدالله عليه السلام فى مال اليتيم قال: العامل به ضامن ولليتيمة الربح اذا لم يكن للعامل به مال، وقال: ان اعطى اداءه.

وفي الصحيح، عن ربعي بن عبدالله، عن ابي عبدالله عليه السلام قال: فى رجل عنده مال اليتيم فقال: ان كان محتاجاً وليس له مال فلا يمسّ ماله وان هو

(١) اورده والسبعة التى بعده فى الكافى باب التجارة فى مال اليتيم خبر ١-٥-٧-٢

٣-٨-٤-٦ من كتاب المعيشة والتهذيب باب المكاسب غير الثاين والثامن خبر ٧٧-٧٨-٧٩

٧٥ - ٧٤ من كتاب المكاسب واورد الخامس ايضا فى باب ذكوة الاموال خبر ١١ من كتاب الزكوة.

اتجّره قال ربع لليتيم وهو ضامن .

وفي القوي كالصحيح ، عن ابي الربيع ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال سئل عن رجل ولي مال يتيم فاستقرض منه شيئاً فقال : ان علي بن الحسين عليهما السلام كان استقرض مالا لا يتام في حجره .

وفي القوي كالصحيح ، عن اسباط بن سالم قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام فقلت اخي امرني ان اسئلك عن مال يتيم في حجره يتجّره ؟ قال : ان كان لاخيك مال يعيط به بمال اليتيم ان تلف او اصابه شيء غرمه له و الا فلا يتقرض لمال اليتيم .

وفي القوي كالصحيح ، عن منصور بن حازم ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : قلت له رجل ولي مال يتيم استقرض منه قال كان علي بن الحسين (ع) يستقرض من مال يتيم كان في حجره .

فظهر من هذه الاخبار ان القيم اذا كان : له مال ويعتمد على نفسه كالمعصوم جاز ان يتصرف و الا فلا اجتنب ، والاحتياط ظاهر .

وروي الشيخ في الصحيح والكليني في القوي كالصحيح ، عن ابن رثاب قال سألت ابا الحسن موسى عليه السلام عن رجل بيني وبينه قرابة مات وترك اولاداً صغاراً وترك ممالك غلماناً وجواري ولم يوص فما ترى فيمن يشتري منهم الجارية يتخذها ام ولد ؟ وما ترى في بيعهم ؟ قال فقال : ان كان لهم ولي يقوم بأمرهم باع عليهم ونظر لهم وكان مأجوراً فيهم قلت : فما ترى فيمن يشتري منهم الجارية فيتخذها ام ولد ؟ قال : لا بأس بذلك اذا باع عليهم ، القيم لهم الناظر فيما يصلحهم فليس لهم ان يرجعوا فيما صنع لهم القيم لهم الناظر فيما يصلحهم (١) .

(١) اورده والذي بعده في الكافي باب من مات على غير وصية وله وارث صغير الخ خبر ٢-١ من كتاب الوصايا و باب شراء الرقيق خبر ٢-١ من كتاب المعيشة التهذيب باب من الزيادات خبر ٢٠-١٩ من كتاب الوصايا و باب ابتياع الحيوان خبر ٨- من كتاب التجارة .

وكتب محمد بن الحسن الصفار - رضى الله عنه - الى ابي محمد الحسن بن على عليه السلام يقول : رجل يبذرق القوافل من غير امر السلطان فى موضع مخيف ويشارطونه على شىء مسمى آله أن يأخذهم منهم ام لا ؟ فوقع عليه السلام : اذا واجر نفسه

وفى الصحيح ، عن محمد بن اسماعيل قال : مات رجل من اصحابنا ولم يوص فرفع امره الى قاضى الكوفة فصير عبد الحميد القيم بما له وكان الرجل خلف ورثة صفاراً ومتاعاً وجوارى فباع عبد الحميد المتاع فلما اراد بيع الجوارى ضعف قلبه فى بيعهن اذ لم يكن الميت صيراليه وصيته وكان قيامه فيها بأمر القاضى لانهن فروج قال فذكرت ذلك لابي جعفر عليه السلام وقلت له يموت الرجل من اصحابنا ولا يوصى الى احد ويخلف جوارى فيقيم القاضى رجلاً منا لبيعهن (او قال يقوم بذلك رجل منا) فيضع قلبه لانهن فروج فما ترى فى ذلك ؟ قال فقال اذا كان القيم به منك ومنك عبد الحميد فلا بأس (١) - و يدل على ان العدل قيم من جانبهم عليه السلام وكتب محمد بن الحسن الصفار * فى الصحيح كالشيخين (٢) * الى ابي محمد الحسن بن على * العسكرى * صلوات الله عليهما رجل يبذرق القوافل * بالمعجمة والمهملة اى يحفظهم من السراق وقطاع الطريق كما فى ضمان طريق مكة واخذهم الدرامة لاجله * من غير امر السلطان * حتى يكون اخذهم الاجرة بالظلم والغلبة * فى موضع مخيف * بخاف فيه من قطاع الطريق مثلاً * اذا واجر نفسه بشىء معروف * اى بأجرة معلومة حتى يمكنه اخذها او بان يكون معه الى المنزل الفلانى او بهما * اخذ حقه * اى يجوز له حينئذ اخذ حقه المعلوم ، اما اذا لم يعين شيئاً والتمس منه ان يكون معه فظاهر الاصحاب انه

(١-٢) التهذيب باب المكاسب خبر ٢٦١ ولم نشر الى الآن على موضعه فى الكافى ولم

ينقله صاحب الوسائل ايضا عنه فلاحظ باب ١٤ من كتاب اجارة الوسائل .

بشيء معروف أخذ حقه انشاء الله .

وكتب محمد بن عيسى بن عبيد القطيني الى ابي الحسن علي بن محمد العسكري (ع) في رجل دفع ابنه الى رجل وسلمه منه بمئة بأجرة معلومة ليخيط له ، ثم جاء رجل آخر فقال له : سلم ابنك مني سنة بزيادة هل له الخيار في ذلك ؟ وهل يجوز (له-خ) ان يفسخ ما وافق عليه الاول ام لا ؟ فكتب (ع) بخطه : يجب عليه الوفاء للاول ما لم يعرض لابنه مرض او ضعف .

وروي محمد بن خالد البرقي ، عن محمد بن سنان عن ابي الحسن (ع) قال : سألته عن الاجارة فقال : صالح لا بأس بها اذا نصح قدر طاقته ، قد آجر نفسه موسى بن

له اجرة المثل وهو مشكل الا ان يكون معهوداً انهم لا يبدرون تبرعاً ﴿ انشاء الله ﴾ اخذه اول التبرك كما هو المتعارف في المكاتب

﴿ وكتب محمد بن عيسى بن عبيد القطيني ﴾ في الصحيح ، ويدل على جواز اجارة الابن الصغير لزوم الوفاء بهما ما لم يعرض الابن مرض في جميع المدة فينفسخ او في بعضها فيكون للمستاجر الخيار وكذا الضعف عن العمل .

﴿ وروي ﴾ كالشبهين (١) ﴿ محمد بن خالد البرقي ﴾ في الصحيح ﴿ عن محمد بن سنان ﴾ وهو مختلف فيه ﴿ عن ابي الحسن صلوات الله عليه ﴾ الرضا ﴿ قال سألته عن الاجارة ﴾ اي اجارة النفس مدة معلومة كالبناء يوجر نفسه كل يوم بدرهمين مثلاً او ليكون اجيراً بمنزلة العبيد ويسعى في حوائج الموفر ﴿ فقال صالح ﴾ جائز ﴿ اذا نصح قدر طاقته ﴾ اي اذا عمل مراعي حق المستاجر بقدر ما يطيق كما آجر نفسه موسى عليه السلام للشعيب عليه السلام بالثمان والعشرون فصاعداً واتم الاكمل الذي هو العشر فكرهتها لاجل انه قليلاً ما يفى بالشرط ومراعاة حق المستاجر ، اما اذا وفي زالت الكراهة .

(١) الكافي باب كراهية اجارة الرجل نفسه خبر ٢ والتهذيب باب المكاتب خبر ١٢٢

ابن عمران عليه السلام واشترطه قال : ان شئت ثمانيّاً وان شئت عشراً فانزل الله تعالى فيه (على ان تأجرني ثماني جيج فان اتممت عشراً فمن عندك) .

وروى محمد بن عمرو بن ابي المقدم ، عن عمار الساباطي قال : قلت لابي عبد الله عليه السلام الرجل يتجر وأن هو آجر نفسه أعطى اكثر مما يصيب في تجارته قال : لا يؤاجر نفسه ولكن يسترزق الله تعالى ويتجر ، فانه اذا آجر نفسه حذر على نفسه الرزق .

وروى عبدالله بن محمد الجعفي عن ابي جعفر عليه السلام قال من آجر نفسه فقد حذر عليها الرزق ، وكيف لا يحظر عليها الرزق وما اصاب فهو لرب آجره (الاجرة - خ ل) .

والظاهر ان اجارة موسى عليه السلام كان لان يكون في خدمة شعيب عليه السلام و يصل بخدمته الى اقصى مراتب الكمال ؛ لكن لما كان صورته صورة الاجارة تفرع عليه الحكم الشرعي ، ويدل على ان شرع من قبلنا حجة ، والظاهر انه لا نزاع فيما وقع التقرير من المصوم عليه السلام انما الخلاف فيما لم يقع .

﴿ وروى محمد بن عمرو بن ابي المقدم ﴾ في القوي ، وفي الطريق محمد بن سنان ، لكن رواه الشيخان عن البرقي عنه (١) وهو اوضح ويدل على كراهة الاجارة لما فيها من مهانة النفس سيما بالنظر الى القسم الثاني منها ، وبيننا ان مهانة النفس بالنظر الى موسى عليه السلام كانت من قبيل مهانة نفس المريد بالنظر الى العالم في السلوك الى الله تعالى ، مع انه حذر الرزق على نفسه لان الله تعالى يرزق المؤمنين من حيث لا يحتسبون ﴿ و ﴾ مثله ما ﴿ روى عبدالله بن محمد الجعفي ﴾ في القوي ﴿ عن ابي جعفر الباقر عليه السلام ﴾ وكذا ما رواه الكليني في الموثق ، عن المفضل بن عمر قال : سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول : من آجر نفسه فقد حذر على نفسه الرزق (٢) .

(١-٢) الكافي باب كراهية اجارة الرجل نفسه خبر ١ - ٢ واورد الاول في التهذيب

وروى هرون بن حمزة الغنوي عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن رجل استأجر أجيرا فلم يأمن أحدهما صاحبه فوضع الأجر على يدي رجل فهلك ذلك الرجل ولم يدع وفاء واستهلك الأجر ، ففأك : المستأجر ضامن لأجر الأجير حتى يقضي الآن يكون الأجير دعاء الى ذلك فترضى به ، فإن فعل فحقه حيث وضعه ورضى به .

وروى عبيد بن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال له : يا عبيد ان السرف يورث الفقر ؛ وان القصد يورث الغنى .
وسأل محمد بن مسلم ابا جعفر عليه السلام عن الرجل يعالج الدواء للناس فيأخذ

﴿وروى هرون بن حمزة الغنوي﴾ في الصحيح كالشيخين (١) وبديل على ان المستأجر ضامن لأجل الأجير مالم يصل اليه مثل ثمن او مبيع مالم يقبض الا اذا دعاه الأجير الى ذلك فانه بمنزلة المقبوض ، وفي ضمانه .
﴿وروى عبيد بن زرارة﴾ في القوي ، و الظاهر انه وقع السهم من المصنف للمعجل في التصنيف وفي الكافي رواه . عن مروق بن عبيد ؛ عن ابيه (٢) فتوهم المصنف انه عبيد بن زرارة وهو عبيد بن سالم بن ابي حفصة ؛ ولم ينظر الى ابيه وتوهم انه ابن زرارة ، و يمكن ان يكون هذا خبراً آخر ، لكن التبع يأباه . و تقدم ان الاقراط والتفريط لمعذومان ، وخير الامور واسطها .
﴿وسأل محمد بن مسلم﴾ في القوي كالصحيح عن ابي جعفر عليه السلام قال :

(١) التهذيب باب من الزيادات في القضايا والاحكام خبره من كتاب القضاء و الكافي باب النواذر خبره ١٧ من كتاب القضاء

(٢) الكافي باب فضل القصد خبره من ابواب الصدقة من كتاب الزكاة وسنده في الكافي هكذا عدة من اصحابنا ، عن احمد بن محمد ، عن مروق بن عبيد ، عن ابيه عبيد قال : قال ابو عبد الله (ع) الخ

عليه جعلا ، قال : لا بأس به .

وروى الحسن بن محبوب ، عن علي بن الحسن بن رباط ، عن ابي سارة عن هند السراج قال قلت لابي جعفر عليه السلام اصلحك الله انى كنت احمل السلاح الى اهل الشام فأبيعه منهم فلما عرفنى الله هذا الامر ضقت بذلك السلاح قلت : لا احمل الى اعداء الله ، قال احمل اليهم وبهم فان الله تعالى يدفع بهم عدونا وعدوكم - يعنى الروم - قال فاذا كانت الحرب بيننا وبينهم فمن حمل الى عدونا سلاحا يستعينون

سألته (١) عن الرجل يعالج الدواء للناس * بأن يكون يطبخ او يصلح كلما امر به الطبيب الحاذق او الطبيب نفسه بالقول والعمل اذا كان حاذقا او الاعم فى العمل للدواء فان استعمال الدواء شئ آخر واصلاحه غيره .

وروى الحسن بن محبوب * فى الصحيح * عن علي بن الحسن بن رباط * الثقة * عن ابي سارة * هند السراج * مجهولان ولا يضر لصحته عن ابن محبوب كالشيخين (٢) * ضقت بذلك * كما فى روى ويب ؛ وفى بعض النسخ بذلك السلاح وهو سهو * يعنى الروم * وكانوا نصارى وائمة الجور تجاهدهم .

ويؤيده ما رواه الشيخان فى الحسن ، عن ابي بكر الحضرمي قال ؛ دخلنا على ابي عبد الله عليه السلام فقال له حكم السراج : ما ترى فيمن يحمل الى الشام من السروج وادائها ؟ فقال : لا بأس اتم اليوم بمنزلة اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم انكم فى هدبة فاذا كانت المبانة حرم عليكم ان تحملوا اليهم السروج والسلاح .

وفى الصحيح عن محمد بن قيس قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الفتيين ثلثيان من اهل الباطل أبيعهما السلاح ؟ فقال : بهما ما يكتنهما ، الدرع والخفيين و نحو هذا ويحمل على الاستعجاب او يقيّد الاخبار بالسالف به .

(١) التهذيب باب المكاسب خبر ٢٢٦ من كتاب المكاسب

(٢) او دعه والذين بعده فى الكافى باب بيع السلاح خبر ٢- ١- ٣ والتهذيب باب

المكاسب خبر ١٢٥ الى ١٢٧

به علينا فهو مشرك .

وروى الحسن بن محبوب عن ابي ولاد قال : قلت لابي عبد الله عليه السلام ما ترى في الرجل يلى اعمال السلطان ليس له مكسب الاّمن اعمالهم وانا امرّ به وانزل عليه فيضيفني ويحسن اليّ ، وربما امرّ لي بالدرهم والكسوة ، وقد ضاق صدرى من ذلك فقال لي : خذوكل منه فلك المهنّا وعليه الوزر .

وروى عن ابي المعز اقال : سأل رجل ابا عبد الله عليه السلام وانا عنده فقال : اصلحك

وفي الصحيح عن السراد (وليس في اصحابنا السراد غير الحسن بن محبوب وروايته عن ابي عبد الله صلوات الله عليه) قال : قلت له : انّي ابيع السلاح قال : لا تبعه في فتنة (١) وهو كالسابق .

﴿وروى الحسن بن محبوب﴾ في الصحيح كالشيخ (٢) ﴿عن ابي ولاد﴾ حفص بن سالم الثقة ﴿ليس له مكسب الاّمن اعمالهم﴾ اي بحسب الظاهر لانه يمكن ان يكون له مال حلال ويكون الضيافة وما يعطيه منه ﴿فلك المهنّا﴾ كما في باب وفي بعضها ، الهتية ، باعتبار عدم العلم والاعم لانّ ما يأخذه من الرعايا (وهم العامة) يعتقدون حليته فيجوز العمل معهم بمعتقدهم كما روى مستفيضاً (انه الزمواهم بما الزموا به انفسهم) ولعله اظهر ﴿وعليه الوزر﴾ لانّ اخذهم منهم حرام في الواقع .

﴿وروى عن ابي المعز﴾ (٣) حميد بن المثنى في الموثق كالصحيح والشيخ في الصحيح وهو كالسابق ، ويدل عليه ايضاً ما رواه الشيخ في الصحيح ، عن معوية بن

(١) الكافي باب بيع السلاح منهم خبر ٢ من كتاب المعيشة

(٢) اورده والتسمة التي بعده في التهذيب باب المكاسب خبر ٦١-٦٢-٥٨-٥٩-٦٣-

٥٢-٥٣-٥٤-٥٥-٥٦-٥٧-٥٨-٥٩-٦٠-٦١-٦٢-٦٣-

(٣) المعزى بكسر الميم وسكون العين المهملة وفتح الزاي المعجمة بعدها الف

الله أمرّ بالعامل فيجيزني بالدرهم آخذها ؟ قال : نعم ، قلت : واحج بها ؟ قال :
نعم وحج بها .

وهب قال : قلت لابي عبدالله عليه السلام اشترى من العامل الشيء وانا اعلم انه يظلم فقال:
اشتر منه .

وفي الصحيح ، عن داود بن رزين (اوزري) قال : قلت لابي الحسن عليه السلام
اني اخالط السلطان فيكون عندي الجارية فباخذونها او الدابة الفارحة فيبعثون
وبأخذونها ثم يقع لهم عندي المال فلي أن آخذها ؟ قال : خذ مثل ذلك ولا
تزد عليه .

وفي الصحيح ، عن ابي المعز عن محمد بن هشام او غيره قال : قلت لابي عبدالله
عليه السلام أمرّ بالعامل فيصلني بالصلة أقبلها ؟ قال : نعم قلت واحج منها ؟ قال : نعم و
حج منها :

وفي الحسن كالصحيح ، عن محمد بن مسلم وزارة قال : سمعناه يقول :
جوائز العمال ليس بها بأس .

وفي الصحيح عن عبدالرحمن بن الحجاج قال : قال ابو الحسن عليه السلام مالك
لا تدخل مع عليّ في شراء الطعام اني اظنك ضيقاً ؟ قال : قلت نعم فان شئت وسعت
عليّ قال : فاشتره .

وفي الحسن كالصحيح ، عن ابي بكر الحضرمي قال : دخلت على ابي عبدالله عليه السلام
وعنده اسماعيل ابنه فقال : ما يمنع ابن ابي سماك (لـخل) ان يخرج شباب (او
شبان) الشيعة فيكفونه ما يكفيه الناس ويعطيهم ما يعطى الناس ؟ قال : ثم قال لي : لم
ترك عطائك ؟ قال : قلت : مخافة علي ديني قال : ما منع ابن ابي سماك (او ابن سمال)
ان يبعث اليك بعطاءك اما علم ان لك في بيت المال نصيباً .

وفي الصحيح ؛ عن علي بن عطية قال : اخبرني زرارة قال اشترى ضريس بن
عبدالملك واخوه من هبيرة ارزاً بثلثمائة الف قال فقلت له وملك او يملك انظر الى

خمس هذا المال فابعث به اليه واحتبس الباقي قال : فأبى ذلك قال : فأدى المال و قدم هؤلاء فذهب امرئى امية قال : فقلت ذلك لابی عبد الله عليه السلام فقال مبادراً للجواب هو له ، هو له فقلت له : انه قد اداها فعض على اصبعه .

وفى الموثق كالصحيح ، عن ابى عبد الله عن ابيه ان الحسن والحسين (ع) كانا يقبلان جوائز موية والظاهر انه كان لاجل انها من مالهما .

وفى الصحيح ، عن محمد بن القاسم بن الفضيل قال سألت ابا الحسن الاول عليه السلام عن رجل اشترى من امرأة من آل فلان (اى عباس) بعض قطائعهم فكتب عليها كتاباً بأنها قد قبضت المال ولم تقبضه فيعطيهما المال ام يمنعها ؟ قال : فليقل له ليمنعها أشد المنع فانها باعتها مالم تملكه .

وفى الصحيح ، عن الحلبي قال : سئل ابو عبد الله عليه السلام عن رجل مسلم و هو فى ديوان هؤلاء وهو يحب آل محمد و يخرج مع هؤلاء فى بينهم (اى للجهاد) فيقتل تحت رايتهم قال : يبعثه الله على بيته ، قال : وسألته عن رجل مسكين دخل معهم رجاء ان يصيب معهم شيئاً يغنيه الله به فمات فى بينهم قال : هو بمنزلة الاجير انه انما يعطى الله العباد على قيامهم .

وهما فى الصحيح ، عن ابى بصير قال : سألت احدهما عن شراء الخيانة والسرقة قال : لا الا ان يكون قد اختلط معه غيره فاما السرقة بمينها فلا الا ان يكون من متاع السلطان فلا بأس بذلك (١)

(١) اورده والثلاثة التى بعده فى الكافى باب السرقة والخيانة خبر ١ - ٢ - ٥ - ٣

من كتاب المعيشة والتهذيب باب الفرر والمجازفة خبر ٢٩ - ٥٠ - ٣٦ - ٢٨ من كتاب النجاة

وفى باب المكاسب ايضاً خبر ٢٠٩ - ٢١٥ - ٢١٣ - ٢١٢ من كتاب المكاسب

وفي الصحيح ، عن أبي عبيدة ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : سأله عن الرجل متاعاً يشتري من السلطان من ابل الصدقة وغنمها وهو يعلم أنهم يأخذون منهم أكثر من الحق الذي يجب عليهم قال : فقال : ما الابل والغنم الا مثل الحنطة والشعير وغير ذلك لا بأس به حتى يعرف الحرام بعينه ، قيل له : فما ترى في مصدق بجيتنا ف يأخذ صدقات اغنامنا فنقول : بمنأها ، فيبيعناها فماترى في شرائها منه ؟ قال : ان كان قد أخذها وعزلها فلا بأس ، قيل له : فما ترى في الحنطة والشعير بجيتنا القاسم فيقسم لنا حظنا ويأخذ حظه فيعزله بكيل فماترى في شراء ذلك الطعام منه ؟ فقال : ان كان قبضه بكيل وانتم حضور ذلك فلا بأس بشرائه منه بغير كيل .

الظاهر ان هذا السؤال لاجل انه بيع مالم يقبض ، والجواب ان الكيل قبضه اول اجل الاعتماد عليه ، فالجواب بعدم الاعتماد على اخباره مالم تكونوا حضوراً سواء كان القاسم محققاً او مبطلاً .

وفي الصحيح ، عن جميل بن صالح قال ارادوا بيع تمر عيين ابي زياد فأردت ان اشتريه فقلت حتى استأمر ابا عبد الله عليه السلام فأمرت مصادقاً فسأله : وقال : قل له : ان يشتريه فانه ان لم يشتريه اشتراه غيره .

وفي الموثق كالصحيح ، عن اسحاق بن عمار قال سأله عن الرجل يشتري من العامل وهو يظلم قال : يشتري منه مالم يعلم انه ظلم فيه احداً (اي بعينه) او على الاستحباب .

وفي الصحيح ، عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال : كل شيء يكون فيه حلال وحرام فهو حلال لك ابداً حتى تعرف الحرام منه بعينه فتدعه (١) .

وفي القوي كالصحيح ، عن مسعدة بن صدقة ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سمعته

يقول: كل شيء هو لك حلال حتى تعلم أنه حرام بعينه فتدعه من قبل نفسك ، وذلك مثل الثوب يكون قد اشتريته وهو سرقة ، او المملوك عندك ولملّه حرّ قد باع نفسه ، او خدع فيبيع ، او قهر ، او امرأة نخذك وهي اختك او رضيعتك و الاشياء كلّها على هذا حتى يستبين لك غير ذلك او تقوم به اليقينة .

فظهر من نواتر الاخبار عنهم عليهم السلام ان مالم يعلم من الاموال هل هو حرام ام حلال فهو حلال ، وانّ الاصل الاباحة وان كان المظنون حرّمته ، وعلى حلية جوائز السلطان الجائر وان علم انه حرام اذا اخذوا من امثالهم من العامة لانهم يعتقدون حليته ، بل وان اخذوا ممن لا يعتقد الجواز كالشيعة ، وان امكن حمل اخبار الشيعة ، على صورة الجهل بأنه حرام او الظن : باعتبار انّ الاصل الاباحة مالم يعلم الحرام بعينه وان علم انّ في ماله الحرام وانه الاغلب .

لكن تقدم الاخبار وسيجيء انّ الاولى الاجتناب من الشبهات لتلايقع في الحرّمات من حيث لا يعلم ، مع انه يمكن ان يقال : تجوز الائمة صلوات الله عليهم لهم كان باعتبار ان لهم ان يجوزوا ويعطوا لمن يريدونه (اما) باعتبار ان الجميع لهم (او) باعتبار انّ القسمة حقّهم فيمكن ان لا يتعدى من الموارد الخاصة .

كيف وقد روى الشيخان في الحسن كالصحيح عن الوليد بن صبيح قال : دخلت على ابي عبدالله عليه السلام فاستقبلني زرارة خارجاً من عنده فقال لي ابو عبدالله عليه السلام : يا وليد اما تعجب من زرارة ؟ سألتني عن اعمال هؤلاء ، أي شيء كان يريد ؟ أريد ان اقول له : لا في روى ذلك ثم قال يا وليد : متى كانت الشيعة تسأل عن اعمالهم ، اما كانت الشيعة تقول يؤكل من طعامهم و يشرب من شرابهم ، و يستظل بظلّهم ، متى كانت الشيعة تسأل عن هذا ؟ (۱) يفهم من هذا الخبر و امثاله ان يكون الاخبار التي

(۱) اورده والخمسة عشر التي بعده في الكافي باب عمل السلطان وجوائزهم ←

وردت في الجواز كانت للتنقية ، لكن الظاهر الفرق بين الدخول في اعمالهم وقبول جوائزهم بأذن الائمة عليهم السلام مع فقرهم واضطرارهم .

وفي الحسن كالصحيح ، عن ابي بصير قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن اعمالهم فقال لي : يا با محمد لا ولامدة قلم (او بقلم) ان احدهم (او احدكم) كما في يب وهو (اظهر) لا يصيب من ديارهم شيئاً الا اصابوا من دينه مثله - او حتى يصيبوا من دينه مثله الوهم من ابن ابي عمير - الظاهر ان قائله ابراهيم بن هاشم الراوى عن ابن ابي عمير . عن هشام عن ابي بصير .

وفي الحسن كالصحيح والصحيح ، عن محمد بن مسلم قال : كنت قاعداً عند ابي جعفر عليه السلام على باب داره بالمدينة فنظر الى الناس يمرون افواجا فقال لبعض من عنده حدث بالمدينة امر؟ فقال اصلحك الله ولي المدينة وال فقدا الناس يهنونه . فقال: ان الرجل ليفدى عليه بالامر يهنأ به وانه لباب من ابواب النار .

وفي الحسن كالصحيح او الصحيح ، والصحيح عن ابن ابي يعفور قال كنت عند ابي عبد الله عليه السلام اذ دخل عليه رجل من اصحابنا فقال له اصلحك الله انه ربما جاء الرجل منا الضيق او الشدة فيدع الى البناء بينيه او النهري يكره او المسناة يصلحها فما تقول في ذلك ؟ فقال ابو عبد الله عليه السلام : ما احب انى عقدت لهم عقدة او وكيت لهم وكاءاً وان لي ما بين لابتها لا ولامدة بقلم ، ان اعوان الظلمة يوم القيامة في سراق من النار حتى يعصم الله بين العباد قال الله تبارك وتعالى : احشروا الذين ظلموا وازواجهم - وقال تعالى ولا تتركوا الي الذين ظلموا فتمسكم النار .

← خبر ٢-٥-٦-٧-١٠-١٦-١-٣-٣-٨-٩-١٢ (الى) ١٥ من كتاب المعيشة واورد

الاول والثاني والرابع والخامس والسادس والتاسع والسادس عشر في التهذيب باب المكاسب

خبر ٣٨ - ٣٩ - ٤٠ - ٤٢ - ٤٣ - ٤١ - ٤٢

وفي الحسن كالصحيح، عن جهنم بن حميد قال : قال ابو عبدالله عليه السلام : اما نفسي سلطان هؤلاء ؟ قال : قلت : لا قال : ولم ؟ قلت فراراً بديني قال : وعزمت على ذلك ؟ قلت : نعم قال لي : الآن سلم لك دينك .

وفي الصحيح ، عن حميد (والظاهر انه ابي المثنى الثقة) قال : قلت لابي عبدالله عليه السلام اني وليت عملاً فهل لي من ذلك مخرج ؟ فقال : ما اكثرت من طلب المخرج من ذلك فعسر عليه قلت : فما ترى ؟ قال اري ان تتقى الله عز وجل ولا تتمادوا ولا تعود كما في - يب)

وفي القوي كالصحيح : عن عذافر قال : قال ابو عبدالله عليه السلام : يا عذا فربئت انك تعامل ابا ايوب والريبع فما حالك اذا نودي بك في اعوان الظلمة ؟ قال : (اى محمد بن عذافر) فوجم (اى اغتم وحزن) ابي فقال له ابو عبد الله عليه السلام لما رآى ما اصابه : اى عذافر : انما خوفتك بما خوفنى الله به قال محمد فقدم ابي فما زال مغموماً مكروباً حتى مات .

وفي القوي كالصحيح والشيخ في الصحيح : عن حريز (واحد يد وهما ثقتان) قال : سمعت ابا عبدالله عليه السلام يقول : اتقوا الله وكونوا دينكم بالورع وقوة بالتيقن والاستغناء بالله ، انه من خضع لصاحب سلطان ولمن يخالفه على دينه طلباً لما في يديه من ديار اخمله الله ومقته عليه وركله اليه فان هو غلب على شيء من دياره فصار اليه منه شيء ونزع الله البركة منه ولم يأجره على شيء ينفعه في حج ولا عتق ولا بر .

وفي القوي ، عن علي بن ابي حمزة قال كان لي صديق من كتاب بنى امية فقال لي استاذن لي على ابي عبدالله عليه السلام فاستاذنت له فاذن له فلما ان دخل سلم وجلس ثم قال : جعلت فداك اني كنت اكتب في ديوان هؤلاء القوم فأصبت من ديارهم ما لا كثيراً و اغمضت في مطالبه فقال ابو عبدالله عليه السلام : لولا ان بنى امية وجدوا من يكتب لهم ويجبى لهم الفيس ويقا تل عنهم ويشهد جماعتهم لما سلبونا حقنا و

ولوتر كههم الناس وما فى ابيديهم ما وجدوا شيئاً الاّ ما وقع فى ابيديهم .
فقال الفتى : جعلت فداك فهل لى مخرج منه؟ قال : إن قلت لك تفعل؟ قال :
افعل قال له فاخرج من جميع ما كسبت فى ديوانهم ، فمّن عرفت منهم رددت عليه
ماله ومّن لم تعرف تصدّقت به وانا اضمن لك على الله الجنة قال فأطرق الفتى طويلاً ثم
قال قد فعلت جعلت فداك ، قال ابن ابى حمزة : فرجع الفتى معنا الى الكوفة فما
ترك شيئاً على وجه الارض الاّ اخرج منه حتى ثيابه التى كانت على بدنه قال فقسمت له قسمة
واشترينا له ثياباً وبعثنا اليه نفقة .

قال فما اتى عليه الاّ اشهر فلأثّل حتى مرض فكنا نعوذه قال : فدخلت عليه يوماً
وهو فى السوق (اي فى النزع) قال : ففتح عينيه ثم قال : يا علىّ وفى لى والله صاحبك
قال : ثم مات فتولينا امره فخرجت حتى دخلت على ابى عبدالله عليه السلام فلما نظر
الىّ قال يا علىّ وفينا والله لصاحبك قال : فقلت صدقت : جعلت فداك هكذا قال لى
عند موته .

وفى القوى ، عن يحيى بن ابراهيم بن مهاجر قال : قلت لابي عبدالله عليه السلام :
فلان يقرئك السلام وفلان وفلان ، فقال : وعليهم السلام قلت : يسئلك الدعاء فقال وما
لهم؟ قلت حبسهم ابو جعفر (اي الدوانيقي) فقال وما لهم وما له؟ قلت : استعملهم فحبسهم
فقال وما لهم وما له؟ الم انهم الم انهم؟ الم انهم؟ هم النار هم النار هم النار ، قال ثم قال اللهم
اخذع (اي امسك) عنهم سلطانهم قال فانصرفت من مكة فسألت عنهم فاذا هم قد اخرجوا
بعد الكلام بثلاثة ايام .

وفى الحسن كالصحيح : عن داود بن زريق قال اخبرنى مولى لعلى بن الحسين
عليه السلام قال : كنت بالكوفة فقدم ابو عبدالله عليه السلام الحيرة (اي كربلاء وقرية قرب
الكوفة) فأثّيته فقلت : جعلت فداك لو كلمت داود بن على او بعض هؤلاء فادخل
فى بعض هذه الولايات فقال : ما كنت لافعل قال فانصرفت الى منزلى فتفكرت فقلت

ما احسبه منعنى الا مخافة ان اظلم او اجور والله لا آتيني ولا صليته الطلاق والمناق
والايمان المغلظة ان لا اظلم احداً ولا اجور ولا اعدلن قال فأتيتته فقلت : جعلت فداك
الى فكرت فى إياك على فظننت انك انما كرهت ذلك مخافة ان اجور واطلم
وان كل امرأة لى طالق وكذ مملوك لى حر وعلى ان ظلمت احداً او جرت
عليه وان لم اعدل قال : كيف قلت قال فاعدت عليه الايمان فرفع رأسه الى السماء
فقال تناول السماء أيسر عليك من ذلك .

وفى القوى عن فضيل بن عياض (الصوفى) قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن
اشياء من المكاسب فنهاى عنها وقال : يا فضيل : والله لضرر هؤلاء على هذه الامة
اشد من ضرر الترك و الديلم قال : وسألته عن الورع من الناس قال : الذى يتورع
عن محارم الله ويجتنب هؤلاء واذا لم يتق الشبهات وقع فى الحرام وهو لا يعرفه واذا
رأى المنكر فلم ينكره وهو يقدر عليه فقد احب ان يعصى الله ، ومن احب ان يعصى الله
فقد بارز الله بالعداوة ، ومن احب بقاء الظالمين فقد احب ان يعصى الله ، ان الله تبارك
وتعالى حمد نفسه على هلاك الظالمين فقال : فقطع دابر القوم الذين ظلموا والحمد لله
رب العالمين .

وفى القوى ، عن ابي عبد الله عليه السلام فى قول الله عز وجل : ولا تتركوا الى
الذين ظلموا فتمسكم النار قال هو الرجل يأبى السلطان فيحب بقاءه الى ان يدخل
يده الى كيسه فيعطيه .

وفى القوى كالصحيح ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان قوماً ممن آمن بموسى
عليه السلام قالوا لو اتينا عسكر فرعون فكنا فيه ولننا من دياه فاذا كان الذى نرجوه
من ظهور موسى عليه السلام صرنا اليه ففعلوا فلما توجه موسى ومن معه الى البحر
هارين من فرعون ركبوا دوابهم واسرعوا فى السير ليلحقوا بموسى وعسكره
فيكونوا معهم فبعث الله ملكاً ضرب وجوه دوابهم فردهم الى عسكر فرعون فكانوا

فيمر غرق مع فرعون .

وفى القوى كالصحيح ، عن ابي عبدالله قال حق على الله عز وجل ان تصيروا مع من عشتُم معه فى دياه .

وفى القوى عن يونس بن عمار (حماد - خ كا) قال وصفت لابي عبدالله عليه السلام من يقول بهذا الامر مَن يعمل عمل السلطان فقال اذا ولّوكم يدخلون عليكم الرفق وينقمونكم فى حوائجكم ؟ قال : قلت منهم مَن يفعل ذلك ومنهم مَن لا يفعل قال ومن لم يفعل ذلك منهم فابراً منه برىء الله منه .

وروى الشيخ فى الصحيح عن ابن بنت الوليد بن صبيح الكاهلى (والظاهر انه المباس بن الوليد الثقة) عن ابي عبد الله عليه السلام قال مَن سود اسمه فى ديوان ولد مابيع (اى عباس مقلوباً) حشره الله يوم القيمة خنزيراً (١) .

وفى الموثق كالصحيح ، عن يونس بن يعقوب قال : قال لى ابو عبد الله عليه السلام لا تمنهم على بناء مسجد (٢) .

وفى الموثق كالصحيح ، عن صفوان بن مهران الجمال قال : دخلت على ابي الحسن الاول عليه السلام فقال يا صفوان كَلَّ شىء منك حسن جميل ما خلا شيئاً واحداً ، قلت : جعلت فداك اى شىء ؟ قال اكراؤك جمالك من هذا الرجل يعنى هرون قلت : والله ما اكريته اشراً ولا بطراً ولا لصيد ولا للهو ولكنى اكريته لهذا الطريق يعنى طريق مكة ولا اتولاه بنفسى ولكن ابنت معه غلامى فقال لى : يا صفوان ابيع كراؤك عليهم ؟ قلت نعم جعلت فداك قال : فقال اُتعب بقاهم حتى يخرج

(١) الكافى باب عمل السلطان وجوائزهم خبر ١٥ من كتاب المعيشة والتهديب باب

المكاسب خبر ٣٢

(٢) التهديب باب المكاسب خبر ٦٢

وروى على بن يقطين قال : قال لى ابوالحسن موسى بن جعفر عليهما السلام :
ان الله تبارك وتعالى مع السلطان اولياء يدفع بهم عن اوليائه - وفي خبر آخر : اولئك

كراك ؟ قلت : نعم قال فمن اجب بقاءهم فهو منهم ومن كان منهم كان ورد النار
قال صفوان فذهبت وبعث جمالى ، عن آخرها فبلغ ذلك الى هرون فدعاني فقال
يا صفوان بلغني انك بعث جمالك قلت : نعم فقال : لم ؟ قلت الانشيخ كبير وان الفلمان
لا يفون بالاعمال فقال هيهات هيهات انى لاعلم من اشار عليك بهذا اما اشار اليك
بهذا موسى بن جعفر عليه السلام قلت ومالى ولموسى بن جعفر فقال : دع هذا عنك فوالله
لولا حسن صحبتك لقتلتك (١) - والاخبار فى هذا الباب اكثر من ان تحصي
مع الآيات ، ولكن روى الرخصة لجماعة من الاصحاب مثل عبدالله بن سنان وداود
بن زريق وعلى بن يقطين وغيرهم نفية -

﴿ وروى على بن يقطين ﴾ فى الصحيح والكلينى فى الحسن كالصحيح (٢)
﴿ قال قال لى ابوالحسن موسى بن جعفر عليه السلام ان الله تعالى مع السلطان ﴾ اى
سلاطين الجور ﴿ اولياء يدفع بهم عن اوليائه ﴾ ولا ينافى ان يكون الكون معهم
حراماً وقد رآه تعالى ان يضطرهم بحيث يجب ان يكونوا معهم ويدفعوا البلايا عن
المؤمنين بكلمة خير تصدر عنهم فى حقهم كما وقع لعلى بن يقطين .

كما روى الكلينى والشيخ فى القوى كالصحيح ، عن على بن يقطين قال : قلت
لابى الحسن عليه السلام ما تقول فى اعمال هؤلاء ؟ قال : ان كنت لا بدفاعاً فائق اموال
الشيعة قال : فاخبرنى على انه كان يجيبها من الشيعة علانية ويردّها عليهم فى

(١) رجال الكشى الجزء الخامس فى ترجمة صفوان بن مهران الجمال ص ٢٧٦

طبع ببغى

(٢) الكافى باب شرط من اذن لهم فى اعمالهم خبر ٧ من كتاب المعيشة

عتقاء الله من النار.

السر؛ (١) وتقدم انه كان له في كل سنة جماعة كثيرة يحبون عنه (٢) وروى الشيخ ايضاً في الصحيح ، عن الحسن بن علي بن يقطين انه احصى لعلي بن يقطين بعض السنين . ثلثمائة ملبّ اومأتين وخمسين مليباً وانه لم يكن يفوته من يجتّ عنه وكان يعطى بعضهم عشرين ألفاً وبعضهم عشر آلاف في كل سنة للحج مثل الكاهلي وعبدالرحمن وغيرهما ويعطى ادناهم ألف درهم (٣).

وذكر الكشي اخباراً كثيرة في جلاله قدره وكثرة عطاياه للشيعة * و في خبر آخر * اي لعلي حتى يكون صحيحاً ايضاً اولغيره (٤) .

وروى النجاشي ، عن محمد بن اسماعيل بن بزيع (و الظاهر انه من كتابه ويكون صحيحاً) قال : قال ابو الحسن الرضا عليه السلام ان الله تعالى بابواب الظالمين من نور الله له البرهان ومكن له في البلاد ليدفع بهم عن اوليائه ويصلح الله امور المسلمين ، اليهم يلجأ المؤمن من الضر ، واليهم يفزع ذو الحاجة من شيعتنا ، وبهم يؤمن الله روعة المؤمن في دار الظلمة ، اولئك المؤمنون حقاً ، اولئك امناء الله في ارضه ، اولئك نور في رعيته يوم القيمة ويزهر نورهم لاهل السموات كما تزهر الكواكب الدرية لاهل الارض ، اولئك من نورهم يوم القيمة بضئ منهم القيمة ، خلقوا والله للجنة وخلق الجنة لهم ، فهنئاً لهم ، ما على احدكم ان لو شاء لنال هذا كله قلت بماذا جعلني الله فداك ؟ قال : يكون معهم فيسرنا بادخال السرور على المؤمنين

(١) الكافي باب شرط من اذن لهم في اعمالهم خبر ٣ من كتاب المعيشة

(٢) راجع ص ٣٢ من المجلد الخامس

(٣) تقدم نظيره في ص ٢٣ من المجلد الخامس

(٤) راجع ص ٢٧٠ (فهرست الجزء الخامس من رجال الكشي) طبع بمبئي

وقال الصادق عليه السلام كفارة عمل السلطان قضاء حوائج الاخوان .
وروى عن عبيد بن زرارة انه قال : بعث ابو عبدالله عليه السلام رجلا الى زياد بن
عبيد الله فقال : ولى ذابعض عمك .

من شيعتنا فكن منهم يا محمد (١) اى باعاتهم بعد الابتلاء به .
وقال الصادق عليه السلام كفارة عمل السلطان قضاء حوائج الاخوان * اى
ينقر الله به لهم نفلا .

روى الشيخان فى القوى كالصحيح ، عن الحسن بن الحسين الانبارى عن
ابى الحسن الرضا عليه السلام قال : كتبت اليه : اربع عشرة سنة استأذنه فى عمل السلطان
فلما كان فى آخر كتاب كتبه اليه ، اذ كرأتى اخاف على خبط (خيطة - خل) عنقى (اى
نخاعها بالقتل) وان السلطان يقول : لى ايك رافضى ولسنا نشك فى انك تركت العمل للسلطان
للترفض فكتب الى ابو الحسن عليه السلام قد فهمت كتابك (او كتبك) وماذ كرت من الخوف
على نفسك فان كنت تعلم انك اذا وليت عملت فى عمك بما أمر به رسول الله صلى الله عليه وآله ثم
يصير اعوانك و كتابك اهل ملتك فاذا صار اليك شىء واسيت به فقراء المؤمنين
حتى تكون واحداً منهم كان ذابذا والآفلا (٢) .

وروى عن عبيد بن زرارة * فى القوى كالصحيح * انه قال (الى قوله)
عمك * الظاهر انه اشارة الى قبوله الولاية بانه سبب لنقص الاعمال و
نوابها ، و يمكن ان يكون كتب اليه عليه السلام فى الرخصة لخوف الضرر مع تعهد
رعاية الاخوان فأجابه عليه السلام بانه حينئذ و ان كان جائزاً الا انه ينقص نوابك الذى
ترجوه مع عدنه ، والظاهر انه وقع السقط .

روى الشيخان فى القوى ، عن زياد بن ابى سلمة (ويمكن ان يكون كنية

(١) رجال النجاشى ص ٢٣٣ طبع بمبشئ فى ترجمة محمد بن اسماعيل بن بزيع

خبر ٢

(٢) الكافى باب شرط من اذن له فى اعمالهم خبر ٣ والتهذيب باب المكاسب خبر ٢٩

لعبيد الله (قال : دخلت على ابي الحسن موسى عليه السلام فقال لي : يا زياد : انك لتعمل عمل السلطان ؟ قال : قلت : اجل قال لي : ولم ؟ قلت : انارجل لي مروة وعلى عيال وليس وراء ظهري شيء ، فقال لي : يا زياد لئن اسقط من حالي (اي الجبل المر نفع) فأتقطع قطعة قطعة احب الي من ان اتولى لاحد منهم عملاً او اوطأ بساط رجل منهم الا لماذا ، قلت لا ادرى جعلت فداك قال : الا لتفريج كربة عن مؤمن او فك اسره او قضاء دينه ، يا زياد ان اهون ما يصنع الله بمن تولى لهم عملاً ان يضرب عليه سراق من نار الى ان يفرغ من حساب الخلائق ، يا زياد فان وليت شيئاً من اعمالهم فأحسن الى اخوانك فواحدة بواحدة ، و الله من وراء ذلك ، يا زياد ايما رجل منكم تولى لاحد منهم عملاً ثم سادى بينكم وبينهم فقولوا : انت منتحل كذاب ، يا زياد اذا ذكرت مقدرتك على الناس فاذا ذكر مقدرة الله عليك غداً و نفاد ما اتيت اليهم عنهم و بقاء ما اتيت اليهم عليك (١) .

وفي القوي ، عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال : ذكر عنده رجل من هذه العصابة قد دلى ولاية فقال : كيف صنيعته الى اخوانه ؟ قال : قلت : ليس عنده خير فقال : ان يدخلون فيما لا ينبغي لهم ولا يصنعون الى اخوانهم خيراً (٢) .

وفي القوي عن رجل من بني حنيفة من اهل شيب (بست خيل) وسجستان قال : رافقت ابا جعفر عليه السلام في السنة التي حج فيها في اول خلافة المعتصم فقلت له وانا معه على المائدة و هناك جماعة من اولياء السلطان : ان والينا - جعلت فداك - رجل يتولاكم اهل البيت ويحبكم وعلى في ديوانه خراج فان رأيت ، جعلني الله فداك ،

(١) الكافي باب شرط من اذن له في اعمالهم خبر ١ والتهذيب باب المكاسب

خبر ٢٥ .

(٢) الكافي باب شرط من اذن له في اعمالهم خبر ٢ والتهذيب باب المكاسب خبر ٣٧

ان تكتب اليه كتاباً بالاحسان الىّ فقال لا عرفه فقلت جعلت فداك انه على ما قلت من
محببتكم (او محبتكم) اهل البيت وكتابك ينفعني عنده فاخذ القرطاس فكتب :

بسم الله الرحمن الرحيم

أما بعد فإن موصل كتابي هذا ذكر عنك مذهباً جميلاً وإن مالك من عملك
ما أحسنت فيه (وفي يديّ مالك من اعمالك إلا ما أحسنت فيه) فأحسن الى اخوانك
والله (او اعلم ان الله) عز وجل سائلك عن مثايل الذر والخردل قال : قلما وردت
سبعستان سبق الخبر الى الحسين بن عبدالله النيسابوري وهو والي فاستقبلني على
فرسخين من المدينة فدفعتم اليه الكتاب فقبله ووضع على عينيه ثم قال لي حاجتك
فقلت : خراج عليّ في ديوانك قال فأمر بطرحه عني وقال لي لا تؤدّ خراجاً مادام
لي عمل ثم سألتني عن عيالي فأخبرته بمبلغهم فامر لي ولهم بما يقوتنا وفضلاً فما
ادبت في عمله خراجاً مادام حيّاً ولا قطع عني صلته حتى مات (١) .

وروى الكليني باسناده القوي ، عن محمد بن جمهور و الشيخ كذلك عنه
وعن غيره من اصحابنا قال : كان النجاشي (وهو رجل من الدهاقين) عاملاً على
الاهواز وفارس وقال بعض اهل عمله لابي عبدالله عليه السلام : ان في ديوان النجاشي عليّ
خراجاً وهو مؤمن يدين بطاعتك فإن رأيت ان تكتب لي اليه كتاباً قال : فكتب
اليه ابو عبدالله عليه السلام .

(١) الكافي باب شرط من اذن له في اعمالهم خبر ٦ والتهذيب باب المكاسب خبر ٢٧

بسم الله الرحمن الرحيم

سراخاك يسرّك الله قال : فلما ورد الكتاب عليه دخل عليه وهو في مجلسه فلما خلا : ناواه الكتاب وقال : هذا كتاب ابي عبد الله عليه السلام فقبله ووضعه على عينيه وقال : له حاجتك قال خراج عليّ في ديوانك ، فقال له . وكم هو ؟ قال عشرة آلاف درهم فدعا كاتبه وامره بادائها عنه ثم اخرجها منها وامر أن يشتها له لغايل ثم قال له : سررتك ؟ فقال نعم جعلت فداك ، ثم امر له بمركب و جارية و غلام و امر له بتخت ثياب (والتخت وعاء يسان فيه الثياب) وفي كل ذلك يقول : له : هل سررتك ؟ فيقول نعم جعلت فداك ، فكلما ، قال نعم زاده حتى فرغ ، ثم قال له : احمل فرش هذا البيت الذي كنت جالسا فيه حين دفعت اليّ كتاب مولاي الذي ناولتني فيه وارفع الي حوائجك قال : ففعل وخرج الرجل فصار الي ابي عبد الله عليه السلام بعد ذلك فحدثه الحديث على جهته فجعل عليه السلام يسرّ بما فعل فقال الرجل : يا بن رسول الله كأنه قد سرّك ما فعل بي فقال اي والله ، لقد سرّ الله ورسوله (١) فظهر من هذه الاخبار جواز هذه الاعمال مع الكراهة الشديدة بشرطها المذكورة والاحتياط في الترك .

روى الكليني والمصنف في القوي : عن مهاجر الاسدي ، عن ابي عبد الله عليه السلام ، قال مرّ عيسى بن مريم على قرية قدماء اهلها وطيرها ودوابها فقال : اما انهم لم يموتوا الا بسخطه ولوموا نوا متفرقين لتدافنوا فقال الحواريون : يا روح الله وكلمته ادع الله ان يحييهم لنا فيخبروا ما كانت اعمالهم فنجتنبها (او نتجنبها)

(١) اصول الكافي باب ادخال السرور على المؤمنين خبره من كتاب الايمان والكفر

فدعى عيسى عليه السلام ربه فنودي من الجوّ أن نادهم فقام عيسى عليه السلام بالليل على شرف من الارض فقال يا اهل هذه القرية فأجابه منهم مجيب ، ليبيك يا روح الله وكلمته ، فقال : ويحكم ما كانت اعمالكم ؟ قال : عبادة الطاغوت وحب الدنيا مع خوف قليل وأمل بعيد وظلمة في لهود لمب .

فقال : كيف كان حبكم للدنيا قال كحب الصبي لأمه اذا اقبلت علينا فرحنا وسررنا واذا ادبرت عنا بكينا وحزنّا ؟ قال : كيف كان عبادتكم للطاغوت ؟ قال : الطاعة لاهل المعاصي قال : كيف كانت عاقبة امركم ؟ قال : يتنايلة في عافيتو أصبحنا في الهاوية فقال : وما الهاوية ؟ قال : سجين قال : وما سجين ؟ قال جبال من جمر توقد علينا الى يوم القيعة .

قال : فما قلتم ؟ وما قيل لكم ؟ قال : قلنا ردونا الى الدنيا فنزهد فيها ، قيل لنا كذبتم .

قال : ويحك كيف لم يكلمنا غيرك من بينهم قال : يا روح الله وكلمته انهم ملجمون بلجام من نار بأيدي ملائكة غلاظ شداد والى كنت فيهم ولم اكن منهم ، فلما نزل العذاب عني معهم فانا معلق بشجرة على شفير جهنم لا ادري اككبك فيها ام انجمونها ؟ فالتفت عيسى عليه السلام الى الحواريين فقال : يا اولياء الله اكل الخبز اليابس بالملح الجريش (اي المدقوق) والنوم على المزابل خير كثير مع جافية الدنيا والآخرة (١) .

وروي الشيخ في القوي كالصحيح ، من سليم بن قيس الهلالي قال : سمعت علياً عليه السلام يقول ان رسول الله ﷺ قال منهومان لا يشمان ، منهوم دنيا ومنهوم

(١) اسول الكافي باب حب الدنيا والحرس عليها خبر ١١ من كتاب الايمان و

باب الاب يأخذ من مال ابنه

روى حرير، عن محمد بن مسلم قال : سأله عن رجل لابنه مال فاحتاج إليه

علم فمن اقتصر من الدنيا على ما أحل الله عز وجل له سلم و من تناولها من غير حلها هلك الآن يتوب ويراجع ومن أخذ العلم من أهله وعمل به نجا ومن أراد به الدنيا فهي حقه (١) .

وفي الصحيح ، عن حماد ، عن إبراهيم بن محمد ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : ما أعطى الله عبداً ثلثين ألفاً وهو يريد به خيراً وقال : ما جمع رجل قطع عشرة آلاف درهم من حل وقديب جمعهما لإقوام إذا أعطى القوت و رزق العمل فقد جمع الله له الدنيا والآخرة (٢) .

باب الاب يأخذ من مال الابن (او ابنه)

وليس في بعض النسخ الباب و عنوانه و هو أظهر لأن المصنف جمع مكاسب الحرام والحلال في باب واحد بخلاف الكليني (٣) ، فالمناسب جعل هذا أيضاً في ضمنه ، ويؤيده ذكر الوادي قوله .

✽ و روى حرير عن محمد بن مسلم ✽ في الصحيح و الشيخان في الحسن كالصحيح ، عن أبي عبد الله عليه السلام (٤) .

✽ قال : سأله عن رجل لابنه مال ✽ سواء كان الابن صغيراً او كبيراً على الظاهر للولاية الذي له عليه في كثير من الاشياء وسيجيء ✽ فاحتاج إليه الاب ✽

(١-٢) التهذيب باب المكاسب خبر ٢٧ - ٢٨ من كتاب المكاسب

(٣) فانه عنوان باب المكاسب الحرام (تارة) والمكاسب الحلال (اخرى)

(٤) الكافي باب الرجل يأخذ من مال ولده الخ خبر ١ والتهذيب باب المكاسب خبر ٨٢

الاب ، قال : يأكل منه ، وأما الأم فلا تأخذ منه إلا قرضاً على نفسها .

للنفقة والكسوة والمسكن والاعتم **﴿** قال يأكل منه **﴾** أى يأخذه والتعبير عنه بالاكل لانه اعتم منافعه كما قال تعالى : (ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل) (١) والمراد به الاعتم من الاكل وغيره **﴿** وأما الام فلا تأخذ منه **﴾** لعدم الولاية اذا كان الولد صغيراً **﴿** إلا قرضاً على نفسها **﴾** اذا احتاجت للنفقة اليه ولم يمكن الاذن من الولي فحينئذ تأخذه قرضاً الى ان يصل الى الولي من الاب والجدة او الوصي او الحاكم فينفذون ما اقترضته ان يكون نفقتها .

ومثله ما رواه الشيخ في الصحيح والكليني في القوي كالصحيح ، بل الصحيح و ان كان في طريقه سهل لأنه المأخوذ من كتاب الحسن بن محبوب كما رواه الشيخ عنه وكثيراً ما ينقل المصنف والشيخ من هذا الكتاب وينقله الكليني عنه بواسطة سهل لأن لا يكون مراسلاً ، بل لمحض اتصال السند ونحن لانسميه بالصحيح تبعاً للصحاب ، بل نقول في القوي كالصحيح عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر **عليه السلام** قال : سألت عن الرجل يحتاج الى مال ابنه قال : يأكل منه ما شاء من غير سرف وقال : في كتاب علي **عليه السلام** : ان الولد لا يأخذ من مال والده شيئاً إلا باذنه والوالد يأخذ من مال ابنه ما شاء ، له ان يقع علي جارية ابنه اذا لم يكن الابن وقع عليها وذكر ان رسول الله **ﷺ** قال لرجل : انت ومالك لايبك (٢) .

وروى الشيخ في الصحيح والكليني في القوي كالصحيح (كالسابق) عن ابي حمزة الثمالي عن ابي جعفر **عليه السلام** قال : قال رسول الله **ﷺ** لرجل انت ومالك لايبك ثم قال ابو جعفر **عليه السلام** : وماله (او ما احب له) وفي - يب (ولا تعب) ان يأخذ من

(١) البقرة - ١٨٨ - والنساء - ٢٩

(٢) الكافي باب الاب يأخذ من مال ولده الخبر ٤ والتهذيب باب المكاسب

مال ابنه إلا ما احتاج إليه مما لا بد له منه إن الله لا يحب الفساد (١)
وهما في الموثق كالصحيح أو الصحيح عن ابن أبي يعفور ، عن أبي عبد الله عليه السلام
في الرجل يكون لولده مال أحب أن يأخذ منه قال : فليأخذ فان كانت أمه حية فما أحب
أن تأخذ منه شيئاً إلا قرضاً على نفسها .

و في القوي كالصحيح ، عن علي بن جعفر ، عن أبي ابراهيم عليه السلام قال :
سألته عن الرجل يأكل من مال ولده ؟ قال : لا إلا أن يضطر إليه فيأكل (أو فليأكل كما
في ب) منه بالمعروف ولا يصلح للولد أن يأخذ من مال والده شيئاً إلا بأذن والده .
وروي الشيخ في الموثق كالصحيح ، عن سميد بن يسار قال : قلت لأبي عبد الله
عليه السلام : أيجب الرجل من مال ابنه وهو صغير ؟ قال : نعم قلت : يوجب حجة
الاسلام وينفق منه ؟ قال : نعم بالمعروف ثم قال : نعم يوجب منه وينفق منه ، إن مال
الولد للوالد وليس للولد أن ينفق من مال والده إلا بأذنه (٢)

وفي الصحيح ، عن عبد الله بن سنان قال : سألته يعني أبا عبد الله عليه السلام ما إذا
يجوز للوالد من مال ولده ؟ قال : أما إذا انفق عليه ولده بأحسن النفقة فليس له أن
يأخذ من ماله شيئاً فان كان لوالده جارية للولد فيها نصيب ، فليس له أن يطأها إلا أن
يقومها قيمة يصير لولده قيمتها عليه قال : ويعلم ذلك ؛ قال وسألته عن الوالد أبرز
(أي ينقص) من مال ولده شيئاً ؟ قال نعم ولا يبرز الولد من مال والده شيئاً إلا بأذنه
فان كان للرجل ولد صغار لهم جارية فأحب أن يقتضها فليقومها على نفسه قيمة ثم ليصنع
بها ما شاء إن شاء وطىء وإن شاء باع .

(١) أورده والذين بعده في الكافي باب الرجل يأخذ من مال ولده الخ خبر ٣-٢

٢ من كتاب المعيشة والتهذيب باب المكاسب خبر ٨٣ - ٨٦ - ٨٢

(٢) أورده والثلاثة التي بعده في التهذيب باب المكاسب خبر ٨٧-٨٨-٩١-٩٠

وفي الصحيح ، عن الحسن بن محبوب قال كتبت الى ابي الحسن الرضا عليه السلام اني كنت وهبت لابنة لي جارية حيث زوجها فلم يزل عندها وفي بيت زوجها حتى مات زوجها فرجعت الي هي والجارية ؛ أفجعل لي ان اطا الجارية ؟ قال قومها قيمة عادلة وأشهد على ذلك ثم ان شئت فطأها (او نطأها) - والظاهر ان المراد بالفرض من الاعلان والاشهاد في الاخبار ان يدفع به عن سوء عنه كما ورد (اتقوا من مواضع التهم) .

وفي الموثق كالصحيح ، عن اسحاق بن عمار ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سألت عن الوالد يجعل له مال ولده اذا احتاج اليه ؟ قال نعم فان (وان شئت) كانت له جارية فادان ينكحها قومها على نفسه ويعلن ذلك قال : واذا كان للرجل جارية قابوه املك بها ان يقع عليها ما لم يمسها الابن .

وروي الكليني والشيخ في الصحيح : عن سعيد بن يسار ، عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل دفع الى رجل مالا وقال انما ادفعه اليك ليكون ذخراً لابنتي فلانة وفلانة ، ثم بدا للشيخ بعدما دفع المال ان يأخذ منه خمسة وعشرين ومائة دينار فاشترى بها جارية لابن ابنه ، ثم ان الشيخ هلك فوقع بين الجاريتين وبين الغلام او احدهما كلام فقال له وبسبك والله انك لتنكح جاريتهك حراماً انما اشتراها ابونا من مالنا الذي دفعه الى فلان فاشترى لك منه هذه الجارية فانت تنكحها حراماً لانك لا تجعل لك فأمسك الفتى عن هذه الجارية ، فما ترى في ذلك ؟ فقال ليس الرجل الذي دفع المال اباً الجاريتين وهو جد الغلام وهو اشترى له الجارية ؟ قلت بلى فقال : قبل له فليأت جاريته اذا كان الجد هو الذي اعطاه وهو الذي اخذه (١) .

(١) الكافي باب النوادر خبر ٣٠ من كتاب الوصايا والتهذيب باب من الزيادات

خبر ١٨ من كتاب الوصايا وباب من الزيادات في القضايا والاحكام خبر ٧٣ من كتاب القضاء

و روى الحسين بن ابى الملاء قال : قلت لابي عبد الله عليه السلام : ما يجعل الرجل (للرجل - دخل) من مال ولده ؟ قال : قوته بغير سرف اذا اضطر اليه ، قال : فقلت له : فقول رسول الله صلى الله عليه وآله انت وما لك لا ييك ؟ فقال : انما جاء بأبيه الى رسول الله صلى الله عليه وآله فقال يا رسول الله هذا ابى وقد ظلمنى ميراثى من امى ، فأخبره الاب انه قد أنفق عليه وعلى نفسه ، فقال : انت وما لك لا ييك ، ولم يكن عند الرجل شىء ، أفكان رسول الله صلى الله عليه وآله يجلس أباً لابن ؟

يمكن ان يكون الجدد اوصى اولاً بالمال لهما ثم كان رجوع عنهما واعطاء الابن (او) يكون الشراء له فى النعمة وتكون الجارية للولد حلالاً وان كان المال فى نعمة الجدد على تقدير الهبة وعدم جواز الرجوع من ذى الرحم .
فظهر من هذه الاخبار المتواترة ان للاب ولاية ليس لغيره من الأم وغيرها ، لكنه مخالف للمشهور بين اصحاب ؛ فان المشهور عندهم ان الولد كغيره الآفى الولاية على الصغير وحملوا هذه الاخبار على ما لو كان الولد صغيراً ، وعلى استحباب اجازة الكبير كلما يفعله الاب والجدة فى ماله ؛ ويمكن حملها على التقية كما يظهر من الخبر الآفى والاحتياط ظاهر .

و روى الحسين بن ابى الملاء فى القوى ، وهما فى القوى كالصحيح (١)
 قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ما يجعل الرجل
 اول للرجل كما هو فيهما وفى بعض النسخ
 من مال ولده ؟ قال قوته بغير سرف اذا اضطر اليه
 أى النفقة الواجبة من القوت واللباس والسكنى بالمعروف
 فقال انت وما لك لا ييك
 أى على سبيل المجاز لا الحقيقة أى يلزمك مراعاة حقه والقول قوله فيما صرفه بالمعروف
 ولم يكن عند الرجل شىء
 علاوة بالنظر الى الواقعة
 أفكان رسول الله صلى الله عليه وآله
 يجلس
 أباً لابن
 وفيهما (أو كان رسول الله صلى الله عليه وآله يجلس الاب

(١) الكافى باب الرجل يأخذ من مال ولده و الولد يأخذ من مال ابيه خبر ٦

وروى الحسن بن محبوب ، عن عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله عليه السلام قال :
ليس للمرأة مع زوجها أمر في عتق ولا صدقة ولا تديس ولا هبة ولا نذر في مالها الا باذن زوجها

(الابن) علاوة اخرى او متمم للاولى عندما يكون الاب معصياً او الاعم فظهر ان العامة
عملت بهذا الخبر ولم يعلموا انه وارد في الواقعة الخاصة ولا يتعداها ، و يؤيده
ما يفهم من بعض الاخبار المتقدمة من التشويش في الجواب كما لا يخفى على الخبير
بالاخبار .

وروى الحسن بن محبوب رحمته في الصحيح كالشيخين (١) عن عبدالله
بن سنان عن ابي عبدالله عليه السلام قال : ليس للمرأة مع زوجها رحمته اي اذا كانت ذات
زوج رحمته شأن وفعل من الامور المستحبة رحمته في عتق (الى قوله) في مالها رحمته متعلق
بالجميع اي يستحب ان لا تفعل بدون اذن الزوج شيئاً من هذه الامور فالتنفي راجع
الى الكمال او الصحة او الاعم منهما بان يكون في الاربع الاول تنفي الكمال وفي
النذر تنفي الصحة كما هو المشهور بين الاصحاب ، وعلى القول بنفي الصحة
اختلفوا في انه باطل من رأس (او) للزوج ابطالها (او) موقوف على اجازته (او)
يعمل الجميع على انه لا ثواب لها فكأنها كالعدم .

(وقيل) هذا القول يرجع الى القول بنفي الصحة لان العبادة التي لا ثواب
عليها هو حرام ، ولا وجه له الا في المتق اذا قيل باشتراط القرية فيه ، وكذا النذر
اما في الهبة والتديس والصدقة فلا يلزم من نفي الثواب عليها نفي الصحة ، غايته
ان لا يكون عبادة وسيجيء انشاء الله في باب النذر واليمين والمهد والوصايا ما يتعلق بها .
وروى الشيخ في الصحيح ، عن الحلبي ، عن ابي عبدالله عليه السلام ان اياه حدثه
ان امامة بنت ابي العاص ابن الربيع وامها زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فتزوجها

(١) التهذيب كتاب المتق واعكامه خبر ١٦٨ والكافي باب ما يجيب من طاعة الزوج
على المرأة خبر ٢ من كتاب النكاح

الآفى زكاة اوبر والديها اوصلة قرابتها.

بعد على ^(١) المغيرة بن نوفل وانها وجدت وجماً شديداً حتى اعتقل لسانها فجاءها (فانها - خ) الحسن والحسين ^(٢) وهي لا تستطيع الكلام فجعلوا يقولان والمغيرة كاره لما يقولان: اعتقت فلانا واهله فتشير برأسها أن نعم، وكذا وكذا فتشير برأسها نعم أم لا قلت فاجازا ذلك لها قال: نعم (١) - وهو يدل على نفي اعتبار اذن الزوج ويمكن ان يكون السكوت اجازة، ويمكن ان يكون المراد بقوله: (فاجاز) المغيرة على نسخة المفرد.

و روى الشيخان في الموثق كالصحيح عن ابن بكير قال: سألت ابا عبد الله ^(٣) عما يحل للمرأة ان تصدقه من بيت زوجها بغير اذنه قال: المأدوم (٢) أى من مال زوجها اذا اذنت لها او كانت قرينة قوية تدل على رضا.

^(٤) الآفى زكاة اوبر والديها اوصلة قرابتها * او قراباتها الظاهر ان الاستثناء منقطع بمعنى لكن لها ان تصرف ما لها فى الزكاة الواجبة بأن تؤديها او بر والديها من نفقتها الواجبة او الصلة الواجبة لهم كما تقدم فى الوارث الصغير او الاعم من الواجبة والمستحبة ويكون هذه الاشياء مستثناة لكمال الاهتمام بشألهما فلا يحتاج الى اذنه فى ذلك.

و يحتمل ان يكون الاستثناء متصلاً بأن يكون المراد المتق فى الزكاة و الصدقة والهبة للوالدين والقرابة او متق القرابة التى لا ينعتق كالاخ وابن الاخ وابن الاخت والعم، و الخال، و القرض ان عقول النساء ضعيفة فمادمن فى بيت الوالد يكون

(١) التهذيب باب المتق واحكمه خبر ١٦٩ واورد نحوه فى باب من الزيادات من

كتاب الوصية خبر ٢٨ مع اختلاف يسير فى لفظه.

(٢) الكافى باب الرجل يأخذ من مال امرأته الح خبر ٢ و التهذيب باب المكاسب

امرهن اليه ، فاذا تزوجن ينبغي ان يكون امرهن بيد الازواج لئلا يرفن اموالهن
الا اذا كان ما يفعلن صحيحاً في نفسه و مرغوباً اليه .

وروى الشيخ في الصحيح . عن هشام وغيره عن ابي عبدالله عليه السلام في الرجل
يدفع اليه امرأته المال فتقول : اعمل به واصنع به ما شئت ألمان يشتري الجارية .
بطأها ؟ قال : لايستحق له ذلك (۱) .

و في الحسن كالصحيح عن الحسين بن المنذر قال : قلت لابي عبدالله عليه السلام
دفعت الي امرأتى ما لا اعمل به فاشتري من مالها الجارية اطأها ؟ قال : فقال : ارادت
ان تقر عينك وتخن عينها ؟ - و الظاهر الكراهة الآن يكون بعين مالها ودلت
الترائن على عدم رضاها كما هو الغالب ، ويفهم من الخبرين انه يجوز للمرأة ان
تعطي مالها الزوج ولا يعتبر فيه مصلحتها لان الظاهر والغالب ان صلاحهن في ذلك .
و في الموثق ، عن سماعة قال : سألته عن قول الله تعالى : فَإِنْ طِبَّنْ لَكُمْ عَنْ
شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا قال : يعني بذلك اموالهن التي في ايديهن
مما يملكن .

و في الموثق كالصحيح ، عن سعيد بن يسار قال : قلت لابي عبدالله عليه السلام :
جعلت فداك امرأة دفعت الي زوجها ما لا آمن مالها ليعمل به وقالت له حين دفعت اليه
اتفق منه فان حدث بك حدث فما انفقت منه لك حلال طيب وإن حدث بي حدث فما
انفقت منه فهو حلال طيب و قال : أعد علي يا سعيد المسئلة فلما ذهبت اعيد المسئلة
عليه اعترض فيها صاحبها وكان معي حاضراً فأعاد عليه مثل ذلك ، فلما فرغ اشار

(۱) اورده والثلاثة التي بعده في التهذيب باب المكاسب خبر ۹۶-۹۷-۹۸-۹۹

من كتاب المكاسب واورده الاخير في الكافي باب الرجل يأخذ من امرأته الخ خبر ۱-والآية

وقيل للصادق عليه السلام : ان الناس يروون عن رسول الله ﷺ انه قال ان الصدقة لاتعمل لغنى ولا لذى مرة سوى ، فقال عليه السلام قد قال لغنى ، ولم يقل لذى مرة سوى . وروى ابو البختري عن ابي عبد الله عليه السلام قال : لاسماع الاصم من غير ضجر صدقة هنيئة .

باسمعه الى صاحب المسئلة فقال : يا هذا ان كنت تعلم انها قد افضت (١) بذلك اليك فيما بينك وبينها . وبين الله عز وجل فحلل طيب ثلث مرات ثم قال : يقول الله عز وجل في كتابه : **فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا** وسيجيء . وروى الشيخ في الصحيح ، عن علي بن جعفر قال : سألت اخي موسى بن جعفر (ع) عن المرأة لها ان تعطى من بيت زوجها بغير اذنه ؟ قال : لا الا ان يعللها (٢) .

وقيل للصادق صلوات الله عليه **﴿** روى الشيخان في الصحيح ، عن معوية بن وهب قال : قلت لابي عبد الله يروون عن النبي ﷺ : ان الصدقة لاتعمل لغنى ولا لذى مرة (اى قوة وشدة) سوى فقال : ابو عبد الله عليه السلام لاتصلح لغنى (٣) اى ذو الشدة ان كان غنياً يمكنه تحصيل ما يحتاج اليه فلا يصلح له والافجائر ، وكان المصنف نقل بالمعنى اذ يكون خبراً غيره مع انه لا ربط له ولا مثاله بهذا المقام على انه ذكر سابقاً فى باب الزكوة .

﴿ لاسماع الاصم **﴾** الظاهر ان هذا اللام لتأكيد القسم ودالة عليه كانه قال والله لاسماع الاصم **﴿** من غير ضجر **﴾** اى لا يضيق قلبه منه او لا يظهره بحيث يحصل للاصم الضجر او الاعم ، ويؤيده التنكير **﴿** صدقة هنيئة **﴾** من غير تعب على النفس

(١) اى سلمت امره اليك وفى نسخة مطبوعة من التهذيب (قد اومت) بدل (قد افضت)

(٢) التهذيب باب المكاسب خبر ٩٥ .

(٣) الكافي باب من عمل له الزكوة ومن لاتعمل له الخ خبر ١٣ من كتاب الزكوة

وقال النبي ﷺ لرجل : أصبحت صائماً ؟ قال لا ، قال فعدتَ مريضاً ؟ قال : لا
قال فاتبعت جنازة ؟ قال : لا قال : فأطعمت مسكيناً ؟ قال : لا ، قال فارجع الى اهلك
فأصبهم فانه منك عليهم صدقة :

وانى رجل امير المؤمنين عليه السلام فقال : يا امير المؤمنين والله انى لاحبك ، فقال
له : ولكنى ابغضك ، قال : ولم ؟ قال لانك تبغى فى الاذان كسبا ، وتأخذ على تعليم
القرآن أجراً - و قال على عليه السلام : من اخذ على تعليم القرآن أجراً كان حظه
يوم القيامة .

كما يحصل من بذل المال ، ويمكن ان يكون اشارة الى ان كلما يصير سبباً للسرور
فهو صدقة حتى اسماع الاصم كما فى قوله تعالى : ولا تفل لها فاق (١) اى لا تؤنهما
اى نوع من انواع الاذى حتى بقول اف .

وقال النبي ﷺ * يعنى انه لا بد لكل نفس فى كل يوم ان يحصل منه
خير حتى انه اذا لم يتفق له شئ من انواع الخير فليجاء مع اهله فان فيه خيراً أو
سروراً للزوجة .

وانى رجل امير المؤمنين صلوات الله عليه * روى الشيخ فى الموثق ، عن
زيد بن على عن ابيه عن آبائه عليه السلام انه انا . رجل فقال : يا امير المؤمنين والله
انى لاحبك فقال له ولكنى ابغضك فقال : ولم ؟ قال : لانك تبغى فى الاذان أجراً
وتأخذ على تعليم القرآن أجراً (٢) .

* كان حظه يوم القيامة * وحمل على الكراهة او الاعم منها ومن الحرمة

(١) الاسراء - ٢٣

(٢) التهذيب باب المكاسب خبر ٢١٨ وفى آخره : وسمعت رسول الله (ص) يقول :

من اخذ على تعليم القرآن أجراً كان حظه يوم القيامة انتهى ومنه يظهر ان قول الصدوق :

وقال على (ع) الخ تنمة الحديث السابق فلا تنقل

وروى الحكم بن مسكين ، عن قتيبة بن الاعشى قال : قلت لابي عبدالله عليه السلام :
 اى أقرء القرآن فتهدى الى الهدية فاقبلها ؟ قال : لا ، قلت : ان لم اشارطه ؟ قال :
 أرايت ان لم تقرأه أكان يهدى لك ؟ قال : قلت : لا ، قال : فلا تقبله .
 وروى عن عيسى بن شفيق و كان ساحراً يأتيه الناس ويأخذ على ذلك الاجر
 قال : فحببت فلقيت ابا عبدالله عليه السلام بمعنى فقلت له : جعلت فداك انا رجل كانت
 صناعتى السحر و كنت آخذ عليه الاجر وقد حببت و من الله عز وجل على بلغائك
 وقد ثبت الى الله فهل لى فى شىء منه مخرج ؟ فقال : نعم حل ولا تعقد .

فى الاذان وتعليم القدر الواجب من القرآن على الحرمة ، وفى غيرها على الكراهة
 الشديدة ، ويؤيده قوله عليه السلام (كان الاجر نصيبه يوم القيمة) اى لم يكن
 له ثواب فيه ،

﴿ و روى الحكم بن مسكين ﴾ فى القوى كالشيخ (١) ﴿ عن قتيبة
 الاعشى ﴾ الثقة ، و حمل على الكراهة و تقدم الاختيار متفرقة فى ذلك و كان
 الجمع احسن .

﴿ و روى عن عيسى بن شفيق ﴾ رواه الكليني ؛ عن على بن ابراهيم ، عن
 ابيه عن شيخ من اصحابنا الكوفيين قال : دخل عيسى بن شفيق بالشين المعجمة و
 الفاء ثم القاف (وفى يب سيفى على ابي عبدالله عليه السلام (٢)) ويدل على حرمة السحر
 بالمقد و لا خلاف فيه ، وعلى جواز حل السحر ؛ والمشهور فيه ايضاً الحرمة ولا يبعد
 الجواز ؛ وان كان الاحوط الترك وسيجىء الاخبار ايضاً .

(١) التهذيب باب المكاسب خبر ١٦٢

(٢) الكافي باب الصناعات خبر ٧ من كتاب المغيثة والتهذيب باب المكاسب خبر ١٦٠

تلا عن الكليني

وقال الصادق عليه السلام : من مريساتين فلا بأس بأن يأكل من ثمارها ولا يحمل معه منها شيئاً .

(وقال الصادق عليه السلام) ويؤيده ما رواه الشيخ في الصحيح : عن ابن أبي عمير : عن بعض اصحابنا ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : سألته عن الرجل يمر بالنخل والسنبل والتمر فيجوز له أن يأكل منها من غير اذن صاحبها من ضرورة او غير ضرورة ؟ قال : لا بأس (١) .

وفي القوي : عن محمد بن مروان قال : قلت لابي عبدالله عليه السلام امر بالتمر فآكل منها ؟ فقال : كل ولا تحمل ؛ قلت : جعلت فداك ؛ ان التجار قد اشتروها و نقدوا اموالهم قال : اشتروا ما ليس لهم ؛ وعن محمد بن مروان ايضاً بطريقين قوبين مثله (٢) .

وفي الصحيح ، عن يونس عن بعض رجاله ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال سألته عن الرجل يمر بالبستان وقد حيط عليه هل يجوز له ان يأكل من ثمره وليس يعمل له على الاكل من ثمره الا الشهوة له وما يغنيه عن الاكل من ثمره هل له ان يأكل منه من جوع ؟ قال لا بأس ان يأكل ولا يعمل له ولا يفسده (٣) .

(فاما) ما رواه الشيخ في الصحيح ، عن علي بن يقطين قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن الرجل يمر بالتمر من الزرع والنخل والكرم والشجر والمباطخ وغير ذلك من الثمر ايجل له ان يتناول منه شيئاً ويأكل بغير اذن صاحبه ؛ وكيف حاله ان نهاء صاحب التمرة او امره القيم فليس له لو كم الحد الذي يسهه ان يتناول منه ؟ قال لا يعمل له ان يأخذ منه شيئاً (٤) والظاهر ان يكون (وامره القيم وليس له)

(١) التهذيب باب بيع الثمار خبر ٣٦ من كتاب التجارة

(٢-٣) التهذيب باب المكاسب خبر ٢٥٢-٢٥٣ واورد الاول ايضاً في باب بيع الثمار

خبر ٢٣ و ٣٧ من كتاب التجارة

(٤) التهذيب باب بيع الثمار خبر ٣٥ من كتاب التجارة

فيكون زيادة الهمة وقلب الواو بالقاء من النسخ .

وفى الصحيح : عن محمد بن علي الحلبي ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته عن البستان يكون عليه المملوك او اجير ليس للمعنى البستان شيء فيناول الرجل من بستانه فقال ان كان بهذه المنزلة لا يملك من البستان شيئاً فما احب ان آخذ منه شيئاً (١) .

وفى الصحيح : عن مروق بن عبيد ، عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت له رجل يمر على فراخ الزرع يأخذ منه السنبلة ؟ قال : لا قلت اى شيء سنبلة ؟ قال لو كان كل من يمر به يأخذ منه سنبلة كان لا يبقى شيء (٢)

(١) التهذيب باب المكاتب خبر ٢٣٦

(٢) روى الكليني فى القوى كالصحيح ، عن يونس عن عبد الله بن سنان ، عن ابي عبد الله (ع) قال : لا بأس بالرجل يمر على الثمرة ويأكل منها ولا يفسد قد نهى رسول الله صلى الله عليه وآله ان تبني الحيطان بالمدينة لمكان المارة قال : واذا كان ببلغ نخلة امر بالحيطان فحرق . لمكان المارة .

وفى القوى عن القاسم الجعفى قال : كان النبى (ص) اذا بليت الثمار امر بالحيطان فحلمت .

وفى القوى عن ابي الربيع الشامي عن ابي عبد الله (ع) مثل خبر عبد الله بن سنان الا انه قال : لا يفسد ولا يحمل .

وفى الصحيح ، عن يونس او غيره عن ذكره عن ابي عبد الله (ع) قال : قلت له : جعلت فداك بلغنى انك كنت تقول فى غلة عين زياد شيئاً فانا احب ان اسمعه منك قال : فقال : نعم كنت امر اذا دركت الثمرة ان يثلّم فى حيطانها الثلم ليدخل الناس و يأكلون فكنت امر فى كل يوم ان يوضع عشر بنيات يثمد على كل بنية عشرة ، كلما اكلت عشرة —

باب الدين والقرض (١)

(فمحمول) على الكراهة اوعلى مالو علم عدم الاذن والرضا بالقرائن كما فى بلادنا ، ويمكن حمل الاولى على ظهور الرضا بالقرائن كما فى بلاد العرب سيما بالنسبة الى النخل ، والاحتياط فى الترك مطلقا الآمع الاذن الصريح من المالك او من يقوم مقامه لصحة الخبرين مع موافقتهما لظاهر الآيات والاخبار.

باب الدين و القرض

وهو اخس من الدين فان القرض منصوص بما يؤدى لياخذ مثله والدين لكل ما يكون فى النعمة من ثمن المبيع والمهر وغيرها .

— جاءت عدة اخرى يلقى لكل نفس عنهم مدين رطب وكنت امر بجبران الضيمة كلهم الشيخ والمجوز والسبي والمريض والمرثة ، ومن لا يتقدان يعىء فياكل منها لكل انسان مبدأ فاذا كان الجفاذاوفيت القوام والوكلام والرجال اجرهم واحمل الباقي الى المدينة ففرقت فى اهل البيوتات والمستحقين الراحتين والثلثة والاقل والاكثر على قدر استحقاقهم وحصل لى بعد ذلك اربعماء دينار وكان غلتها اربعة آلاف دينار.

والثلثم (وخنه كرون) والنبي بتقديم النون على الباء سفرة من خوس معرب النطى و بالضم مائدة من خوس والغلة هنا استاجرته من حكام الجور واعطاهم فتدبر فى هذا الخبر فانه مشتمل على احكام كثيرة ويظهر منها ما ذكرناه من القرائن والبلاد - منه رحمه الله .
ونقول قد اورد هذه الاخبار الاربعة فى الكافى (باب نادر) قبل ابواب الصدقة من كتاب الزكوة .

(١) فى بعض النسخ (والقرض) وفى بعضها (القراض)

روى الحسن بن محبوب ، عن عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي عبد الله عليه السلام قال : تعوذوا (تعوذ - نخل) بالله من غلبة الدين ، وغلبة الرجال ، وبوار الائم .
وروى السكوني ، عن جعفر بن محمد ، عن آباءه عليهم السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اياكم والدين فانه شين للدين - وقال علي عليه السلام اياكم والدين فانه هم بالليل وذلّ بالنهار .

﴿ روى الحسن بن محبوب ﴾ في الصحيح كالشيخ والكليني في القوى
كالصحيح (١) ﴿ عن عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي عبد الله عليه السلام قال تعوذ بالله ﴾
كما في يب : وفي بعض النسخ (تعوذ و ا بالله) كما في وفي وفي بعض نسخه كالاولى
﴿ من غلبة الدين ﴾ اي غاليته او مغلوبية الرجل به بكثرتة (او) بالاحتياج
اليه (او) بعدم التمكن من قضائه (وغلبة الرجال) بغالبيتهم عليه بالفهر والغلبة
(او) بمغلوبيتهم من النساء او الا عادي ﴿ وبوار الائم ﴾ اي كساده بأن يكون
البنث او الاخت مثلاً في البيت ولا يرغب في تكاحهما كفو ، (او) رجل لا يرغب
في تزويجه لقلّة المال او غيرها ، وعلى نسخة النون يمكن ان يكون دعاء آله او يكون
على العادة بأن يكون المراد ان هذه الثلث مما يستعاذ منه فينبغي ان تستعيذوا بالله
منها كما في الخطاب .

﴿ وروى السكوني ﴾ في القوى ﴿ اياكم والدين ﴾ فاحترزوا من شغل
الذمة بأي وجه كان ﴿ فانه شين ﴾ وعيب ﴿ للدين ﴾ والمتدين لا يستدين عبثاً
﴿ وقال علي عليه السلام اياكم والدين فانه هم بالليل ﴾ فان المستدين المتدين لا ينالهم
همه وغمه ﴿ وذلّ بالنهار ﴾ فانه كلما يرى مدينه يحصل له الذلة والاكسار فينبغي
تجنبه ما امكن .

(١) الكافي باب الدين خبر ١ من كتاب المعيشة و التهذيب باب الديون و احكامها
خبر ٢ من كتاب الديون والكتالات الخ .

وقال على عليه السلام آياكم والدين فإنه مذلة بالنهار ، ومهمة بالليل وقضاء في الدنيا وقضاء في الآخرة .

وروى عن معوية بن وهب قال قلت لابي عبد الله عليه السلام أنه ذكر لنا ان رجلا من الانصار مات وعليه ديناران ديناً (دين - خ) فلم يصل عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقال صلوا على اخيكم (صاحبكم - خ) حتى ضمنها عنه بعض قراباته ، فقال ابو عبد الله

﴿ وقال على عليه السلام ﴾ رواه الشيخان قوياً عن ابن القداح عبد الله بن ميمون الثقة عن ابي عبد الله عن آباءه عن على عليه السلام (١) ﴿ مذلة ﴾ اي ذلة اي محلها وسببها وكذا (المهمة) ﴿ وقضاء في الدنيا ﴾ اي يجب قضائه فيها فما ينفع تأخيرها ﴿ وقضاء في الآخرة ﴾ ﴿ لولم يؤده في الدنيا مع التمكن منه اي باعطاء حسنة للمدين او بإلقاء سيئات المدين عليه كما روى في الاخبار عن الائمة الاطهار عليهم السلام .

وروي في القوي ، عن مسعدة بن صدقة عن ابي عبد الله عليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا وجع الاوجع العين ولا هم الا هم الدين (٢) .
وبهذا الاسناد قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : الدين ربة الله في الارض فاذا اراد ان يذل عبداً وضعه في عنقه (٣) .

﴿ وروى ، عن معوية بن وهب ﴾ في الحسن كالصحيح والشيخان في الصحيح (٤)
﴿ ليتعاطوا ﴾ وفي بعض النسخ ليتعظوا كما فيهما ، ويدل على رجحان ترك الصلوة على مرتكب المكروهات والمحرّمات بطريق اولي اذا صلى عليه ممن يصح صلواته وعلى جواز التأديب على فعل المكروه ، وقرض الائمة عليهم السلام باعتبار ان كان لهم

(١) الكافي باب الدين خبر ١١ والتهذيب باب الديون واحكامها خبر ١

(٢-٣) الكافي باب في آداب اقتضاء الدين خبر ٤-٥ من كتاب المعيشة

(٤) الكافي باب الدين خبر ٢ والتهذيب باب الديون واحكامها خبر ٣

عليه السلام ذاك الحق ، ثم قال : إن رسول الله ﷺ إنما فعل ذلك ليتعظوا (ليتعاظوا - دخل) وليرد بعضهم على بعض ، ولئلا يستخفوا بالدين ولقد مات رسول الله ﷺ وعليه دين ، وقتل أمير المؤمنين عليه السلام وعليه دين ؛ ومات الحسن عليه السلام وعليه دين وقتل الحسين عليه السلام وعليه دين .

وروى عن موسى بن بكر عن أبي الحسن الأول عليه السلام قال : مَنْ طلب الرزق

معصوم يؤدي ديونهم وليس ذلك في غيرهم والتشبيه في أصل الدين .
و روى الكليني في القوي ، عن موسى بن بكر قال : ما أحصى ما سمعت
أبا الحسن موسى عليه السلام ينشد .

فإن بك يا أميمُ على دين فموسى بن عمران يستدين (١)
و أميم تصفيرام ، والظاهران الشرايفره عليه السلام وكان يسأل به غوم
المستدينين .

وروى عن موسى بن بكر * لم يذكر طريقه إليه ، و الظاهر أخذه من كتابه
أو من الكافي رواه الشيخان في الصحيح عنه ، (وهو ضعيف لكن كان كتابه معتمداً)
قال : قال لي أبو الحسن عليه السلام من طلب هذا الرزق من حله (أي معله أو من
الحلال) ليعود به على نفسه وعياله كان كالمجاهد في سبيل الله فإن غلب عليه
(أي لم يحصل) فليستدن على الله وعلى رسوله (أي يستدن ديناً كان قضاؤه على
الله بتسهيل الأداء عليه وعلى رسوله ﷺ بأن يؤديه من سهم الغارمين) ما بقوت
به عياله (أي لا يزيد على الاحتياج) فإن مات (ولم يقضه) كان على الإمام قضاؤه
فإن لم يقضه (أي مع الوصول بالقرض المعجل) كان عليه وزره (لأنه ترك الواجب
أو الوزر بمعنى الثقل يعني أن لم يتيسر كان عليه بأن يرفع الثقل عنه يوم القيمة
بالشفاعة) أن الله عز وجل يقول إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين

من حله فقلب فليستقرض على الله عز وجل وعلى رسوله (رسول الله - خ ل) صلى الله عليه وآله.

عليها الى قوله والغارمين (١) فهو فقير مسكين مفرم (٢) (اي اجتمع له ثلثة اسباب لاستحقاق الزكوة).

وروي في القوي عن ابي محمد قال : سأل الرضا عليه السلام رجل وانا اسمع فقال له عليه السلام : جعلت فداك : ان الله تبارك و تعالى يقول : **وَإِنْ كَانَ ذُعُورُهُ فَتَنْظُرَ إِلَى مَيْسَرَةٍ (٣)** اخبرني من هذه النظرة التي ذكرها الله تعالى في كتابه لها حد يعرف اذا صار هذا المصّر لا بد له من ان ينتظر و قد اخذ مال هذا الرجل وانفق على عياله و ليس له غلة ينتظر ادراكها ولا دين ينتظر محله ولا مال غائب ينتظر قدومه ؟ قال : نعم ينتظر بقدر ما ينتهي خبره الى الامام فيقضى عنه ما عليه من سهم الغارمين اذا كان انفق في طاعة الله ، فان كان انفق في معصية الله فلا شيء له على الامام ، قلت : فما لهذا الرجل الذي ائتمنه وهو لا يعلم فيما انفق في طاعة الله او في معصية الله ؟ قال : يسمى له في ماله فيردّه وهو صاغر (٤).

وفي القوي ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : الامام يقضي عن المؤمنين الديون ما خلا مهور النساء (٥).

والظاهر انه لما دخلت على الزوج بان يكون المهر يؤدي عند التسعة فتصير اليها

(١-٣) التوبة - ٦٠ البقرة - ٢٨٠

(٢-٤) الكافي باب الدين خبر ٥٠٣ من كتاب المبيعة ولكن سند الثاني هكذا محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن محمد بن سليمان عن رجل من اهل الجزيرة يكتني ابا محمد قال : سئل الرضا عليه السلام الخ وكذا نقله في التهذيب فتلاعن الكليني في خبر ١٠ من باب الديون واحكامها والخبر الاول خبر ٦

(٥) الكافي باب الدين خبر ٧ والتهذيب باب الديون واحكامها خبر ٢

وروي الميمني ، عن ابي موسى قال : قلت لا يعبد الله ^{عليه السلام} جملة فذلك يستقرض الرجل ويحج ؟ قال : نعم ، قلت : يستقرض ويتزوج ؟ قال : نعم انه ينتظر رزق الله غدوة وعشية .

وروي عن ابي تمامة قال : قلت لا يجعفر الثاني ^{عليه السلام} اتي اريد ان الازم مكة والمدينة وعلى دين فما نقول ؟ قال : ارجع الى مؤدى دينك وانظر ان تلقى

بخلاف سائر الديون .

﴿ وروي الميمني ﴾ احمد بن الحسن في الموثق ﴿ قال نعم انه ينتظر رزق الله غدوة وعشية ﴾ اى النكاح سبب لانتظار الرزق في الفداء والعشاء والانتظار نوع من الدعاء والله يستجيب دعاء الداعين ، ويدل على جواز الاستدانة للمجح والنكاح ، وتقدم الاخبار في الحج في الجواز وعنده ، و الجمع بينها بانه ان كان له وجه و لو بالتوكل و هو نوع من الكسب للمتوكلين فيجوزوا لا فالاحتياط في الترك و سيجىء في النكاح ايضا ، مع قوله تعالى : ان يكونوا فقراء يغنيهم الله من فضله (١) ولولم يكن له التوكل فليصبر حتى يغنيه الله من فضله كما قال تعالى : وليستغف الذين لا يعبدون نكاحا حتى يغنيهم الله من فضله (٢) ﴿ وروي عن ابي تمامة ﴾ في القوي كالشيخين (٣) و في باب بالثناء ﴿ ارجع الى مؤدى دينك ﴾ اى الى بلدك لتؤدى دينك فيه اولي شاهدك الديان ويتسلون برؤيتك فانه مجرب انهم اذا رآوا الغريم يتسلون ﴿ وانظر ﴾ لعمالك وقرب منزلتك عند الله تعالى ﴿ ان تلقى الله و ليس عليك دين ﴾ مهما امكنتك ، وربما كان السعى في البلاد اسهل ﴿ فان المؤمن

الله عز وجل وليس عليك دين **فَإِنْ** الْمُؤْمِنُ لَا يَنْعُونَ .
 وقال الصادق **(عليه السلام)** من كان عليه دين ينوى قضاؤه كان معه من الله عز وجل
 حافظان يمينانه على الاداء عن اماته ؛ **فَإِنْ** قُصِرَتْ فَيَتَمَعَنَّ الْإِدَاءَ قُصْرَاعُهُ مِنَ الْمَعُونَةِ
 بِقَدْرِ مَا قُصِرَ مِنْ لَيْتِهِ .

وروى عن ابان ، عن بشار عن ابي جعفر **(عليه السلام)** قال : اول فطرة من دم الشهيد
 كفارة لذنوبه الا الدين ، **فَإِنْ** كَفَّارَتُهُ قَضَائِهِ .

لا يَنْعُونَ ﴿ اى التأخير فى قضاء الدين مع الامكان خيانة .
 وقال الصادق **(عليه السلام)** ﴿ رَوَاهُ الشَّيْخَانُ عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ رِبَاطٍ فِي الْقَوَى
 (وَالظَّاهِرَانِ أَبُو عَلِيٍّ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ رِبَاطٍ الثَّقَفِ) قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ **(عليه السلام)** يَقُولُ : (١)
 ﴿ حَافِظَانِ ﴾ (اى ملكان يحفظانه عن الاسراف وسائر ما يكون سبباً للتأخير)
 ﴿ يَمِينَانِهِ عَلَى الْإِدَاءِ ﴾ بتسهيل الامور ﴿ عَنْ أَمَاتِهِ ﴾ اى لاجلها باعتبارية
 الاداء و يأتى .

وروى فى القوى عن بعض الصادقين **(عليه السلام)** قال : اى لاحب للرجل ان يكون
 عليه دين ينوى قضاؤه (٢) .

﴿ وَرَوَى عَنْ أَبَانَ ﴾ ففى الموثق كالصحيح ﴿ عَنْ بَشَارٍ ﴾ بن يسار الثقة
 ﴿ فَإِنْ كَفَّارَتُهُ قَضَائِهِ ﴾ اى مع الامكان والتأخير عمداً مع طلب الغريم .

ومثله ما رواه الشيخان فى الموثق عن سدير ، عن ابي جعفر **(عليه السلام)** قال : كل
 ذنب يكفره القتل فى سبيل الله الا الدين لا كفارة له الا اداه او يقضى صاحبه او يغفو

(١) الكافى باب قضاء الدين خبر ١ من كتاب المبيشة و التهذيب باب الديون

واحكامها خبر ٩

(٢) الكافى باب الدين خبر ٢

وروي ابو خديجة عن ابي عبد الله عليه السلام قال : ايما رجل انى رجلا فاستقرض منه مالا وفى يته ان لا يؤديه فذلك اللص العادى .

وروى سماعة بن مهران قال : قلت لابي عبد الله عليه السلام الرجل منا يكون عنده

الذى له الحق (١) .

والظاهر انهما تفصيل للاجمال الاول ويمكن ان يكون (او) سهواً من النسخ .
و فى الحسن كالصحيح عن الوليد بن صبيح قال جاء رجل الى ابي عبد الله عليه السلام يدعى على المعلى بن خنيس ديناً عليه وقال : ذهب بحقى فقال له ابو عبد الله عليه السلام ذهب بحقك الذى قتله ثم قال للوليد : قم الى الرجل فاقتضه من حقه فانى اريد ان ابرء عليه جلده الذى كان بارداً (٢) .

والمعلى قتله داود بن على والى المدينة من قبل المنصور للتشيع ، وبدل على ان ائتم الديون (٣) لو كان كان على القاتل ، ويؤيده اخبار آخر مستجيب ، والتبريد لزيادة الثواب اولئلا يقال انه ذهب بحق الناس .

وروي ابو خديجة عليه السلام فى القوي عليه السلام فذلك اللص ، العادى عليه السلام اى فى العقاب والظاهر حرمة الانتفاع به ايضاً الآن بتوب وبنوى الاداء ؛ بل الظاهر لزوم الاستدانة بهذا المال مرة اخرى لان العقد الاول كان باطلاً فى الواقع لان العقود تابعة للقصد وهو لم ينو القرض اولاً ، بل نوى السرقة ، ويحتمل الاكتفاء بالنية لان العقد وقع صحيحاً ويجب عليه ادائه وإن كان آثماً فى النية .

وروي سماعة بن مهران عليه السلام فى الموثق كالكلينى والشيخ (٤) لكن فى

(١) وفى الملل (ويتضى) وهو الصحيح (منه رحمه الله) واورده فى الكافى باب

الدين خبر ٦ وفى التهذيب باب الديون واحكامها خبر ٥

(٢) الكافى باب الدين خبر ٨ و التهذيب باب الديون واحكامها خبر ١١

(٣) هكذا فى النسخة التى عندنا ولكن الظاهر (المديون) بدل (الديون)

(٤) الكافى باب قضاء الدين خبر ٢ و التهذيب باب الديون واحكامها خبر ٨

الشيء يتبلغ به وعليه دين أيطعمه عياله حتى ياتيه الله عز وجل بميسرة فيقضى دينه ؟
او يستقرض على ظهره في خبث الزمان وشدة المكاسب ، او يقبل الصدقة ؟ فقال :

يب (عن سلمة) ، والظاهر انه من النسخ او القلم ﴿ يتبلغ به ﴾ اى يكفى ويتعيش به ﴿ وعليه الدين ﴾ بقدره ﴿ أيطعمه عياله ﴾ ما كان فى يده ﴿ او يستقرض على ظهره ﴾ وفى ذمته بأن يؤدى دينه مما فى يده ﴿ فى خبث الزمان ﴾ اى باعتبار كثرة الاخراجات ﴿ وشدة المكاسب ﴾ وقلة المداخل ﴿ او يقبل الصدقة ﴾ عطف على يستقرض اى اذا ادّى بما فى يده دينه فلا يتنم احد امرين (اما) بان يستقرض مرة اخرى وهو اداء الدين بالدين (او) بقبول الصدقة وهو ايضا مشكل لانه اكل مال الفقراء فكأنه يعتذر لاكل ما فى يده ﴿ فقال يقضى بما عنده دينه ﴾ وامر الرزق الا نى بيد الله ﴿ ولا ياكل اموال الناس وعنده ما يؤدى اليهم ﴾ .

فلما لم يكن عنده وجه الدين كان الواجب قضائه سيما مع الطلب (او) لانه اذا شرع فى اكل ما فى يده فمن قريب يذهب ويبقى الدين فى ذمته بلا وجه بخلاف ما اذا قضى به دينه وصار محتاجاً فاتّه لابدله من ان يسمى ويطلب ، ولو اراد القرض بعد ذلك كان سهلاً ويمطيه الناس بخلاف مالوا كله ، لا يقرضه بعد ذلك احد لرؤيتهم ما فعل بما سبق .

روى الكليني فى القوى عن عبد الرحمن بن سيابة قال لما ان هلك ابنى سيابة جاء رجل من اخوانه الى ضرب الباب على فخرجت اليه فعزاني وقال لى هل ترك ابوك شيئاً ؟ فقلت له : لا - فدفع الى كيساً فيه الف درهم وقال لى : احسن حفظها وكل فضلها فدخلت الى امى وانا فرح فأخبرتھا .

فلما كان بالعمى اتيت صديقاً لائى فاشتري لى بنابيع سابري وجلست فى حائوت فرزق الله عز وجل فيها خيراً وحضر الحج فوقع فى قلبى ان اخرج الى مكة فقالت لى : فردّ دراهم فلان عليه فهايتها وجئت بها اليه فدفعتمها اليه فكأنى وهبتها له فقال : لملك استقلتها فازيدك ؟ قلت لا - ولكن وقع فى قلبى الحج واحببت

يقضى بما عنده دينه ولا يباكل اموال الناس الا وعنده ما يؤدى اليهم ان الله عز وجل يقول (ولانا كلوا اموالكم بينكم بالباطل) .

ان يكون شيئك عندك .

ثم خرجت فقضيت نسكى ثم رجعت الى المدينة فدخلت مع الناس على ابي عبد الله عليه السلام وكان يأذن اذنًا عامًا فجلست في مواخير الناس وكنت حدثًا فاخذ الناس يسئلونه ويُجيبهم ، فلما خف الناس عنه اشار الى فديوت اليه فقال لى ألك حاجة ؟ فقلت جعلت فداك انا عبد الرحمن بن سيابة فقال ما فعل ابوك ؟ فقلت هلك قال فتوَجَّع (اى اظهر الوجع لفقده) وترحم عليه ثم قال لى : افترك شيئاً ؟ قلت : لا . قال : فمن اين حجبت ؟ قال : فابتدأت فحدثته بقصة الرجل قال فما تركنى افرغ منها قال لى فما فعلت الالف ؟ قال : قلت : رددتها على صاحبها قال فقال لى : قد أحسنت .

وقال الاداميك ؟ قلت : بلى جعلت فداك قال عليك بصدق الحديث واداء الامانة تشرك الناس فى اموالهم هكذا وجمّع بين اصابه ، قال : فحفظت ذلك عنه فزكيت ثلثمائة الف درهم (١) - فتدبر فى الحديث فان فيه فوائد جمة .

ان الله عز وجل يقول ولا تاكلوا اموالكم بينكم بالباطل (٢) اى - لا تاكلوا اموال الناس فانه بمنزلة اموالكم فى الرعاية وفى رضى وحبب بزيادة (الآ) منقطع (ان تكون تجارة ناشئة عن تراش منكم ولا يستقرض على ظهره الا وعنده وفاء ولو طاف على ابواب الناس فردوه باللقمة واللقميتين والتمرتين الا ان يكون له ولى يقضى دينه من بعده ليس متا من ميت الا جعل الله عز وجل له ولياً يقوم فى عِدته ودينه فيقضى عِدته ودينه .

(١) الكافى باب اداء الامانة خبره من كتاب المعيشة

(٢) البقرة - ١٨٨ والنساء - ٢٩

وروى ابو حمزة الثمالى عن ابي جعفر (عليه السلام) انه قال : من حبس حق امرى مسلم وهو يقدر على أن يعطيه اياه مخافة من أنه إن اخرج ذلك الحق من يده ان يفتقر ، كان الله عز وجل اقدر على ان يفقره منه على ان يغنى (من - عن - خل) نفسه بحبسه ذلك الحق .

وروى اسمعيل بن ابي فديك ، عن ابي عبد الله عن ابيه (عليه السلام) قال ان الله

﴿ وروى ابو حمزة الثمالى ﴾ في القوي كالصحيح كالشيخين (١) ﴿ كان الله تعالى اقدر على ان يفقره منه ﴾ اى الحابس ﴿ على ان يغنى من ﴾ او عن ﴿ نفسه ﴾ وفيهما (يغنى نفسه) بدون من او عن ﴿ بحبسه ذلك الحق ﴾ اى هو حبس لان لا يفتقر ويغنى والله تعالى يجعله فقيراً بسبب حبس حق الناس والله تعالى اقدر منه فيكون ماشاء الله ويصير فقيراً ؛ خس الدنيا والآخرة .

وروى فى الصحيح ، عن عبد الغفار الجازي ، عن ابي عبد الله (عليه السلام) قال سألت عن رجل مات وعليه دين قال إن كان ائى على يديه (اى تلف) من غير فساد لم يؤاخذ الله (عليه - خ كا) اذا علم بئته الآمن كان لا يريد ان يؤدى عن امانته فهو بمنزلة السارق وكذلك الزكاة ايضاً وكذلك من استحل ان يذهب بمهور النساء (٢) .

وفى القوي عنه (عليه السلام) قال من استدان ديناً فلم ينوقضه كان بمنزلة السارق (٣) .
﴿ وروى اسمعيل بن ابي فديك ﴾ وفى المشيخة : (ابن ابي بريك) او (فريك) او (قديك) وكأنه الذى ، فى النجاشي ، الملقب بابن بزة - وفى الرجال بزة ؛ وفى الايضاح بالزاي والهاء المخففة - وفى رجال ابن داود بالراء المهملة - وفى جش ايضاً بابن ابي بردة - وفى فى ابن قرة - وفى يب ابن قرة - وكان

(١) الكافي باب فى آداب اقتضاء الدين خبر ٦ من كتاب المبيضة والتهذيب باب الدينون واحكامها خبر ٢٢
(٢-٣) الكافي باب الرجل يأخذ الدين وهو لا ينوي قضائه خبر ١-٢ واورد الاول فى التهذيب باب الدينون واحكامها خبر ٣٦

مزوجل مع صاحب الدين حتى يؤديه مالم يأخذه مما يحرم عليه .
 وروى عن يزيد المجلى قال : قلت لابي عبد الله عليه السلام ان على ديناً لأيتام
 واخاف ان يبت ضيعتى بقيت ومالى شيء ، قال لا تبغ ضيعتك ولكن أعط بعضاً وأمسك
 بعضاً .

الاختلاف للاشتباه فى الكتابة او التكلم ، وعلى أى حال فالظاهر انه اسماعيل بن
 ابراهيم الثقة * مع صاحب الدين * بالنصرة والاعانة على قضاء دينه * حتى
 يؤديه مالم يأخذه مما يحرم عليه * أى يقصد عدم الاداء او يكون ثمن محرم
 اوربا مثلاً .

* وروى عن يزيد المجلى * لم يذكر طريقه اليه ورواه الشيخ فى الصحيح
 والكلينى فى القوى كالصحيح عنه (١) * قال قلت لابي عبد الله عليه السلام * ويدل على
 جواز التأخير للضرورة ، وربما كان الوجه انه لا يجوز الاداء اليهم ويلزم ان يؤدى
 الى ثقة ولا ثقة او ثق منه فكأنه عليه السلام اودعه مال الايتام حتى يبلغوا ، واداء البعض عبارة
 عن صرف المال اليهم على وجه الثقة ،

ويدل على جواز التأخير مع الضرورة ما رواه الشيخان فى القوى ، عن عمر
 بن يزيد قال اتى رجل ابا عبد الله عليه السلام يقتضيه وانا عنده فقال له ليس عندنا اليوم
 شيء ، ولكنه يأتينا خطر وهو بات يختضب به ووسمة (بكسر السين او السكون)
 فيباع ويمطيك انشاء الله فقال له الرجل عدنى فقال كيف أعديك وانا لما لا ارجو ارجى
 منى لما أرجو (٢) .

(١) الكافى باب قضاء الدين خبر ٢ والتهذيب باب الديون واحكامها خبر ١٣

(٢) الكافى باب اقتضاء الدين خبر ٥ من كتاب المعيشة والتهذيب باب الديون

واحكامها خبر ١٣

وقال النبي ﷺ ليس من غريم ينطلق من عنده غريمه راضياً الأصلت عليه دواب الأرض ونون البحور ، وليس من غريم ينطلق (من خل) صاحبه غضبان وهو ملئ الآكتب الله عز وجل بكل يوم يحبسه (أ) وليلة ظلماً .

﴿ وقال النبي ﷺ ليس من غريم ﴾ أى مدين على نسخة الاصل فى قوله ﴿ ينطلق من عند غريمه ﴾ أى المستدين ، وفى بعض النسخ بزيادة الضمير فى (عنده) فيكون بالعكس ﴿ راضياً ﴾ حال من المدين ﴿ الأصلت عليه ﴾ أى على الغريم الذى هو المستدين ، وهو الظاهر ، ويحتمل العكس بأن يكون الصلوة على المدين لعدم الاستقضاء ، ويحتمل الأعم على سبيل الاشتراك أو المجاز وعمومها ﴿ دواب الأرض ﴾ أى جميع ما يتحرك عليها ﴿ ونون البحور ﴾ حيثانها ﴿ بكل يوم يحبسه وليلة ﴾ (او) ادلية ﴿ ظلماً ﴾ كأنه ظلم كل يوم مثل ما عليه .

وروى الشيخان فى القوى كالصحيح ، عن حماد بن عثمان قال : دخل رجل على ابي عبد الله عليه السلام فشكى اليه رجلاً من اصحابنا فلم يلبث أن جاء المشكوف فقال له ابو عبد الله عليه السلام ما لفلان يشكوك ؟ فقال له : يشكونى انى استقضيت منه حقى قال : فجلس ابو عبد الله عليه السلام مغضباً ، ثم قال : كأنك اذا استقضيت حقك لم نسيء ارايتك ما حكى الله عز وجل (يخافون سوء الحساب) ان ترى انهم خافوا الله ان يعجزوا عليهم ؟ لا والله ما خافوا الا الاستقضاء فساء الله عز وجل سوء الحساب فمن استقضى فقد اساء (١)

وروى الكليني عن محمد بن يحيى رفعه الى ابي عبد الله عليه السلام قال : قال له رجل ان لى على بعض الحسينين ما لاؤقد آعياى اخذه وقد جرى بينى وبينه كلام ولا آمن ان يجرى بينى وبينه فى ذلك ما اغتم له ؟ فقال له ابو عبد الله عليه السلام ليس هذا

(١) الكافى باب فى آداب اقتضاء الدين خبر ١ والنهذيب باب الديون واحكامها

وروى ابراهيم بن عبد الحميد ، عن خضر بن عمرو النخعي عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يكون له على الرجل مال فيخذه قال ان استعلفه فليس له ان يأخذه بعد اليمين شيئاً ، وإن حبسه فليس له ان يأخذه شيئاً وان تركه ولم يستعلفه

طريق التقاضي ولكنه اذا اتيته أطل الجلوس والزم السكوت قال الرجل فما فعلت ذلك الايسرأ حتى اخذت مالي (١) .

وروى الشيخ في القوي ، عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال النبي صلى الله عليه وآله الف درهم افرضها مرتين احب الي من ان تصدق بها مرة ، وكما لا يحل لغريمك ان يملك وهو موسر فكذلك لا يحل لك ان تعسره اذا علمت انه معسر (٢) .
وروى الكليني في القوي عن سلمة بن معمر قال مر ابو عبد الله عليه السلام على رجل قد ارتفع صوته على رجل يقتضيه شيئاً يسيراً فقال بكم تطالبه ؟ قال بكذا وكذا فقال ابو عبد الله عليه السلام اما بلغك انه كان يقال لادين لمن لامرؤ له ؟

وروى ابراهيم بن عبد الحميد رحمته الله في الموثق كالشيخين (٣) عن خضر بن عمرو النخعي صاحب الكتاب المعتمد ، مع الاعتماد على كتاب ابراهيم ، وابن ابي عمير اللذين في السند ايضاً ويدل على ان اليمين يبطل الحق وتقدم الاخبار في ذلك في باب القضاء (٤) (اما) قوله عليه السلام فاذا حبسه (او) فان احتبسه او فان احتسبه ؛ وهو الصواب عليه السلام فليس له ان يأخذه شيئاً فليس في الكتابين . لكن روى الشيخ هذه الجملة في خبر آخر عن ابراهيم بن عبد الحميد ،

(١) الكافي باب في آداب اقتضاء الدين خبر ٢

(٢) التهذيب باب الديون واحكامها خبر ٣٣

(٣) الكافي باب في آداب اقتضاء الدين خبر ٣ والتهذيب باب كيفية الحكم والقضاء

خبر ١٦ من كتاب القضاء

(٤) راجع ص ١٦٧ من هذا المجلد

فهو على حقه .

وروى على بن رئاب ، عن سليمان بن خالد قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل وقع لي عنده مال فكأبرني عليه وحلف ؛ ثم وقع له عندي مال فأأخذه مكان مالي الذي أخذه وأحلف عليه كما صنع هو ؟ فقال إن خالك فلا تخنه ، ولا تدخل فيما

عن بعض اصحابنا عنه ، عليه السلام (١) والمراد منه أنه إن قال امرئ الى الله او انت مع الله او ترك الحلف تعظيماً لله ، فكأنه اخذ الاجر من الله ورضى بالله في مكافاته فليس له بعده أن يطلب منه شيئاً كما تقدم في الاخبار وان لم يذكر الاصحاب غير اليمين في الاسقاط ، بل اختلفوا في اليمين ايضاً (فقيل) لا يسقط الآمع اشتراط الاسقاط بها .

وروى الشيخ في القوى . عن عبد الحميد الطائي ، عن ابي الحسن الاول عليه السلام قال : قال النبي صلى الله عليه وآله من قدم غريباً الى السلطان يستحلفه وهو يعلم انه يحلف ثم تركه تعظيماً لله تبارك وتعالى لم يرض الله له بمنزلة الآب منزلة ابراهيم خليل الرحمن (٢) عليه السلام وروى عن علي بن رئاب عليه السلام في الصحيح كالشيخ و الكليني في القوى كالصحيح (٣) عليه السلام عن سليمان بن خالد (الى قوله) فكأبرني عليه وحلف عليه السلام اي نازعني عليه السلام ان خالك فلا تخنه عليه السلام ظاهره ان النهي للخيانة والحال ان الحلف ادخل فيه وربما كان سبب تركه الظهور فكأنه قال عليه السلام الخيانة كافية في عدم التعرض فكيف وقد انضم معها الحلف ؛ ويمكن ان يكون الخيانة كناية عن الحلف الكاذب وهو خيانة

(١) التهذيب باب الايمان والاقسام خبر ٧٩ من كتاب الايمان والنذور و باب كيفية

الحكم والقضاء خبر ١٧ من كتاب القضاء

(٢) التهذيب باب الديون واحكامها خبر ٢٢

(٣) اوردمو الذي بمدة الكافي باب قصاص الدين خبر ١-٢ والتهذيب باب الديون واحكامها

خبر ٦٢ - ٦٣ واورد الاول ايضاً في باب المكاسب خبر ١٠١

عَبْتَهُ عَلَيْهِ ..

وروی معاویہ بن عمار عن ابی عبد اللہ علیہ السلام قال : قلت له : الرجل يكون لى عليه حق فيجسده ، ثم يستودعنى مالا الى ان آخذ مالى عنده ؟ قال : لا ، هذه الخيانة .

وروی زید الشحام قال : قال لى ابو عبد الله علیہ السلام : مَنْ اِثْمَنَكَ بِأَمَانَةٍ فَأَدَّاهَا اِلَيْهِ ، وَمَنْ خَانَكَ فَلَا تَخْتَهُ .

وقوله ﴿ولا تدخل فيما عبته عليه﴾ كناية عن الخيانة او الحلف الكاذب فيشمل السبين .

﴿وروی معاویہ بن عمار﴾ فى الصحيح والشيخان فى الموثق كالصحيح عنه ﴿عن ابى عبد الله علیہ السلام﴾ و يدل على عدم جواز التقاس من الامانة على ما هو المشهورين القدماء ؛ والمشهور بين المتأخرين ، الكراهة ، والاحتياط ظاهر ويشعر هذا الخبر وامثاله بجواز التقاس اذا لم يكن حلفاً وامانة .

﴿وروی زید الشحام﴾ فى القوی ﴿ومن خانك فلا تختنه﴾ و يظهر منه النهى عن التقاس فى الامانة و يمكن ان يكون النهى فيما حلف كما تقدم و يحمل المطلقات على المقيّدات او على الكراهة وهو اظهر لما سيجى من خبر داود .

ولما رواه الشيخ فى الصحيح ، عن ابى العباس البقاي ان شهاباً ماراه (اى جادله او سألہ كما هو بنط الشيخ) فى رجل ذهب له الف درهم و استودعه بعد ذلك الف درهم قال ابو العباس فقلت له : خذها مكان الالف الذى اخذ منك ، فابى شهاب قال : قد دخل شهاب على ابى عبد الله علیہ السلام فذكر له ذلك فقال : اما انافاحب ان تأخذ فتحلف (او) وتحلف (۱) .

وفى الصحيح ، عن على بن سليمان قال : كتب اليه (اى الى صاحب الزمان

وروى الحسن بن محبوب ، عن سيف بن عميرة ، عن ابي بكر الحضرمي قال قلت لابي عبدالله عليه السلام : رجل كان له على رجل مال فجحده اياه وذهب به منه ، ثم صار اليه بعد ذلك منه للرجل الذي ذهب بماله مال مثله أياخذه مكان ماله الذي ذهب به منه ؟ قال : نعم يقول : (اللهم اني انما آخذ هذا مكان مالي الذي أخذته مني وفي خبر آخر ليونس بن عبد الرحمن ، عن ابي بكر الحضرمي مثله ، الا انه قال يقول (اللهم اني لم آخذما اخذت منه خيانة ولا ظلماً ولكني اخذته مكان حقى

عليه السلام) رجل غصب رجلاً مالا او جارية ثم وقع له عنده مال بسبب . ودية او قرض مثل ما خانه او غصبه أيحل له حبسه عليه ام لا ؟ فكتب عليه السلام : نعم يحل له ذلك ان كان بقدر حقه وان كان اكثر فتأخذ منه ما كان عليه ويسلم الباقي اليه ان شاء .

وفي القوي كالصحيح ، عن اسحاق بن ابراهيم ان موسى بن عبد الملك كتب الى ابي جعفر عليه السلام يسأله عن رجل دفع اليه مالا ليصرفه في بعض وجوه البر فلم يمكنه صرف ذلك المال في الوجه الذي امره به وقد كان له عليه مال بقدر هذا المال فسأله هل يجوز ان اقبض مالي اوارده عليه واقتضيه (او) اقبضه ؟ فكتب صلوات الله عليه : اقبض مالك مما في يديك .

وفي القوي ، عن جميل بن دراج قال : سألت ابا عبدالله عليه السلام عن الرجل يكون له على الرجل الدين فيجحده فيظفر من ماله بقدر الذي خجده أياخذه وان لم يعلم الجاحد بذلك ؟ قال : نعم .

✽ وروى الحسن بن محبوب عن سيف بن عميرة ✽ في الصحيح كالكليني و الشيخ بطريقين صحيحين ✽ عن ابي بكر الحضرمي ✽ الممدوح ✽ مال مثله ✽ وفيهما قبله ✽ قال نعم يقول ✽ وفي روى ويبم قال نعم ولكن لهذا كلام يقول ✽ اللهم اني انما آخذ ✽ او اني آخذ ✽ هذا مكان مالي الذي أخذته مني ✽ .

✽ وفي خبر آخر ليونس بن عبد الرحمن ✽ في الصحيح ✽ عن ابي بكر الحضرمي ✽ مثله الا انه قال يقول : اللهم اني لم آخذ (الى قوله) حقى ✽ والذي في الكافي

وفى خبر آخر؛ إن استحلفه على ما اخذ منه فجائز له أن يحلف اذا قال هذه الكلمة .

والتهذيب فى رواية الحسن بن محبوب عن سيف بن عميرة عن ابي بكر الحضرمي هو قوله **اللهم** (قال نعم) ولكن لهذا كلام يقول **اللهم** انى آخذ هذا . (كما فى فى) (او هذا البال كما فى يب) مكان مالى الذى اخذه منى وانى لم آخذما اخذته خيانة ولا ظلماً (١) .

و روى الشيخ فى الصحيح ، عن الحسين بن سعيد ، عن صفوان ، عن ابن مسكان ، عن ابي بكر ، وكذا عن الحسن بن محبوب برواية اخرى عن سيف بن عميرة ، عن ابي بكر الحضرمي الى ان قال قال : نعم ولكن لهذا كلام قلت وما هو ؟ قال تقول : اللهم انى لم آخذ ظلماً ولا خيانة وانما اخذته مكان مالى الذى اخذ منى لم ازد شيئاً عليه (او) عليه شيئاً (٢) .

وما ذكره المصنف لا يطابق شيئاً من هذه الاخبار ، ويمكن ان يكون مراده من ذكر خبر يونس بازاء خبر سيف محض التقديم و التأخير لا الزيادة و النقصان كما هو المتبادر من العبارة و على أى حال فهل المطلوب التكلم بهذه الكلمات او القصد الى المعالى ليفرق بين السرقة و التفاس ؟ ويؤيده اختلاف العبارات من الراوى الواحد ، والاحوط والاولى التكلم بأى كلام شاء من هذه الكلمات المزبورة والجمع اكمل .

﴿ وفى خبر آخر الخ ﴾ قد تقدم خبر شهاب فى جواز الحلف ، ولكن ليس فيه هذه الكلمة فالظاهر انه خبر آخر لأبي بكر .

(١) الكافى باب قصاص الدين خبر ٣ والتهذيب باب الديون واحكامها خبر ٦٤

(٢) التهذيب باب المكاسب خبر ١٠٣ - ١٠٢ وفيه اللهم لم آخذة ظلماً الخ

قال مصنف هذا الكتاب - رحمه الله - هذه الاخبار متفقة المعاني غير مختلفة وذلك انه متى حلفه على ماله فليس له أن يأخذ منه بعد ذلك شيئاً لقول النبي ﷺ مَنْ حَلَفَ بِاللَّهِ فَلْيَصِدْقَ ، و من حَلَفَ لَهُ بِاللَّهِ فَلْيَرْضَ ، و من لم يَرْضَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ (في شيء -) .

وان حلف من غير أن يحلفه ثم طالبه بحقه اداخذه منه او مما يصير اليه من ماله لم يكن بداخل في النهي ، وكذلك ان استودعه مالا فليس له ان يأخذه منه شيئاً لانها امانة ائتمنه عليها فلا يجوز له أن يخونه كما خانه ، ومتى لم يحلفه على ماله ولم يأتمنه على امانة ، وانما صار اليه له مال او وقع عنده ، فجاز له ان يأخذ منه حقه بعد ان يقول ما امر به مما (بما - خل) قد ذكرته فهذا وجه اتفاق هذه الاخبار ، ولا حول ولا قوة الا بالله .

وقد روى محمد بن ابي عمير ، عن داود بن زريق قال : قلت لابي الحسن عليه السلام

﴿ قال مصنف هذا الكتاب الخ ﴾ لو كان الاخبار ما ذكر فقط لكان الجمع حسناً لكن وزدت الاخبار المتقدمة في جواز التقاص من الامانة ايضاً الا ان يحمل الامانة على الامانة المالكية لكثرة الاهتمام بشأنها دون الشرعية ، لكن فيها ما يدل على جواز التقاص في الامانة المالكية ايضاً كما في خبر شهاب فالجمع بالكراهة والجواز احسن كما فعله المتأخرون .

﴿ وقد روى محمد بن ابي عمير ﴾ في الصحيح كالشيخ (١) عن داود بن زريق ﴿ الثقة وفي بعض النسخ (زريق) وهو سهو النسخ ؛ لكن ذكر الشيخ بعبارة اخرى قال : قلت لابي الحسن موسى عليه السلام اني اخالط السلطان فيكون عندي الجارية فيأخذونها والدابة الفارعة (اي النفيسة) فيأخذونها ثم يقع لهم عندي المال فلي ان آخذنه ؟ قال : خذ مثل ذلك ولا ترد عليه شيئاً .

امى أعامل قوماً فربما ارسلوا الىّ فأخذ و امنى الجارية والداية فذهبوا بها منى ،
ثم بدور لهم المال عندى فأخذ منه بقدر ما أخذ و امنى ؟ فقال خذ منهم بقدر ما أخذوا
منك ولا تزد عليه .

و كأنه نقل بالمعنى وهو واحد ويدل على جواز التقاس اذا لم يكن على جهة
الامانة المالكية على ما هو الظاهر وكأنه لهذا المعنى قال : (وقد روى) اوىكون مراده
انه روى هذا الخبر ايضاً فى التقاس .

والذى عمل المتقدمين على القول بعدم جواز التقاس من الامانة زائداً على
ما تقدم - مارواه الشيخ فى الصحيح ؛ عن ابن ابي عمير ؛ عن ابن اخى الفضيل بن يسار
قال : كنت عند ابي عبدالله عليه السلام ودخلت امرأة وكنت اقرب القوم اليها فقالت لى
اسأله فقلت عما ذا ؟ فقالت : ان ابنى مات وترك مالا كان فى يد اخى فأتلفه ثم
افاد مالا فأودعنيهِ فلى أن آخذمنه بقدر ما أتلف من شيء ؟ فاخبرته بذلك فقال :
لا ، قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : اداً الامانة الى من اتتمنك ولا تخن من
خائبك (١) .

وفى الموثق كالصحيح ، عن الحسين بن المختار قال : قلت لابي عبدالله
عليه السلام : الرجل يكون له الشريك فيظهر عليه قد اختان شيئاً آله ان يأخذمنه مثل الذى
اخذمن غير ان يبين له ؟ فقال : شوه انما اشترى كآمانة الله واتى لاحب له ان رأى
شيئاً من ذلك ان يستر عليه وما احب ان يأخذمنه شيئاً بغير علمه ،

وفى الصحيح او الموثق كالصحيح عن محمد بن على الحلبي قال : استودعنى
رجل من موالى بنى مروان الفدينا رغباب فلم ادر ما اصنع بالدنانير ؟ وايتت ابا عبدالله
عليه السلام فذكرت ذلك له وقلت انت احق بها فقال لان ابي عليه السلام كان يقول : انما نحن

فيهم بمنزلة هدية تؤدى اماناتهم و تردّ ضالتهم ونقيم الشهادة لهم وعليهم فاذا تفرقت
الاهواء لم يسع احداً المقام .

وفى الصحيح ، عن ابن ولاد عن ابي عبد الله عليه السلام قال : كان ابي يقول : اربع من كن
فيه كمل ايمانه و لو كان ما بين قرنه الى قدميه ذنوباً لم ينقصه ذلك قال : وهى
الصدق واداء الامانة ، والحياء ، وحسن الخلق

و روى فى الحسن كالصحيح ، عن ابن ابي عمير : عن الحسين بن مصعب
الهمداني قال : سمعت ابا عبد الله يقول : ثلث لا عذر لاحد فيها : اداء الامانة الى
البر والفاجر والوفاء بالمهد للبر والفاجر وبرّ الوالدين برّين كانا ادقاجرين (١) .
وفى الموثق كالصحيح ، عن ابن بكير ، عن الحسين الشيباني ، عن ابي عبد الله
عليه السلام قال : قلت له : رجل من مواليك يستحلّ مال بنى امية ودعائهم وانه وقع لهم
عنده ودیعة فقال : ادوا الامانات الى اهلها وان كانوا مجوساً فان ذلك لا يكون حتى
يقوم القائم صلوات الله عليه فيحلّ ويحرّم .

وفى القوى ، عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال : قال امير المؤمنين
(ع) ادوا الامانات و لو الى قاتل ولد الابياء .

وفى القوى ، عن عمر بن ابي حفص قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول : اتقوا
الله وعليكم باداء الامانة الى من ائمتنكم ، فلو ان قاتل على عليه السلام ائتمنى على امانة
لادبّتها اليه .

وفى القوى ، عن عمار بن مروان قال قال ابو عبد الله عليه السلام فى وصية له : اعلم ان

(١) اورده والسة التى بعده فى الكافى باب اداء الامانة خبر (الى) ٦ وخبر ٨

واورد الاول والثانى والرابع والخامس والسادس فى التهذيب باب المكاسب خبر ١٠٩

١١٢ - ١١٦ - ١١٥ - ١١٧ من كتاب المكاسب .

وروى الحسن بن محبوب عن هذيل بن حنان أخى جعفر بن حنان الصيرفى قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام انى دفعت الى أخى جعفر مالا فهو يعطينى ما انفقته واحج منه وانصدق ، وقد سألت من عندنا فذكروا ان ذلك فاسد لا يحل

ضارب على عليه السلام بالسيف وقتله لو ائتمنتى واستنصحتنى واستشارنى ثم قبلت ذلك لأدبت اليه الامانة .

وفى الموثق كالصحيح ، عن اسحاق بن عمار ، عن حفص بن قرط قال : قلت لأبى عبد الله عليه السلام امرأة بالمدينة كان الناس يضمنون عندها الجوارى فصالحهن وقلنا : ما رأينا مثل ما صبب عليها من الرزق فقال انها صدقت الحديث وادت الامانة وذلك يجلب الرزق قال صفوان : وسمعت من حفص بهذا .

وفى القوى والشيخ فى الصحيح ، عن محمد بن القاسم (الثقة) قال : سألت أبا الحسن يعنى موسى (ع) عن رجل استودع رجلا مالا له قيمة والرجل الذى عليه المال رجل من العرب يقدر على ان لا يعطيه شيئا ولا يقدر له على شيء ، والرجل الذى استودعه خبيث خارجى فلم ادع شيئا فقال لى : قل له : رد عليه فانه ائتمنه عليه بامانة الله ، قلت فرجل اشترى من امرأة من العباسيين بعض قطائعهم فكتب عليها كتابا انها قد قبضت المال ولم تقبضه فيعطيه المالام يمنعه ؟ قال لى : قل يمنعه اشد المنع فانها باعته مالم تملكه .

وقد تقدم مثله ايضا وظهر الفرق بين الامانة وبين ثمن المبيع ، وهذا احد وجوه الجمع بين الاخبار ، والله تبارك وتعالى يعلم

وروى الحسن بن محبوب في الصحيح كالشيخين (١) عن هذيل بن حنان في الكافي وفى الكافى والرجال بالياء ، ويدل على ان القرص

(١) الكافى باب هدية الغريم خير ١٢ من كتاب المعيشة والتهذيب باب القرص خبر ٨ من كتاب المكاسب .

وانا أحب ان انتهى في ذلك الى قولك ، فقال أكان يملك قبل ان تدفع اليه مالك؟ قلت : نعم ؛ قال خذ منه ما يعطيك واكل واشرب وحجّ وتصدق فاذا قدمت العراق فقل : جعفر بن محمد أفناني بهذا .

وسأل سماعة ابا عبدالله عليه السلام عن الرجل ينزل على الرجل وله عليه دين أياً كل من طعامه ؟ فقال نعم يمسأ كل من طعامه ثلاثة ايام ولا يمسأ كل بعد ذلك شيئاً .

اذا كان مقروناً بالنفع بدون ان يكون فيه شرط الربح لا بأس به ، و في هذه الصورة خصوصاً لا ريب فيه لان الصلة كانت قبل القرض الآن تكون بعد القرض اكثر فحينئذ يكون مكروهاً كما سيحجى .

ويؤيده أيضاً ما رواه الشيخان عن غياث بن ابراهيم (في الموثق) كالصحيح ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : ان رجلاً اتي علياً عليه السلام فقال له : ان لي على رجل ديناً فأهدى اليّ هدية ؟ فقال : احسبه من دينك عليه (١) .

و في القوي كالصحيح ، عن اسحاق بن عمار عن ابي الحسن عليه السلام قال : سألت عن الرجل يكون لهما رجل مال قرضاً فيعطيه الشيء من ربحه مخافة ان يقطع ذلك عنه فيأخذ ماله من غير ان يكون شرط عليه قال : لا بأس ما لم يكن شرطاً (٢) .

﴿ وسأل سماعة ﴾ في الموثق كالشيخين ، (٣) وبدل على كراهه الاكل من بيت الغريم اكثر من ثلاثة ايام فان الثلاثة ايام الضيافة لكل احد كما ورد في الاخبار الكثيرة .

(١-٢) الكافي باب هدية الغريم خبر ١-٣ من كتاب المعيشة والتهذيب باب الدين واحكامها خبر ٢٩ - ٣٩

(٣) الكافي باب النزول على الغريم خبر ٢ من كتاب المعيشة والتهذيب باب الدين واحكامها خبر ١٩

وقال الصادق عليه السلام في قول الله عز وجل : (لاخير في كثير من نجواهم الا من امر بصدقة او معروف او اصلاح بين الناس فقال يعنى بالمعروف القرض .
وروى عن الصباح بن سيابة قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ان عبد الله بن ابي يعفور امرني ان اسألك : قال : انا نستقرض الخبز من الجيران فنرد اصغر منه اذا كبر ، فقال عليه السلام نحن نستقرض الجوز ، الستين والسبعين عدداً فيكون فيه الصغيرة والكبيرة فلا بأس .
قال ابو جعفر عليه السلام من اقرض قرضاً الى ميسرة كان ماله في زكاة وكان هو

وقال الصادق عليه السلام رواه الكليني في الموثق كالصحيح ، عن ابراهيم بن عبد الحميد . عن ابي عبد الله عليه السلام (١) في قوله عز وجل : لاخير في كثير من نجواهم اي كلامهم او كلامهم السر عليه السلام (الامن امر) اي الانجوى من امر عليه السلام بصدقة او معروف او اصلاح بين الناس ليس في (في) هذه الجملة عليه السلام فقال يعنى عليه السلام اي الله تعالى عليه السلام بالمعروف القرض عليه السلام والاخبار في فضل المعروف واهله قد تقدم في باب الزكاة وكذا هذا الخبر .

وروى عن الصباح بن سيابة في القوي كالصحيح ، ويدل على جواز التفاوت في القرض اذا لم يكن ذلك شرطاً سيما في الخبز والجوز والبيض ، والظاهر ان الخبز في بعض البلاد من الممدود ، فالرخصة بهذا الاعتبار (او) لان التفاوت يسير ، بل كانوا يزنون المجين غالباً لئلا يكون زيادة و نقصان ، و مع هذا فلا ينحتهما .

وقال ابو جعفر عليه السلام من اقرض قرضاً الى ميسرة عليه السلام (٢) اي الى وقت يسر المستقرض

(١) الكافي باب القرض خبر ٣ من ابواب الصدقة من كتاب الزكاة

(٢) رواه السدوق في القوي ، عن جابر في ثواب الاعمال وفيه ، الاميسورة - منه

في صلاة من الملائكة عليه حتى يقبضه .
وروى اسماعيل بن مسلم ، عن ابي عبد الله عليه السلام انه كان يقول اذا كان
على الرجل دين ثم مات حل الدين - وقال الصادق عليه السلام اذا مات الميت (الرجل
خ ل) حل ماله وما عليه .

بأن يقوله حين القرض او لا يطلب منه ﴿ كان ماله ﴾ او كل ماله ﴿ في زكوة ﴾
يمكن ان يكون المراد منه ان ما اعطاه الى المستقرض كأنه تسدق بمنله كل يوم
(او) لما كان القرض حمى الزكوة فكان ماله مزكى ، وبالمعنيين وردت الروايات
وقد تقدمت ﴿ وكان هو في صلوات من الملائكة ﴾ اى الملائكة يستغفرون له ﴿ حتى
يقبضه ﴾ متعلق بالجملةتين .

﴿ وروى اسماعيل بن مسلم ﴾ السكوني في القوي كالشيخين (١) ﴿ ثم
مات ﴾ اى المستدين حل الدين لو كان مؤجلاً وتعلق الدين بماله لان الميت لا ذمة
له حتى يكون متعلقاً بذمته ولا يتعلق بذمة الوارث لانه لا تزور اذرة وذر أخرى
ولا يضيع مال المستدين فتعين تعلقه بالمال ، وهذه نكتة بعد الوقوع .

﴿ وقال الصادق عليه السلام ﴾ رواه الشيخان مرسلين عن ابي بصير قال قال ابو عبد الله
عليه السلام (٢) ﴿ اذا مات الميت حل ماله وما عليه ﴾ من الدين مذكور فيهما وليس في
المتن وكأنه ترك لظهوره اذ من النسخ ، والظاهر انه لا خلاف في حلول ما عليه ،

(١) التهذيب باب الديون واحكامها خبر ٣٣ وفيه اذا كان على الرجل دين الى اجل
ومات الرجل حل الدين - ولم نجده في الكافي ولم ينقله في الوسائل ايضاً من
الكافي .

(٢) الكافي باب انه اذا مات الرجل حل دينه خبر ١ والتهذيب باب الديون و
احكامها خبر ٣٢

وروى الحسن بن محبوب ؛ عن الحسن بن صالح الثوري عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يموت وعليه دين فيضمنه ضامن الغرماء ؟ قال : اذا رضى به الغرماء فقد

واما ماله فالمشهور انه لا يحل ويحمل الخبر على ان (ما عليه) بيان (ماله) ، و يقرء المال بالضم كأنه قال : حل المال الذي كان في ذمته بتعلقه على المال والمطف تفسيري .

وروى الشيخ في الصحيح ، عن الحسين بن سعيد قال سألته (اى الرضا عليه السلام) عن رجل اقترض رجلا دراهم الى اجل مسمى ثم مات المستقرض أيجل مال القارض عند موت المستقرض منه اولورثته (اوللورثة) من الاجل مال للمستقرض في حيوته ؟ فقال : اذا مات فقد حل مال القارض (١) .

وروى الحسن بن محبوب * في الصحيح * عن الحسن بن صالح * اوصباح وهو تصحيف * الثوري * الضعيف ، ورواه الكليني في الصحيح ، و الشيخ بطرق صحيحة ؛ عن الحسن بن محبوب ، عن عبد الله بن سنان (٢) ، بل رواه المصنف في باب الوصايا هذا الخبر بعينه عن عبد الله بن سنان فكأنه وقع سهو من النساخ ، ويمكن ان يكون الحسن ايضا سمعه كما سمعه عبد الله ، لكن الغالب ذكر الشيخين في كتبهما ان يكون تفسير في المتن ، وعلى اى حال فلا ريب في مضمونه انه اذا ضمن ضامن للغرماء ورضوا بضمائه ، وكذلك اذا ضمن وادى ؛ اما اذا ضمن ولم يرض الغرماء ولم يؤد فالظاهر عدم برائة ذمة الميت .

ويؤيده ما رواه الشيخ في الموثق كالصحيح ، عن اسحاق بن عمار ، عن ابي

(١) التهذيب باب الديون واحكامها خبر ٣٢

(٢) الكافي باب انه اذا مات الرجل حل دينه خبر ٢ وباب من اوصى وعليه دين

خبر ٥ من كتاب الوصايا والتهذيب باب الديون واحكامها خبر ١٧ وباب الاقراض في المرض خبر ٢٥ من كتاب الوصايا

برئت نعمة الميت .

وروي ابراهيم بن عبد الحميد ، عن الحسن بن خنيس قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ان لعبد الرحمن بن سيابة ديناً على رجل وقدمات فكلمناه ان يحلله فأبى ، قال ويحه اما يعلم ان له بكل درهم عشرة اذا حلّله ، واذا لم يحلله فانما له درهم بدل درهم ،

وروي السكوني عن ابي عبد الله عن ابيه عن آبائه (ع) قال: اني رجل علياً (ع) فقال اني كسبت (اكتسبت - خل) ما لا اغضت في طلبه حلالاً وحراماً ، فقد اردت التوبة ولا ادري

عبد الله عليه السلام في الرجل يكون عليه دين فحضره الموت فيقول وليّ عليّ دينك قال يبرئه ذلك وان لم يوفه وليّ من بعده وقال ارجو ان لا يأتكم وانما ائمه على الذي يحبس (١) .

وروي ابراهيم بن عبد الحميد في الموثق كالصحيح عن الحسن بن خنيس الممدوح ورواه الشيخ في الموثق ، عن ابراهيم بن عبد الحميد قال : قلت لابي عبد الله (ع) (٢) (بدون الوسطة) واذا لم يحلله فانما الدرهم بدل درهم اي في الدنيا اذا ادّى عنه وكذا في الآخرة بحاسب ويعوض بالدرهم بخلاف ما لو حلّله فانه يموض في الآخرة بالعشرة دراهم ، ويدل على استحباب تحليل الميت .
وروي السكوني في القوي كالشيخين (٣) اغضت في طلبه اي لم لاحظ الحلال والحرام او دخلت في الشبهات بالتأويلات الفاسدة والحيل وفيهما

(١) التهذيب باب الديون واحكامها خبر ٢٢

(٢) الكافي باب تحليل الميت خبر ١ من ابواب الصدقة من كتاب الزكوة والتهذيب

باب الديون واحكامها خبر ٥٣

(٣) الكافي باب المكاسب الحرام خبر ٥ من كتاب المعيشة والتهذيب باب الزيادات

خبر ١٢ من الخمس .

الحلال منه ولا الحرام فقد اختلط على فقال علي عليه السلام أخرج خمس مالك فإن الله عز وجل قد رضى من الإنسان بالخمسة وسائر المال كله لك حلال .

تصدق بخمس مالك يفهم من لفظ (التصدق) انه لا يختص ببني هاشم ، ومن لفظ الخمس الاختصاص بهم ، ولهذا ذكره المصنف في باب الخمس بعبارة اخرى (١) وكأنه نقل بالمعنى ، وهما بهذه العبارة وتقدم التفصيل الذى ذكره الاصحاب ؛ وان الاحوط ان يختص بهم (٢) وان كان الاظهر التعميم .

ويؤيد التخصيص ما رواه الشيخ فى الموثق ، عن عمار ، عن ابي عبد الله عليه السلام سئل عن عمل السلطان يخرج فيه الرجل ؟ قال لا الا ان لا يقدر على شيء يأكل ولا يشرب ولا يقدر على حيلة فان فعل فصار فى يده شيء فليبعث بخمسه الى اهل البيت (٣) ان كان المراد بهم مطلق بني هاشم ، ويحتمل ان يكون المراد بهم الائمة عليهم السلام حتى يصرفوا فى مواضعها .

وما (٤) تقدم فى صحيحة زرارة انه قال : لعبد الملك انظر الى خمس هذا المال فابحث به اليه يعنى الى ابي عبد الله عليه السلام ، وتقديره صلوات الله عليه ، يؤيد التخصيص ، لكن قوله عليه السلام فى الجواب (هو له هوله) يؤيد العدم ، بل يفهم منه جواز اخذ اموال النواصب للشيعة كبادل عليه الاخبار المتقدمة فى شراء الضيعة منهم ، وقوله عليه السلام (فليمنعها اشد المنع) .

(١) حيث قال : جاء رجل الى امير المؤمنين (ع) فقال : يا امير المؤمنين اصبت مالا واغمضت فيه أفلى توبة؟ قال : اتنى بخمسة فأتاه بخمسة فقال هو لك ، ان الرجل اذا تاب تاب معه ماله .

(٢) راجع ص ١٢٢ من المجلد الثالث

(٣) التهذيب باب المكاسب خبر ٣٦

(٤) قوله ده : وما تقدم الخ عطف على قوله ده : وما رواه الشيخ فى الموثق

وروى ابو البخترى وهب بن وهب ، عن جعفر بن محمد عن ابيه (عليه السلام) قال :
 قضى على (عليه السلام) فى رجل مات وترك ورثة فأقر أحد الورثة بدين على ابيه انه يلزمه
 ذلك فى حصته بقدر ماورثه ، ولا يكون ذلك فى ماله كله ، فإن أقر اثنين من الورثة

وما رواه الشيخ فى الحسن ، عن المعلى بن خنيس قال : قال ابو عبد الله (عليه السلام)
 خذ مال الناصب حيثما وجدت وادفع اليها خمسة (١) .

وفى القوى ، عن اسحاق بن عمار قال قال ابو عبد الله (عليه السلام) مال الناصب وكل
 شيء يملكه حلال لك الا امرأته فان نكاح اهل الشرك جائز وذلك ان رسول الله
(صلى الله عليه وآله) قال لا نسبوا اهل الشرك فان لكل قوم نكاحاً ولو لا انا نخاف عليكم ان يقتل
 رجل منكم برجل منهم ورجل منكم خير من الف رجل منهم ومائة الف منهم لا مرنّاكم بالقتل
 لهم ولكن ذلك الى الامام (٢) .

وروى ابو البخترى وهب بن وهب (عليه السلام) فى القوى للاعتماد على كتابه
 كالشيخ (٣) ولا يكون ذلك فى ماله كله (عليه السلام) وفى يب (كله فى ماله) وهو المراد
 وعمل به الاصحاب .

ويؤيده ما رواه الشيخان فى الموثق كالصحيح ، عن اسحاق بن عمار ، عن ابي
 عبد الله (عليه السلام) فى رجل مات فأقر عليه بعض ورثته لرجل بدين قال يلزمه ذلك فى
 حصته (٣) (اى بالنسبة وسيجيء فى الوصايا وتقدم فى اقرار الوارث بعق الغلام انه يلزمه
 فى حصته بالنسبة) .

(١-٢) التهذيب باب المكاسب خبر ٢٧٢-٢٧٣ واورد الاول ايضاً فى باب الخمس
 فى الغنائم خبر ١٨ الا ان فيه : وابتع البنا بالخمس ومثله بهينه خبر حفص وفيه وادفع اليها
 الخمس .

(٣-٢) اوردهما فى التهذيب باب الاقرار فى المرض خبر ١٥ - ١٤ من كتاب الوصايا
 وفى باب الديون واحكامها خبر ٦٧ - ٣١ واورد الاول فى الكافى باب بعض الورثة يقر
 بشئ او دين خبر ٣ من كتاب الوصايا .

وكانا عدلين أجز ذلك على الورثة ، وإن لم يكونا عدلين الزمنا في حصتهما بقدر ماورثنا ، وكذلك إن اقرب بعض الورثة بأخ أو اخت إنما يلزمه في حصته .
وقال على عليه السلام : من اقرب ل أخيه فهو شريك في المال ولا يثبت نسبه ، و إذا أقرانان فكذلك إلا أن يكونا عدلين فيلحق نسبه ويضرب في الميراث معهم .

وروى الشيخ في الصحيح : عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل استأجر مملوكاً فيستهلك مالا كثيراً فقال : ليس على مولاه شيء وليس لهم أن يبيعوه ولكنه يستعصى وإن عجز عنه فليس على مولاه شيء ولا على العبد شيء (١) .
وفي الصحيح ، عن أبي بصير كالكليني ، عن أبي جعفر (ع) قال قلت له الرجل يأذن لمملوكه في التجارة فيصير عليه دين ؟ قال إن كان أذن له أن يستدين فالدين على مولاه وإن لم يكن أذن له أن يستدين فلا شيء على المولى ويستعصى العبد في الدين (٢) .

وفي الموثق ، عن زرارة قال سألت أبا جعفر (ع) عن رجل مات وترك عليه ديناً وترك عبداً له في مال التجارة وولداً وفي يد العبد مال ومتاع وعليه دين استداناه العبد في حياة سيده في تجارة ، فإن الورثة وغرماء الميت اختصموا فيما في يد العبد من المال والمتاع ، وفي رقبة العبد فقال : أرى أن ليس للورثة سبيل على رقبة العبد ، ولا على ما في يديه من المتاع و المال إلا أن يضمنوا دين الغرماء جميعاً فيكون العبد وما في يده للورثة ، فإن أبوا كان العبد وما في يده للغرماء يقوم العبد وما في يديه من المال ثم يقسم ذلك بينهم بالحصص ، فإن عجز قيمة العبد وما في يديه عن أموال الغرماء رجعوا على الورثة فيما بقي لهم إن كان الميت

(١) التهذيب باب المكاسب خبر ٢٦٢

(٢) الكافي باب المملوك يتجر فيقع عليه الدين خبر ٣ والتهذيب باب الديون و

احكامها خبر ٧٠

وروى ابراهيم بن هاشم ، ان محمد بن ابي عمير - رضى الله عنه - كان رجلاً
بزازاً فذهب ماله واقترد وكان له على رجل عشرة آلاف درهم ، فباع داراً له كان
يسكنها بعشرة آلاف درهم وحمل المال الى بابه ، فخرج اليه محمد بن ابي عمير
فقال : ما هذا ؟ قال : هذا مالك الذى لك على . قال : ورثته ؟ قال : لا ، قال : وذهب
لك ؟ قال : لا ، فقال : فهو من ضيعة بعثها ؟ قال : لا ، قال : فما هو ؟ قال : بعث دارى التى
أسكنها لأقضى دينى .

فقال محمد بن ابي عمير - رضى الله عنه - حدثنى ذريح المحاربى عن ابي

ترك شيئاً ؛ وان فضل من قيمة العبد وما كان فى يديه عن دين الغرماء رده على
الورثة (۱) .

وفى الموثق عن ظريف الاكفانى قال كان اذن لغلام له فى الشراء والبيع
فأفلس ولزمه دين فاخذ بذلك الدين الذى عليه وليس يساوى ثمنه ما عليه من الدين ؟
فسأل ابا عبد الله عليه السلام فقال ان بعته لزمك وان اعتقه لم يلزمك الدين فعتقه
ولم يلزمه شئ .

وفى الموثق ، عن وهيب بن حفص ، عن ابي جعفر (ع) قال سألت عن الرجل
يشارك الرجل على السلمة ويوليه عليها قال ان ربح فله ، وان وضع فعليه ، قال :
وسألت عن مملوك يشتري ويبيع قد علم بذلك مولاه حتى صار عليه مثل ثمنه قال
يستسعى فيما عليه .

وروى ابراهيم بن هاشم في الحسن كالصحيح كالشيخ ، والظاهر ان
عدم قبول محمد بن ابي عمير المال ، كان للتقوى العظيم الذى كان له والآف حديث
ذريح يدل على انه لا يخرج لاعلى انه اذا ادنى الغريم لا يؤخذ منه ، وكأنه راعى انه
ايضاً بمنزلة الاخراج اول الاحتياط .

عبدالله عليه السلام انه قال : لا يُخرج الرجل عن مسقط رأسه بالدين ، ارفعها فلاحاجة لى فيها ، والله انى لمحتاج فى وقتى هذا الى درهم وما يدخل ملكى منها درهم . وكان شيخنا محمد بن الحسن - رضى الله عنه - يروى انها ان كانت الدار واسعة يكتفى صاحبها ببعضها فعليه ان يسكن منها ما يحتاج اليه ويقضى ببقيتها

ولكن روى الكلينى فى الموثق كالصحيح ، عن عثمان بن زياد (المجهول) وروى الشيخ عن الكلينى بالاسناد الذى فى الكافى عن زرارة بدله (فيمكن ان يكون نسخة الشيخ كذلك او كان سهواً من القلم ، لكن لما كان فى الطريق محمد بن ابي عمير فالظاهر الصحة) قال : قلت لابي عبدالله عليه السلام : ان لى على رجل ديناً وقد اراد ان يبيع داره فيقتضىنى قال : فقال ابو عبدالله عليه السلام : أعيدك بالله ان تخرجه من ظل رأسه (١) وفى باب بتكرير (أعيدك بالله ان تخرجه من ظل رأسه) للمبالغة .

و الظاهر ان ابن ابي عمير لما بلغه هذا الخبر فهم ان تجوز بيع اخراج ايضاً ، لكن الظاهر ان الدار الذى كانت قيمته عشرة آلاف درهم زائد بالنسبة الى من لم يكن له شىء . وكان يمكنه ان يعيش بعشره فاحتاط فى ذلك لانه يمكن ان يكون المراد النهى عن الاخراج عن الدار المألوفة كما ظهر من الخبرين وان كان على جهة الاستحباب كما سيحى .

وروى الكلينى فى الحسن كالصحيح ، عن الحلبي ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : لا باع الدار ولا البعارية فى الدين و ذلك انه لا بد للرجل من ظل يسكنه وخادم يخدمه (٢) .

و كان شيخنا محمد بن الحسن رضى الله عنه يروى الخ ويمكن ان يكون استنباطاً مما رواه الشيخ فى القوى كالصحيح ، عن مسعدة بن صدقة قال : سمعت جعفر بن محمد عليه السلام وسئل عن رجل عليه دين وله نصيب فى دار تغل غلة ، فربما

دينه ، وكذلك ان كفته داربدون ثمنها باعها واشترى بثمانها داراً ليسكنها ويقضى بياقى الثمن دينه .

وكتب يونس بن عبد الرحمن الى الرضا عليه السلام : انه كان لى على رجل عشرة دراهم وانّ السلطان اسقط تلك الدراهم وجاء بدراهم اعلى من تلك الدراهم وفى تلك الدراهم الاولى اليوم وضيمة فأى شئ لى عليه ؟ الدراهم الاولى التى اسقطها السلطان او الدراهم التى اجازها السلطان ؟ فكتب : لك الدراهم الاولى .
قال مصنف هذا الكتاب - رحمه الله - كان شيخنا محمد بن الحسن - رضى

بلغت غلتها (اى حاصلها) قوته ، وربما لم تبلغ حتى يستدين فان هو باع الدار وقضى دينه بقى لاداره فقال : ان كان فى داره ما يقضى به دينه و يفضل منها ما يكفيه وعياله فليبيع الدار والأفلا (١) - والظاهر ان هذا الخبر يدل على الجزوالاول وهو الزيادة فى الكمية لاعلى الزيادة فى الكيفية الاستنباطاً ، وربما كانت الالف مائة من وجوب بيعها والاحتياط فى الطرفين ظاهر .

﴿وكتب يونس بن عبد الرحمن﴾ الثقة ولم يذكر طريقه اليه ، ورواه الشيخ فى الصحيح عنه (٢) .

ويؤيده ما رواه الشيخ فى الصحيح ، عن صفوان قال سأله (اى الرضا عليه السلام) على الظاهر (معوية بن سعيد عن رجل استقرض دراهم من رجل وسقطت تلك الدراهم او تغيرت ولا يباع بها شئ) صاحب الدراهم ، الدراهم الاولى او الجائزة التى تجوز بين الناس ؟ قال : فقال : لصاحب الدراهم الدراهم الاولى (٣) .

﴿قال مصنف هذا الكتاب﴾ الخبر الذى رواه ابن الوليد رواه الكلينى فى

(١) التهذيب باب المكاسب خبر ٦٥

(٢-٣) التهذيب باب بيع الواحد بالاثنتين واكثر من ذلك الخ خبر ١١٣-١١٤ من

كتاب التجارة .

الله عنه - يروى حديثنا في أن له الدراهم التي تجوز بين الناس و الحديثان متفقان غير مختلفين فمتى كان للرجل على الرجل دراهم (بوزن معلوم - خ) بنقد معروف فليس له إلا ذلك النقد ، ومتى كان له على الرجل دراهم بوزن معلوم بغير نقد معروف فإعماله الدراهم التي تجوز بين الناس .

الصحيح والشيخ في القوي (١) عن يونس قال : كتبت إلى أبي الحسن الرضا عليه السلام : أن لي على رجل ثلاثة آلاف درهم وكأت تلك الدراهم تنفق بين الناس تلك الأيام و ليست تنفق اليوم فلي عليه تلك الدراهم بأعيانها أو ما ينفق اليوم بين الناس قال : فكتب إلي : لك أن تأخذ منه ما ينفق بين الناس كما أعطيتهم ما ينفق بين الناس .

ما ذكره المصنف ممكن ، ويمكن أن يكون الخبران الأولان في القرض كما هو مصرح في خبر صفوان ، وهذا الخبر من ثمن المبيع مثلاً ، لأن الزيادة والنقصان حرام في القرض فيمكن أن تكون الدراهم الجائزة أقل وزناً كما هو المتعارف الآن فلو أعطاه تلك الدراهم لزم الربا بخلاف الثمن فإنه منصرف إلى الجائزين الناس و سيجيء في الصرف حكمه .

وروى الشيخان في القوي كالصحيح ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : الغائب يقضى عنه إذا قامت البيئة عليه ، و يباع ماله و يقضى عنه ، و هو غائب و يكون الغائب على حاجته إذا قدم ولا يدفع المال إلى الذي أقام البيئة إلا بكفلاء إذا لم يكن ملياً (٢) و عمل به الأصحاب لعدم المعارض ويؤيده ما رواه الشيخ في القوي عن السكوني قال : قال علي عليه السلام : المرئى مستدين

(١) الكافي باب آخر (بمدباب الصرف) خبر ١ من كتاب المعيشة والتهديب باب بيع الواحد بالاثنتين الخ خبر ١٠٩ من كتاب التجارة .

(٢) الكافي باب إذا التوى عليه الدين على الثمراء خبر ٢ والتهديب باب الديون

على زوجها وهو غائب فقال : يقضى عنها ما استدان بالمعروف (١) .
 وروى الشيخ أيضاً الخبر الأول فى القوى كالصحيح ، عن جميل بن
 دراج عن جماعة من اصحابنا عنهما (ع) ورواه فى الصحيح
 عن جميل مثله



تم بحمد الله ومنه الجزء السادس حسب ما جزيناه وبتلوه بتوفيق الله الجزء
 السابع من قول المصنف ره باب التجارة وآدابها الخ ومن قول
 الماتن ره : الظاهر ان المراد الخ
 الحاج السيد حسين الموسوى الكرماني - الحاج الشيخ على پناه الاشتهاردى
 ١٥ ذى حجة الحرام ١٣٩٦ الهجرى الاسلامى

(١) التهذيب باب الديون واحكامها خبر ٥١

بسمه تعالى
فهرس المجلد السادس
من روضة المتقين

الصفحة

العنوان

باب من يجوز التحاكم اليه ومن لا يجوز

٩٤	حرمة التحاكم الى حكام الجور
٤	لزوم التحاكم الى فقيه الشيعة ←
١١-٤	دولو كان متجزياً حال الغيبة
٧	حكم التحاكم الى غير المجتهد اذا كان محدثاً
٧	عدم جواز التحاكم الى الفساق ولو كانوا اماميين
٨	في ان اصل الحكومة للامام <small>عليه السلام</small> او من نصبه
٨	لزوم الحكم بالمدل
٩	جواز التحاكم الى الحاكم الجائر عند التقية مالم يستلزم القتل
١٢	جواز ترافع اهل الكتاب الى حكام المسلمين في خصوماتهم
١٢	حرمة المأخوذ بحكم حكام الجور ولو كان الاخذ محققاً اذا كان كلياً لا عيناً خارجياً

باب اصناف القضاة ووجوه الحكم

١٣	وجوب كون القاضي عالماً مجتهداً فيما يقضى
١٤	في ان الحكم بغير حكم الله حكم الجاهلية مطلقاً
١٤	في ان المخطئ في الحكم غير معذور

الصفحة	العنوان
١٥	تعريم الحكم بغير ما أنزل الله ولو كان بعنوان الافناء أو نقل الفتوى
١٥	في أن الأخذ بحكم حكّام الجور غير معذور إذا لم يكن مجبوراً من قبله
١٦	أن الحكم بغير ما أنزل الله على الحاكم سواء قال : على عنقي أم لا
١٧	حرمة الفتوى بغير ما أنزل الله
١٧	حرمة الحكم بغير ما بلغ عن المعصوم <small>عليه السلام</small>
	باب اتقاء الحكومة
١٨	التحذير الشديد من قبول الحكومة
	باب كراهة مجالسة القضاة في مجالسهم
١٩	النهي عن الجلوس في مجلس القضاء
٢٠	شرّ البقاع دور القضاة بغير الحق
٢١	اشتمواضع جهنم حرّاً دور القضاة بغير الحق
	باب كراهة أخذ الرزق على القضاء
٢١	حكم أخذ الرزق على القضاء إذا كان القاضي بشرائط القضاة
٢٢	حرمة أخذ الرشوة على الحكم و حكم أخذها لغيره
	باب الحيف في الحكم
٢٢	حرمة الجور والظلم في الحكم ولو كان الحاكم امامياً
٢٣	ثلاثة تصيب جهنم حين تزعم ادواهم
٢٣	شدة كراهة ميل الحاكم الى احد المترافعين ولو بالقلب
	باب الخطأ في الحكم
٢٤	لزوم شدة اهتمام القاضي حين الحكم كي لا يخطأ في الحكم
	باب ارش خطأ القضاء
٢٥	ارش خطأ القضاء في بيت المال و بيان المراد منه

الصفحة	العنوان
	باب الاتفاق على عدلين فى الحكومة
٢٥	حكم الرجوع الى قاضى التحكيم فى زمان الغيبة والحضور
٢٦	هل يجب الرجوع الى الاقفة والاعلم والادرع عند اختلاف الحاكمين ؟
٢٧	بيان سند مقبولة عمر بن حنظلة ووجه تسميتها بالمقبولة
٢٧	نقل المقبولة ايضا بطريق الكلينى والشيخ فى الكافى والتهذيب
٢٩	حكم لزوم الاخذ بالأعدل والأقفة والأصدق
٣٠	حكم لزوم الاخذ بالمجمع عليه عند الاختلاف
٣٣	حكم لزوم الاخذ بموافق الكتاب والسنة عند الاختلاف
٣٥	حكم لزوم الاخذ بمخالف العامة عند فرض كون الخبرين مشهورين
٣٦	لزوم التأخير الى ان يسئل عن الامام عند التمكن عند اختلاف الحاكمين
٣٦	نقل بعض الاخبار فى كيفية الجمع بين الاخبار
٣٦	لزوم التوقف فى الحكم عند الشبهة
٣٧	نقل حديث شريف عن الرضا عليه السلام فى وجوه الجمع بين الاخبار المختلفة
٤٠	نقل مرفوعة علامة عن العوالى
٤١	نقل كلام الطبرسى فى وجه الجمع بين الاخبار المختلفة
٤٢	نقل كلام قطب الدين الراوندى فى وجه الجمع
٤٣	طريق تمييز الحق عن الباطل عند عدم التمكن من الوصول الى الامام
٤٣	نقل قول المعدّنين فى وجه الجمع
	باب آداب القضاء
٤٥	توثيق الشارح للسكونى
٤٥	حكم القضاء حال الغضب
٤٩	حكم ابتداء القاضى بالكلام مع المتخاصمين وانه يستدعى بمن على يمينه

الصفحة	العنوان
	لزوم التساوى بين المتخاصمين على القاضى فى جهات القضاة حتى
٥٠	فى السلام وجوابه
٥٢	جملة مما امر به على ﷺ شريعاً فى آداب القضاة
	باب ما يجب الاخذ فيه بظاهر الحكم
٥٧	وجوب الاخذ بالظاهر فى خمسة مواضع
	باب الحيل فى الاحكام
٥٩	حكم وجوب الحيلة فى الحكم بالواقع اوجوازه لغير الامام ﷺ
٦٠	بيان ان ميزان القضاة الاسلامية منحصر بالبينات والايمان
٦١	ذكر بعض ماورد من حكم داود النبى ﷺ بالواقع
٦٢	حكم من حلف ان يزن القيل
٦٥-٦٣	ماحكم به على ﷺ فى زمن عمر بن الخطاب من الحكم الذى عجز عنه عمر ٦٣-٦٥
٦٢	حكم ما اذا ادعى رجلان على ان الآخر عبده
٦٦	ماحكم به على ﷺ فى عهده من الحكم بالواقع
٦٧	ارجاع عمر حكم جارية شهد عليها زوراً بأنها بنت الى على ﷺ وحكمه بالواقع ٦٧
	ارجاع على ﷺ حكم مذبوح وجد فى خربة وهناك رجل بيده سكين سلطنع
٧٠	بالدم الى الحسن ﷺ
٧١	حكم على ﷺ فى رجلين ادعى كل واحد منهما انه مولى والاخر عبده
	حكم على ﷺ فى حق امرأة ولدت وادعى بنو زوجها انها فجرت بالحق الولد
٧٣	بها وجلد المقرين
٧٤	حكم على ﷺ فى حق رجل قتل فى السفر وادعى دفقائه انه مات حتف انفه
٧٧	قضاء على ﷺ فى امرأة ادعت ان زوجها وقع على جارتها بغير اذنها
٧٧	حكم ما اذا شهد الشاهدان بالمرقة ثم فراقبل اقامة الحد

الصفحة	العنوان
٧٨	حكم على ^{عليه السلام} في خمسة نفر زنا بخمسة احكام
٧٨	حكم ما اذا ادعت الام ان الولد ليس لها
٧٩	حكم ما اذا ادعت الميرثاء الرجل بها وكشف على ^{عليه السلام} كذبها بطرذغريب
٨١	التعذير عن قبل القضاء بالاداء
	باب الحجر والافلاس
٨٣	حجر الصبي حتى يعقل
٨٣	حجر المفلس في امواله
٨٤	حكم ما اذا ادعت الميرثة ان زوجها لا تنفق عليها
	باب الشفاعات في الاحكام
٨٥	عدم جواز الشفاعة في حد 
٨٧	عدم جواز تضييع حد من حدود الله
	باب الحبس بتوجه الاحكام
٨٨	حكم من جامع اخته وحكم من امر عبده بقتل آخر فقتله
٩٠	حكم من امسك رجلا فقتله آخر وينظر ثالث
٨٩	لا يخلد في السجن الا ثلاثة
٩٠	اخراج المحبوسين لملوكة الجمعة .
٩٠	وجوب حبس ثلاث طوائف .
٩٠	لا يحبس احد بعد الحد .
	باب الصلح
٩١	كل صلح جائز الا المصلح للمحرام او بالعكس .
٩١	استحباب اتفاق المال في الاصلاح .
٩٢	جواز مصالحة الشريكين بكون رأس المال لاحدهما والربح للآخر .

الصفحة	العنوان
٩٢	حكم المصالحة في المال المشاع .
٩٣	عدم جواز الصلح بدون الاخبار بما في النعمة .
٩٤	نقل صحيح ابي ولادالمشتمل على احكام كثيرة .
٩٦	حكم الصلح على ما كان في يده لآخر فصالحه الوارث على بعضه .
٩٨	جواز الصلح متاعاً بتقد وبالعكس
٩٩	المخالفة في العمل لا يوجب سقوط ضمان المستأجر .
١٠٠	حكم ما اذا اودع الرجل درهمين وآخر درهما فتلغ احد الدراهم
١٠١	حكم ما اذا اقتسم الشريك المال ثم تلف نصيب احد الشريكين .
١٠٢	حكم ما اذا بيع الثوبان لرجلين واشتبه احدهما بالآخر
١٠٣	حكم ما اذا استودع رجلا دينارين واستودعه آخر فتلغ دينار
٩٢	كيفية قسمة المال المشترك بالمعسر
	باب العدالة
١٠٥	بيان حقيقة العدالة وبيان ما يكون معرفاً لها
	باب من يجبرده شهادته ومن يجب قبول شهادته
١٠٩	برده شهادة الظنين والمتهم والنصم .
١١٠	برده شهادة شارب الخمر والمقامر .
٩٢	جواز شهادة العبد المسلم .
١١١	جواز شهادة القريب لقريبه الا ما استثنى
٩٢	جواز شهادة الزوج لامرأته
١١٢	حكم شهادة الولد على والده .
١١٣	حكم من شهد عليه اخذا لشاهدين بشرب الخمر والآخر بقيته
١١٤	قول عمر في حق علي عليه السلام انه اعلم الامة واقضاها .

الصفحة	العنوان
٤	حكم شهادة ولد الزنا
١١٥-١٣٧	حكم قبول شهادة المعدود
١١٦	شهادة الكافر والفاسق والسائل
١١٧	حكم شهادة من يبغى على الاذان والصلاة بالناس اجراً
١١٩	حكم شهادة الضيف لمضيفه
٤	حكم شهادة احد الشريكين لصاحبه
١٢٠	حكم شهادة السبيان .
١٢٢	قبول شهادة المملوك .
١٣١-١٢٢-٣٢	اشتراط الصالحة في قبول شهادة الشهداء كلهم
	عدم نفوذ شهادة اهل الكتاب على
١٢٨	المسلمين الا في حال الضرورة
١٣٠	حكم شهادة المملوك المبتض
١٣٢	التهى عن اقامة الشهادة على الاخر في الدين الضير وتفسير الضير
١٣٣	حكم رجوع الشاهد عن شهادته
١٣٦	جواز الشهادة بالملك استناداً الى اليد
١٣٨	التفصيل في شهادة النساء
	باب الحكم بشهادة الواحد ويمين المدعى
١٥٠	قبول شهادة الواحد مع يمين صاحب الحق في حقوق الناس دون حقوق الله
	باب الحكم بشهادة امرأتين ويمين المدعى
١٥٢	قبول شهادة امرأتين ويمين صاحب الحق في حقوق الناس
	باب اقامة الشهادة بالعلم دون الاشهاد
١٥٥	وجوب الشهادة اذا توقف اثبات الحق عليها

العنوان	الصفحة
باب الامتناع من الشهادة وما جاء في اقامتها وتأكيداتها وتكتمانها	
عدم جواز التأخير عن الشهادة اذا دُعِيَ اليها	١٥٧
جواز تصحيح الشهادة بكل وجه يثبت الحق المشهود به	١٥٩
عقاب تارك الشهادة في مورد وجوبها	١٦٠
باب شهادة الزور وما جاء فيها	
في ان شاهد الزور ضامن .	١٦٢
في ان شهود الزور يجلدون حداً	١٦٣-١٦٤
حكم الشاهدين على امرأة بأنه مات زوجها ثم جاء زوجها	١٦٣
حكم ما اذا رجع الشهود عن شهادتهم	١٦٧
باب بطلان حق المدعى بالتحليف وان كان له بينة	
حكم ما اذا رضى صاحب الحق بيمين المنكر	١٦٧
عدم جواز اخذ المال بعد اليمين ولو كان محققاً	١٦٩
باب الحكم في جميع الدعاوى	
البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه في جميع الدعاوى الا ما خرج	١٧٩
باب الشهادة على المرأة	
جواز الشهادة على اقرار المرأة الغير المسفرة اذا عرفت بعينها	١٨١
باب ابطال الشهادة على الحيف والربا وخلاف السنة	
تحريم الشهادة في الربا .	١٨٣
كراهة تنصيص ببنى الاولاد بالمطاه وكراهة الشهادة عليه .	٤
عدم جواز الشهادة على من يطلق لغير السنة	١٨٣
باب الشهادة على الشهادة	
في ان الشهادة على الشهادة على نصف شهادة الاصل	٤

الصفحة	العنوان
١٨٥	حكم قبول شهادة من لم يستشهد
١٨٦	فى قبول شهادة الاجير والكافر، اذا كان حين الشهادة جامعاً لشرائطها
١٨٧	عدم جواز الشهادة على الشهادة فى الحدود
١٨٧	جواز الشهادة على الشهادة ولو كان الشاهد الاول حاضراً فى البلد
١٨٧	اشتراط الحفظ فى الشاهد مطلقاً
	باب الاحتياط فى اقامة الشهادة
١٨٨	عدم جواز الشهادة ما لم يعرف المشهود به كعرفة كفه
١٨٩	وجوب الشهادة ولو كان المشهود له مخالفاً للمشهود عليه فى الدين
١٨٩	حكم ما اذا شهد استناداً الى خطه وخائمه ولم يذكر الواقعة
١٩٠	جواز الشهادة على ايمان المؤمن استناداً الى الظاهر
	باب شهادة الوصى للميت وعليه دين
١٩١	حكم شهادة الوصى بدين للميت مع شاهد آخر
	باب النهى عن احياء الحق بشهادات الزور
١٩١	عدم جواز اثبات الحق بشهادة الزور اذا لم يكن له بينة
	باب نواذر الشهادات
١٩٣	من دفن شيئاً فى الارض فليشهد عليه خوفاً من الضياع
١٩٤	اول شهادة شهد بها زوراً فى الاسلام
١٩٥	عدم وجوب تحمل الشهادة اذا استلزم الشهادة ذلة الشاهد عند القاضى
	باب الشفعة
١٩٦	بيان وجه ذكر الشفعة بين ابواب القضايا
١٩٦ - ١٩٩ - ٢٠٠	ثبوت الشفعة فى الارض المشاعة
١٩٧	عدم ثبوت الشفعة فى الاراضى المقسومة

الصفحة	العنوان
١٩٨	هل يكون الشفعة على عدد الرؤس او عدد السهام
١٩٩	حكم ثبوت الشفعة للشريك الكتابي .
٢٠٢.٢٠٠	لاشفعة في المنقولات
٤	ثبوت الشفعة لوصى اليتيم
٢٠٠	ثبوت الشفعة للغائب
٢٠١	حكم الشفعة للزائد عن اثنين
٢٠٣	امهال الآخذ بالشفعة لاحضار الثمن الى ان يتمكن
٢٠٤	قول طالب الشفعة للمشتري :بارك الله مسقط لها
٤	اختصاص الشفعة بالبيع دون سائر المعاديات
٢٠٥	تبرى الرجل فى نصيبه هل هو مسقط للشفعة ام لا ؟
٤	عدم الشفعة فى اصدقاء المرأة
	باب الوسالة
٢٠٦	ثبوت وكالة الوكيل مالم يبلغه الخروج منها ولم يعلمه بالزل
٤	حكم امرأة وكلت رجلا فى التزويج فزوجها وادعت عزله
٢٠٩	حكم من وكل رجلا فى التزويج فزوج له الوكيل ثم انكر الموكل التوكيل
٢١١	حكم امرأة قد دلست ميماً هو بها وكلت رجلا فى تزويجها فزوجها
٢١٢	عدم جواز اخذالاب صداق ابنته اذا لم توكله فى ذلك
	باب الحكم بالقرعة
	اول من اقرع له مريم بنت عمران وبيان كيفية الاقراع لها ثم يونس
٢١٣	النبي ﷺ ثم عبيدالمطلب .
٢١٥	كل مجهول ففیه القرعة
٤	اشترائط تفويض الامر فى القرعة الى الله

الصفحة	العنوان
٢٢٣-٢١٦	حكم القرعة في ولد جارية و طئها رجلان اداكثر .
٢١٧	كيفية القرعة .
٢١٩-٢٢١	حكم القرعة في ما اذا عارض البيئتان في امر من الامور
٢١٩	حكم القرعة فيمن قال اول مملوك املكه فهو حر
٢٢٠	حكم القرعة في ما اذا اوصى بعقولك مما ليكه
٢٢١	حكم القرعة في مولود ليس له فرج الرجال ولا النساء
	باب الكفالة
٢٢٥	جواز حبس الكفيل حتى يحضر المكفول له
٢	عدم جواز الكفالة في حد من المحدود
٢	كراهة الكفالة
٢٢٦	عدم ضمان المضمون له اذا كان الضمان بغير اذنه
٢٢٨	جواز الكفالة والرهن في بيع النسبة
	باب الحوالة
٢٢٩	عدم صحة الحوالة في الدينين اذا لم يقبض احدهما ما احيل له
٢٣٠	جواز ضمان من لامال له اذا رضى به المضمون له .
٢٣١	عدم جواز رجوع المحال له على المحيل
٢٣٢	عدم لزوم اتحاد ما يحال به للدين
	باب الحكم في سبل وادى مهزور
٢٣٣	كيفية حكم رسول الله ﷺ في ذلك
	باب الحكم في الحظيرة بين دارين
٢٣٥	حكم حظيرة بين دارين اذا اختلف صاحبهما
٢٣٦	حكم الاختلاف في خص

العنوان	الصفحة
باب الحكم فى نفس الغنم	
حكم ما اذا ائلف الغنم زرع الغير	٢٣٧
باب حكم الحرير	
من باع شجراً واستثنى شجرة من بستانه فله المدخل والمخرج	٢٣١
حد حرير البشر فى الاراضى الموات	٢٣٨-٢٣٢
حرير المسجد - وحرير المؤمن .	٢٣٢
حرير القنوات ،	٢٤٥
حرير العيون .	٢٣٧
لزوم الاستيذان لمن كان له فى دارالغير شجرة ونقل خبز سمرة بن جندب	٢٣٩
باب الحكم باجبار الرجل على نفقة اقرباله	
وجوب نفقه الوالدين والاولاد والزوجة	٢٥٠
باب ما يقبل من الدعاوى بغير بينة	
عدم جواز مطالبة البينة من المصومين <small>عليه السلام</small> فى الدعاوى	٢٥٣
بيان وجه ارجاع بعض القضايا الى ابي بكر وعمر ،	٢٥٥
نسبة عمر ، الهجر الى النبي <small>صلى الله عليه وسلم</small> حين رحلته <small>صلى الله عليه وسلم</small>	٢٥٥
قضاء على <small>صلى الله عليه وسلم</small> فى قصة شراء النبي <small>صلى الله عليه وسلم</small> الناقة والفرس من اعرابي انكره على النبي <small>صلى الله عليه وسلم</small>	٢٥٦
حكم على عليه السلام بخطاء شريح القاضى فى درع طلحة وانه قد جار فيه ثلاث مرات .	٢٦٠
حكم اختلاف المروءة مع ايها فى متاع البيت	٢٦٣
حكم اختلاف المروءة المطلقة مع زوجها فى متاع البيت .	٢٦٣

الصفحة

العنوان

باب فادر

- ٢٦٦ من ابصر طيراً واخذنه آخر لمن هو ؟
- ٢٦٧ كيفية احلاف الاخرس
- ٢٦٨ استحباب الكتابة اذا اذان رجلا وذكرا اول كتاب كتب في الارض
- ٢٦٨ قبول شهادة الاعمى فيما يكفى فيه العلم
- ٢٦٩ ذكر علة لزوم اربعة شهود في الزنا دون القتل
- ٢٦٩ حكم من استوجر لحفر البئر الى حد فحفر بعضه وعجز عن الاتمام
- ٢٧٠ حكم من ادعى تلف مال المضاربة
- ٢٧٠ حكم ما اذا وضع المستاجر اجرة الاجير عند آخر فهلكت الاجرة
- ٢٧١ حكم ما اذا سقط بيت على قوم فهل كانوا يبقون اثنان لا يعلم ايهما حر والاخر مملوك
- ٢٧١ حد الساحر اذا شهد على سحره عدلان
- ٢٧٢ حكم عيد اسلم تحت ذمى
- ٢٧٢ ذكر ان ابن ابي ليلي القاضى كان يترك في بعض الاحيان قوله لقول الصادق عليه السلام .
- ٢٧٣ عدم تغير الحكم فى القضية الواحدة بتعدد الرجوع الى القاضى
- ٢٧٣ استحباب الاتفاق على الاجير العاجز من بيت المال
- ٢٧٣ من بنى على ارض متصوبة يجب هدم البناء اذا لم يرض المالك
- ٢٧٣ حكم المال الذى غرق فاخرج بعضه البحر وبعضه بالقوس
- ٢٧٣ حكم كتاب قاض الى قاض
- ٢٧٣ عدم جواز الحلف عند قبر النبي ﷺ لاقبل من نصاب السرقة
- ٢٧٣ فى كم تجرى الاحكام على الصبيان
- ٢٧٣ حكم ضمان صاحب الحمام للثياب

العنوان	الصفحة
باب العتق واحكامه	
استحباب العتق وفضيلته	٢٧٢
تأكد استحباب عتق مملوك خدم سبع سنين ادانى العبد بقيمته او ضربه المولى بمقدار الحد	٢٧٦
استحباب الكتابة لعتقه	
من يعتق من قراياته	٢٧٧
حكم سراية العتق بعتق بعضه	٢٨٢
اشتراط قصد القرابة فى العتق .	٢٨٨
حكم ما اذا حلف على ترك وطى امته ثم باعها من رجل ثم اشتراها فوطئها	٢٨٩
حكم ما اذا قال لمماليكه انتم احرار .	٢٩٠
عدم صحة العتق قبل الملك .	٢٩١
حكم ما اذا شرط على مملوكه المعتق ان يزوجه بنته ولا يتسرى عليها	٢٩٢
حكم ما اذا شرط استخدام مملوكه حين عتقه	٢٩٣
حكم مال العبد اذا اعتق .	٢٩٥
حكم دين المملوك اذا اعتق .	٢٩٨
اذا اوصى بعتق ثلث ممالিকে .	٢٩٨
حكم ما اذا شهد احد ان الميت اعتق احد عبده	٢٩٨
باب التدبير	
جواز الرجوع فى التدبير بالبيع وغيره .	٣٠٣-٢٩٩
حكم ولد المدبرة	٣٠٧-٣٠٠
جواز وطى الجارية المدبرة مادام حيوته .	٣٠٢
جواز مكاتبه المدبر	٣٠٣

الصفحة	العنوان
٣٠٥	جواز متق المدبر في كفارة .
٣٠٦	حكم التدبير فراراً من الدين .
٣٠٨	المدبر من الثلث .
	باب المكاتب
٣٠٨	استحباب المكاتب مع المال والدين للعبد .
٣١٠	استحباب وضع سدس مال الكتابة عن المكاتب .
٣١١-٣١٥	استحباب صبر المولى عند تأخير المكاتب عن اداء مال الكتابة الى ثلث سنين .
٣١٢ - ٣٢١ - ٣٢٨	جواز اشتراط الرد في الرق مع المعجز عن اداء مال الكتابة
	جواز اعطاء الزكوة في الكتابة .
٣١٣	جواز هبة المولى بعض مال الكتابة ليستعجل في العتق
٣١٣	اذا اعتق احد الشريكين نصيبه من العبد مع الشريك الاخر
٣١٣	مالكية العبد لفاضل الضريبة
٣١٥	جواز جعل عمل على العبد عند الاعتاق
٣١٧	ولد المكاتب يعتق بحساب ما اعتق منها .
٣١٨	جواز اشتراط ترك التزويج على العبد حتى يعتق .
٣٢٣	اذا مات المكاتب وقضى بعض مال الكتابة يؤدي عنه ولده باقيه
٣١٩	المكاتب يرث ويورث بقدر ما اعتق منه
٣٢٠	جواز الكتابة مع عدم المال للعبد
٣٢١	جواز الكتابة على الفلاء
٣٢١	عدم جواز التصرف فيما يكتسب العبد المكاتب قبل اداء مال الكتابة
٣٢٣	حكم اولاد المكاتب اذا مات قبل اداء تمام مال الكتابة
٣٢٥-٣٢٩	حكم اشتراط المكاتب عدم ولاء سيده عليه
٣٢٦	حكم ولد مكاتب اشترط عليه ولاءه فولد له من وليدة آخر ولد قد حرر

الصفحة	العنوان
٣٢٦	حكم ولد المكابة اذا ادت ما عليها
٤	حكم اشتراط ارث المكاتب
٣٢٧	بيان المراد من الغير من آية اليكابة
	باب ولاء المعتق
٣٢٨	الولاء لعمة كلعمة النسب
٣٢٩	معنى قوله  مولى الرجل مخلوقه من طينته
٣٣٠	حكم الولاء اذا اعتقه فى كفارة يمين اوظهار
٤	قصة بريدة وعائشة فى الولاء
٣٣١	الولاء لمن اعتق
٣٣٢	حكم ولاء اولاد من اعتق
٣٣٣-٣٣٧	حكم ولاء من اعتق ابنه
٣٣٥	حكم ولاء الرحم
٤	مدم اتساء الولد الى المولى
٣٣٦	معنى السالبة
٣٣٨	حكم ولاء من اشترى العبد من مال العبد
٣٣٩-٣٤٥	حكم ما اذا اعتق عبداً عن ابيه لمن ولائه
٣٣٣ - ٣٤٠	حكم ما اذا مات العبد ولم يكن وارث سوى الامام 
٣٤١	حكم ما اذا اعتق عبداً سائبة او ضمن جريمته احد
٣٤٩-٣٤١	حكم اشتراط ولاء المبدحين الاعناق
	باب امهات الاولاد
٣٣٨	حكم ام الولد حكم الفن
٤	حكم ما اذا زوج ام ولده ثم مات

الصفحة	العنوان
٣٤٩-٣٥٢	اعتناق ام الولد لمن نصيب ولدها
٣٥٠	اجبار ام الولد على ارضاع ولدها دون الحرية .
٣٥٣-٣٥١	بيع ام الولد في ثمن رقبتها وحكم بيعها في غير هذه الصورة
٣٥٢	الاقرار بالعتق للخوف من المدعى لا يوجب الاعتناق
	باب الحرية
٣٥٥	الاصل في الانسان أن يكون حراً
٣٥٦	نفوذ الاقرار بالرقية وحكم ما اذا انكشف الخلاف
٣٥٨	ذكر ما هو سبب للاعتناق
٣٥٩	سراية العتق في المبيع
٣٥٩	حكم ما اذا اعتق بعض مملوكه حين الموت او اوصى بذلك
٣٦٠	حكم استثناء ما في بطن الامة حين الاعتناق
٣٦١	حكم اعتناق المولى المسلم العبد الكافر او المستضعف
٣٦٢	جواز عتق العبد الصغير
٣٦٣	اسلام الاب يجر الولد الى الاسلام دون العكس
٣٦٤	عدم كفاية عتق العبد الناقص لنقص يعتق به في الكفارة
٣٦٢	كفاية عتق المرأة في الكفارة
٣٦٥	الافضل عتق من يفنى نفسه
٣٦٥	حكم عتق العبد الآبق في الكفارة
	باب ما جاء في ولد الزنا واللقيط
٣٦٦	جواز عتق ولد الزنا
٣٦٧	حكم ولد الجارية الزانية وثمنها
٣٦٧	حكم اللقيط

الصفحة	العنوان
٣٦٩	شرائط العتق
	باب الابق
٣٧٣	حرمة الابق على العبد
٣٧٣	الابق هو الخروج عن المصر
٣٧٥	حكم جعل العبد حقيقاً اذا خاف اياه
٣٧٥	حكم الجارية الآبقة اذا ولدت بعد ابقائها
٣٧٦	حكم ما اذا اخذ عبد آبقاً واختلف المولى مع الآخذ في سلب ثيابه
٣٧٧	لا يضمن من اخذ الآبق فقر منه
٣٧٧	لا يضمن من اصاب دابة فسرت منه
٣٧٨	لا يقطع العبد الآبق اذا سرق
٣٧٩	حكم ما اذا سلم العبد بين اليه ليتسلم احدهما فابق احدهما
٣٧٩	الدعاء لوجدان الآبق
	باب الارتداد عن الاسلام
٣٨٠	اسباب الارتداد
٣٨٥ ٣٨٤-٣٨١	حكم المرتد الفطرى والملى
٣٩٣-٣٩٢-٣٨٣	حكم من شتم رسول الله ﷺ
٣٨٤	الشاك في نبوة النبي ﷺ كافر
٣٨٣	ثبوت الارتداد بشهادة عدلين
٣٨٦	حكم ارتداد المرأة
٣٨٨	حكم من ادعى الربوبية لملى ﷺ
	توجيه الصدوق ومقالة الغلاة في حق على عليه السلام وما اورد عليه الشارح
٣٨٨	قدس سره

الصفحة	العنوان
	باب نواذر العتق
٣٩٢	حكم من قال للمملوك ملكه انت حر ولي مالك
٣٩٥	حكم من قال اول مملوك املكه فهو حر
٣٩٦	هل يكون في عتق المملوك حين حضره الموت فضيلة ؟
٣٩٧	هل يكفي عتق الاطفال في الكفارة ؟
٣٩٨	حكم ما اذا جعل المولى على عبده مالا حين بيعه من آخر هل يلزمه ؟
٣٩٩	حكم ما اذا وطىء المولى الجارية المكاتبة فجعلت منه
٣٩٩	حكم من قال كل مملوك لى قديم فهو حر
٢٠١	هل ثبت جزية العبد النصراني على مولاه المسلم ؟
	كتاب المعيشة

باب المعاش والمكاسب والفوائد والصناعات

٢٠٢	الاستعانة بالديار على الآخرة
٢٠٢	شدة كراهة ترك الدنيا للآخرة
٢٠٣	معنى قوله لا تترك الدنيا أعمل لدياك كأنك تعيش ابداً
٢٠٤	استحباب الاغتراب في طلب الرزق
٢٠٣	استحباب البكور في طلب الرزق
٢٠٣	استحباب المشى في الظل حين الذهاب الى طلب الرزق
٢٠٣	استحباب الوضوء لطلب الحاجة
٢٠٣	كراهة ترك طلب الرزق
٤٠٦	استحباب اعمال رأس المال في تحصيل الربح

الصفحة	العنوان
٢٠٧	استحباب طلب الدنيا لعمل الآخرة
٤٠٧	كرهه المبالغة في طلب الدنيا
٤٠٨	ذكر جملة من المكاسب المكروهة
٢١٤-٢١٣	كرهه الحلف صادقاً وحكم وعد الكذب
٢١٢	كرهه اخذ الربح الزائد على المتعارف
٢١٥	عدم حرمة اخذ الاجرة على العجاجة وعلى فعل الضراب
٤١٦	حكم اخذ النثار في العرائس
٤١٧	ماورد في تفسير الميسر والاصاب النخ وحرمة المأخوذ بالقمار
٢٢٠	بيان ان طرق الامامية الى النبي ﷺ أعلى سنداً من طرق العامة
٤٢١	كسب العوام يبين في الذرية
٢٢١	الاجتناب عن الشبهة
٢٢٨ ٢٢٢	حكم اجر النائحة وعمل النوح
٤٢٢	اربع لا تجوز في اربع
٢٢٤	عدم جواز صرف الحرام مطلقاً حتى في الصدقات والحج
٢٢٦	حكم كسب الماشطة
٤٢٩	استحباب العمل باليد بالزروع ونحوه
٤	حكم كسب المعلم
٢٣٢	حكم بيع المصحف الشريف
٢٣٧	استحباب كون المتجر في بلد
٢٣٨	كرهه المعاملة مع المحارف
٤٣٩	استحباب المعاملة مع من يشأ في الخير

الصفحة	العنوان
٤٣٩	كراهة الاستقراض ممن لم يكن فكان
٢٤٠	جملة ممن يكره المعاملة معهم
٤٣١	كراهة الاستعانة بالكفار ولو في امر جزئي
٢٣١	كراهة مخالطة السفلة وبيان المراد منهم
٤٣٢	استحباب نهية مقدمات الكسب والاسترزاق من الله
٢٣٣	استحباب شدة التوكل على الله تعالى في طلب الرزق
٤٤٥	اناسد الله باب رزق فتح له ما هو خير له ولو كان قد هرب عنه
٢٣٦	التقوى من اسباب الرزق من الله تعالى
٢٤٧	جعل الله الرزق في ثلاثة
٤٣٨	الدعاء لاداء الدين
٢٣٨	المعونة على قدر المؤنة
٢٣٨	الغنى العا جزع عن الظلم على النفس خير من الفقر الحامل على الانتم
٢٣٩	استحباب جمع المال من حلال لعمل الخير
٢٤٩	حكم تضييع المال وبيان ان اصلاح المال من الايمان
٤٥٠	لا يصلح المرء المسلم الاثلاث
٤٥١	استحباب احراز قوت السنة
٢٥٢	استحباب الاقتصاد وحرمة الاسراف
٢٥٣	علامات المنسرف وحد الاسراف
٢٥٩	تارك الطلب ممن لا يستجاب دعائه
٤٦٠	حرمة تضييع الميال
٤٦١	الكاد على عياله كالمجاهد في سبيل الله اذا كان من الحلال

الصفحة	العنوان
٣٦٢	عدم تعرض النفس للحقوق
٤٦٣	النهي عن بذل جميع المال في الاخوان
٣٦٥	كراهة الكسل وكونه نواماً او فارغاً
٤٦٦	الالتزام بما ينفع من المعاملات
٤٦٧	استحباب مباشرة كبار الامور
٣٦٨	استحباب عمل الرجل في بيته
٤٦٩	استحباب شراء العقار والاراضي
٣٦٩	كراهة تبديل ثمن العقار بغيره
٣٧٠	كسب الحجام واجرة فعل الضراب
٤	ثمن كلب الصيد
٣٧١	ثمن كلب غير الصيد وحرمة اجر الزانية واجر الكاهن وثمن الخمر والرشوة
٣٧٢	حكم اجر المفتي والمفتية
٤٧٣	اجرة القاري
٣٧٤	حكم جعل القطن في القلائس وانه تدليس ام لا
٣٧٤	حرمة اكل مال اليتيم وحكم الاختلاط والاكل معهم
٤٨٠	جواز اخذ الاجرة على حفظ القوافل
٣٨١	اذا آجر ابنه من احد فلا يجوز اجارته من آخر
٤٨٢	حكم اجارة نفسه مع قدرته على التجارة
٣٨٣	جواز جعل المستاجر الاجر في يد آخر حتى يفرغ الاجير من العمل
٤٨٣	جواز اخذ الاجرة على الطبابة وكذا من يعالج الدواء
٤	حكم حمل السلاح الى اعداء الله وبيعه منهم
	حكم الدخول في اعمال الظلمة وحكم من يرد فياكل من
٣٨٥ - ٣٨٩ - ٣٩٠ - ٣٩١	طعامهم

الصفحة	العنوان
٢٨٨	حكم الشراء من عمال الظلمة ما يأخذونه من الناس باسم الخراج والمقاسمة
٢٩٢	حكم من اراد التوبة من اعمال الظلمة
٢٩٨-٢٩٧-٢٩٢	هل يجوز الشفاعة لدخول المؤمن في ديوان الظلمة مع فرض عدم ارادة الظلم
٢٩٣	تحريم اعانة الظالمين
٤٩٥	استحباب الدخول في اعمال الظلمة بقصد دفع الظلم عن المظلومين
٢٩٦	جلالة قدر علي بن يفيطين
٢٩٧	كفارة عمل السلطان قضاء حوائج الاخوان
٢٩٩	جواز الوساطة في اسقاط الخراج عن المؤمن وشدة تأكيد استحباب الاجابة للوالي
٥٠٠	قصة مرووعيسى <small>عليه السلام</small> على قرية حالكة
٥٠٢	اجتماع المال من الحلال مع الدين خير الدنيا والاخرة
٥٠٣-٥٠٦	باب الاب يأخذ من مال ابنه
٥٠٥	حكم اخذ الاب مال ولده وعدم جواز العكس قطعاً
٥٠٧	حكم وطى الاب جارية ابنه من دون تقويمها على نفسه
٥٠٩	حكم تصرف الزوجة في مالها بغير اذن الزوج
٥١٠	هل يجوز للرجل ان يتصرف في مال امرأته بدون اذنها
٥١١	حلية الصدقة للغنى
٥١٢	اسماع الاسم صدقة هنيئة
٥١٣	مجانعة الروح لزوجته صدقة عليها
٥١٤	حكم اخذ الاجرة على الاذان وتعليم القرآن وحكم الهدية
٥١٥	تحريم السحر وحكم حله

الصفحة	العنوان
٥١٣	حكم اكل المادة من ثمرة البستان
	باب الدين والقرض
٥١٥	الفرق بين الدين والقرض
٥١٦	كراهة الاستدانة من غير ضرورة
٥١٧-٥٣٠	شدة كراهة ابقاء الدين الى حين الوفاة
٥١٨	جواز الاستقراض للرزق من غير كراهة اذا طلبه من حله
٥١٩	انظار المديون وحده
٥٢٠	جواز الاستقراض للحج والتزويج
٢٢٢-٥٢١	وجوب نية اداء الدين
٢	ليس للدين كفارة سوى ادائه
٥٢٣	اداء الدين مقدم على التوسعة على عياله والحج واجباً او مندوباً
٥٢٥	حرمة ترك اداء الدين مخافة الفقر
٥٢٦	ان الله يعين تادى اداء الدين مالم يكن الدين في حرام
٢	عدم وجوب بيع جميع ما يملكه لاداء الدين
٥٢٧	حرمة تأخير الاداء مع الملائة
٢	استحباب حسن الاقتضاء
٥٢٨	ليس للمدين بعد استعلاف المديون مطالبة دينه
٥٣٢	حكم المقاصة في الوديعة عن دينه
٢	حكم المقاصة ممن بخان في ماله
٥٣٥	وجوب رد الامانة
٥٣٦	جواز اخذ هدية من اقرضه مالا اذا لم يشترطها
٥٣٧	جواز النزول على الغريم الى ثلاثة ايام
٥٣٩	حكم حلول الدين اذا مات المديون او الدائن

الصفحة	العنوان
٥٢٠	جواز ضمان دين الميت وسقوطه عنه بالضمان
٥٢١	استحباب تحليل الميت المديون
٥٢٢	حكم ماذا اختلط الحلال مع الحرام
٥٢٣	حكم ماذا اقرب بعض الورثة بدين للميت دون بعض
٥٢٥	حكم بيع المسكن لاداء الدين
٥٢٧	حكم ما اذا اسقط السلطان الدراهم عن الرواج
٤	حكم ما اذا قامت البيئة على الغائب

تم الفهرس بحمد الله ومنه



مركز تحقیقات کتب و اسناد اسلامی